



۳۰

۶۸۴۵

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه الفروید (عنه درویش) شیخ خضر

مؤلف

موضوع

شماره ثبت کتاب

۶۳۱۱۴

شماره قفسه

نقش فرست شده

۴۱

خ

۳۰

۶۸۴۵

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه الفروید (عنه درویش) شیخ خضر

مؤلف

موضوع

شماره ثبت کتاب

۶۳۱۱۴

شماره قفسه

نقش فرست شده

۴۱

خ

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

[illegible]

من غلبت الاتفاقات ان احتجرا اجتماع مع المولى الشيخ خضر الاشقر في داره ليلة الثلاثاء
 وذلك بعد ان صنف في الزكوة مقدار خمس كرايس فذكرنا حق وارزنا عليه
 واتفقا معا على نقصان مرتبتين عما كتب في الصلوة وخلوهم عن التحقيق
 التي ملئت الصلوة وكطبا من فرغنا لها كذا صرحت اعني عز ذلك ما نك
 الكرايس بركن في زمان اشتغال الله في اشتغال قاصيا بتسوية في
 واضطراب حاله لا موزع في اسباب خيط منها الحوادث التي فرقت بين العلم والها
 وهذه قواعده ومبانيه مثل ان سجدت كفتها على جلا وجعل الاجر عليها اجلا في
 عزه عن التمسك على سجدته في عزه ما نك ولا تخدع فانه ونحوه من البركات
 اي الخيرة من يدرك ما مولد من عزه في سجدته فافقوا في الحق في تلك الليلة
 بعد ان اخذت مضجعي رايته في عالم الطيف كما في استعرت الكرايس الموزعة في
 الاجرة والنظر فيها واذا على راس كل صفحة منها مكتوب بخط بلسم صافي في
 المنقوش الى الله ومحتوم بعد ذلك بخاتم غير ما كنت اعهد خاتم الشيخ النقيب
 الذي تصفى الاوراق ليلى اعرن نقش في الخاتم فلم اعرفه ابدا ولا اشك ان صاحب
 علي افضل الصلوة ولم وكلاهما في
 حرمه والروا بيه الفات
 العبد الخافض
 القفطاف



بسم الله الرحمن الرحيم وفيه تسعين

كتاب الزكوة المفصلة في الطهارة والزيادة والقوة وشرا بصفة
 مخصوصة مطهرة للمال من الاوساخ المتعلقة به وللنفوس من ذائل الاخلاق
 التي منها البخل وترك مواصلة المحتاج من ابناء النعم ومن يدع في العزلة
 والحفظ والثواب والاموال وان تقوم الحاحل بحقيقة المال والحكمة الربانية
 وخواص الاشياء انما هي تقصيرها على وجه تكون من باب تسمية الشيء بصفة
 لا من باب تسمية ما تضمن المعنى القوي بما قد سمي به المستفاد من النصوص
 الفتاوى بل والعقل كونه قد صار فيه من الالفاظ المتعلقة في الشرع الذي
 قد اختلفت عليه في تقريرها على احوالها ما في الاعتبار منها اسم الحق
 في المال الذي قد بلغ النصاب المشق من طرده بالجنس في نحو اكثر والغوص
 مما يعتبر فيه كضباب وعكسه بالزكوة المندوبة واجيب عن الاول بان
 اللام في النصاب للعهد والمعهود بضاب الزكوة او المراد اعتبار النصاب
 في جنس وعن الثاني بان المراد بالوجوب هنا مطلق الثبوت او ما يجب ولو
 في الجملة او في اكثر الموارد او انه تعريف لمخصوص الواجب الذي هوام في نظر
 الشارع وان ذكر المندوب استطرافا وقد يجاب عنها بما يقرب من ذلك
 الذي قد يجاب به في غير ما ذكر في تعاريف النعم التي لا تلزم نقص في طرده
 على كل لزوم وجوبه مما لا حاجة بنا الى تفصيله وتفاصيل الاجرة التي
 اطال بها الاضطراب بالابعد الى طائل بعد وصوله المقصود وبداهنة
 الكتاب ومنت المتوازن والفردية فضلا عن السيرة والاجازة ونحوه بحر

علم لا يدرك له ساحل ومشكل لولا جعفر بن محمد لم يتصد لحظة احد في
 والا مثل ذلك ان له ضابط برجع اليه ولا اصل يقول عليه ولا يلفت
 فصوله المعدة لمعا قد مسائل الى اربعة ولا اشترنا الى ان المناسب
 تصديرها بمقدمة تشتمل على حاشية من المسائل التي منها بيان وجوبها
 الثابت باجماع المسلمين وضرة الدين نقل على لسان غيره واحد
 في اعلامه وتحصيله والسيرة القاطعة والثابت بالمعلوم من فضل
 ذوي شمع وآي الكتاب كقول الله وقبيل الصلوة واتوا الزكوة وقوله
 ويل للشركين الذين لا يؤتوا الزكوة وهي كثيرة قد تفرع على طرفيها
 والنصوص التي قد تفرع على ما يزيد على عدة التواتر منها ومنها ما
 ورد في صحيح ابن سنان عن القم انه قال لما نزلت اية الزكوة خذ من
 اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وانزلت في شهر رمضان فامر
 رسول الله صناديقه في ادي في الناس ان اسرف من عليهم الصدقة كذا
 وخرج عليهم الصلوة فمن اسرف من جعل عليهم من الذهب والفضة و
 الذهب والبقرة والغنم من الخنطة والشعر والتمرد والذبيب فنادى
 فيهم بذلك في شهر رمضان وعرفهم عا سوي ذلك قال ثم لم يفر من
 بينه من اموالهم حتى حال عليه الجحيم من قابل فضا ما وافر ما فامرنا
 فنادى في المسلمين ايها المسلمون انكم اموالكم تقبل صلواتكم قال ثم في
 قتال الصدقة وحال الطسوق وما ورد في صحيح ابن جبير عنه انه قال
 ان الزكوة ليس بمجد صالحها انما هو شيء ظاهرنا حق به دعه وسمى

وقوله تعالى والفقير
 يجلون بما اناهم الله
 هو لم يلهو من العلم
 ما قبل ابراهيم

بما سئل ولولم يرده هالم لتقبل له صلوة وان عليكم في اموالكم غير الزكوة
فقلت اصلحك الله وما علينا في اموالنا غير الزكوة فقال سبحان اسم اعظم
اسم من وجب يقول في كتابه والذين في اموالهم حق معلوم قال قلت ماذا
لحق المعلوم الذي علينا قال هو ان لا يبيع الرجل في ماله يعطيه اليوم
في اجمعة او في شهر فكل اكثر غير ان يدوم عليه وقله عز وجل ويبيعون
للمعروف قال هو ان يبيع بغيره والمعرف يعطيه ومحتاج البيت يعيره و
من الزكوة فقلت ان لنا جيرانا اذا اعزناهم منا عنا كرهوا وافسدوا
فعلينا جناح ان ننعم فقال لا ليس عليكم جناح ان تنعموا اذا اكلوا
كل ما وروى في صحيح ابن مسعود انه ان اسعز رجل من الزكوة
كما فرض الصلوة فلوان رجل اكل الزكوة فاعطاها علانية لم يكن عليه
ذلك عيب وذلك ان اسعز رجل من مريض اموال الاعنياء للفقراء فاعطاه
به ولو علم ان الذي فرض لا يكفيهم لاداهم وانما يؤخرون الفقراء فيها اقرا
من منع من منعهم حقوقهم لامن الفريضة وقرب منه في صحيح بن مازة وعبد
ابن مسعود وعقل الصادق في صحيح ابن مسعود وفي صحيح بن مازة
وفيل الله فرض الزكوة مع الصلوة وقول الله في معتبر سماعة
ان اسعز رجل من الفقراء اموال الاعنياء فربحت لا يجردون الا بالادب
وهو الزكوة ما حقنوا دماهم وبها سقوا مسلمين ومعتبر فاعطاه ما فرض الله
على هذه الامه شيئا استحق الزكوة وفيها يهلك عاقبتهم ومعتبر
مولاهم انما صنعت الزكوة اختبا لالاغنياء ومعوذ للفقراء انهم قال

عليهم

وحيث

وحقيق على الله عز وجل ان يمنع رحمة من منع حق الله في ماله وانتم
خلق الخلق وبسط الذرة في ارضه ما لا يدرك ولا يحصى الا بترك الزكوة
وما شهد صيد من بر ولا حرام الا بتركه الصبيح في ذلك اليوم وان احببنا
الى الله عز وجل اسماهم كفا واسمى الناس من ادى الزكوة في ماله وكثر
يخجل على المؤمنين بما افترضا من عجز وجل لم في ماله وما وروى في صحيح
ابن مسعود عن جده سئل ابا جعفر عن قول الله عز وجل سيطون ما تجلوا
به يوم القيمة قال ما من عبد منع من زكوة ماله شيئا الا جعل الله له ذلك
ثعبان من نار يطوقه في يوم القيمة بنفس من لحمه حتى يفرخ في الحساب وهو قول
اسعز رجل سيطون ما تجلوا به يوم القيمة قال ما تجلوا به من الزكوة قيل
ورواه الكليني ايضا عن محمد بن الحسن بن ابي ابيهم بن هاشم بن عمار في المتن و
ما وروى في صحيح ابن مسعود عن ابي جعفر وعبد الله بن كتاب عليه السلام قال روي الله
اذ امسعت الزكوة منعت الارض من ثمرها وقول الله في صحيح ابن مسعود
ما من عبد منع من ماله حق الا انفق اثنين في غير حقته وما من رجل منع
حقا من ماله الا طوقه الله عز وجل به حية من نار يوم القيمة ومعتبر ابن مسعود
من منع قبرا طام الزكوة فليمت ان شاء جودنا وانصرنا وقول ابي جعفر
في صحيح معروف ابن حمر بن ابي اسحق في الزكوة بالصلوة فقال اقيموا
الصلوة واقوا الزكوة من اقام الصلوة ولم يزل الزكوة فكان لم يتم الصلوة
وقول الله في صحيح ابن مسعود في ماله ذهب وفضة غنم زكوة ماله
الاجل به يوم القيمة بقا في فقره وسقط امره عليه شيئا اقرع بذلك

قال بن عباس ورواه في المسجد اذ قال في ماله في ماله حتى اخرج حنة
نفر من فقال اخرجوا من مسجدنا لا تظلموا فيه وان لا تتركوه قيل وروى
الكليني عن علي بن ابي حمزة عن الموفق بن الحسن ورواه الصدوق في كتاب
قوابل الاعمال مستند عن ابي الحسن الاول قال من اخرج زكوة ماله ثامنا
فوضعتها موضعا لم يشل من ايت الكتب ماله وروى الصدوق في
الكتاب المذكور عن السكوني عن جعفر بن محمد عن ابي اسحق اياه قال في
اذ الله اذ بعد خيرا بعث اليه ملكا من اخوان الجنة يسبح صدره ويسبح نفسه
بالزكوة وقال امير المؤمنين ع في وصية اليه الزكوة فانها تطفى غضبكم
وما صدق من عجز عن شئ قال سمعت ابا عبد الله يقول حصنوا اموالكم بالزكوة و
داووا مرضاكم بالصداقة وما تلف ماله من بر ولا حرام الا بمنع الزكوة التي
ذلك من الاخبار التي قد يرد بها الصالح العارح منها على عهد التواتر فضلا
عن انصافها العجزها من المعترف المقطوع بها باذنها على ذلك فضلا عن
اصل حقة وقد يستفاد منها ماله لا يعرف من جملة من تاركها لا يموت
على دين الاسلام ولله ملك الموت حقا على التارك الذي لا ريب في كونه
مقتضيا لكفر مستحقا وبخاسته وهبه ودمه وبنوته لثأته وحروجه امواله
عن حاكم في حقه مستند مفصلة في مباحث الطهارة التي قد مر فيها وحديث
قول من يدعى الشهية المكنة في حقه ويقول قبة الكافر وان كان فطر ثابته
البحر القتل وبنوته النساء وحروجه احوال عن ملكه فراجع وتامل كل
لولا قيام السنة ما صول المذهب وقواعده وكثير من نصوصه عموما وخصوصا

الاصح

في صحيح ابن مسعود

وهو جدير بحمد الله اذ لا يتخلص عند امكنة من يدك فقصها كما يقصم الخجل
ثم يصير طوقا في عنقه وذلك قول الله عز وجل سيطون ما تجلوا به يوم
القيمة وما من ذي مال ابل او بقر او غنم يمنع زكوة ماله الا حسبه الله يوم القيمة
بقا في فقره ثامنا لان ذات ظلف بظلمتها وتنفس كل ذات ناب بنابها
وما من ذي مال غل او كرم او زرع يمنع زكوة ماله طوقه الله عز وجل راية
ارصد الى سبع ارضين الى يوم القيمة المكان الفرق المكان المستوي وعن
الصالح والثامن انه لا ملس وشجاع بالغم والكسر الحية الذكر قال في الثامن
ومثل هو حية مثل ولا تقرب المتمعن شعره لكثره سمه وفي المغرب
الاقر من الحيات الذي قرع السم اي سمه في راسه فذهب شعوه وقوله جحش
اي يلعن عنه والقسم الكلب باطان الاسنان والتمش السبع والريضة واحد
الربيع بالكسر وهو المفعول من الارض على ما قاله الجوهري وحكى بعض اهل
اللغة انه قال هو الجبل وفي القاموس ان الربيع بالفتح والكسر المفعول من
الارض والجبل المفعول الواحدة بها والكسر التثنية العالي وقول الله في
معتبر يوم بن مارد ما في الزكوة يطوق بحية قرعاه تاكلمن وذلك قول
اسعز رجل سيطون ما تجلوا به يوم القيمة ورواية مسعدة ملعون ما لا يترك
قيل وروى الكليني عن ابي الحسن عن الله عز وجل وروى في صحيح ابن مسعود
بصير عن ابيهم قال من منع قبرا طام الزكوة فليس يؤمن ولا مسلم وهو قول
عز وجل من اذا جاء احدكم الموت قال رب اجمعوني لعل اعمل صالحا في ما تركت
قلت ونحن في معتبر اخر عنه ورواه في صحيح ابن مسعود عن ابي جعفر

وما غله

قال

على عدم كفره كان تاركها بعنوان المعصية لكان القول بكفره اية قويا
 لتلك النصوص المخرجة بجملة منها بحرف وجوب الاسلام الذي لو كانت
 التارك للزكاة خارجا عنه لكان تارك للصلوة او لم يكن وقد مر ما يقضي
 بفساد هذه العقل والنقل على انه لو لم يكن ذلك لكان المسلم الذي لا يصح
 معاملته غيره عابا او بمنزلة الكبريت الاحمر فصلان المؤمن الذي يتقن
 على ايمانه مثل اقامة الجماعة والشهادة ويحرم من المسائل والاحكام التي
 تقربها للبلوى وذلك هو التكليف بالاطلاق فصلان لزوم العسر
 اخرج به الشريعة الموصوفة بالسماحة وعدم التكليف فيها الا بما دون
 الطاقة ويحذف ذلك من وجوه العقل والنقل القاضية بجعل ما ورد في كفره
 وقطع عنه مرة مملوثة القاطع لعدم قول الشيخ في اعماله بالبرق الاول
 على العاقب او المبالغة في عظم الذنب على نحو الموارد في قائل الكفاية او
 خصوصية كان مستحلالا لذلك على نحو الموارد في تارك الصلوة والحج
 ويحذف من النصوص المستفاد منها ما ينبغي ذكره في هذه المقدمة من
 شدة العذاب الذي قد تواترت الاخبار وعلم من ضرورة العقل ونقل
 على تاركها وكفره من حق التارك الثابت بالضرورة فصلان لا جامع وكلما
 دل على كفره انكر التبع الذي يتلزم انكار الزكاة انكاره وتكذيبه بل
 تكذيبه البارى جل اسمه ونعاه وبيات العدة التي قد شرعت من اجلها
 المصلم كنهها اختصارا للاغتناء ومعوته للفقراء على وجه لو وصلت اليه
 لوسعتهم عقلا ونفلا وبان زيادة فضلها الذي يكفي في ثبوته الفروع
 فلهذا

بما لا يخفى من ان
 هذه النصوص
 لا تدل على كفره

بما لا يخفى من ان
 هذه النصوص
 لا تدل على كفره

حتى يزعموا عن مرتبة الغفلة الى اعلم ان الكمال والوجاهة المستبين وغيره
 ان الالية واردة في خصوص جماعة مخصوصة قد احرارتم باخذ تلك الاموال
 كمالا لصادقهم قد قد ينسب الى كثير من المفسرين وان اختلفوا فيمن ورد
 فيهم على احوال مع انها قد اختلفت في ما اشترى اليه جزاف بعد ما مر من تركه
 العبد في صحيحهم من انها الية الزكاة وما على المشهور والمنسوب الى الجياث
 واكثر المفسرين من كونها الماد بها الزكاة الواجبة بل على اكثر اجماع
 الامة قلت ولعله كذلك ولذا قد كانت من القربات التي فضل مند وبها يبر
 الكتاب العزيز والنصوص المتواترة وعند العقل والمسلمين كذا على علم
 فصلان قد تواترت النصوص في فصله والعقاب على تاركه وحقن
 بها الدماء وسمى بالانسان مسلما وبني عليه الاسلام وكان من احد اركان
 وما يتوقف عليه اقامة الصلوة التي قد مر من انها عود الاعمال ووجه هذا
 الدين وهو الاسباب التي تحفظ غضب الرب ويحذف ذلك من واجبه الذي لا قاتل
 في الاموال ابتداء غيره وغير الخس على المشهور ونقل على لسان غيره واحد
 منهم سيد المدارك وتحصيله لا يصلح لاجتماع الظاهر على لسان جميع
 منهم الفاضل الذي قد نسب ما نحن فيه في ذكره الى اكثر العلماء خلافا
 للشيخ وقت حيث قال بوجوب حق غير الزكاة المفروضة وهو ما يخرج
 يوم للصادق من الضعيف بعد الضعيف والخفة بعد الخفة يوم الجاهل المستبد
 باجماع الفرقة واخبارهم وقوله نعم واقا حقه يوم حصاهه والمكلف ضعيف
 لعدم تحقق اجماع وعدم قوله عن يد غيره في محل الخلاف سيما في ما
 يقع

فصلان في الية واجامع المسلمين والنصوص المتواترة المشتملة على ما يقضي
 بعدم قبول الصلوة بها وانما ما يقضي بها الميزان وقوله عن سبائة
 شيطان وانما من اعظم الاشياء التي يخرج منها الشيطان وانما لا تقع في
 العبد الا بعد وقوعها في يد الشيطان وانما قد وكل يقضي عن الصادق
 التي قد اختلفت فيها بقبولها حتى انه قد يفي بها كان من مثل شق فيجيبه العبد
 يوم القيمة وهو مثل احد واعظم منه وقال ابو جعفر في قبضتها انما حجب
 اليه سبعين حجة احب اليه من عتق سبعين رقبة ويحذف ذلك ما قد تضمنته
 النصوص والادوات من مثل اقترانها مع الصلوة التي قد علمت انها عود الاعمال
 بحيث تقبل اذا قبلت وقرة اذا روت في كثير من الايات والروايات التي قد
 طرد منها وحصلها سببا للتطهير والذناء والامر بالصلوة على معطيتها في نسبة
 اخذها اليها كما انه يعظم لثابتها كانه قوله نعم حذر اموالهم صدقة تظهرهم
 وتزكهم بها وصل عليهم ان صلواتكم سن كن لهم واسمى جميع علم الم يعلم ان الله
 يقبل التوبة عن عباده ويباخي الصدقات ان الله هو التواب الرحيم اذ لا
 ريب ان الوجه في كون التاء في نظيرهم للظن ووزن التانيث الذي فيه نون
 انقطاع بين المعطوف المتعين كونه التاء في الخطا والمعطوف عليه المتغير
 كونه التاء فيه كانه من غير ذلك ما لا يصح المقام تقابله وان المراد بالزكاة
 المبالغة في زيادة التطهير او بمعنى الذناء فيكون المعنى انها تظهرهم من
 الذنوب وحب الاموال التي لم تظهر صدقة الا اخرجها او انها تخرج الاموال
 وتزيد في ارباعهم او في حسانهم او في اعمارهم وذرياتهم او في نفوسهم

يرى في الذهن الى قوله من يد عنه جهتا في خصوصاته ما لو كان معلوما
 عليه فيحتمل انه قد يكون المراد من معقود مطلق الرحمان او خصوص
 الذي قد ينزل بمنزلة الواجب فيطلق عليه وخصوص الدليل ونحو ذلك
 ما لا يدع وحسب التمسك بالاجماع المنذور والمخرج دالة الاخبار التي قد
 لا يستفاد منها سيما فيما سوى الاستحباب الذي قد يكون كالمخرج من قوله
 واقا حقه يوم حصاهه سيما بعد ما لاحظنا النصوص التي منها معقود
 ابن شريك قال سمعت النبي يقول في الزرع حقان حق فخذ به وحق
 تعطيه قلت وما الذي اخذ به وما الذي اعطيه قال اما الذي تؤخذ
 به فالعشر ونصف العشر واما الذي تعطيه قوله عز وجل واقا حقه يوم
 حصاهه يعني من حصده ولا اعلم الا قال الضعيف ثم الضعيف حتى يفرج
 صريح رافعة ومحمد بن مسلم وابي بصير عن ابي جعفر في قوله عز وجل واقا
 حقه يوم حصاهه قالوا جميعا قال ابو جعفر هذا من الصدقة تعطى المسكين
 القبيصة بعد القبيضة ومن الجباذ الحقة بعد الحقة حتى تفرج الحديد وما
 في الانصار انه قال روي عن ابي جعفر في قوله نعم واقا حقه يوم حصاهه
 فقال ليس الزكاة التي انزل قال ولا تدفعه فانه لا يجب للمسلمين هذه
 وما كان تفسير علي بن ابي ابراهيم في الصحيح عن العرق في قوله سئل النبي
 في قوله نعم واقا حقه يوم حصاهه وقال الضعيف من السبل والكفر من التمر
 اذا خرص قال وسئل هل يشق ما اعطاه اذا دخل قال لا هو اشق لنفسه
 قبل ان يدخله بيته وما عنه في الصحيح عن سعد بن سعد عن ابي

في
 التفسير

في

قلت لم يحضر المساكين ويحصى كيف يصنع قال ليس عليه شيء وقول الله
يؤذي اعتبار بصير المادي ولا يتدبر بالليل فانك تقطع من الذبح كما
تقطع من الحصاد وتقول ان الحسن بعد ان سئل ابو بصير عن قول الله
وجل واقراعه يوم حصاه ولا تتر فاما ان يؤمر بقول الاسراف
في الحصاد والخيا فان يتصدق الرجل بكفيه جميعا وما عدا ذلك
قد كان ياملوا الصرحت الثمرة بشتم حيطان بعض ضياعه ليدخل الناس
ياكلوا وان لكل انسان لم ياكل منها شيء ثم يحول الباطل الى اهل المدينة فيخرج
اهل البيوت والمستحقين للثلث والثلث والاقول ولا اكثر على قدر
استحقاقهم حتى انه لم يحصل لهم العين التي قدر عليها اربعة الاف دينار
بعد ذلك الاربعاء ثمانية الى غير ذلك ما لا ينبغي ان يظهر كما امر في
الاستحباب الذي قد لا يتصور غيره من معظم النصوص المتعارف بها بل من
كلها عند التامل ولو بالوساطة نظر الى منها السياق وتبادر الاستحباب من
لفظ الصدقة ومقابلة الحق الذي يعطيه بالحق الذي يؤخذ به المخرج
في معتبر ان شريكتي وما في صحيح العقيدة من سقوط الحكم حتى ادخلت في
الذي لا يفرق بينه وبين غيره على تقدير الوجوب عند العقل والنقل
ما في صحيح ابن حزم من سقوطه عند عدم حصر المساكين الذي لا يفرق
بينه وبين الحصر وما في معتبر ان بصير من كونه الاعطال من البقر المجمع
على وجوبه بمنزلة الاعطال من الحصاد ونحو ذلك ما لا يبع المواقف
وخصوصا بعد ملاحظة الاعتبار وكيفية وجوب العقل والنقل التي

قد

عدم

الاصول

الاصول والقواعد فسير القاطعة والنصوص التي منها قوله ليس
حق سوى تركه وما ورد في الاخبار من ان العبد اذا ادرك الزكاة لم يسئل الله
عاصيها وان اذ او عنها في موضعها لم يسئل من اين الكتب ما له كقول
ابي حنيفة في معتبر ان النبي لا يسئل الله عن رجل من صلوة بعد الفريضة
ولا عن صدقة بعد الزكاة ولا عن صوم بعد شهر رمضان وما مر في
رواية في نية الاسلام وصدقة ومنها عدم تقدير ما يخرج او ان الحصة
في الآية والرواية وتكون الاحكام التي قد لا يتصور على قواعدهم بل
عند العقل وجوب مثل ذلك ومنها قوله نعم بعد ذلك ولا تتر فاما
الذي قد استند اليه ابو حنيفة على كونه المراد بالحق في الآية غير الزكاة
التي قد يستفاد من الاقتصار عليهما في النصوص المتواترة وكثير من آي
الكتاب ومما قد لا يجتمع في الفتاوى انه لا يجب شيء سواها وسواء
في الاموال التي لوجوب فيها غير ما لحاظ به الاخبار تترى لعموم البلوى
الذي لا يرد في فصل الحكم الواحد الفريضة فضلا عن الاجماع الذي قد
يعد تحصيله على العكس الذي قد يدعى وصوله في هذه الاعصار الى
حد لا يبعد منكم ومن هنا لا ينبغي ما يجمع من المشتبه من كون المراد
بالآية الزكاة المفروضة تبينها على شدة الاهتمام بها والعزم على اداها
من اول ازمته الامكان وقد يرشد الى ذلك من عقل ونقل على مرجحان
المسألة في الاعمال وظهور كون الحق كان معلوما قبل تدول الآية
وكون المقرء بمنزلة ذوي الغلات والثمار الذين لا يملأوا بكونهم منها

١١١

اوان قطنا وجذاذها فيكون المراد من قوله ولا تتر فاما لا تقطعا
المال كذا ولا تقطعا ما يزيد على عشرة ما تملونه عا لبا كثيرا على وجه
يخفف بالعيال واحقوة الاخر كما يكون المراد من النصوص المصريح في
بعضها بكون الآية في غير الزكاة المفروضة انها غير المقارنة والمعينة
بالكيل والوزن وانما غير ذلك لا يجوز التأخير فيها بل مما يستفاد من
النصوص المذكورة انه من بعض المقررات وان ما شري تقديره على الحق
الوارد في النصوص من مثل كسفة واحفنة الآية مقابل ما يأخذ ذوو
العطلات والثامر مثل الكدس وحلا الزرار والذنبيل والفدقين و
الغلا في ذلك الوقت الذي لم يحد مقرراته بوجوب اخراج مثل كسفة
بعد كسفة واحفنة بعد احفنة في الآما قد يوجب من عبارة التي قد
يجمل الوجوب فيها على نحو ما اشرنا اليه في الاخبار او على عدم الوجوب
المصطلح حيث انه قال في الآية انه عندنا على ضربين ضرب على تركه اللوم
والعقاب وضرب على تركه العقاب وعلى تقدير صراحة في الخلاف فانه
ربما في شذوذه ومخالفة الاجماع الظاهر نقلها على السان جماعة في تحصيله
كادصيل الحد لا يغير منكم واصول المذهب وقواعده ونصوصه المتعارفة
المعتبرة متنا وسندا ولو بالوساطة التي قد يكون منها الاجماع على عدم
الفصل وتفتيح المناط القطعي ونحو ذلك والى المرفق وبعض من تاجر
الاعطال والاعصار ونحو ذلك وان مال اليه المرفق وبعض من تاجر
وتقدم من الآية وجملة من النصوص والاجماع المذكورة ما لا ينبغي

قال

انه على تقدير تسليم ظهور وجوب الاستثناء اليه نفسه غير مقام لبعض
المستفاد من ان ما قدمه عبارة الفقيه من وجوب اعطاء شيء في اليوم او
الحجة او في الشهر او في قل واعانة بعض ما يحتاج اليه من المتاجر وقروض
بعض الدارم والاد طمعه ونحو ذلك على قدر كسفة ساقط من درجة
الاعتبار بل على حذو الاجماع المنقول صريحا على السان بعض الاعلام و
ظاهر على السان كثير منهم والمعلوم الذي قد يكره على منكره والسير القاطعة
واصول المذهب وقواعده ونصوصه عموميا وخصوصا فريضة ونصا
وان تقدم من قوله والذين في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم و
جملة من النصوص التي منها ما مر في تفسير هذه الآية من قوله في صحيح ابي
بصير هو شيء يعمل الرجل في ماله يعطيه في اليوم وفي اجمعة او في الشهر
قل فكم من من انه يدوم عليه وقرب من قول الله في موقف ساعة ابن
مهران حيث قال ان الحق للمعلوم غير الزكاة وهو شيء يعرف الرجل على
نفسه ما له يجب عليه ان يعرف على قدر طاقته وسعة ماله فيؤدي الله
منه على نفسه شاء في كل يوم وان شاء في كل جمعة وان شاء في كل شهر
ومنها فريضة اسماعيل ابن جابر عن في الآية هو سوى الزكاة فقال ع
هو الرجل يتيه امة شرقة من المال فيخرج منه الف والدين والثلثة
الدين والاقول ولا اكثر فيصل به رحمه ويكمل قومه وقريب منه
موقوف صلوات اجماع عنده حيث قال المحرم والمحارف الذي قد حرم
كثيره في البيع ورواية اخرى عنده وعلى ابيها قال المحرم

الشرع

انه

الذي ليس بمقتله باس ولم يسقط له في الزكاة وهو كالحارث وقريب منه
 خبا عن العلم وحكيك الماد من النصوص تأكد الاستحباب الذي قد يكون
 من محاسنها ومن الية بل ومن عبادة الفقيه ايضا بعد ملاحظة السياات
 وكثير من وجه العقل والنقل وعموم البلوى القاطن بتواتر الاخبار فيه
 ووصله الى حد الضرورة لو كان واجبا وخصوصا بعد ملاحظة مثل
 العارضة عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله رجل فاشتهى الية وقا هذا
 الحق المعلوم فقال الذي يخرج من مالك ليس من الزكاة ولا من الصدقة
 المبرورة فقال اذ لم يكن من الزكاة ولا من الصدقة فها هو فقال هو
 الشيء يخرج من الرجل من ماله ان شاء اكثر وان شاء اقل على قدر ما يملك فقال
 له الرجل فما يصنع به قال يعطيه من ربه ويعطيه من ضعيفا ويحمله يتقوا
 يصل به احب الله ولنا فيه ثبوت فقال الرجل اسه اعلم حيث يحيل على الله
 اذ هو كما ترى من حيث فيكون الماد من الية خصوص الصدقة المندوبة او ما
 يعينها من المبرورة وحكيك فيستخرج ما يخرج من الميل الى العمل به في حوائج
 ساعة زاعما انظر في الوجوب واقرى من غيره الذي قد تناوله بما يرد
 اليه سيما مع اعتدافنا قد اعتد به غير واحد من عدم وجود القائل
 بذلك وخصوصا مع كونه ما قد لا يكون العقل به من المنكر عند العقل
 والنقل الذين قد يستفاد من ملاحظتهما وجه احضار الكتاب بعد المقدمة
 المذكورة في الفصول التي قد علقه الاول منها لبيان ما تنقل به وجها
 من الاحكام ومن حجب عليهم كونه المال التي قد فرضها الله على البالغ

الذي ليس بمقتله باس ولم يسقط له في الزكاة وهو كالحارث وقريب منه

العاقل

العاقل مع ما قد تقتضيه مصلحته الشرائط المحسنة منها البلوغ والمعتل
 المشايخ واليه يفرق من الدين فضلا عن الاجماع واي الكتاب والنصوص التي
 قد تزيد صحاحها على عدد القارات والسبع المقاطعة والناحية بالمعقول
 من فضل ذوي الشريعة ولا حجب على الصبي والمجنون في التقدين بالايمان
 المنقول صحاحا عن كثير منهم الحق في الشرائط والفاصل في المنتهى وفي الكلام
 والمقتضى البيان والصبر في كشف الاستحباب والشارح في حقه وسبيله
 في المدارك وظاهرا عن جملة منها الناصرة والمقتضى المبرور فيها ما ذكر
 مذهبنا في الرسول في المعلوم الذي قد وصل الى حد لا يعذر منكره
 الى السيرة القاطعة واصول المذهب وقواعده وكلها من عقل ونقل
 عاين في العلم عن الصبي والمجنون والنصوص الكثيرة التي منها الصحاح
 وغيرها من المعتبرة في ان ليس في مال اليتيم زكاة وخصوصا في حوائج
 في حوائج بل في حوائج في بعض بلدان غير التقدين من الغلات والمراشع
 على المشهور نقلها على الشريعة منهم الفاضل وتخصيصا لا يصلح
 حد الاجماع في الظاهر كثير منهم الفاضل في كشف الحق حيث قال ذهب الامامة
 الى الزكاة لا حجب على الطفل والمجنون ومنهم صاحب التحصيل في حيث
 استند الى متاخرى الاحكام ومنهم سيد المدارك والمصالح والدين
 حيث قال الاول ان الاستحباب في الغلات بخير الحسن والى علي و
 علم الهدى وعامة المتأخرين وقريب منه في الثاني وقال في الثالث ان
 العقل لا يعدم الوجوب في شيء من غلات الطفل ومقتضى خبره المتأخرين

العاقل مع ما قد تقتضيه مصلحته الشرائط المحسنة منها البلوغ والمعتل

المذهب

كافة وجماعة من اعلم المتقدمين لاصول المذهب وقواعده وظواهر السيرة
 وكلها من عقل ونقل على اسقوط التكليف ورفع القلم عن الصبي والمجنون
 وعموم الصحاح المستقيمة وغيرها من المعتبرة المبرورة فيها بانه ليس في مال
 اليتيم زكاة وخصوصا من وثق في بصير المنزل بمنزلة الصبي عن الصبي حيث
 قال سمعت يقول ليس في مال اليتيم زكاة وليس عليه صلوة وليس على جميع
 عندهم من ثقل اذ روى عن ابي عبد الله زكاة وان بلغ فليس عليه لما مضى من زكاة
 ولا عليه لما يستقبل حتى يدرك فاذا ادرك كانت عليه زكاة واحدة و
 كان عليه مثل ما على غيره من الناس واختصاص مورده ومورد معظم
 المعتبر من الموردين باليتيم لا ضرر فيه كما لا ضرر في اختصاص جملة من معا قد
 الفتاوى المتضمنة لنقل المشهور والاجماعي المبرور بالصبي بعد تحقيق
 الاجماعي نقلا عن تحقيقه على عدم الفرق وكونه المجنون اولى من اليتيم الذي
 قد يكون غيره من الاطفال اولى منه ومن هنا قد علم ان ثبوت الحكم في
 غير اليتيم ومن المجنون اقوى منه في اليتيم المذكور على طريق المثال ما غلب
 افراد من كان ذاملا وقد سقط عنه التكليف الذي يدور مدار البلوغ
 والعقل عقلا ونقله وسيرة وقاعدة واصلا ومن هنا يخبر الاستدلال
 الى كل ما دل على سقوط الواجبات من مثل الصلوة والصوم والحج
 عند فقدها بل ربما يستدل بذلك على ذلك بواسطة اخرى سيما
 في مثل صلوة الية قد دل غير واحد من المعتبرين على تلازم وجوبها و
 الزكاة فنيا وثباتا ولا ريب انها اهم في نظر الشارع واولى بعدم سقوط

الثاني

الثاني لها عند فقدها ضرورة وقد يشتر بذلك كماله من كتابه وثبوت
 على وجوب اخراج الزكاة حيث لا يتبادر من سوى البالغ العاقل كما
 ما لان منه على حق قوله قد خذ من اموالهم صدقة تظهرهم وتذكيرهم بها وصل
 عليهم ان صلواتك سكن لهم وعلى حق النصوص المتواترة ما فاعى العذاب
 بحكم تركها المبرور في بعض الاخبار بكثرة وحروجه عن الاسلام ونحو ذلك
 ما لا يتصور من حق المجنون وغيره لا بل ربما يؤيده الاعتبار واستقراء
 امثال المقام وما هو اعظم منه وكثير من وجه العقل والنقل وكل ما دل
 من عقل ونقل على اشتراط الوجوب برفع الحجر ونحوه عن الاعمال وعلى
 عدم جواز التفرغ في مال الغير الا باذنه ومع طيب نفسه وان تم الاجماع
 على جواز اخراج على وجه الاستحباب الذي قد يفرق بين ما يقصده
 وبين ما يقصده الوجوب من الاجراج سيما على تقدير اعتبارية الفتاوى
 وتبدلها في تعيين كون الماد من قول الصادق في ع: هو صحيح من رتبة
 محمد بن مسلم مال اليتيم ليس عليه في العين والصامت شيء واما الغلة
 فان عليها الصدقة واجبة على ضرب من النقية والاستحباب مطاوعة
 خصص او ان لا الحصاد وقطاع الثمار وعلى ما ياله المارة او ما يصنع
 الفلاح عائلها وقت الحصاد والقطاع من العطاش العاجية لحفظ الماء
 والدفع عن نفسه ونحو ذلك ما يترق على المزارعة ومصلحة اموال اليتيم
 وقد بدلت اصل العقد فافرا ما لا يسوي المنع من كثير من ما صرح به
 جمع ونسب جماعة منهم الفاضل الى الشيخين واتباعها وغناه في الناصرة

الثاني

والثاني لها عند فقدها ضرورة وقد يشتر بذلك كماله من كتابه وثبوت
 على وجوب اخراج الزكاة حيث لا يتبادر من سوى البالغ العاقل كما
 ما لان منه على حق قوله قد خذ من اموالهم صدقة تظهرهم وتذكيرهم بها وصل
 عليهم ان صلواتك سكن لهم وعلى حق النصوص المتواترة ما فاعى العذاب
 بحكم تركها المبرور في بعض الاخبار بكثرة وحروجه عن الاسلام ونحو ذلك
 ما لا يتصور من حق المجنون وغيره لا بل ربما يؤيده الاعتبار واستقراء
 امثال المقام وما هو اعظم منه وكثير من وجه العقل والنقل وكل ما دل
 من عقل ونقل على اشتراط الوجوب برفع الحجر ونحوه عن الاعمال وعلى
 عدم جواز التفرغ في مال الغير الا باذنه ومع طيب نفسه وان تم الاجماع
 على جواز اخراج على وجه الاستحباب الذي قد يفرق بين ما يقصده
 وبين ما يقصده الوجوب من الاجراج سيما على تقدير اعتبارية الفتاوى
 وتبدلها في تعيين كون الماد من قول الصادق في ع: هو صحيح من رتبة
 محمد بن مسلم مال اليتيم ليس عليه في العين والصامت شيء واما الغلة
 فان عليها الصدقة واجبة على ضرب من النقية والاستحباب مطاوعة
 خصص او ان لا الحصاد وقطاع الثمار وعلى ما ياله المارة او ما يصنع
 الفلاح عائلها وقت الحصاد والقطاع من العطاش العاجية لحفظ الماء
 والدفع عن نفسه ونحو ذلك ما يترق على المزارعة ومصلحة اموال اليتيم
 وقد بدلت اصل العقد فافرا ما لا يسوي المنع من كثير من ما صرح به
 جمع ونسب جماعة منهم الفاضل الى الشيخين واتباعها وغناه في الناصرة

الى اكثر وقيل انه مذهب جماعة الذين قد نسبوا الى علي بن ابي طالب
 من وراثة بيتنا من القول بوجوب الاجاز من كفالة والمواثيق قد
 علمت ما يقضي بسقوط ما قد يستندون اليه من وجوب العقل
 والنقل الى من اعظم الاطلاق وقاعدة الاحتياط والصحيح المروي
 والمعلوم انها غير الوجوب اول منها فيه الذي لو كان ثابتا لكانت
 الاختيارية تترى لعدم البولي الذي يادونه قد يعيل الحكم الى حد
 فضلا عن الاجماع الظاهر نقلا على لسان كثير منهم الفاضل
 يدعي على خصوص المنقذ الذي قد يلوح الاجماع على عدم وجوب
 الزكوة في ما لا مقل من المعبر فيه وعلى الاستحباب او نحو ذلك مما
 يستفاد من مدعيه دعوى الاجماع على ما نحن فيه ولو بالوساطة التي فيها
 الفهم وعدم الفرق ولوم مدعيه خاصة وتخصيلا لا يوصل الى حذرا
 بعده منكم في كثير من الطبقات المتأخرين بل والمتقدمة على عصره
 واتباعهم قد لا يدرون الوجوب المصطلح سيما بعد ملاحظة ما
 به في شرح كلام المند من ان الوجوب على اثنين فتم يعاقب على
 تركه وقيم يعاقب على عدم فعله وخصوصا بعد كونهم لا يعرفون
 غالبها لا يتبين الاخبار التي منها الصحيح الذي قد لا يراعى الوجوب
 فيه سوى مطلق ثبوت او نكاح الاستحباب او ما يصحح تركه او نحو
 ذلك مما قد اشارنا الى طرف منه على انه لا مقل ومثلها الصحيح لذلك
 الموقف المعتضد بجوارح الصحاح وغيرها من المعبر التي قد يدعي

مراد

صراحة جملة منها بعدم الوجوب ولو على ملاحظة السياق وكثير من وجوب
 العقل والنقل التي قد شهد الكتاب والنصوص والعقل القاطع بصحة
 جملة منها سيما بعد علمنا المعظم عن العمل بمقتضى ذلك الصحيح المروي
 لمن الرشد في خلافهم عقلا ونفلا وخصوصا بعد كونه اخص من المدعي
 واحتكال كون الصامت فيه ما يتناول المواثيق القاطعة في عدم الوجوب
 في الفلاة نال الاجماع المكمل المستدل بواسطة المصلحة على ثبوت
 الوجوب في الانعام واستدله جمع على ثبوت في مواثيق المنقذ وعلاوة
 على عموم الاستدلال به وبالمعنى جماعة على سقوط الوجوب عند مقل وما
 به جمع على ثبوت الاستحباب في كفالة الطفل والمجوز ومواثيقها
 وما يجزى لها ولها وما ذونه ولا ناسي به فان امكن القول بعدم الوجوب
 في احوال المجوز الذي قد توهم الفرق بينه وبين الطفل المستفاد من
 والنقل على استحبابه كزكوة في كفالة ومواثيقه فان قام احتمال الفرق
 بينها وبين كفالات التي قد نسب في المادرك الاستحباب فيها الى عامة
 المتأخرين لما في الكفاية نسبة الى جمهورهم بل في مجمع جهمان انه لا
 خلاف فيه على الظاهر وما يظهر الاجماع عليه من كثير قد يظهر من جميع
 منهم انه في مواثيق التي قد صرح جماعة منهم سيد المادرك والفاضل
 اخراجه لعدم الوقوف على مستند الحكم فيها على وجه قد يلوح منهم الميل
 الى عدمه كما قد يلوح ايضاً من سيد المادرك وجماعة ما ينسب الى صرح
 الفاضل القول بعدم جواز التصرف بما حرج ما يجزى به الولي الذي

اذا اخرج مال اليتيم

لا ريب في استحباب اجاز الزكوة منه كما صرح به المعظم ونسب جماعة الى المنقذ
 بل في مرجح جملة منها المعبر وية الاحكام وظاهر اخرى منها الغنية للاجماع
 عليه وان توهم من المنقذ القول بالوجوب حيث قال الا ان يجزى بها
 الولي لهم والقيم عليهم فان اخرجها وحررها وجب عليه اخرج الزكوة
 منها فان افادت بجوازها لا ريب وان حصل فيها خسران ضمنه ليس
 ذلك قطعاً بل مراده ما عليه الاستحباب ما نكح الاستحباب الذي قد حمل
 في كلامه عليه وصرح به هو بعد ذلك في باب حكم امتعة الخيالات
 حيث قال ان الزكوة فيها سنة مؤكدة على المأثور عن الصادقين
 وعلى تقديره فلا ريب في مشروعه ومما لفته كمية القاطعة في
 الاجماع المعلوم والمنقول على لسان الجماعة المشار اليهم واصول المذهب
 وقواعد وكثير من وجوب العقل والنقل التي منها كل دلالة كتاب
 وسنة على عدم جواز التصرف في مال امرء الا بطيب نفسه والنصوص
 المستفيضة صحاحاً وراجحاً ما لا يسي ما مال اليتيم من زكوة ونحوه
 المعبر والاجماع المنقول مرجحاً وظاهراً ونحو ذلك على استحباب
 الزكوة في اموال البايع اذا كان مجزئاً بها وخصوص المستفاد من متنا
 وسننا ولو بالوساطة التي قد مر طرف منها كصحيح ابن مسلم قال
 للمم هل على مال اليتيم في مال زكوة قال لا الا ان يجزى بها ويعلم
 ومعتبر سيد كتمان سمع المم ليس في مال اليتيم من زكوة الا ان
 يجزى بها فان اخرجها فالرجح لليتيم ومعه ان وضع فعل الذي يجزى به

يقول

دمشق

وموفق يونس ابن يعقوب قال ارسلت الى كهم ان لا اخف صفاً
 في حق على اموالهم الزكوة فقال اذا وجب عليهم هلوة وحب
 عليهم الزكوة قلت فالحق على عليهم هلوة قال اذا اخرج به تركه وقول الله
 في معتبر احدهم عن ابن شعبة عن ابيه بعد ان سئل عن مال اليتيم لا
 زكوة عليه الا ان يعمل به ومعتبر محمد بن الفضل سئل ابا الحسن
 عن صبيته صفار لم يملك مال بديارهم واخرجهم فهل يجب على مالهم من زكوة
 فقال لا يجب في مالهم حتى يعمل به فاذا عمل به وحب الزكوة فاقا اذا
 كان موقفاً فلا زكوة عليه وصحيح الخليلي عن المم في مال اليتيم عليه
 زكوة فقال اذا كان موقفاً فليس عليه زكوة فاذا عملت به فانت
 له صانع والرجح لليتيم ونحو صحيح زرارة وبكير عن ابيه وقريب منه
 في غير ومنها ما رواه في المنقذ ومستمع من سائر الحل المصري فيها
 بالاستحباب ومنها صحيح عبد الرحمن ابن ابي حازم قال للمم امرت
 اهلنا على زكوة عليها زكوة فقال ان كان على به فعليها زكوة وان لم
 يعمل به فلا زكوة معناه المعبر المروي عن موسى بن بكره عنه ودعوى
 انها ظاهرة في الوجوب قد متفق بعد ملاحظة السياق وكثير من وجوب العقل
 والنقل التي يكفي بعضها في ارادة الاستحباب المصريح به في غير واحد
 منها ولو سلم ذلك لظهر الذي قد يكره على من يدعيه بعد ملاحظة
 ما مر من ان يكره على من انكر ظهورها فيما نحن فيه الذي قد يدعي
 كثير من النصوص المروية او كلها فيه عند كتمان الذي يعلم منه ان

سقط القول بالوجوب على من سقط ما ذهب إليه الخ من عدم القول
به وجوبا واستحبابا بأرغاسه وذو الأخبار المذكورة وإن كان من غير ما
في كثير من أراؤنا لا اعتقادا وإن ما ذكره في المدارك من أنه جدير على أصله
الاستغراب منه وأجاب عنه قوله أنها غير تقيية الإسناد ولا واضحة الدلالة
كيف لا والخالف عن لا ينكر اعتبار الأسانيد والدلالة التي تقدمت بصرها
حيث قال فإنما انجز مقربا لمواهم نظرا لهم روى أنه يجب أن لا يخرج
من أموالهم الذنوة وجاز له أن يأخذ من أموالهم ما ياكله قدر كفايته
ولا ممن لا يقول بعدم حجية أخبار الأئمة مع مثل ما أشرنا إليه من القرائن
التي لو عثر على بعضها لوجب عليه القول بمقتضى مخصوص المعلوم أنها
متمثلة على حيلة من كصالح فصلنا عن الموثق ونحوه من المعقب التي قد مر
بعض الأعلام بأن ردّها من يد جرّية على الملك العلام قلّت سببا
مع عدم ما يصلح للمعارضة سوى العوमत والأصول التي قد ناقض
بأمثالها ما هو أقوى منها ولا نقاض بعض ما أشرنا إليه وخصوصا مع
كونه من باب ناقض كتمام الخاص الذي ريب في بناء الأول منها على
الثانية لغة وعرفا وسقما وكونه الأصول المذكورة حيث لا معارض لها
من الأدلة التي منها الإجماع والمخصوص وكبحها ما يستفاد عنه أنه لا
فرق بين إباحة الجوزة وأفراد الأطفال بعد الانفصال بل ربما يتفاد
منها ما احتمل في البيان من انتخاب الحكم إلى الجدل مراعى به انفصاله
حيث وإن نفل الإجماع في الإيضاح على عدم الوجوب والاستحباب

فيه وما قد يظهر من حمية وعمل الإصحاب وكلما دل على نفع السبل من
الحسين وجواز اكل مال اليتامى بالحق في احسن والاعتبار وكثير
وجه العقل والنقل ما صرح به جماعة من جواز اخذ الاجرة والمصارفة
وكلما تقتضي المصلحة عند الولي او ما ذكروه معافا الى خصوص ما صرح
في مقطوع الحل ومعتبر في الرابع قال سئل الفقيه عن الرجل يكون في
دفع مال لاخر له يقيم وهو وصيه ان يصلح له ان يعلم به قال نعم بل يعلم
بمال غيره والرجح بينهما قال قلت لشيخه عثمان قال لا اذ كان ناصرا له
ويتم في المجتزأ بالوصاية منها ما معدم القول بالفصل وربما
يظهر من غير واحد انه وفاقا سوى ما نقل عن الحل من انه قد انكره
اخذ الولي من الرجح في هذه الصورة المثل يقصد بها التبرع بالعلم هو
اجتهاد في مقابلته النص وان بناء على اصله الفاسد من اصله وفي خصوص
المقام الذي قد علمت انه مأخوذ من كتابي وبوجه مما لا يسعنا انكاره نعم
لوعلمه تبرعا او شك انه هل كان على سبيل التبرع او قصد الاجرة
فلذلك دل على اشكال في الصورة الثانية التي قد بدى عمران قضية اصل
المنهزم قواعده جواز اخذ الاجرة المتعارفة فيها سيما فيما جازها
على الاستحسانية وخصوصا على تقدير حكم العقل باحترام علم المسلم
واما لابق له من عوض ديني وحي او اخر وفي نعم لو تبين انه كان متبرعا في
عمله فلا اشكال في وجوب رد العيون او قيمه عند تلفها كالا اشكال في
عدم ضمان على الدني وان لم يكن متبرعا اذا اضرط عليه نفسه او كان

جواز السفر للضارب على اموال
الاطفال والمجانين وخذ المخرج
فعل عليه

العمل على غير المعبود في الشريعة وكان ذلك كله من الاخلاق فيه مضاعف
وسيرة ورقعة واحدة يتم قدما في عبادة المقتضى من العمل صريح في
الخلاف حيث قال وان حصل بينهما خلل فمنه ولكن لا موافق له سوى
ما ينقل على ظاهر الفقيه واثباته سبق ولا دليل عليه سوى ما قد توهم
من بعض الجمهور والاطلاق بعض المنصوص المتعبد كالعلوم بصورت
الاقدم على الفطنان والعمل الخافي في الاحتكاك الذي قد لا يتصور عند
العقل والنقل استنباعه بالضمآن وقد لا يريد الجماعة غير ذلك وهي
فلا خلاف كما لا خلاف في انه متى كان الناظر وليا مليا حاضرا ان ينقل
المال الى ذمته ويجوز لنفسه فيكون البيع له والذخيرة عليه بل عليه الاجماع
الظاهر على ان كثير وحسية القاطعة واصول المذهب وقواعد وكلما
ذكره كتاب ومنه واجماعي ونحوه على جهات تعرف الاوليات في اموال
الايام ونحوهم سيما مع المصلحة التي تدعي معها النقل والانتقال
ولا يجوز التمايز مع فقد هوان لان الولي مليا عقلا ونفلا
وخصوصا فيما فيه مزيد الاحسان وعموم كما دل على جواز الاتجار
باموالهم المتداول لما كان لهم اولاد لياثم على وجه تكون الاموال والذخيرة
التي قد لا يتصور العقل عقلا ونفلا كون الاعيان لديها والنماء لغير
مضاف الى خصوص منصوص المعتبة متنا وسندا ولو بالوساطة التي بها
قد يكون منها الغنى وتبقي المناط والاجماعي على عدم الفصل منها
صحيح يعني ابن عبد الله عن المصنف من رجل عنده مال يتم قال اذا كانت
مكتوبا

محتاجا اليه مال فلا عيب ماله وان هو اخبر به فالدرج للبيتيم وموصفا
ومعتبر والد اسباط ابن سالم شذهم عن مال بيتيم به حجة اخية تجز
فقال ان كان لا خيل مال يحيط بمال البيتيم ان تلف اوا حيا به شئ
عن ماله ولا يتعرض لمال البيتيم وقرب منه مستحضره معتبره بمقتضى
عنده وقد يشير اليه قوله به رواية جماعة بن مهران الا انه لا يعم على
اجمع عليه فخلصن ضمانا والذوق وقع فلو وجه لقرود من ماله
صدره من مثل كفاضه في النهاية فضلا عما يفصل عن سائر الخلق ان يكون
الدرج من اموال البيتيم على جميع الاحوال التي منها الحال ان يورثه في قديله
ان تقتضيه اطلاق المصوص والفتاوى عدم الفرق بينا بين الاب والجد
وسائر الاولاد وانه الذي قد صرح به جماعة به بانه يحق قلت ولعله
يكون ولكن مشهور الاصحاب استثناء الاب والجد من ذلك فلو عاين الحال
منها استقرار ولو مع الاعمال بل عليه الاجماع الظاهر على ان
كثير من الاصحاب الذين قد نسبوا غير واحد منهم اليهم ونسب في المدارس
به والكفاية الى المتأخرين بل في مجمع البحران والحدائق كانه ملاحضة
فيه فان لم الاجماع فهو الحق مضى الى الحجة والاعتبار وعمومات
الولاية وما استفاض من الاخبار من قوله انت وما لك الا لبيك ونحو ذلك
ما قد يصلح مستندا بعد الاعتناء بما قد عرّف من ماله لا فقد شكك
بعد ملاحظة كماله من معتق ونقل على عدم جواز ملك مال الغير
حرج ما خرج من حمله بقوله به ومن هنا قد يوقى القول باعتباره

الحق
فيما استقرض من القليل
فيما الطفل ولوع بالأسف

وَمَا دَلَّ عَلَى عَقْلِ وَفَعْلٍ عَلَى
وَجُوبِ حُجْجِ آلِ الْإِمَامِ مَا دَلَّ

وجود المصلحة مع الملائمة ان يتحقق الا كما في جميع عاقلات
 النصوص من الاجتهاد والملازمة فيسقط اعتبار المصلحة التي لا
 بعد اعتبارها في الوفاء والابداء بل وعدم اعتبار الملازمة فيم وان لم
 يتحقق الاجماع بعد ملاحظة اعتقاد ما مر بها قد مر من منه وخص
 بعد حقيقة احتمال اختصاصه بالطلاق بحكم التناوب والسياق بغير الاب
 الذي قد يفرق بينه وبين الحد في المقام الذي قد ذكرناه في انه لو
 اختلف احد من طائفة المتقدمين من المولاة والملازمة كان المتصرف ضامنا
 والبيع للبيعة او المجنون بل ربما يوجب على صفات وجوه كثيرة في
 الاجماع عليه حيث انهم قد جزموا به من دون ذكر المخالف الذي من وراء تمام
 عدم تركه وكان ذلك قد نسبته في العقيدة الى الراجح والاب
 قد يفرق من اضطراب اقلهم شدة الاختلاف الذي قد يكره في مصله
 سيما على تقدير كون الماد ما لم يثبت ما قد كان في مقابلة المال ولو لم
 الاجماع وصحة النقل واعل من المال على تلك الزيادة وسقط ذلك
 ما يتعين منه كون المال للطفل الذي قد يتفاد من النصوص وكذا
 ان كل ما وقع في مقابلة ماله فهو له وان كان شراء في الذمة التي قد يفرق
 ذواتها على دفع اموال الاطفال في مقابلة ما شقت له فان لم ذلك في
 الحجة وكذا فلا ينظر فيه بحال واسع ولذا انما لم يكثر في اطلاق ما نسبته
 المتصور الى الراجح الذين قد نسب الى المتأخرين التام في عبارة راتبهم
 المتضمنة لكون البيع للبيعة وان كان الشراء بالذمة او ما يصح لغير الطفل

عدم الادب والملازمة

ولم تنعقد الاجابة اذ ارضى مالك او غيره اذ يحوز ذلك ما لا يكون المال
 من جهة املاك الطفل الا به فيكون ذلك مخالفا لاصول المذهب ونحو
 ونحو ما في الاستعداد منها عدم ملك الطفل لتلك الاموال في وان وجب
 الضمان على ذلك المتصرف اذ المعلوم ان الرجوع في ملك الملك الذي اشتهر
 لملك الطفل الذي قد صرح به في اقسامه بعد انتقال المال اليه حتى
 في صورة ما لو كان الشراء بعينه حاله اذ لم يكن هو المقتصد بالشرع وان
 احاز بعد البيع او احاز هو في قبضه فليق عليه فليلا فليلا في بين الجنين
 والطفل وجوبا واستحبابا نصا وقوي ولو بطريق الاشهاد فلو
 والرجوع الى قدس طرف منها وسيرة وقاعدة واصد بل وعقد
 ومن هنا قال في البيان ان الفرق بين الطفل والمجنون في نقل الذمة
 بانه دون المجنون عند حمله شيئا بذلك الى ماله المعبر عنه قوله في
 وجوب الذمة في مال الطفل للذمة لم يفرق بينهما مال المجنون فان
 بينهما بعدم العقل فهو عديم لا يصح للتفصيل مع امكن الفرق ما
 للطفل غاية تكليفه محققة بخلاف المجنون فلم لا يجوز استناد الحكم الى
 الذي قد يقع بعضهم وجوده من امور منها ان عبارة القيد معتبرة في
 مواضع كالفدية والدخول ومنها انه قد قيل يصح تصرف المميز في المبلغ
 عشر او ثلث او ثلث اشبار دون المجنون ومنها صحة عيادته ومنها انه
 يتصور قتلها منه القصد دون المجنون ومنها انه قد يتصور منه هرسا
 والميل ومنه وسقط ذلك ما هو كالمتصرف من ذلك بعد اقرارها في

الرجوع الى ما يطلقه
 اعم من ان يطلقه
 في تمام

عدم توجه الخطاب اليها وعدم الاعتماد بفعلها وعدم جواز تصرف الغير
 بالمال غير ما يرجع بنفسه اليها من مثل الاقتار ونحوه وعدم علمها
 الخطاب بتكليف حول بالاخراج سيما بعد ملاحظة اتحاد بعض افراد
 الاطفال مع المجانين من كل وجه ويتم بعدم الفرق القاضية بضرورة
 العقل والطلاق المنصوص وفتاوى الراجح ان صاحب القيد بعد الفرق
 بين في المجنون المنصوص وفي الادوات الذي قد صرح الفاضل في
 ما شرط له في طول الحول وانه لو جرت في انشاء سقط الوجوب واستأنف
 حين عود المال فان لم يعل الحول وجب فالا فلا يلزم جارية الى انشاء
 على حصة عند قوله واما ذوالدار فغير خلاف لم يحد خلافا في الفقهاء
 وجوه المناقشة من بعض المتأخرين لا يتجمل خلافا لان الفقهاء
 ذكروا الشرائط وجعلوا استمرارها طول الحول شرطا مع انك عرفت ان
 حول الحول شرط وان الحول من التكليف مع ان عدم المانع لا يكتفي به بل
 من المستقيم لا كاصل البراءة والاصل عدمه ولم يحد عمولا لغيره
 هذا الفرع النادر رعاية الذمة اذ في سنة وقد بلغت مستين ما رايته
 ولا سمعت ان احدا من اهل العلم اذ لم يسمع ان احدا من اهل العلم عيسى
 الخلف اسوة وانه عدم التكليف لا يصح من انشاء التكليف وان قال لابد
 ان يكون اول الحول اية حال كفاية فقد عرفت ان المتكلمين اعتبار
 الحول على ما خرج واحد ويؤيد ان كلام الفقهاء في الشرائط على ما خرج
 وان التمكن من التصرف طول الحول شرط وان بعض الاخبار عدم الذمة

المجنون وذو الارادة

في مال المجنون مطلق من دون تفصيل واستفصال والبناء على انه في افراد
 الثلاثة قد قبله عليهم ببيان دليلهم كما عرفت قلت وقريب منه من مصالح
 المصلحة فيه ما صرح به في غير من وجوب الذمة على من كان سائلا او ثانيا او
 عا فله امضى عليه استناد الى قوله له وجوب وغيره قلت والى كثير من
 وجوب العقل ونقل المذهب الفرضية وضاد عن الاجماع في غير المعنى عليه
 الذي قد يتم فيه ذلك ولو بالبيان الذي قد يكره منها الاجماع على عدم العقل
 وان احتل المصلحة في بعض النواحي ما صرح به الفاضل في من وانه لا يوارى
 في عدم الوجوب فمصلحة بان ذلك تكليف وليس المعنى عليه ولا يوارى
 عليه انه ان اراد كون المعنى عليه ليس هذا للتكليف حال الاقامة في مكان
 والى ما ايجز ذلك وان اراد ان الاقامة موجب لانقطاع الحول طوبى له
 وبالجملة فالفرق غير ظاهر من المنصوص وفتاوى الراجح الذين قد يفرق بين
 منهم في عدم الاجماع على عدمه وكان له ان قد غلبت المنصوص والفتاوى من
 استثناء غير طفل والمجنون على وجه قد يعلم من ماله المعنى عليه لملك
 والتام ونحو من قد قضت الفدية بوجوب الذمة عليه ولعله بناء على ما
 من عدم القضاة على المعنى عليه كما هو المشهور في انشاء المعنى وغيره
 التام والراجح في ان القضاة واجب عليهم اجازة بل ضرورة من الدين
 والمذهب وفيه ان الاقامة مثل النوم في عدم كونه شرطا كونه صاحبه في هبة
 المكلفين الذين يصدق عليهم عند فوت المصلحة عنهم انها فاتهم بخلاف
 مثل في القضاة والمجنون ومن لم يخل عليه الموت من لم يتحقق في شأنهم

كما في المعنى عليه

القوات الذي لا ريب ان دفع المطلوبين اليه لم يتحقق منهم والفرق بين شرائط
الكليف ومما يميز بهديس فلا يتصور عنده وسقوط القضاة عن المعنى عليه
ليس من جهة عدم تحقق الموت بالنسبة اليه بل من جهة الصالح وغيره
اذ لو اذ ذلك لحكمنا بموجب القضاة عليه ايجه الى مثل تمام نعم لم يوفاته
الذي قد ثبت اذ خرج المفعول منه قد كان عفواً ونقضاً منه بقا بخلات
مثل ذبي القضاة والخيف الذي لم يخله في العوم المزمع عقوبه ونقضه ولا يكون
القياس على القضاة قياساً مع اتفاقه وفي مقابلة اطلاق النص في القضاة
ودعوى ان شرائط الكليف طول احوال جارية في الجميع لكن خرج منه ذوالنوم و
الطفلة وذلك لما لا يخرج منه الحكم دليل فيبقى اعتبار عدم الجنون ولا غارة
ولو نه انشاء احوال على الاستدلال فمقابلة في حين المنع كدعوى ثبوت الماشقة
ونقلها بين الادوار والمعنى عليه حتى في عدم الكليفية بمثل الذكوة التي لم يثبت
اشتراط الكليفية بالمعنى الذي ذكره الفاضل فيها من عقل ولا نقل بل قيل
انه ما لم يعتبر احد من العقلاء ولذا استثنوا اخصوص العبيد والخيف ولم يشر احد
الى استثناء غيرهما من شرط كلامهم بل كلامهم في غاية الظهور في العوم والشوق للفرق ليس
بصريح ولا بخوف بل ربما كان صريحاً فيه مع انه لو لم يرد من سقوط الكليف
بما ذكره الشافعي انه لعدم استحالة عدمه وكذا الحال في السكان ويخرج معات
عدم السقوط عن تمامه والناول شافعي على عدم اشتراط الكليفية بالمعنى
الذكورة كونه لعدم الاشتراط في المحالة لاستثناءه ولا الاشارة الى العوم من قبيل
عن الاستثناء في كلام احد ولا خبر بل عرف الى ان شرائط الكليفية بالمعنى

الاول وما فيه من الغش والبدقة والاستشكال في الثبوت من الادلة الى ان انكر
انكر من المحققين فاطنك في الاشتراط بالعلم الثاني ما بعد ملاحظة ما
اشترط اليه انتهى مشيراً بكثير من الآثار مناضه المستفادة ملاحظة فقه
مترجمه ومن الشروط المشار اليها كبرية المشار اليها بجهول آخر فلو تجب الزكوة
العبد بالواجب المنقول من على الانسان جماعة منهم شيخنا الفقيه في وفاء
بكونه وعلا حراً على ان كثير منهم كفاض له في التمسك والمقاربة وسيد المالك
والمعلوم الذي قد لا يبعد عنك سيما على تقدير كونه من اولئك العتاق
فيكون اشتراط الحرية مستنداً ومستغنى عنه باشتراط الملكية التي لو ثبتت لكانت
نافعة بسبب كونه محرراً عليه فيكون مستنداً ومستغنى عنه باشتراط التمسك من
التصرف ايضاً والسياسة القاطنة واصل المذهب وقواعده وكل ما لا من عقل
ونقل على عدم جواز التمسك في حال الكفر الا مع طيب نفس وعدم وجود المانع
منه مثل الجور وخصوصاً محله من المتبرع منا وسند اولو بالوساطة اليها الا ان
على عدم الفصل والتميز وتنقيح المناهج وتوضيحها قد سمعت طرأه وقد تعرفت
على طرف آخر كصحيح عبد الله بن سنان عن الصادق عن علي بن ابي حمزة فقال
لا يؤمن بالثالث الف درهم قتل ومرواه في الحسن بابا رجم عنه قال ليس
في المملوك شيء ولو كان له الف درهم والصحيح عن ابن سنان المذكور قال
قلت للصادق مملوك في يده ما اذ عليه زكوة قال لا قلت فله سيده فقال لا
ان لم يصل الى سيده وليس هو للمملوك وروى في الصحيح عن ابي بصير في
قال ليس في المملوك زكوة ومرواه الصدوق ايضاً في كتابه في الصحيح

المع مقابله

[illegible]

على خصوص الجهر المحرم الذي لو لم يبلغ نصيبه كغائب فلا اشتغال به عدم وجوب
الزكوة عليه بل المستفاد من خصوص الوقت والحوادث والقواعد
يكون مرجعها مصادرة الاجاعات المزبورة وموت النصوص المتضمنة عند التام
الذي لا وجه له في الحكم المزبور بعد ما مر من استفادة عدم الزكوة في الحكم بدينها
لو كان العبد مائة وثمانين سنة في العتق في حاله لم لا عليه الاجامع الظاهر
تفصيلا لثالبها ويحصل ولا يصل الى الحد الذي قد لا يعجز عن كونه وان تم
بعض فقهاء في الثالث فلهما من المنع كان مستندا الى الجهر المقتضى بالاذن التي
قد لا تؤثر على القول بملكه بعد الاطلاق الذي لا معارضة له سوى اطلاق
اوله وجوب الزكوة الذي قد يتبادر من المملوك وان ملك مع ان ما نحن فيه ممكن
مقتضا ان الجواهر العقلية والاعتقادية اخص من مطلق عقده عليه ثم في المروي
عن قريب السنان في عبادته من الجهر عن علي بن حنيفة عن ابيه موسى ما يات
ذلك حيث قاله فيه ليس على المملوك زكوة الا باذنه وعاليه ولكنه مع قصور السند
والدلالة باحتمال كون مستحق الاذن اخرج الزكوة عن الشك في حصره ومقتضى بعض
ما تقدم واحتمال حقيقة غير بعيد لاحتمال الاستحباب الذي لا يتنافى بينه وبين
القول بعدم الملك الذي قد يترجم عليه جميعهم النسخ والافاضل وجوب الزكوة
على السيد بل في المنتهى ثبت ذلك الى صاحب علي وجه يؤيد به دعوى الاجامع
الذي قد يظهر من غيره ايضا بل مر استفادته من كل مال من مريض وفقرى على وجه
الزكوة وحتى ذلك فان ما فلا يلزم والتمسك بدينه في حال واسع بل يترجم بقوى ما عليه
بعض العلماء من كونه المملوك لعدم وجوب الزكوة على السيد اية استنادا الى ان لا يوجد

اشارة الى قوة القول
بعدم وجوب الزكاة

الا اعتبار وظواهر الاخبار المنة منها ما هو صحيح ابن سنان من تقليد المنة عند
وجوب الزكاة في المال الذي يدعيه بانه لم يوصل الى كسبه وليس هو للمالك
اذ المراد انه بعد الاذن في جواز تقبض العبد بكونه بمنزلة المال المعبر للصفاته
وان وصل الى يد كسبه الذي يقع منه انتم اعرض العبد الذي قد اعطى المال
لاستفادته فيكون الوصول اليه خلا وقوله كونه بمنزلة الملك الخاص والمترادف
فلا يكون الحولي مستكنا من التصرف الذي يملك انتم منافع للزكاة كما هو ظاهر في
هذه الاعصار لانه يتركها على ما احدثه مالك عليه بعد وفاته وان لم
يركس سوى وجهه وقال اسحق بن عمار في الموقوف لولده المنة ما تقول في
رجل يبيع لعبد الف درهم فيقول احلني من مربي اياك وكل ما كان من اياك
وما اخفيته فيك لدرجته فيها اعطاء المولى اقسام الدرام في موضع وضعها
العبد فاخذها احلها فقال لا يحل لانه احدث نفسه العبد في اذنة القضا
يوم القيمة فقلت فليكن العبدان يركبا اذا حال عليها اقول قال لا الا ان يملك
فيها ولا يوصل العبد من الزكاة شيئا فلم على تقدير كان حقيقه ما يدعيه
وجه لا ينافي انتم اعرض منه جهار كذا وما عليه ذوات المروءات بتعين القول
بوجوب الزكاة على السيد الذي لا يرب بان الاحتياط باخراج الزكاة عن كل ما
يدعيه كونه كاللزم فليكن في الشروط المشار اليها المالكية للنصاب الذي قد
يوجد من قوله انتم اعرض قوله الممكن من التصرف في اصل المال الذي لا يتصور تمام
السلطنة عليه عقلا وفلا الا من المالك ولعله لا يظهر فيكون متصرفا في
المالكية ومما بينها فلا تجب الزكاة على غير المالك اجماعا فقلنا على ان كثير

هذا هو الوجه
في الزكاة

منهم ابن زهره والفاصل في تحصيله قد يصل الى حد لا يغيره مكره بل هو كذا
مضا قال في حصة القاطعة وتصويص واصل المذهب وقوله بل والفصل
الفاصل وعدم تقبض وجوب التصرف باخراج قدر مخصوص من مال الغير
الذي يتبع التصرف بما له من ذواته اذ عقلا وفلا بل وبضرورة وكذا لا يجب
على المال الذي لم يملكه ولا سلطنة عليه كالمصوب والمصوب
قبل قبضه والمصرف من التصرف فيه مطلقا اجماعا فقلنا على ان كثير وتصحيه
كاد يصل الى حد التصرف في المنة لا يرب بوصولها اليه كغيره الا اذ مضا
البرق القاطعة واصل المذهب وقوله في المصوب المستقيم المعبر مستصفا
ودلالة ولو بالوصف المنة منها العزى وتتبع المنة اذ اجماع على عدم
وتحقيق ذلك ما يتم به عدم الدعوى في الاجاعات المزبورة ايضا وان اختلفت
مطابقة ما يذكر بعض الافراد المشار اليه في القاعدة الكلية باعتبار افرادها
وعلا فان في الواقعة المسحولة عنها منها مما هو الوارد في متون النصوص المتعارفة
على المبلغ وجه واخرى كما هو شأن في اكثر القواعد الشرعية التي لا تحصل
الا من ضمن بعض النيات الى بعض بل قد يصل القاعلة بذلك الى حد كونه
وان كانت اخبارها متفرقة على كثير من شرائها كما هو شأن في امثال القاع
من القواعد الشرعية والتجارية والشرعية والاصولية الخاصة من تتبع الجزئيات
في القضية لا اجماع على اعتبار القدر على التصرف في المنة اذ في الاطلاق
وهذا المدرك وعينه انه مقطوع به في كلام الاصحاب الذين قد ظهر دعوى
من كثير منهم على ذلك المصريح بدعوى الاجماع عليه في الجملة وفيه اجماع

على ان لا تجب في المصوب والمجور والمروق والغريم والمدفون في موضع خفية
وبذلك يحدان ذكر الشارح المذهب فلا تجب في المصوب ولا الضمان والمجور
بغير تبعية ولا المروق ولا المدفون عند جعل موضعه عند انما اجماع
وهو المتفق فلا تجب في المال المصوب والمروق والمجور والضمان والمجور
على ان لا تجب في المنة الى الوارث او وكيله والشارح في المنة يعود الى كونه
وسيتقبل في المحل وعينه فتوى على ان لا يكتفى بالانتماء الى حصة المصوب
ولا الضمان ولا المجور بغير تبعية اجماعا اذ غير ذلك من المعايير المتعارفة
منها الاجماع على تلك القاعدة المذمومة وهي كثيرة جدا بالنصوص التي
قد مر طرف منها في اشتراط المنة ومنها معتمد سديد قال لا يوجب في
في رجل كان له مال فانطلق به في قدره موضع فلما حال عليه اقول وذهب
ليخرج من موضعه فاحتقر الموضع الذي ظن المال فيه مدونه فلم يصبه
فقلت بعد ذلك ثلث سنين ثم اذ احتقر الموضع من جوانبه كله فوقع على
المال بعينه كيف يركبه قال يركبه لسنة واحدة لانه عا شاعنه وان كان
اكتسبه وموقوف اسحاق بن عمار عن المنة في رجل مات ابوه وهو نائب
فخرج يراثة فله عليه زكاة قال لا تجب لعدم قلنا يركبه حتى يقدم قال
حتى يحول عليه اقول وهو عنده وموقوف من راية عن المنة انه قال في رجل
ماله غنم نائب لا يقدر على اخذها فقال فلان زكاة عليه حتى يخرجها فاذا
خرج من كاه فقام واحدة وان كان يدعه متعهدا وهو يقدر على اخذها
فعليه زكاة لكل ما مر عليه من السنين وموقوف المنة في صحيح عبد الله بن سنان

لا صدق

لا صدقة على الدين ولا على المال الغائب عندك حتى يقع في يدك وصحيح ابن
ابن حمزة عن جوهان الرضا عن جوهان الرضا عن جوهان الرضا عن جوهان الرضا
ثم ياخذها حتى تجب عليه زكاة قال اذا اخذها ثم يحول عليه اقول يركب
ومعتمد وقاعدة عن المنة فيمن يبيع من سني في يديه راس المال لم يركبه
قال سنة واحدة ومعتمد عن ابن زبير بن عوف عن المنة في الدين زكاة حتى
الان يكون صاحب الدين هو الذي يرضخ فان كان لا يقدر على اخذها
عليه زكاة حتى يتيقنه قبل وفيه الموقوف كالصحيح الى وسر عبد العزيز
مشد وفي الصحيح عن صفوان عن اسحاق بن عمار عن الكاظم عليه
زكاة قال لا حصة يتيقنه فاذا اقتضى اركبه قال لا حصة يحول عليه اقول في
السنة المذكورة رابعة عنده عن الرجل يكون له مال فيبيع بعضه فله فله
ابن هرومات الرجل كيف يصنع بمراث الغائب قال لا يركب حتى يجني فقلت
فصل ما لا زكاة لثمة يجني قلت فاذا اصابته اركبه قال لا حصة يحول
عليه اقول وفيه مثل الصحيح عنده مشد وفيه احرف حتى يحول عليه اقول في
عنه وفي الصحيح عن صفوان عن الكاظم فيمن خلف عنده اهل نفقة
لسنين عليها زكاة فقال ان كان غائبا فليس عليه زكاة وفي الصحيح
ابن حمزة عن مشد وفيه صحيح ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن الصادق
فيمن وضع لهما ذل في درهم نفقة في اهلها اقول قال ان كان مقيما
ن كاه وان كان غائبا لم يركب الى حين ذلك من تصويص النك قد نشر على
طرف منها في حلال المباحث وعند اشتراط اقول رعا من حد كونه

مثل

مع صلحة كثير منها في الكلية المنبذة الحق قد علمت اننا عند العقد الذي
قد جزم به بتعريف التكاليف بتعريف خراج الزكاة من ضمنه انما يتعلق
الوجوب فيها وعند الامامية كناية عما علم فادومها لمناقشة جميع من
يضا حتى منعوا من حلية من الفرع المنفردة عليها وبما رماها عجا بالاجال
عظيمة عند حقيقة الحال كما وقع من مثل سيد المدارس حيث قال وانما شرط
تمام الملك فقد ذكره في حق بيع وجمع من الاصحاب ولا يخفى من اجال فانهم ان
ارادوا به عدم تزلزل الملك كما ذكره بعض المحققين لم يتفرغ عليه جريان
المبيع المشتمل على جواز في الحول من حيث العقد ولا جريان الموهو فيه
بعد تقييد فان الهبة قد تلحقها مقتضيات كثيرة توجب فيها بعد التقييد
من قبل الواهب وان ارادوا كون الملك متمكنا من التصرف في النصاب
كما هو في الهبة المعتبر لم يستقيم لعدم ملائمة للتقرير ولتصرف الحق
بعد ذلك ما شرط التمكن من التصرف وان ارادوا به حصول تمام السبب
للملك كما ذكره بعضهم لم يكن فيه زيادة على اعتبار الملك وقال الاستاذ
في مفتاح الكرامة انهم لم يردوا شيئا من ذلك كله وانما ارادوا الاستيلاء
والتمسك بكون المال تحت يده وله سلطان عليه واستقلال به وان منع
من التصرف فيه على بعض الوجوه كالبيع في زمن خيار البائع فان المشتري
سلطانا عليه واستقلالا له لكنه منع منه على بعض الوجوه وعلى هذا
ينطبق تغير بغيره وتنتهي كلماتهم وانما اذ الرين حكم هذه الكلية هو
الظن فيها بمعنى ان لا تكون الملكية فان الملكية الناقصة في غاية الظهور فانه

بغير

يصير في كلامهم اجال في التصاريح والملكية الناقصة كالغنية مثل العتقة
ليست بالمالك قطعاً وما لكها ليس بالقاضين البتة لكن الملكية ناقصة
كالحرة في ذمة كونه وفي الاحكام وكذا البيع في زمن خيار البائع ومن ذلك
النصاب المملوك الذي تدرن ان يتصدق به والذمة انما حول ذلك
لان يخرج عن حجة الملكية لانه يجب عليه الوفاة بالذمة ولا صدقة الا في
ولم يصح بغير هذا الذمة صدقة خارجة عن ملكه وليست الهبة كذلك بعد
التقييد لان المالك من تمكن من جميع التصرفات حتى لا تدفع ملكه تام وان
كان لو اتفق بقاء على حاله جازن للواهب الرجوع اليه في واما قبل
فكالموصى به قبل الموت وهذا حكم البيع بشرط كونه الخيار للبائع لان ملكية
المشتري في ناقصة ولذا لان البائع التسلط على الفسخ فتران عادات
منافع هذا البيع للمشتري لا تنقل اليه بمجرد العقد كما هو المشهور لكن لا يكون
المشتري ان يبدله بغيره ببيع او بغيره من احوال ومن ذلك عدم امكن
اعطاء بعضه بعنوان الزكاة ومن ذلك الارض المفتوحة عنوة وهو مفت
على البطون او المسلمين وعساك تقول الملكية الناقصة ليست ملكية حقيقية
لاننا نقول في ملكية حقيقية ناقصة وقد صرح الفقهاء بانها ملكة الا انها
ناقصه وصحة اثارها ومزاياها وليست هي كمنزلة التصرف الا انها
مرتبطة بغيره مع تمام الملكية كما مال الفقهاء والغائب الذي لا
على اخذه والتصرف فيه اذ لا شك ان الملكية تامة غير مشروطة على
سكانها والمعارض الخارجية صارت نافذة من التمكن وليست هي على

3

نصابا جري في احوال من حين العقد ومنع على الناقصة عدم الوجوب في
وان كان في ذمة ولا الوقت الى ان قال الثالث عدم قرار الملك فلو
لنصابا لم يجز في احوال الابدان يقول والتقييد ولو اوصى لراعي احوال
بعد الوفاة والقبول ونحن نبين ثمانية عبارة عقد ومنه يعرف الحال في
بأنه عبارات الاصحاح فنقول ان كان اراد بقرار الملك لزومه كما هو
لم يصح من ان يقول لو اشترى بخيار جري من حين العقد لا بعد ان
وبهم من ثبوت الملك في الهبة والوصية قبل التولد والقبض ولكنه
غير مستقر وليس كذلك المشهور ويعلم منه ان قرار بعد القبض وليس كذلك
اذ قد يكون للواهب الرجوع والحاصل انك بعد ان احطت بجزء ما بيناه
هذه ان تقار بهم غير ملتزمة على ارادة المعنى لظن من تأمينة الملك
وكذا على تقديم ان براء منها التمكن من التصرف وان اشتراط التمكن من
التصرف لا يتم على الاطلاق لعدم جواز اخراج المبيع في زمن خيار البائع
عن ملكه وكذا ان التصرفات المنافية للخيار وكذا الحال في اشتراط لزوم
الملك فلا بد ان يراد بتمام الملكية ما ذكرناه اولاً انتهى وفيما قد
يعلم فانه ما لم يعلم منه نصابا او رده سيد المدارس رحمه الله
مع انك قد علمت ان التمكن من التصرف قد يكون متفهماً من جهة عدم
تمام الملكية وقد يكون متفهماً من تأمينا لانه لا يرد به تحقيقا بمثل
المفقود والمقصود والغائب الذي لم يكن يد ما لك عليه والرهن و
مخبر ذلك ما لو انتفتك المعارض الخارجية المانعة من تصرف المالك

تزلزل الملك لما قلناه في الهبة بعد القبض فان الملكية فيها تامة غير متاعقة
كاعتقت فانما الملكية الناقصة لما ركن على تقدير ارادتها يصير في
عبادات الاصحاب في احوال او اضطراب في المقام فينبغي ابراء ما ذكرناه
في معناها اولاً ففي حق اشتراط تمام الملكية ثم انه قد فرغ عليها عدم جريان
النصاب في احوال في الهبة لا بعد القبض وفي الموصى به الابدان الوفاة وقبول
وقال انه لو اشترى نصابا جري في احوال من حين العقد لا بعد الثلاثة
وقال لا تجزى الحقيقة في القول الابدان فثبتة وقال ان نذر صدقة تعيين
النصاب في اثناء الحول يقطع الحول ثم قال التمكن من التصرف معتبر في
الاجناس كلها ثم منع عليه عدم الزكاة في المصوب والغائب والرهن و
الوقف والفعال والمفقود قال في البيان لا بد من كون الملك تاماً و
نقصه بالبيع من تصرف والمعارض ثلثة احد هذا الشرخ في الوقت ومنه
الصدقة والرهن الى ان قال ولو اشترى بخيار البائع اولها جري في
الحول بالاعتد ثم ذكر المانع الثاني وانه القهر ومنع عليه عدم الوجوب في
المضيق والمسرورة الى ان قال المانع الثالث الضيق فلا زكاة في المورث
حتى يصلا اليه والى وكيله ولا الضال ولا المدفون وعبارته كونه وفي الاحكام
كعبادة القواعد التي جعل فيها اسباب نقص كالبينة المكن ثلثة منع كسفر
وتسلط الغير وعدم قرار الملك ومنع على الاول عدم الوجوب في المقصود
والنقل والمجود والدين على المعسر المؤس والبيع قبل القبض اذ كان
المانع من قبل جباية والمال الغائب اذ لم يكن يد وكيله وقال لو اشترى

نصابا

فيه عقلا او غيرا لم يكن في ذلك اثر تام الملك كما لا ريب في تحقق الملكية
الناقصة التي يكون دفع المانع من التصرف فيها من مقتضيات تمام الملك
والسلطنة التي تكن حاصلة قبل كما في مثل الغيبة التي لا ريب ان ما لها
الغاية منها لها وتل الغيبة التي لا يصح لاحد منهم التصرف بشيء منها قبلها
عقلا وقتلا ومن هنا قد صرح كثير منهم الفاضل والمقر بعدم جريانها
في المولد الذي بعد القصة سواء كانت حيا واحدا او اجناسا مختلفة لان
الغائبين وان ملكوها باختيار لم تكن الا ان ملكهم لها في غاية الضعف
ولنا في سقط مجرد الاعراض والادعاء ان يقتضيا بينهم ما لا يحجب في الاصول
المشتركة من اختصاص بعضهم ببعض انواع والايمان كذا في حارجة
منهم الفاضل في تذكره ونهاية مع تفاوت في التفسير قلت ومثلا البيع
من غير بيان بايع وعيز والضاب الذي نذر ان يتصدق به في اثناء المول
والفقد على البطون وعلى المسكين وكثيرهم والارض المفتوحة عنق
من ذلك ما صرح الاصحاح بكونها ملوكة ملكا ناقصا على وجه يظهر من
كثير دعوى الاجماع على عدم ثبوت بلية مصالح الظالم ابناء في غاية الظهور
والكثره والوفور قانلا بعد ذلك فان قلت الملكية في نحو ما استرنا اليه
ليست ملكية حقيقية قلت ملكية حقيقية ناقصة وهم صرحوا بانها ملكية اكملها
ناقصة وصرحوا بانها ناقصة التي قد برهن على ثبوتها وثبتت الفرق
بينها وبين كتابة في شجره المبرور وخواشي على الكفاية والوافي في
المفاتيح في كتاب العتبة ما قد لا يصح ان كان احد من الاصحاح المنقول عنهم

المقام

المقام بانهم صرحوا باشتراط تمامية الملك بعد اشتراط الملكية وانهم فرغوا
عما ذلك جريان المعصية في المولد بعد القبض وامثال ذلك وربما يجمعون
بين الشرطين ويصرحون عليها فربما يكون شيء من نفس الملكية مثل البيع
بالخييار يجعل المولد ابتداء المولد في مجرد العقد على المشهور لا على رأي من
وربما يصرحون على التامة مثل الغيبة قبل قبضه ونحوها ويظهر منهم ان
ان خيار الحيوان الذي هو لخصيص المشتري باصل الشرع في غاية الظهور
عدم مناقاة للملكية بل وكونه في الملكية لا استرنا اليه بخلاف مثل حيا
الباق اذ فيه حفاة واختلاف وان كان الاقوى عند المشهور انتقال الملك
بجود العقد فادفع ما اورد على المحقق من بناء على انتقال الملك في الثاني
دوم الاول مع وقوع الخلاف فيها جميعا والحق الشيخ على صريح ما
العقد في الثاني بموجب الملكية بل تأمنا بالانقضاء من اختيار ولعله لظ
من غير ان كان هو ظاهر كما عرفت وربما ينسحب على الاداة فلا حظ وتأمل في
ما ينادي الى ما ذكرناه انهم في بعض كتبهم يجعلون النكاح من التصرف اعظم من
النكاح في تمامية الملك كما فعلوا في عقد وربما يجعلون الضم الذي عدم
النكاح فيه من جهة عدم تمامية الملك فضا على حدة ويصرحون على اشتراط تمامية
الملك وكثيرا لا يصرحون على اشتراط النكاح من التصرف ويشترطون الشرطين
جميعا تبيينها وتحقيقها واظهارا لكل واحد منها معبرا بنفسه شرعا على
حالة لا يخلو في معطى كتبهم وعدم تمامية الملك ربما يصير منشأ لعدم
من التصرف فقط كما في الغيبة قبل القبض ونحوها وربما يصير منشأ لعدم

لا يحل

النكاح من التبدل ويصح خاصة وهو بايع موجب لعدم الذوق كما عرفت ومسلم
عند صاحب الماركة ويصح قلت ومن حاشا ومن بل عليه وعلى كل ملك قد
منع من التصرف فيه وان كان تام الملكية غير محتاج الى اكمال الاجماع في الظاهر
على لسان كثير من المحققين ولا يظهر للنصوص التي لا بعد قرائنها وصرح كثير
منها بما بعد ملاحظة اصول المذهب وقواعد وكثير ما صرحوا بحدود
الملك في تناول اوله وجوب الذوق لمصلحة وخصوصا بعد الاجماع في كثير
المرتبعة في الموارد التي لم يصرحوا بالموصل التي قد يكون منها الخوف و
تنقيح المناط القطع والاجماع على عدم الفصل ونحو ذلك ما يعلم منه
ان كل ما كان محتسما من معاد الاجماعان ومقتضى التصرف قد كان على
طريق المثال والاستدلال الى القاعدة ما علب انزادها وما قد كان هو
نحوها جريان كلية اشتراط الملك كما دلت تكون من غير بيان الدين فضلا عن
المذهب والفعل القاطع ولا جاعلي المصريح به في كثير منها المعبر والمنكر المصريح
فيها ما جاعلي العلماء على ذلك والنصوص المتواترة نصا وقوى وعموما
واطلاقا ويصح والبرية القاطعة واصول المذهب وقواعد بخلاف تمامية
الملك المنصوص على كونه اشتراطها في كلام جماعة وان ثبت بغيره العقل
النقل اشتراطها عند من جملة وحاشا في اسباب نقص الملكية كثيرة قد
ترجع الى ما صرح به كثير منهم المقتضى والفاصلة جملة من كتبهم من انما محصية
بثلث المنع من التصرف وسقط الغير وعدم قرار الملك ناسب ان نذكر
طرقا منها على وجه تيسير في المواضيع النزاع الذي قد يوجب لفظيا فنقول

في تمامية الملك
ما لا يرد على
واحد من

انهم قد فرغوا على الاول عدم وجوب الذوق فيها قد عصب او ضل عنه صاحب
او جحد بغير بينة او كان دينا او مبيعا قبل القبض اذا ان المنع من قبل البايع
او كان غائبا ولم يكن له ولو بواسطة التوكيل ونحو ذلك ما قد مر مرارا
به في معاد الاجماعان والفتاوى ومقتضى النصوص ونحو ذلك ما يقتضي
لعدم وجوب الذوق ايضا على كل بيع كان الخيار فيه لغير المشتري ولو بلغ
الدين والاعوام فانه جملة منها يوجب وعقد من انه لو اشترى نصا با جرى في المولد
من حين العقد حتى في جميع صور الخيار قد لا يعرف لدوم بعد ملاحظة ما صرح
في قوله فرائد يوجب ايت تمامية الملك والمشتري ممنوع من كثير من التصرفات
وهذا المسالك لغير البايع اوها خيارا رائدا على الفلانة بغير قول من
ونه المداير ان ثبت ان ذلك ما يقع من وجوب ذوقه اعتبر انتقاء خيار
البايع لذلك لا لعدم انتقال الملك قلت وهو كذلك لما قد تقدم من كلام
جده رحمه الله من كونه المانع ساذها ليه مخفف من عدم الانتقال قبل قبضه من
الخيار الذي لا ينافي اصل الملك وان تامة التامة على المشهور الذي لا يصلح
المحدد الاجماعي كقولنا نقلا وتخصيلا على ذلك وعلى جريانه في المولد اذا كان
الخيار مختصا بالمشتري الذي تسقط عنه غير البايع الذوق على تقدير ما ينقل
عن شيخنا كما تقدم كونه العقد سببا للانتقال من البايع مطلقا وله حله في ملك
المشتري بعد قبضه من الخيار وكذا لا وجه لما ينقل جملة منهم من غير ان من
القول بوجوب الذوق على الدين القادر صاحب على اخذه ومنه ما لا يقدر عليه
سببا بعد ملاحظة الاجماع المنقول على لسان جميع علم العوجوب فيها لو كان

على ما علمنا من ذلك والمعلوم الذي كاد يصل الى حد لا يعذر منكرو وجوده ذلك ما
يتناول المهر الذي قد نزل الوفاة من الاعيان التي لا يجب بيعها بمقابلة الدين
والمهر الماطل الذي يمكنه من اخذ الحق منه ويمنع بالوساطة التي قد يكون
منها الخيول وتوقع المناط المظن والواجب على عدم القول بالفصل خصوصا
بعد الحقيقة التي قد مر طرف منها ومنها النصوص المتضمنة لسقوط الزكوة في
العرض الذي لا ريب انه من اوراق الدين والنصوص المتضمنة لسقوطها عن كل
ما لا يحمل عليه الحول عند ربه والشبهة العظيمة والخاصة المتأخرات نقلا
تخصيلا ما للمذهب وقواعد وكل ما مرنا اشتراط تمامية الملك للمنفقة
في الدين وان كان على مؤسس باول له في وقت شاء بل ولو يمكنه بوجوه لا يخل
في ملكه فمرا يفتقر ذلك ما لا يتو في مقابلة اطلاق ادلة وجوب الزكوة الممنوعة
منها وللمثل المقام ولا النصوص التي منها ما يثبت ويرى وعبد العزيز عن
الصوم المتضمنين للزكوة على من كان قادرا على اخذ دينه دون من لم يكن ذلك
سيما مع كونها ما لا تخلو من ضعف في التندوة والدلالة بل قيل ان مورد
موقوف زكاة من رسل ابن بكر والمنسوب اليه لو كانا الرضا ما كانا
وحي فله يجمع التمسك بها على ذلك ولعله لذا قد جعلها الاصحاب على ان
وان كانت اخص ومقتضاه ما جاء في الموهوم كما قيل باع من الاصحاب
وعدم الظهور بوقت لرسول المنقذ واحتمال البقية غير بعيد لاحتمال
حمله على خصوص ما لو يقينه وخياله بينه وبينه بعد حمله الى الحاكم او بعد
المسلمين عند ختمه او عظم غير انه يخرج عن مسألة الدين الذي لا يخص

الاعتبار

انما مثل ذلك المنزل بمنزلة القبول الذي لا يمكن ان ينزل بحج القدر على
أخذه بمنزلة مع قيام الاجال على جواز الوفاة من اوراق موعده وجوان
تدبير العين التي قد قصد ان يبين لها بمقابلة ما ذمته ويخوذ ذلك ما
يفتح بانه مع كيد من الامور الحظية والزكوة لا تتعلق الا بما كان شخصيا
فليت وقروا على الثالث سقوط الوجوب عن الموهوم وان كان له يد ما لك
والوقت وان كان خاصا ومنه وان قصد قايه والممنوع من حقهم فانه
لحج ويحتمل والفقهاء مع غلبة المالك عنها ويخوذ ذلك ما مر مرارا ببعضه
في صفا قد اجماعا من متون النصوص وفناوى الاصحاب ويخوذ ذلك ما
قد علمنا انه على طريق المثال ما غلب الاقرار وما قد كان واقعا الواقعة
المشكوك عنها ما قد ينسب الى المصالح وقد يظهر جملة منها الواسيلة من القول
بوجوب الزكوة في الموهوم على ما قد لا يعرف له وجه بعد حمله على ما مر
من عقل ولا نقل سيما مع عدم تبادل من اطلاق ادلة وجوب الزكوة
فيما لم يمكن من ذلك وان كان القول بالوجوب مع النكاح الذي يرفع به المنع
فالتصريح في الصيرورة لا يخرج من حق سيما بعد ظهوره من كثر عبارات
الاصحاب والنصوص يقره جماعة منهم الفاضل في النهاية والمحقق في
البيان وصاحب البحر الحاروي وكشفه وكفايته في مسائله وروضة بذكر
حيث قيد واسقوط الزكوة عن الموهوم بالعلم بغيره وخصوصا بعد
في الخلاف في حق وجوب الزكوة عن الزمان المقدور على ذلك والمال
الغائب المتكبر من المصروف فيه كالا وجه لما قد يظهر من بعض من القول

وهذه الاغنام صحا بانذاره وشبهه ما قد مر في جماعة ما يخرج المال عن
ملكه ولعله هو وجه في كونه اول ما نذر متقد به بل ربما يقتضي ما مر
به في البيان من سقوط الزكوة عن المال الذي قد عين الوفاة النذر المطلق
الذي لا خلاف مع عدم التعيين في عدم منعه من الزكوة وربما يظهر من جميع
منهم انها على ذلك كالا على عليه وهو كونه مضافا الى الكمال على وجوب
الزكوة من نص واجماع ويخبر من دون معارض يتصور سوى ما قد ذكرنا
من انه قد اشتغلت ذمة بموجوب اخراج ما قد ذكره وذلك غير ما نزع اذ
يزيد على الدين الذي لم تمتد ما نصته عندنا وفي هذه المشروط الخلال
بشأنه يعلق النذر واستلزام النقص فيه بالنقل عن ملكه بطلان
النذر الذي يجب الوفاء به نفاذا واجماعا ومع عدم فاعلية ما لو فاء به
حق والالتزام المشروط على شرطه ومع ذلك كله فالسقوط اولى وفقا
كثير منهم ففاضل وولاه في الايضاح الذي على سقوطه في زمان اجتماع
انقضاء احوال الموجب للوجوب بعد مع صحة النذر واستمراره قد يستلزم
الحال وكل ما كان مستلزما للحال فهو محال اما الاولى فلا يراه الواحدا
فوقه كمنه لم يكن له الا ذلك العين استحق المقتضا استحقاقا لانها
وعرض النذر استحقاقا لانها وهو يستلزم اجتماع العندين واقا
الثانية فمقتضى كونه مستلزم للمكان التي قيل وقد نقل الاجماع
على ان النذر لا يخرج من انقضاء عن الملك وانه الدار كالمستحق للملك
فالتصريحات الحاصلة للنذر كماله المطلق فان ثبت ان ذلك مانع من

بوجوب الزكوة على الاوقاف الفاضلة اذا كانت على شخص معين او اشخاص
بل هي حصته كل واحد منهم فاضاب يتم ذلك في غاية ما لا خلاف فيه وهذا
قال في كونه اذا كانت الوقت شيئا فائرا وارضا فزيرعت وكان الوقت على اقل
ما عيانهم فحصل من الزكاة والحب تضاب وجبت فيه الزكوة عند عيانها فان
تم الاجماع في ان سقوط الزكوة عما كان متقد وقيل فمقتضى كونه لو كان الفاء
لغير الموصوفين الذين لا يمكن استعمال بل هو حصته البعض منهم المضاب الى
البعض الذي لا يربطه نفاذ الملك قبله كما لا ريب في سقوط الزكوة عن
لم يبلغ حصته تضاب قط وان توهم من مقتضاها على كونه وجوب الزكوة
يجوز بل هو مجموع النماء المضاب وان كان منكرا بالنسبة الى كل واحد قد
كذلك لا ريب في سقوطها عن النماء المشروط بغيره لاصله وان كان على شخص
واحد ولا ريب بسقوطها عن تمام الوقت على الجهات العامة والخاصات
المشرفة والمساجد ويخوذ ذلك كالا في كونه في بيت المال وفي كل احد لمصالح
المسلمين اذ اخرج عن ملك ذير بوصيته ويخوفا اجماعا بل وفيما اعتد
لذلك وان لم يخرج عن ملك ذير على اشكال الا فيما يقع استرجاعه
كما قد يعرف ما من الاستفاد من ان النذر المتقد في عين انقضاء بعد احوال
كان الواجب عليه اخرج الزكوة والتصدق بالبناء وفي مفتاح الكرامة
انذوات بطلان ما لو نذر في اثناء الحول فانه ينقطع فلتك وعليه
الاجماع كلف نقلا على لسان كثير وتخصيلا فاد يصل الى حد لا يعذر منكرو
سيما فيما جعله الاصحاب اولى بالسقوط من مثل جعل هذا المال صدقة

وجوب الزكاة لما ذكره الاصحاب انقطع الحق بجموع المندرجة والآية وجبت الزكاة
مع تمامه وكان العقد المخرج من المضارب كالتأليف المندرجة وجبت الزكاة
بالإبادة مع حصول شرط قلت وقريب منه فلام ففاضل وغيره نعم
في بعض الاحكام ما يدل على جواز كسرها كصحيح ابن مسعود عن ابي هريرة
قال سئل عن الرجل تكون له الامنة فيقول يوم يا ليتني فدي حرق ثم يبيعها
من رجل ثم يشتريها بعد ذلك قال لا بأس بان ياتيها قد خرجت عن ملكه
فيحل وقد حلت على المذنب لو افترق الاصول ويتعدى الى غير كسرها
نظرا الى الصلة قلت والاعتبار وظاهر القول بعدم الفصل في
اوله وجوب الزكاة وكل ما دل على عقل وفل على جواز التصرف بالاموال
ومحذو ذلك كما لا يسع المقام تفصيله ومع فيتصاعف الاشكال وبما
في المسئلة العقود والايقاعات ومباحات المذنب والعقود وما في
منه ما صرح به كثير منهم الفاضل وولد والمقرن عدم سقوط الزكاة على
قد استطاع في بيعه بصلاب في حال عليه القول معطله فلامهم ذلك بانه
لا تافى في وجوبها مع ما بعد كونه الزكاة ما تعلقت بالعين والحق ما تعلقت
بالذمة قلت بل وعلى تقدير كونه الزكاة ما تعلقت بالذمة ايضا بقسم
قد يغفل عنه ما لو كان منتهى الحول في اثناء ان كان الحق المتوط بالامانة
المستعينة بهذا المال الذي يتعلق في تعلق الحق والزكاة به معانيها بعدد
الاخذ ان يكون الحق قد تعلقت بالذمة بانه لا يجدي نفعا الا بعد المقتضى
ولم يثبت ومن هنا قد استظهر في الثانية وجوب الزكاة وسقوط الحق كذا

الى

الى انها واجب حاضرون لعدم القطع ببقاء جميع شروطه الى اخر زمانه
قلت وقد يحتمل العكس كقول المال قد كان بمنزلة ما عده لجهة محض سيما
بعد المنع من كونه غير مقصور في الحق وخصوصا مع المنع من كونه بمنزلة الذمة
التي قد صرح جمع منهم الفاضل والمعه والحق الثانية بانه اذا جتمع مع الزكاة
في مثل الزكاة كانت مقدمة عليه قلت وهو كذلك مستفاد من كثير من وجوه
العقل والنقل غير انه يجب تقييده بما لو كانت الزكاة في مال معين فلا
في حق الدين التي تفرق عن غيرها الزكاة عند التصرف وكذا لو تلفت الامانة
التي تعلقت بها الزكاة التي لم تسقط عن مال المفسد اذا جرح عليه الحاكم
بعد الحول وان سقطت عنه فيما لو كان مثله كما صرح به كثير منهم الشيخ وكذا
والمعه ومنهم من قد يظهر منه الاجماع على ذلك قيل ومنه لا يمنع جرح
السفوف والمرضى قلت وهو كذلك على اشكال قد يعرف ما من المستفاد ومنه
ان الزكاة المقرض على المقرض بل عليه الاجماع المقرض به على ان بعض
وذلك في السراية في الخلفاء عنه ومنه ظاهر كثير دعوى الاجماع عليه وعلى
ما قد يخفى من كثير ما مر من الصحاح المستعينة لوجوبها على
المستقرض فصرحوا وتلويحها من عدم الفرق بين اشتراط الزكاة على المقرض
وعنده ومن هنا انه لا اشتراطها على المالك لم يصح وان خالف الشيخ
بمسألة بالحق الذي قد يمنع من تباين المقام منه وبما عند في طمأنينة ربي
ان مال المقرض الذمومة فيه على المستقرض الا ان يكون صاحبا للمال قد ضمن
الذمومة عنه وقد يشير به الى صحيح صوريات حاتم عن ابي بصير في خلاف

المفسد

الذمومة

كثير منهم الفاضل على المالك المتردد بالاداء فانه ما يستقطبه وجوب الزكاة
عن المقرض عند الاصحاب الذين قد يظهر من كثير منهم دعوى الاجماع عليه
وان لم ياذن له وهو حسن وان كان مع الاذن التي قد اشترطها الحق في الاذراء
عند احطاسها على تقدير كونه الاذن هنا من باب التوكيل الذي يندفع
به ما يظهر من جمع منهم الحق في الاشكال في الحكم حتى مع الاذن سيما في
ما مر من ظهور دعوى الاجماع من بعضهم على كونه الزكاة عندهم بمنزلة الدين
الذي يكفي فيه وفاء المتردد بالضرورة فضلا عن الاطاع ومخوف من عقل
او فعل ومن هنا يعلم انه لا ضرورة لشرط المالك بل لو تدرج عنه لكان كذلك
كالخصوصية في صحة الاشتراط المزبور وغد له للقرض بل لو باع شيئا
وقبض ثمنه واشترط على المشتري زكاة ذلك سنة او سنتين كان كافيا
على ما ذكرنا وصحها على ما ذهب الشيخ وجماعة منهم كصديق الخاكا
بعض من مائة المنسوب الى مولانا الرضا المصريح فيه بان ما باع شيئا
وقبض ثمنه واشترط على المشتري زكاة سنة او سنتين او اكثر في ذلك
لزمه ذلك وما في صحيح ابن سنان عن ابي بصير عن ابي بصير ما في من
هشام بن عبد الملك ايضا بكذا وكذا الف دينار واشترط عليه زكاة
ذلك المال عشر سنين قيل ورواه كصديق ايضا في كتابه المجلد
في الصحيح مثله ومن في صحيح الجليل عن ابي بصير عن ابي بصير ما في
ارضا بن سليمان بن عبد الملك بمال واشترط عليه في بيعه ان يذكر
هذا المال من عنده لثلاث سنين وعلته لئلا قد يقوى ما ذهب اليه

هذا هو الوجه في وجوب الزكاة على المتردد المالك

ع

وان

وان لم يزل المترددا عليه ذلك عند القرض ومنه من العقد سيما
مع استنفاضة الاخبار المشتبه على جملته في الصحاح المبرجة في المطلق
وملاحظة عموم المؤمنين عند شرطهم ومخوفه وخصوصا مع صحة
التبرع بجواز التوكيل الذي قد يكون الشرط المزبور مجزاه والذمة
في تناول الحق ما دل على وجوب الزكاة لشرط في شرط ونحو ذلك مما
يمكن الاستناد به واسطة الحق الاصول العقلية والنقلية التي منها اصله
وجواز التصرف بجميع المال وعلى جميع الوجوه الا ان يتحقق الاجماع الذي
ومن ثبوت شرطه اقتضاء وان ظهر من جماعته على خلافه كما قد يظهر الاجماع
نقلا وتخصيلا على سقوط الزكاة عن المال الذي قد اعده المالك لنفسه
عياه مع الغيبة وعلى عدم السقوط مع الحضور وان خالف الجليل
في ذلك حيث حكم انها بمنزلة المال الغائب عنه صاحبه فيجب الزكاة
عليها مع الغيبة على اخذها مطلقا عيا ان القرض المزبور قد كان من
البيع في اي ايراد الاعتقاد وهو عريب من سيما بعد ملاحظة مثل
ما في المتقدمة وطعن التدرج بالقرض المزبور الذي قد صرح في المعثرة التي
قد مر من منها في صدر المسئلة وخصوصا بعد ملاحظة كثير من وجوه
العقل والنقل الخالصة فيكون بمنزلة التأليف مع الغيبة التي قد صرح
الفاضل بانه معها غير يمكن من التصرف معطله ذلك بانه قد سلط اهل
على اتلافه غير فصلا حاربا يجرى المقتضى قلت وقد يستبشع من
الخذ حق الذمومة منه فلو ان اخذ الحق المنزل بمنزلة الاسترجاع في الهبة

مال النقة

بسم الله الرحمن الرحيم

وج قد يقوى القول بالسقوط في كثير من صور المصروف فالقول بنفي البك
عن مقالة الحق كما صدر من مثل الصبي في كل الباس وقوله على النش
عدم جريان احوال في الموهوب الا بعد القبض والقبض وعدم جريانه
في الموهوب قبل حرقه والقول بعدم جريانه في الغيبة في الموهوب قبل القبض
وتخذه كذا ما فعلت انه صريح وكذا لم يرد من مما قد لا يجازى في
النصوص واستفاد مما هو المعلوم عندنا لا فرق في الفرض الاول في عدم
التكليف وانما مع التمكن ينبغي على كونه القبض شرطاً في الصحة وفيه اللزوم
الذي لا يتصور من عدم جريان احوال بعد العقد قبله ما في معنى المنع
من التصرف والمرفوض خلافه نعم لو تم تامة المالك من عدم جواز التصرف
قبل القبض الذي قد يترتب ان القول بيمين قائل بانه ما قبل للملك وقيل
انه كما شق غسب من قريب المنع من التصرف فيه قبل القبض على كذا التقدير
لكان القول بعدم الفرق الذي قد يصح فيه ما لا يجيز عنه ولكن قد
انكر عليه بسبب في المدارك الخلاف المذكور وصريح بعض مشايخنا
بانه قد يتبع فوجد الامر على ما ذكره السيد المذكور ثم ذكر ان ظاهرهم
جاء غير ما يقولون والقبض لا يكتفي بالقول الفعلي واما على مذهب
من يقول بكفاية الفعل فانه يكون القبض به ومن يقول بلفظ كما فيا حيث
انه يقول عند قلت وهو مطلق ويكون المراء من القول في كلامه ما يتناول
ما هناك قطعاً ثم قال وفيه المنتهى فان رجع الواجب في موضع لا يجوز
فان كان قبل الموهوب سقطت الزكاة فلو اداها حدثا قلت وهو كذلك وكما

في

من

منه عقل ونقل بخلاف ما نقلنا به عليه الخصوص والاجاز في ذلك
وتعذر ذلك من عدم سقوط الزكاة عن الموهوب لوجوب الواجب بعد احوال
الذي يجري في نصاب القرض من حين القبض فضلاً عما جاء في سيرة وقاية الا
على تقدير القول بانه لا يملك بالتصرف فلو جرى الا بعد التصرف وقد يكون
الزكاة لفظاً كما فيه عليه بعض الاصحاب المصريح في كلام الاعلام منهم بعد
اعتبار احوال بينا قد اصرح في الآبعد الحرقه والقول الذي قد تبادر في
اشتراط بعدية على تقدير القول بانه كما شق عن دخول المالك في ملك الله
من حين الموت وهو في غير محله فحصل ان اجزم بالعدم بعد انقضاء تامة
الملك المصريح به في كلام جمع قائل في كونه ويجزها ان لا ينبغي اشتراط قبض
والتكليف من وان قلنا ان القول كما شق فذلك لقصود الملوك قبله وفيه
كشك لا لتباعد الموهوب من الاكتفاء بالموت وقبول ومن الغرض ان
التكليف هو شرط لان الملك لا يكتفي من دون التكليف من التصرف قلت وهو
به ذلك صريح كثير منهم الفاضل وكذا شق نقله وتحصيله وان لم يكن
كان شكلاً على بدهته على ان الحال في احوال جريان القول في المال
المورث بعد الموت على ما به اشتراط القبض او التمكن منه المصالح
من النص في التصرف فاصول المذهب وقواعد وخبره كذا ما يعلم من اضافة
عدم انتقال المال الى المورث بصيرته كونه غير مستحق وان لا يكتفي
في جريان احوال في مال الغيبة الغزل الذي لا قبض معه الا او اتفق
بنابة عنه كان حاضراً او ممكناً ان تصرفت فيه تجزى في القول اجمالاً

فكانه وان

ما تروى

على الله فتد على لسان جمع وتحصيله كاد يصل الى حد لا يغيره مكره
سيما بعد ما حظي به من وجوه العقل والعقل وحضوراً بعد
كونه الامام بمنزلة من هو اول من اقيم عقداً ونقل ما ذكرنا علم
انه لو تغيرت بغيره اجرة الموهوب حولين وجب عليه عند كل حوله
زكاة الجميع وان كان في معرض التشطير وكذا لو اكل الموهوب قبل القبض
في الزوجة وج فان طلبها رجع بالنصف كذا وعليها حق الفقراء اجمع
كأنه تلف نصف بغير قبضها تلف حق المساكين بغير المال وصنفت
للزوجة المطلق ذلك نعم لو كانت الاجرة والصدقات بالذمة فلا زكاة فيها
ما مر في الدين وان احتل بغيره بينه وبين المقام الا انه ساقط عن درجة
الاعتبار بسقوط احتمال عدم جريان القول في الصدقات الا من من
الدخول وعدم وجوب كزكاة على تقدير جريانه من زمان العقد في غير
نصفها البتة لها بعد كطلاقه نعم لو تم ما احتلها الفاضل من ان في
الاجرة يملكها شيئاً فكان ما فوجده عليه من عدم جريان نصاب في الموهوب
الاول الا من ما تدين بعد تمامه لا غير ان تساوت اجرة كسنتين او كانت
اجرة المشقة الاول اكثر حواشياً ولكن دون ثبوت الاصل المرفوع عليه
خلف القواعد على انه لو لم تنتقل الاجرة بمجرد العقد لما ساق في التصرف
بها ولو طنة لامة التي كانت من حيلتها وفيه خلاف خصوص في الاجماع
والسيرة القاطعة والاعتبار ان لم يكن خلاف خبره في التي لا يجزى
فيما هما على عدم كونه احكام الا في شرطاً في وجوب فحصل عن الاجماع

في

التكليف في الاداء

المع

المعصية على لسان الفاضل وسيد المدارك والظ على لسان كثير
التي قد يقطع بتواترها والسير القاطعة والا اعتبار نعم ذلك شرط
في تحقق ضمان فان لم يفرط سواء طوبى بهام لا اجمالاً نقلاً وتحصيله
مفناً فالاحتموس التي كارب بصراحة جملة منها ان من وجب لها
مريضاً فلم يد فيها حجة تلفت كان عليه ضمان وان لم يحد لها
مرضاً فتلفت ليس عليه شيء بل من ما يستفاد هذا التحصيل من ان
والعقل القاطع وكثير من المعجم التي قد لا يليق بشرحها المقام الذي
قد قيد الاصحاب فيه الضمان على من كان متمكناً من الاجراء والمسلم
احتراماً من الكافر الذي تسقط عنه الزكاة بعد الاسلام نصاً واجماً
نقلاً وتحصيله وان وجب عليه من زكاة الكفر الذي لا تقع من ذرية
العبادة اجمالاً معلوماً ومنقولاً ونصوصاً قد مر في مباحث شروط
طرف منها لا قد مر وسيجيئ مما يعلم من احكام الميراث وهو كونه شرطاً
فلا صفة من شدة ما فانك تحليف الكفار بالزروع ولا يجزى فانك
عدم كسقوط ما الاسلام ثم ان احد ان الرواية المتضمنة للسقوط ضمنية
سنداً وولدت وان ما روى في عدة اخبار صحيحة من ان الخلف اذا اخرج
لا يجب عليه اعادة شيء من الممثلة التي اوقعها في حال من له سيرة
الزكاة فانه لا بد ان يؤد بها صالح لان يكون ذليلاً على خلاصها كاصالة
الشغل الذي قد كان ثابتاً يجب بدهته وان القول بالسقوط لا يتم
القول بعدم الوجوب حال الكفر الذي لا يمكن معه كفاية شرعية

حكم في الفقه

والكلية غير محلة بل جازان لا يلتفت اليه بعض بعد ملاحظة ما مر
الرواية على تقدير كسوف بما ينضم اليها من استصحاب الصحيح الصحيح من
الشبهة والاجماع ويجادل على كونه الاسلام يجب ما قبله ونحو ذلك
ومنع الاستناد الى مضمون المخالف الذي لا ريب ان الحاف الكافيه
في اسرارنا نقط به مع انه مع المناقضة في مقابل النص والاجماع
وتحصيل الاستناد الى اصل الشغل في لا يقتضي في مقابلته
ذلك سيما مع تغير الموضوع وخصوصا بعد ثبوت كسوفه وسقوط
ما هو عظم ما قد يستدل به على كماله على السقوط فيه على السقوط
الذي هو الذي قد يشترط في مثل هذا الفاضل حيث قد تقدم المناقضة
بينه وبين وجوب حال الكفر المقدور والكل كان مكلفا بالعبادة
حالته وفيه فتظهر وجوبه من وجهات كما مر وقد كان
مطلوبا ما لزومه كما تظهر من جهة حرمة الصغائر المكفرة بترك الكبائر
وجوه الكبائر المكفرة بالقبول وحبب عليهم والمجموع على وجه المثالين
فعلها ولم يثبت في العلماء ويزور فتعريف وقع فلو تفتت
الزكوة حال الكفر ولو تقررت في اسم لم يكن صامعا متبوعا في المنتهى
لو اخذ الامام او كساع في الزكوة في حال كفره ثم اسلم سقطت عنه اقسا
لو اخذها غيرهما فلا تسقط قلت وقد يتوهم من الخلاف المختص
سيد المدارك وليس كذلك وعلى تقديره فلا ريب في ضعفه فيما بعد
ملاحظة ما مر المستفاد من كثير من اصول المذهب وقواعده انه

هذا هو الوجه

مع انحراف الملكية وعدم التامية لا يكون المال متعلقا للزكوة بوجه
حتى لو قصد اخراجها استصحابا كان مشروعا لا في مواضع منها ما لو
مضى على المفقود سنون فانه يزكيه لنته واحدة استصحابا من جهة
بل في ظاهر كثير دعوى الاجماع عليه وفي المدارك في العلم بالخلاف
وفي المنتهى اذ اعاد المقتضوب والضمان الى مرتبة استصحاب لان يزكيه
لنته واحدة ذهب اليه على ما تناوذه كذا انه مستحب عندنا مضافا الى
المحقق الذي قد يتوهم منها الوجوب الذي يقتضيه عدم صدور المذهب
وقواعده ولا اعتبار وكل ما مر من فرض واجماع ونحوه فتبين الاحتياط
الذي قد تضمن قال بخلافه في الجملة انه على سبيل الوجوب الذي قد
مر كثير من الاعلام الذين قيدوا الحكم بما كانت مدق المفقود والقتال
ثلاث سنين فصاعدا وهو جدي وان جاز فيما قد كانت مدته تسنين
ايضا سيما بعد تصريحه به في عدم جمع منهم المدة والحق المشا في حالين
عبادة الاحتياط الذي يورثه على ذلك بل لا بأس به مع عدم الضرر لنته
واحدة كما هو قضية اطلاق جماعة منهم الشيخ في طالع الفاضل في المنتهى
اخذا ما اطلاقه من اجل ان يكون متمسكا بقاعدة المتأخر في اوله مثله
سيما في مثل ما لو كان عنده او جود ثلثة فضلت واحدة ثم عادت
فتبطل حول المحول او لمعه او امانا ضلت مقفارا يوم او تحطت حول
المحول وان لم تعد ونحو ذلك مما قد يتوهم معه القول بوجوب الزكوة
ايضا لعدم صدق اسم المفقود والضمان وغير المتعلق على مثله وخصوصا

فيما مر في وجوبه زكوة في نسخ الطائفة واما ما مر لا يحصر كاشفا
في متابعهم ومنها كل موضع وقع الخلاف فيه بين الاصحاب وخصوا
فيها قد كان له من شأنه الخصوص وهو جمع المعتبر في الله قد تقدم بعضها
في اثبات وظيفة الاستصحاب المتأخر فيه جديا فتدبر عليك بالان
فيما لا يعظم فيها صيلة المقام الذي قد يحجب كثيرا ما مر فيه من التحقيق
في حال اخراته كما يعلم من وجه الدين فضلا عن حرمته المذهب الاجماع
فتلا وتخصيصه لا اصول وقواعد والسير القاطعة والناظر بالملكو
من فضل ذوي الشريعة والنصوص المتواترة ونحو ذلك مما قد سلف فيه
وقد تقرر على كثير من ان الزكوة غير واجبة الا على من جمع شرائط الزكوة
في الانظام الثلاثة الابل والبقرة والغنم بانواعها من هراة وبخاوت
وبقر وجاموس وحمير وضان والعلات الاربع المنطة والشعر والتم
والزبيبة بجميع اصنافها وانواعها هي كثيرة والفدين الذهب والفضة
في الاما وجوبها في التسعة المربوطة فاجماع المسلمين كما في كونه المنتهى
والاختلاف فيه كما في الغنم وعليه الاجماع في علة مواضع كما قد مر
وبغيره قلت بل قد يعمى انما الاجامعات كالنصوص على ذلك الذي
قد علمت من مخرجات الدين فضلا عن المذهب سيما في مثل الابل
الغنم والمنطة والحمير وخصوصا في الاعصار الخالية واما ما مر في
تجدي ما عدا ذلك ففصله الاجماع في الانتصار والناصرة في الخلاف
والغنية والمنتهى كونه وظاهر العبرة في الاحكام ومن قلت وفي ظاهر

هذا هو الوجه

كثير وصريح المنهية وغيره بل قد يكون متواترا كما نص في الذي قد تقرر على
طريق منها ومحمدا قد لا يغير منكره ومتفادا من السير القاطعة
واصول المذهب وقواعده والناظر بالملكو من فضل ذوي الشريعة ونحو ذلك
ما اشترى اليه على وجه لا يتصور معه وجوب الزكوة من وجه ولا خلاف فيه
خالف من وجه ولا خلاف فضلا عن سنده في وجهه هو اتفاق كثير من
عبد الرحمن فادعيا فيها بدخل الفقهاء في الوجوب من امرين العشر وثنا
الاجماع القاطعة بوجوبها في الزبيبة والتمير والصل الذي قد
مر به بالاجماع على عدم الوجوب فيها بالخصوص في شيخ الطائفة وقا
في حق وكونه وكالصدق في الذين استمع منها القول بالوجوب في مال
الخارج الذي قد تمتع طرفا من المصروف والاجامعات في رقة بالخصوص
كما تقرر على يعتقد به لمة امثاله مرة ما تقرر معظم ائمة الخلاف في القول
بوجوبها فيما عدا التسعة المربوطة على وجه لم يوافقهم عليه احد الا في
الذين يلوح على صحة صفحات وجوه كثير منهم ان القول به مخالف لما
معلوم من خروج المذهب والاصول والقواعد والسير القاطعة و
بالملكو من فضل ذوي الشريعة والنصوص المتواترة وان ما يترجم منه
الوجوب فيما عدا الاجناس التسعة غير متقوم لبعض ما مر وان سلم
بعض الاسانيد والادلات والاعتناء بقاعدة الاحتياط التي قد اضا
بامثالها والاعتبار الذي قد تمتع مناصبه ويظهر من مثله ولا خلاف
في قد يترك الاستناد اليها في امثال المقام الذي قد يقع بعدم تبادر

غير الشئ المنع منه وتحر ذلك مما قد ينكر على من يدعيه او يمارضه
هو قوله من مثله وغيرهما من الوجوه التي قد شبهت العقل والفضل
الضد في بصدق جملة منها على وجه لا يتصور معناه كضرب بجر من
الجدار والحد على التقييد كما قد يرمى اليه جملة من المتقرب الممرج في بعضها
بان رسول الله وضع الزكوة في شئ وعينها عداها فقال له السائل
والذرة فخصم شئ قال والله كان على محمد رسول الله السلام والذرة
والذخ جميع ذلك فقال انهم يقولون انه لم يكن على محمد رسول الله او
وضع على شئ لم يكن محضه غير ذلك فخصم وقال كذبوا فليل
يكون العفو عن شئ قد كان لا والله ما عرف شيئا عليه زكوة غير هذا
شاه قلوبهم وحشاه فليكن ما يرجع اليه ما عليه الامامية كما قد
يرشد اليه الاعتقاد وجملة من الاجتهاد وعلى ضرب من الاستحباب كما قطع
الاستحباب وكما يكون هو المتعين والمستفاد من الاجتهاد ولذا قد
حكموا بان لا يستحب الزكوة فيما تنبت كدر من المكمل والموزون وفي
ما لا يخافه والله اوحيها جماعة منهم ابن بابويه والذرة في عبارات
قد لا تنافي العقل بالاستحباب المنسوب على لسان كثير منهم الحق في البيان
الى المشهور في خصوص المقام الذي قد شبه غير واحد فيه الى جمهور
الاصحاب الذين منهم سيدنا في الانتقاد المنسوب فيه ذلك الى الامامية
على وجه يعلم منه دعوى الاجماع كلها من المتعين وابن زهره وشيخ
المسوبة في حلقه الاستحباب المذكور الى محصيل الاصحاب الذين قد

في كتاب الامامية

بالاجماع على طريق مفتاح الكرامة حيث قال في البحث عن حكم ما لا يخافه ان الامامية
التي استدل بها على عدم الوجوب ظاهرة في الحقيقة لكن كل من قال بعدم
الوجوب قال بغير الاستحباب وقد حقق الاستحباب في الشريعة دام ظله القاري
موضح ان العمل على الاستحباب لا ينافي الحقيقة وقرب منه في كلام جماعة منهم
المتعبد المتقدمة حيث قال بعد ان حكم بالاستحباب وذلك لانه قد ورد
في زكوة سائر الوجوب اثار من القادرين مع ما ورد عنهم في حصرها في
شئ وقد ثبت ان اجابهم لا تنافي في ذلك فكل من لنا طريق الى اجمع بينهما
ايات القران فيما اجمروا على وجوبه وجملة اختلافنا فيه على السنة الموكدة
اذ كان العمل على القران تنافي بين اللفظ الواردة فيه واسقاط احدها
ابطال الاجماع في الفرقه على المنقولة في معناه وذلك فاسد قلت وهو
كأن مع كونه بصدق الاجماع من كل فريق عن المعصومين على وجه كاد
يصل في كل منها الى حد القنات منها المعترضة المستقيمة لخص الوجوب
في الشئ الى لا يتبادر غيرها من اطلاق آيات الكتاب والنصوص المتواترة سيما
مع ندرة غيرها وعدم وجود كثير منها في زمن المعصومين وخصوصا في بلادهم
ومنها النصوص المتقدمة لاشتراط الحمل والنفاد والتمتع والشك وغير ذلك
وهي كثيرة قد زيد بعد انعام بعضها الى بعض على عدد القنات وقد استيف
من مجموعها القطع باختصاص الزكوة في السنة المنزوية ولو لم يبق الاستعداد
والتأويل ونحن او معجزة القرائن التي قد يكون منها الاجماع على عدم الفصل
وتشريع المناط القطيع ونحن ما يميزها بمنزلة الخبر الواحد وان كانت متفرقة

والمعتمد

نسب جماعة منهم سيدا المدارس والديان الى امتاخرهم بل في مصابيح العقول
الطباية والاجماع عليه مرجحا كما قد نقل الاجماع عن الانتصار والاعتماد
والغنية على ذلك الذي قد يلوح على صفات وجوه كثير ودعوى الاجماع عليه
بل لا يرب انه يحصل كاد يصل الى حد لا يبعد منكره سيما في هذه الاعصار
وخصوصا بعد انقراض اختلاف الذي ومن تحققت خط الفتا وان نقل في
كلام الاعاظم عن قدم قدماء الاصحاب الذين لا يزالون في زمانه مقرونين
ويطلقون لفظ الوجوب على ما يتأكد فيه الاستحباب وفيه حاصل العقارات
المتقدمة للعلماء كالسائرين والخصائص والخاصات ومخبرها ما يظهر الاجماع
عليه في جملة طائفة قد مر من بعضهم ما من رجال الفخامة والمصنفين بها وفيه انك
الخيال كما انه المنقول عليها في الاجماع على لسان كثير منهم منج والفاضل
وسيد الغنية والفاضل في كلام كثير ودعوى المشهور على الاستحباب فينا
على المشع الزبيري وفيه كلام جماعة منهم ابن زهره وسيد المدارس ودعوى
عليه مرجحا كما قد يظهر من كثير وان سددنا عن سقط قوله عن درجته
الاعتبار مع احتمال كونه الماد من عبارتهم ما هو المتعين في الاجتهاد التي قد
يتوهم من قد ضرب بها بجر من الجدرا او جعلها على التقييد وعلى ما يرجع الى
عليه الامامية او حتى انه مخالف في الاستحباب وليس كذلك عند كمال الذي
قد يعلم من اعطاء حقه ان كل من جرحها قد تعطل من الاجاب قال بل ما قد
تقدمته من الاستحباب الذي قد يكون مرجحا منها ولو اوسعنا في ذلك قد يكون
منها الاجماع القطع لافلا كالمعتمد على لسان كثير على عدم القول بالفضل المص

سائر

والمراد

أشارة الى حقيقة
قد يغفل عنها القول

بل هو مقابلة

وختلفت في الدلالة في منها المعترض المستقيم المصحة في الزكوة عن مال
القنات ومنها المعترضة المصحة بعضها ابو حنيفة بنو الزكوة عن الامامية
والذرة والخص والخص وسائر الوجوب والعوازل على الصلوات الاربع
المنزوية وقرب منه في جملة من جهة ومنها المعترضة المتقدمة في الزكوة عن
ما عدا الاصنام الثلاثة وعن مثل الخيل والبراديين والحمير والفرس والبهي
المكذبة والعوازل والحيل الذي قد ورد في زكوة اثاره ويجوز ذلك
ما قد لا يمكن حصره ولا يكره صدوره عن المعصومين وحاشا لخصم الزكوة
عن غير التسعة المنزوية ولو معجزة ما اغنا اليرم في الظاهر الى الصريح
الاشطار الى جليل مع وامثال تلك الوسائل والشواهد في منها عليها
ومنها النصوص التي قد يتوهم منها انها من جهة على طرفي مقتضى كالمعترضة
الواردة في زكوة سائر الوجوب والاموال وفي خصوص مال القنات والخيل
العتاق والبراديين وكلها كذا او من او دخله القنات او وصل الى وساق
والذرة والذخ والبراديين والعتاق والعتاق والعتاق واشياء ذلك ما قد
معرجا بالزكوة فيه بالمعصومين على وجه لا يستطيع احد ان يصدور عن
المعصومين ولا جواز العمل بما قد يتوهم من ظواهرهم بعد ما سمعتم من كثرة ومعارضة
بما هو كثر عددا ووجه سندا ودلالة واكثر عاذا او شواهد قد شبهت
كثير منها العقل والمنطق وحيث لا طريق الى العمل بما يقتضيه الحكم من كمال
الطريقين الذين لا يمكن استبعاد اسقاط احدها بالجملة فيقول ما اغنا اليه
من وجوب العمل في لاشنا الاستحباب كاحتمال الضرب بجر من الجدرا سيما بعد

المساكن والمعتق ثم قال ولا يستحب فيه الاثاث والاشعة والفرش والادق
والحق والمناشية عما تقدم ويجوز فيه الخلاف عن عدم الزكوة في
الخص فأتى كاعتق المقتعة لاختلاف بين آل الرسول ع وبين كافة أصحابهم
من اصل الامامة ان الضرر كالقصب وبطيخ والقنار والخييار والبازنج
والنجان وما اشبه ذلك مما لا يقا له الزكوة فيه ولو بلغت قيمته الف
دينار او مائة الف دينار ولا زكوة عليه عند جميع حتى يحول عليه الحول
وهو على حال حتى ما يجب فيه الزكوة وفيه المنع لا يشك في الارهاق كما
والزعفران ولا فيها يجب كالقطر والكتان وعليه على ان اجمع الى غير ذلك
من الاجاعات وخصوصا الى لا يقوم بمعارضة اطلاق بعض النصوص
ومما قد الاجاعات التي قد يقوم منها ما خالف من ورع الدين مقتضا
عن المذهب والاجماع الذي لا يبعد فاقضت له حجية القاطعة والاصح
والقواعد والثبات في حال ذوى شرع ونحن من القول بثبوت الاستحباب
في كل ما لا من غير الشبهة المزبورة حتى على تقدير ثبوت تلك الكلية التي قد
تتمع استدلالا منها من اصلها كما قد يمنع من معارضتها وطولها لقاعدة عدم
المشروعية المستفادة من العقل والاعتقالات على وجه تكون في الاصل
في كل ما يشك في استحبابه والمفرق عند تقارب الاول ان كان المفرق الى
اصالة البراءة في كل ما يشك في كونه من افراد الشيع كما لم يولد بين الاصنام
المتكثرة وغيرها مع عدم صدق عنوان عليه وكشك فيه وكذا فيها يشك في
صدق اسم المذهب او الفظة او احد اهلها من الاربع عليه وان كانت كما
هذا

هذا كالمسكن المشكك في الحنطة والسك المشكك في الشمر حتى مرجع جماعة من ائمة
الطه ان الاول ضرب من الاول والثاني ضرب من الثاني وحكم جماعة منهم في بيع
وقا عليها وولد وابنا ادرسين وسعيد والمثاق والمثاقين وشبه ذلك
بوجوب الزكوة فيها لذلك كاحكم المشهورين نقلا وتحقيقا بعدم جوع
فيها للشك با هذا لك سيما مع نفي جملة جماعة خرافة الفقة بمغايرة كل منها
لما قد تقدم اذ فرغ منه وصحة السلب والزام التقييد وعدم صدق الاقتضا
بهية الامر المتعلق بالملتزمين اللذين قد يتفاد من المعتبر المتكرر فيها
ذكر السك انها لا يصح ان عليها لغة ولا عرفا مع ظهور نفي الاتحاد
للكلمة في الصورة والمواقفة في الطبيعة ونحن ذلك ما لا دخل له في اثبات
الوضع الذي لو سلم اليه كان القول بعدم الوجوب مبيحا بسبب عدم
من الاطلاق فكيف والمعلوم عدم الاتحاد في جميع فيها الى اصول المذهب
قواعده وان كل ما من نفيها جازي ونحن على عدم وجوب الزكوة فيها
على التسع كما يرجع اليها في حكم باه الوجوب الثابت فيها استحباب الزكوة
بالادلة التي منها الاجماع والنصوص المستفادة منها ان يشرط بلوغ كفا
وهو المقدار الذي يشرط بلوغه في وجوب الزكوة او وجوب قدر مخصوص
منها بغير مرجع الدين نقلا وتحقيقا فضلا عن الاجماع وكيفية القاطعة
والثبات وخصوصا من المتواتر والاصول والقواعد والعقل القاطع ونحن
ذلك ما لا يشك اليه فصار الاول اثباتا لغيرنا بالاجماع المنقول على
لسان كثير والمعلوم الذي لا يحصل الى حد لا يبعد عن كونه والسير القاطعة

وخصوصا

المذهب

بحث في اشهر النصوص
وان شئت من احد اجازته
من قول بعض علمائنا

ما تاتى بالمعلوم فضل ذوى شري واصول المذهب وقواعد بلية المذاهب
ان عليها اجماع علماء الاسلام كقول جماعة منهم في العترة ونحن في الحديث
حيث قال انه وفاة علماء الاسلام على ما نقله جلد في الاعلام وقرسبته
في غير مصنف الى انصوص التي تستعمل طرفا منها كاجاعات المزبورة
كثير من الوجوه التي يعلم منها انه لا زكوة فيها ومنهم من لا يثبت في خمسة من
نصفها المزبورة كل واحد منهنها في كل واحد من النصب الخمسة بحجة
ان لا يجب فيها ذوات خمس فاذا بلغت حشا فيها شاة ثم لا يجب شيئا فيها اذا
حتى تبلغ عشرةا فيها ثمان ثم لا يجب شيئا فيها اذا حتى تبلغ خمسة عشر
فيها ثلث شياء ثم لا يجب شيئا فيها اذا حتى تبلغ عشرين فيها اربع شياء
ثم لا يجب فيها اذا حتى تبلغ عشرين فيها خمسة عشر شياء من دون
وق بين الذكر والانش وتاثيرها في كلام الاعلام تبعا للنص بتاثيرها في
كما قيل ومثلها القم بتاثيرها في ثلث وست وعشرين زيادة واحدة فيها
بنت حشا من بفتح الميم وفيه اثنا عشر ثوبا ان يكون مخاضا بحجة خامسة وتلك
التي دخلت في الستة الذباير ثم ست وثلاثون وفيها بنت لبون بفتح اللام
اي بنت ذات لبن ولها بالقلا حجة وستة ما بين ستين الى ثمانين ثم
ست واربعمين وفيها حقة بكبر الماء وفيه ما لا تحق الزكوب او الجبل او العظم
وسنة ما بين ثلث ستين الى اربع ثم احدى وستين فحقة بفتح الجيم
والذال سميت بذلك لانها لا تجوز مقدم استنائها الى سقوطها وسنما
بين اربع ستين الى خمس ثم ست وسبعون فبنات لبون المشار اليها

ثم احدى وستون وفيها حقان ثم ليس في الاثنا عشر حتى اذا بلغت مائة
واحدى وعشرين ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون وان
وصلت الى مائة يدعى مائة الف الف كل ذلك على المعروف من المذهب
والمشهور الذي لا يبعد الى حد الاجماع المنقول مرجعا على لسان جماعة
وظاهر على لسان كثير والمعلوم الذي قد لا يبعد عن كونه سيما بعد اقتراض
الخالف وخصوصا في امثال هذه الاعصار مصفا الى انصوص المستفاد
المعتبرة منها ودلالة ولولا بالوراء الى ان يكون منها اطلاق الكتاب في
الستة المتواترة واصول المذهب وقواعد ولعل على بعض الوجوه والاجماع
على عدم الفصل وتيقن المناط وهو الخطاب كصحيح عبد الرحمن المروي
عن النبي والفاة عن مولانا الفقيه انه قال في حش ثلث شاة وليس فيها ذوات
الخمس شاة وفيه عشر ثمان وفيه عشر ثلث وفيه عشرين اربع وفيه عشرين
عشر من حش وفيه ستة وعشرين اربعة حشا الى خمس وثلاثين قاله سعيد
هذا في بنت لبون خمس فاه واثنا عشر واحد وفيها بنت لبون الى
خمس وعشرين واربعمين فاذا زادت واحدة ففيها حقة الى ستين فاذا زادت
واحدة ففيها جذعة الى خمس وسبعين فاذا زادت واحدة ففيها اثنا عشر
الى عشرين فاذا زادت واحدة ففيها حقان الى عشرين وما لا ذكر
الاول في كل خمسين حقة وصحيح ابو بصير المعلوم كونه الماد من وجوبها
رواية عاصم ابن حميد عن رجل سمع عن الزكوة فقال ليس فيها ذوات
من الاثنا عشر فاذا كانت حشا ففيها شاة الى عشرة فاذا كانت عشرة ففيها

شأنان الى خمسة عشر فيها ثلاثون من الغنم العشرين فاذا كانت عشرين
ففيها اربع من الغنم الى خمس وعشرين فاذا كانت عشرين وفيها
واحدة فاذا زادت واحدة ففيها بنت مخاض الى خمسة وثلاثين وان لم يكن
ابن مخاض فبنت لبون ذكر فان نادت على خمس وثلاثين ففيها ابنة لبون
الى خمس واربعين فاذا زادت واحدة ففيها حقة الى ستين فاذا زادت
واحدة ففيها جذعة الى خمس وسبعين فاذا زادت واحدة ففيها ابنة لبون
الى ستين فاذا زادت واحدة ففيها حقتان الى عشرين ومائة فاذا
كثرت الابل في كل حين حقة ولا تؤخذ هزبة ولا ذات عواران الا في
المصدق بعد صفرها وكبرها وصحح زيارته المروي في الفقيه عن ابي جعفر
وهو مثل مائة صحيح ابي بصير عن ابي عبد الله فاذا زادت على العشرين
وامائة واحدة ففي كل حين حقة وبنات لبون بنت لبون ومائة واحدة
في المعتبر عن ابي بصير وعبد الرحمن بن ابي ابي حمزة عن ابي جعفر وابي
عبد الله انه قال اذا زادت على خمس وعشرين ففيها ابنة مخاض
لم يكن فابن لبون ذكر الى خمس وثلاثين فان زادت فابن لبون الى عشرين
فاذا زادت حقة الى ستين فاذا زادت جذعة الى خمسة وسبعين فان
زادت فابنت لبون الى ستين فان زادت حقتان الى عشرين ومائة
ثم قال وهذا مذهب علي الا سلام فان نادت في كل حين حقة وفي
كل ربع بنت لبون قال فخير قال علي ثمانية نقل قول الجمهور الى عيسى
ذلك من المعتبر والا فلهذا انما يعلم من ملاحظة بعضها فساد جميع

واحدة

ذكر ان قولنا مائة

سقط

سقط ما مر به القديان من القول بموجب بنت مخاض في النصاب الخامس
فخرج الحسن باسقاط النصاب السادس وبصرف الاسكانه ما دام لم يكن
بنت مخاض ابنت فابن لبون فان لم يكن فبنات لبون ومائة واحدة
في الهداية والمنقول عن رسالة والده من ابدال النصاب كما مر بالاحد
الثاني وما استخدم المرتبة في انتصار من تبديل نصاب الاجرة بالابنة
الثلاثين اذ ليس للحسن سوى مائة صحيح الفصل من مائة فبنات لبون
في صدقة في كل حين ثمانية الى ان تبلغ خمسة وعشرين فاذا بلغت ذلك ففيها
بنت مخاض وليس فيها شيء حتى تبلغ عشرين وثلاثين ففيها ابنة لبون ثم ليس
شيء حتى تبلغ عشرين واربعين ففيها حقة طروقة الخيل ثم ليس فيها شيء
حتى تبلغ ستين فاذا بلغت ستين ففيها جذعة ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ
خمس وسبعين فاذا بلغت خمس وسبعين ففيها بنت لبون ثم ليس فيها شيء
حتى تبلغ ستين فاذا بلغت ستين ففيها حقتان طروقة الخيل ثم ليس
فيها شيء اكثر من ذلك حتى تبلغ عشرين ومائة فاذا زادت واحدة على عشرين
ومائة ففي كل حين حقة وكل ربع بنت لبون ثم ترجع الابل الى اسنانها
وليس على التفتيش شيء ولا على الكسوة شيء ولا على الخيل شيء انما ذلك
على السائمة الرابعة قلت فانه ثبت كماله قال مثل مائة الابل العزبة
الذين ولا للاسكانه سوى اجمع بين الاخبار بجل مائة على خمس مائة على
ما تقدمت بنت المخاض ما بين لبون ولا للصدوقين الذين قد مر بعضهم
الاعلام بانها قد خالفنا ما قصت به الاخبار والاجماع وتفاوتوا في

فاذا بلغت عشرين

تفقت

ما في المتن الى قوله الرضاء حيث قال بعد ذكر النصب المتقدمة في النصوص
فاذا بلغت عشرين او اربعين وزادت واحدة ففيها حقة وسميت حقة لانها
استحققت ان يكتب ظهورها الى ان تبلغ ستين فاذا زادت واحدة ففيها
حقة الى ثمانين فاذا زادت واحدة ثلث ولا لغيره سوى بعض النصوص
الواردة من طريق الجمهور والاجماع الذي ادعاه على ما ذكره في الانتصار
والكل ضيق في ذاته ومقاومة لبعض ما قرره في بعض النصوص
عن الدرايات وان صح سند الاولى المروية في الواسط لعل كتاب معان
الاخبار مما يوافق اصحاب الذين قد يلوح على صحاح كثير منهم ان ما
يستند اليه الاسكانه في اجمع الذي لا يمكن من قبل المقام من وجوب منها انه
فرج المقاومة التي لم تحصل من المتكرك استناد المرتبة الى الاجماع المتكرك
عليه فعلا وبخصيصا كما دعي الى هذا لا يبعد منكر وكفاك بقرينة
في الناميات بالاجماع المتكرك على لسان جماعة منهم شيخنا وابن زهر
والفاصلين على خلاف ما سنده الانتصار الذي قد مر في الحج اية في
ما فيه لاصول المذهب والمتواتر من الاخبار وقرب منزلة كلام جماعة
منهم في شيء من حيث قالوا ابنت الابل مائة وعشرين ففيها حقتان
بلخلاف واذا زادت واحدة فالذي يقتضيه المذهب ان يكون فيها ثلاث
بنات لبون الى مائة وثلاثين ففيها حقة وبنات لبون الى مائة واربعين
ففيها حقتان وبنات لبون الى مائة وخمسين ففيها ثلاث حقات الى
مائة وستين ففيها اربع بنات لبون الى مائة وسبعين ففيها حقة

ونكت

وثلاث بنات لبون الى مائة الى ما تبين ففيها حقتان او خمس بنات لبون
ثم على هذا النصاب ما لم يبلغ ثم قال ومثل هذا روى الثامن في كتاب
التي لم ياله في الصدقات وهو مجمع عليه بين الفرق التي قد مر كثير
في الاخبار بالاجماع على خلاف ما افترض من قديمها وصدوقها بل
في كلام جماعة منهم كفاصلين ما يقتضيه بان يخالف الاجماع المسطور
في الانتصار الاجماع متقدم على الاسكانه وعلى قوله في اية الاجماع
على ان في ست وعشرين بنت مخاض وفي الشهر من اختلاف فيه اما عند
قلوبه ككتاب واما عند الخالف فانها يجب الى ست وثلاثين وفي الغنية
بعد ان ذكر كتيب على وفق المشهور وان ما بينها عموم لاختلاف ذلك
كله في خمس وعشرين وست وعشرين وفيها زاد على الملة وكثير من
والدليل على ما قلناه في ذلك الاجماع في كلام غير واحد الاجماع على
هذه كتيب عن عبد القديان الذين قد سمعت من جماعة منهم سيد الملة
وصاحب الخلاف حكاية اجماع المسكين عن جماعة على خلاف ما مر في
استند عليه صحيح الفصل المتكرك على ما سنده في ما خالف في
الذين فصلوا عن المذهب واجماع المسكين ونحو ذلك ما يقتضيه في
الصحيح المأثور عن صحة الاعتبار ولزم صريح بعض الجذال او حمله
على التفتيش المشعها جلة من المعتزلة التي هي ما مر في صحيح عبد الرحمن
ولا ينافيها اشتراكها ما لا يوقله احد من النصاب المتأخر بعد كون
المصنف في مقام التورية لتصحيح كون مائة نصاب الخمس والعشرين

بنت خاص فذكر التوافق على هذه الطريقة كى يتبين هرواة ان الفاعل على ذلك
 عدم تحقق النصاب المزمع بالجانب والعشرين الامع الزيادة التي لا تحقق
 النصاب في التوافق بدونها ضرورة او على ضرب من الاستحباب او على ما
 يرجع الى ما عليه لا صحاب من مثل كون المراء بنيت الخاص او ان اللبث
 ما كان قيمة تخسنيها او كون المراء فاذا بلغت ذلك وزادت واحدة
 من باب الجواز ولا ضار ان كانا على بدايته عند الامامة وظهور من
 القرائن الحالية والمقالية ويحوز ذلك ما علم المصنف منه او من خصوص المقام
 ان الخطاب قد فهم ذلك سيما مثل القضية الذين هم اعرف من غيرهم
 بالمقاليات فتكون الميقات التي ما نحن فيها بطرف الا على منها
 وقد لا يريد كراهة في المنسوب اليه ولا من ان في بعضه ان نظير ذلك مما
 قد يحتمل كلام فقهاء من معتقدا بها على الاقل من نصا ويعمل
 التي فتستدل بها اليه وحيز رفع الخلاف الذي لو ثبت فلور سيلة من محلات
 من السقوط وحذو في الحاشية لاصول المذهب وقواعد واطلاق
 الكتاب وتنته وخصوصا المعتبر والاجازات المستعم او المتواتر ونحو
 ذلك مما لا يتقوى به معارضة بعضه ما قد يستند اليه وان تاقيد
 ببعض الوجوه الاعتبارية والاصول والقواعد ما قد علمت ان على تقدير
 تسليم معارضة ما هو اقوى منه من امثاله ولا يبقى بعد ملاحظة
 لتأمل احد ولا منقضا من اقل من اصل الحكم فلا فيما من الوجه التي
 يحتملها صحيح كقضية وان صدر من جماعة منهم المعبر حيث من هم

استبرأ

استبعاد الاضمار الذي لا يحصر له عند فيما بعده من النصب الحق قدوة
 فيه وقال انه كيف يحمل على التقية ما اختاره جماعة من محققي الامامية
 ورشاه احدى محمد بن ابي نصر الرضائي وكيف يذهب على مثل ابن ابي
 عقيل والبرطل وغيرهما من اختار ذلك مذهبا كامنة من غيرهم
 والاولى ان يقال فير وايضا ان اشهرها ما اختاره الشيخ المشايخ الخمسة
 وانتابعهم انتهى وهو المستقر من مثله سيما بعد ما مر من نسبة عليه
 النصب الى عليا السلام وخصوصا بعد ملاحظة القرائن التي قد توجب
 العمل على احد هذين الوجهين الذين قد قيل انك معدول عن احدهما
 باعتبار طرق الدعوى مع ما في عليه من اعتبار السند والاسناد الى
 امامين واشتمالها على نصب الامام في كل جلة من احكامها كمثل جدا
 واعطان النظر فيما مر الذي قد كفا ثمانية التطويل في مثل المقام ومن
 بيان حكم ما دونهم وما بين النصب ما قد علم انه لا ينبغي فيه النصب
 والا جازي المتعول والمعلوم الذي قد يعمل الى حد لا يعتد بغيره في
 القاطعة وانما بالمعلوم من فعله في التفرع والاصول والتواعد ونحو
 ذلك ما لا يصلح به معارضة بعضه الاطلاق الذي لا بد من حمله على المقيد
 ان لم يكن هو المتبادر منه بل ربما يظهر من كثير منهم ان زهرة والفاضل
 ان ذلك اجماعي السجل وان اقتصر في احكام على لفظ الاجماع على
 الاول وموضع من انتهى على لفظ على الثاني الذي قد يدعي حكم
 السقوط فيه من ضرورات المذهب وانه الاول من ضرورات الدين

كانه

الذي قد مر جماعة من علمائهم شيخ الطائفة وفاضلها وحليتها وادعوا
 وثانة المحققين وشهيدين بما نسب بعض الاعلام الى جمهور اصحابهم
 ان التقدير بالاربعة والخمسين ليس على التخيير بل يجب تقديرها
 يحصل مصداق استيعاب فان امكن بها تخير والا وجب اكثرها استيعابا
 يجب تقدير المائة واحدى وعشرين بالاربعة والمائة وخمسين
 بالخمسين والمائة وسبعين بها وتغير في المائتين والاربعة فيغير
 بين اعتبارها وبطل واحد منها بل ربما يظهر من كثير منهم الشيخ والفاضل
 وجماعة من افاضل اصحاب دعوى الاجماع الذي قد يقطع به من نقله
 من مثل الشيخ وتخصيله في كثير من الطبقات عليه فان تم فهو كحجة مضاعفة
 الى الاعتبار وعلما في جانب فقهاء والاصول والقواعد التي منها قاعدة
 الاحتياط سيما على تقدير نقل الزكاة بالمليون واقتضاء الامر بالشيء
 النهي عن الاضداد الوجودية وكونه هو المستفاد من معاني الاجامات
 التي قد قيل ان مقتضاها تقيته وخصوصا على تقدير كونه هو الظاهر
 والنصوص التي قد يدعي صراحة بعضها فيه وكثير من الوجوه التي قد يكون
 منها السيرة والتأني واطلاق الكتاب وكثرة المتواتر ولو على بعض
 الوجوه وورد ما يناسبه البقر نصا وقوى من غير اشكال ولزوم
 خلاصه عدم الغائز فيما لو قدر ان المائة والعشرون واحدة بالخمسين
 الموجب لاجراء حقتين كتاب وجوبه فيما دون ذلك اجماعا نصا
 وقوى وان كان القول بما مر به كثير منهم المحقق وسيد المصادر

ونظر

مصر التقدير بالاربعة
 ٢٠٠

ويظهر من مثل المتن والمقتنع والمقتصد والمنهاية والمرام والاشارة وفي
 والارشاد والتبصر والتفحص والبيان وكثير من جواهر التفسير مطبوع
 لا يخفى قوة سيما بعد ظهور الاجماع عليه من جملة منها فوائد القواعد
 والياض وكونه هو الظاهر من النصوص ومما قد اجماعا على طارح به
 بعض وقد يقينه وجود الاربعة والخمسين في المائة واحدى وعشرين
 في كثير من طرف منه كصحة يحيى عبد الرحمن والقضلة ومعتبر بزاره ونحو
 ذلك ما لا يجوز فيه الا اعتبار الاربعة الفاضل يمنع صدور التخيير في المقام
 بل ومن ذوي الاجامات وكفاوى لو لم يكن ثبوته في كماله عندهم قد كانت
 مطا بل ربما يشعرك لك بدايته وكونه ما لا ينبغي النزاع فيه ومن هنا
 قيل ان الاولى لاخذ عن كل خمسين وخمسين لوجوده في الاخبار الكثيرة
 الصحيحة الا ان قد جاز اربعين فقط فتخرج بنت لبون لبعض الاحتياط
 وتقدر الخمسين التي قد يظهر من النصوص انها في الاصل كما قد يستفاد من
 ذلك من اصول المذهب وقواعد وشراهد الاعتبار وكل ما دل من نقل
 وفقرى على ملاحظة طرف المالك زيادة على الفقهاء الذين قد يحسب
 النقص الماصل لهم بمقدون بعض الكسور وبعض بقيمة الحقة التي قد
 تزيد على ما يحصل في اعتبار الاربعة اربعين واحدا بنت لبون حتى
 مرجع الفاضل بدعوى الاجماع على تخيير المالك لواقفا وخصوصا
 بعد توجه المنع على كثرة ما قد مر وجود الفاضل فيما قد مر فيه عدما
 على تقدير خلاصه بجملة المذهب وعن المحققين الى ثلث بنات لبون

على وجه الحقيقة لا القيمة وبما انما هو المشهور في نصاب الحكم ومع ذلك
 فالاحتياط بالاداء لم يكن هو الاقرب لا بد منه سيما بعد ظهور توجه
 المنع على كثير مما اشترنا اليه للثبات الذي قد يعلم من ملاحظة ما مره والاداء
 وغيره سقوطا ما صدر من مثل تحقيق الفاعل في اشكاله في المقام حيث
 قال في اشكاله ان احدها ان كان النصاب مائة واحد وعشرين كما يظهر
 من مثل عبارة الفاضل لم يكن لقولهم في كل حين حقه اربع مائة
 لان النصاب اذا كان عددا متينا فلا معنى لذكره وان كان كل واحد
 وكل خمسين فلاحاجة الى المائة واحد وعشرين كفاية ان الواحدة ان كانت
 جزءا من النصاب لم يستقم قولهم في كل اربعين وفي كل خمسين في والآلة
 يكون باعتبارها معنى وانما الى اشكال ثالث هو ان ظاهر كلامهم التغيير
 بين كل اربعين وكل خمسين وليس لك في تدبير وعلينا بالمتأمل
 الذي قد يعلم من اعطاه حقه في اعيان كقريفة في كل خمسين او اربعين
 وفي كثير مما قد مر الذي من اطلاق الكتاب في سنة واصل المذهب قوله
 ان ما عليه المشهور في خلافه لسان غير واحد وتخصيلا في كون الواحد
 الزائد شرط في الوجوب بحيث لا يسقط بغيرها بعد الحول بغير شرط
 شيء كما لا يسقط بغير ما زاد عنها الى ان تبلغ تسعة عشر وان ذهب
 الفاضل في ذلك الى انها جزء من النصاب بحيث لو تلفت بعد الحول
 قبل اكمال الاداء لم يستطع الواجب جزء من مائة واحد وعشرين
 جزء نظرا الى فتلحق الوجوب بها على نحو تعلقه بالفاصلة كما توقف

البيان

الواجب شرط في الوجوب

البيان

البيان نقل الى بعض ما اشترنا اليه والى كونها معتبرة في العدد ونسأله
 وقد يعلم من اعطاه حقه فيما مره في كثير من الوجوه التي منها الاصل وقوله
 والنسبة وما قد اجمعت وفاتى الاصحاب قديما وحديثا والشرع والفقهاء
 بالمعلوم من فضل ذوي الشرف ان لا يتغير النقص بن زيادة جزء بغير كفاية
 كونه الاجماع عليه بل في المنتهى ما قد يقع بانما جاء في المسلمين وانه لا يتغير
 الحق انه يدرج كونها مستقيمة لظرفه الفحل وان قدم من القديمين انها
 يشترط ان يكون ذلك بالفعل الذي قد يورث من مثل رواية الفاضل
 التي قد قيل انها مع ما فيها من عدم التوثيق الصريح في سندها وعدم
 القوة في دلالتها والموافقة العامة لغير المطلق عليها ليس باولى من جعل
 فيها طرفه الفحل على ما كانت مستقيمة وانه لم يكن بالفعل قلت بل
 هذا هو ظاهر منه ومن كلام القديمين ايضا في فقه الخلاف في الاجزاء فيما
 من شأنها ذلك عند بلوغها السن المشار اليه كغذاء هاتين مثل ابدال البنية
 الذي لا يشترط ان تكون امة ذات لبن بالفعل وانه الخاضع الى لا يشترط
 ان تكون امها حيا ملكا واجد عتاة الى لا يشترط سقوط استثناء اذا كانت
 بالغة تلك السن المشار اليها نصا وفق وسيرة وتاسيا بالمعلوم من
 فضل ذوي الشرف وقاعدة واصلا كما لا خلاف في الاجزاء ما بين اللبون
 مع فتد انتبه الخاضع نصا وفق وسيرة وتاسيا بالمعلوم من فضل ذوي
 الشرف وعن الفاضل الاجماع عليه وفي كلام جماعة في الخلاف عنه قلت
 وقاعدة البديهيات التي قد لا يبعد منكرها مضافا الى كونه هو المستفاد

البيان

المصرحة بالشرط الذي يورثه ذلك ما قد يقع بانما هو الاقرب سيما في تقدير
 كونها مشهورا وخصوصا على تقدير ظهور الاجماع المشار اليه في قوله من
 استظهر فضلا عن قد يورثه قطع حصول الاجماع الذي قد يورثه من
 كثير على عدم الفرق بين الذكور والنسب في استفادة النص من فتاوى
 الاصحاب بقرينة وتلويحا انما لا يشك في اجماع ان على نحو ما اشترنا اليه
 في بدل ما قد علت استثناء عما قد فتد ما قد كانت القرينة فيه وهو الفعل
 من شأنه ان يكون الذكر الذي قد علت نظامه بالنسب والاجماع بالمعلوم
 على جواز عدمه ومن الجواز الذي قد لا يتصور مثل حمل السهم الا انه
 كما لو وقع الحق بدل ابنه اللبون وان جاز فيها على سبيل القيمة كغيرها
 انواع القيمة نصا وفق وسيرة وقاعدة واشد ومن ذلك ما قد استفاد
 منه من تخير في مثل ما بين ابن ابن حقا وخمس بنات لبون من دون
 التفتيش بان يدعى حقا بنين وبنين لبنين ونصف وانه يجزي في اربعة
 دفع اربع حقا وخمس بنات لبون وقاؤه فوافق فقلا على انما جاز في
 تحصيله كما في كشاف الحق والمنتهى نسبة الاول الى الثاني وانه كونه والمنتهى قصر
 اختلاف في الثاني على ابي سعيد الاصطخري والربيب في سند وانه
 وسقوط ما قد يورثه الخلاف في الاول الذي اريد بان التفتيش فيه من الوجوب
 ولذا جعل لها اوقافا فقال عن الواجب منها وعد فيما قد مر من سق
 عشرين من الاول من ايجاب كابل الى ايجاب الفهم ونحو ذلك من الوجوه التي
 يعلم منها انه لا نصيب اليه مع اكمال العدد ولا على ايجاب فريضة كاملة الا

البيان

في الاعتبار ونحو من وجب العقل الذي قد تقضي قواعده بل وقواعد الشرف
 انه مع عدم وجود بنت الخاضع وابن اللبون يتعين ما جعله المنة في
 البنية هو المهر وما لا يرد على وجهه ان من شراء ابنة الخاضع مع اكمال
 لولا الاجماع على نقله على لسان كثير منهم حقيق في وفاء الفاضل وكل
 من لم ينب ما في البيان الى ان مالك وتخصيلا على جواز شراء ابنتها
 شاء بل في كونه ابن اللبون يجزي عن بنت الخاضع وان كان قادرا على شراء
 بنت الخاضع ولو جاز انما لا يدل على ما تم نص واجماع في وجوبها
 لربيبه من شراء ابن اللبون يكون واجدا فاقدا لابنة الخاضع فيكون مجزيا
 بغيره في خصوص المستقيم المختلف على الصحاح وغيرها والاجماع في قسميه
 ما قد يقضي به ان ما هو المشهور في خلافه ايضا في فقه من الاجزاء باخر
 ابن اللبون فله حتى لو كان عنده سبعا بعد ظهور اجماع عليه من جماعة منهم
 ابن زهره وصاحب التفتيش حيث نسب الاول اليها والثاني الى الفتوى وثبوت
 الفتوى باعتبار كونها كبريا واكثرية ونسأله وخصوصا بعد كونها كبريا
 المصحة ببطلان عند فتد ابنة الخاضع قد سبقت سابق الغالب وما عليه لسان
 من عدم ذلك الا كمن مع عدم وجود الاضطرار على وجه قد يظن معه عدم جواز
 الاجزاء بالاكبر حتى مع عدمه فتد الاكبر بما يقضي بالجزء منه ما يلزم وجه
 واخر غير ان ومع ذلك فلا تعارض عليه حال فقد ها كما عليه كثير منهم من
 يظهر من الاجماع على حقيق قولهم انه لا مخرج بخلافه سوى المقدار في التفتيش
 هو لا يحيط بوجوب خلاف الجماعة واصل المذهب وقواعده ونصوص

البيان

المهر

اجزاء و کتابت و نسخہ

بالتامة كالآدم ان كل واحدة من المائتين منفردة بنفسها مستقلة بفرصها
مع الاحتياج تثبت الخيرة التي كانت ثابتة حاله الا انفراد في اجراء العمل
عن حيث شاء مع قصور حقيقة عنها بل وعن شأه ان يحسم مع قصور حقيقة
خلاف في الاجراء ثبت المخاض عن حيث شاءه المصلحة الاولى مع مساوئه
او زيادة قيمتها عن قيمة الشياء مقطوعه بل كانه التوب والايضا مع قلت
وقد يظهر لا جاع عليه ايمه مع كثير وات مع قصور قيمتها عن قيمه قد لا ت
الاجزاء الذي قرينة كونه لاجرائها على كذا كذا ما بها جزاءها في الاول باعتبار
ان المصالح الشائعه ينبغي التوجه في الاول بل التوجه بالاق من فضيلة التالف
عن طرفه الاول وعن الزيادة وكانه هو التفاضل اذ البية البيان حيث كان
اخراج الاعمال عن الادق وان نقص من السوق مرات التي فاقه قيمه المبالغ
وعليه باعتبار القيمة ولو اوضح عن ان اللبنة احتوا وجزء الاجزاء وعدم الاجزاء
الواقعية كونه كاحد مع جميع منهم الفاضل عن غير واحد مع كونه وولد في
الاضحية وقد يلوغ من العظم ويظهر من بعض دعوى الاجماع والاصول
شاهد على كونه كالتصميم وكثير ما من عند احتمال على ان غير هو واجب
عن من القيمة التي لو دقت مع القصوى كان المؤدى من بعض الواجب فلا
يكون محرجا بضرورة العقل والحق التي قد يتفاد منها عدم الاعتبار باعتبار
الذي ذكره في كونه وانما البنية البينة انما تعدد شئ الفهم التي لم
تثبت بالمبداهة والالحاق بالاجزاء بالبرهان ونظما هو التي مع انها لم تثبت
كانت من الخرافات المتفرقة والمعلوم عدم جحيتها ومن هنا جعل ان الوجه

مامرة

ما خرج به جمع منهم الفاضل بجملة تركبه وولادة الاصناف ويطهر من المعظم
على وجوه يظهر من كثير منهم دعوى الامام عليهم عدم الاجتزاء بها مع قصور
العتبة عن شاة في الحسن بل ربما يكون المنع هنا اولي وان قيل في العكس اولي
منه وسقوط ما وقع به الخلاف انه يخرج عن عنته وعشرين بغيره وانما
داخله والخروج عن المحرم يخرج عن اقل كونه لا والمنصوص عليه الشاة التي
يجوز ان تكون اكثر قيمة من ثمن الخنافس فيروى الى الاجتهاد بالفقره ودعوى
ان الاجزاء على اكثره قاض به عن اقل قد عرفت فساد هذا وجوه اخرى
منها ومنها انه يجوز في الاحكام الى اوصاف غير مضبوطة بل تنطبق على المضبوط
وحاشا للبعض لما كان في الغالب اكثر قيمة من الشاة وجب في اكثره وفي اقل
المتعين فيه شاة فيمكن ان يكون في زيادة قيمتها على البعير الذي لو اخذ في هذه
الصورة بدل الشاة كان اجماعا فابترس وبالجمله فالاعتبار بالقيمة في الاول
الامثال عليه الدليل كما لاحظ البعير المساوي لقيمة شاة عنها فانه يكون
مجزوا بالاجماع بل في المستثنى ذلك عندنا وعندنا فيقربا من قبلنا منشا
الاختلاف في هذين السليتين وشبههما فافترض المجاز والاضمار في قوله
في حشره ابدل شاة في حبل الاول من مقتضيات كونه في السببية وحصل
الثامر مقتضيات كونها للظرفية التي قد عرفت عليها انه يكون المعنى في قدر
التي تكون في بدله فمقتضى المستلزم للظرف قال وبعضه اختيار
الاصحاب فعلقوا الزكوة بالعين فعلقوا الشرط انتهى محليها وقد لوحظ في نظر
كثير من ثامر بعد ما اشترى اليد في الثمن المعلوم من كثير ما ذكره وقد عرفت

الغضب لا يخبى

نضایب الثقیب

عليه ان يطلق الحق الحكم بذلك بعد الاحدى وتعيين غير حال من قبل
لشروطه ما لا يقول به احد من الخبير قبل ما ذكرناه من النصاب وان قلنا
بان هو اوجه الزائد شرطاً فليدفع فيما لا يقع المقام تفاصيل فروعها التي قد
تغير على كثير منها وفي الجبر المنقول على عدم وجوب الزكوة فيما دون ثلث
منها الاجماع على ان الجماعة كما هو معلوم كاد يصل الى الحد لا يبعد منكره
نصابان تافون فتبيع وهو ابن سنتين او سنتين او تبيعة غير ذلك
سقى بذلك لكونه قد تبع قرينه اذ لو لم يكن يتبع امة في المرض ولم يصب
ثمنه اشق منها ما بين سنتين الى ثلث ولا يجوز على المسك اجماعاً عاماً
فوقى وصحة وتامها بالمعلوم من فعل ذوي الشرع وقاعدة واضحة
وهكذا ابدى اعيان المطابق من العديدين فيها مع مطابقتها لاشد في التفتيش
والسبعين بها معاً والثاني في الاربعين وتجزئة الماشية وكهشيد كل
ذلك بالاجماع المنقول من جماع الشا جماعة منهم شيخ وابن زهره وقفاً
وسيد الماركان وصاحب الخزانة عند حاله علمائهم وكما خرج على لسان
غير واحد منهم المحقق وظاهراً على ان كثير من العلوم الذي كاد يصل الى الحد
لا يبعد منكره بل في المنه لاجماع المسلمين على وجوب التبع او التبيعة في
الثلثين ووجوب المسنة في الاربعين وفي الماركان ان ذلك قول العلماء ولا
يقول وفيه وفيه وفيه وكذا في الخزانة والجماع على ذلك مع اضافاً الى التبعة في
المعلوم من فضل في الشرع وبعض الاصول والقواعد والنصوص المعتمدة
منا ومنه اولها والوسائط التي منها الاجماع على عدم التفصيل وتبيين المناط
العلم

القطع والخرق وشاهد اعتبار كقول الصادقين ع ع صحيح مفضلان
كل اثنين بقرة تباع حولي وليس في اقرب من ذلك شيء وانه اربعين بقرة
لقرة مسته وليس فيها بين الاثنين الى الاربعين شيء حتى يبلغ الاربعين
فاذا بلغت اربعين فيها مسته وليس فيها بين الاربعين الى الخمسين شيء
فاذا بلغت ستين فيها تبعا الى الخمسين فيها تباع ومسته الى ثمانين
فاذا بلغت ثمانين في كل اربعين مسته الى التسعين فاذا بلغت التسعين
فيها ثلاث تبعات حوليات فاذا بلغت عشرين وعامة في كل اربعين مسته
ثم جمع البقر الى اسنانها وليس على السيف شيء ولا على الكس شيء انما الصد
على السائمة الواحدة واحدة ونحوه في النسيب الى مولدنا الرضام حيث قال اذا
لغيت ثلثين بقرة فيها تباع حولي وليس فيها اذا بلغت دون ثلثين شيء
الى ان قال فاذا بلغت ثمانين فيها حسنان الى التسعين فيها ثلث ساربع
فاذا كثرت كبقرة سقط هناك فيخرج من كل ثلثين بقرة تبعا ومن كل
اربعين مسته واحدا من موردها بالبيع غير هذا هر باعها من الحكم فيه
بعد ما اشرنا اليه في السانط الما منها الخمرى والاشارة الى الحكم الاقوى بما
اوردنا من انصف منه وقد يحسن المنع من خصوص احد ما لقرا ان خص
المورد غير قاض بتقدير الحكم الذي يكون بقوة بالنسبة الى غير محله بعض
ما اشرنا اليه ففضلنا له ما واه في المختار عن زرارة ومحمد بن واقي بعض
والفصل في بيان الصادقين ع انهما قالاه البقرة كل ثلثين تباع وتبعه
وليس اقرب من ذلك شيء ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ اربعين فيها مسته

ثم ليس فيها شيء يبلغ ستين فيها تبيينا او تبينان في سبعين تبين او
تبينتين وستين وثمانين مستبان وفيه تبين ثلث تبان اذ هي كما ترى
مع اعتبارها في بعضها الظاهر كونه قد عثر عليها في بعض النسخ كانت متواترة
لديها وعوارضها صريحة المطلوب الذي قد يكون صريحا ايضا من اجزاء التبيين
بناء على ما ظهر من اللغة وكفر من كون التبيين اسما للمعنى المذكور الذي كما
صرح بعض الاعلام بكونه لغة اسما للجملة من غير تقييد بكونه ذكر او مذكر
لها قد اقتصروا على ان لا يترجى في قول التبيين ولد المقرة اول سنة وقد ثبت
اليه قولهم سمي بذلك كونه قد تبع امه في المعنى كما جسد به الاعتبار ومنها
الاشتقاق ويؤيد بها قد ذكرنا الصحيح في المرتبة الرابعة ما هو كالمعنى
فيما نحن فيه حيث قال فيها ثلاث تبينات حليات كما ذكر مولانا الرضا ما
لعله اصرح حيث قال ان فيها تبان و قد يؤيد به ايضا ان في الاربعين سنة
كما قد ثبت كونه الاعتبار وكونه هو لا فرق بين اوقات الفقر او نحو ذلك من الوجوه
التي قد ثبت بها اصلها ففصلنا عن المبدأ الذي لا ريب بكونه على نحو ما
فيه لا خلاف بين الذين قد عثرنا بعض متاخرين بما قد نسب الى جماعة منهم
من التزام التكرار متكررا بما لا يلزم منه مثله متعجبا بما يقتضيه اللبيب العجيب يقول
مجلدنا من باب دعوى ان ما يقوله صريح من مثل عبارة الفقيه والشيخ
المؤيد من الذين قد علمنا بها المطلوب اظهر عبارة المعاني والصدوقين
وعلمنا ان ما يقوله ساقط عن جملة الاعتبار ولوعلى تقدير يرد كونه
اخرى وبثبوت الموافق له سيما بعد ضعف الشافعي وعدم القطع بصحة
الاول

كتب

قد يفرع على هذا

الاول المتضمن لقالة المعاني وما لا يقوله احد من المسلمين ومعارضة ما
لا ريب انه اوضح سندا ودلالة واكثر ثبوتا وهذا وعدا بل وعدا على ما قد
كونه هو الذي في النسخ والموجود في غيره من النسخ انما هو النصوص كما قد
يشعر به عبارة الشهر حيث قال لا خلاف في اجزاء التبيين عن التبيين
التي قد تكون وصلت اليه ولم يوصل اليها الا في غير ذلك ما شهد العقل والنقل
فصحت حجة منه وعزاه ما في جميع المبرهان من ان مقتضى الدليل والاخبار
ما قد شذبه لنا من المبرهن الذي قد جمع بين الحنفية والشيعة والكلية وفيما ذهب
اليه في التبيين واحتج به بما في الاجزاء بالمتن فيها لعل ان لا يكون كلها
ذات الاشكال ينشأ ما هو من كون الترجمة كونه مواساة ومتعلقة بالمعنى فكيف
يمكن الاشتقاق من غير ما يرد تحت تصرفه ولعل العدم هو لا خلاف وقد يكون
العدم اقوى سيما في الاربعين والاربعة في النسخ على المسئلة التي لا ريب
ان ما عرفت ما يقوله بالتيه ولا يدخل الجريان هنا كما هو مقتضى النصوص والفتاوى
ما هو المذهب وقواعد ومخالفات ما يقتضيه بعدم الاختراع بالمعنى التبيين
او التبيين ولا يحد من المستند وان قد رد بل ولا بالمسئلة عن اجزاء
وكن قبل قد صرح جماعة باجزاء المتن عن التبيين وهو ان اجزاء التبيين
عنها فالمتن اولى وفيه التبيين والتعريف لوجوب عليه تبين او تبينتين فاصح
اجزاء اجزاء قال وفيها اول وجب عليه سنة واخرى تبينين او تبينتين
ففي الاجزاء نقل قال في التبيين اقرب الاجزاء مع عدم الفصلان فيه فقلت ذلك
مخرج عن محل البحث الذي لا باس بالمصير الى ما تحقق الاجماع فيه دون غيره

السنة

وان امكن استناد ما ذكره في وجوب ذلك في وجوب الاخذ بها في الشريعة الثابت فيها
تفسير التبيين والمسته بما اشرفنا اليه فيتعين الاخذ به وان لم يثبت ذلك في اللغة
والعرف كما عرفت من قول ابو عبد الله التبيين لا يدل على سن وقال غيره
سمي تبينا لانه تبين امه في المعنى ومنهم من قال ان قرنه تبين اذ هو صريح
فان لم يدل في اللغة على معنى التبيين او التبيين فالجواب فيه الى المعنى
قد ثبت وقال تبين او تبينه جذري وجدة وقد فرغ الصادق من التبيين
ثم قال واما المستند فتا لمواثيقه التي لم لها سنان وفي التبيين في اللغة
فينبغي ان يعلم عليه وروي عن النبي انه قال المستند هي الثانية فصلا
قلت ومن جماعة منهم الخ والفاضل التصريح بانها ما دخلت في النسخ
مدعى عليه الاجماع في التبيين وفي المناهج انها في الشرع لكن بالاجماع لم
نفت على حد قولها في اللغة المنقول عن بعض ائمتها ان من يقول في
ما غنينا وبنيان في السنة الثالثة وان لم يسمع من المتن منها ما كان كبيرا
بل ما طلع منه الذي يطلع في الثالثة كما عرفت واحد من ائمتها ان التبيين
ولد المقرة اول سنة وفلان ما كان مستكلا لها وكان كالمعنى من كل
ذكر المناسبة في تسمية مجرماتهم ومن غيرهم وفي الراعي بيان قولنا
بين الاصحاب واصل اللغة فيما يجده في كونه انما الخاص هي التي دخلت في
السنة الثانية وبنت اللبوس ما دخلت في الثالثة والحقه ما دخلت في
الرابعة والخبر عن الابل ما دخلت في الخامسة وان التبيين من المقرة هو
الذي يتكامل السنة ويدخل في الثانية والمستند ما دخلت في الثالثة من

دوم

دوم خلافا لاجله ولا نقول اخذ به الاجماع عليه من جماعة قلت في
كثير على توقف صدق جميع ما ذكره في المعاني والاشرفنا الى
وان توفهم من مثل في تفسير التبيين بانها كان في السنة الاولى عدم اعتبار
استكمال السنة الثابت اعتبارا بالاجماع المعلوم والمنقول فصار مقتضى
وهنا قد يدعى علم تطابق اللغة والمعنى وكثير على ذلك تفسير
لا يغيره عن وجوب الاخذ به على نحو ما في اسنان الابل فيكون
وسية وتاسيا بالمعلوم من نقله في وضع وقاعة واسئلة وان
لم يثبت ان ذلك هو المعنى اللغوي كما لا يغيره عن اشرفنا اليه من وجوب
اعتبار احمد بن محمد المطابقة وخصوصا المطابق منها وجهان التبيين في
مثل المائة والعشرين لاشغال ذلك وهاهنا قد ذكره في جملة منها
ط والمتمم ان نصب بمقرار بجهة اولها ثلثين وثمانين اربعمائة والثالث
ستون والرابع في كل اربعين سنة وفي كل ثلثين تبين او تبينه وقال
الحق الثابت ان المقام عد لها ثلثة شخصيات واما كل وهو كل ثلثين وكل
اربعة وقال في الممارك ان الثلثين لا تحضر في الاول ولا الاربعين
في الثالثة بل يتعلق الحكم بكل ثلثين وكل اربعين فيكون النصاب اجزا
كلية وهو احد العدد من قلت وقد جعل النص في اللغة ما ذكره لا في
فيما اذ ابلغت تسعين منها ثلث حليات فاذا ابلغت عشرين ومائة
ففي كل اربعين سنة اذ لا يخفى انه بناء على ذلك يكون الاولى ان يترك بعد
التسعين نصا بين احدها المائة وفيها سنة وتبينان او تبينتين

دوم

والتأني المأثوم وعشره وفيها مستثنى أو تبعية ولكن ذلك هو عين بعد
بشوت القليلة من مثل المأثوم وكثير من وجوب اعتبار العدد من مع المطابقة
والأخذ بها من مطابقة ما بها لا بما هي والذلة المتخاف من كثير منها ^{فمنه}
كثرة الأثر الصلة وقد يظهر لا بما هي عليه من كثير على وجه قد يكون صريحاً
جماعة منهم من أنه لا ذكوة في البقر الوحشي الذي لا يصديق عليه اسم البقر
حقيقة لغز وعرفاً وشراً كما يعلم من أمثال ذلك أنه لا ذكوة في كل ما يشك
في صدق اسم البقر عليه وإن كان متوثلاً منه ومن غيره بل ومن نوعيه وإنه لا
ذكوة فيها يشك في بلوغه الضاب وإن كان بسب وجود ما غلب من الاختيار
الذي قد لا نتول بعوجه عند الشك في البلوغ فملم الآن ثبت للأجائي
عبارة ذلك فليتم وللغنى التي قد قامت ضرورة الدين على وجوب الذكوة
فيها فليس لأحد من هذه المذهب ما جاعل المسكين المعلوم والمتقرب
القاطعة والتأني بالمعقوف من فضله وقد كثر في خصوص الكثير وبعض
الصور والنفوس التي لا تقر بأثرها ^{فيها} بقا حجة نصب منها أنه إذا حصل
أربعون شاة فتاة ثم إذا حصل مائة وأحدى وعشرون شاة فثلاثون ثم
إذا حصل مائتان وواحدة فتلك شياً وإجماعاً على هذه الثلاثة و
فإنها أقلها على أن جمع منهم شئ بالطائفة في وفاضلها في كونه المتي
وقد يكون منهم سيد الغنية والرياح وفي الخارج أن ذلك حكم ثابت للأجائي
والمتقرب وفي المقصود والمذهب الجارح على النصاب وإن كان في
قرب منه المتي المتقرب فيه إجماع المسكين على أن أول نصب الغنى

الرحمن الرحيم

三

الربيع الحار مجزء الح الثالث ناقلا عن الح الاول ايضا وتحصيه لا كما تبطل
الى حد لا يقدركم عنك وان خالف الصدوق حيث زعم ان النصاب الاول
اربعون واحدة اذ ليس لدوسى على عشرة الرضوي وهو مع شذوه
صنعته بنفسه ومطابقة لاصول المذهب وقواعده والمعلوم من البر
وقيل المعنى والاطلاق والمأروا جائز المثلين المنقول على السان جماعة
منهم انما خلاصه ما عرفت مصادر من ما قد شمع طرفا منه ما لا ريب ان
دلالة واخرى شذوه واكثر عددا واولا قد قيل في بعضها ان ماء الفضة
والفضية قد كان من قلم الناصح وخصوصا بعد ملاحظة ما رواه الصدوق
في موافقة المعلوم من المذهب الذي قد يدعي عدم عن الفضة الرضوي له
ولعل في ضرب من الخنزير والنتا ويل فيتم من انما حصل ثلث مائة واحدة
فادبع من الشياه على الاقوى والمشهور نقلها على السان كثير منهم المنة
في البيان والنفارح في السالك وتنبه كثير منهم الح في بيع الا اشهر
في وقع ونزعه انه اشهر رواية قلت وفقوى ايضا بل عليه الاجماع المنقول في
مرجق وظاهر الفقه وغيرها على ذلك وهو اوجه مضافا الى بعض
والقواعد والاطلاقات والمعتبرة متنا وسندا ولربما لو سألنا في قدس
طعن منها قوله نعم في صحيح محمد بن قيس امين فينا ومنه الاربعين من
شيخ فاذا كانت اربعين فيها شاة ال عشرين وبما فاذا زادت واحدة
ففيها شاة ثمانية المائتين فاذا زادت واحدة فيها ثلث مائة العثم الى
ثلث مائة فاذا كثرت العثم في كل مائة شاة لا تؤخذ هرمتها ولا ذات علي

الان فناء المصدق ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق وبعد منصرفا
وكبيرها ومنها ما استند اليها فاضل وغيره من قول ابن جعفر الذي
قد قيل انه من كلام كعب وق لا صالحة فلهذا في صحيح من رواية فاذا زاد
واحدة ففيها ثلث شياء الى ثلثائة فاذا اكن الغنم سقط هذا كله واخر
عن كعب بن زائدة عن المروزي عن حصان الصدوق بسند عن ابي الحسن عن
الصدوق هذا مشروعا للمعين ان اراد ان يمسك بها الى ان قال ويجب على الغنم
الزكوة اذا بلغت الاربعين الى ان قال له الى مائتين فان زادت واحدة
ففيها ثلث شياء الحديث وقول مولانا الرضا في المنسوبة اليه وليس على
الغنم شيء حتى يبلغ اربعين شاة ص فاذا زادت على الاربعين ففيها
شاة الى العشرين ومائة فاذا زادت واحدة ففيها ثمان الى مائتين
فاذا زادت واحدة ففيها ثلث الى ثلثائة فاذا اكن الغنم سقط هذا
كله ويجوز في كل مائة شاة حلقها من جماعة منهم حتى يان ^{هذه} ^{الغنم}
والمرغوض الحسن وابا حمزة وادريس وسائر الجماعة والفاضل المنيني
والخبري وولدوه الا يصحح من القول بجمع تغير الغنم من الناحية
واحدة حتى يبلغ اربعائة ثم اذا بلغت فصاعدا ^{في كل مائة شاة} سقط كل مائة شاة
استند الى ان عليه صحيح الفضلاء المتقدم ذكره حيث قالوا قالوا
في الشاة في كل اربعين شاة شاة وليس فينا ومن الاربعين شاة
ثم ليس فيها شيء حتى يبلغ مائتين فاذا بلغت المائتين ففيها مثل ذلك
فاذا زادت على المائتين ففيها ثلث شياء ثم ليس فيها اكن من ذلك ^{هذه}

تبلغ ثلثه فاذ بلغت ثلثه فيها مثل ذلك ثلث شياء فاذ اراد
واحدة فيها اربع شياء حتى تبلغ اربعها فاذ امتد اربعها ففي كل مادة
ساعة وسقط الاموال وليس على ما دون المائة بعد ذلك شيء وهو
قد مضى مع الخلفاء على ان لم يصرح بقرينه وموافقته لمن الرشد في خلافهم
من وجه ومخالفتهم لما عليه الاصحاب في النصاب الثاني وغيره على ما عليه
المسلمون قاطبة واختلفوا في مقدار ما لا يجزى الاكثر عند الحاجة او صلاح
واو فروعها قد يكون منها اصول المذهب وفروعهم وكثيره والناحية
بما قد يكون معلوما من فعله وى الشرع والاعتبار وهذا ما قد يعلم
منه لا وجه له في جملة ما كتب المحقق وتذكر الكفاة الفاضل وروضة الشارح
ومدارك سبعة في ذلك فضلا عن الخليل الذي قد نسب الى مرجه حقه
موافقة المشهور بجملة ما كتب شيخنا والفاضل الذي قد قضى العجب في اختلافه
من نسب الى الخليل خلاف ما عليه مشهور الاصحاب كذنب قد يتعجب من جملة
فهم ايد حيث يتعجب من الخلاف من رجح الى العبد وقيل والمرقوع والقديم وسكان
واين جملة واحبهم والذي وصل اليه انما هي اراهم عن مرجه بل ولا ظاهرا
بعد التامل الذي حل اعطاه حقه لا يجب بل من القول بما عليه المصطفى سيما
على تقدير رشد وخالص الخلق والمطلع من حراصة مستند وصحة وكونه قد
مضوا عند كثرة ولوي بسطة اشتغالهم وروايتهم واعتضاده باطلا في
الكتاب وكثرة ما صالت الفضل ونحوه وهو كونه هو الا قد يذهب اليه الا
في الملة المحمدية كذنب قد علم من رواية الفضل وموافقة لهم من وجه

سے کی کوئی چیز

الذي هو نافع

لازم

بعض

مفقود

لأجلها الماصدة المعصية رواية القصص التي قد علمت صدورها الحقيقية
 في مواضع منها التصريح بما يحل لها من دخول ولا تفرقة أصلاً كما
 لا يدع حاشا له جعل العوجب حله رواية المشهور على التقية التي ليس له
 بما يحل لها ^{صريحاً} أولى من الأخذ بما يحل له المشهور الذي لا ريب أنه من أجل عظم
 القرائن على دعائها والاعتماد على الاحتجاب الذي هو أدنى مما قد
 تنظم عليهم بالإيقين من ذلك عدم إلزامهم لها في الغمام الذي لا يج شوب ^{الذين} مشوب
 الذي قد يقع بلزوم الأخطار والأخذ بما فيه يقين من أنه سبيل ملاحظة
 طرية صحيح القصص، وصنف ثلاثة في المعارف وكون ما في صحيح من رتبة من
 كلام المصدق ومحمد بن قيس شتر كابن بكشفه وأضعف رواية الغيبة ^{ومع} أولاً
 السيق قولنا ثالثاً وخصوصاً على تقديمهم مرحلة معقد الجاهل من المصريح
 بالجاهل على أنه لا كلام ما في أمم شياه ولا كلام حاشا له من هذا وهكذا
 دائماً بل في كونه قال لأخلاق فيه قلت وهو يكلف نصاً وقوى وسيرة وما
 بالمعلوم من فعل وهو كشرع وقاعدة أصلاً ومخبر ذلك مما يعلم منه
 أن ما في المتن لا يخرج من حاله وقد تقرر في نصب دليل الشمل ما زاد ^{مختصاً} من
 وحاكمه ولم يبلغ إلى إجماله فإنه يستلزم وجوب ثلث شياه خاصة وقد
 يستند عنه بما قد كتبه بالنصاب المشهور نظر إلى عدم القائل بالجاهل
 التي قد تفرغ من مثل عبارة الغيبة وإن كانه استحق حيث قاله ثلثاً له ووط
 أصح شياه فإذا زادت على ذلك سقط هذا الاعتبار وأخرج من كلامه
 شياه وليس يكون وإن قومه إن قول ثالث في المسئلة ويكون منه حاشا
 الغيبة

في انفسهم
بالحس عدم وجود الحق
لما كان بين النصارى
الاول

بسم الله

حقائق

شرح النصاب الذي يجب فيه

المتضمن واحد وهو ما بين الغرضين الذي لا يربط بينهما اسم كقولنا هذا
هذا المصطلح الذي لا يشترط فيه في الغرض عليه على ما ذكره الاول الذي لا يربط
بين الغرضين على عدم وجوب كونه فيه وفيما كان بين الغرضين فمقتضى الاجماع
ولو لم يجله ويتم بعدم كونه ما الفصل وكل ما لم يربط بينهما لم يلاحظ في الاجماع
الشواك المشهور انه اذا وجبت اربع مائة ما يجب ثلثها واحدة فما الغاية في
جعلها نصابا وينبغي ثلثة المائتين واحدة وثلثها واحدة على القول لا
يقال ان الغاية تعلق في الوجوب والنصاب اما الاول فلا يربط بينهما ولا يربط
وهو الثلثا واحدة والاربع مائة هي الثلثا واحدة وما زاد عنه عفو
وكذا الكلام في تعلق في القول الاخر وانما الثلثا لولدت واحدة من اربع مائة بعد
الحول غير تعلق سقط من الفريضة جزء من ثلثها لولدت واحدة ناقصة منها لم يسقط
من الفريضة شيء ما واما ثلثها واحدة واحدة ما قبله الزائد فهو ليس بحال للفريضة ولو
ثلثت ثلثها من الثلثا واحدة وسقط من الفريضة جزء من ثلثها وسبعة جزء من ثلثها
هذا محتمل ايضا وكذا في فقرتي كسوال وجوب ولكن ذكر جماعة منهم انه لا معنى لعدم سقوط
شيء من الفريضة في حق الفقير من الزكاة لانه لا يشترط في التالف على الفقير
وان كان التالف لغيره فغنى ذلك انما فاقها فيها ثم اجبر بالعموم مقتضى الاستدلال في مقتضى
النصاب في القول ولا يمكن اجبر عند وجوبه فيها ان الزكاة حق في النصاب شائع في جميع
الوجهات في جميع النصاب ما كان عفا فلو وجهه التوفيق التالف في جميع النصاب في جميع
الوجهات مما لا بد ان انصافها على طولها بالعموم وذلك لا يقتضي توفيق التالف في جميع
الوجهات التي منها النصاب الذي كان محتملا للوجوب ونقصان الفريضة انما يدور هذا

نقصانه

نقصانه والمعلوم انه موجود كماله فوجود هذا العفو كونه خارجا عن محل الوجوب حكم
الفرض على انه لو لم يذكروا لاستلزم انه من حال حاله على هذه النظم المذكورة لا يتبع
المالك التصرف في شيء منها قبل اخراج الزكاة الا مع كسبان على تخيير صاحبها في
التصرف في النصاب بعد حول الحول وقبل اخراج الزكاة كالحال الاشارة وهو باطل
التصرف بكل اربعة مقدار نصاب فقط عفا لولا ان وجهه ما قد ينفاد من حال
ذكره بعض الافاضل من انه لو تعلق ثلثها من ثلثها واحدة وسقط من الفريضة جزء
من ثلثها وسبعة جزء من ثلثها ان لم يجعل اشارة الواحدة جزء من النصاب والا كما
الساقي بعد جزء من خمسة وسبعين جزء من ثلثها في ثلثها وفيه نظر وعلى تقدير كون
الواحدة جزء من الفريضة كانت الواحدة مثل الزكاة عليه في عدم سقوط شيء من
هذا التالف كما ذكره هناك مع احتمال وجوبها في النصاب ههنا لوجه لم يقل ولا
يقضي ان الغاية الاولى لا تتم به وقد تفرق الثانية عليها في حالها فاشترط في ثلثها
وقريب حذرة كلام لا صاحبها الذين قد اطلقوا في فقرتي كسوال وجوب وذكرها
يرد عليه من المناقشات الثلاثة في التفرق كثير منها بعد كتمان على مروج
وكذا اطلاق ثلثة التفرق بعد ذلك لبعض مروج نصليا في تمام ثلثها التي بشرط
فيها امور منها السوم المخلوطة وبقاها بالمرعي في الموضع وان كان ملوكا طول الحول
اجامها نصابا وتوفيق ثلثها وتخصيصا وسيرها وثالثها بالمعلوم من فعله في جميع
وتوابعها وادوا بلا ضرورة قد يعلم منها ومن كل ما سمعته عدم وجوب الزكاة في
المخلوطة ولو لم يربط الحول مع صدق اسم المخلوطة التي قد نقل الاطراف على عدم
الزكاة فيها كثير بل في المعبر ان عليه ههنا كما في الاشارة في المنتهى وغيره انما

عدم

اشراط السوم

خلاف فيه بين علماء الاسلام وفيه مصابيح كلامه انما اجامى لو لم يفتل بد في قوله
ما يقتضي كونه المداير على حد الاسم الذي يقتضي مع الغلبة والمساواة قطعا ولذا
قد تعلق بالاجامى فتلا وتخصيصا كالنصوص وكلاما على عدم وجوب الزكاة
وان اختلفوا في الاقل فظهر على احوال مشهورها فتلا وتخصيصا ما في قوله واحدة
الكثر وعرفه بالمداير الى هنا فاضل ومن تأخر عنه من كونه المداير على الصدقة العربية في
عقل جنة منهم في جميع الاسكان اعتبارا لا غلب وفيه الشرائع ما لم يدر في كثير من النصاب
في جملتهم كتهمة من اعتبار السوم طول الحول حيث حكموا بسقوط الزكاة عن المخلوطة
في وجوبها واحدا بالجملة الوجه ما على المشهور الذي قد يظهر الاجامى عليه في
كثير من النصاب على تقدير كون الاختلاف المذكور قد كان من باب الاشارة الى الحصة
العربية ما غلب لا زاد عند جميع ومن قال بغيره ما ضمه فيها حتى ينتقل من الى
الاقوى عند الفاضلين واخرهم والمال في القول بما اشرنا اليه ولا يصح عنه
كما لا يصح عن سقط عند كسك في صدق قاسم ثلثها والمخلوطة عليها واحدة
هو المشهور لا يستند الى القول المذهب وقواعده سيما بعد الشك في تاول الزكاة
وجوب الزكاة المقطوع بعد تنبأ ولهذا قد صدق عليه اسم المخلوطة عرفا لمختلفة
وخصوصا بعد ما اخطأ ما مرقم في ضرورة العقل ونقل على الحاق المتكرك
في كونه المخلوطة او كساعة بحكم الاول ودفعه عن المشتبه من اذله وجوب الزكاة
ما كان مقطوعا بصدق قاسم المخلوطة عليه جزا لا يصح اليها وان سلم ان
العلم ما خوزه في مفهوم الاشارة بعد ما اخطأ التفسير المتعارف من الاستثناء
متصلا وتقصلا في كانهم قد قالوا الا انهم على فتوى سائمة فيجب فيها

الزكاة

الزكاة ومعلومة فيجب فيها شيء ودعيه ان العلم ما خوزه في مفهوم المشتبه دون
المشتبه من اذله شيء فتلا ههنا مع انها قد لا تجدي نقضا كما قد لا يجدي نقضا
ما قد يستند اليه في شيء من مثل ما ذكره الاصحاب مستندا الى ان السوم لا يدل
بالعلم باليسير وبانه لو اعتبر في جميع احوال لما وجب الزكاة الاقل وبان الغلب
في ستة الفلات فيعتبر في السوم يتا على واحد وان سلم وما قد يستند اليه في
تعبه من مثل السوم شرط في الوجوب فكان بمنزلة النصاب المشتبه به في جميع احوال
فكسما بعد ما اخطأ ما مرقم في ان النقل في حقايق الاجاميات ومقتضى كسوة
وعبارات الاصحاب الذين قد يظهر من جميع منهم في الفاضلة في المشتبه الاجاميات
على عدم اشتطاع السوم بمثل اللفظ لخطا وتفرها وكذا العلم ما يكون متبادرا
من مثل اهلكت عند حصول بعض المراتب العادية من مثل الثلث والربع والخلط
المقتضا والمثلث البقر على وجه لا يصدق في معار المخلوطة الذي يدور سقط
وعدم مدله وان كان اللفظ غير مالا المالك كما صرح به الاصحاب الذين قد
يظهر الاجامى من غير واحد منهم على استناد الى عموم النصوص ومقتضى
الاجاميات وتوجه ما يعلم منه ان لا فرق بين ان يشتري مرغيا ويشتري مرغيا
للزكاة ايضا في ظلها على الخلا وان فرق بينهما في حكمه ان شره المرقم
علف وان استسجاسا ومقتضى الظاهر ليسا بعلف وسقط ما حكم به في تاريخ
وفي ههنا على بعض كتبه من اعتبار الملك في العلف حتى لو علفها الفريضة
طول الحول كانت عليه الزكاة واجبة استنادا الى ما لا يصح مستندا في سقوط
المؤثر عن المالك الذي لم يثبت ان المؤثر كانت في السبق سقوطا في كونه المخلوطة

عنه كما لم يثبت ان عددها قد كان موجبا للزكوة والانسقاط وجوبها في المصلحة
بما لا يمكن ان يكون له لغيره لوجوبه كضمان الفسخ بعد المدة مطلقا وهو
خلاف الاجماع التي فضلا على ان يكون كمنصوص وكثير من الوجوه لا قد مر
طرف منها وان احتج بالمتعة في البيان وقد مر في كتابي في ما لا يكون حجة ولا
ربما انه في غير محله بعد ملاحظة ما مر للمعلوم منه انه لا فرق بعد ان يكون الخلف
لغيره ولا وبين ان يقتل بنفسها او المالك او غيره من ذواته او باوئده
من ما لا يورث من مال يخرج ويخرج ذلك بعد صدق اسم المصلحة عليها وانه لا فرق
بين كون السوم قد كان بنفسها او بمعنى المالك وغيره لها ولو جعل الكل
فيها او تجمينه وان الاوضاع والقدارات المانعة من اكله بعد
وان من حلة الشروط المشار اليها ان لا تكون عوامل مضافا الى الاجماع
للتشقق على لسان كثير منهم كفاصل وسيد الممالك والرايين والمحصل الذي
لا يعمل الى حله لا يميز منكره على اشتراط هذا الشرط المستفاد من اصول
المذهب وقواعد سيما بعد ذلك في تناول اطلاق اذ لا وجوب كون
للملكة وخصوصا بعد ملاحظة ما مر غيرها والمعلوم من كسبه وانتا
بفعله ووقوعه في المشتق للغير متناوئا ولولا لولا انظر الى هذا كونه
منها القوي وينتج المانع القطع والاجماع على عدم كمال قول الصالحين
في صحيح كمنفعة ليس على العوامل من الاول والآخر في قبل وفاة حسن
الفضل في الوارث في زكوة البقر ولا على العوامل في انما الصدقات على انما
الداعية وتكون في حسن كمنفعة الوارث في زكوة الاول في فروع من ذلك ما مر

لا يكون على ما
والثالث

ابن

ابن عروة وكل شيء من هذه الاصناف من الاول والآخر وهو اهل فليس بها
في الحسن كالصحيح ما مرهم عن ابن ابي عمير قال كان علي لا يأخذ من صفاء
الزكوة شيئا حتى يحول احوال ولا يأخذ من حال العمل صدقة وكان لم يثبت ان
يؤخذ من الزكوة شيئا لانه ظهر على ما مر فاما ما في الحديث عن اخي بن
عن الخاطم في الزكوة من الاول والعوامل عليها زكوة فقال في ما مر في الحديث عنه
قال لا يملك من الاول يكون للحال او يكون في بعض الاوصاف ما مر في الحديث عنه
كما يجري على السامية في البرية قال نعم وتكون عنه في الضعيف من كسبه فخرج
بعد الطعن عليها بالاخطار بالبرية في قوله من مال وتارة عن اهلهم وتارة
عن الخاطم في حله على الاستقبال الذي قد يلوح من كسبه في يظهر من غير
واحد دعوى الاجماع عليه في تقديره من كسبه في قوله من مال وتارة عن اهلهم وتارة
الاعانة وحلها من كسبه في قوله من مال وتارة عن اهلهم وتارة عن اهلهم
لذهب جماعة من الرشد في خلافهم عند العقل والنقل وتكون ذلك ما يقتضيه
بمقتضاها عن كسبه في قوله من مال وتارة عن اهلهم وتارة عن اهلهم
في الاجماع في سقوط الزكوة عن العوامل وان بلغت الاولون وكانت
في جميع احوال من ذواته في قوله من مال وتارة عن اهلهم وتارة عن اهلهم
بعد صدق اسم العوامل عليها في قوله من مال وتارة عن اهلهم وتارة عن اهلهم
ما مر في الحديث من كسبه في قوله من مال وتارة عن اهلهم وتارة عن اهلهم
البيان على وجه يظهر منهم دعوى الاجماع في المركب على ذلك بل
في الحديث قد مر في الاجماع بان الخلاف المتقدم في السوم جاري هنا

الزكوة

في السوم



قلت ولا يبعد ان لا يجمع المحصل سيما بعد ملاحظة ما مر في كتابي في
المشقة في الذين كان على المدة وجماعة من قدام الاجماع ان يكونوا
الثانية منها كما قد مر في الاول التي قد يكون الداعي لاختصاصها بالزكوة
عموم الجولي الذي لم يرد في الثانية التي قد يكون الداعي على تركها
استنباطا من اولى الاول وهو ذلك ما قد يطلع عنده بعد ملاحظة
كونه اشتراط السوم قد كان اظهر من اشتراط عدم كونها من العوامل في عدم
تفرغه كغيره لاشتراط الاثنية صريح في عدمه المعلوم من كسبه وانتا
الاجماع ومعنا قد كثر في الاجماع والمعلوم من كسبه وانتا
وكقواعد ولو يجمع ما مرناه سابقا بل ومن الاجماع المقول والمعلوم الذي
لا يكون من شعائر المذهب بعد انقرض الدليل الذي قد اشتراط الاثنية
في الانعام كمنفعة وحل الحام المنة في بعض احواله على ما لو كانت الزكوة
منفرة ومنه ما لو كانت منفرطة سعيها انما في دفعها في الدروس بانه
في الاثر في المنة وصرح الفاضل في كونه ولفظ بان باق الاجماع على
خلاف الدليل الذي لا يدل على قول واحد في الثاني من مثل قوله في كسبه
الاول في الظاهر المنطوق اليه مطلقا صدق عليه من ذواته نظر الى تذكر
وتأنيث وحدوث التما اختصارا ولعدم فهم الاختصاص بالذكر او
للفظ الى ان يخرج هو لا يفرغها في نحو ذلك مما لا يمكن انظار ولا انظار
في تبادلهم من كسبه المتعارفة التي لا يمكن تخصيصها بمثل ذلك وان
انقضاء كفاية القوي وتأتي ببعض الاصول والقواعد المعاصرة

عدم اشتراط الاثنية

من

من جانب الاجماع عليها سيما بعد ملاحظة ما مر وخصوصا على تقدير تنا
كلام الدليل لصورة الاختلاف المعلوم من ذوات المذهب خلافها على
ان الاول لم يثبت وكذا الغنى قال الله تعالى الى الاول كيف خلقت وقال
سبحانه فليس فيه عن الحق فيؤتى عنه هاهنا وان هاهنا الذكور ولا
يعتبرون عنه من الاول والغنى قيل وقد يضر على ذلك في دستور
اللغة فيما حكاه عنه وقال في الصالح في الغنى اسم مؤنث يقع على الذكور
الاناث وعليهما جميعا لان اسماء الجوعى التي لا احد لها من لفظها اذا
كانت لغير الاناث فالتأنيث لذكرها فتؤتى العدد وان غنيها كلها
اذا كانت ثلاثا لان العدد يجري على اللفظ والاول كالغنى في جميع ما ذكرنا
وتكون قارة القاموس على ان ذلك في بعض الاحبار في بعض الاصناف
فلا يمكن ان يقال متله ليس فيها من الانرجين او متله في عشرين
اربع شياء وغيره كذا قلت والامر في ذلك سهل بعد ما مر وعموم جولي
القاضية بتواتر الاحبار وصولهم الى حد الفهم التي لا يبعد تحصيلها
على خلاف كقوات النصوص والجماعات فتدبر من الشروط المشار اليها
الحول الذي قد نقلت لاجماع على اشتراطه الانعام والنفقة والتقدير
كثير من الاجماع بل في المنتهى انه قول اهل العلم لا فائدة مما ينقل عن ابن مسعود
وعيسى وغيره في الاحكام والفرق بانه لا خلاف في بين العلماء في ذلك كله
في زكوة الخراف وغيره من متعة وهو دعوى الاجماع مناعية فيل
في المصالح انه من ذواتي قلت وهو كمن مضى الى المعلوم من كسبه وتارة

شبه

سبح

الاداءات لها حول بعد حصولها كان مقتضى ان تلك الاشياء لو ملك ما لا
احكام لاحولها فلهذا ان كان نصا بامتناعه بعد نص الاول والاداء
ففيه لوجه الما فيه وقد علمت انما رتبها فلا تغفل وانه لو لم يكن النصا
قبل تمام الحول الشرعي في الغرض على الاختلاف المانع ولو لم يكن
فلا شيء عليه بعد حوله عليه كان مقتضى ولو قرئ من المذكور لا هو المشهور
فلا يتصور كذا بعد حصول الحول الذي قد يكون مرجعا غير واحد
الموافق لاحكام المذهب قواعد والمهور ما والمرعي في المعبر والمقتضى
غير واحد منها ان ما فاته من الخيرات اعظم ما قد حرمه من المال وانما رتبته حوله
من المهور المحلولة على ضرب من الاحتياط وبما كان الغرض به بعد حوله
الحول او على عدم قصد النقل ولا انتقال حقيقة او على عدم حرجه
بجعله حليا حقيقة او على ضرب من التيقن بكون ذلك وانما علم مقتضى
جامعه في دعوى الاحتياط حيث قالوا بوجوب الزكوة بعد حوله للحول على من
صنع كفتيره اثباتا ثم اوسا تلك او نقارا فافرا منها ولكن مع ذلك
كله فالاحتياط لا لازم سيما وقد تضمن كلام الجماعة والنصوص التي ترجح
وبقاعدة الاحتياط وسبق الاصل والمهور ما ولو علم بعد حصوله مضافا
الى الشهادة التي قد فيها بعض الاحتياط من دعواه على مضمونها الذي
قد يكون مضمونها مادل على عدم العجب او في التيقن حيث ان قد اخذها
لا في حنفية المذهب من مذهب من المذهب وخصوصا مع الاعتناء
بالاجماع المقتضى الانتصار على وجوب الزكوة بعد حوله على ما في

الحول
الاحتياط

في اثباته بالجنس وبغير الجنس والافان المقتضى من الفرائض وقد يحتمل
تحقيقه وان كان النص بعد تمام الحول ولو لم يكن نصا بامتناعه
ففيه لوجه الما فيه وقد علمت انما رتبها فلا تغفل وانه لو لم يكن النصا
قبل تمام الحول الشرعي في الغرض على الاختلاف المانع ولو لم يكن
فلا شيء عليه بعد حوله عليه كان مقتضى ولو قرئ من المذكور لا هو المشهور
فلا يتصور كذا بعد حصول الحول الذي قد يكون مرجعا غير واحد
الموافق لاحكام المذهب قواعد والمهور ما والمرعي في المعبر والمقتضى
غير واحد منها ان ما فاته من الخيرات اعظم ما قد حرمه من المال وانما رتبته حوله
من المهور المحلولة على ضرب من الاحتياط وبما كان الغرض به بعد حوله
الحول او على عدم قصد النقل ولا انتقال حقيقة او على عدم حرجه
بجعله حليا حقيقة او على ضرب من التيقن بكون ذلك وانما علم مقتضى
جامعه في دعوى الاحتياط حيث قالوا بوجوب الزكوة بعد حوله للحول على من
صنع كفتيره اثباتا ثم اوسا تلك او نقارا فافرا منها ولكن مع ذلك
كله فالاحتياط لا لازم سيما وقد تضمن كلام الجماعة والنصوص التي ترجح
وبقاعدة الاحتياط وسبق الاصل والمهور ما ولو علم بعد حصوله مضافا
الى الشهادة التي قد فيها بعض الاحتياط من دعواه على مضمونها الذي
قد يكون مضمونها مادل على عدم العجب او في التيقن حيث ان قد اخذها
لا في حنفية المذهب من مذهب من المذهب وخصوصا مع الاعتناء
بالاجماع المقتضى الانتصار على وجوب الزكوة بعد حوله على ما في

الحول

٥٩

بعضها الاصل وموافقة اصل البراءة وكونه هو الاصل ولا اعتبار بغيرها
المالك التي قد يتبادر وجهه وحجها من ضرورة العقل والنقل غير ان
قاعدة النقل والاحتياط قاضيتا بما عليه جود اهل اللغة المتفقة كلمة
اساطينهم من مثل لان هري في ان العرب وصاحب القاموس والمصباح
المير والمغرب على كون الذي من المير ما دخل في السنة الثانية ومن
ما له سبعة اشهر عشرة على وجهه قد علم من ان القول ببلوغ في الغاية
في التدوير واما التي فالعلوم من كلام الشيخ ويحتمل ان يكون المراد ما دخل في
السنة الثالثة من الصام ما دخل في الثانية ونقل عن المير في ان يكون في
والخاتمة السنة الثالثة قبل وعمل ذلك في المصباح والمير والقاموس
المغرب وفي النهاية المشي من الفهم ما دخل في السنة الثالثة من المير كان
وهو ما قبل اقدم وقال في الجمل والادخل ولذا الثانية في السنة الثالثة
ومن ذوات الف في السنة السادسة وهو بعد الحول في ان قال وعلى
ما ذكرنا من معرفة التي اجمع من اهل اللغة قلت ونظيره الاجماع على
ذكره المعلوم ما اشرا اليه ومن علم ما حله المير واضربه ظن لا يختلف
فيه وان كان المشهور انه ما دخل في السنة الثالثة ذوات الظلف المير
او من اوصافنا كان المنقول عن المعتاد ومن تبعه ان الحول في ما كان له
سبعة اشهر التي ما كان له سنة ودخل في الثانية على وجهه يظهر من
انه لا فرق في ذلك بين الصام والمير الذي قد قيل لا يبرو والاداء
ذلك السن ومن النص الذي يبرو وهو ابن سبعة وقيل في الاداء

سها في السنة ولكن حيث خرجنا عن ذلك ما توافق النص والفقهاء على
الزكاة فتعين ما يقرب منه وليس الا ما عليه الاحتياط واستصفا في الزكاة
والاجماع المنقول والتثبت تلك الاصول التي لا يرتاب احد فيهما
في الملة عند الاحتياط لا لا يرتاب احد في حجة الاجماع المنقول
والرواية الضعيفة من ما دون تلك الملة عند التي قد شهد العقل
النقل بصحة حمله منها وبخلاف ذلك ما قد يقوى بعد ملاحظة ما قبل
وان سن الزكاة الاولى ما كان له سنة كاملة وست الثانية ما دخل
في السنة الثانية لانه ما بعد كونه هو الموافق لقاعدة النقل والاحتياط
واصل المذهب لو علم بعد الحول وخصوصا بعد كونه هو المشهور
بما اهل اللغة لا يخرج في الثانية التي قد قيل في سها ما دخل في السنة
الثانية ومن صاحب جميع البحرين الاولى قال لا يصح ذلك انه هو الصحيح
بما احتجنا الذي قد ينقلون فيها القول الاخر منها ما كان لها سبعة اشهر
ومنها ما كان لها سبعة ومنها ما كان لها ثمانية ومنها ما كان لها عشرة
وكن المستفاد من مثل الشيخ في طالعنا في حمله من كتبه والحق الثاني
واصلهم من فقت عليه ان المشهور في الاول ما كان داخل في الثاني
وفي الثانية ما كان داخل في الثانية بل يظهر من غير واحد دعوى الاجماع
على ذلك الذي قد ينقل عن جماعة انه هو المشهور وقد ينسب الى جماعة
الذين قد نسب الى بعض مشايخنا من ان المير من قول لا حله
في غير وقد ينسب الى النوازل الى مولانا الرضوي ومع فلا بأس به

ارکبی

ليبلغ الأكلية واحدة الربا التي تروى اثنين ولأشاة لعمون ولأحق القوم مقته
ضمة كونه المراد الاسم أو هو صريح المنع من الاختلاف فاق الاصطحاب المنقول
في غير واحد كتبهم على عقد الرابطة اللان ما يتعلق به الزكوة لكن
فيه تفسيرها بالتي تروى اثنين أو تقيد المنع بها خاصة وذلك مما لا يقول
بإحد كالحرج من بعض الأفاضل فالمنع من غير الشرا ليس باقيا متعين
وهو جواز أحد هاتين الرأيا المالك بدفعها كما عليه أيضا فدان وقد ظهر
الاجماع عليه من المنهوي ويتفاد في كثير النص التي منها ما في ذلك
الترخيص وغيره وكما دل على احتسابها من التصاب من عقل وفعل
وقد كما عليه أيضا في قولنا يقتينا على الاختلاف في تعليل المنع بما مر
من عمل بالاول قال بالاول ومن علله بالثاني قال بالثاني ولا ريب
أحاطا بما يقع من ضاده بظاهر النص في حق المنهوي وقواعده إلا أن ثبت
الاجماع الذي ومن ثبوت الخطأ على خلافه هنا إذ لم يكن الماخو
نهما جميعا ربا ولو فلم يحل عنهما إجماعا نقلوا وتحصيله لا يفضل إلى
حد لا يغير منكره بل هو في غنيته أو المنهوي وقواعده وكل ما دل من نقل
وإجماع على وجوب الزكوة بالهين ونحو ذلك مما لا حاجة بنا إلى تفصيله
بعد وضوح الحكم ولا تؤخذ أيهم ذوات العوار مثلثة أو بغير العين
وفيها مطلق اللعب ولا الماخو كيف كان ولا الهمة المستعرة فبالاجماع
نقل على أن أكثره وتحصيله لا يفضل إلى الحق المنقول صريحا على خلافه من
العمارة من ضاده على ذلك مضى قال الأصل وقاعدت الشغل وضما

على من سبى من الغنائم
والجرح من دماء القوم

عبدالمعالي

21

ان ذلك قد لا يزعم المصنف الذي يكتبها او باحد ما لم يخرج منه الزكاة كونه
هو الزكاة بل هما الزكاة والاعتبار بخلاف ذلك ما قد يقتصر الصحيح المخرج
ملاحظة عن مكانة الاطلاق المذكورة وان اعتضد بخلافها المسمى بالاسما
بعد مقتضى دلالة وظهور كونه المراد منه عدم الاختلاف في نسبة ما لم يخرج
في المخرج منها هو الزكاة وهو مقتضى علميها بيانا لثبوتها وتخصيلا لانها في
المالك فيعدان بالاختلاف لا على المنهية واستدراكه في عدم اعتبار المخرج الآن
يكون كمالها حولا او معطفا فيقتضي الاستدراك في الواقع والوسط هو المخرج
ان لم يكن الاوسط لم يورد في المخرج بل هو الحجة فلا شك في
وفي بيان اخذ في اختلافه وجوب علمه من الدليل وليست عنده
اعلمتها بسبب واحد منها واخذ شاذ في بعض غيرها بل لا خلاف في
ذلك كله الزكاة الصريحة حيث جملا تفاوت بين سنت الحاضر والماضي
شاة ياخذها المصنف او يدفعها استنادا الى المصنف وهو نادر على خلاف
الاجماع المنقول عن جملة المتأخرين فكذلك مجمع الزهراء والمداكر والمصنف
وخبره والمعتبر ومنها الصحيح المخرج عن المقتضى وعنه على وجه يقتضي
الفرق بين المالكات في الزكاة السوية مساوية لقية المدفوع على الوجه
المذكور ام نأخذ عليها ام نأخذ عنها ولكن في صورة استيعاب قيمة الزكاة
عن المصنف لقية المدفوع الى المالك فلا خلاف في ذلك وهو مقتضى عدم الاجزاء
كما عليه جملة من الفاضلة كونه مصرية اختصاصا بالاطلاق بحكم المتأخرين
وعنه غيرها ولزعم سقوط الزكاة التي قد يعلم ان المزدوجا على المخرج

هو الشيخ الفاضل
الشيخ الفاضل
الشيخ الفاضل

٧
أودق منها لبن
ودفع معها مائتين أو
عشرين درهما

المزبور من بلاد فارس منها شيئا كما قد يعلم وجبر حجة القول المذكور من
 الاعتبار والحق المذهب وقواعد ما يعلم من عدم الاجزاء
 بذلك في الاول ان تحليل سنان الابل او كان فيها ولكن قد كان متعديا
 في السن فيعتبر في فيها القيمة السوفية بل لا خلاف فيه كما عن كونه وغيرها
 في الاول وفي ان الاجماع عليه وعلى ما زاد على الذبح وهو المشهور في النسخ
 بل ربما يظهر جمع منهم الحل في كل في المعبر دعوى الاجماع عليه ونسبهم
 الى المتأخرين اقصاء فينا خالفوا لا الحق والقواعد ونسبهم نحوها
 ما يقتضي بل في الحقيقة الفرقية يعنيها مع الامتلاك وببطلانها مع عدم
 دليل لا القيمة السوفية كما انه كانت حللا في الحللة عتمة منهم ابن زهره
 ونسخ الصلابة وفاضلها في بعض كتبه اجتهاد في ذلك في الثاني
 استنادا الى البعض الامور التي لا يفرق بينها وبين القياس في حق وان
 توهم انهم في باب التمتع او الفجر نعم قد يستدل باجماع الفقيه المعاصرين
 باثباته وقد يمنع اية ويحتمل في الضعف الاجزاء بالجبر شيئا عشرة درهم
 وان قال به الفاضل والتابع نعم نحن في القيمة السوفية عما يجب في نصاب
 الاساقم وغيرها من التفتيز والفتلات عن العترة الى اجماع الفقه فقد
 لنا كثير والمخرج في كل لسانهم منهم الفاضل في المعبر وكه في تحصيله
 كاد يصل الى الحد لا ينفذ منكم فيما عدا الفم مضى الى المعبر الى هذا
 الذي انتم ستمتها وكثير من المتخصصين في الزكاة قد سألوا عن احكامها في الزكاة
 بعد الوجوب وكثير من الوجوه التي قد تعرض على طرف منها ومنها التي في النسخ

الرجوع الى القيمة السوفية

بالمعنى

بالمعنى من قبله وفي الشرع كما قد يكون منها كماله من نفيها ونحوه على
 الاجزاء بالقيمة عما يجب في زكاة الفطرة وعلى المشهور الذي كاد يصل الى
 حد الاجزاء المخرج في وقت والغنية فيها وهو الوجه المختصه بالاشارة
 المخرج بقربها من الاجام وفيه من لا يرى العمل الا بالادلة القاطنة
 كالمقترن والمجلى مدعيها في ظاهر كلامه كغيره الاجام عليه اية وكثير من
 التي قد مر طرف منها وقد تعرض على حلة منها كماله على استحقاق البسط
 وعدم دفع اقل ما يجب في النسخ الاول ونحو ذلك مما قد يوجب في القيمة
 ومنها ان المتخصص في الزكاة يقع الخلطة والحاجة وهو يحصل بالقيمة كما
 يحصل في الفريضة وان الزكاة ما شرعت الابل والفطرية ومعهنهم وذلك
 مع عدم القيمة هو بل قد يكون انفس مضى الى عموم بعض النصوص التي
 منها ما اشار الى ان النصوص المخرجة بجرار تقديم مقدارها قبل الوجوب
 وفيما يختص بها بعدد ومنها المخرج من غير كساد عيال المسلمين اعطيت
 من الزكاة فاشترى لهم منها ثيابا وطعاما واريات ذلك خير لهم فقال
 لا يفسد ضررهم ثبات الزكاة فيه لما اخرج من الانعام وغيرها وترك
 الاختصاص مع ظهور الاختلاف كالمخرج في ارادة العوم الذي قد يكون
 مقطوعا بعد تلك النصوص اية عند كماله وقصوره في كثير من
 وما قد مر طرف منه مع انه موثق بالمعنى والمعلوم انه حجة لما قد قرأنا ذلك
 نفع من التبيين في كل ما فيه حيث جعل القيمة بعد العجز عن الفريضة ولا
 ريب في ضعفه وضعف ما قد يتخذ اليه من القواعد والقواعد المختصة

بالمعنى
 في قوله ان الزكاة
 منها الفريضة
 والاجزاء من النسخ

بما قد استقينا من سقوط ما عليه المذكر وبعض من فخر من ان المعبر
 بمقتضى الاجزاء في كل وان ضمن القيمة قبله بل لا بد من تقييده بما اذا
 لم يضمنها قبله من وقت ان مع الفدان يكون ذلك هو المطلوب زاد السوق
 قبل الاجزاء او نقص كما مر به في فاضل وغيره فليت كانا ما كان فلا
 ريب ان الاجزاء في العترة افضل وان كانت القيمة انفع كما علمه المشهور
 فقد ونسبهم الى بل لا يظهر الاجماع عليه من غير واحد ويستند في الاعتبار
 والكتاب في سنة القيمة المعبرة قلت ان يفتى الرجل من الزكاة الثياب
 والسويق والديق والبطيخ والعنب فيقسمه قال لا يعطيه الا الدرهم
 كما علمه من مروي في المشو عن اجزاء قيمة زكاة الدرهم كما هو المعلوم
 القيا وغيره اذ ليس المعلوم به من ذلك في كل جنس الا ما يجازي الدرهم
 مقادير عليه فقولهم لا يعطيه الا الدرهم وارد على زكاتها ويكون قوله كما
 امر به مشعرا بل ظاهرة في عموم المشو وشعبة مع وظاهره وان افاد المشو
 امره لكنه محمول على الكراهة جميعا بين الادلة ويتأكد كما يكون الاجزاء
 من الغنم انفس واكد منه في النسخ وجماع شعبة في الخلاف فيه فتوى ونسخا
 والادلة كان سبيلها في مرتبة الفضيلة في كل جنس فليت ولو كانت منهم كلها
 ومن او همة اردوات عظم ونحوه فيها يجهل ان لا يكلف المالك بشيء
 صحيحا لاجتماع على الفقه في كل اكثر منهم الفاضل وتقسيمه كاد يصل
 الى الحد الاجام المخرج به في وقت على ذلك وهو الوجه المختصه بالمعنى
 المذهب قواعد والادلة التي قد يكون ذلك كالمخرج في بعض

بما قد استقينا من سقوط ما عليه المذكر

بالمعنى

ومن كل حال من نفي فتوى على تعلق الزكاة بالعين التي قد لا يتصور
 تعلق الوجوب فيها والاخراج من غيرها ونحو ذلك مما لا يصلح في معارضة
 شعبة من مطلق ما دل على النسخ عند اخذ مخدرات العوار والهمة
 والمعنى انه لا يقيم البعض بما بعد كل حظ اختصاصه ولو كان
 حكم التبادر والفتنة بغير نفي من المشو وهو ما اذا كان كلها محتاجا
 او ملققة منها ومنه في نفيها وما او اخذ النسخ فلا اشكال وكذا في
 اخذ النسخ مع الاختلاف الذي قد يمنع الاصل والقواعد والنصوص
 وفناء هذه الاصحاب نفيها وتلويحها بعد الاجزاء بالادلة مع ان اذا
 كان ذلك الاختلاف ما يتباح فيه ولا يعرفه الا الحرام على اشكال بعد
 خصص العلم به ولو مثل بعض الحكماء الذين لا يجب استعلاء امتثالهم
 بعد مقتضى الاتحاد فان دون تامل قد يعلم ما علمه حقيقة في الادلة
 انه لو كان المالك قسطا واخرج الوسط او القيمة لكل وكذا لو كانت كلها
 فحينئذ يخرجها كالبها والهم والمعيه قد مر فلو قيله ويجوز ان يفتى
 عن النسخ الفاجية في زكاة الابل والغنم من غير نفي البها الذي وجبت فيه
 الزكاة ولو كانت المدفوعة اذ في كل من غيرهم شيئا الطائفة في
 وقد ظهر الاجماع عليه فضلا عن الشهرة استنادا الى عموم الادلة والاطلاق
 وبعض النصوص والوجه التي منها الاعتبار خلافا لما عتمة منهم المخرج
 حيث قد يدرك زكاة الابل واشترطوا في نفيها اخذ الاجزاء والادلة
 بالقيمة لا فريضة وجهه من غير الاصل والقواعد غير واضح وان كان

ومن كل حال

بالمعنى

علم الحكم بين متفرق والنسب
علم الحكم بين متفرق والنسب

القول بما حوطه والى ولا يجمع بين متفرق الملك بان يضم مال انسان
الى مال غيره وان كانا في مكان واحد بل يعتبر النصاب في مال كل واحد
ولا يفرق بين مجتمع في ملك الملك الواحد وان تباعد بان كان له في كل
بلدة ما بحيث يبلغ المجرى النصاب بالاجام الظاهر على الشاكر المصنف
على الشاكر واحد من اهل العلم وتخصيصه لا يحصل احد لا يعذر منكره في
التصريح ما عدى صورة اختلاط المالكين فلا بد وان كان المعروف من
المالكين لا اعتبار بالاختلاط سواء كان خطا اعيان كاربعة بين
شركيين اثنان بينهما شائعة او خطا او صنف كالاجاد في الميراث والميراث
والاجام مع تبيين المالكين بل على الاجام الظاهر على كمالهم منهم القائل
والحالي والمصنف به على ما لا يخفى من غير احد منهم شيخ العلامة في معنى مال
النصوص التي منها النبوي في ذلك كانت سائمة الرجل فافترق عن اربعين فليس
فيه صدقة وفي آخر من لم يكن له الا اربعة من الابل فليس فيها صدقة وتجر
الميراث من الاجام ولا يفرق بين هؤلاء وهما وغيرهما اجام على الظاهر على
الاجام منهم القائل في المنقوض مضاف الى بعض مأمور والمروى في العمل
قلت له ما فيهم من خمسة اناس وعشرة حال عليها الخول وهو عندهم
اجام عليهم زكوتها قال هو لا يجرى بئر تلك لعين جوابه في آخره ليس عليهم
حقية لكل انسان منهم ما شأدهم قلت ولكن في الناة والابل والبقر
والنخيل والفضة وجميع الاموال قال نعم وفي جملة المتبرع الغاية القابلة
وفيها الصحيح غيره لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق من ذواتها

ظاهر

ظاهر او صريحة فيها فانه لا يتحقق من الدلالة على المطلوب لاما قد تفرق اهل
الخلافة من كونها قد دللت على اعتبار الخلط ومن هنا قد اجاد القائل
حيث قال بعد ان احتج بهم بها على اعتبار الخلط الجواب انها لا تليها
حيث ان الماد لا يجمع بين متفرق في الملك ولا يفرق بين مجتمع فيه ولا
بالمكان والآن ان لم يجمع بين مال الواحد افرقت الامكنة وهو
اجام الاخرها ذكره معلنة قبل ولا حيزه هذه الاسانيد او ضعفها
حيث كان بعد الاختيار بعد الاحتياط والاجاعات المنقولة في كلمات الاعيان
قلت وظاهر الفرض والميراث القائمة والتابع بالمعلوم من فعل ذوي
الشرع واصول المذهب قواعد في الاول بل والاخير ولو على بعض
وكثير من الوجوه التي منها الاعتبار وملاحظة الكتاب والنصوص المتواترة
قد بين واما القائلان في شرطه وجوب الزكوة فيها من زيادة على الكثرة
الغاية النصاب والسكينة بالنقل الموضوعة للدلالة على المعاملة القابلة
بكمائيه وغيرها والمول الذي قد سمعت ان جماع على اشتراطه من كثر
فلا صحاب المصنف غير واحد منهم بانه وفي المسألة من خرج اخراجه
من شرطه في الدين المستفاد ذلك من اصوله وقواعده والغير القابلة
والنصوص التي قد عرفت منها كما قدم ما يعلم من معنى الخول واعتبار
الاول والثاني الثابت اعتبارها بالاجام المنقول على الشاكر من
الاعلام والمعلوم الذي قد تقدم وصوله الى حد لا يعذر منكره والبررة
القاطعة واصول المذهب قواعد ونصوصه التي قد لا يسع ذكرها

نسخة من نسخة النسخين

وقد عرفت منها كما قد تفرق على كثير ويجوز ذلك ما قد يعلم من كثر من مواعيد
به جمع ويظهر من الباقين بانه لا يعتبر التماس بها فضلا بل في بقول
بها وقتا ما وجبت الزكوة فيها وان هجرت بل قيل ان ذلك مالم لا
خلافا وبعضه بعض النصوص الذي قد عرفت من مرجع المطلوب كرواية
يزيد الصائغ قال قلت للعلم ان كنت في قرية من قرى حجاز قال
لها تجار في رايها بها اهل ثلثة مائة وثلثة صد وثلثة مائة
فكانت تجر عندهم وكنت اعلمها وانفتحتا فقال له بئس بذلك اذا كانت
تجرب عندهم فقلت ارايت ان حال عليها الخول وعندي منها ما تجب
في الزكوة انك بما قال نعم انما هو مالك قلت فان اخرجتها الى بلد لا
ينفق فيها ببقية عندي حتى حال عليها الخول انك بما قال ان كنت في
ان فيها من الفضة ما تجب عليك فيه الزكوة فقلت ما كان لك فيها من فضة
ودع ما سوى ذلك من الغنم قلت وان كنت لا اعلم ما فيها من الفضة
الخالصة اذ ان علم ان فيها ما تجب فيه الزكوة قال فاسبها حتى تخلص
الفضة ويخرج الغنم ثم تركها تخلص من الفضة لست واحد فيك
صفت السجود بالعلم والموافقة لا طلاق ما دل على شوق الزكوة
في النقد المنقوش مضافا الى اطلاق ما دل على شوقها في الذهب
الفضة مثل خرج حوالا لك والتعار ما لم ينقش املا اجافا
فوق وضاعا وبقية غيره اختلفا قلت ويكثر من الوجوه التي قد عرفت
منها فيك مع ان في جملة من النصوص انما هي على الدنيا والدراهم وهما

ظاهر

عامان فينا ولله المفرق ولولم يتبادر منها وبمستفاد من الرواية ان لا
في الغنم منها مالم يبلغ الصائغ فضا با فنجب فيه خاصة ولا خلاف فيها
بما صحا بنا طاهرا ويظهر من الخلاف والمنتهى وخرج به بعض متأخري
وبالرواية غيرهما وهو الحق الغاية لصنفها مضاف الى عدم ولا دله على
على انها عالم يبلغ منها فضا او شوبها فيما بلغ منها وان كان ربا
في هذا كونه متعريف جدا ومنه يظهر ضعف وجه ما في المنتهى وغيره ان لو كانت
دراهم مفضلة بذهبا وبالعكس ويبلغ كل من الغنم والمفضلة النصاب
وجبت الزكوة فيها ويجوز اخراجه على كل محاسب به ان علم ولا تفرق اليها
ان لم يتابع المالك ما يحصل تعيين البراءة كالتسليم الى النسخ وجماعة تحصيل
للبراءة اليقين والحقا الى طاهر الرواية المقدمة التي وضعها بالحق
المنجورة ولا ريب انما هو وان كان الوجه ما عليه كثير منهم القائلون
استعملوا الكفا بما يقدر اشتقا التذمة فيو طريق المكثورة استنادا
الى الاصل المقرر بوجه عديدة والاولى الزيادة كالاصل وكما تستلزم الزكوة
مع الشك في بلوغ النصاب فكذلك استلزام الشك في بلوغ الزكاة
نظرا بالافضل وقد لا يفرق في النصوص والفتاوى التي قد تفرقت فيها
ولو مضى بالتأويل ان الحكم بالاجوب معلق على حقوق النصاب الذي لا
طريق لبس في العلم الذي يكفي عدم خصوصية التسوط مكم واستصفاها
الرواية المشار اليها مع عدم وجود ما يعضدها من طريق النقل والمقلد
سواء يتوهم من كون ذلك من باب التكليف بالجهل الذي لا يرتفع التكليف

زكوة

عدم حصول الشيء
فصل في النصاب

ينزى الى الصدوقين وانما لما حق قد كلفنا مؤنة الاستدلال في رد
ضرورة المنهية لقضية بعدم وجوب لزوم فيها قد تقرر عن الشرع
وعلى كل اربعة وثمانية الذهب عن المائتين وعن كل اربعين وثمانين
الفندين فضله عن الاجماع المنقول ظاهرا على الشاه غير مصرح
بذلك اكثر من الاغلام المهرج غير واحد منهم بان ذلك وفارقت
المالين وان يبلغ الناقص من الجيدة النصاب من الدرهم الذي
قد قضت الضرورة ان لا يلاحظ ضامه نفسه والاصول والقواعد
النصوص التي قد عرفت منها وقد تقرر على شرط اخر وكثير من القوم
التي منها كل ما دل على تعلق الوجوب على تلك المقادير المنعونة
منه وان ذلك لا يتناقض الا على تقدير عدم الوجوب عند عدم
القطع ببلوغ احد النقدتين لاحدها فصلا عن القطع بعدم بلوغ
كل ايتين والفرق بين الدنانير المهرج هناك جملة من النصوص
الفتاوى المتأخرين المهرج لها في جملة اخرى منها الا على تقدير
الاختلاف الذي قد قضت ضرورة خلافه ويكون المراد بالدرهم الذي
قد قدر فيه المقادير الشرعية هنا وفي مثل القطع والدينار والجزيرة
دواني كل دنانير بمقدار ثمان شيئا او وسط شيئا كالتعريف ومنها
قال مولانا ريان ما زاد ما زاد المشقة قد تقرر في الاول من النقص
اشهرها النعشون دينا والدرهم عشرة وثلاثون مثقالا كما في اخرى
والمنع واحد قطعا ويتفاوت في بعض النسخ قلت بل ذلك هو المقطوع

اشارة الى فتح

مكرر

مكرر منها ثم قال بعد ذلك مع فاصل قليل والدرهم الذي قد فيه المقادير
الشرعية هنا وفي القطع والدينار والجزيرة شدة وانقضى على ما مر
الاجماع من غير خلاف بينهم احد بل عزاه جماعة منهم الى الخاصية
والعامية وعلاهم ^{مؤذنين} صرح فيكون مجمعا عليه بينهم قلت بل فيها ما
يكون من الاختلاف الى لا بعد ومكرها وفي المناهج انوفاء في العباد
والخاصة وظاهرت والمنتهى او صرح بها انه وفا في الامم وفيه منتهى
ومرر بذلك انهم جماعة من اهل اللغة الذين قد يدعون ذلك في البداية
عندهم واللائق بمقدار ثمان شيئا او وسط شيئا كالتعريف فيها قطع
الدرهم الذي على القطر المهرج في ذلك بل ضيق عليه بينهم ومصرح
علماء الفريقين كما في رسالة لال العلامة المحلى عليه الصلة في تحقيق الاثر
وعندها قلت وفي الحقائق من وفي المناهج في الخلاص على ما
المشقة اليهم ذلك في المنتهى على وجه يشعر به عن الاجماع المهرج
على ان الجماعة وقد يظهر من كثير من قطعهم بان في الجملة وان لم تقف لهم
مخبره وباعتقون بما كثر في الخبر بعد الحكم بانه ستة دنانير والدانير في
ست شيئا والحق وزن جتن شعير من اوسط الحب اربعة صغره ولا في كبره
وهو ما لا شاذ في هذا الباب لكن ضعيف السند الجاهل
فان يصلح للجماعة وان يعتد من مثل ما عرفت الى ان قال ان المشقال
درهم وثلاثة اشبار درهم والدرهم نصف المشقال ومثله يكون العشرون
مثقالا ووزن ثمانية وعشرين درهما واربعة اشبار درهم والمائتا

المتفاوتة منها عدم وجود الزائد ومن بعض ما عدم جواز الاقتضا
على الناقص والغير والتامة بالمعلوم من قبل ذوي الشرع
ذلك ما لا حاجة بنا الى تقريره بعد وضوح المطلب الذي قد علم
ما مر فيه ان عشرين مثقالا عشرة دراهم نصف دينار وفي اربعة
مثقالا درهم وفي ما قد درهم تحت درهم وفي اربعين درهما درهم
ضرورة ان ذلك هو الذي هو الذي لا يخرج احد من جملة ما
من غير ان يعتد به ان مع العلم باشتراط النصاب الاول كان
وهنا ما لا يخفى ان ما مر ان الواجب الاجزائي والعين وانما ما يخرج القيمة
فيها والعين افضل من غير ما بل ذلك اوليها من النعم التي قد علمت
وجود الخلاف في الاجتزاء بالقيمة فيها دون مثل المقام الذي قد
اضيف الى العرف في خصوص بعض الحساب كصحح محمد بن عبد البر
كتبت الى ابي جعفر الثاني هل يجوز ان يخرج عما يجزى في الحنطة
والشعير وما يجزى على الذهب درهم بقيمة ما يسوي لم لا يجزى الا
ان يخرج من كل شيء ما فيه فاجابة اياي بتيسر يخرج قبل ودواء الصدوق
بأنه لا يخرج من كل شيء من الذهب درهم وثمانين ودينار درهم
عن الرجل يعط عن نكته عن الدرهم دنانير وعن الدنانير درهم
بالقيمة يحل ذلك قال لا بأس قبل ودواء اخرى في قرب الجواز
والصدوق بانه انما يخرج من جعفر الى درهم في ذلك في كتابه في النقص
الاجماع نقلا على ان اجما وتخصيصا على عدم ضم احد النقدتين الى الاخر

علم النقص الاجزائي

درهم وثمان مائة واربعة شتات في مثل الخال المزبور ان هذه
لا شك فيها واقفقت عليها العامة والخاصة وقال ان جملة ما
في النسب التي في الشك فيها نسبة المشقال الصريح حيث قال هو ثلاثة
ارباع الصيرة فالصيرة مثقالا وذلك من الشرع في قبيل من ذلك في كل
جم غفران الاعلام ومع فيها ان نصاب الفضة الاولى مثل الجديا
المباركة والاعصار المتاخمة مائة واربعة مائة حيث ان وزنها كما
قبل المشقال الشرعي وقدر على ذلك ما يوجد في هذه الاعصار من
مثل الرتبة ونحوها بعد ملا حظية الوزن واسقاط الفضة قليلا
ولما جمع ما يستأمنه مثقال ذلك من نظام المقام التي قد مر
علماء الاسلاك فيها بعد اختلاف المشا قبل لانه جاهلية ولانه اسلك
كالدنانير المقطوع يا عبادها وثمانية النصوص والفتاوى وان
اختلفت الدرهم التي قد مرر علماء الفريقين بانها كانت في زمن
نبوية ومن الدرهم منها ثمانية واثني عشر من الدرهم منها
اربعة دنانير الى ان جاء بنو امية فجمعوا الدرهمين في ثمنها فضعف
كل درهم ستة دنانير واستقر بالاسلام على ذلك واما
القدر المخرج في ذكوة النقدتين فلدرهم اربعة عشر على عليه
الاجماع المنقول ظاهرا على الشاه غير مصرح على ان اكثر من
الاعلام الذين قد مرر غير واحد منهم بان اجماع المسلمين والمسلمين
الذي قد لا يبعد مكره مضافا الى النصوص واصول المذهب في قواعد

قلت ومع

نعمها

في المخرج والاختلاف

المشقة

على وجه يكون التمام كما ينبغي لها نصيبا المتقدم وهو الحق
مضافا الى الأصول والقواعد وكلها من عقل ونقل على لغة الزكاة
في كل جنس من جنسها والنقص في لغة لا يقرى في معارضها ورواية
اسحق بن عمار عن ابي بلجيم قال قلت لعمامة ومثله من درهما
وتمت عشر درهما اذا عليها الزكاة شئ فقال لا اذا اجتمع الذهب
الفضة ما في درهم فغير الزكاة لان غير المال الدرهم وكلما اخلا الذهب
فخرجت من مائة فهو مخرج من درهم الى الدرهم في الزكاة والديارات
وختل من سلم الميم عن الذهب في الزكاة فقال اذا بلغ قيمة
ما في درهم فعليها الزكاة سيما بعد صنوع اسانيدها ودلائلها
اعتقادها ما يوافق العقل قد شهد العقل والنقل بصدقه جملتها
وعدم صلاحها في الزكاة بل ما يدعي ظهورها فيما عليه
الاحتياط الذين قد علموا على وجه وجوبها التيقن وصرح غير واحد
منهم بعدم صنوع التند المطعون فيه عند بعض اصحاب المصنف
بعض بعض افراد الجنس لبعض وان تقا وقت قيمتها كجدا الفضة
ودرتها وعلى الذهبية بل قيل ان ذلك ما لا يرب فيه قلت
وهو كذا بل عليه الاجماع الظاهر كالمصنف على الشك فيكون هو المستحق
والكتاب والنصوص المتواترة وكثير من الوجوه المعلوم منها ما هو
منه لو شق على المالك باخراج الاربع فقد زاد خبرا على وجهه
وكثير من دعوى الاجماع عليه وكان ذلك محتملا غير ان ما ذكره من

فبلغ ذلك

انزل

انزلوا كما كان له الاخراج من كل جنس بقطعة على وجه يظهر منه عدم جواز
الاقتصاص على الاخراج من المذبح شيئا مما قد يكون كالمشقة
مع الحكم الاول ونحوها في كل ما دل عليه ما قول بجواز الاخراج من كل
جنس كان على النسخ الذي قد نسبوا اليه الخلاف في حيث قال في ان الا
ان يخرج من كل جنس ما يخصه وان اقتصر على الاخراج من جنس واحد
لم يكن ماس وليس به محله قريبا لولا جواز الاجماع المعرج به في كونه
في اقتضاء اهل العلم ولزم الضيق على الفقهاء لو اقتصر على اخذ الردي
لوجوبه على الاخراج من المذبح وقاما الفوائد الاربع التي قد علمت
قيام الفروقة ففصل عن الكتاب والادعاء والنصوص المتواترة ونحوها
على وجوب الزكاة فيها فيشترط في نقلها الوجوب فيها نية على ما
الملك بالزراعة او الانتقال بان يتنقل الزرع او الثمرة مع الشجر
او منفردة الى ملكه قبل انفق الثمرة في الكرم وحب والصلاح المعبر
عنه بالاجل والاصفران في الفحل وانفق الثمرة الزرع او قبل حصول
تخلف الثمرة التي لا يتعلق الوجوب قبل حصولها عند قوم من اصحاب
الذين قد اختلفت عما بينهم في التعبير بالشرط المزبور على اتخاذ
مرجعها الى ما عبر به كثير منهم الفاضل من انه لا تجب الزكاة في الفوائد
الاربع الا اذا كانت في الملك الذي لو حصل باقيا الغلة والجنين
او الارث ونحوه بعد بدو الصلابة لم تكن واجبة فيه على وجه يظهر من ضم
غير دعوى الاجماع على ذلك بل في الغيرة والمنتهى ان ذلك اجماع على

بشرط في الزكاة

حيث قال في الاول لا تجب الزكاة فيها الا اذا امت في الملك لا بما يتبع
ولما يتوجب وعلى لغة الفقهاء وقال في الثاني لا تجب الزكاة في
الفوائد الاربع الا اذا امت في ملكه فلو يتبع غلة او استرهب او غير واحد
بعد بدو الصلابة لم تجب الزكاة وهو قول العلماء كما قد بينه شرح المصنف
اذ من الضرورة وهو كذا معناه في البقرة القاطعة والتايب بالمعلوم من
فصل في الشرع والاصول والقواعد وظاهر الكتاب والنصوص المتواترة
ولزم ما حظه الوسا خطا وانما بعضها البعض عدم تعقلها بنية
وميتام الضرورة وخرار الاجماع والنصوص على اشتراط الملكية
في الفوائد الاربع التي لو كان اشتراط المبرور فيها مطلق لوجب الزكاة
فيها على كل من ملكها وان لم تكن نامية في ملكه وذلك قاض بقدر ذلك
وتكرارها على الاشخاص المنتقلة اليهم بل وعلى الشجر الواحد ضرورة
الدين والنصوص المبرجة بان لا ثباته صفة وان لا يترك المال من جميع
في عام واحد ونحو ذلك بحجلا من فقيهين كونه المار في ملك الملكية التي
بصاحبها التوقد وان عداها ما قد حصل بعد تعلق الوجوب الذي لا
يتصور توقيته ببدو الصلابة ونحوه الذي لا يقدّر الشرط المزبور
المستفاد من النصوص الواردة ان ما انتب الارض من الخطة وشعر
طائر والزبيب ففقه الزكاة وحاشية المساء ففقه العشر وما سيج بالمال
وغيرها من العلاج ففقه نصف العشر ونحو ذلك ما هو ظاهر كالمصنف
في اختصاص الزكاة فيما قد كان مملوكا بالزراعة التي قد صرح الشارع بانها

في اصطلاح

في اصطلاح الفقهاء انفق الثمرة في الملك وليس كذلك بل هي اصطلاحهم على
عالمنا الى من الفرق الملك الذي قد يستفاد من كل ما دل على اشتراط
من ضرورة وعقل ونقل كتاب ومثله ما جرى في الفوائد الاربع اختصها
في الملك ملك الزراعة التي قد تكون تامة وقد تكون ناقصة ودنيا يكون
الحق والعلم من الزراعة ودنيا يكونان من غير ودنيا ملك بالشرع والقيل
ونحوه ما لا يملك به الا الزرع الذي قد حلت الثمرة والحبوب منه فيصنف
العرفان ذلك قد ملك بالزرع فانه قد خرج في الملك فيسقط ما
في المالك ونحوها على من غير يكون الشرط المزبور في ملك ما بالزراعة لا غيرها
من الاشياء قها منهم انما لا جاع المملوك المنفعة على وجوب الزكاة
في جميع ما يتنقل الى الملك من ذلك قبل تعلق الوجوب الذي لا يرد بالزرع
ولا بالتوقد في الملك الا ما كانت الملكية فيه بعين الزرع قبله فيسقط ما
اوردته جماعة على عنوان اشتراط نحو الغلة في الملك الذي لا ينفك عنه على
التمتع بتعلق الوجوب وانه لم تنم عند قوم وتعلق فيه الوجوب على ان
الذي قد نقل الثمرة باحد مما قبل الشرعية بعد بدو الصلابة دون الخقل
اليوان تمت في ملكه عند المعظم لا يسقط جميع ما رده على عاينها
شبه بعد وصون المطلق وملاحظة الادلة العقلية والنقلية ونحوها
بما لا تأمل الذي قد علم من اعطاء حقان مراد المق في الاقتداء الذي
قد حصل وجوب الزكاة في الغلة على من نقلت لغيره فله كما يدعي من
نقل الوجوب المعلوم كونه عند في الخقل عبارة عن بدو الصلابة

كلام في الزكاة

فلا بد وما ذكره الشارح من ان الواجب عليه ذكر بدو الصدقة في الخلق لئلا يدخل
في الانقضاء الذي لا قائل له بل هو واجب فيه وفيه وان كان الحكم صحيحا
في كون الانتقال قبل الانقضاء موجبا للزكاة على من انتقل اليه الفتنة
على الا انه غايه الفتنة في الخلق ضرورة انه لا يخرج من الخلق ان كان كسابقه
الزكاة فيها حال الانقضاء وبدو الصدقة فيه على تقدير عدم تحقق
الوجوب الا عند السيل المحب لصدقة الام ولكن ما يتعارف من تجزئ الشريط
فان تعلق الوجوب بالفتنة عند انقضاء القبر والفتنة وبدو الصدقة
الخلق هو المشهور على اكثر من الفاضل وذلك والحق الثاني والثالث
طائفة وجماعة من افاضل الاصحاب الذين قد نسبوا جمعة منهم الى اكثر
ومرجع بعضنا لطعنهم بعدم العثور على قائل بخلافه قبل الخيل يظهر
منها المقتصر والمذهب الباقين الذين قد نسب فيها ذلك الى الاصحاب عوى
الاجماع الذي قد يكون مرجعا عن واحد عليه في المقاييس انما يجب كونه
الاجماع على ما ذكره الباقين الخالف الحار المتكبر في التصرف في الذهب والفضة
والان قال والخطة في تصوير التمر والزرنيخ الملوكة بالزرنيخ او المتقلبة اليه
قبل انقضاء القبر وبدو الصدقة بشرط بلوغ كل من التمر والزرنيخ المعتبر
وحول الرد على النصاب في الخيل الاول كل ذلك بالاجماع والنصوص المستفاد
وقرب منه في غير ذلك مرجح في عوى الباطل على ما في مقتضى اجاب
المعتبر المنته الى ان ما هو مرجح اذ لا مرجح يدعو الى اجماع من في
المسألة وذلك هو المرجح مضافا الى ظاهر الشرح والتأنيب بما قد يكون

وقد اوردوا في الفتنة

من عمل

فضل في ذلك وفيما ذكره الشارح من انها امانة عدم الوجوب على من انتقل اليه
بعد ذلك واما في النفل وعدم الاتيان بالماوراء في القعدة والشروط
بالاجابة الساتر ويخرج ما قد كان العوض فيه من ذلك وقاعدة الاحتياط
الماوراء عقلا وفلا ولا اعتبار وعموم الكتاب والسنة المتواترة ومعاقد
الاجماع المتطابقة وضرورة الدين المنقولة وتوحيهات ما قد دل على باطله
او غرضه على وجوب الزكاة في الخلافة والاربع الصادقة في تلك الحال لغا
وعرفا ولا بد لنا قد اعترف جماعة بموافقة الحق في الحب المشتد من الشعور
القاصي بموافقة بدو الصدقة بالتطابق الاول لتطابق العرف واللغة
بل في غير ذلك على كون البر والرب فمما في القبر كما في غيرها منها المنته وفي
الصلوات ولقد ذكره ان اهل اللغة قد نسبوا على ذلك وعن جملة منها العجم
والنصارى الميرة القاصي ان المحرم في قول العرب وقتل جاعلهم على انه منه
ضرورة ان اول الشخص في النفل ولا قائل بالفرق بين المقتصر المحرم كما
اعتبر به جميع ولا بد من ذلك وبين التمييز في الخطة او اشتداد النصيب
المعتبر سنا ودلالة ولو بالوساطة التي منها الفخري وتتميع المناط والوجوب
على عدم الفصل والاعتبار بكثير من الوجوه التي قد مر طرف منها وهي كثيرة
اظهرها المستفاد المتفق على مضامينها الواردة في العبد والخمس كقولها
ان من ادعى الله ان قال ليس في الخلق صدقة حتى يبلغ خمسة واساق في العبد
مثل ذلك حتى يكون خمسة واساق بيا وحجج سعد بن سعد مثل ما في المتن
عن قولنا يجب فيه الزكاة من البر وغيره والتميز والريب فقالوا في

بويش النعم فقلت كم الوسط قال تسون مائة فقلت فهل على العبد زكاة
او انما يجب عليه اذ امره زيبا قال نعم اذا خسر اخرج زكاة وصححه الاخر
حتى انهم ان قال بعد ان سئل عن الزكاة في الخطة في غير التمر والزرنيخ
عجب على صاحبها اذ امره واذا خسر ومن اعتبر بوجوب الصدقة ان قال لا يكون
في الخيل ولا في الخلق ولا في العبد كونه حتى يبلغ وسبق في الوسط تسون مائة
بل قد يتكلم في ذلك من قبل ونقل على استثناء مثل العبد والفتنة
والقبضة والقبضتين وعدم الفرق بين صغير الدبل والبقرة والغنم
والكباش التي لا ريب في ظهور تلك الاسماء فيها عند اهل العرف ضرورة ان
مما يخرج منه على تسون مائة ما يورث من كثير منهم شيئا فان
والدليل مرجح به الحق في جملة فكتبه ونقل عن جميع منهم ابو علي ومالك والعلامة
وعلوه عدم تعلق الوجوب في شي من العلل الا اذا اصابا اربعة خنطرة
او شيئا من الثمر او زيبا لا يجمع مرجحه بعد ملاحظة الاثر والقواعد التي
لا ريب فيها او في مقام الذي قد سئل له باطل الكتاب والنصوص
والاجماع والضرورة المنقولة وتوحيهات بناء على ما قطع به عن واحد
من كونه هو الفقه الثاني والمناسق الى انها اهل الشنا وضدوا عن الشنا
في هذا الاسم على غير المقطوع به في كل جمعة والاصحاب وكثير من جماعة
الفتنة كصاحب الصحاح المرمي في بيان اول من الخلق طلع ثم خلد ثم دب
طلب ثم تم وصاحب الغريب المرمي في تقريب من ذلك المعلوم من عبارة
جميع المحرم الذي كان فيه قد مر في الحديث ذكر التمر وهو بالفتح وكو

اشاعوا في انما في النفل

ما روي عن اهل الشنا

الابن

بما انما يستقيم على ظهور ذلك وهو موضع المتعبد بل لا يبعد ادعاء الاول اذا اعتبنا
 التقدير بخلاف الظاهر ومن غير ذلك مثل اخبارنا الذي قد جعل فائدة
 الصلوات وجعل لا خدمتهم عند صيرورة الخبز ثملا ونبيا اوان ادلتهم
 بما قبلنا ان القدر على الخلق كما خرج غير واحد بقره احتمال كون وقت
 وقت الصلوات الذي جعله ابو الحنفية في جميع مسجد المروية وقتا للوجوب
 انه لو كان اخر وقت حاله البرية اية من او قاتله لان التعليل بوقت الصلوات
 لغا فليكون المبدأ انه في ذلك الوقت يتعلق الوجوب بكونه اوجبه
 قبل ذلك على رتبة الاشياء المعبر ذلك ما رتب بغيره كذا قال ونحو
 بعد اذهاب الجرح ومن بعد ضرورة انه بعد تقادم لادله وظهور الشك
 يكون المخرج الى اصول المنهج قواعد والمعلوم انها لا تقودنا الى
 عند التامل الذي قد جعل من الخطا فقه فيها اشرفا اليه ان الوجه ما عليه
 المعظم الذي لو كان الحكم جلا في قولهم لا شيء وذا عرقلوا الاستدلال وجا
 به لا حنا ترى لعمري الجوى الذي بما دونه يصل الحكم الى حنا الصلوات
 فضلا عن الاجماع الذي قد سمعنا من جلا في ما عليه الجرح القاضي
 بصياح كذا النكوة كان يتناولوا بحيل الرطب والعنب دجبا او حلا
 او بقلونه كذا او يصفون ما يقتضي بنفسها النصا ونحو ذلك ما يكون
 عدم التفرقة في شئ من كلام الاصحاب والنصوص مع كونه من
 انما على عباد الله عظامهم جوارح القاصح يسقط ما خالف المشهور الذي
 قد يكون على يد غيره على خلاف القوا واطلاق الكتاب والنصوص

والقوا

والقوا في وجوبها ولو على تقدير صدق الاسم على ما ذكره في الجانية
 المشهور الذي لا يصح احاد الكان بل ولا كذا التصديق للفقهاء في مثل الرطب
 البسر وفي جميع بعد ما هو المعلوم من تقديم قول المشتب سيما مع اشتباه
 واعتقاده بالقرائن الكثيرة التي قد سمعنا فاحنا بلع بعض نسخ الصحاح
 ان التفرقة على طبع في حلول الماخذ كذا به عن ضرورة انه لا يحرر في ان
 ترفضا لا عن غيره وفي القاموس المصنف المسمى بالنسخة والاول انفسه ما دام
 اخره ونزاع البسر المسمى قبل طابره قلت والعرف شاهد صدق على
 الذي قد يستغرب عن يد غير المتعارفين من الاطباء وان كان حقيقته
 بعد ملاحظتنا اشرفنا اليه المتفاد ومن عدم استبعاد تحقيق الاجماع في
 من مثل القاصح في كذا وان صدر منهم ما صدر على انه محتمل وان صدر
 من قبله الاجماع على خلاف ذلك لنصوص المتعارفين راي واحد والمنع من
 صير طهر السيرة والظاهر والنصوص الواردة في العنب والخمر وما دل على
 اشتباه مثل الفدق وعدم الفرق بين صفار الحوان الزكوى وكبائه
 ونحو ذلك ما قد يتوهم ظهوره بخلاف المشهور الذي قد يعلم ما حاربه
 لا وجه لكون الوسائل المشار اليها سابقا وسائلا لا لا يخرج فضلك
 كونها اول تصنيفها بتعريفها في تيمم اوله التي لها كل ما دل على اجواز اخر
 من النصوص والاجا ونحوها بناء على ما التقط عليه في صفة وفائدة
 من ان تقدير الزكوة لوصاوتها لا سيما في كتب الوصايات حتى انما
 الاوصا وجبت الزكوة وخبروا بان كذا ما تارة لا يدبرهم وبين تصنيفهم

النقل او بعض حصصهم الا انما ذكره ما لا يتصور الا على المشهور الذي
 وجه للفرقة في كون الوقت والائع عن التصرّف على غيره الذي لا يثبت
 جلا في ذلك على تقدير من غير احتياج الى التخصيص الذي لا وجه عند العقل
 والنقل لكونه موجبا للزكوة في البسر العنب ونحوه ما لم يحب فيه عند فقده
 كما لا وجه لغيره مثل انما قد عرفت انما ضل الخرافا في ظهور صحيح
 المتقدم بالاحتمال الاول الذي يكون حاصله انها تجب في العنب اذا كان زيبا
 والمعلوم ذلك وصف كعبية عند كونه زيبا كما تقول تجب صلوة الفريضة
 على الصغير اذا كان كبيرا وسقط مثل هذا التعبير ما لا يخفى على ذي مسكة
 فلا بد من المصير الى التقدير بما لو صدر في كلام الامام الذي لا ريب ان امام
 الكلام ودعى له في طريق كذا اهل في التعبير باعتبار ما يؤول الى كذا الاستدلال
 الى الخلق لا يصح اليها بل في الزناد الى الخلق ولا لا اخرى في اولها
 ما حيز الظاهر من الاستدلال اذ اذلة ضرورة انه اقرب الى الحان
 بل هو المشهور منها بل لم يهدا طاعة على خصوص الترجيح لم يرد غير
 ما تقدمه من البسر الرطب ويعبر عنه ان ذلك لان التمسك الذي
 يشهد كوجبا ومما سمعنا من التماسه بل انما هو منه ما يخرج منه خرج
 بالاجماع ونحوه ما خرج ونحوه ما يؤول الى ان ما قبل البسر اعتد
 به فلا يصرّف الاصل الى غلظته كما لا ينصرف الى صغرها فليتنا على
 انه لو كان الماد منه التمر وحده لا ما قبله لوجه للبعد عن التمر الى الخلق
 لا لا لا يثبت في الاخرى ولا في غيرها او حكاية اخرى هي بالمعاينة اخرى

ايه
 في غير ذلك

ولا يخفى

ولا يخفى من ذلك موجود في المقام ولا ما قد ذكره غيره في معنى الاختصاص
 ونحوها ما قد لا يصح يهود على طائل سيما ما ذكره المولى في الرياض
 شهاب الغيرة في جميع مسجد المروية في خرف احتمال كون وقت الصلوات الذي قد
 خلف منه صحيح الاخر الذي قد مر في كونه وقتا للوجوب من جهة الاول
 التي تتعلق بالزكوة فيه ولا اقل من ان يكون له مخرجه في ذلك كما سمعنا
 في احكام الخمر في اهلينا باهنا لدم الاطام فيك تخرج بان التمر والزبيب
 تجب فيها الزكوة بعد بلوغها النضج جواب سؤال الداعي على قلنا
 في الزكوة منها ومن البر والشعر فكان الاولى الاولى ان لا يفرق ما قبل
 في كونه التمر والزبيب فيها زكوة ام لا حجة في مثل السؤال ملحقا العنب
 ويخرج عن لفظها من القرينة بل قرينة العدم فكان الاولى بالامام ان
 قد اجبتك بان فيها الزكوة فلم اعدت السؤال ثانيا ولا ما قد مر غير
 واحد من ظهور مثل المتعبد والمداية وكما بالاشرف والمقنع والغنيق
 الزكاة ونحوها فيقول الحق لكان حصص الزكوة في النسخة التي منها التمر
 والبر في الخط وشعره في ذلك لا في الادا كانت لا تصدق عندهم
 الا عند الحقا والمعلوم خلافه نعم ذلك لا يحرر في عباد الله الاستدلال ولا
 لثبوت هذه عند التامل في لا يسع تقاضيه المقام الذي قد اتفق ثمرات
 للفرق وان تكررت بعد ملاحظتنا ما قد مر من وقها حكاية الزكوة التي
 لا تجب في الفلوة الا بعد بلوغها نضجا بما لا جاع في الموقوف على لسان
 كثير والمعلوم الذي قد وصل الى حد لا يعد منكره والسيرة والناسي

بالمعلوم ومنه في ذي النور والمواليد في قواعد والنصوص المستقيمة
 من المتواترة وقد تفرقت على طرف منها في مقادير وهو خمسة اوست كل
 شئ صافا بالاجماع المنقول ظاهر على ان لا يجمع غير صحيح عن كثير
 منهم كسيدان في الناصرية والغنية في شرح في وقت والفاضل في المتن والمعاوية
 الذي قد قيل ان لا يبعد عن غيره مصنف في ظاهر كسيرة وكتابه ما
 يكون معلوما من فعل في شرح في الناصرية وقواعده ولو على بعض
 الوجه وكيفية المستقيمة المستقيمة سنن اولاد والوفا لوساطة التي قد
 منها الفخر في تتبع المناظر والاجماع على عدم الفصل وتحت ذلك ما يكون
 شهادة بعضهم فضلا عن اجمع جوب طري ما يخالف ذلك من قبل ما
 صرحا بما في الزكرة في قليلها وكثيرها او جعلها على التقية او ارادة في
 التقيا بعد انشا وتحت ذلك ومن عاود يكون النصاب وسقا لانه في
 وتغير كانه اهل وحله على وجوه منها الاحتجاب لو كان معتبر فكيف
 المعلوم شذوذ ذلك كله وقصوده سنن اولاد قد يتامل في شئون الكتاب
 قبله وان كان له وجه شدة تعلقا للشيخ وجماسيا بعد كونه هو الجامع بين
 وخصوصا بعد انشا في ادلة مثله الذي قد ثبت باقلامه في كل من قبل
 قاعدة الاحتياط في تحصيل الاصلية لاحتجابها في نظر الشارع عند انشا
 الذي قد علم من اعماء حقه سيما بعد ما حمله الاعتقاد وتبعه النصوص والاشارة
 والاجماع المنقول على ان كثير منهم الشيخ وابن زهره والفاضل على كون الصانع
 اربعة اعداد والاجماع المنقول صريح على ان الشئ وابن زهره وظاهرا
 ع

بسم الله الرحمن الرحيم
 والحمد لله رب العالمين
 في بيان مقادير

استصحاب الرواية في
 دون النصاب

على ان كثير من كون المدعي في العراق الذي قد نقل الاجماع في الانتصار على
 الصانع تسعة اعدادا به ان يجمع النصاب في الفان وسبع اعدادا على ان
 العادة حاصلة من ضرب اثنين في خمسة تسعة اعدادا وثلاثة اعدادا على ان المدعي
 المصنف في خبر الهمداني وعلم بن بدل والواردين في زكرة الفخر ان كل صانع
 ستة اعدادا وتسعة اعدادا في العراق ولا قال بل بالفرقة كما قرره كثير قد مر غير واحد
 منهم باعتماد الخبرين المذكورين بالعلم قلت وكثير ما قد مر والاجماع المعلوم
 والمنقول على ان كثير منهم من قد سمعته عنه وصحح ابو بن نوح الواردين في
 الفخر اية كتب الى ابن النعمان وقد بعثت اليك كتابا في كل راس من عيال اليك
 قيمة تسعة اعدادا فكتب جوابا حاصلة التقدير على ذلك ضرورة ان الاعداد المذكورة
 عبارة عن الصانع الواجب الفطره ولو بدأ بها غير العراقي لان الراوي كما قيل
 عراق في صحيحه في كل راس في راسه يترضا بعد ويقتل بصالح والمدعي
 والصانع ستة اعدادا يعني اربعة اعدادا المدعي يكون تسعة اعدادا بالعراق والظاهر
 كما ان التقدير في الرواية وقد شهد له قوله في كونه ما مضى وقوله الباقية
 من قبل وصف والصانع ستة اعدادا المدعي يكون تسعة اعدادا بالعراق
 عن الحق في نقل الخبر من كتاب الحسين بن سعيد هكذا والصانع ستة اعدادا
 بالعدل المدعي يكون تسعة اعدادا بالعراق فها مع ان لم اجد خلافا في المسألة
 الا في نقل الخبر من كتاب الحسين بن سعيد الصانع بالاجماع العلماء كما مر في
 جملة منها المعتبر والمنقول والصانع بطلانها فيكون الصانع في عند
 حمله اربعة اعدادا ولا ريب ان يخلص من الشذوذ والحق الذي قد تبدل له

صالح في النصاب
 في

مع غرضه واصنافه وقصوده سنن اولاد غير تمام للصحيح الذي قد
 مع مراعاة خلافه واعتقاده بالاجماع المنزلة بمنزلة الفقهاء وكثير
 الوجه التي قد مر منها ومنها الاموال الفاضلة بعد عدم المعجز التي
 وليس الا في تقدير الاحتجاب الذي قد طال كلامهم في رواية سليمان بن جعفر
 المديني في الحقيقة عن الفقيه في بيان الحسن بن موسى بن جعفر انه قال في نقل
 بصالح من كتابه والظاهر في مقدمه ما في صناع النعمان اعداد والمدعي
 مائتي وثمانين درهما والدينار ستة وثمانين والدينار وزن حبة والحب
 وزن حبة شعيرة واسط الحبة الا في صفاء ولا يمكن ان باعتبار ثلثها
 على خلاصه عليه من قبل قد صاعى المعلوم انه عند اربعة اعداد
 في الرواية كما في رواية جماعة التي قد يفتقد بها النظر في خمسة اعداد وقد
 المتالموم عندهم انما ثمانية اعداد وثمانون وثمانون وثمانون وثمانون
 الرواية ثمانية اعداد وثمانون وثمانون وثمانون وثمانون وثمانون
 من اسط الحبة غير بل نقل على اتفاق العامة والخاصة فتكون الدينار
 عندهم ثمانية اربعين شعيرة والرواية قد تضمنت اثنا عشرة حبة فتكون
 الدينار اثنين وسبعين حبة فتفرق اسنادا عن الاحتجاب في وجوه التناويل
 من مثل ما قد مر في الشيخ في تأويل الصانع لعل خمسة اعداد على ان اثنان
 الدينار بعض الاوجه في النقل وما صدر من الصدوق وغيره من كونه
 الماديه فيها صانع المادى الاصاعي الطعام الماد من رواية الهمداني بالاجماع
 على ان كل بعد وصريح المظن وانقاد الاجماع في نقله على ان الاعيان

وتحصيله قد يدعي له الحق لا يبعد عن كونه على وجوب ما فيها وطرح ما
 رواية جماعة او تأويلها بما يرجع الى اربعة اعداد الذين قد اشتهر فيها
 بينهم تقدير الاعداد العراقي بمائة وثمانين درهما واحد وتسعون شعيرة
 بل ان يظهر من كثير منهم دعوى الاجماع الذي لا يبعد عن كونه في
 من الفاضلة في الخبرين ومنه من منعه من المنه حيث جعل مقداره فيها ما ثمانية
 وعشرين درهما واربع اشباح درهم تسعين شعيرة او قد اعترف جماعة بعد
 الغرض على مستند له بل يظهر بعضهم ان ذلك سهو قد صدر من قبله
 وان تقع فيه بعض من المحدثين في خلافهم وعلى تقدير ان يكون في ضعفه
 وبما اشتهر له المذهب وقواعده وقا هر الشرح وعلى الاحتجاب قديما وحديثا
 وخبر ابراهيم بن محمد الهمداني وحضر ابن ابراهيم بن محمد الهمداني حيث
 الاول منها ان الفخر صانع من قومه بطلبك الى ان قال تدفعه من راسه
 اربطان رجل المدعي والعدل مائة وخمسة وتسعون درهما تكون الفخر العا
 ومائة وسبعين درهما وقال في النصاب ستة اعدادا بالمدعي وتسعة
 بالعراق قال واخره انه يكون بالوزن الفاضل وسبعين درهما ضرورية
 انها لا يمكن من انما ذهب اليه الاحتجاب ولو بالوساطة التي قد مر طرف منها
 وملا حظ كون العدل العراقي ثلثي المية والماد بالوزن في النصاب الدينار
 من الاول وما ذكرنا يعلم ان التقدير المذكور لا يتحقق في غير مرجح
 كثير قد يظهر من جميع دعوى الاجماع في بل ربما يكون ذلك كما مر في
 الاجماع التي قد سمعت طرفا منها وعن عبارة المنه وكذا المخرج فيها

تقدير المدعي والعدل

في تقدير المدعي والعدل

دعوى الجاعى على انه انما يعتبر النصاب المزبور وقت الحياض قال ولو جفت
 او ذيبا او مضطه او شيئا ففقد فلا ذكوة اجماعا وان كان وقت تساقط
 الوجوب فضاها كان ذلك محضه والا حيا والذكوة منها اخبار الخمر واصول
 المذهب كثير من الوجوه قصد قد تقدم ما ذكره في كونه مائة ما لا يحق
 مثله بل لو لم يعلل لا يجب فيه الذكوة الا اذا بلغ خمسة او ستمائة يعني
 وان اعتبر بنفسه لا يعتبر من غيره ان كان قد يغل بوجوب الخمر وما مر
 به جمع منهم الفاضل والمتم فان الاعتبار بالوزن دون الكيل حتى لو بلغ
 فيه وزن الوزن كما قد يتوقع مثل شئ الذي لا ريب انه اخف من النخلة
 فلا ذكوة وان كان هو جوب كما صدر من مثل المقارنة بعيد وان كان احوط
 لكنه لا سبيل لمعرفة القياس في امثاله هذه الاعضاء الا بالوزن الذي لا
 ريب له هو كمثل في مثل المقام المستفاد مما قدم فيه ان ذلك التقدير
 في تقرب وجوبه ما عليه لنا سبيل امثال هذه الاطراف من كون النصاب
 الباقي الذي يبلغ او فيه ما لا يشقال تسعة عشر وزنه واربعة حقوقه
 وثلاثة ارباع او فيه وعلى العطاري ما يزيد عليه ثمان وثمانون وثلاث
 او خمس ونصف وتنعى اوراق على اختلاف فيه وان لا يمتنع الا بالمعلم الذي
 قد يحصل الشك في ثمانية العشر في المائة والاعتبار الذي يكثر منه
 الشك في بلوغ النصاب من المقتضى وما قد يرد عليك من الفرق
 ان الذكوة ما تجب ان اتم على النصاب هنا عطفها وان قل بمعنى ان ليس
 الا نصاب واحد ولا عطفها زاد عليه بل بما يورث هذا في سلك الضرورات التي

تصريح جليل

لا يجرى

لا يجرى منكرها فضلا عن الاجماع وان هنا قانته التمهيد لاختلاف بين
 في وجوب الذكوة في الزائد عن النصاب وان قل وقريب منه في غيره وكذا قد
 لكم في مثل ما لا يتولى ولا يمكن تبسيطه بين المالك والمعتز والمخرج من
 النصاب وما زاد عليه العشران في الزرع سبعا بالمائة الحار على وجه
 سواه كان قبل الزرع كالليل او بغيره وهو شره بغيره كالتقريب
 او بعد ما قبل العين وهو ان يسبق بالميل المتناول لمثل النخل والبرد ونصف
 العشران في غيره من مثل الدوا والدواي التي يدبرها البقر وغيرها
 بل خلاف ذلك كما في كونه لم يلجأ إلى المقتضى عن كثير منهم الفاضل
 والكاتب والصيرى في المع والمز والمطبخ وكشف لا لتاسر المخرج فيها
 ذلك اجماع المسلمين كتمسك الثلثة الاول ما ذهب العلماء كاذن
 المعلوم الذي قد لا يربط احق وصوله الى حد لا يجرى منكره مضافا الى
 القاطعة والثلث بالمعلوم فضل ذوي الشريعة واصول المذهب وقواعده
 ولو على بعض الجمع المشار الى تقربها غيره والنصوص المستفاد من
 سند او لالة ولو بالوصف التي قد تفرق منها منها قول الباقر في
 صحيح زرارة ويكره ان يعالج بالرشا والدواي والمنازع ففيه نصف العشر
 وان كان يسبق من غيره علاج بهر وعين او بغيره وسواء فعليه العشر كاملا
 ويحرم غيره ويستفاد منها بجهل ان النصاب في موصوفى الكمين عدم
 الوقت تنقية المائة الى اصول الزرع على آلة ولا اونا في اود البتة
 على مثل ذلك وان لا يجرى بغير ذلك في الاعمال كحف السوى وكري الانها

في بيان مقدار

وان كثرت مؤنثها وحسبت مجلة المؤن لعدم اعتبارك اياه كما نص على
 ذلك كله جمع غير قد يظهر من كثير منهم دعوى الجاعى الذي قد لا يربط
 احدهم بتفصيله سيما بعد الحظيرة والاعتبار والفتنة العزلة والفتن
 والشرع وحسبنا بعد التامل الذي يعلم من اعطاه انه لا يرد كسوال
 المشهور انه اذا كانت الذكوة لا تجب الا بعد اخراج المؤن فاقرب فيها
 كثرت مؤنثها قلت حتى يبيح احدها العشرة في الاخر نصفه الا على ما هو
 المشهور من القول بعدم وجوب الذكوة في الغنم الا بعد اخراج المؤن ولكن
 حيث كان المشهور هو المذهب كما ستمتعة فالجواب يرجع منها ما
 اجاب به الخ من ان الاحكام الشرعية متعلقة بالشائع وكثير من علماء غير
 معلوم لنا فيكون على الفرق فضل النصف بان استعمل الاجزاء على النصف
 والحفظ واشتاد ذلك كلفة متعلقة بالمالك نأثره على الاجرة فنها
 التخصيص في المالك ومنها ما اجاب به الفاضل من ان المؤن من الكلفة
 وجب نصف العشر ومنها ما اجاب به صاحب التفتيح بما بين الجوابين
 حيث قال ان ذلك لا يوجب اخراج النصاب في اصول الشئ والفتن
 في موازنة ولا يفرق ان اسقاط مؤن السبق لا يوجب نصف العشر واعتبار
 ما عداها كما تسلم في ثلثيته ولو سلم بان كان فيه بالسبب مثلا تارة
 وبقابلية تارة اخرى فالأغلب منها موصوفى لكم خاصة فيكون العشران
 كان الأول ونصفه ان كان النصف الآخر وله جاعى المنقول مرجحا
 على الشا جاعة منهم سيدا الراي في تفسيره وقاها كالمخرج على لسان كثير

في بيان مقدار

في بيان مقدار

تم

منهم القاطن وسيد المداير واستاده والمعلوم الذي قد لا يجرى منكره
 ملاحظه ان المشكوك بلحق بالاعم الاغلب دوران الصدق مداه لغته
 وشروفا وخصوصا فيما لو كانت كلفة غائبة واعتبار الكلفة بالاكز عدد
 كما هو الظاهر من المخرج لعدم اكثر او زمانا كما قد يظن من مطلق القول
 او ثمره ونفعا كما قد يظن من ظهوره في اية وجوه واوقال قد يكون الاثر
 منها الاول الذي قد يكون هو المستفاد من الالة ومعا قد لا جاعات سيما
 بعد ما حطت كثر المؤن في سبيلك واعلمها المالك حثا الواجب ولا تارة
 الرعاية التي قد لا يتامل في ظهور رجوعها اليه بعد تقييد اطلاقها بما هو
 الغالب في الزمان اكثر من احتياجه الى هذه اكن هذا والاحتياط المثلثة
 الا في عند العقل والفضل لا ينبغي ان يتردد بحال ومع التاوى فيما اعتبر
 التفاضل فيه فالواجب ثلثة ارباع العشر لا يفرق بين نصف العشر ومن
 نصفه الا من نصفه بالاجماع المنقول مرجحا على لسان كثير منهم الفاضل
 وسيد الغنية والراي وظاهر على الشائع والمعلوم الذي قد يكون من
 سبيل العلماء المخرج باجماع على ذلك في المعتز والمنتهى وهو المحتج
 مضافا الى رعاية معنى بين شرعي عن الميم ان قال فينا سقط السماء
 والانهاء وان بعدا العشر فاما ما لمقت السوا والدواي فنصف العشر
 فقلت فالأغلب يكون عندنا في شئ بالدواي في نيل المائة فيسب سبعا
 فقال ان ذا يكون عندكم كذلك قلت نعم قال النصف والنصف نصف
 العشر ونصف بالعتق قلت فالارض شقة السقي والسقيتين سبعا

في بيان مقدار

تصنيف

قال في حق السقاية واستحقاقها في ثلاثين ليلة أو أربعين ليلة وقد مكث
قبل ذلك في الأربعين سنة سبعة أشهر في نصف العشر أي كما ترى
مع اعتبارها مقتضاه بالاعتبار والعامة لا يشهد العقل والنقل بصحة
جلدها هذا واعتبارها بالتأدي بالعدة ظاهر وأما ما يقع في حق
من خرج فيه إلى أهل الفجر كما هو الحكم أمنا المقام الذي لم يشهد له حال فيه
واشكال لا يوجب في حق الاستسقاء إلى الأصل المقر بوجوب العشر
استسقاء الذي لا عرف الاحتياط أو يلحق بحكم التنازل لتحقيق تأخيرها وإزالة
عدم التفاضل أوجه قد مر في كثير من المصنفات والفاصل في جملته من كتب بالآخر
منها وصريح آخر في الوسط ولا ريب في انحطاط وإن كان الأول هو الوجود
والآخر غير بعيد فندبر عليك باستخراج ما يرد في الفروع ومعدلة
ما لم يستفاد من بعض المصنفات وأطلق المصنف الحكم بوجوب المقدر على
اعتبار استسقاء المؤن وهو قول الشيخ الذي ندم جماعة أنه مخرج بالإجماع
عليه من فوائده وظن أنه اشتباه كالإجماع المنقول عن جامع الشرائع
وعالم الراجح من المتأخرين الذين قد تفرغوا عن عبارة جماعة أخرى منهم
بذلك غير أن الأكثر كماله جملته منها المنقولة والمشهور من قول كثير من المتأخرين
وتخصيصها أنها لا تجب إلا بعد إخراج جميع المؤن بل عليه الإجماع الظاهر
قد مر على الشك في جملة منهم ابن هرق في الغنية أن لم يكن مخرجاً منها أو
تخصيصاً كما يفضل إلى هذا القطع على به وهو المنقول عن كتب الأعيان
فمثل الفقهاء المهادية والمنقولة والمقتضية الموافقة بما رأينا لما عن بعض نسخ
الفقه

كلام في غايه الدين

استسقاء المؤن

الفقه المنسوب إلى مولانا القناء فيها أنها بعد إخراج السلطان ومؤنة القرية التي
يلاها سوى القرية لا في القرية من حيث هو ليس لها مؤنة ملحوظة في كون
السلطان بالضرورة من الدين فكيف ذلك كناية عن مؤنة القلاء ضرورة أن القلاء
كأنها القرية على أنه لم يثبت حد لها في هذه غير استسقاء مؤنة القلاء التي
علم أنها في المردم قول مولانا القناء أنها بعد إخراج السلطان ومؤنة القلاء
والقرية في النسخة الأخرى من الفقه الشريف وقابلاً لشراف المصنف فيه
أنها بعد إخراج العبد والمؤنة وجعل العلم والهدى والهداية موضعاً من المطر
المصر في أنها بعد إخراج حق السلطان والمؤن والمال من قسمة الأشراف وكثير
من كتب الفاضل في حق وتعليق في حق وقسم وأيضاً وجامع المقاصد
الموجز الحاوي كشف الآليات وجميع الرهائن وغيره ما قد لا يرتاب أحد
صاحبه ولا في دعوى الإجماع بعد ملاحظة ملاحظة السيرة والتأسي بما قد
يكون معلوماً من أصل ذوي الفهم والاعتبار وتبين أن كتابنا هذا هو المذهب
وتحذرك ما يصلح أن يكون مستنداً لنفسه كالنصوص المعتبرة سنداً ودلالة
ولولا الواسطة التي قد يكون منها القوي وتبين الحائط القطعي والإجماع على
عدم العقل وموافقة الكتاب وحذف من الرضا في حاشيته والهدى والهدى
بهذه الأمانة المنقولة أهلها العشر أجمع الذين لم يثبت عليهم الفقه بل
الذين على خلافه ثبتوا التبريل على ما حسن وجاء بالموثوق لا تخدع عليه
وتحذرك وفي النص المردود في نسخة من نسخة المنسوب إلى مولانا القناء
وقوله الصحيح يترك الحائز من يكون في الحائط العدة والهدان والثلثة

ويصفه مؤن استسقاء ولا ما ولا على استسقاء حصته السلطان خاصة مثل
حسن الإحصاء وقد عرفت سابقاً قال في هذه الأربعة التي نزع أهلها
ما ترى فيها فقال كل أرض د فيها اليك سلطاناً فترت فيها فليكن
أخرى الله منها الذي قاطعك وليس على جميع ما أخرجه الله منها عشر
أما العشر عليك فيها يحصل في يدك بعد مقاسمتك ولا التصرف
في نعم العشر في المؤنة فيرأى في نصفه في يدك أكثر من ذلك ما قد
منه ما ذهب إليه الشيخ وأتباعه الذين قد نقلوا عنه الإجماع في حاشيته
المصر بعضهم بعدم الوقوف عليه في نسخته منه وظن أنه اشتباه من
في كل مؤنة تلحق المالك إلى وقت إخراج الزكاة على رب المالدوبة
قال في جميع فقهاء الأعطاف أنه قال المؤنة على رب المال والمالك بالحققة
ولينا قوله فيما سقت كسامة العشر ونصف العشر فلو أن مؤنة الحق
أقل العشر ونصف العشر لكان وهو لا يرد على الإجماع من العامة كما
المعروف من طريقتهم وقد لا يرد في جامع في الذي لم يخبر في نسخة من
وقد لا يرد بالموثوق المتبادر كما قد مر في عدم استسقاءها حصته
السلطان فتوى الشيخ في طويته وقصر في الإجماع من شأنها وأهلها
مخالفه من الإجماع وتحذرك ما قد لا يجيئ بعد ملاحظة أن
أهلها الثلاث فضلاً عن الإجماع من العامة والحاشية الذين نقل
عن مخرج الغنية الإجماع على المشهور الذي لو فرض تعارض الأول والثاني
كانت التعارض التي في المخرج عندك مستقلة بالحكم فكيف

قال المال في نسخة
بجعل العشر في يدك

واضح

مسالك جني

استناده المثلث

ولذلك سبب كونه اوضح دلالة واكثر غرضاً قد ستر بصيرة حجة العقل
والنقل وخصوا بعد ملاحظة كون الامثلة قد تقتضي لبيان حكم
آخر وكيفية السطحة الغالب في ظهورها متاع تنصيص العشر
فيما كثر فيه على غيره وما اشترنا اليه ما قد علم منه ان كل ما يستند اليه
في النصوص من صريح او ظاهر من غير الصحاح الذين لا وجه لتقرير
اشكالهم ومناقضاتهم الى اطلاقها بلا دليل وبعد وضوح المعلقين
واستفادة الاجابة عنها ما قد استفاد منه انه لا نزاع في استناده
حصة السطحة وهولك بل على الاجماع المنقول عن صريح جماعة منهم
الشيخ والفاضلة في ظاهر حجة وفي الخلف فيمنعها من اطلاق العبارة
التي منها امر في حاشي بصير محمد المرتضى بالصحة ومنها الصحيح عن محمد بن
شعيب النيسابوري في سئل ابا الحسن في رجل اصاب من ضيعة ما
كثراً ما يذبح فاحذ منه عشرة اكرار وذهب منه سبعة اكرار الضيعة
كثراً ويقع يد سبعة كذا ما الذي يحيلك من ذلك فوقع في محض
ما يفصل عن مؤنة ومعتبرين واحدين محمد بن ابراهيم قال لا ذكرنا له
الكثرة وما سأل فيها اهل بيته فقال من اسلم طرعا تركت ارضه يد
منه فاحذ منه عشرة اكرار ولا نهار ونصف عشر فيها كان بالشراء فيما نرى
وما لم يعرف منها اخذ الامام فقبله من غيره وكان للمسلمين على المتقبلين
في حصصهم عشر ونصف عشر اذ قال وعلى المتقبلين سوى ضالة
الارض عشر ونصف عشر في حصصهم كذا وكذا كل ادل من عقله

على استثناء المؤن الى لا يربح ما نحن فيه منها او اولها النص المقتضى
ل سقوط العشر واجزاها مع اعراض الاصحاب عنها قاطبة وانما
الاجماع المنقول على كذا كثير والمعالم الذي قد قيل الحد لا يغير
على خلافها وعدم وضوح حجة استناده ولا انها معارضتها
الى لا يربحها اوضح سنداً ودلالة واكثر غرضاً وشواهد منها الكتاب
احكام النصوص ومعها قد اجماعاً المنقول من تراجم حاشية القاطعة في
الثاني بالمعالم من فضل ذوي الشئ وقاعد الاحتياط والاصول على قوله
المشار اليه غير من والاعتبار ولزوم خلافها ما قد تضمنت في حاشية
من القول بسقوط الزكاة غالباً في العراق بل وفي غيره بناء على مساواة
غيره لمساواة احكام غيره في المذهب لاهل الحنابلة وكثير من الوجوه التي
قد عرفت منها وبحكم العقل والنقل بغير كثير منها فافضل احكامها
القائل بما يرجعها الى ما عليه الاحتجاج من كون المراد السقوط عن نفس
الخارج او المراد سقوطه من الخارج الذي يا خذ الجائر بعثون الزكاة قد
بناء على ما ذهب عنه بعض الاصحاب من سقوط الزكاة بذلك مستنداً عليه
بحجة في الصحاح لا منها صححتها العيصين القاسم ويعقوب بن شعيب
بما رويها صحيح الشام المؤيد بالاصول والهيروية وظاهر العقول والفهم
الخارج الذي يا خذ الجائر فتكون الاعيان عند من يتقوى الزكاة في حاشيتها
المالك ان لم تجل على التقيد كما قيل كان مذهبنا من حيث تفرقت فتاواه
في الجاهل وقت الضيق او تقرب بعض الجاهل الذي قد يضرب به الذخيرة

امثال

بلغت

أقيم

التي منها صححتها العيص ويعقوب المشار اليها ان لم تقول او تجل على التقية
ايضاً فتدبر وعليك ملاحظة ما من الاستفادة من كثير منه ما علم من حيث
الاصحاب تصحيحاً وتلوياً في العقل باستثناء الحصة المضروبة وان كانت
في الارض الحرجية وكان السطحة من تيقن العامة كسلطانية النخبة امرهم
بل بما يكون ذلك كل من يدعيها العقل والنقل الذي من رواية محمد
الكثير في قال لا يربح الا من اكرهت قوماً او اذنا فزاد السطحة عليهم فقال
اعطهم فضل ما بيننا فقلت لم اعطهم ولم ازيد عليهم قال نعم وانما زاد على
ارضك ضرورة ان الاستفادة من ادلائك على من يجبر الحاكم فاخذ
مال الغير من يدعي حكماً وذكر حصة السطحة كل الامكنة واخراج كل
بعض وجميعها كل الامكنة من ادلائك كالتصديق المستند على التقير
تقريب من ذلك بعد انهم يكون الحق بجمع واحد في اقتصر على الحصة
ارادها الخارج مظهر سواء كان مشتركاً بين المسلمين كالحق حصة غيره او
مختصاً كالانفال وصلى على المشترك انه حصته لا للخارج والمترتب
لعدمه تصريحا في الخارج فصار ادراك ومن جمع بينها الادب الحصة
كما اختصت بالامام وبما خارج المشترك وتقرير من يرد كل من كثير منهم
المحققين في جامع المقاصد حيث قال المراد بحصة السطحة خارج الارض
او قبعتها وما حبس الحظا حيث قال ان المراد بخارج السطحة حصة
ياخذ من الارض الحرجية من فقد او حصته من الحاصل وان سمي بخير
مساواة فيك وهذا هو اوضح ما ذكر في القابرة من قولهم ما ياخذ
السطحة

السطحة الخارجة من الغلة باسم المضافة والاموال باسم الخارج قلت بل هو
والاستفادة من الادب الى قد علم ان ما ذكره من مثل لفظ المضافة
قد كان من خارج الغالب وعلى طريق التماثل والاشارة الى كلية القاطعة
بالعليق الافراد وقوماً كقوله ولا اصحاب بالتي قد استفاد منها ومن النصوص
وعنه غير ما تراه المراد بالمؤن ما يعرفه المالك على الغلة ما يتكرر في
عادة وان كان قبلها ما حجة الفلاحه والحرج في حق الحفظ واجرة
الارض ولو عرفت من غير عازم على ذلك لاجل لما لكها ومؤنة الاجير
وما تفكر بسبب الاموال والمؤن حجة في المالك وتجرها فلو كان
سبب انفق شركا بينهما وبين غيرها وقع وعين الميزان كان من مال
الملك او استثناء تخير بين استثناء غيره وقيمة وكذا في العمل المثلث
واما القيمة فقيمتها يوم التلف ولو علم بعد متبرع لم تجل من اذلا
تعد المنة مؤنة عفا ولجميع الزكوة عنه فسط ذلك عليها ولو زاد
الزكاة على المحتا لربح غير الزكوة بالعرض لم يجز اليها ولو كانا فمقتضى
ابتداء وضع عليها ما يقسمها واختص احداهما بما يتصل به ولو كان المقصود
بالذات غير الزكوة من غير فسط الزكوة بعد تمام العمل لم يجز للمؤن
ولو استمر في العمل احتسب وما يعرفه على ذلك دون سابق على ملكه
الغير ذلك من التماسيل التي قد ذكرها كثير من الساطين في الصحاح الذين قد
يظهر انفاق من جماعة منهم ان الضابط من معرفت المؤن على انفراد المالك
على الغلة من ابتداء العمل لاجلها وان تقدم على عالمها الى تمام التصفية

معنى المؤن

تبيع

يجب

قائمة جليلية

وبالبرق وان الاختصاص بفصل الفعلة دون عيوان الذرير والفقير والكم وما
يحصل فيها ما لم يقصد بالامالة وان زادت قيمتها على المون كما قد يتفق
في مثل التبن الذي يقيها في بقية الفعلة والذرع الذي قد يصلح عليه
شهر او شهرين لعلف الحيوان وغيره فبها صفاها كالنبتة التي قد
ما ينفع منها الذرع ولا طول الفلة بل ما يبا في منظرها بل بيا يكون
هو المستفاد من الاخبار وجميع ما لم يبا بعد ملاحظة كون المنة خاتمة
ما تنقل من الزكاة وليس في الفلة التي قد اختلفت انما هل يعتبر فيها
بعد المون ام يكفي بلوغه في الجلة فتخرج المون ويرك المنة فلا يخرج
التفصيل بين ما يعلق على الوجوب من مثل السهم واخرى فالاول وما
لم يبق كالخضار والجزائر احوال المنقول عن كتب الاساطين كالفقير والمغن
والمغنصه والهداية وكتابا لشراف والنهاية وطوال الغيرة والاشارة
والمنه وبقية الاطام والتحريم وكشف الاستباس هذا قول معني في ذلك
انه هو المشهور وهو ان لا يقبل ان يخرج الفعلة المنسوب الى مولانا الزكاة
والاجابة على القول او العكس في الغيرة منطبق عليه قلت وقد لا تنطبق المقادير
والنصوص بل ولا الاول والمثاليها سابقا الى علمه من جهة ان يحصلها
اخصا رتبه الخطاب بالزكاة الى غير المون التي قد صار مقدارها بزيادة
غير ان كوي الذي قد لا يتصور اشتراط بلوغ النصاب الا من سببا حصة
السلطة لا تنطبق الاخبار والاجابة المنزوعة فيها الا على ذلك
معتدا بما في الفاضل في منقضي الكرامة انه اجماع القدماء في القول

ما في الفقه الصالح

قائمة

بغيره

75

بجاءه من غير في القريب وان قال بانها جاعة منهم الفاضل في كونه وسيد
وقال بالاجرة جاعة منهم ثمة المحققين في الشهيدين استنادا الى ما قد
منعقد في نقيضه مقارنته وان كان الاخر احوط من الاول في الوسط
منها واحوط من الجميع عدم استثناء شيء من المون من وجوبه في حقه
فتدبر عليك بملاحظة ما مر وما يستفاد من غير في الحكم فيها من
المساكن والفرع التي فيها ما مر من انه لا يجمع بين متفرقي في المكان والفرق
بين مجتمعين فيه وقد سمعناه وفاق فيضا وقوى نعم في من السابق الى
الاخر في مثل ما يطالع في الحول مرتين خلاف ولكن المشهور في ذلك
ذلك انما باطلون كما دل على وجوب الزكاة في الفعلة الفاضلة في عام
واحد من ان لا يزيد على ما يختلف وقت انعقاده فكان بمنزلة شيان
وان كان القول بعد الفهم المنسوب الى قوله لا يخرج من وجه بعد ملاحظة
الاصل وكونه بمنزلة الذرع في عامين عندهما المون سببا بعد ان قد
النسبة في الاصل والمنع من كونه بمنزلة الانعقاد وكذا الحكم فيها لو كان
لدخل بعضه في حقه وبالقوة من غير فانه لا يجمع الجميع على المشهور ومنها
انه لا يخرج جنس ما يجب فيه الزكاة بجنس آخر بل على اجماع العلماء فقلنا
تخصيصا فيها عدى المحبوب فلا تغار فيها باجاءنا المنقول والمعلوم الذي
قد لا يغير حكمه مصفاا الى سيرة القاطنة وعموم ما دل على ان الزكاة
في كل جنس من المبلغ فصلا وبخصوص بعض الصالحين وبذلك ما لا يخفى
في معارضة الخبر المتضمن لوجوب الزكاة على ما هو مجتمع في الذهب والفضة

فرق في محتاج اليها

عدم جرح جنس في نفسه

عدم احوال المحطرات فيجب

ببلغ ما في يوم على تقدير اعتبار كفاية المعلوم عندهم انه شاذ في حقه
معتد لوجه انه بها الملة على القيمة ومنها ان المنفعة وكثيرا ما اجازت
قد نعيم احدها الى الآخر كالحرج به بالاحباب الذين قد يظهر من كثير منهم
وعوى الى اجماع المخرج في ذلك وانما يربط ذلك وانما يربط ذلك وانما يربط ذلك
البرائة انما على التمسك الى المنفعة الاول اليها وانما الى الشجر
او عدم الانضمام اذ لا يجمع قدر فيما لا يجب لكونه في من المحبوب وغيرها
ما يقضي بالتمام الا غير ومنها انه لا فرق في وجوب الزكاة على من بلغ نصيبه
النسبة بين تلك الارض في المصنف وانما هو في المالك في المزارعة والمساكن
ونعيم وان خالف ابن زهره فاشتبه الزكاة على المالك في المزارعة والمساكن
قد العالم على محتاج بالوجه لكونه بعد في الفعلة الاجابة في قوله وتخصيصا
والنصوص على ما مضى والسيرة القاطنة وكثير من الوجوه التي لا يسيح
المقام تقاضيه ونفاصيل ضعف ما يستند اليه في نفسه فتم ومنها ما
اشترى اليه في حال المباح من عدم سقوط الغرض الخراج في اخر اجابة
اخذت من الزكاة فلا تقفل ومنها ان من اتحاد الجنس في حقه
ويستطاع اخذها والمالك لا يملكه وفاق في كونه في الثمرة ان كانت
جنسا واحدا من سواه لان حيد او روبا ولو تعدت الانواع في حقه
من كل نوع بحصة ليستفي الضمير في المالك باخذ الجيد وعن الفقهاء ما
الذي هو في قول عامة اهل العلم قلت ولكنه لو دفع من الجيد لا يحل
القيمة كان افضل والوجه معلوم ما قد سبق فلا يفتيه ومنها اجازت

في حق الفقير والفقير

ولا يبايع بغيره

الخص

في حق الفقير

75

الذين السعة كما نفع على الاغنياء وبغيره بل على الاجماع المعلوم والمنقول
كثيرا من علماء الاسلام كالشيخ والشيخ الاول والثالث والرابع وعطال والذين
وما لك ومحمد الفحل والكم على ابي جاعة منهم الفاضل في المعتمد المنبر
والقرير الشيخ في ظاهره والمشهور في تحصيله جاز في المنفعة والخص
ايضا والاحتياط مع الاول اقتضانا على حوزة النصوص وما لم يمس الحاجة
اليه ومقتضى حين بدو الصلوة على كضر عليه كثيرا يعلم من النصوص
فكانه ما لا ريب فيه وقد تقدم ما دفع عند الملام في وقت تعلق الزكاة
وصفت به ان كان فوعا واحدا ان يدور على حيلة او شجرة وينظر في
الجميع وطبا او عينا ثم يفتي ما يفتي منه ثم او شيئا وان كان اخرعا
فمن كل نوع على حدة كما نفع على ذلك الفاضل وغيره فاقادته نصيب
المالك حصة الفقراء او الساعى حصة المالك او يجعل حصة الفقراء اما
في يد المالك بحيث ليس لهم الاكل منه ولا البيع ولا الهبة وانما مع النصيب
لو تعلق من الثمرة شيء بغير تفريل او اخذ ظالم سقطت الفكة عن المتبذل
مخرج به كثير منهم الشيخ والفاضل والمكة وانه وفاق وقد ينطبق
على اجازة كونه بخلافه فالوجه في احتياجه في تحصيل الثمرة بعد ان كرم
الحاجة في سقطت كونه كالحرج به كثير منهم الشيخ والفاضل في الترخيص
وكذا في قوله فيها انه لو احتاج الى قطع الثمرة اجمع بعد بدو الصلوة
لولا نصرة الفعلة لكان القطع اجماعا لان الزكاة لا تجب على طرحت
المواثيق فلا يكلف ما يتضرر به وبذلك اصلها لولان في حفظ الاول

في حق الفقير والفقير

بعض اكثرهم

خطا الفقهاء لترك حقهم ولا يضمن خرمها بل يقاسم المال كماله والركن
 او طلبا ولو كانت تخفيف الزكاة حقيقيا واخرج الزكاة ما قطع بعد بدو
 التصديق وهل للمالك قطعها لمصلحة غيره فله وجه ذلك لان الزكاة
 يجب مطلقا فلا يجوز تغيب مصلحة شيئا منه وقطعها بغير مصلحة اشكال
 ينشأ من فقر الفقراء بقطعها لغرض آخر ومن عدم من المالك في التصرف
 ماله كيف شاء ولو اراد قطع الزكاة لتعين المالك منها جاز في المبدأ
 في ارادة رتب الزكاة قطعها قبل بدو التصديق لمصلحة جاز ذلك ومن غير كراهية
 ويكره لذلك فلا جاز الزكاة وعلى الوجهين مالا تلتزمه الزكاة ومثله
 قال في البيا فذلك وذلك ما لا ريب فيه في جميع الملاك فليس ومنها جواز
 التمسك على رتب الزكاة كافتقار جماعة منهم الشيخ والفاضلان والميم
 كانه مالا خلاف ضرورة ان القسمة تميز الحق وليست شيئا ومنها جواز رتب
 الزكاة او خصص حصته الفقراء من المالك وغير ذلك من المعترضين عندنا
 تقديم حصته الفقراء من غير رتبة التمسك قبل وفيه اية وكيفية والقرينون
 والمؤخر المأوى وكشف الالتباس ولم يكن سائعا جاز للمالك ان يخرج ذلك
 ينصرف ولو خصص بنفسه جاز ان كان عارفا ويجوز لرب المالك قطع الزكاة وان
 لم يستأذن الخا من غيره لم يضر في قوله ما لا يضر لرب المالك ان يقطع
 الزكاة الا بانه التمسك اذ لم يكن ضمن حقهم فان كان ضمن جاز له ذلك وانما
 قلنا انه تصرف في مال غيره بغير اذنه وذلك لا يجوز ومنها انه لو اراد ان
 التمسك المحتمل قبل قوله من دون يميز كذا لو ادعى على الخا من فيه اما نحن
 فلا

من حق الزكاة والفقراء
 على كل من قطعها

قول المالك في الزكاة
 ان يقطع

فيما لو كان السبب حقيقيا ومنه ما قال في دفع الزكاة من غير ان يقطعها
 كذا في الخارج فلا يسمع وعنده قطعها لا يرد على الجواز على الظاهر والمالك
 الشا ومنها ما اشترى ما اليه من عدم سقوطه الوجوب عن مثل الرب الذي
 لا يبيع ثم والجنب الذي لا يبيع شيئا فراجع وقابل ومنها ما حرر من
 سطر الزكاة عن كان سائعا او غافلا او مغبى عليه ضرورة ان ذلك كله
 غير ما يقع من حق التكليف بعد زواله ولا قاضيا بقطعها على الجواز
 عرض حينئذ من انشاء فقير لا يرد الزكاة عليه سائعا في المعايير نعم لو
 اتفق ختم من ذلك قبل ابتداء زمن التكليف فاستمر حتى مات او تلف
 المال مثله فلا شيء عليه ولا على ورثته على الاظهر بل ربما يكون هو
 من الخصوم المتنازع والاجازة المتنازعة ما لو اطلق المذهب فخراده والعقل
 الجاز نعم جواز تكليفه وعدم تعلق الخطأ به في تلك الحال وان اكره
 جاز من فسخه العمدة جاز من به لا ريب انه من المستغرب في القول
 الزكاة عليه واشتركت العقلاء معنى المال وان تلف اومات وهو
 على تلك الحال التي لا يتصور الوجوب معها الا على تقدير التكليف بما
 لا يملك المنع من عقلا وفقلا ولا يتصور ان يشارك الا بعد تحقق
 التكليف المعلوم عدم تحققه بضرورة المذهب ودعوى ان ذلك
 من باب خطا الوضوح قد يمنع اشتراك المنع سيما بعد ما علمت من قيام
 العقليات والتقليد على اشتراط التكليف وسقوطها عن الصحة والحبو
 وان لم يجر

والله اعلم
 بالصواب

كاملة الصحة فيكون بمنزلة من قطع مطلقا فيضمن ومنها ما صرح به كثير
 الفاضل والفقهاء من ان الفاضل يخفف على المالك بترك ما يحتاج اليه
 من مثل كالا صيانة واطعام جيرانه واصدقائه وسواه المستحقين
 وما يتنازع ويتنازع قطعها وكذا الكفا والمالان ويحذف ذلك ما قد يكون
 اكثره واخذه المؤمن ويعلم من الميسر والاعتبار وكثيره وجوع العقل
 العقل المستفاد منها ما صرح به الخ فانه لو زاد الخ لم يكن للمالك ولو
 نقص فعليه تحقيقا لثلاثة اخصر فيم لا ريب في استحباب بدل الزكاة
 ومنها انه لو اهل المالك الاخر اخرج من النصاب كواحد حتى تكرر الحول
 فزكاة واحدة ضرورة تعلق الزكاة بالعين القاضية بنقصان النصاب في
 النقصان ماله لو كانت متمسكة بالذمة فانه لا ينقص فحجب ان يكون
 عند حول الحول الثاني وكان نائما على النصاب فانه يجزى بقدر الاول
 وهكذا الزمان ينقص عن النصاب فلا يجب شي بعد ذلك ومنها انه يجزى
 المالك في عدم الحول في الاخراج من غير تمييزه وبين وان ادعى خلة
 المظاهرة انها حقة له فقد وجبت على طريق الرق والمساواة
 المواثيق والاصناف جهة لمرضاها فلا مفاضل لقله مع انه بمنزلة الا
 مضاعف الى الصحيح في انهم لو شهدوا بصدق بقاء عين النصاب في وقت
 الحول او اقرار بما ينافي الدعوى المستقطبة او نفى خصم فلا اشكال
 في الحكم عليه بخلاف الحكم او على المسألة عند فقده اما العمد عليه بنفى
 مطلقا عن غير الحكم والعدول مع فقده فلا يحكم عليه بشي على الاستدلال بغيره
 لا تار

الاشكال في المالك في الزكاة

فانما هو الحق في الزكاة
 من حق الفقراء والفقراء
 على كل من قطعها

فانما هو الحق في الزكاة
 من حق الفقراء والفقراء
 على كل من قطعها

هذا النوع متعلق بالبيع والشراء

قد تغير عليه ما له من زيد فنفع المقام ومنها ما هو المشهور بقوله على المالك
جماعة وتخصيصه من ان وجوب الزكوة في العين لانه الذمة بل عليه الاجماع
الملك على الشاكر والمهرج به كونه ومقتضى الكلمة المنسوب فيه الى كونه
ايتم شراؤه على ثلثه موضع وقوله عندنا في اخره ونحوه في حقه ما
والكشف الحق فثبت في الامانة والبرهان انهم والى الانقسام والادب
تقتضيهما الترخيص والى جميع البهتان انه هو المعلوم من الاخبار ولا خلاف
فيه عندنا صحابنا والمعلوم الذي قد لا يبعد من كونه سببا بعد ملاحظته
والمعلوم من فعله وعلى الشرع وامر المذهب قواعده وظاهري الكتاب
والنصوص التي قد يقطع بتواتر الصحيح منها فيفسر بتسليم النصوص الواردة
باجازي مثل الشاة والبدنة وابن المبرور والدينار ونصفه والعشرون
واللههم والخمس رايهم والارادة با داب المقتضى انه اسره فمن الفقهاء
في امواله الاعتياد ونحو ذلك فضلا عن القرائن الحالية والمقالية التي منها
معا قد الاجماع المتواترة المفردة على مباحث المقام بل وجبا حث الحسن الذي
قد يستدل بها ومنه في بعض النصوص الظاهرة او العكسية في تعلقه بالعين
بعد ما علمت من كونه بل لا من الزكوة وموضعا عنها على انه لو كانت متعلقة بالذمة
لكنه في الشاة الواحد بتكرار الحول لم تقدم على الدين مع بقاء عين
النفا اذا قدرت الزكوة ولم تنقطع تلفكتا من غير تقييد ولم يجرى لكسها
تتبع العين له باعها المالك والاعازم باطله ما لا جاعل في المنقول من المشقة
من قضاها ومنهم سيد المالك وانما اصل الحاشا فالمدوم ملك وهو المملوك

الذمة

الى غيره كما لا يتصور وجبه لانه قد ورد في ذمة المالك في الفاضل الخ
في ذمة المالك في ذمة غيره في شايه في السببية وان لا يمكن المالك على الظن
في ذمة المالك في ذمة غيره في شايه في السببية وان لا يمكن المالك على الظن
التي يستحقها الغير بقرينة شراؤه ملك الغير وذلك حقيقة عندنا
نظير قوله في التجارة في الصدق وان لم تكن من جنس بل لا فيه على انه لا يمكن
كون الذمة سببا لنفاذها كما يمنع من شراؤه السبيبة من جواز الزام المالك
في ذمة غيره وان سلم فصولا لا ينقل عن شاة وظن انه من العامة وان ما
قيل انه في ذمة المالك استثناء الاستثناء الى عدم جواز الزام المالك
بالاداء من العين وعدم منعه التصرف في النفا قبل الاداء خارج ونحو ذلك
ما قد ثبت بالدليل تخفيفا على المالك ولا ينافي الشركة بالعين وقبيلها
على كونه الفطر مع انه مع الفارق خروج عن المذهب الذي قد يعلم من
جميع ما علم ادلة ان كيفية تعلقها بالعين بطريق الذمة حقا على وجه
يكون الغير شريكا مع المالك فيها بل ان الاداء من شراؤه لا صاحب
الذمة قد يظهر الاجماع في حقه فاعلم منهم سيد المالك على ذلك الذي
تنطبق الاجامات والنصوص جميع ادلة المالك تعلقها بالعين الذميمة
وقد هنا قاله في فتاوح الكرامة ان مقتضى الادلة الدالة على وجوب الزكوة
في العين في كل المالكين بذلك ما عدا الفاضل كونه في غاية الظهور
في الشركة بل لا يخلو عن غيرها وقصصها بالاجماع على جعلها الاداء في مال
اخره في غاية الصناد لما علمت من انهم اجابوا بما ارفاق وعرفت ان الامر

كيفية تعلقها بالعين

في غير ذمة كونه قريب من عدم الزكوة واحتل نصيبا الشركة المالكان جوارا خارج
المالك من غير التصانم قال فيلغ عدم الشركة لا خلاف في ان الزكوة تتعلق
بالمالك فيحمل ثقله الدين بالاهن وتعلق الدين بقرينة المالك عند
فصله في المال العامة والتفرقة على الاحتمال المذكورة واقفنا في شهيد
ذلك فاحتمل ان لا يهتد وانما تعلق الدين بالخيار قال وقد ضعف الشركة
بالاجماع على جواز ادائها من مال اخر وغور حتى لا يجاعل على تتبع السامع
العين لها بما الكلف ثم قال ويحتمل ان يفرغ تعلق الزكوة في نصيب
اخر الزكوة لانه الواجب شاة وليست من جنس المال ثم اجاب في عيوب المال
في شاة ثم فرق ما فرقه من كونه عيبا رات اخر فقال ان اداء اباي بعد
نفعه قد يفسر بقوله واحدا وفي قدر الزم من بيتي على ما سلف فعمل
الشركة بطل البيع فيه ويغير المشتري الجاهل لتعريف الصفقة فان اخرج
البائع من غيره ففقد البيع فيه اشكال من حيث لا جازة الشا ومن
ان قضيت الاجارة تلك المجرى الخ وهذا ليس كذلك قد يكون المخرج من
غير جنس الخ من مخالف له في القدر وعلى العقلة بالذمة يصح البيع
فان ادعى المالك الذمة والذم فلا يسمع تتبع العين ويجبه الشاة ويخبر
المشتري وعلى الزم بطل البيع ان ادان يتقدم الضمان ويخرج من غيره
وعلى الجانية يكون البيع التزاما بالزكوة فان ادانها فقد وان استمع تتبع
الشاة العين وحيث قلنا لا تتبع لاجرم البائع الزكوة فالاقرب لزوم
البيع من جهة المشتري ويحتمل عدمه انما الاستصحاب جواره واما الاحتمال
استصحابا

استصحابا المدفع فيقوم معطاة الشاة انتهى قلت قوله ففقد قد يفسر قوله
واحدا لا يصح فيه دعوى الاجاع في العداة اذا اوجب شراؤه الجاهل او
اما لو باي اربعين شاة وفيها الفرض في جهة اشكال من الواجب شاة
غير مقيمة في محل المبيع او ربع العشر من كل شاة يحتمل الاول لاخذها قرا
ان اتسع المالك والثاة لكان السقوط بالنسبة لو تلت بغير شرط فليق
الان قاله وقوله وعلى الذمة ببيع البيع فان ادعى المالك والذم فلا يسمع
تتبع العين الخ فيه ان هذا يستعمل استثنائيا في تعلقها بالذمة قلت
وهو كذا قد ثبت عليك بالتأمل في ادبي المقام تقاصيله وبيان ما
هو المتنازع في عدم الفاضل والمم بها في الفصل الثاني من
الفصل الرابع في بيان ما يندب فيه الزكوة مما
اجلا لا اعلم انه انما استحب ذمة التجارة مع منفعة المالك الباقي وقوامه
المال فضا عدا طوله الجاهل بحيث لو طلق المتنازع بانقص منه وان قل
في بعض الجوان فلا ذمة وان كان عند اصناف النصاب واذا اطلبه بعد
استأنف الحول ولو لم يجرى القية نصاب المالية التي في القعدان باي نصيب
احدهما ان كان اتمله وعرضا والذم نصابا فله وان نقص بالآخر من
حصة خذاجه في شاة من هذه التوسط الشاة بل على الاجماع المتفق عليه
مخرج وظاهر على المالك ان كثير منهم الشيخ وابن مبرور والفاضل والزهري
وسيد المالك والفاضل الذي قال فيه ولا خلاف في شاة من هذه الزكوة
احد بل على ما عاكى الشاة ان قوله في شاة الاسلام في المعبر والمشهور عليه

في التجارة

الذمة

فيما انهم ذهبوا الى انهم انما اجمع فيها اية وقت كذا ان اعتبار رتبة النصاب اول
منهم اية ويبرر في ذلك زيادة قوله واكثر العامة وهذه العبارات
كلها ظاهرة في الاجماع بل لا يبرر فيه غيره من ذلك فغيره في الاول
والفاضل في الثانية الاخر على ما حكاه في غيره وهو كافي في الحجة وقوة
منه في مفتاح الكرامة حيث قال اما اشتراط بلوغ القيمة فبما فعلن
المعتبر والمنتهى في قوله علماء الاسلام وكذا قال في كشف الالتباس في
الحدائق وفي مجمع الزهراء عن جرح الاحكام الاجماعية وهو ظاهر كونه
والرياضة في النصاب ما عني في اول الحول الى اخره لانه لا خلاف
في انه يتعلق به في زكاة انتهى لمصنفنا ثم قال واما تقديره هنا بنصاب
احد فقدين فقد مر في جملة منهم المبررة في الفاضل الميسر في
التبسيط فتدبر في ان ظاهر الروايات ان هذه الزكاة بعينها زكاة
التقدين فيعتبر نصابها وبينا وبنا في قدر الخرج وقد تامل فيه في
غيره في وقت لم اقف على دليل على وجوب اعتبار النصاب ففقدت
كونه نصابا احدهما فقدين سوى الاجماع قلت لا جاعلي على تقديره بل
مقتضى معلوم في الاخبار ما يظهر ان الفرق بين زكاة التقدين
وزكاة الفقراء في خصوص عدم الوجوب اذ هو خصوص كونها غير
التقدين المسكوكين ثم قال بعد ذلك بكلام واما اشتراط الحول
فقد علمنا ذلك من كفاية المعتبر والمنتهى فيما نقلت في زكاة الاجماع
عليه وقد سمعت مائة في ذلك واما اعتبار وجوه النصاب

في الحول

91
في الحول كله فهو مذهب علمائنا واكثر العلماء وذلك ما يدل بالالتزام على
الحول وفي الرياضات لا خلاف فيه وليس له في الغنية كغيره في الحول ولا
للقضا الذي لم يتعرض له في غيره فقل عطف والرياض في الخلاف
التي انا نذرها وظاهر الغنية وكذا الاجماع عليه كما هو صريح المعتبر والمنتهى
فيما حكى في مجمع الزهراء انتهى ما قد يعلم من عدم احتمال ان الحكم المزبور ما
يعتمد على البيهات وكما ان ذلك قد ترك في الترخيص في الحول والنصاب
في ذلك والغنية مع احتمال انها قد اختلفت على اتحاد الواجب والمنتهى
في جميع شرائط كاهل المستفاد في النصوص وقتا ولا خلاف في ان
وجع فله وجه لثبوت من زكاة في اعتبار واحد التقدين فضلا عن كل
اعتبار سيما بعد ملاحظة اصول المذهب في قواعد والنصوص المعتبرة
سواء في لالة ولو بالوجه انما لا يكون منها الخرج وتنقيح المناط
والاجماع على عدم الفصل في هذه النصوص واسطة للتصديق في جميع
الاجماع على اعتبار جميع تلك شرائط اية وان اخص كثير من معانيها
بما يقتضيه النصوص الواردة في الاولين كصحيح ابن مسعود المشهور
سئل النبي عن رجل اشترى متاعا وكسده عليه وقد ترك ما له قبل ان
يشترى المتاع حتى يركبه فقال ان امسك متاعه ليشترى به رأسا له
فليس عليه زكاة وان كان حبيرا بعد ما يحب رأسا له فليس عليه زكاة بعد
امسكه بعد رأس المال وشترى من الرجل فترفع عنه الاموال يعمل بها فاق
اذا حال الحول فليزكها وصحيح اسمعيل بن عبد الخالق المخنف وفيه كانت

لذكره

بصا

ترجع في شيئا او تحب رأسا لك فليس عليك زكاة وان كنت انما ترصد به
لانك لا تحب الاوصية فليس عليك فيه زكاة حتى يصير هبة او فدية
فذلك لثبوت التي تجزئها واعتبارها بالربع التام في المهر وفيه ان كان
امسكه ليلتمس الفصل على رأس المال فليس عليه زكاة ومعتبر ابن مسلم الا
وفيها على ما علمت به فليس عليك زكاة اذ حال عليه الحول والمنسوب الي
مولانا الثمنا وفيه وان كان مالك في تحارة وطلب المتاع منك برأس
مالك ولم تبعه بتتبع يدك الفصل فليس عليك زكاة اذ حال عليك الحول
وان لم يطلب منك برأس مالك فليس عليك الزكاة الى غير ذلك من النصوص
التي لا يقوى معارضتها موقف العدل ابن محمد عن ابيه في الامم بتركيته
لست واحدة مع النقص اذ امنت على احوال وان تأيد بالمعنى وافق
بضمير جماعة من اهل العلم كالشيخين والفاضل سماعا عن جماعة
باب المذهب وقواعد ولا جاعلا المنقول وحقه فيهم ايمان بعض
وقصير في يد بالامانة واحتمال التأييد والجل على التقية وان كان القول
بالاحتياط في خصوص المقام محال بينه وبين ما دل على سقوط الزكاة في
التقصير في لا يخرج من وجه سيما بعد فتوى هؤلاء الاساطين في ذلك
بعد كونه هو الموافق للاحتياط والمناسحة في ادلة المقام الذي قد يعلم
ما مر من انه يعتبر زيادة على هذه ما مر من الشروط العامة والمناشئة في
اعتبار بقا عين المسئلة طول الحول لم يكفي بقاها وان تبدلت الاغنيا
مع بلوغ القيمة النصاب قولنا احوطها الثاني المنقول عن جزمه في الفصل

فانما اسما

ذهبا او فضة

في النصاب

في النصاب

ومن

من غير واحد الاجماع عليه المصريح به مما عليه من انه لو طلب في اثناء الحول زيادة
 فيقول الاصل من حين الانتقال والزيادة من حين ظهورها فانه حكم البيع
 ثم لما كان كسائر المبادىء ومثله الشجرة وذلك مع بلوغ النور والزيادة
 النصاب التام لا مطلق الا ان يكون في الاول فضل عن النصاب التام في كل
 مضاً بانانيا بالزيادة عند من يشترط بلوغ النصاب التام وجماعة منهم
 الفاضل وانما في ذلك الذي عرفت وفيه بان الدليل على اعتبار الاول
 هو بعينه الدليل على اعتبار بلوغ النصاب التام اطلاقاً لفظاً فقهاء القدرين
 يشمل النصابين فيها وقد يعمد الاجماع عليه فيكون الاكثر من التمرين في
 اكبر شاهد عليه كما هو المذهب الذي قد سبقنا دمجها وفي كثير مما مر به
 كثير منهم الفاضلون والجماعة الثالثة والتابع وبسطه المدايرك ناسباً الى
 الرابع ومن تأخر عنه من انه لو اشترى بنصاب الزكاة في اثناء الحول متاخر
 التجارة استأنف حولها من حين الشراء وما نسبته كما قبل الى علم اثنائه ان لو
 اشترى ما قبل من متاخر الحول عند بلوغ النصاب التام في القيمة او في
 الاصل او في غيره وما ذكره جماعة على وجه كالمسك عندهم من انه لو كانت التجارة بيد
 عامل فخصم اليك من البيع فبعض المال ويعتبر بلوغ حصته العامل فبعضها
 في غير ما عليه من ان قلنا بملك العامل للقيمة من حين ظهور البيع فعلق الحكم
 في ذلك الوقت اذا كان متكاملاً من الصفات ولو ان كان من الصفات وان قلنا
 لا يملك الا بالقيمة فلا زكاة عليه قبلها وما مر به في الاصحاح على وجه ظاهر
 جمع دعوى الاجماع المصريح به عليه الفاضل من انه لا يمنع الذي من كون
 التجارة

اشارة الى بعض الفقهاء
 بالطلب في النصاب

التجارة ولحق زكاة المداير لم يكن للمالك وفاة او من تلك التجارة وتلك العين
 وما ذكره الاصحاح مصححاً بالاجماع عليه جملة منها المعتمد ان لو ملك الزكاة
 للتجارة كانت عليه عند حلول الحول الزكاة المالية دون زكاة التجارة وقيل
 قبل باجماع الزكوتين هذه وجوباً وتلك استحباباً لكنه مع شذوذه في جملة
 الفاضل ومنها ان لما مر من النصوص الدالة على عدم الشياخ الصدقة وعلم
 تكميز المال من وجهين في عام واحد فلا يلتفت اليه كما لا يلتفت الى ما نقل
 نادره القول بالتحريم بما يقتضيه المأثور في الامم في نظر الشارع وخصيصاً
 على ذلك في تناول بقصور زكاة التجارة لمثل المقام الذي عرفت في الغرض
 المقتضى لا يخفى الوجه فيما يرد عليك منها بعد مله خط ما مر حيث تجتمع النواظير
 المشار اليها فيخرج ربع عشر القيمة كالنقد من سوله اشترى بها او غيرها من
 العوض اجاعاً على النظر لتلا على الشاكرين منهم من في الخلاف عند تخصيصه
 كما حصل في هذه لا بعد من كونه مضافاً الى النصوص التي قد قبلت في مجموعها
 انه لا فرق بين هذه الزكاة وزكاة النقد في العدم الوجوب واعتبار
 سكة المعاملة وبخلاف ذلك من وجوبه كقوله والنقل مقدساً الى الموطأ
 فلا يفرق وعلى اي تقدير فالاجماع منقطع على تقديره بالمدام والذات
 التي قدمها الله في رواية الحسن بن عمار الا ان كان لا يفرق بين مداهما
 حيث لا لو كان الفرق من احد النقدين وجب تقدير السلعة كما مر به
 الفاضل ومن تأخر عنها من ان نصاب كرم من مبيع على ما اشترى به
 فيتميز اعتباراً كما لو كان لم يشتر به شيئاً ولحق قوله ان كنت قد خرج فيه شيئاً

الحول في ذلك العام

بقيت النقصان

او عتق اس مالك فليكن زكوة من اس المال انما يعلم بقدر التقدير بما وقع
 الشراء ولو وقع الشراء بالنقد كان التقدير بها ونحوها يبلغ منها النصاب
 دون ما لم يبلغ ولو كان الشراء مضمناً فمما يقدّر النصاب معتبراً بلوغ
 النصاب ووجوده راساً لما به الحول خاصة ولو تساوى النقدان كان له التقدير
 ما بهما شاء وكيفية استحقاق الزكاة بلوغ القيمة النصاباً باحدهما وكذا اوجده
 ليس المال والموجبه اجمع معلوم ما قدر المستفاد منه انه لا وجه لاطلاق
 مطلق التقدير بالمدام والدناير على وجه قد يحكم عدم الفرق في ذلك
 بين كون الثمن من احد المادتين فليكن بالناسل الذي قد علم في اعطاء
 حقدان ما جعله مثل الشرايع تفرعاً على اصل المسئلة من انه لو بلغت السلعة
 النصاب احد النقدين ووجه الاخر فعلق بها الزكاة لحصولها على مسمى نصاباً
 لا على بعض ضمة اندلج اذا كان الثمن وتساوى النقدان والآن ان
 المتعين التقويم بالنقد الذي وقع به شراء او بالنقد الغالب خاصة كما
 وان ما ذكره مثلاً من مثل انه لو عارض اربعين سائماً باربعين سائماً
 للتجارة سقط وجوب المالية والتجارة لا واستأنف الحول فيها كالمستقر
 سيما بعد مله خط ما مر واجماع الفاضل وعله المنقولين على خلاف
 ما قد يكون مرجحاً من المعاني المبرزة التي قد تأولها الشارع والجماعة الثانية
 في حاشيته على ما لا ينافي الاجماع وهو في محله فليكن جدياً وحكم كلما يجب
 اجناسه في الزكاة من باء الزكوة حكم الواجب منه في اعتبار النصاب والزيادة
 وما حكمها وكيفية الوجوب خارجة عن غيرها من وجوه خلافه في شئ من ذلك وفي

اشارة الى بعض الفقهاء
 بالطلب في النصاب

ما يستحق الزكاة من باء
 الاكساب

انه متفق عليه بين اصحابنا ان زكاة المتبرع لا خلاف بين اهل العلم مؤداً في
 الاجماع من كافة المسلمين وقريب من ذلك كونه واحد وهو الحق مضافاً
 الى المستفاد من سنده ودلالة ولو بالناسل الذي قد يكون منها النقصان
 تنفع المناط والاجماع على عدم الفصل منها صحيح محمد بن اسمعيل قال
 لا في الحسن اننا نرى ما روي فينا الذي يجب علينا فيه فقال اما الرطبة
 عليه فيها شيء واما الاخر فاستقلنا العشر وسقطت بالدون فليس
 في كل ما كنت بالسلعة او كان كل ما كمل بالكيل او قلة المية في صحيح ما روي
 كل ما كمل بالسلعة فيبلغ الوقت التي تجب فيها الزكاة فعليه زكاة ومثله
 اية الذرة والحدس والكتل والخبث فيها مثل مائة الخنطة وتغير وكما
 كمل بالسلعة فيبلغ الوقت التي تجب فيها الزكاة فعليه زكاة في الزكاة الى
 غير ذلك من النصوص التي لا ريب في استفاضة الصحاح منها وظهرها في
 كرم هذه الزكاة على نسق الزكاة في الفقه التي قد استدل بها الرافض على
 مساواة هذه الزكاة لكونها تنجز ثلثها بالبيع ثم قال طائفة بالفرق في
 في بعضها كما دخل القطين فهو حرمي من الخنطة والشعر والنعق والريش
 عن المزارع يقتضيه الزكاة في جميع شروط المزرعة قلت بل ما يكون ذلك
 كما مر في جميع الاصل الدالة على شرح الزكاة فيها سيما بعد ملاحظة
 الاعتبار بالناسل التي قد يكون منها احد المذهب والسير والتأنيب
 من فضل ذي الشرف والاجماع المعلوم والمنقول وخصوصاً ما ذكره في
 من مازمة زكاة التجارة بالنسبة الى النقدين وحق فالمرسب في تعلق الزكاة

اشارة الى بعض الفقهاء
 بالطلب في النصاب

فيها بالعين وان اجتزى بالقيمة السوقية على نحو ما امر المتفق من قبله فحظته
اختاره جماعة منهم الفاضلة وبعض كتبها وسيدنا والارباين حران الكرم
في دولة الخان الذي قد يدعى بكونه النصارى مع تعلقه بكونها بغير مالها
وان كان ما لعلنا ظاهره من المثل او من غيره من كونها متعلقة بالقيمة لا بالحق
ظاهر الاكثر وصريح به جمع منهم الفاضلة في حق والمثني بل قيل انه هو المشهور
وهو المانع نسبة المال الى صاحب به لانه نسبة الى الشئ وبناؤه على ذلك قد يوجب
الاشكال الذي قد يشعر به عبارة المختصر حيث لم ينسب اختلاف المال الى بعض اهل
وان طاعت في حيث قال بعد ان قال اخرج الشئ بان النصاب معتبر بالقيمة
فكانت الزكاة منها ويؤيد ذلك ما رواه الشيخ به عن ابي عبد الله قال كل
عمر من عمره ود المال درهم والدينه ومثل الشئ ضعيف اتاؤه الى النساء
معتبر بالقيمة قلنا سلم لكن سلم بلوغا القيمة والحولم ولا نسلم انه لو جوب
منها واما الدعاية فغيره التي على موضع النزاع لانه اذا علم ان الوصفة تقدم
بالدرهم والدينه ولا يلزم من ذلك اخراج زكاتها منها فان ما قاله ابو جعفر
بغير القول بكونها من العين اشبه بالذهب فان ثم الاشكال الذي هو من شئ به
حرف القسمة فتم والافان الذهب كان بمثابة ما بعد ضعفه فلا اعتبار وعناية
قصودا لها التي لا تصلح عقيدة لما هو المخرج من النصارى التي لا يرب
انها اوضح سندا واولد واكثر اعتمادا وشواهد بعضها ما بعد الشئ من تحقيق
الشبهة التي قد يمتنع عنها بالخلاف فليكن قيل وتظهر الفائدة في جواز
السلعة لم يحول وقيل اخرج الزكاة او صلتها بغيره عما عر الخنا خاسته

روانہ لو

وأما لزاد الفيتة بعد الحول فليخرج ربع عشر الفيتة الأولى وعلى المختار
 عشر الزيادة ابنه وفيه الحاقص وعدمه لو قصر في الفيتة ذلك ثم الفرع الذي لا
 يخرج بعضه أو المنة فستدبر ولا يجوز تأخير الدفع للمزكوة عن أول وقت الحول
 الذي قد مر فيها بغير فتيان الحول عند دخول الثالثة عشر ولو لم يجز حين دخول
 وإن اختلف في استقرار الوجوب به كالمعلم مخرج النضر الفقوى بالتقريب
 الذي قرأوا من لزم وعدم استقراره التبرع بالحول للفقوى والعزة على عليه الشارح
 الذي قد مر في سبط بعدم الوقوف على ما وافق له من سلف وفيما لا يثبت فيه
 كالعلماء أربع عند الانقضاء وبذلك الصلح كما هو المشهور وعند محمد الزم
 قد يجزئ عليه فدية الرقبة وقت الحول وقت الإخراج الذي لا يجزئ فدية على
 قصبة الفلح واختراق التبرع قطعاً الزبيب جماعة انفردوا على التسليم وتعيينه
 كأصيل الرشد لا ينعى حكمه وسيرة وتأسيساً بالمعالم من فضل ذوي القربى
 وأولادهم وقرباؤه وصغارهم ومغضولهم فيها ما حرم كبدل اجتماع المنه
 انفق العلماء لا فدية له لا يجزئ إخراجها الحول بعد التصغير وفي الترتاب
 بعد التمسيس الجفاف ويحرم كونه ولكن عند التامل فيها مر التصغير التي
 منها في الاستعنى المخرج بانه اذا خرج مخرجاً فكونت وقتاً على الاحجاب
 المخرج فيها يجزئ مقاسه للشأن المالك انخر قبل الحول وأجزأ دفعه أو حبس
 على قدر الاشجار على وجه قد يكون الاجامح صحيحاً في كثير من هذه على ذلك ان
 المغالبة بين وقتي الوجوب والاخراج ثابتة ثم على غير المشهور من هذه ان
 المداوية والاخراج ما يصير سائناً لا يخرج عنه أو الوقت الذي يجزئ للشأن

مطالبة المالك لا الوقت الذي لا يجوز التمسك عليه وجه فلا يمكن ان يبين
الوجوب ما يتعلق به التكليف بوجوب الزكوة ولما يتعلق به جوازها الاخراج
الذي قد قضت ضرورة العقل والفنل بوجوبه مستحاضا قوله ان الزكوة تتعلق
التكليف بوجوبها الى زمن التصفية والاختراق ولا قطعاً المصعب عن ذلك
الاختصاص بوقت الاخراج الذي قد يخبر واحد منهم ان كان كونه المادى مثل
قول المم وقت العجوة وجوبه عندنا بما عليه وهو كما ترى الا ان يردوا
تخصيص وقت الاخراج الذي يجوز تأخير الاخراج اليه وان وجبه موصفاً قبله اجازاً
ولا يجوز مع الامكان واجبا في الشرائط يجعل على المشهور فلا على السان عت
ملك المشهور منتهى الى علما ثامه ما يبعد الاجماع الذي قد يكون كما لم يرد
في الغنية وغيره مضافا الى التمسك المعين سنداً ودلالة ولو لم يوافقنا
لانه قد يكون منها الخفي ونتبع المساط والاجماع على عدم الفصل منها الاول
الذي قد مره المفيد يستدانة نقله عن آل محمد من لزوم الوقت ومنها
صحح حديث سعد بن شريم مثل ما نقله عن ابي بصير عن ابي الزكوة في
ثلاثة اوقات اخرها حتى يدفعها في وقت واحد قال في حلت احزابها و
ابو بصير المروي عن اخره قد لا فم فادر محمد بن علي بن محبوب في اقبال الله
ان كنت تقطع نيتك قبل حلقها بشهر او شهرين فلا بأس وليس لك ان
تؤخرها بعد حلقها ومنها صحيح عن ابن زياد قال للفق الرجل كونه عندك
ينكسره اضعف نصف السنة قال لا ولكن في يحول عليه الحول ويحل عليها
ليس لاحد ان يصل صلاته الا وقتها ويك الزكوة ولا يصوت احد من

21

الزكاة منه ألقه وأكل فرغية الخاقية في أكله وحرقه في المنسوب إليه
المنافاة فيه ولا يجوز لك تقديمها ولأنها مقرينة بالصلوة إلى
أن قال إلا أن يكون قضاء ذلك الزكاة في غيره لك ما قد يكون كبره وكلمته
للتسليم بأوامر الكتاب وسنة المتواترة وإن لم تفعل بدلائلها على الفور في
نفسها وكلامه عقل ونقل على الفورية الخ المعلوم في الفروع كقولك
أنه عرض عنها وحرق العرض المأواه بينه وبين العرض عنه في جميع الأحكام في
دفع المال إلى أهله المطالبة بالقدرة على إعطائه وعلى عدم جواز التفرغ
بالغيره ومنه أنه وعلى ثبوت العلم مع التأخير وجود المستحق ^{للمال}
وعلى عدم جواز النقل إلى غيره لمباذلة الزكاة ومخوذة وأصول المذهب في قواعد
سما على تقديمه فيه بعد التصفية ونحوها على تخلفه فيه قبلها ^{فصل}
على القول بأن المراد بقضاء الزكاة هو ما قاله به مشهوره في القول بوجوبه ولو لا قضاؤه
المعقود المرتبة يجوز التأخير كقوله في بيان عثمان بن عفان أنه قال لا بأس
بجعل الزكاة شهرين وتأخيرها شهرين وصحح بن سنان عنه أنه قال
الرجل يخرج زكوة فيقسم بعضها ويحب بعضه يلحقها بالمواعين فيكون بين
أوله وأخره ثلثا شهر قال لا بأس وموشى بن موسى بن يعقوب قال للزم زكوة
تخلع شهر يصلح لأن أجبر منها شيئا فنه أن يجيئ من يملئ فقال
إذا طال الحول فأخر جهات ما لك ولا تخلها شيء ثم أعطها كيف شئت قال
قلت فإن أكتبتها لم أنها المستقيم قال نعم لا يضرك وصحح معوية بن
سأرق قال للزم الرجل تحمل عليه الزكاة في شهر رمضان فؤخرها إلى المحرم

قال لو اس قال قلت فانها لا تخل بيمينها على ان لا يخرجها من شهر رمضان
قال لا بأس به المنقول والمفهوم عنه قدمه عن الصادقين ثم رخص في
تقديمها شهرين قبل مجئها وتأخيرها شهرين عنه وحاشا لغيره أيضاً
واربعه عند الحاجة الى ذلك وما يبرهن من الاستبانة المنسوب الى مولانا
الشيخ عن شيخه في تقديم الزكاة وتأخيرها اربعة اشهر فظهر من ازامر
الكتاب وسنة المتأخرين ضرورة انها لا تزيد على ما يفيد الاطلاق من مثل
واجبة وتجب على كل مسلم ونحو ما يوجد في النصوص ومما قد اجماعاً المتأخرين
من التكليف بالطبيعة التي يصدر الاحتفال مع الاتيان بها في وقتها
وعدم صراحة في ما لا دلالة له على وجه قد يكون الظاهر ان كثرها الخ
قد يغير ما في جملة من النصوص المتناوئة من التشبيه بالصلوة التي قد
على المنع من تأخير الزكاة في بعض النصوص المتناوئة باقتنائها معها ولو
ما قد يكون ظاهراً في عدم المنع من التأخير الذي قد تظاهرت النصوص في
الاجماعي تحصل وتكفي على عدم المنع من تأخير الزكاة في الصلوة او في غيره
وجوبه لا يخفى ويحتمل فيكون المأذون جميع ما يتوهم منه المنع الكراهة وقد
استجاب الساعات او ما يستعمل منها في الاحتفالات ونحو ذلك ما قد
علمت انه هو المأذون في النصوص الواردة في منع تأخير الصلوة مع كونها بل هي
اولى واظهر وعمومها للملزمة بين الزكاة والخمس جميع الاحكام قد يمنع
كردوى لقوله في نهج وجه قد ينكسر على استدلال وجوب دفع
المال الى اهله سلم لكن لو حضر او طاروا ليا اجمعهم والمفروض عدم علمه

لا يجوز

لا يقتصر على المطالب قبل القبض وان جاز الدفع اليه اجماعاً فنياً سمي على غيره
الفارق في كونه على الاموال التي لا يجوز التصرف بها من غير ان اهله
والصغار غير مناف لجواز التأخير ضرورة انه من الخطأ تأخير الرضعية وعدم
المقتل في ثبوت لادولته فيه مع ان قياسه مع الفارق ومما قد عرفت من ذلك
على جواز من النصوص التي قد تشرع على طرف منها والصلوات المذهب وتكون
او في الجملين من ان لا تثبت المطلوب الا بالواسطة ومقتضى على ما ينبغي
فيها قاعده الاحتياط التي قد تفرق بين بعضها مع انها لا دليل على وجوب العمل
بها ولا يمثل تلك الاخبار واللة لم تؤخر تلك الوساطة في دلالتها ولا اعتبار
اسانيدها اذا افادت الظن بالصدق والدلالة للمعلوم عند علمه
الوساطة المشار اليها في غير المنع بل مقتضى به في اكثرها ما يمنع من تحصيل
الشبهة فضلاً عن الاجماعي سيما على تقدير كونه مائة فتاوى القدماء وجماعة
في المتأخرين على نحو ما في الاخبار بل ربما يكون ذلك هل مقتضى به في جملة
عبادات جمع منهم الشيخان والصدوق عند التامل وملاحظة ما يستعمله من مثل
الحال وكثير من الوجوه التي قد تفرق على طرف منها والشيخ القاطعة بعدم
المادة في اول ازمته الامكان ولزوم الصواب في العظم على تقدير
القائمين بمنع البسط وتخصيص الفضل ودفع المال اجمع الى اول من يصار
ولو كان قاسقاً بناء على عدم اشتراط العدالة وان كان بين وبين العالم
الفاضل العادل مقدماً على غير ذلك ما تضمنت ضرورة العقل
بصاحبه فاقوله بجواز التأخير شهرين او شهرين كما عليه الشارع وبسطة

اعتبار

ويزاخر عنها قوماً بل ربما فهم به غير واحد منهم وجرم امثاله ما لا يقتضيه
دعوى الاجماع فيكون عاصياً لما يستندون اليه من الصحاح ونحوه في
التقوى ما ذهب اليه الملة في غير المتن من جواز التأخير طلباً للتعميم وانتظار
الافضل ومقتضى الطلب مقيداً له في غير الدروس ما لم يؤول الى كراهها
وقرب منه فلا بد من عدم العمل بالحال الذي يجوز التأخير ايثاراً لبعض
المستحقين وان ضمن مع التلف ولو تغير فربط قائلاً ولا يأتى من دون
خلاف مدعيه بعد ذلك الاجماع على خلاف الفقيه وعلى جواز ان يحبس
الاشيا في غير اذون غير واقوى من اجماع جواز الوحدة لا بعدة معها وانا
ضروريه انه هو لا فرق باصول المذهب وبخصوصه بل وجميع ادلة العقل
النقل وما جاء منها بتأخيرها بمثل الشهرين والثلاثة والاربعة والخمس
ولا حيلة بعض الاستبانة اكبرنا ههنا على ذلك ضرورة انها اشارة الى ما كان
كليته باعذار لا فائدة على ان الضرورة قائمة على عدم الغنى الذي هو
بالمأمور به اول ازمته الامكان الحكمي وعلى عدم جواز التأخير في العمر
وان تميم الاول من المشهور والثانية من غير واحد منهم الفاضل الكاشاني
فلم يزل اشارة اليه ما لا ينطبق النصوص ومعظم الفتاوى والى عليه
وان ذكرنا ما هو بعيد وجوه الجمع من مثل اخبار المنع على حقيقتها واثباتها
للغير على ما هو عليها واشتباها مستشهدين عليه ببعض المعبرين الذي هو
اكبرنا ههنا على ذكرنا او حل الاول على خصوص ما لم يكن له عرض بالتأخير
فاننا نعلم على ما له حاجة ولو مثل البسط وانتظار ردوي المنة في ردوي

وجوب الجمع بين الاصلين

المعادات

المعادات او حل الاول على ضرورة الامكان والثانية على ذوى الاعذار من مثل
التيمن من المال او الخي من المتعطل او عدم وجود المستحق ونحو ذلك ما
يجوز معه كتأخير رد وان العذر بضرورة العقل والنقل فضلاً عن
بعض النصوص والسير والتاريخ بالمعلوم من فعل ذوى الشرع وانهم
خلافاً للتكليف بما لا يطاق ويجري الخلاف المتقدم عندنا ان ضرورية
بمنزلة اول ازمته الامكان عندهم وقد عرفت الوجه منه والاحتياط المنزل
بمنزلة اخلاقي عقل لا وند لا ينبغي ان يرتك من مثل المقام الذي قد يعلم
ما من غير انه لو تلت مع التأخير المتوهم من بعض من علم حتى لو لم يكن حظه
في المال اجماعاً منقولاً قد يكون متواتراً ومعلوماً قد يصل الى حد لا يعد تركه
مضافاً الى المعبر التي تستعمل في بعضها واصول المذهب وقوله على ذلك
لمنع الادلة التي تباين الذي قد قصت ضرورة العقل والنقل بشبهة في
مثل المقام الذي لا يربى يكون المؤخر فيه مفراطاً وان نازله الحفظ ضرورة
انه في كالتعاضد بالمطلبة في الامانة ونحوها وكذا الواضح مع امكان التسليم
منه ومن خلافه جده حتى يترجمون التأخير لبعضه بل ربما يكون الاجماع
كالصريح من جملة على ذلك الذي قد نفى الخلاف عنه جماعة قد يظهر من غير
واحد منهم انه وفقاً للمسلمين وقد يستفاد من كثير من مضاف الى المستند
المعبر وسنداً ودلالة ولو بالوساطة التي قد يكون منها الخوي وتتمتع
المنطوق والاجماع على عدم الفصل منها قولهم في صحيح ابن مسعود
بعض بكوفة ما له لتقسم فصاعداً اذا وجد لها موضعاً فلم يرد فيها اليه

في الدين

كان الدين

فبعضها لم يثبت بعد فها وان لم يثبت من قبل فها اليه فثبت بها الى اهلها فليس
عليه ضمان لانها قد خرجت من يده فكذلك الوصي الذي يوصي اليه يكون ضمانا
لما دفع اليه اذا وجد ربه الذي امر به ففعل اليه وان لم يجد فليس عليه ضمان
في جميع هذه الامور مثل ان يوصي اليه امر به ففعل اليه وان لم يجد فليس عليه ضمان
فقال ليس على الوصي ولا على الموذي ضمان فقلت فان لم يجدها فلا
ففسدت فثبتت ايضا فان لم يكن ان عرف لها اهلا فصطبت فثبت
فهلها ضمانا حتى يخرجها وكذا ان ما ورد بها كالمصلحة ومعرفة بها
وغير ذلك من ذلك ان الصلوة مصحفة بغيرها فثبتت عند تكليفها من اولها
في اول انتمت الامكان وان سأل في التأخير فكذلك ان كان عين لها واول
منها بذكره وكل ما دلت من عقل وفعل على ضمان المتكلم ونفى الضرر
ومحذوف ذلك ما قد يشرب بعد ملاحظة من مثل قوله في الرضا بعد
ان ذكر الصبي في الاول ويخرج في هذه النصوص تأييد لما قدمناه من
عدم ضمان التأخير لغيره من مثل بعد الكفاية من كون التأخير بغيره الشارح
بل انما انه من حيث الذم وعدم رخصته في الشايع فيه فليكن انما لو كان التأخير
وعدم النقص لغيره فلا ضمان الا في التقريب اجماعا فضا فتقوى وسيرة
وتأدب ما قد يلزم بها يكون ذلك من بينا العقل والعقل الذي
صحيح ابن مسلم المستفاد منه وفي غيره ما مر من ان صاحب على وجه قد
يظهر من غير واحد وهو ان لا يجرى في الشك بالحكم المبرور الوصي
والكل بما لنقص قد لها ولغيرها قيل وصحوا بجواز التأخير لها ايضا

ضمان الوصي الذي لا يرضى

مع خوف الضرر ولو لم يجر وجه المستحق ولا يربى بغيره لا بخلاف الدليل وهو عموم
نفي الضرر فقلت بل لا يرضى ذلك كله وقد يدل على ما عليه كما علمه من ترك
جميعهم الموصية الرضا الذي قال فيه وهل الحكم بالرضا بالتأخير مع
الكنى من دفعه يتم ما لو كان لتعجيلها المستحق البطل مع كونه وتم وعينه كما هو
اطلاق الضرر فتقوى ام يختص بها للتأخير من الاطلاق وتوقع احتمال
اختصاصها بالتأخير الحكم المتأخر ويخرج فان التأخير الاول لا يثبت تأخير
ولعلها هو الاخرى فاما بعض المتأخرين فقلت بل لا يحصر غير ذلك
التأخير بل في المبرور تقوى الذمة بيقين وفي الحائز والحاكي
التي يبتدأها على الناس ويحذو ذلك ما لا يمانه التقوى العرفية وقد لا يثبت
تأخير ولا يثبت عليه معتمدا عندنا هذا العرف ولا يكون متبذرا من الادلة
وفتاوى الاحكام الذين يتحقق الاجماع الذي دون ثبوت شرط الفتاة
وقد يكون مقولوا على من يتغير على خلافه وكانا نكاحا فان لا يثبت ان
بالتأخير المحرم من كل وجه مذهبنا وهو التقوى كالتأخير وان استقر
ذمة الضمان الذي لا تدفع منه وبين الذم ولا بينه وبين الجواز بغيره العقل
والنقل فليكن ولا تقدم الزكوة على وقت الوجوب ينتهي اليه هو المشهور
على التأخير واحد بل على الذي يترافى على صفات وجوه الاعمال
وهو الرضا ان عليه غرامة من تأخير بل هو من تقدم ايضا انما يحكى عن ظاهر
المعنى والدليل على عبارة المتكلم غير صحيحة ولا ظاهرة فيه بل لا يمتنع فيه
ولن ادعاه الفاضلة لتعديله على تقدير ثبوت المخالفة فيها ما دارنا بل على

تقديم الذمة

خلالة الاجماع في ذلك وما هو امره من كونه من جهة مضافا الى ان
المذهب قواعد والبرهان المستمرة على عدم فعله على وجه يعلم من المتكلمين
وكلامه لا يرضى واجازة ويخرج على وجوب الاجازة عند حلول الوقت الذي
لا يتصور على تقدير جواز التقديم فيستدل بكونه ما عليه من كتاب آخر
اجازة ويخرج وان كان ما دلت من عقل وفعل على اعتبار الزيادة تنصير
حق ما يفعل قبل التكليف بل على كل حال من عقل وفعل على علمه
في كل صفة سيما ان العلم اذ هو عنها والصلوة والصوم الذي قد
علمت تشبيه الزكوة في نفسها التقوى باعتبار عدم التقديم عليه والتأخير
عند خصوصها بعد كون الدلالة اجمع على تنوع تيمم الاستناء الى
اشارة ذلك بالوسائل التي قد يكون منها الضحى وتنجيع الماء والاجازة
على عدم الفصل والنصوص المستمرة المعترضة للمطرد منها وتسمع طرفا
اخر منها في الباقي بعد ان قال في زعمه في صحيحه ان كل العمل فانه
اذا مضت ثلث السنة لا يصح الاول قبل الزوال الى غير ذلك مما لا
يقوى معارضتها بالنصوص التي لا يربى منها واعراض الاحكام
عنها وضعف جملة منها واختلافها في تحديد حلق التجهيل فيها
او اربعة اشهر او خمسة او ثلث السنة سيما ولا ما ضد لما من عقل ولا
وخصوصا مع كونه الاول الذي قد يقطع جوازها المقطوع بها فاضاع
الى بعضه وضوح دلالته وكثيرا ما يندفعها وموافقها لكتاب الله
وخلافه من الرشد في خلافهم واقرانها بالموافقة التي قد شهد العقل

الذي

والنقد مقدمة جملة منها فافضل احوالها العمل على التيمم حيث ان جواز
قد كان عندنا جماعة من ائمة الخلاف وقد يشر به ملاحظ اختلافها
انما في التأخير ما ترجع الى ما عليه لا صاحب من منع تعجيل الزكوة قبل
الوقت مطلقا او ان كان المخصص بدفعه ذلك الوقت الى المستحق
فرضا يفتى بالنية من الزكوة عند وقت الوجوب بدخول وقت دفعه
احتياجا لشرائط التي منها بقاء القابل على الصفة الموجبة للتحقق
ان كان قبل الوجوب متصف بها وبصورة على الصفة المبرورة ان كان
متصفا قبل تحللها فانه ما لا يربى في جوازها وجوبه عند الاحكام التي
قد يظهر من كثير منهم دعوى الاجازة الذي قد يدعى تحصيله ووصوله الى
لا يثبت بغيره على ذلك الذي قد يظهر بكونه هو المبرور من كلام الله والعلامة
والنصوص الحاضرة في التجهيل سيما بعد ملاحظة الاعتبار وشدة اختلافها
في المدعى المعلوم منها ان كان على طريق التنازل والاشارة الى جواز مثل
هذا التقديم مطلقا وكثير من وجه العقل والنقل وخصوصا بوجهها جملة
فالمعتمد بذلك كسيرة عقبة بن خالدان عثمن بن عمار دخل على الله وقال
لدا في رجل يفسر فقال له باريك الله لك في يارك قال وبجئ الرجل
فيفسد الشئ فليس هو بان زكوت فقال له الفرض عندنا ثمانية عشر
والصفت بغيره وماذا اعطيت اذ ائتت كما تقول فمدا اعطيت فاذا ان
الان زكوتة احتسبها من الزكوة ومعتبرين من عامر سمع الله يقول من
المؤمن غنيمة وتجهيل اجازة ايسر فضلا وان مات قبل ذلك احتسب

جواز تقديمها فاضحا

من الزكاة ومعتبر من غير ذلك الذي ان قال كان على من يقول قرض المال
 من الزكاة ضرورة انها لا تسمى مع كونها ظاهرة في المنع من التقدم صريحة
 الاستحباب المذكور واعتبار اجتناب الشرائط المبرورة فيه وقد ينادى به
 نحو صحيح الخ من العلم به وجعل على كونه ماله ثم اثير المعطى قبل من السنة
 فقال بعيد المعطى الزكاة وكل ما دل من منعه واجامه ونحوه على عدم جواز
 صراحة غير من جميع الشرائط المشار اليها وفيه فالحكم بما خرج به الاصحاب على وجه
 يظهر الاجابة عليه من كثير منهم من وجوب استيفاء المالك الاخراج فيها لو
 بقي على صفته لغيره او تغير اليها بعد ان كان فقيرا عند الوجوب مالا يرتاب
 فيه وسكت مالا خلافا من جهة من يقول بجواز التجيل كما خرج في الفصل
 وعين معطلين ذلك بات الدفع يقع مراعى في جانب الدفع اتفاقا فكذا
 القاض قلت وهو حسن سيما بعد ملاحظة تمام وكثير من الوجوه التي
 يستفاد بها بعد ملاحظة بعضها فضلا عن جميع مما قيل في الحكم او نظر
 فيما اشرنا اليه المقام الذي يعلم من قواعده وقواعد القرض انه لو لم يتم
 النص الا بسقط وجوب الزكاة وان كانت العين باقية وان لم يخرج
 المستحق عن المحض المستحق ولان يتبع من عادة العين بعد القيمة عند
 القبض وان لو قلنا لصحة ادائها غنم المالك الزكاة من راس وان لو كان
 المستحق على الصفا وحصلت الشرائط جاز ان يستعملها ويعطى عنها
 ويجوز ان يعدل بها عن نفس اللفظ وان لو دفع اليه الشاة في اذنت
 زيادة متصلة كالتميز او متصلة كالولد لم يكن له لتعادة الفيز واللفظ

دفع جيب

نذر

نيل القيمة وان دفع العين لم يلزم بدفع الزكاة وان لم يلزم بدفع القيمة عند
 العين فانه لو لم ينفق القيمة بين المالك ثم جاز الحول متجاوزا احتسابه عليه
 ولا يخلف المالك اخذ واعادته وان لم ينفق بعضا حين ولو ما بها
 او سحبا او زيادة قيمتها عليها حين القبض بحيث تبقى العين مع اخذ تلك
 القيمة الى غير ذلك من المسائل والفرع التي لم نعالج في بعضها الا مثل
 الشيخ والمالي حيث ذهب لاول المعدم ثم انصافه بالقرض مطبوعا على
 الزكاة في الدين اذ كان المالك متمكنا منه او في خصوص صورة ما اذا كانت
 العين باقية بناء على ما ذهب اليه من ان القرض لا يملك الا بالتصرف فلو
 يثلم انصافه فلو ادى الى اجزاء هذه العين وعدم الادوار بالقيمة فيها
 لو نقصت ولعله للقرض ولكونه عنده متبليا وذهب الثاني الى عدم جواز
 الاحتساب عليه مع الفسخ ولو اخرج المدين في اليه عما عند ان الزكاة لا تجوزها
 كل غنى والمدفوع اليه قد صار غنيا بها ودفع اليه والى ما في النشا وان كان
 الاحتساب لا ينعى قد نزل العقل والنقل بمنزلة احتياك كاللذم سيما في مثل
 ما ذكره الحاشي الذي يكتفى باخذه ودفعه او دفعه عنه فليكن فيها لا يسمع المقام
 تفصيله ولا يجوز نقلها عن بليل المال الذي نقلت به الزكاة الى غير ذلك
 المستحق فيجب من القيمة وقد يجب فيضن لو نقلها الى غير المالك معه
 ادى مع الاعوان من دفع خلاف فيها عدل الاول وبه صرح كثير مؤرخين بعد
 الاجماع المصريح به في المتن ولكن فيه ذلك في خصوص الاجزاء الذي لا
 ريب ان كل من قال به قال في سابقه وكفى بذلك حجة مضاعفا الى التيقن

استعمل القرض

فيما هو
 نقل الزكاة عن بليل المال

والاقت والتمس من المعثرة التي قد مر فيها يتبع كثير ما سبق فيه ورج
 ينزل اطلاق ما دل على نفي النشأ في مثل الموقف والحق على صورة النقل
 مع عدم وجود المستحق في الاثم في الاول وعدمه قولان المشهور نقل
 الثاني واحد من الاثبات في بركة وقوله ان عليه الاجام مع ما فيه القريب
 والقريب لا تلاق الزكاة مع المكان الذي يقال ومنافاة لكل ما دل من فرض
 وفقد على القربة في خصوص بعض النصوص المعثرة المتضمنة لثبوت
 الجواز التام مع وجود المستحق وعدها كغيرها من اعظم القدر ما في طين
 المتأخرين المعدم لاستيفاء هذه الاخبار التي قد يدعى قوتها بجواز التام
 والنقل من بليل الى بلد مع اعتصانها باصول المذهب وقواعد وطاها
 والاعتقاد واطلالة الامامة الكتاب وسمته الذي لا يغيب سكر الطبيعة
 التي يحصل الاشكال عن قد جازها مع النقل ولا اثم كالنصوص المشتملة
 على مثل تجب وجازتها على كل بلد ومعها قد اجماعا المتوازن على وجه
 الزكاة وكل ما دل من عقل فنقل على جواز في الخبر المعلوم انه عوص
 عنها والى بليل الذي فيه الامام او نائبه ولا قائل بالفرق وكثير ما مر
 مشقة التأخير عن وقت الوجوب ضرورة ان هذه المشقة من افرادها
 وجزئ من ثباتها وربما تكون اول ما ضرب الى المسارعة ولا قائل بالفضل
 فالقول به متعين مالم يؤد الى طلاق المدة التي تنقضي عن الاعتناء
 بشأ الصلابة المقررة في النقص القوي بالصلوة التي يتبع ما يقتضي
 بالاحتفاظ بها من التأخير سيما مع المنع من التفرغ الذي يندفع بالصلوة

والغنية

والغنية التي قد علمت قيام الضرورة على نفي الحقيقة منها وعدم منافاة القرض
 لكثير من افراد النقل معان فاقه مثل قول الله في صحيح الخبر لا تخل صدقة
 المهاجرين ولا غراب ولا مثق الاعراب للمهاجرين وقوله في صحيح عبد الكريم
 ابن عتبة الهاشمي كان رسول الله يقسم صدقة اهل الجوادى على اهل البوادي
 وصدقة اهل الحضر في مثل المعثرة المتضمنة لثبوت الضمان
 عند التام وحصل بعد المنع من تحقق الاجماع الذي قد لا يتصور الاستساق
 بصيرتها فلو كان له جملة من قيمتها الى الجواز الذي قد قل عن مثل المصدق
 ابن عمر واهلها من ان لا يسرى لاحد ان يحكم بصدقة دعوى الاجام مع مخالفتهم
 ولا تامة ما كان فلا ريب انه يجري اذا نقلها واخرجها عنه على القولين
 بل في جملة منها المنتهية ملت دعوى الاجام الذي قد يظهر من كثير وقد يكون
 معلوما بحيث لا يعد ركنه مضاعفا لظواهر السيرة واصول المذهب وصرف
 الاشتراك وبها يكون هو المستفاد من النصوص عند التام الذي قد يعلم
 من اعطاه حقه انه لا يتجوز له على القول بالمنع الا على امر خارج عن القيا
 التي قد يمنع من تجزئتها الى اجزائها اصله وان لا ينافي من النقل الى
 ما يكون اسرها في تادية الزكاة في بليل على القولين اي بل والى ما يكون مساويا
 ستميا على تقدير كونه ذلك قد كان ناشيا من قرب مسافة الغيبة وشاربه
 مع المكان الذي فيه المستحق المستحقون الذين قد يكونون في اطراف بلد
 الزكاة المصطفية ومنه الغير قريبا منها وبها وبخصوصا فيا لوت ايلة الاما
 او كان ذلك الغير متنا وان اطلق المانعون الذين لا يباينهم اطلاقهم

الاشكال بالاجماع على صحة النقل

فيما هو

الظاهر فالجواب من قبض النقل لتأجيل الزكاة مع الامكان وقدير شد اليه
التدبير فيها يعتمدون عليه والتعليل بعقل التدبير ومعنافة الغفيرة وأنه
لوقفها كان الاقتصاد على ما يوجب فيه المستحق واجبا عند ما لا ينعزف في
الختار وان كان شديدا الاستحباب وأنه لا يتوقف تحقق نقل الواجب ^{على}
سبق العزل الا اذا كان المنقول خصوصاً المقدر الواجب الذي قد لا يربط
كله قال يتوقف تحقق نقل الواجب على سبقه عزه وقع فيكون المذهب
مع العزل من حال النقرة خاصة ومعهم على منهم ومن المالك بالنسبة وان
كان مضموناً على المالك الذي يمكن من الدفع قبل النقل فلا حصة من ان
نقل وقد الحق بمنزلة نقل شيء من مال المالك انما لا يشتهر به جواز مطلقا
ولا يتصور الا على تقدير نقل الزكاة بالذمة او ان تصرف المالك على
القول به بمنزلة القسمة اليه تعين معها مال الفقير فيما يلزم لا يتصور
قوله قبل ذلك وانما تحقق نقل الواجب مع عزله قبله بالنية والافلا ^{هـ}
على له عدم تعينه وان عدم المستحق الا على عزله الذي قد يعلم منه
انه لا وجه لقطع جواز العزل مع عدم وجود المستحق ولتشكاله في العز
على اياته الذي لا يتعين به ومن قبض ما كذا وما حكمه مع الامكان الذي
قد يمنع مع عدمه ومن وجوده مع الوجود سيما مع ملاحظة
الفرقة بين العين وكوّن الحاكم او عدل المظن مع نقرة بمنزلة الامام
الذي قد كان يقبض عن الفقرة الذي قد يدعي قبض المالك ^{منزلة} عليهم
بعضه ايضا وخصوصاً على ما من بناء المسئلة عليه هنا وليس كذلك من

القول بصحة العزل فان وجبا المستحق ولم يعلم بأذن الشك كما عليه كثير منهم ^{فان} نقلوا
والحق في المعتبر المنتهي وكذا في سائر ما يكون هو المشهور بين الاصحاب
الذين قد جنم به مثل انفصالهم وحين من عزل عن الاجماع الذي قد
يظهر من غير واحد منهم عليه مضافا الى انصوم المعتبر سندا وولاية
عليه بالاعطاء التي قد تقرر على طرف منها كقول القصة في صحيح عبيد بن
اوقس في الاخرجه في ماله فذهب ولم يتبينها لاحد فقد برى منها واعتبر
ابي بصير اذا اخرج الرجل الزكوة من ماله ثم سماها للقوم فضاقت اوراق
فيها اليهم فضاقت فلا شيء عليه ومما عرفت مؤيد بن يوسف ابن يعقوب عنه
الذي لا ريب في كونه مرجه او كما مرجه في المطلوب الذي قد يستدل عليه
كلاما دل على عقول ونقلها ولا يرد الاخراج والحفظ ودفع القيمة وتملك
العين وبخذه لك ما لا ريب في كونه العزل اول منه لشبوت طئنة المالك
عليه فلا خلاف في المسألة بل بما يستدل اية فيجوز على ما دل على جواز
في زكوة الغنطاة وانهم خلافا للمنع من الصرف في النصاب وذلك هو الفرق
العظيم الا انهم على تقدير عدم جواز العزل من وجوه قد لا يخفى كثيرا لقول
بجواز العزل في خصوص ما اذا لم يجبا المالك لها مستحقا كما عليه جماعة غير
وان كان الاحتياط الذي قد يكونه لا لازم معه سيما في مثل المقام الذي
قد علم من امره جواز احتساب المنقول في غير بلد واحتساب القيمة او المثل
فيكون وجبا المستحق في بلد من دونه ثم فضلا عن القيمة التي قد علم انها
وفاء كعدم الاتم هنا على الاشكال في بعض خصوصية النقل في الفصل الثالث

والله اعلم بالصواب

واحدتها موضوعي لعينين فذاذا الواضع في وضعها لاحدها ان يكون
مع الاخرية الا ان يكون منفردا عنكما هو الثاني في اللام التي قد قيل انه
قد اخذت وضعها الحقيقية ان تكون في اسم الجنس وفي وضعها للفرق ان تكون في
الجمع فيكون الوضع في كل منهما مشطوطا ونقول ان غير مشطوطا لكنه جعل
اجتماعها قرينة على تعيين احدها وانفرادها على تعيين الاخر اوقيا ان
دخل احدهما تحت الاخر حين الانفراذ مجازا والا لا في قرينة عليه قلت
واخذ ذلك ما لا بد منه بعد ما سمعت من قيام الاجماع بالمعلوم والمنقول
لنا الجماعة ونقل الثقات على ما هو المتبادر لفرقة وعرفا وشرعا
بمنزلة الظن والجواز والمجوز اذا اجتمعوا اتفاقا واذا اختلفوا اجتماعا
ويعلم ان ملا يملك حصة سنة فيفعل او فرق قرويه جدره ولما لا
على المنهون فقال على الجماعة والاصحاب الذين قد نسب بعضهم الى تحقيق
المذهب بعضهم الى امتثالها وغير واحد الى اقامة ما خالفهم
في تصديده كاديبيل الحق والاجماع المبرمج على لنا المقتضى وغيره
وهو الحق مضى فالاصح والالتزام بالمعلوم افضل ودون شرعي
اصلا المذهب وقواعده ولو على بعض الوجوه التي لا يمتنع معها الاستدلال
في بواستلزام اعتبارا والاجماع على عدم الفصل وتصور المنطق المتفق
سندا ولا دلالة ولو بالوسائل التي قد يكون منها الفحوى في تنقيح المناط
والاجماع على عدم الفصل وخبر ذلك ما قد نشر على طرف منه منها
العتان الذي قد احدها عن الحفيد في فقه عن موسى بن عمار سمعتم يقول

تخرج الزكاة على من عنده في السنة وتجب الفطرة على من عنده قوت سنة
 وثانيها المروعة والعلل وفيه مسائل وعنده قوت يوم يحل له ان
 يسل وان اعطى شيئا من قبل ان يسل يحل له ان يقبله قال ياخذ وعنده
 قوت شهر ما يكتفي به من الزكاة لانها اقل من سنة السنة ويحرم المروى
 بسنة الى السنة يحل الزكاة لمن له سبعة درهم او اكثر له حرفة الى ان قال
 ولا يحل الزكاة لمن له خمسة درهما ولا حرفة يغتفر بها عياله وصحبه في
 يصيرهم اليه يقول ياخذ الزكاة صاحب سبعة اذ لم يجد غيره قلت
 فان صاحب سبعة تجب عليه الزكاة قال زكوة صدقة على عياله ولا
 ياخذها الا ان يكون اذا اعتمد على السبعة انفقها في اقل من سنة
 هذا ياخذها ولا يحل الزكاة لمن كان مخوفا للدين وقريب منه في كثير
 منها النصوص المتضمنة لاجل الزكاة لمن له سبعة اذ كانت تقصر من
 مستحقة الكفاية المتبادر منها كفاية طول السنة مع انها مريحة في جوار اخذ
 الزكاة لمن قد كان عنده النقص والاجامى منعقد بتلك وتخصيلا على عدم
 القول بالفصل فالقول بان لا يسلها كل من ملك نصبا باحتياج مثله الزكاة
 بكماله من الشدة كالقول بان لا يسلها من لا يفتقر على كفايته وكفاية
 من يلزمه من عياله العادة على الدوام بمرحى مال او تحلة او صدقة وان شئ
 الاول الى السيد وشيخين من قد يعلم من لاحظ كتبهم ان ذلك اشتباه علم
 مصرح بالثاني الفاضل الكتاب انما هو مذهب الشيخ في ط الذي لم يوجد فيه
 ما يوجب حلا المشهور الاول والآخر الذي يجرمه اخذ الصدقة ان يكون

قادر

قادر على كفايته وكفاية من يلزمه كفايته على الدوام فان كان مكفيا فصنعت
 صنعتت ثمة على كفايته وكفاية من يلزمه فنقتضت حرجه عليه وان كان لا
 عليه فله ذلك وان كان لا هذا بل بضايع احتاج ان يكون معدة
 ثمة على قدر كفايته فان نقصت عن ذلك حلت له الصدقة ويختلف ذلك
 على اختلاف حاله ان كان العجل بزارا وجوه باحتياج الى مصانعة قدرها
 الف دينار فنقصت عن ذلك حل له اخذ الصدقة هذا عندنا في والدي
 رواه اصحابنا انها تحل لصاحب السبعة وتحم على صاحب الخمسين وذلك
 على قدر حاجته الى ما يعيش به ولم يروا اكثر من ذلك وهذا ما قال
 من ذلك نصا باحتياج الزكاة كان غنيا وتحم على الصدقة وذلك قول ابى
 حنيفة نعم وكذا كان اخذ من قوله على الدوام بقوله قادر لا يسلها يكون المخير
 ان يكون قادرا على العلم على كفايته وكفاية من يلزمه كفايته وليس كذلك
 ان تعلقه بقوله يلزمه اولى باعتبار الصانعة لقربه وبعد ما علقه به يكون
 الملاك كفايته من يفتقر على الدوام لزمه تحجب بفتنة في بعض الاحيان
 كالاجير ويحرم عن اشتراط بفتنة مصانعة الى ما يمنع من تعلقته ما ذكر
 على ظاهره من مثل لسان وعلم اصحاب كذا في قدر ما على نقل
 العبارة وعدم ذكر القول الثالث الذي قد نقل الاجامى عن كثير منهم
 ان لا قال بل هو كذا بل محال لاني الكتاب في سنة المتوازن الظاهر
 في اعتبار فعلية الحاجة وان خرج من غير ذلك لم تكن المؤنة السبب بالنص
 المستم والاجامى المنقول على التام والمعلوم الذي قد لا يجد منكره

تعلق

وتبر الباء تحت حمزة وبها قيل ان ما فيها الكاشا على الفطرة في السنة
 حيث انه قاض بعدم تحقق الغنى الذي قد تقتضى ضرورة العقل كقول
 بعدم صدقة على من لا يملك مؤنة السنة القوي يدعي ان من قال
 على من يملك النصا قد اراد به ذلك وان اساء في التفسير فيكون هو
 الغالب الواقع في الخارج وفيه فلو خلاف كالدليل يعتمد على تقدير
 شوية سكر ما يروى عن النبي انه قال لمعاذ اعلمم ان عليهم صدقة تؤخذ
 منهم تؤخذ من غنائمهم وتروى على فقرهم وقولهم في خبره فانه لا يحل
 لمن كان عنده اربعون درهما يحل عليه الفحل هذه ان ياخذها وما
 انما او جيع لم يدفع الزكاة اخضع عليه اخذ منها في الاول وما قد يتم
 من مثل صحيح او يصير له بوزن الاجر والكل كما ترى غير محتاج الى ما
 من قضايل مثل المقام الذي قد يعلم ما قد ترفينه وقد تشرع عليه من مثل
 فقر صاحب العلم والخادم والعريس ونحوها وما في الاجامى من الام باعطاء
 السائل ولو على ظهر فرس وكل ما ذكر من عقل ونقل على عدم بيع الدار
 والخادم وثياب الفحل ونحوها في الدين وكثير من وجوه العقل والنقل
 ان المعتمد على النقص ما كان بحيث حاله وعياله في الشرف وما دونه
 وانه لا يجب الاقتصار على ما يوجب النقص الذين قد يكون غيرهم اولى منهم
 واكثره نظر الشارع في البرى وان كان الاقتصار راجع وان لا طائل
 فيها اختلفوا فيه من ان اول الصنفين هو ما لا يقد ما حظا ما من من
 تطا بالنصوص والاجامى المعلوم والمنقول على ما ذكر وان كان المراد

لا يسل

به صحيح او يصير من العلم وصحيح ابن مسلم اجمعا ان المسكين اشوجا
 في الفقير المرح فيها بان المسكين اجد منه من يدا في الاول ان الباشا اجمعا
 قيل ون الغنى الاجامى على ان الفقير لهم شيى والمسكين لا شيء لهم
 قال وقد نص على ذلك اكثر من اهل اللغة ونحوه ما في التفتيح والفقير
 من شئ الى اكثر من دون تقييد وفي الترمذي سنة كونه المسكين اسوا الى
 اهل البيت ونص اهل اللغة المرحى لا صفة انهم يقولون على ذلك ابيهم في سن
 وغيره انه المرحى قلت والمخرج به على ان اساطين الاحباب واهل اللغة
 والمخرج عندنا اهل اللسان ونحو ذلك ما هو مخرج في التقدير وهو كونه المسكين
 اسوا لانه لا يملك من لا يملك معه وجه لما عن جماعة منهم الشيخ والحل في
 الفقير اسوا حاله وما عن بعض من رتبها وما على وجه وبها نظر الفاضل
 في امور ياد في الدار والخادم والعبادة وثيا بالفقير وكتب العلم ونحو ذلك
 ما يحتاج اليه بحاله من المؤنة التي لا تمنع صاحبها من اخذ الزكاة بالاجامى
 الفاضل على ان كثير منهم الفاضل خيب فقر العلم بالحد وتخصيلا كادى
 الى حد المقطوع به نقل وتخصيلا في كثير من افراد ولا قال بل بالفصل
 الى السيرة والمتا به ما قد يكون هو المعلوم من فضل ذوي الشرف والنصب
 المستحق المعنى سننا ودلالة ولو بالمراسلة التي قد يكون منها الفقير في
 المناط القطع والاجامى على عدم الفصل ونحو ذلك ما يستدل به بسلطة تلك
 الاجامى التي قد اختلفت بعضها قد ما تكون النصوص التي منها صحيح
 المروى عن كتابه على بن جعفر عن الزكاة اعطاهم في الدابة قال نعم ومن

عن المسكين اسوا حاله

بان من الدار والخادم
 وجوب ما يحتاج اليه

الاداء والعبد فان المداير ليس بعد هاهنا ولا يخرج المصل القريب منه من الصادق
 انها سلا على الرجل لدار وادامه او عبيد يقبل الزكاة قال نعم ان الدار
 والخدام ليسا بمالك قيل ويخرج المدين والجاران مطلقا فيها الحكم بما في
 سابقها ويستفاد من التعليق على بيان النصوص التي منها معتبر في الزكاة
 حيث قال دخلت دارا ابو بصير على الم قال له ابو بصير ان لنا صدقة تها
 جمل صدقة بمنزلة عاشرين به فقال له هذا يا ابا محمد الذي تركه فقال
 القيس بن وليد بن ميمم فقال رحم الله وليد بن ميمم ما ليا ابا محمد قال
 جعله ذلك لداره حتى اربعة الاف درهم ولجارته وله غلام يستعمل
 كل يوم ما بين الدرهم الى الدرهم سوى علف الخمار له عيال اربعة
 من الزكاة قال نعم قال وله هذه العروض قال يا ابا محمد فانه ان امره
 يبيع دابة ويبيع غنما ويبيع غلاما ويبيع حارثية التي تقتيرها والبرج ويبيع
 وجهه ويبيع عياله او اموالهم يبيع غلاما وجهه ويبيع عيشته وقوته بل يخذ
 الزكاة ويبيع لجلال ولا يبيع دابة ولا غلام ولا جمل ولا ما روي من
 اعطاء السائل ولو على فرس وكل ما دل على عدم بيع الفرس والخدام شيئا
 ونحوها للمدين في ذلك عدم اختصاص الحكم بالذكورات بل يلحق بها
 كل ما يحتاج اليه من الآلات اللازمة بحاله وكبت العلم ونحوها مما من الحاجة
 اليه ونحوه غنا لب كناس الذين قد لا يد تانية ذوا الساق ان ما في
 النصوص والفتاوى قد دل على طريقتي المناقاة والاشارة الى الحكمة التي
 باعها الخ فزاد الله قد ثبت كثير منها بالحق والاجا على عدم الفصل
 وذكره

الجلد

منهم

وتذكره ما قد اشترى الى طرف منه واطلاق النصوص وفتاوى الاحكام الذين
 قد مر في طائفة من بحكمة القاعدة مع مسيل الحاجه وعدم الخروج بمكده عن
 حد الفقره وان اقتضى غير الحكم فيها ذكره وشمله لما اذا زاد من حيث
 حيث كيفية قيمة الزيادة لمؤنة السنة ويمكن بيعها منفردة الا ان جعلها
 المتعارف يقتضي تقييدها بهذه الصفة مع عدم صدق الفقهاء مثلها
 بل شبهة نعم لو كانت حاجتها ما تندفع باقل منها قيمة فلا يكتف ببيعها وشرائها
 الادوية منها قيمة للاطلاق ولزوم العشر الحرام المنع في الشرعية
 عقلا ومقدرا وكان السيرة قاطعة بذلك لكثير من الوجوه المقتضى من
 اندمع فقد لايمان المحتاج اليها يستغنى الانسان وكذا امر الزوجة المحتاج
 اليها ولو امكنه الاستيجار والاستعانة ونحو ذلك ما يصدق عليه الغنى
 الذي لا يرب بعينه على ما قد يرد صنعة او كسب ليقوم بمؤنة او ضيقة او عفا
 او تقارة ونحوها لا يقوم بها ما لمؤنة وعدم صدقة على من يقوم ذلك او اقله
 بها ومن هنا حكم الصحابة بان لا يبيع دابة ولا كسب كصناعة اللائقة بحاله ولا
 الضيقة اذا انتهت حاجته بان قام الكسب والصناعة بمؤنة السنة ونحوها
 الضيقة بذلك على نحو ما صرحوا به من ذوا الجاهل التي تجر بها وتقيم
 بالمؤنة وبها وعدم المنع من ذوا السبع مائة درهم اذا لم يكن الرجحان
 بها على وجه قد يكون الاجا على صاحبها كغيره من على ذلك كله الذي قد
 يستفاد من كل ما دل من عقل ونقل على كونه الغنى او من عفا وقدر الزكاة
 فكونه لا غنى ولا يسلف معادتها مصفا الى المستحق المحتقر سنة واحدة

الزكاة على كل ما يملك من الثروة
 من غير تقييد بحد الفقره
 وان اقتضى غير الحكم فيها
 ذكره وشمله لما اذا زاد من حيث
 حيث كيفية قيمة الزيادة لمؤنة السنة
 ويمكن بيعها منفردة الا ان جعلها
 المتعارف يقتضي تقييدها بهذه الصفة
 مع عدم صدق الفقهاء مثلها بل شبهة
 نعم لو كانت حاجتها ما تندفع باقل منها
 قيمة فلا يكتف ببيعها وشرائها الادوية
 منها قيمة للاطلاق ولزوم العشر الحرام
 المنع في الشرعية عقلا ومقدرا وكان
 السيرة قاطعة بذلك لكثير من الوجوه
 المقتضى من اندمع فقد لايمان المحتاج
 اليها يستغنى الانسان وكذا امر الزوجة
 المحتاج اليها ولو امكنه الاستيجار والاستعانة
 ونحو ذلك ما يصدق عليه الغنى الذي لا يرب
 بعينه على ما قد يرد صنعة او كسب ليقوم
 بمؤنة او ضيقة او عفا او تقارة ونحوها
 لا يقوم بها ما لمؤنة وعدم صدقة على من
 يقوم ذلك او اقله بها ومن هنا حكم
 الصحابة بان لا يبيع دابة ولا كسب كصناعة
 اللائقة بحاله ولا الضيقة اذا انتهت حاجته
 بان قام الكسب والصناعة بمؤنة السنة ونحوها
 الضيقة بذلك على نحو ما صرحوا به من
 ذوا الجاهل التي تجر بها وتقيم بالمؤنة
 وبها وعدم المنع من ذوا السبع مائة درهم
 اذا لم يكن الرجحان بها على وجه قد يكون
 الاجا على صاحبها كغيره من على ذلك
 كله الذي قد يستفاد من كل ما دل من عقل
 ونقل على كونه الغنى او من عفا وقدر
 الزكاة فكونه لا غنى ولا يسلف معادتها
 مصفا الى المستحق المحتقر سنة واحدة

ولو بالوفاط الله قد يكون منها الفري وتبين المناط القطع والاجا على عدم
 الفصل ونحو ذلك ما علم منه وجب الاستناد الى الاجا على المنقول من
 على انكشافهم السيد وشيخ الفاضل وان كان في معاذها حضور بعض
 كالنصوص التي منها النبوي لا خلاف فيها لغيره ولا الذي قوة مكتسب وقيل ويخرج
 مروي في جملته فاجابنا وفيها الصحيح وغيره منها صحيح معوية ابن وهب
 العمير في رجل يملك ثلثا درهم او اربعة اشدهم وله عيال فهو يخرجه
 يصيب نفقته منها اليك فياكلها او ياخذ الزكاة قال لا بل ينظر الى فضلها فينفق بها
 نفقته من غيره ذلك من عيال او ياخذ البقية من الزكاة وينصرف به ولا
 ينفقها وهو ينفق بها من الزكاة هل تصلح لصاحب الدار والخدام
 قال نعم الا ان يكون داره دار غلة يخرج من غلاتها درهم ما يكفي لنفسه وعياله
 فان لم تكن الغلة تكفي لنفسه وعياله طعامهم وكسوتهم وحاجتهم من غير الزكاة
 فقد حلت له الزكاة فان كانت غلاتها تكفيهم فله وقرىب منها في كثير من
 النصوص المخرجة في بعضها يجوز اخذ الزكاة لصاحب الدار والخدام
 بالمنع على صاحبها من نفقتهما الفقهاء في جانب انتفاء الذي يمنع
 من اخذ الزكاة في خصوص السبعة في جانب الزيادة التي يصح معها الاخذ
 لورودها في النقص الذي لا يرب على طريق المثال كفتاوى الاحكام الذين
 قد شذم قال منهم يجوز دفع الزكاة لذوي الاكساب مثل بلغة الخراف
 ولا تستأدا لاجا على عيال فله ويختلف ما قد يوجب النقص في الزكاة
 سبب انه مصلح او مؤهل للمؤنة المستحق للمنع الزكاة على من سلك اربعين
 درهما

وهو يجوز عليها الذل ولا يحمل على التقليل لم يكن ظاهرا فيها يعطيه السيد
 يكون المراد به من غير ان يكون بالاجابة الى الربح يجوز الاخذ منها وان كان
 سبب الاستئصال فيها يجب على من طلب العلم الذي يسقط عنه الاستئصال بها
 الصنعة التي تنص بالحاجة مع تركه ضرورة انه بمنزلة من فقرت من
 صنعة عن مؤنة ذلك ما انعقد الاجا على المعلوم والمفقود على جوار
 لعله فله اما هو بمنزلة نعم قد قيل ان المستبرة الصنعة كالتجارة وفي الصنعة
 امثلها والمشتهر بفتاوى وتخصيصا كما يصلح الرجحان الاجا على الذي قد يظهر
 من غير واحد منهم ان المداير على كسب لا وفي فتاوى الثانية لم يربا يكون
 المستفاد من النصوص التي منها المعنى المصحة يجوز الاخذ لغيره في
 السبعة مع عدم قيام الرجحان بالمؤنة ضرورة ان الآلات ونفق الصنعة
 راس المال وثمر الكسب وثمر الصنعة بمنزلة الرجحان والاعتبار
 سبب عدم قيام الفقهاء على ذلك الآلات والصنعة مع عدم قيام الكسب
 التكاليف حاجته وان كان من لوازم الآلات والصنعة قامت به اعوانا
 بعد لحظة السياق وما يوجب من التعليق في النصوص التي قد
 يظهر من غير واحد منها كصحيح ابن وهب لما دأبنا بقا الحديث لا ينفق
 مثل الصنعة والصنعة بالحاجة تنا وله التمرة مؤنة السنة لا غير
 وهما حال الاقوال في المسئلة والمشتهر نفقا وتخصيصا جوارا اخذ ما
 زاد عليها استنادا الى كل ما دل من نص وفتوى على جوارا غناء الفقهاء
 على كون خير المصدة ما اقتضى من واطلاق الكتاب والسنة المتواترة

والسيرة والتأني بالمعلوم من فضلة وفي الشرح والاصل الذي قد لا يتوقف
مما مضى اصله التفضل وعدم جواز التضرع ويحذف ذلك مما لا يربط
مع صفة الاشارة المحيطة للشرع الدفعة على ان لو لم يمنع من دفع ما زاد
لكانت الزكوة مقصورة على التضرع ضرورة انه قد لا يوجد فقير لا يمكن
من نفقة يوم يكتب بخمسة وضوء العقل والنقل حاكمه بفساده وفيما
يجوز الخصم الذي على ذلك التقدير الذي لو كان ثابتا لما ثبت الايجاب
تتبع لهم الملوك الذي بما دونه يصل الحكم الى الحد الضرورة التي قد
حصرت على عدمه ودعوى ظهور مثل صحيح ابن وهب قد غلبت مرات
موره وكان له مال يجزى ويجزى استثناء الكفاية لا ذوى الكفاية والصنفه
اذا ان يتم الخلق كما قد يظهر من كثير منهم القاضل مع كونه الجواز عنه
انه غير صالح لتقريب طلاق المتواتر المستند بظاهر الكتاب والاصل
والشرع التي قد تقرب من الاجماع مع ما سمعته من مثل قصص الدلالة
وفداه الفاعل وعدم المعاضد والمحال لغير كثير مما هو المستفاد من ذلك
يختصر العميل بواجب النفقة كما قد يظهر من كثير من مخرج به بعض بل يتم
كل من يظهره في حق الصنف مثل ذوى كفويات ومن غيرهم
بذلك وان لا يثبت الفقر على من كانت نفقته واجبة على غيره وقد
ينها وان قد على من لم يبدل له مع غيره وانه لو دفعها المالك بعد
الاجتهاد فان عدم الاحتفاظ الاخذ للزكوة ارجحت منه بغيرها
بقائها او ثلها او قيمتها مع ثلها قيل وهو اجماع اذ اعلم الاخذ

في الخلق

صحيح

بغيرها

بغيرها زكوة وكذا مع جعله بها على كونه قال لفسا الدفع ولانه ان يثبت
او بشرط بقاء العينة وانتفاء الغرائز الدالة على كونها صدقة كما في
خلاف الفاضل في المعبر والمنتهى فلا بد من جمع مع لان الظاهر انها صدقة
كما في الاول اولان دفعه محتمل للموجب والتطوع في كونه الثاني وهو كما في
لا ينافيان جواز الرجوع في دفعها مع بقاء العين لان ظهور الصدقة واحتمال
التطوع انما هو بالنسبة الى الاخذ والاذا دفعه انصرف بنية فاذ عرفت
حيث لم ارجعها مع بقائها ولا مع ثلها لا بد من سقوط على ان لا ينافي الاصل
بل انه قد لا يستحق عودها نعم يمكن ان يقال ان للاخذ الامتناع عن
الرجوع بناء على ثبوت المالك له بالدفع في الظاهر فيلزم الرجوع اثبات خلافه
ولا يختلف في ذلك الحال بين بقاء العينة وثلها وامامه كقطع جوارح
الرجوع اذ كان المدفوع اليه من تلزم به بغيره فلهذا خرج عن مخرج
المسألة وهو ما اذا قارن الدفع قصد الرجوع كما هو في التعليل الفاضل
المتقدم اليه الاشارة ولا يجوز منه الرجوع ولو في الهبة ان قد لا يرجع
من قبل فان قد لا يرجع في الرجوع فان كان على الفاعل اخذ بقاؤه الاخذ
التي قد يقع ان يستعقبها الضمان عقلا فلا بد من كونه ان الدفع في اول
الزمن امكن التاديب ما قد علم انه لا ضمان مع التلصص عند نصا في اجاز
فكذلك الدفع المحذور ضرورة انه دفع من التلصص ولا قابل بالفضل
وكذا كعادته في الضرر والظلم ولا مال على ما قطع به الرجوع
من عدم الاعادة مثل ما لو بان كفر المدفوع اليه او كان الفاعل الامام

يعرف لها اهلها فلم يؤدها ولم يعلم انها عليه فلم يقدرك قال في دفعها اليه
اهلها لما مضى قلت فان لم يعلم اهلها فدفعها الى من ليس هو لها باهل
وقد كان ثم طلب اجتهاد في علم بعد ذلك سواء ما صنع قال ليس عليه ان
يؤدها مرة اخرى قيل في رواية اخرى مثله غير انه قال ان اجتهاد في دفع
ولكن قصرة الاجتهاد وقد ضعف الاول بان ان اهلها لا يجتهد في دفع
المسئول دفع الزكوة اليه ولو بدعواه الغرض في جمع هذا التعليل الى المختار
وان اريد به الزائد على ذلك كما هو حكم من لفظ الاجتهاد فهو غير واجبه
بل ضعف بينهم فيه احدى وجه مرجع جماعة حملا لافعال المسلمين واقوالهم
على الصبر كما يستفاد من التبع والاعتناء لما ورد في دفعه استلزامه الصبر
واكثره المنفيين في الشرعية وكذا خلاف الطريقة المستمرة في الزمته
الناجية واللاحقة وحلها ما قبل عليه حجة في المعنى بتصدق الائمة المدعو
الفقر والمكسرة من غير حل ولا تبينه ومع ذلك فقد نقل في الاوجاع
على عدم وجوب ذلك عن جماعة ثم يظهر من طه وقبح الخلاف في المسئلة
ولكن في وقت النظر من الظاهر ثم لم يقل بعدم تصديق الفقهاء ودعوى
الفقهاء ان كان له مال فادى ثلها او بالثلث او بالتيه على اختلاف النقل
عنه والحكاية وهو وان وافق الاصل ويستحب ان لا ياتى بقية لا ياتى
ما قد ينافي من الادلة قلت وكثير من الوجوه التي قد تفرقت طرفا في ضعف
وهو الرأى بان باعتبار مودها غير محل النزاع وعدم مقارنته
لبعض ما اشرنا اليه فساد ما يمنع من ثلها صيل المقام الذي لا يربط

ان اشبهت المشتري لا خلاف بين العلماء في عطف الثمن بدفعها لان المالك
قد خرج عن العهد بدفعها اليها وهما قد خرجا عن العهد بالدفع الى من
يظهر منه الفقر واجاب الاعادة تكليف جديد منفى بالاصل وقريب منه
بوجهة الكل كما صرح به المطلوب الذي لا يربط بمشاركته لذلك في
الاولى التي قد يكون منها السيرة والتأني بالمعلوم من فضلة وفي الشرح
ويجوز الرجوع التي يطول الكتاب ببقائها وقد سمع طرما منها قال قول
بانه صانع لا يربط به ضيقه وان نسب الى العبد والخل وقبائسه على
الدين مع انهم الفارق خرج عن المذهب كالاستناد الى المثل في رجل
يعطى كومة من الدرهم وهو يرى انه من ماله فبعد ضيقا قال لا يجزى عنه
وان كان في سنة ابن ابي عمير الذي قد يمنع من تنزيل مراسيله بمنزلة
وان اجمع الصنف على تصحيح ما عني بفتح وقيل انه لا يربط الا في نقلة
تلك اذا كان المسلم غيره سيما بعد المعاصرة بما تم المعتقد بكثرة
التي منها فقير المشهور وان اختلفوا في اطلاق الحكم بنقل الثمن كما عليه
جماعة منهم الشيخ في طه او تقصيره بصورة الدفع مع الاجتهاد والوفيق
كما عليه جماعة اخرى منهم الفاضل في دفعه بكتبها والاصح الاول عملا كما
وهم مقتضى الاكمل مع عدم ظهور ما يصلح لتخصيصه على ما قيل من ان
المالك امن على الزكوة فيجوز عليه اجتهاد في دفعها الى من يثق بها
فقد يوجب لعادة قلت للمرجع عارف ادى الزكوة الى غير اهلها
نظرا لاهلها ليقربها ثانيا الى اهلها اذ اعلم قال نعم قلت فان لم

صحيح في دفعها

يعرف

جواز دفع الزكاة من دون
اعلام الوقف

بما علم من غير الغرض بما قد علم منه لا ريب بتصدق به للبلد وان كان
ذات قبل تلك الدعوى وجواز الدفع مع عدم اعلام الوقف بان من كونه
سماحاً لكان من مضافاً إليها مخصصاً فيها لكان من ذوي البريات الذين
قد يتعين الدفع لهم بعقدان الصلة كما قد يشير اليه صحيح ابو بصير الذي لا
يريب كونه الملاءمة بقية رواية عام بن حنيفة قال لا يوجب جعفر
الرجل يكون من صاحبها يستحق ان يأخذ من الزكاة فاعطيه من الزكاة ولا
اسمى له انما من الزكاة فقال اعطه ولا تسم له ولا تقل المؤمن عقره منته
عنه بل كره انا لا نعرف به استحبابه خلافاً قلت ولما نه فاق نقول على
لشائعه وتصديقاً قد يصلح للحد لا يبعد منه والاستفادة من السيرة
والنفاذ بالعلوم من فعل ذي الشريعة واصل المذهب وقواعد الفقهاء
ولهم طريق لا شعاع والبلوغ وان ورد به صحيح بن مسلم الذي قد نقل
الحق اتفاق اصحابنا على خلافه فعنه قال لا يوجب جعفر الرجل يكون محلاً
فيصحب له بالصدق فلا يقبلها على وجه الصدقة ياخذ من ذلك مائة
استحقاقاً وانما من منعهها اياه على حين ذلك الوجه وهو مناصته فقال
لا اذا كانت زكاة فلا يقبلها وان لم يقبلها على وجه الزكاة فلا يقبلها
ايها ولا ينبغي ان يستحق ما يفرق بين من وجب انما يفرق بينه وبين من لا يستحق
منها ما يقتضي بالحقا فكن قيل ويمكن جعله على الكراهة قلت وهو
جيد فيما لو لم يكن من ذوي الترخيص يمكن جعله على خصوص من يتبرع عنها
كثيراً او من وجب عليه اخذها لثمة الحاجة فيكون المنع من وجبها له على
يزوي

شروط العمل

لا يبعد من شئ من غير ذلك ما قد علم من سقوط ما يقدم من مثل ان ما قد علم
الكل الاجرة من بيت المال او اخذ منها السهم الذي قد فرض لهم و
سقوط ما قد يتوهم من التصرف والتنازل من كونها شئ من عملها
ولو كان متبرعاً لكان الاجرة من بيت المال نعم لا خلاف في المنع اذا كانت
المشروط لمن الزكاة المحرم عليه بالاجرة والتصرف في جميع العيش
من القاسم من العلم ان اناساً من هاشم انما رسول الله صلى الله عليه وآله
يستعملهم على صدقات المواشي وقالوا يكون لنا هذا السهم الذي جعله
عن وجب للعاملين عليها فخر اولي به فقال رسول الله صلى الله عليه وآله
ان الصدقة لا تخل في ولاكم فاما ما عرفت من جواز كونها لغيرها
لانهما جاز على وجه الاجرة فكان كسائر الاجارات بل كان من المضعف
الشذوذ بل على لغة والظن ان القوم المنقول عنهم من العامة قلت
وقد يبعد اليه مستند من ضرورة انه بمنزلة القياس مع الفارق نعم لو
كان ملامهم خصوصاً ما لو كانت الاجرة معلومة لكان له وجه لا يبعد لقول
بن كثر فيهم ان لم يتفقوا على الذي من شجرة خيل القناد على ذلك
سيما بعد قوله لا يقتصر لشيء من شجرة كذا ما قد يعلم من انه لا يصدق
عليه اسم العاملين الذين يشترط فيهم اربع صفات التكليف والامانة
والعدالة والفتن جازاً على الظن فلا على الشك في تخصيصه كما قيل
الحق الاجازي المخطوط بتخصيصه البعض فيتم بواسطة عدم القول
بالفصل مضافاً الى السيرة والنفاذ بما قد يكون معلوماً من فعل ذي

الوقف

ما لا يملك من اموال
من دخلها انما

لا يملك
قال الاصناف

غير وجه الزكاة من مالها قدر كبره المكروه في وجهه الى ذلك قول القوم
به الموهبي بعد طرق تارك الزكاة وقد وجبت له مثل ما فيها وقد جرت
عليه في ذلك بل بما لا احتياطاً للثمن عند العقل والنقل بمنزلة الاثر
سماحاً فيما قد ثبت في الخلاف ومخصصاً فيما يكون معد الخرج من شبهة خلاف
المفسر والفقهاء والتالفة الاضمان المستحقين للزكاة العالمون عليها
وهم السعاة في تخصيصها وتخصيصها بحسبها وعلانية وكتمانة وحفظ وحساب
ومستتر ومخبر ذلك ما به يخل في ذلك وتم العالمين عليها عفا وقد يشير الى
كله المنصوص في منها المدخل وقتنا في كسحاب الذي لا خلاف في بينهم
بأنه حقاً هذا الصنف ضمياً من الزكاة وان كانوا اغنياء ومصرحاً بالاجاز على
كثير منهم بل في ذلك وغيره ان عليه الاجاز في منافع اكثرها واما ما يكون من ضرر
المذهب الذي قد تقتضي سيرة ولادته بن كثر مضافاً الى الكتاب الذي
قد يكون صحيحاً المطلوب بعد ملاحظة القرائن واقتضائه العطف
بالا والاشوية لله وعرفها بل وشرعاً والنسب التي منها قول المصنف
منه روى محمد بن مسلم بعد ان سئل عن اجازة الاثر ان الامام يعطي
هؤلاء جميعاً وذكر كثير من غير خلاف اجد فيما بينهم ان الامام بالخيار
بين ان يقرضهم اجرة معلومة عن مدة معينة او يجعل لهم حصة نصيباً
من الصدقات ولا يري ذلك حيث ان الامام هو اولي المؤمنين من انفسهم
فقد اذن الاموال التي قد يقرضهم ان يخل في قلبه شك اذا خسر في
استاذل بيوتها وفي صحيح الخبر المصنف ما يعطي المصدق قال ما يري لهما

الزكاة والصدقات والقواعد التي منها فائدة الشغل واصالة عدم ابطال الحق
الاهل وكل ماله من عقل ونقل على عدم اتيان غير الله على حال
الغير وعدم الفلاح في تصرف الجاهل الذي لا يضع الاشياء في محالها
ولا تقع منه الصلابة المشروطة بالنسبة التي قد لا يمكن تصرفها من غير العالم
والنصوص وان كان بطريق الاشياء والتلويع ومجموعة القرائن التي
قد يكون منها الحق وتنتج المناط والاجاز على عدم الفصل كقول امير
المؤمنين في صحيحه يريد ان يقرضهم عن العلم المشتغل على علم القواعد والامانة
والاجاز من امره من الكوفة الى باديتها مصدقاً فاذا اقتضت فلا تكل
الاناسا خفيها امينا حفيظاً غير انه لا وجه لاشترط ما زاد على قدر الكفا
ولو بطريق السؤال من الفقيه وان لا يجر من الحفظ خلافه وقد لا يري ذلك
غير ما شرنا اليه المرحوم على لسان جمع منهم الحق والممنون بل ما يكون
هو المخطوط به كلام اصحاب والادلة التي قد سمعت طرقاً منها والادب
ولزم خلاف التكليف بالالايقان فضلاً عن العشر اخرج في الشريعة الموصوفة
بالساعة وعدم التكليف فيها التام دون الطاعة ونحو ذلك ما قد يعلم
من عدم اعتبارها بحسبها صريحاً به جماعة من الفقهاء لان من صرح الشيخ
باعتباره ولعله استناداً الى ان العامل يستحق نصيباً من الزكاة والصدقة
لا يملك وعولاه لم يعلم هو كما ترى ضرورة ان عمل المصنف بمنزلة عمل الخلف
على انه لا يمكن تصوره في بعض صور هذه الحالة التي لا ريب انها في
من الاجازة التي يصلح لها العبد مع اذن سيده محققاً ونقله وعدم اعتبار

جامعة كذا وكذا والفتنة والمنتهى عن كذا وكذا من كذا وكذا
 المعبر عنه ولو بالشدة عن الرجل يجمع عنده من الزكاة الخمسة وسبعا
 فيشترى منها شئ ويضعها قال اذن نعلم قوما اخرين حققهم ثم مكث
 مليا ثم قال الان لا يكون عبد مسلمة ضرورة فيشترى به ويضعه وما فيه
 من اشتراط الصفة هنا هو المشهور بين الاصحاب بل ظاهره نقله الاجماع
 لاسيما المشركين مجمعا على عندنا فلا اشتراط فيه خلافا لجامعة من متاخرى
 المتأخرين تبعوا للحكي عن الجعيد والمال حيث لم يشترطوها لعموم الآية
 والخبرين احدهما الصحيح المروي في العلل قلت لا بد من عبارة ملوك يعرف
 هذا الامر الذي يحسن عليه شتر به من الزكاة واعتقه فقال اشترى فاعتقه
 قلت وان هو مات وترك مالا فقال ميراثه له الزكاة لا انه اشترى
 بماله والثاني ان الميراث في عرسه من شتر اياه من الزكاة بركة قال
 قال اشترى عرسه رتبة لاداس بذلك وهو حسن لولا الرواية المتقدمة
 المصححة بالاشترط الميراث نصفه عندنا بالشرع والاجماع المتقدمة
 قلت وعرب منه في كلامي بل قيل ان الفيز الميراث صحيح ومعتقد
 بهذا الصواب والفقهاء نقلوا المتبراة من ماله الاصحاب في الميراث وقد
 يؤيد بالمتوسط قواعده وكثير ما مر وما يشترطه النصيب الذي
 موثق بمسند ابن خزيمة الصحيح في الثالث عشر من ماله من الزكاة
 ماله الف درهم فلم يجد موضع يدفع ذلك اليه فنظر الى ملوك يبيع
 فيفسد يد فاشترى بتلك الف فاعتقه يجوز ذلك له قال نعم لا

بكره

باس يدك قلت فانه لا اعتق وصار اخر اخر فا صاب مالا ثم مات وليس له
 وارث فمن يرثه قال يرثه الفقراء المؤمنون الذين يستحقون الزكاة لانه لما
 اشترى بها لم يترك وهو الصحيح باعتبار كونه الميراث بالحق من علي بن
 فقال وابن بكر مصافا الى عمل الاصحاب بعد اية قلت والى كثير ما مر
 الاجماع الظاهر على ان الاصل من الذين منهم الفاضل حديث لسانه الى
 الاصحاب على وجه الميراث في دعوى الاصحاب الذي قد لا يتناول احد فيحصل
 فالقول به ان لم يكن متعينا فلا يرث به احرط واحوط منه اعتبار ما شترت
 من قباله سلام معها وان لم يرث به الاصحاب الذين قد يدعي انهم امتا
 تركوه لبلاده وتبادر من الكتاب فينعوضون في يعلم من ماله حظ كثير
 منها ان هناك مالا وهو ما مر به بعض شروحه اصحابا كما في مثل المسبوق
 من امة من جبهة عليه الكفاية ولم يجد اعتق عندنا ان الرواية المشار اليها
 طاعة القبر في تفسيره من ماله الميراث قال وفيه الرقاب فتم لزعمهم كفاية
 في قتل الخطأ وفي الظاهر وفي الايمان وفي قتل الصديق اجمع وليس عندنا
 ما يفرق بينه وبين غيره فقل ان ميراثهم سهمان الصدقات ليكره عنهم
 ولكنها لا تخرجها فاهو من الميراث وغيره وان قيل ان كونه تفسير للزكاة
 يعطى تخصيصا بالحق الذي قد لا يكون ارادة به بالخصوص بعد ملاحظة
 السياق وكثير من الوجوه التي قد يفرق معها الميراث سيما بعد اتمامه وقيل
 ظاهره ان تقاضي المنقول على رباية بل ربما يكون أولى لاشتمال الاعتق
 على تلك الرقبة وخراج ذمة المومن ما قد كان به عهده واشتمال غيره على

الخير

سهم في الميراث وهو الميراث في الميراث وهو الميراث في الميراث
 في الميراث وهو الميراث في الميراث وهو الميراث في الميراث

منع حبه

فان كان له وصلة من جنتين وفيه فكونهم امسهم الميراث في الميراث
 الذين يحتمل الميراث من جنتين وفيه فكونهم امسهم الميراث في الميراث
 سهم الفقراء فيشترى هو ويعتق عن نفسه وفيه فكونهم امسهم الميراث في الميراث
 ما لو اخذ الحاكم او من يقوم مقامه فاعتقه عنه ضرورة انه يكون غير له
 الاضام الثلثة والمعلوم ان الولد منها الفقراء نصا ونقوى كما ان الميراث
 به من الآية والنصوص وفتاوى الاصحاب عدم اعتبار قصور المكس عن
 مال الكتابة وعدم توقف الاعطاء على احوال التيمم فانه يجوز دفع التيمم
 باذن الحاكم وبغير اذنه واليه باذن السيد وبغير اذنه فانه لو صرف في غير
 محل الكتابة كان ضامنا ويرجع ما لم يرض ان كانت باقية الزكاة مثل ما لو صرفه
 الى غيره على ذلك الوجه ثم يجوز ان يكون في المشروط فاسترق فانه لا
 يرجع كما قطع الشيخ ويصير لانه المالك ما حرم بال دفع الى الحاكم تبليغا
 الى غيره وقد نقل والاشكال يقتضي الاجزاء او كان المدفوع اليه من
 سهم الفقراء ضرورة ان المالك قد برئت ذمته بذلك الدفع فيبقى الزكاة
 بين العبد وسيد ولحكم فيه معلوم ما مر وسيجل في محله وانه يصح
 في دعوى الكتابة اذا انكرها السيد او كان منها في دعواه والاحتياط
 الذي قد نقله العقل والنقل بمنزلة الادع لا ينبغي ان يترك في مثل المقام
 الذي لا جد فيه لطول الخلاف فيه بعد ما علمت من جواز الاعطاء من سهم
 الفاروق في سهم سبيل اسد سهم الفقراء وخصوصا على تعديب عدم وجوب
 البسط لاهو المذهب والاعلم والسالك من الاصناف المذنبين الفاروق

في الدين

سائر اصناف الفاروق

كنا

كنا لا نسته حرة وتاليا بالمعلوم من فعله في الشري واجا فاقول على
 كثير وتخصيصا كاد يصل الى حد لا يغير منكروهم المدينون لغرة وعرفنا
 واجا فاقول وتخصيصا قد يصل الى حد لا يغير منكروهم من مصرية الله
 دون منه مصرية معصية بل بالاجابة المنقولة ظاهره ان الميراث على لسان كثير
 منهم ما مر من العلويين ورجحنا على اجماع منهم الشيخ والفاضل وغيره
 الميراث في كتابه انه ما قد اتفق عليه النصوص والفتاوى وفيه الميراث وكذا لا
 خلون في جواز تسليمها الى من لم يصر منه معصية وفيه المنتهي اجمع الميراث
 على دفع التمسك الى من يصفه ثانيا وقرين منه في كلام جماعة بالمعلوم الذي
 قد لا يغير منكروهم قبل الميراث من اهل السيرة والتاريخ بالمعلوم من
 فعله في الشري واصول المذهب وقواعد الاعتقاد والنصوص التي
 قد يدعي تواترها ومراعاة حجة منها في كون المدين غير معصية من الفاروق
 وان كان فاعاد او تصح في التمسك بغير المشروط وفيه كون المدين الذي
 صر منه معصية اسير ليس منهم وان كان عدلا وتصر في التمسك على ان
 الشري حلو لما شاهده بجمع مقدمهم بحق الميراث حيث زعموا ان المدين
 في معصية اسير منهم بعد التمسك استنادا الى عموم الآية بناء على ما مر من
 اتفاق الفاضل والعرف على ان الفاروق مطلق المدين ولا يخصه له عند
 النصوص التي قد رويت بالضعف بل في ما يقتضي تخصيصا بالخصص
 بما رووه عن الصادق عليه السلام قال يقتض ما عليه سهم الفاروق ان كان انفق في
 ماله اعز وجل واذا كان انفق في معصية اسير من اجل فلا شيء له على الامانة

وبما فعلوه بمناقحة قضاء دين المعصية جلل العزم عليها وذلك فتعقلا
فرد الاول يشفق الله وعدم الوفاء على عسكرة في من لا ضرورة
التأخير لا عانة على المعصية اذا كان الوفاء بعد التوبة وقرب منه في
كلام من زال مقتضيا لانه وهو كما يستغفر ضرورة ان الاحبار المتعصبين
للخصم يفتقرون على الصريح وعجزه ووجود الجزل المنزلة في عدم
كون المستند ذلك التعديل الذي لا ريب انما شبه بالاعتبار والحكمة التي
لا يدل عليها على عدم الحكم الذي لو كان دافعا لمدارها وجوها وعدها
لكان اللانتم جواز دفع عنه وان لم يتب في مثلها لوعلم عدم تمكنه من
الاستدانة بعد ذلك سيما مع العزم على عدم الوفاء عند الحاجة وخصوصا
فيما لو كانت ذوات الدين من المؤمنين الذين لا يعقلون بحال الرجل والاتفاق
منعقد على عدم صحة من الختم الذي كان عليه ان يقول به في بعض افراد اللذان
بالطريق الاول على انه قد يمنع من صدق القام على مطلق الدين كما يمنع من
تبادر ما كان لمصيبة من وان كان حقيقته ومنه منصف النصوص المهرج
الربا من جهة بعضها واخبارها بالعواضلة منها الاجاعات المحكية التي
قد يثير بها الى نحو ما في والمنتهى وكذا غيرهما من الاجماع على منع المستند
في معصية انهم من سهم الفارين وقاعدة الاحتمال وقرب منقذ غيره بل
لوفرث الشك ونصا دام الدلة لكان اللانتم الرجوع الى اصول المذهب
وتوابعه التي لا ريب انها هي المخرجة في مثل هذه المقام الذي قد تم
الاحتجاج القام فيه الى قسمين المدينين لمصلحة نفسه والمدينين لاصحاب ذوات

تقسيم القام

الدين

الدين مصححين باعتبار الفقرة الاول دون الثاني على وجه قد يظهر لاجماعهم
كثير منهم على ذلك فان اجماع المقتضى به في الثاني على الاول المهرج
بالاجماع على اعتبار الفقرتين في والغنية والمهرج فيه بان ذلك
وفقا لاصل العلم والادالة لا من غلبة الاشكال ضرورة انه مما لم يزل الحجة
كالصحة من ان به وجلة من النصوص التي منها ما جازها من مقتضى الآية التي قد
جعل فيها الفار من مقتضى للفقراء مع عدم وضوح ما يستندون اليه
ما واره انها لا تخل بغير ما هنا كما شرعت لست الخلة ودفع الحاجة وهما
مطلوب في القول لمفروض المسئلة بعد هذا القتها ان ذلك ما عدا ذلك حجة من
مما قد لا جاعا ومنه من وجهه وتخصيصها به جلة من الافراد الثمانية وهم
العامون عليها والفرقة والفار من مصلحة ذوات الدين والسياسة
للتعريف بله والمؤلف على وجه يظهر لاجماع الذين لا دينية تحققة على
ذلك الذي قد صرح به جماعة منهم الشيخ وابن حنبل واحزابها من قولها
لعله كما استأنف من اعتبار الفقرتين عن غير وعدم اعتبارها في الافراد
المعصية وقد لا يريدون غير ما صرح به كثير منهم الشهيدين من اعتبار عدم
تمكنه من اداء الدين كما بنه عليه غير واحد منهم سيد الملائك حيث قال فيها
والفكر ان مراده بالغير انتفاء الحاجة الى قضاء الدين لا الغنى الذي هو
ملك وقت الشدة لا وجه لمنع وقت الشدة من اجل ما يوجب به الدين اولا
كان غير متمكن من قضاءه قلت ويشهد له كثير من الوجوه التي منها ما سمعته
منهم الاحكام بوقاء الدين عن واجب الكفاية ومنها ان الفاضل على انه قد

في البعض

من قد يكون الاجماع صريحا على اعتبار عقد استقرب به جواز الدفع الى المدين
وان كان عنده ما يفي به اذ ان بحيث لو دفعه صار فقيرا لا انتفاء القام
في ان يدفع ما يفي به اذ ان لا يفي به الفقر الذي لو لم يفي به ذلك فلا ريب في
اعتبارها به بعد خلاصة الاجماع على انه لا يفي به الا في غير ذلك على
لما الاساطين الذين لو علم ان المقصود من هذا ما جازها عنهم غير هذا
لغير اعتبارها وتخصيصها لا يصلح المقتضى به والاحبار المهرج
جوانتها ان الزكاة مالا خصوص الفقراء ولا تخل لغنى الا غنيا
وكثير من خصوص المقام وحكم التبادر واصول المذهب وقواعده المعلوم
انها هي المخرجة عن عمالاتك ونصا دام الادلة وخصوصا بعد ما قد شجر
جلة من النصوص والقوانين من رجوع ما يدفع اليهم مع الغنى الى الفقراء
الدين لا ريب في ان يصرح به ذات الدين والمثل لغنى والفرقة قد كان
لحفظهم وحفظ اموالهم كالحاملين عليها وابن السبيل الذي لا ريب
باحتمال جنة سفر وعدم كونه من الاغنياء الذين لا يكون منهم من كان
قادر على وفاء الدين بالمال الذي لو دفعه لكان غير قادر على مؤنة
السنه لا لعله صريح كثير وان كان اللانتم ما قد انتفى الاحتجاج عليه من
ان المدينون يجب عليهم اداؤه بوجه كماله على سوى قوت يوم وليلة و
لباسه والدار والحامد ويحتمل ان يكون قادرا على وفاء الدين و
مؤنة يوم وليلة لكن حيث ان اسبقه ذو رجة واسعة ولا يرضى ان
يذلك المؤنة كان المدار على من لم يتمكن من مؤنتها بعد الوفاء كما قد

وغيره

في السنة

يكون

يكون هو المستفاد من نصوص المقام وعامة الاوصاف سيما الفقراء الذين
منهم على قوت الشدة وان ملكه راس مال او صنعتها ونحوها مما يعنى
بمؤنة احوالهم ولا يفتقر الى الاحتياط شيئا كذا في مرجع تقى والمعلم
والمدوي عن علان الرضا مرسله ان لا يجعل بموجب الحال فيها انتفى كل
هذه معصية او طاعة وهو مذهب الشيخ في به وقد قيل البلية هنا
وهي من يؤيده اصل المذهب وقاعدة التي منها اصابة الشغل وعدم التان
بالمحرر وقاعدة الاحتياط والمذهب الذي لا يصلح الى حال الاجماع الذي
قد يظهر من جملة من منسب الى الشيخ هو الجواز استناد الى كل ما دل
نص اجماعي على كل قاعدة على صحة تضمن المسلم ووقوف ما يفعله على
الوجاهة المشروعة وعدم اطلاق الاطلاق غالبا على معرفة المصارف التي
تتبعها بل قد يتحيل فلا يتصور بوقت دفع الزكاة التي لا ريب في تصديق
في عدم الفقر فيها نصا وفتح على اعتبارها الذي لو كان بها قد دفع
متوقفا عليها كانت به لا خيار ترى لعمري البلوى سيما بعد ما دخلت على
فيما قد يكون اولى من النظائر التي منها جواز دفع سهم الفقراء الى جميعها
بعد دعوى الفقراء شصفا فالله اية دلائل وسنن مع عدم الجاهر سوى
الاصول المعاصرة بما لها قالوا به متعين وان كان الاوقف بالاحتياط
واصل المذهب هو المدوي الذي قد لا عدو ولا شريك في طاعة الى المتبادر
يقضي كونه المشهور وفاقيا ولكن عانة به لعله احوط بل واقرى لولا
الاجماع وشهادة الاشقة وتيقن النظائر ولزم العسر نحو ذلك ما قد

في بعض

في البعض

في البعض

اشترى الخيل من مائة بعد ظهور شهود الموصوفين بالاشترى المائة على ان
 في تصرفات المسلم وقربها على الوجه المشروع وخصوصا في ملاحظة
 كون هذا الشراء عائلا للخط سقط هذا التهم الا نادرا والمعلوم ان كثير
 من اولاد المسلمين الفقير الذي يدفع منه سهم المصالح الى الغار حرج
 وان علم انهم صرفوه في مصيصة الله مع الفقير والعدالة فضا وقوى بل ومضى
 الفسق على الاصح ويجوز للمالك ان يقاتر المستحق للزكاة من مثل الفقير في
 من كان قد متروك فيه بها وان مات المدين او كان واجبا للفقير على رب الدين
 بالاجابة على الفكاك لم يرجع نقلا على ان كثير منهم الفاضلان الذين قد يظهر من
 جملة من كتبها ما لعلها لم يرجع من غير واحد من ان ذلك كله اجاب على المسلمين
 وتخصيصا كما يصل الى حد الاجابة على المصريح به في كثير من كتب الصحاح
 وان عبروا عن بنى الخلاف ونحوه ما قد يعلم من ملاحظة ان الحكم المزيو
 في ذلك كله من المسلمات التي لا يبعد عنكرها مصفا الى كسيرة ولا اعتبارا
 واصلاح الكتاب والنصوص المتواترة وخصوصا كثير من المعتمد سند
 ودلالة لولا الوسائط التي قد يكون منها العجى وتتميم المناط القطعي
 والاجابة على عدم الفصل في هذا ما قد يستدل بسلطنة على عموم
 الحكم ببعض الاجابات المختص بمقدور بعض ما كان لنصوص التي منها ما
 في جواز دفع القيمة بدل العين وجواز تقديم الزكاة قبضا وتحوذ ذلك ما
 قد يستدل بكثير مما في من عقل ونقل سيما بعد كون الاحتساب بمنزلة
 الدفع وكونه مائة الدفعة بمنزلة العين المدفوعة وخصوصا بعد ملاحظة

مصر

الى
 حواشي حاشية الزكاة
 الخ

حلقوا الذين الذي لاجله شيعت الزكاة وكونه المؤمن بها بمنزلة حيا وحي
 الثقة عن قاض بوجوب وفاة الدين ومنها صحيح عبد الرحمن بن الحجاج
 سئل ان الحسن بن علي بن ابي قحطبة طال حبسهم لا يقدر من على قضاء
 وهم مستوجبون للزكاة هل له ان يدفع ويحبسهم الزكاة قال نعم ويحبسه
 الا في سبيل الله عن رجل عاون فاضل يوق وترك عليه دين لم يكن عليه
 بنفسه ولا من ولا معروف بالمشكلة هل يقضى عنه لا دفع الا لان قال نعم
 ومعتبرين ابن حبان قال سمعت ابا عبد الله يقول ان المؤمن من يتوكل ويجعل
 اجران ايسر ففناك وان مات قبل ذلك احتسب سهم الزكاة وصححه غيره
 قال لو كانا الفقير وجعل عليه الزكاة ومات ابو وعليه دين ايؤدى زكوة
 في دين الله ولا دين حال كثير فقال ان كان ابو او شدة ما لا ثم ظهر عليه دين
 لم يعلم به يومئذ فيقبض عنه قضاء من جميع الميراث ولم يقصده من زكوة
 وان لم يكن او شدة ما لا لم يكن احدا حق بكونه من دين ابيه فاذا اداها
 من ابيه على هذه الحال اجزأت عنه ومعتبر بحق من عاون سئل العبد عن
 رجل على ابيه دين ولد بزمونة البطل اياه من زكوة يقصده فيه قال نعم
 من احق من ابيه في غير ذلك من التصور التي يضيف بنشرها المقام
 الذي قد استقر عليه في جملة ما منهم في دفعه والاسكان من جواز الاحتساب
 غرض من الميت قصور زكوة عن الوفاء وهو حسن ضرورة انه في بمنزلة
 الفقير واحتوا المذهب وقوا عدم حاكمية وصححه من زكاة المدفوع مقرر به
 وقد اشير كثير ويدل عليه اعتبار رجلا فاجع منهم كفا ضلالت حيث

حلت

قالوا بوجوبه ثم عتقا بالعمى الذي قد لا يتبادر من هذا قوله غير ذلك مع انه
 بالصحيح وبانه بعد الموت يكون فقيرا وان ملك الاموال التي قد انتقلت
 منهم عند الموت الى الوراث وقد يمنع ضرورة ان الوريث لا يكون الا
 من بعد وصية يوصي بها او دين كما لعل صريح الآية والرواية نعم لو تعدد
 استيفاء الدين من الزكاة ولو عتقل رجل اورياه بوجه او عدم اطلاق
 في الشراء كان يحكم من فقرته زكوة في جواز الاحتساب عنه كما صرح به بعض
 الاصحاح بالدين قد يظهر منهم الاجابة على ذلك الذي قد يظهر من مثل شيخ
 والاسكان وما يشتر به الصحيح وغيره من النصوص التي قد يكون جملة منها
 صريحا في صريحه بكونه من المراء بمقتضى ما في الزكاة هو قصد الاستقاط
 مائة الدفعة من الدين على وجه الزكاة وبما يرجع اليه ما قاله الشارح و
 توهم انه هو المعنى الحقيقي من انها الاحتساب على الفقير في الاخذ من الدين
 ضرورة انه على ظاهره في غاية البعد من الاعتبار واللغة والعرف بل في
 النصوص والقواعد المعلوم من ملاحظتها انه لا يمنع وجوب كسفة من
 قضاء دين من وجبت له من وجبت عليه المصريح به الصحيح والمؤمن
 به مصفا الى الاجابة نقلا وتخصيصا بل يظهر جمع منهم الفاضلان ان ذلك
 اجاب على المسلمين واختصاصه بوجوب الصحيح بالميت غير قاض بالاختصاص
 مع ظهوره من باب المثال على انه لا قائل بالفصل والحكم ما في اقول
 في الميت والاعتبار شاهد على كثير من وجوه العقل والنقل المعلوم
 من ملاحظتها مصفا الى ما هو وجوب طريق ما قد يعارض ذلك او قاطع

بما

حواشي حاشية الزكاة
 الخ

بما يرجع الى ما عليه الاحتساب الذين حلوا ما دل على منع صرف الزكاة في
 واجبه الثقة على منع اعطائهم من حق الفقير والغير الدين ويدل عليه
 بانهم عيال لا يدرعون له والاجابة على ذلك وتخصيصا على عدم كون الدين من
 الثقة الواجبة التي لا يمنع حرج وجوبها لاحد على اخر من جواز دفع الزكاة
 اليه الا اذا كان من وجبت عليه غنيا وقد بين له ذلك كما يعرف من امر المستفاد
 من ملاحظة انه لو صرف الغنام ما دفع اليه سهم الفقير من غير حرج
 ارجع وان له لو ادعى عليه دين قبل قوله ما لم ينكر الغريم ودعوى انه
 لا يرجع كما في شيخ الطائفة في الجمل وطا استنادا الى انه قد ملكه بالقبض
 لا ينبغي ان يصح اليها كدعوى عدم قبول دعوى المدين الا ما بينه لانه
 متع سببا بعد ملاحظة كونه القبيح لا يؤثر ملكا الا اذا صرف على الوجه
 الذي قد قبضه لاجله وكونه الدعوى المنجوبة قد صدرت من المسلم ولا
 لها وخصوصا بعد ملاحظة الاحتساب وتبع النظام ونحو الاجابة
 نقلا وتخصيصا وسير والاداء ولزوم العسر اذ قال الله على المؤمن
 الذي قد لا يرضى بالاطوع اذ على فقره والاحتياط الذي قد نزل العقل
 والنقل بمنزلة الدخول لا ينبغي ان يترك في امتثال المقام الذي لا يقبل
 فيه دعوى العزم لا صلح ذات الدين الا بالتيه فلو اداها في المدا
 والاسكان وانصاع على سبانه بقوله في سبيل الله الذي قد جعله في
 الاحتساب تبعا للكتاب وتبيننا على ان احتسابا ليس له وجه الملك
 والاختصاص على حواشي اشرفا اليه الرقاب والمستند بعد لاية

في بعض
 حواشي حاشية الزكاة
 الخ

في الدين
 سابع الاحتساب
 الخ

الاجماع المصطلح والمنقول والمعلوم الذي قد يصل الى حد لا يعتد بمكره
والسيرة والتأني بالعلوم من قبل ذوي الشئ وهو الجهاد وتبنا القناطر
والمساجد وسبل المبلد والجمع وساعة الزاين وسعونة المحتاجين و
اصلاح ذات البين واقامة نظام العلم والدين وقضاء الدين على
والتيقرب القرب كلها على المحذور فتولد وتخصيص كاد يصل الى حجة
الاجماع المصطلح به على السادة الشيخ في قواين زهوه وقد يظهر من كثير
الاصحاب الذين قد صرحوا بجماعة منهم بان عليهم عامة من تأخر بل ومن
تقدم سواهم القليل مضافا الى طلاق الكتاب والسنة ضرورة
ان سبيل الله لفتة وعرفا كما افاد المتوصل اليه من ان في القناطر
القرب فلا يتبا دونه وحضور المعنى سند اوله ولو بالوساطة
التي قد يكون منها الغش وتفتيح المناظر والاجماع على عدم الفصل
منها المروي عن العالم ان في سبيل الله قوم يخرجون الى الجهاد وليس
ما يفتقرون به او قوم من المؤمنين ليس عندهم ما يخرجون به او في جميع
سبيل الله وصحيح ابن يقطين قال مولانا ابي الحسن يكون عندي
المال ان توفقه انا في جمالي واقارب قال نعم وقريب منه في غيره
واحد ومنها النصوص الواردة في الوصية بسبيل الله المصريح في الحج
منها بان سبيل الله شيعتنا ونهضتها الصديق في الحج فاف لا اعلم
شيئا من سبيل الله افضل من الحج على وجه قد يعلم من غيره
ان ذلك من مسلك كل ما يذكر فيه سبيل الله في صفة ونحوها وانه
من زعم

من زعم الامة المصحة له بالسهم المذمور فا نقول باختصاص صاحب الجهادين
لا وجه وان قال به المعتمد والديلمي والشيخ في وصاحب الشارة
كذلك انما هو المتبادر من الامة واطلاق ما ضاهاها من اشخاص
لعمري قد يوجد في بعض النصوص الواردة في الوصية الامر باخراج ما
به سبيل الله منهم لكنه غير مرجح بل ولا ظاهر من احواله انتية التي قد
تكون في المؤثر في اختصاص صاحب الذكر الذي قد يكون لزيادة الفضل او
ظهور هذا الفرد الذي قد ذكر كثير على طريق المثال والاستدلال بطلب
الافراد الى سبيل الله فترتب وقد يتجمل كلام الشيخ في الديلمي في
صاحب الشارة في فتعقد الاجماع الذي قد يظهر من غيره واحدهم
والفتاوى انه لا يخفى ان في الشارة في حله فم ولكن بعض النصوص
كالمرجوع في تقييده بما لا يكون فيه معونة لغيره لا يدخل في الاوصاف ووجه
التابع وقال في حقه بعد ان ذكرناه يدخل في سبيل الله معونة الزوار في الحج
وهل يشترط حاجتهم اشكال يشأ من اعتبار الحاجة كثيرة من اهل السهام
وفل يدرى اجماعنا انما تحت سبيل الله في حقه قال في بعد ان نقل كلام
وهو مشكوك في تخصيصه لعموم الاولاد من غير دليل قلت واشك
ما تجاوزه به حجة من اعتبار فقره ولا وجه لان اريد به عدم تلك القوة
التي ضرورة ان منافع ما لعله كالمركب من الكتاب وسنة كالمركب في نظر
المشكوك وما دل على انها قد شرعت لسداد الحاجة ورفع الحاجة وانما حال
خصم الفقير ولا تحل لغيره وان تواتر لا يدل على ان يريد اعتبار الحاج

التي لا ريب في مجملها لغة وعرفا وشرقا من اجماع او الزيادة ونحوها
ولم يكن عند الاثنية التمسك بالمنزلة مثل المقام عند العقل والفعل
بمزية من المال والضيعة ونحوها ما لا ينع من ملكه من احد الزكوة
عند عدم ملكه مؤنة السنة من غيره وقدمه الصف كادى وغيره ما
قد يعلم من الحكم المذمور عدم الاشكال في صرف هذا السهم على مثل
القناطر والمساجد ووجوب جلد اصابه ذات البين ونظام العلم
ونحوه من المصالح التي يعود نفعها الى الفقراء والاعنياء بل ولو كانت
لا يعود الا الى خصوص الاعنياء سببا بعد كون الوجه المذمور ما من شأنه ان
يعود الى ما يعم الفقراء وخصوصا بعد كون الموقوف مالا صالة صلاح
الفقراء وحفظ نفوسهم واموالهم بل بما يكون هذا هو المعلوم من قبل
والنقل والاجماع في تعيين الضرورة والسيرة والتأني بالعلوم من قبل
ذوي الشئ والاعتبار وغيره من الوجوه التي منها ما دل من نفعه
فتوى على جواز اعطاء الغاري قدر كفاية وان كان غنيا ضرورة انه
بمزية لا ادرى كثره ما يربطه المصالح ونظائرها وان طالت الشارة
فيما لا يتعلق بالمصالح العامة من مثالا في الحج والقرارات واما ما
ممنوع في ايام من هذه السهم كي يصفون في دفع المصالح وحل المناظر
ولوا في القرب وقد علمت الوجه فيه انه وان اجمع من واحد واحد وان
هذا المصالح ما يدخل جميع المصالح ويصدق عليها وان فارقتها بالنية
انه لا مانع من دفعه الى غير المسلم فضلا عن غيره بعد حصول كفاية لكن
ما ذكر

ما ذكره الشارح من تقييده بما لا يكون فيه معونة لا يدخل في الاوصاف
الاحوط والا وفق باصول المذهب المستفاد منها ومن كثير ما مر انه لو لم
يقول ما دفع ذلك المالك لاحله استعيد مع وجود التعيين وضمنه
او القيمة لو لم يكن فليكن والتا من الاوصاف من توفقه ابن السبيل كتابا
وسنة واجامنا فتلا وتخصيصا قد لا يكون مكره وسبقه تأني بالعلوم من قبل
ذوي الشئ وهو المنقطع به غير ذلك الذي يجوز ان يعطى المنقطع المذمور
يوصله منه بعد نقصان الوط الى ولا ينع غناء به بله مع عدم تمكنه من غيره
يسمع او اقراض او غيرهما كالمعتمد المشهور في الاوصاف الذين قد يظهر
الاجماع من مثل من ينفق في المرافعة منع الغناء اليهم على ذلك الذي
قد يربط غير واحد منهم اليه الى كثر ويدعي انه هو المتبادر من اطلاق
والنصوص والفتاوى وخصوصا حملها من النصوص ولو بالوساطة ولا
وكثير من الوجوه التي يطول الكتاب بتفاصيلها ويعلم منها ان من الصنف الذي
يقبل باحصاء رايها سبيل الله اذا كان شاعرا بله وان كان غنيا فيه دفع
الى الغنياء وفي المنقول عن المقننة انه المنقطع في السفر وقد جازت
رواية انهم الاضياف وقريب منه كلام كثير من الشيخ وابن زهره وسائر
المفتقل عنهم نحو حاشية المقننة الذي لا ريب ان كالمركب في اختصاص
بالاول الذي قد تامل المعتمد الرواية بما رجح اليه ومن طه هو المحتاج
المنقطع وقد روي ان الضيف داخل فيه وكان كالمركب في مقننة
لما نهائية المواقف كلام المعتمد في مثل القول بدخوله كما يضعف

الفتوى
من الاوصاف

الفتوى

باعصار ابن السبيل فيه وما شذ به القول تبنا وله لم يكن كان مريضا
 للفرقة فصار عرضا لوقام جيت استناد الصدق ابن السبيل على مثله
 وتكون بمنزلة من اهل الخروج من محل الإقامة القاطنة لفسخ ضرره توجب
 المنع على الصدق باعتبار الحقيقة والحجاز لا يجدي نقضا مع عدم القرينة
 والقياس باطل عندنا مع انه مع الفارق وقد يمنع في الاصل ايضا مع انه
 خلاف المتبادر من النصوص والفتاوى واصول المذهب وقواعد
 وصاحبة المراسيل والمعتبر المروي عن تفسير علي ابن ابراهيم عن ابيهم
 انه قال وابن السبيل بناء الطريق الذين يكونون في الاقطار طاعة الله
 فيقطع عليهم ويذهب مالهم فلو اطاق ان يذهب الى وطائهم من حال
 الصدقات وظواهرهم كغيره وطاقت الكتاب ومنه عدم اعتبار الحاجة
 والمعلوم من اصول المذهب ونصوص المتأخرين في كونها شريعتا لست الخلة
 ومنه الحاجة وانها حال خصوص الفقراء انه لا يجوز الاخذلن كان غنيا
 في يده الا اذا كان بحيث لا يجزى التصرف في امواله ببيع ويحرم بل ربما
 يدعى القطع بتأديده من اطلاق الخبر المروي كما يدعى ان وقفا في ال
 في استناد الفقه بل هو حصر غير واحد منهم المعتبر بعدم اعتبار
 الغير عنها ولا ريب في ضعفه بعد ملاحظة ما مر المستفاد من ملاحظته
 ان لا وجه للمساخرة المباحة التي قد ترجع الى الطاعات بوجوه الاعتناء
 اما المسافة معصية فلا يعطى من سهم ابن السبيل اجماعا فاعلان
 تحصيله بل قيل انه لا خلاف فيه بين كافة العلماء مضافا الى النص

وعملنا انما يشترط
 من الله

البر

المرتبة في حرمه عن الموضع واحدا المذهب فاعادته ويجوز ان يعلم
 وجعل المنع وان تاب في اثناء السفر الذي لو اعطى الفاعل فيه كان معادنا
 له في الاثم والعدوان ويجوز عدم المنع من كل ما لم يقتضه دفع المعصية
 وان حصلت في الاثم والعدوان بناء على عدم اشتراط العدالة وان لا يعطى ابن
 السبيل الا ما يليق بحاله من المأكول والملبوس والمركوب الى ان يصل الى
 بلده بعد قضاء الوطر وان اخطأ الطريق الذي يمكنه الاعتناء فيه اذا كان غنيا
 صحيح ويجوز من الموجد منه وان كان ما كان على طائفة او وكيله فان تقدر
 قال الحاكم فان تقدر في الحدود المؤمنين فان تقدر في غيرهم فليس مستحق
 الزكاة للصرح الشارح بان لا يعرب منها على الضيف الداخل في ابن السبيل
 الا ما مله وفيه منع ظاهر الاحتياط طريق الحاجة سيما في مثل المقام الذي
 لا يوجد فيه ضعف الا وله بها تقضى بغير ان يدفع اليه من الزكاة وفيها
 كان الامر في احوال هذه المباحات ببيان من السهولة فليس واسرها علم والثبات
 في المباحات انما اشترط في الوقوع في الفصل الثالث فيما يشترط من الاوصاف
 المعينة فمن يستحق الزكاة وهي اربعة منها الاول ان لا يربح
 اعتبارا في غير احدى الخصال بل عليه ان لا يربح في كل ما كان كثير منهم
 والغير يربح والربح من غير ما مثل المنسج والعلوم التي لا يجوز بيعها
 واخبارهم في ذلك ما لا يحصى فيكون من غير ما من المذهب حيث عتد من جهة ابن
 الامامية الا انهم بان لا يجوز دفع الزكاة الى اهل الولاية والمعلوم الذي
 قد لا يبعد من كونه مضافا الى السيرة القاطنة والتأسي بالمعروف من قبل في

في البيع

احوال السحق

الشك والاشك والوقوع والنصوص المبررة بتواترها على اثنائها واحد في
 كل مادة من نصوص ابيهم ويحتمل على منع ذي الكبار وغير العدل والعارف
 وكل ما دل على حرمة المعاملة على الاثم ومواجهة من جادته ورجوله ويحتمل
 ما يميل الى تركه لانه لا وجه لتركه من جهة المنع من اعطاء المستضعفين
 الذين لا يعجزون لظفر ولا ينادون فيه فضلا عن شدة جوار الدفق المرم
 مع عدم وجود العارفة بالامانة استنادا الى رعاية مريته بالضعف فيكون
 وعدم المقاومة لما لا يملك من اذنه عدة او دفع مستأد لانه واوفرها من
 وغواهد قد شهد بصحتها كثير منها كالحا العقل والنقل والنصوص التي قد
 تقتضي على طرف منها هي كثيرة وفي بعضها ان لم تضل حوائف اهل الولاية
 فقها مرأيا واطرها في الجوفان اسرى وحل حرم اموالنا واملنا شيئا
 على عدونا وفي بعض النسخ الزكاة هذه فتخرج غيرك لا يعرف قال لا
 ولا زكاة الفطرة وفي معناه معتبر ان احران وقريب منزلة جلة قد يعلم
 منها ومن كثير من وجوه فضل السيرة انه لا يصح يجوز اعطاء زكاة الفطرة
 لغير المؤمن ان لم يملك على الاثر في المنقول ظاهر على الجماعة ومرحبا
 على المسان السيرة في الانصار والغيرة وقد لا يتاب احد في تحصيله
 وان خالفه فمما جاعة منهم الشيخ حيث جرد والدفع الى المستضعف مع
 عدم وجود المؤمن المستحق استنادا الى نصوص بين مطلقه في جوار اهل
 ومقيدة له عدم وجود المؤمن وهي وان كانت كثيرة في نفسها مستندة على
 الصحيح والوقوف الزاها غير متا ومثلا صريح بالمنع والنصوص التي لا ريب

عدم الفصل بين الفقهاء
 والاشك في ذلك

انها

انها اكثر عدة او وضع دلالة او غيرها من احوالها منها الموافقة لفظ الكتاب
 ونحوه من النصوص المتواترة الملائمة بما قد جعلها صريحة في الحق والادعاءات
 ويجوز ذلك من الوجه والمجرات التي لا ريب ان تلك النصوص على طرف
 منها هي ان المطلقة مع تصور سدا اكثرها من ضعف جلة لا على اطلاقها
 اجماعا بتفسير القيد الضيف منها ليس بجلة سيما مع ضعف الدلالة
 القدر في هذا يكون المستضعف في العادة فيجوز الجاهل والبلد من
 كما مر في ذلك في قال لا يربح من قالوا فان لم يجز سدا في ضعفه ولا خلا
 ان غير المسلم لا يعطى سواء كان مستضعفا ام لا فلا يحمل الحد بغير سوى
 حمل على الجاهل والبلد قلت اوعى الامامية الذين لا يعرفون تقاصيل
 الاما ويعطون في احوالهم والموقوف منها وان كان حجة على المختار
 انه ضعيف عن عقيدة بعض ما مر على انه ضعف للمنع من جوار النقل من
 اعراس اخرى مع عدم وجود المستحق وذلك خلاف الاجماع نصا وقوي
 كما ان ظاهر ان المتكبر من بعضنا من طلبة الى اخرى واجبة حقها فيكون
 سبيل المطلقة وقد علمت الخالد منها مع احكام الماحر واحتال النقية كما قد
 يستفاد من السياق والقرائن التي منها تقضى بغيرها لكونه لكان الشك
 ويكون بعضها احواله وكثير ما روي الصحيح منها على بن يقطين الذي كان في
 الخليفة الصبي والمروفي عنده من موادنا عن ابن جعفر الذي كانت النقية
 في عدم رعاية الشدة ويحتمل ذلك غير بعيد فليس وقد يات لمرحبة في
 ومنها العدالة فيما عدا الموافقة الذين انفق الاجماع نفت لا تحصيلها

الحالة

مضا فالى التمس على عدم اشتراط الاسلام فضلا عن الايمان والعدالة
 فيهم على ما مر من كثير منهم من نسب اليهم قوم ومنهم من قرح بانهم هو
 بين القدماء ومنهم من نسب اليها هرا لا حجاب على وجه يشعر بدعوى
 الاجماع الذي قد يظهر من غير واحد ونسب الى صريح الماتحة وان
 والمنه من المتأخرين نقلا وتخصيلا من القدماء من عدم اشتراط
 العدالة فيما عدى العالمين الذين قد سمعت اتفاق النص والفتوى
 كثير من جهة العقل والنقل على اعتبارها فيهم بل عليه عامة من تأخر
 عنهم ندى ومنهم يظهر الاجماع عليه من مثل كراسخا والفاضل الجواني
 حيث نسباه الى المتأخرين على وجه لا يرد في دعوى الاجماع منهم عليه
 وهو وجه يستند الى الاصل وعموم الكتاب والسنن المتواترة التي قد
 يكون ذلك مرجحا في كثير مناسبات بعد ملاحظة السبع والاعتبار وما
 قد يكون هو المعلوم من فعله والشرع فيصالحه رسول الله كان يسمى
 مؤيد اهل البوادي اهل البوادي وصنف اهل الضرعة اهل الضر المعلوم
 بالضرورة ان اكثرهم ضائق كاهل البوادي الذين قل من يعرف حدود
 منهم ومنهم على الذي قد جعله ككوفة مرحلا تقطع الخصومة بالاموال
 وترك الاستفصال والتعليق من التواريخ النصوص التي قد حاثت
 على آفة قد يعلم من مجموعها على ذلك وخصوصا بعد صمد الاخبار
 الدالة على ان موضعها اهل الولاية والعارون وشيعة والمسلمون
 ذلك الما سواها من النصوص المتواترة وغيرها كل ما لا يحل جواز
 اعطاه

ما من جمع

الذين هم

اعطاهما المستضعف الذي قد لا يدا به الامن لا يعرف الا ما ترحب و
 ولكن ليعطى حجب هذا النبي والبر من اعدائهم واعطاه غير العارف الذي
 قد ورد انه لو لم يعطى قبل من زارة لم يوجد للزكاة موصفا كما ان
 منع زارة واجابه به عصرهم من اعطاء الناس وامر باعطاء العارف
 الذي لا ريب انه مطلق الا بما في بقية المقالة وكما دل على جواز
 اعطاه الاطفال والمجانين والبله واضرارهم وحضور بعض النصوص التي
 منها معتبر بشار بن شيار المروي عن العلقمة لا يولي الخ من مائة المؤمن
 الذي يعطى الزكاة قال يعطى المؤمن ثلثه ثم قال او عشرة ادين
 يعطى الفاجر بقدر ادين المؤمن بنصفها طاعة الله والفاجر بنصفها
 وكثير من الوجوه التي منها لزوم خلاصه الضر العظيم ومنا فاة الحكمة التي
 شاعت لها الزكاة والتخفيف بما يتعلق بغيره واخرج عن ساحة العرف
 التي لا تكلف فيها الا بما وضا الطاعة وقوة علة وقوى الشجاعة وكسوف
 المؤمن وتدلهم واهل انهم واختلاف الدل والجرم والتقية والفضل
 وعجزه لك ما لا ريب بلزومه وبطلان عقلا ونقلا فيبطل اللزوم وهو
 المطلوب الذي لو كان الامم حلالا لوجب القطع به ونجاست به الاخبار
 ترى لعمري البولي القاضى ما دون بولي الحكم الواحد الضرورة التي قد
 يترافق قيامها بالاعصاء والخالع على عدم اعتبار العدالة التي لا دليل
 على اعتبارها سواها من النصوص المتواترة وغيرها كل ما لا يحل جواز
 وقد يدعى انه مقول على كل من يدعيه مع احاطة الاجماع على الدليل

يعلم ص

او المتفق وكثير المار بالعدالة الايمان الذي قد مر عند جمع ان من كان على
 ظاهره منعدل او اجتناب بعض الكبار او كلها واصول المذهب وقوا
 المعارضة ما عتالها ما لا ريب انها اخرى منها مراتب وكل ما لا من عقل
 فتدل على حرية المعاملة على الله والركون الى الظالم ومساعدة الضالقة
 المعصاة وعودتهم والكل على طريق ما نرى من جواز اعطاء الزكاة للخالق
 في الحقيقة ولا فاقا لنصل الى الفاسق الزبني المفسد له في شدة ضرورة
 انه قد يعطى الفاسق لغرض او ما لا يعلم ولا له او لغيره كما لا يبعد على
 المبلغ لاجل المعاون والكثرة والمساعدة والموادة بل قد يكون الدفع على
 الخو المذموم واجبا فضلا عن كونه راجحا في التريعة القاضية ضروره
 عقليا ونقليا ان لكل كسب حلالا على انه لو لم يما حاز على الشيء ان يرى
 غير العدل والمسا على اعطاء الفاسق من مثل الخمس والوصية والوقف في
 ذلك والضرورة حاكمه بجواز ومساواة الزكاة التي قد شرع لخدمة الخلق
 ورفع الحاجة على اكرم الوجوه والخال الذي لا يجيب عنه اعلام الفقهاء
 الخ الذي قد شرع بدلا عنها ولا يشترط العدالة نصا وقوى وسيرة
 فتاسيا بالعلوم من فخله وشرع وقاعدة واصلا فكذا الملبس منه
 قضاء الحق البدلية وعدم زيادة الفرع على الاصل الذي قد يكون اول
 في عدم اعتبار العدالة في ذوب الدين على اتفاق الفتوى والفتوى على
 كثر بعض الاوصاف فيهم سيما بعد ملاحظة نصوصه وضوى الفرع في
 ذلك ما يعلم من ان الفرع اشرف واحق بعد الذوب وخصوصا بعد
 الاستحسان

الاتفاقات المسماة بالكتاب والاعتبار وكثير من الوجوه التي لا يربط ذوق
 بعد ملاحظة اعتبار المطلوب الذي لو كان الامم حلالا لوجب القطع به ونجاست به الاخبار
 الثالث عشرة جميع الاعصاء والامتنان وتوارثت الاثا والنصوص في
 العدالة ومضاها وجواز النقل من بلدا الفقهاء الذين لم يعلم بعد التمس
 وجوب اختصاص العدل منهم بها وتجزؤ ذلك ما لم يحد له حيز ولا اثر
 سيما في الاعصاء بالماضيته وخصوصا في من المنة سوى ما ذكره المنع
 من اعطاء شارب الخمر وهو مع ضعفه واضرارته واختصاصه بغيره ولا
 ظاهره اعتبار العدالة في الاعتبار بتجنب خصوص شارب الخمر ولا في
 اعتبار تجنب خصوص الكسائر كما عليه ما عدهم السلام ولان اعتبارا
 بتجنب طلق الذوب عند طائفة المدة التي قيل بعدم اعتبارها في
 العدالة هنا وقد يمنع بل يظهر من المضامين ان المنع مقصود على
 ما كان في دفع الدفع كونه شارب الخمر وانه ان الوصف ما يشترط
 او على سبيل الكراهة او بما لا يراعى المعروف في يرتدع العصاة الذين
 لهم رغبة في الزكاة وقد اطل بعض من اعتبر العدالة هنا بما لا يعقل
 طائفة من دعوى يقول الاجماع المقتول الذي قد تنكر دعواه من مثل
 المنيق الذي لم يصرح بالاجماع الا على منع الفاسق وقد يكون رده
 هنا عدم التوقف به وكونه مقام الاثم والاحتياط المقطوع
 وحجة اتباعه ومعارضته بمثل من لم يوافق التمس والتأخير ومنع المسوق
 من غير العدل ويجوز ذلك وخصوصا ما قصته ضرورة العقل والنقل

ما لا يربط ذوق

عن وجه الاعتبار في تحديد كون الدفع الغير العدل معانزة على الرغم من
والوجه الى قد يكون مستندا لعدم اعتبار شيء من اثار الدنيا الذي قد
يستند الى احبها بالمعاصرة فتكون لوجها وضوء المذهب ان كل من
منطوقه عليه كان من اهل الولادة وان كان فاسقا فالقول باختصاص
الناصر على اختصاص الزكاة ما اهل الولادة بالعدل ما لا يتحقق فساد
على كل ذي عسكرة ودعوى ان ذلك هو المفهوم من مثل ما ورد ان لا يراى
ولا يتبين الا بوجوه واجتهاد والادعاء الواردة باختصاص الشيعة
بمنعها عنهم في افعالهم سا فلهذا من جهة الاعتقاد شيئا بعد ملاحظة
الضرورة والنصوص المتواترة وتؤكد ما يعلم ان المراء في امثال
ما ذكره المصنف الاخر فالقول بعدم اشتراط العدالة وان كان ابن سبيل
مالا يحبس عنه ثم لو كان السفر من ابن السبيل معصية منع من الزكاة
سواء لم يفسقه حتى يجري فيه النزاع المذموم بل لا يترك شيئا واجبا متوقفا
بمعلوما فتعيل المحدث لا يغيره منكم وسيرة وتاسيا بالمعلوم من
ذوي الشريعة واصول وقواعد وقدم ولا تغير العدالة في اطفال الميراث
لعدم تقصيرها في حتم بل يعيل الطفل ولو كان ابواه فاستيف دون
خلاف كما صرح به جماعة من اصحاب المصريح بالاجماع في ذلك كثير
منهم من اخرج وسيا المدارك والراجح الثالث بل عليه الاجماع بالمعلوم
السبق والتاخر بالمعلوم من فعل ذوى الشريعة وقد يستفاد من اصول
المذهب وقواعد ولوعلى بعض الوجوه وعدم حصن العدل معهم

جواز إعطاء الاطفال

معه

وعنه الكتاب والسنة المتواترة سيما بعد ملاحظة الاعتبار ونقص
الموقف الغير على مثل معصا الى الخصم المستقيم المعتز ولولا لسان
الى قد يكون منها الغرض وتنقيح المناط والاجماع على عدم الفصل
ابن سبيل قال للصبر الرجل يموت ويترك ابطلون من الزكاة قال نعم
يشأوا ويلجوا ويشتلوا من كانا يعيشون اذا قطع ذلك عنهم
ومعبر وجدجه عن الله قال ذرية الرجل المسلم اذا مات يعطون من
والزكاة كما كان يعطونهم حتى يبلغوا او معتبر ابن الحاج قال لا ي
على سلم ملوك وله مال يملكه ولا ولد له من قبله من ماله ان يعطى
ابن عبد من الزكاة قال لا بأس به ومعتبر المروي عن حزب الاسناد
عن محمد بن الوليد عن محمد بن يعقوب قال لله عيال المسلم اعطيتهم
الزكاة فاشترى لهم ثيابا وملحاشا وارى ان ذلك خير لهم قال لا بأس
وهو كما ترى من جهة جواز الدفع اليهم وان ثبت منقأ بانهم وبذلك صرح
جماعة من اصحاب العدالة غيرهم ومنهم من جرح المثل والمصلحة الذي قد قيل
الاجماع على اعتبار العدالة في الارب الذين قد صرح بالفاضل وغيره بان
حكم اولادهم حكمهم في الاثام والكفر لانه جميع الاحكام فالقول باعتبار
العدالة في الارب مالم يصبوا صراها وان ظهر من عبارة الغني المصريح بها
الى قد صرح بعض الافاضل بعدم الوقوف على ما يوافقها كلام غيره
وان شبه خلاصه بدينونة ومما يقتضيه لفظه ان عليه النص في الفتاوى
وعرفت من غيرها من فاعا التاييد في اطفال الاثام اذا لم

١٧ الصالح

يقتل العدالة في المستحقا ولو اعتبرها امكن عدم جواز اعطاء الاطفال
مقل لعدم انصافهم بها والجواز ان المانع العسوق وهو منقأ عنهم كما
منهم سيما بعد ذلك في الارب ومقتضى الاجماع في البناء وخصوصا
بعد ملاحظة الاعتقاد من جهة الاخبار وتؤكد ما قد يعلم منه
ان الحجة بنزوحهم كالاطفال المشركين لهم في معظم الاحكام بل ربما
يكون ذلك من ضرورات المقام فضلا عن كونه واقفا عند اصحاب
الذين قد يستفاد من نصوصهم واطلاق فتوى لا سا طين منهم ما صرح
به جميع من تأخر من جواز الدفع الى كولي او ابيه اذا كانوا من كنههم
في مثل اخذ واعطاء والخواص الضرورية سيما بعد ملاحظة المصريح
بكونهم كالارباء وكون المالك بمنزلة الوالي الذي قد لا يتبين في المقام
من اطلاق قوله ولا يراى عليهم وخصوصا بعد ملاحظة السيرة والاعتقاد
وان كان ما ذكره كما قل من عدم جواز الدفع الى الاولاد او من يقوم بهم
الطفل ويشتري له عند فقدهم هو كسوطا وحوال من اشتراط العدل
في دفع اليه من غير الارب الذين يبعد كل البعد اعتبار العدالة فيهم
كما يبعد ذلك وجوب تقديم الدفع اليهم على الدفع الى الطفل الذي يعلم
ان ما يدفعه من ميراثه حواجزه عن ميراثه فليكن في ذلك المعلوم من عدل
وملاحظة كل ما دلل من عقل ونقل على تبعية الاطفال للارباء و
الحاجين للحالة السا بقية على البنون في الكفر والاسلم واصول المذهب
وقواعده ان لا يجوز اعطاء غير اطفال المؤمنين مما بينهم وكانها

كيفية دفع الزكاة الى الاطفال

لا فرق

لا خلاف فيه وقد يظهر الاجماع عليه من كثير قد يكون صريحا او كالمصريح به جماعة
وما قيل من ان المعتز غير من يستحق تجب الكفاية دون غيرها من الذين
وان اوجب فسقا لان النص ورد على منع شارب الخمر وذلك من الكفاية
الى تفريقه فسقا لحق المساواة ومن غيرها من الذين لم يرد في
الفرق من اعطائه فاعلها قد عرفت ما فيه ومنع المساواة ودخلان
مع انهم من حارق ضروره اختلاف الكفاية وثقتا وثبات الشدة والضعف
وكون الصفاة مع كمالها وان لم يوجب مجرد فعلها المكفر باجتناب
الكفاية قد حقا في العدالة التي قد نقلت خارج عن طريق المصريح
عدم اعتبار الميراث فيها ويحكيون القول باعتبار اجتناب الكفاية في ميراث
لا اعتبار بالعدالة الذي لم يوجب المصريح في هذا الكتاب وقد علمت ان لا بد
عليه سوى ما قد يذكر ان لا نكارة انا ومقاومة لبعض ما الذي قد
يصل من ملاحظة وملاحظة كثير من وجوه عقل والنقل وكل ما دل
على قد يرد من الفقر ويحوز قبول قول مع اليمان والعدالة في
الكفاية وشرب الخمر والاحتياط في نكاح العقل والنقل غير ان لا
غيره على حد تدب ولجميع الحجة في الحق الزكاة لواعطاهام
ومير من لا يستحق الزكاة ثم استبصر في رعا فادشرا اوما تروا
يعيد ما فعله من اية العبادات التي اوقعها على الوجه المشروع عنده
لمستصاه اذا قبلت له عليه بذلك اجا على الكفاية فتلا على كثير
في كل من الكفاية التي لا ريب بانفقاد الاجماع نصا وفتوى نقلا

منع

قول في دفع الزكاة الى الاطفال
والعدالة فيهم
عدم اعطاء الزكاة الى
من لا يملك العقل والاعتقاد

قد لا يعد ركعة على الأول منها الاصل المفقول فيه الاجماع عن صاحب
وكتايب الاصول والقواعد وعموم من اتلف وعلى اليد اخذت ونحو
واذ لضاف الى السؤال التي اخذت من غيرهما كلها على وجه التخصيص ونحو
اعادة الدعوى التي قد فُتت لا غير سحقتها وكثير من الوجوه التي قد قيل
بها على خلاف الحكمين معناه ان المصنوع المستحق المحقق ولو بالوسائل
التي قد يكون منها الاجماع المركب ونحو مما قد يكون واسطة في الاستئذان
كلما دلت على الاول على التام ومنها قولهم في صحيح بريدين معوية على
كل علم عليه وهو في حال نصيبه ضلاله ثم قرأ عليه وعرفه هو لا في
فانه يؤجر عليه الزكاة فانه يعيدها لانه وضعها في غير موضعها لانها
لا تملك لولاية واما الصلوة والصيام فليس عليه قضاء وصحيح الغضلة
عن الصادق عليه السلام ان الرجل يكون في بعض الاوقات حارسا والمجته والعائنة
والقدماء ثم يقرب ويرى هذا الامر محسوزا لا يعيد كل صلوة صلاها
او صوم او زكاة او حج وليس عليه اعادة شيء من ذلك قال ابن عليه
في شيء من ذلك غير الزكاة لا بد ان يؤديتها لانه وضع الزكاة في غير موضعها
وانما موضعها اهل الاولوية وصحيح ابن ابي نعيم ان ابن ابي عبد الله كل عمل
عليه الناسب حال ضلاله او حال انقصه ثم قرأ عليه وعرفه هذا الامر
فانه يؤجر عليه ويكتب له الزكاة فانه يعيدها لانه وضعها في غير موضعها
وانما موضعها اهل الاولوية واما الصلوة والصوم فليس عليه قضاء لانها
لا تملك ذلك من الارباب بوجهه سندا واولا لانه لو كان السقوط من الموضع

مفتوح

مقتضى على صورة الدتيان بالفضل المشدوع معتقده ضرورة ان ذلك
الغالب والمبادر بعد الدملوق ومع فبقى قاسدا على مذهبه ان كان صحيحا
على مذهبنا اول عقله تحت اطلاق النصوص ومما قد اجماعنا ونحشا
ما دل على وجوب الاعادة التي قد اعتقد الدخا في نقله وتصديده على وجهها
في الترتيب الذي قد لا يتصور فرق بينه وبين صور الفعل وان نقل ^{المفرد}
والنقل على السقوط الزاير لنقله من جهة والزاما لهم بما اوردوا فيه
من عدم وجوب التقيد والاعادة حال عدم الايمان وقد قيل عليه فخر
كل ما دل من بعض محقق على كون الاسلام يجب ما قبله وان ساء الى الجميع
في عدم الايمان بالما هو منه والخلاف كثير من شرط الصفة التي هي الدلالة
والنية التي لا ريب بجلو الفساد وهي على مذهبنا منها دون ما كانت
صحيحا على معتقدهم ومع يكون الفارق اشتغال الصورة المذكورة على
البادة دون غيرها ما قد فهم ان بعض صور ما هو اولها وقد فرق
فوجوه يطول الكتاب بتفصيلها ومع فلو جهل اشتغال الفاصل في
اصل السقوط عن صلي او صام منهم لاختلال اشتراط الركان ومن هنا
قد تنقذ الملة باننا كالمحققين على عدم اعادتهم الحجج الذي لا اختلاف فيه
بين من على ان لا يفتل عن الحجج لفظنا لواجب لما قد ظهر من جاعتنا
الى ترك الملة والشارحة في تركه ومن وانه لا يعيد ما كان صحيحا عندنا
ولا فرق في الحجاب بين مثل الصلوة وبين الحج حيث صرحوا بالسقوط
عما صده صحيحا عند صرحوا بالكره في الحج حيث اشترطوا في عدم

المقدس

الادعاء ان لا يحل بمن عندنا لانهم وان امكن الفرق بوجه اشار ان
 الورد بيل من مثل ان الصحة في نفس الامر لا تحصل الا بما عندنا وعدم
 اعتبار ذلك في الصلوة لدليل لا يوجب عدمه الكل الذي قيل بظهور
 اعتبار ذلك فيه وان خرج ما خرج بدليل مع ما وجوب قضاءه
 اربعين من الصلوة التي تنكروا في كل يوم وسبب خسران من كل
 المشقة وحصول الفزع وعدم الميل الى الاستقصاء ولكن كل ذلك لا
 يحسم ما ذه الشك بل لا يجدي نقضا بقوله لا حظ ما ذكره والالتفات
 الى النقص في القاموس ونحو ذلك ما يعلم من سقوط ما عدا ذلك
 من ان ذلك بناء على اسلام الخالف واما على تقدير كفر كل من
 يؤمن كما اختاره جمع منهم المراتفة فلا يبعد اصل مثل قوله لا اسلام
 يجب ما قبله وان لا فرق بين المناصب وتفرق من فرق الخالفين
 فلا يبين الادعاء والقضاء في التوسط وعدمه فتدبر وعليك حجة
 قاتمة قضاء الفرائض وما يتجوز في الحج ويحرم فانه لا كفر من يد
 بفرض الحمام وما يشترط في المستحق من الاوصاف المانها اليها ان لا
 يكون واجبا كففة شرعا كالأولاد وان علوا والاولاد وان سقطوا
 الزوجة المأتممة مع الشتر ^{عليه} والمولود على المعطى من حيث الفقرة ^{ما}
 المنقول صحاح على لسان كثير منهم القاضية غير واحد من كتبه وظاهر
 الصريح على لسان عدد قد يزيد على عدد الفوائد والمعلوم الذي
 بعد منكره كما قد يظهر من مثل المشتبه المخرج في ذمة ذلك قول كل

فانما الآوصاف

عن

من حقيقة علم مصافى الأصول المذهب وقواعده وألغى واستيعب
والآثار وكل ما دل على عقل ونقل على عدم فهمها إلى غلبة الذين
لا يسمون أن مكلف المؤمنة في مستندهم وكل ما دل على منورته وتجزها على
عدم جهلنا حساب رتبة الإنسان على نفسه التي يعود الدفء إلى الواجب
الشفقة عليه ليها والمستقيم المعتبر سندا ودلالة ولولاها لما استطاع التي قد
تكون منها الفخر وتنتفع المناها والاحتياج على عدم الفصل منها قول
الشيخ الصحيح وعجزه لا يعطون من الزكوة شيئا إلا بال والإمام و
الولد والمهلك والزوجة مملوكة صحيح عبد الرحمن ابن الحجاج ما فهم
على الزكوة لروى المخرج من أهل الحاصل ما يغير على الشفقة
عليهم وموفق سمعت ابن عمار قال لولا أن الحاخظم لي قرابة أنفق على
بعضهم وأفضل بعضهم على بعض فبما يتبين أن الزكوة أفاضلهم منها
قالا مستحق لها قلت نعم قال هم أفضل من غيرهم قال من ذا الذي
يلزم من ذلك وى قريب حتى لا احتساب الزكوة عليهم قال نعم أبوك وأهلك
قال بلى وأما قال الخالدان والولد إلى غير ذلك ما قد يعلم من حقيقة
أن لكم المربوب من ضرورة ما يتقدم القول وأن الخبرين الخالفين
عن صاحبين المعارضة بوجه وان فرض صحة أسانيدهما فكيف وهما بكم
من الشكوك والضعف سندا ودلالة وعدم المقابلة لبعض ما مرجه
من الرجوع مع احتماله كثيرا من الجاهل المذكور طعن فيها مملوكة
الرجال المخرج بعض أفاضلهم بأن اقربا أهل على صورة الخبز

١٢
الشمس والارض

مجال الدين للفقير

النفقة الواجبة نحو ما ذكر في التتمه منها ما كان مخرج به جمع قد يظهر من غيره
منهم دعوى كالجاء عليه ولعله كان استنادا الى عدم حصوله في وقت
المانع فخصيص جليل من المعقولات فيكون ذلك ما قد يستفاد منه ما خرج به
جمع منهم المنة من ان يجوز الدفع اليه التوسعة التي لا ريب لعدم وجوبها
على المقتض فيكون الدفع الى العيال لا جلا بمنزلة الدفع الى غيره واجل المنفعة
فيتم له اوله اولا في دفعه لا يتاخر فيها اوله المنع كيف وقد علمت من التعليل
في الصحيح ما يعلل ان المانع من الجواز لزوم الانفاق المفقود في مثل
المقام واحتمال كون المقصود من التعليل ان يكون لا شائنة الى كون واجب
النفقة بمنزلة الاعتياد الذي لا يجوز الدفع اليه فضا وفوق قد سكر
كاعتقاده بوجه التعليل المشا واليه غير الصحيح على انه لو تم كان
اللان منه عدم جواز الدفع اليه للتوسعة من غير وجوب عليه نفقة في
المعلوم ان خلافا لما ذكر في الاحتمال المذكور وكثير حيث خرجوا
يجوز له لغيره كاد في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج سئل عن الرجل الاول
على الرجل يكون ابوه وعمه واخوه يكون مؤنثا اياهم الزكاة يتوسعون
او كالاخوة يتوسعون عليه كلما يحتاج اليه قال لا بأس بل ربما يستفاد
من كثيره فيكون طريق الاشعار والتلويح غير ان الموافقة لاصول المذهب
وقواعد ولا جازا الموافقة مع الاعتياد الذي قد لا يرد تاب احدي
كونه من بذل له تمام النفقة من اعطاهم والنصوص المستفاد المعقولات والاجماع
المتعارفة ويحتمل ذلك ما قد دل على من وجب نفقة وما كان مؤنثا السنة

ولو

ولو من طريق الكسبي قد يدعى ان لا يتم نفقة من كذا افراده في دفع الحاجة
الى لا ريب في جواز دفع الزكاة الى غيرها وعدم الجواز الى غيره ما خرج به جمع
منهم فاضل عن القول بمنع التوسعة حتى من غير وجوب عليه نفقة في
قد سكر القول به سيما بعد ملاحظة القدر في اوله الجواز بمنزلة التعليل
وعدم الانصراف الى مثله وتنزيل من وجب عليه نفقة غيره الذي قد علم
من جواز دفعه الى من وجب له لمحض التوسعة استلزامه الذي يحتمل كون
التعليل في مثل الصحيح المذكور من ادلة وحل حجة الاعتقاد وعدم جزم
بمنزلة هذا الجواز الذي لو كان ثابتا لحالت به كذا في الزكاة ووصل الحكم
الى حد لا يبعد عن كونه لغيره بل هو في رتبة حصر الناس على العمل بمثل
وجوه التوسعة والاعتياد على التوسعة عليهم باظهار هذا الامر الحاشية
العصيان عنهم بذلك كونه ضرورة ان جازنا التوسعة من يوزع واسم
وقد لا يوجد في لسان العيال الذين لا يربوا له نفقة عدم تقديمهم
عليهم وان كان يمكن من الفقر فضا في كافة الفقراء الذين لا يكافئون
واحد منهم على ذلك كقدر الذي قيل انه لا يخفى فانه على الطفل وان
العمل على خلافه الا عصاره والامصار قوله وعلم بالنتيجة الى توسعة في
النفقة قلت بل غير مخصصا بعد ملاحظة طائفة ما حاشاها من
غيرهم ولزوم دخول الاعتياد وعدم تحققه في الزكاة وما ذكره
ما قد قضت ضرورة العقل والنقل بفناءه وفناء ما بعده نادرا
من الفرق بين الزوجة وغيرها والمهر وغيره نعم لو امتنع المقتض

ان قولي
في دفع الزكاة
الى من وجب عليه
نفقة في وقت
المانع فخصيص
جليل من المعقولات
فيكون ذلك ما قد
يستفاد منه ما
خرج به جمع منهم
المنة من ان يجوز
الدفع اليه التوسعة
التي لا ريب لعدم
وجوبها على المقتض
فيكون الدفع الى
العيال لا جلا بمنزلة
الدفع الى غيره
واجل المنفعة فيتم
له اوله اولا في دفعه
لا يتاخر فيها اوله
المنع كيف وقد علمت
من التعليل في الصحيح
ما يعلل ان المانع من
الجواز لزوم الانفاق
المفقود في مثل
المقام واحتمال كون
المقصود من التعليل
ان يكون لا شائنة الى
كون واجب النفقة
بمنزلة الاعتياد الذي
لا يجوز الدفع اليه
فضا وفوق قد سكر
كاعتقاده بوجه
التعليل المشا واليه
غير الصحيح على انه
لو تم كان اللان منه
عدم جواز الدفع اليه
للتوسعة من غير وجوب
عليه نفقة في المعلوم
ان خلافا لما ذكر في
الاحتمال المذكور وكثير
حيث خرجوا يجوز له
لغيره كاد في صحيح
عبد الرحمن بن الحجاج
سئل عن الرجل الاول
على الرجل يكون ابوه
وعمه واخوه يكون
مؤنثا اياهم الزكاة
يتوسعون او كالاخوة
يتوسعون عليه كلما
يحتاج اليه قال لا بأس
بل ربما يستفاد من
كثيره فيكون طريق
الاشعار والتلويح غير
ان الموافقة لاصول
المذهب وقواعد ولا
جازا الموافقة مع
الاعتياد الذي قد لا
يرد تاب احدي كون
ه من بذل له تمام
النفقة من اعطاهم
والنصوص المستفاد
المعقولات والاجماع
المتعارفة ويحتمل
ذلك ما قد دل على
من وجب نفقة وما كان
مؤنثا السنة

مخرج جليل

الانفاق جازا تناول للجمع اجماعا نقلا على الشارحة ويحتمل ذلك ما حصل
حدا لا يبعد عن كونه وسيرة وتاسيا بالمعلوم من خلافه في دفع مضافا
الى مجموع الكتاب والسنة المتواترة ويحتمل ذلك ما لا ريب ان المستند في جواز
تناوله ما كان واجبا للنفقة على غيره فيكون التوسعة في الزكاة في جواز
تناوله الزوجه من وجوبه وانفاقه عليها وان خالفنا ذلك من قدام الاحكام
التي لا خلاف فيها بينهم في ان ما يمنع من هؤلاء انما يمنع من سهم الفقراء خاصة
لانفاقه الا جازي نقلا ويحتمل ذلك على جواز الدفع من غيره بل في غير واحد
في الخلاف عنه مضافا الى عموم المعقولات المتضمنة لجواز قضاء مثل ذلك
والدفع منها وشراءه والادق في ان حكم التنازل حكم المسكنة وفي الحق الاجماع
وان حكم المقتض بها حكم الاجنبية الى تناوله لها النصوص سيما بعد تباين
النصوص الفتوى على كونها من المستأجر وخصوصا بعد ملاحظة ما يستفاد
من النصوص من كون الحالة وجوب الانفاق في مثل المقتض بها كالتنازل اجماعا
مضافا الى ذلك وهو ويحتمل ذلك ما يعلم منه وجه الاستناد الى كثير مما
قد علم من الاما في دفعه الى اقارب بل قيل انه لا خلاف فيه للاصل
والعموم وكمنهو المستفاد قلت وهو كذا بل قد يكون الاجماع له متواترة
لانصوص ذلك في العلم افضل لعمومها واولوا الارحام بعضهم اولي ببعض
وكثير من وجوب العقل والنقل ومخرج المعقولات التي منها مائة المرفق
الذي قد يكون كغيره مخرج جازا في دفعه مع الصلابة الى ان يقع في
الزكاة الى من يجوز به قد عدى كاد ربا في الاصل والعموم واستفاد اللان

المفقود

الذي

الذي هو وجوب النفقة المفقودة في المقام مضافا الى الاجماع في المخرج في كونه
وكذا لا يخرج على الشاكر منهم من نفي الخلاف عنه والمعلوم الذي لا يبعد
حدا لا يبعد عن كونه فليت وقدر الاوصاف المعقولة المستحق ان لا يكون لها شعبة
من ولد عبد المطلب المحض ذرية ما تم فيه وجوبه عليه وعلى ذرية الزكاة
بالاجماع والمعلوم والمنقول على لسان كثير لا يبعد فواته كالتصور في جملة
انما استفتت عليه الفاضلة والعمامة على وجه قد يشتر بان من صرفه ما لا دين
ولما كان مضافا الى التوبة القاطعة والمعلوم من قبله في الشريعة والاد
المعز بوجوه والا اعتبار وقطع الكتاب الذي قد شرفهم بالجنس بدلا عنها شرف
لهم في الاوصاف وعزاه الفقهاء الذين يفترون معهم البراءة الصالحين
وعلى الذين يدين بهم في حقه في ذلك الحق الامم في قوله بان يكون المصطفى
منه وان خالفه في النسب فانه لا يحرم الزكاة عليه مع الاجماع في المنقول
صحيحا على لسان الشيخ والسيد في ظاهره كما لا يخفى على اكثر من علم بالاجماع في المنقول
والنصوص مع ذلك مستفاد لا يبعد القطع بتواترها مضافا الى التوبة
القاطعة والتاسي بالمعلوم من قبله في دفعه الى اقارب والاصل والعموم او
في حال تقدير كفايته من الجنس حيث لا يجوز ان يخلو الزكاة اجماعا متقولا
صحيحا على لسان جمع منهم الفاضل والشيخ الثالث وكذا لا يخرج على لسان جمع في
الخلاف غير واحد منهم وظاهره على اكثر من علم بالاجماع في المنقول
مضافا الى التاسي ما قد يكون معلوما من قبله في دفعه الى اقارب والاصل
العموم سيما بعد اقتدار الشك في تناوله اوله المنع مثله وخصوصا بعد

١٢٢

مخرج الاوصاف

ان قولي
في دفع الزكاة
الى من وجب عليه
نفقة في وقت
المانع فخصيص
جليل من المعقولات
فيكون ذلك ما قد
يستفاد منه ما
خرج به جمع منهم
المنة من ان يجوز
الدفع اليه التوسعة
التي لا ريب لعدم
وجوبها على المقتض
فيكون الدفع الى
العيال لا جلا بمنزلة
الدفع الى غيره
واجل المنفعة فيتم
له اوله اولا في دفعه
لا يتاخر فيها اوله
المنع كيف وقد علمت
من التعليل في الصحيح
ما يعلل ان المانع من
الجواز لزوم الانفاق
المفقود في مثل
المقام واحتمال كون
المقصود من التعليل
ان يكون لا شائنة الى
كون واجب النفقة
بمنزلة الاعتياد الذي
لا يجوز الدفع اليه
فضا وفوق قد سكر
كاعتقاده بوجه
التعليل المشا واليه
غير الصحيح على انه
لو تم كان اللان منه
عدم جواز الدفع اليه
للتوسعة من غير وجوب
عليه نفقة في المعلوم
ان خلافا لما ذكر في
الاحتمال المذكور وكثير
حيث خرجوا يجوز له
لغيره كاد في صحيح
عبد الرحمن بن الحجاج
سئل عن الرجل الاول
على الرجل يكون ابوه
وعمه واخوه يكون
مؤنثا اياهم الزكاة
يتوسعون او كالاخوة
يتوسعون عليه كلما
يحتاج اليه قال لا بأس
بل ربما يستفاد من
كثيره فيكون طريق
الاشعار والتلويح غير
ان الموافقة لاصول
المذهب وقواعد ولا
جازا الموافقة مع
الاعتياد الذي قد لا
يرد تاب احدي كون
ه من بذل له تمام
النفقة من اعطاهم
والنصوص المستفاد
المعقولات والاجماع
المتعارفة ويحتمل
ذلك ما قد دل على
من وجب نفقة وما كان
مؤنثا السنة

ملاحظة الاعتبار اوله في بعضها على غيرهم والنصوص المعينة متنازع
ولها الوسايل التي قد يكون منها الحق وتقع المناط والادعاء على غير
الفصل والعقل القاطع منها موثوق بزيادة عن النص لو كان العقل ما
احتاجها شي ولا يفتقر الى الصدقة ان اسه جعل لهم في كتابه ما كان
فيهم من غير ان قال ان الرجل اذا لم يجد شيئا حلت له الميتة والميتة
لا تحل لاحد منهم الا ان لا يجد شيئا ويكون من محل الميتة فيل وعليه
اطلاق آخر وما ورد في جواز تناولها لغير النحر ولا ثمة المحل على
حال عدم الكفاية جمعا وفي يكون استثناء الائمة منهم لعدم اضطرارهم
الى الكفاية والفقهاء بما يتخلون عنهم فانهم قد يضطرون كما هو المشاهد
في امثال هذه الاعصار وقد يحتمل العمل على المندوبة ان حرمها على
الائمة كما هو محتمل لوجهين احدهما ان اكثر علماءنا ويشهد لهم
ما سمعنا في جواز اخذهم المندوبة او على ما اذا كانوا عا ملوكا
بناء على جواز اخذهم من سهم هؤلاء كما ينسب كلام الشيخ والحل في
قوم ولكن قد عرفت لانه لئن ائتم من العامة وان الادعاء منعقد
على ان جماعة منهم الشيخ وتحصيله قد لا يعذر منكم على عدم جواز
اخذ شيء من الزكاة وانه لا خلاف ان لا من بعض من المندوبة خلد فيهم
مضافا الى انه لا يمتنع ان يكون النص المصريح ببعضها ذلك
كجميع النص من المقاسم عن الائمة ان انا سأل عن هذا ثم اتوا بسورة
فشلوه ان يشفاهم على هذا في المواضع وقالوا ان يكون هذا السهم
الزكاة

الائمة

جواز اخذها من
الصدقة العامة

فكذلك

هذا كله الزكاة الواجبة اما المندوبة من الصدقة فلا ريب ان الهاشمي
كثير من جواز اخذها من كفاية انه هو المشهور بين اصحاب الدين قد
يظهر الاجماع من كثير منهم على ذلك المصريح بالادعاء عليه في وجوب
في كثير منها لا منتهى ذلك والمناجح وحقيق المصريح في غير واحد منها
الاعمالنا وفي غير واحد من حيث نسبة الهم الى اكثر العامة وفي بعضها ينفي
للفاء عنه وفي جملته ما يقرب منه بل بهما يكون ذلك من الضرورة التي لا
مكرها كالارباب ان ذلك في بعض وفيما بالوسايل التي منها الاجماع على
عدم التمسك مضافا الى السيرة القاطعة والتأني به قد يكون هو المصالح
والمنقول من ملة ذي النثر والاصول والقواعد وعموم الكتاب وتنته
الاجابة بان ادعاء الصدقات والاشياء والبر والتعاون عليه وصلة المؤمنين
ولا ريب ان طعام الطعام وكرام الضيق واعانة الملهوف وتغذية الصائم
ولا ريب ان الاموات ولا عايش ولا ريب بقرانه وكل ما دل من صرف اجاعي
وتحريم على وجوب الوفاء بالعقود وتحويلها ما قد يكون الصدقة شرطها
وتحريم ذلك والنصوص التي لا يبعد قرائنها بعد انضمام الملوحي الى الله
والمقر كقول الله في صحيح عبدا رجلا بالحق لا يوجرت علينا الصدقة
لم يجعلنا ان يخرج المائكة لان كل ما بين يدي المدينة فهو صدقة وصحيح
جعفر بن ابراهيم الهاشمي بعد ان قال له اخذ الصدقة لغيرها ثم انما تلك
الصدقة الواجبة على الناس لا على ائمتنا غير ذلك فليس كان ولو كان
ذلك مطلقا لكان يخرجها الى مكة هذه المياه عامتها صدقة ومعتبر

الحمد

الذي جعله الله لنا ملية عليها فخرج لي به فقال رسول الله يا بن عبد
ان الصدقة لا تحل لي الا لكم ولكن قد وعدت الشفاعة انجز وقربيه
في جملته وفيها امثال الذين عدم تقديمها بالضرورة بقدرها
قيل وهو ظاهر على ما اطلقوا من غير تقديمها كالتسليم في غيرها
وجعله الله اشد حقا قال لانه ايج له الزكاة فلا تقدم بقدر اياها المقدرة
الا على ذلك التقديم ذلك واقا الثانية على اراءه وساق بعقل القاطع
العالم على جواز اخذها الى ان يحصل القضا قلت وقد يكون هذا الظاهر
منها قد جلت من ادعاءنا وبعض عامر والمستفاد من النصوص التي
انها كغيرها صريحة او لا صريحة في كونها العذر المنصور من الحكم التي صار
معها الهاشمي بمنزلة غيره من الفقهاء حتى لا اخذ ما يغنيو قد يرد
وان كان ما ينسب اليهم من الشيخ والفاضل في التحريم والمنتهى والشمس
في من وعنه وجماعة من المتأخرين عنهم من تقديمها لا خذ بقدر الضرورة
لا يخرج من وجهه في سبيل ما يحد خطه الاطوار والقواعد واحتمال ظاهري
الموقف في غير وعدم ظهور ما دل على جواز اخذها الى ان يحصل القضا
المشهور الذي قد يمنع من ظهور ذلك مطلقا فيه وحضورها على تقديمها
الضرورة ما صرحوا به من انه قد عرفت يعلم ولبيلة وان كان ما قد عرفت
الموقف اخص منه كما صرح به جمع ولا ريب ان احوط وافضل على نحو الذي
يمكن من كونه مثله وانحصر ضرورة ان يحذر ولكن الحس هو الافضل اذ لا
يشترط فيه وصلة الزكاة المعلوم من قرائن النصوص انها اوسع في الجمل

التي
تقديمها بالضرورة

اسم على الفضل الهاشمي بعد ان سئل عن الصدقة التي حرمت على بنيها
ما هي في الزكاة قال في كل صدقة بعض قال نعم ومعتبر من يد شحام لعين
سئل عن ذلك الزكاة المفروضة ومنها ما ورد في صلوات واعا
وكما هم زيادة على غيرهم وتحت ذلك ما لا ريب بدلالة على ما صرح به جمع
منهم في شيخ في في الفاضلة كونه والتايع وغير واحد من فضلاء الاحباب
على وجه قد يظهر الاجماع عليه في بعض من عدم المنع من اخذ الزكاة
وان كان واجبا كالكفارة والهدية وكذا قوله الله قل ما استحكم عليكم
الا بالموافاة القرب وتحت ما لا ريب ان ذلك لفرج فيما شهد به ضرورة العقل
وانتقل من كونهم المندوبة القاطعة او من غيرها في كل ما يوجب له وان
على الزكاة المفروضة بها بالحق الذي لو حرم الصدقة على ذرية مطلقا
لكان ذلك هو كرمي العظم الذي قد اختصت به الذرية الى لا ريب انها
اولى بالتسليم وتجاوت به الاجابة ترى لغيره بل هو الذي يجاد به ليعمل
لهم لحد الضرورة التي لا يبعد ثباتها على خلافه سيما على تقديمه
الصدقة لمثل الميراث والهدية والضيافة كما يرشد اليه لا اعتبار وقد
عليه لا تارة وكثير من الاخبار التي منها كل معروف صدقة وحقق فيها فيه
عنهم وتضمنهم وما جرت العادة بقوله قد واد ما ليس بغير شوب الذل
ودنائه النفس ما وساق في ايدي الناس المصريح في النصوص القوي بها
في العللة في حرمة الصدقة على غيرها ثم وقد تصدق الاوساخ في الميراث
على الزكاة المفروضة التي لا يتبادر من إطلاق الصدقة غيرها سيما بعد

تقديمها على

التي
تقديمها بالضرورة

ملاحظة التعليق المنع، وكما اشترط اليه من خصوصية تتبع الأثر وهو أن
 الأخبار المتعين في حلها ودرج المبلغ من الصدقة من دون تقييد عليها
 أو على ما كان في شرعية ذلك والمند كما يرشد إليه لا اعتبار بوجهية منها ما
 وجب أن يسلمها لها رضى قد حملها النبي شيئا فقال ما هذا فقال صدقة
 فوه ثم اتاه به من الغد فقال هدية فقبله ويحتمل الحديث المشهور المسلم
 لحاية بركة التي قد اهدت ما تصدق به عليها إلى رسول الله فقبلته عايشة
 وقالت إن رسول الله لا يأكل الصدقة فقال رسول الله واليكم معلوق فقال
 ما شأن هذا فلم لم يطبخ فقال يا رسول الله صدق به على بركة وانت
 تأكل الصدقة فقال هو لها صدقة ولنا هدية ثم أمر بطبخها ومنها للحكاية
 المشهورة عن بعض خول الحسين من هنا أخذت مائة أيدي لا طفل
 وأقواهم من المأكول الذي تناولوا به أهل الكوفة وتسمى به إلى الآن
 وتقول أن الصدقة علينا حرام إذا لم يهدى من مائة الأطنان
 تلك الحال التي يترجم على عقيدتهم أن يأكل منها كمال الذي لا يسيء
 خصوصاً بقبول ما يدفع إلى إنسان مع فقره ذي مائة صدقة ومن هنا
 قد قبلته هدية كما قبلت اخت الحسين لباس وخمعة ما أهدى إليهم
 وقد عرفت أن مثل الهدية والقرض على نحو ما جزم به في هذه جملة أفراد
 الصدقة أو على خصوص النبي والآل الذين لا يسب بعلو منصبهم فزاد
 شرفهم وترفعهم عما قد يقيط المحل من القلوب بناء على ما ذكره العلامة
 من الفرق الذي يستعمله على الكراهة واختباب التزهد أو التقية ونحو

ذلك

ذلك ما لا يتبعه ما أشاله جعلاً وصدنا للنصوص التي ليس لها المقابلة لأدلة
 بوجه من الطرق المذهب عند مع الحان الجمع الذي قد لا يمكن الجمع المزاوي
 قال فيقول بوجه المنع الذي قد لا يتأبأ به أحد فيجيب صدقة من الحكيم قد عرفت أنه
 بجان من الضعف وتشدده وسرهما لا يوجد به قائل من معتبري الصحابة
 بل لا من السلفين سيما على تقدير تناوله اسم الصدقة لمثل الطعام
 والقرض والهدية والهبة ومطلق المنفعة والموصى به والموقوف ومخطو
 على تقدير صدقة على ما صرح به بعض المزيين، وجرم به محقق الرحاب الدين
 قد استغرب عن نسب إلى تذكره فاضلم وبعض من تأخر المنع من غير
 المفروضة لهم في مكة حصل لا قوى تحريم الصدقات واجبا ومندوباً على
 النبي ولا ثمة خاصه ثم صرح بجواز المنفعة وعجز الكوفة من الواجبة في
 حق غيره وقد روي الأجل في الظاهر على كثرة تخصيصه قد لا يعذر
 على علم الفرق المزيين بل ربما يظهر من غير واحد أن أجماع المسلمين ولعله
 صرح في المعرف قد ينفي الخلاف من غير نية حل ما يندب إليه من
 الصدقة لئلا يفتن من عرفه بين الفرق وعجزه كجمله من النصوص التي
 المتواترة المؤيدة بكثير من الجمع التي منها الأجل الذي قد يظهر من بعض
 كتب لغا ضل إليه ويعلم من ملاحظة مضاف إلى ما مر سقوط ما لعله
 مخالفت لصدقة الذين من الفرق بين النبي ومطلقه وإن ذكره في ما
 يقضى بوجوده لقائل به حيث قال فيه وأما صدقة التطوع فإن النبي
 ما كان يقبلها لأنه قد صدقة سلكاً فلما حل فيها بعد وقال هذا هدية

علم الفرق بين النبي وآله
 وغيرهم

قبلها وأكل من لم يرضى بركة وقال هو لها صدقة ولنا هدية وهذا
 لأن الترخيم أو الاحتجاب قبل فيه قولان أصحهما أنه على وجه الاحتجاب
 قاما أهله بغيره فالصدقة المفروضة محرم عليهم من غيرهم عندنا ولا
 يحرم من بعضهم على بعض والنفهاء يطلقون ذلك وأما صدقة التطوع
 فلا يحرم عليهم من غيرهم عندنا وعندهم روي لآلة الحرم اخذت من الصدقة
 فأكلها فقال له النبي في كل بعض أدم بها وأما التطوع فخلال لهم بل
 خلل في روي أن جعفر بن محمد كان يشرب من إسقاطا التي بين مكة والمدينة
 فقبل له ذلك فقال إنما حرمت علينا الصدقة المفروضة انتهى ما قيل
 أنه هكذا في نسخة مسجدة ومأثرة على الشيخين الجليلين علي بن عبد
 الطوس والقطيب الرازي وعليها فالظن أن يكون مراده بالتطوع مثل
 الوقف والهبة والهدية ولكنها مخالفة لما قد نقله الخلاف هنا في
 حلية الصدقة المندوبة لأهل بيته ويحتمل أن يكون قوله وعندهم معطوفاً
 على قوله عندنا ثم أخذ يذكر روايتين أحدهما حرمة الصدقة المفروضة وهي
 ما روي به في الحسن والآخرى لحلية المندوبة وهو ما روي عن النبي
 وأما ذكر قوله وأما التطوع فخلال لهم بلا خلاف تكديراً وتأكيذاً للرد
 ووجه كونه نافية للخلاف من غير نية الحلية للمعتبه قلت وغير
 بعيد ما مره بعض الفاضل من أن الشيخ كتب العمارة الأولى اعني
 قوله وأما صدقة التطوع التي رجع عنها وكتب مكانها قوله وأما التطوع
 وقد يرشد إليه لسياق كلامه في غير ذلك والاعتناء ويقطع به بعد ما

الذي روي

الذي يعلم من إعطائه حقه أنه لا فرق بين الزكاة المالية والبينة في ذلك كما
 وإن تقوم من جمع عدم المنع من زكاة الفطر بل ربما يكون صريحاً في حيث
 قال فيها ولا تخل الصدقة الواجبة في المال لئلا يفتن ما ما عدى صدقة
 الأحكام فلا بأس أن يصطوا بالهبة ولا يرضى ضئف وتشدده ونحوه لغيره
 وأما المذهب فقاعد وأطلاق النصوص معاً قد لا جاعاً وكثير ما مر
 من ملاحظة ملاحظة حجة ما حتمت على سقوط ما قد يتم من أنه لا يتبادر من
 الاطلاق سوى الزكاة المالية التي لا ينصرف إطلاقاً تحريم الصدقة المفروضة في كل
 الزكوة ومعاً قد لا جاعاً ومقتضى جملة من النصوص على غيرها وغير السبانية
 كما قد عرفت ووجه قد يعمد إلى المشهور فينا بينهم عدم المنع من ما شرع
 الزكاة المفروضة وإن كان واجباً بل ربما يكون القول بخلافه من أن لا
 للأجل على الظاهر فقدوا وتخصيصاً وإن صرح به كما ضل عليه في بعض كتبها ولا
 من جملة من الشيخين في الخلاف في حيث قد ساء وأرباب مصنف الكفاية
 وزكوة الفطر المعلوم أنها نية الشيخ غير ممنوع عنها وقد يحتمل كذا
 القول وغيره وإن كان المنع فيها عدم المسحقات التي قد يكون منها الموصى
 والموقوف والمندوب ونحوه ما لا يربح بجوازها بعد ملاحظة ما مر
 وكثير ما قد مر أن ظهر من المصنف المصنف المصنف الواجبة هو في
 وأحوط من المنع من كل ما يدفع من الصدقة وطالباً للرجوع ودفع المصا
 ونحو ذلك مما قد يدعي أنه هو المتبادر في وجهه ما قد تيسر على جرح
 وجهه الصالحة بفساد قوة أو من مثل الهدية وتقضيه الهبة والموقوف

لا فرق في المالية والبينة

لا فرق في المالية والبينة

والوصية والمنذورة وما قد يظهر من جهة فاضلة انتهى انه لا
يصح عليه اسم الصدقة الا ينصرف منها عند اطلاق ذلك قطعا وان
سلم تناولها الغير المبرور من الصدقة التي لا يمنع الهاشمي منها عند انعقد
الكفاية من التمسك فيها اذا كانت من قبيلة اجماعا نسا وفترى وقد روى
المولى الذين يثبتهم فيها هاشم وغيرهم نسا وفترى قاعده واصلا
بالاخلاف من غير شك ما ينقل عن بعض ائمة حيث حكم بما رواه مولى بني
هاشم لهم في المنع الذي قد يظهر ابيهم من قولهم في موت من روى مولى
منهم ولا عقل الصدقة من الغريب لمواليهم ولا يفسد صدقات مواليهم
عليهم ولكن منعه منعه وشذوه واعراض الاحكام قدما وحديثا عنه
لا ينافي حكم الحاكم بالجماع فضلا عن خصوص النصوص المستفاد من مقتضى
سند اولاد ولو بالوسائل التي قد مر طرقت منها كصبي محمد ابن
عبد الله كروي قال الله عقل الصدقة لموالي بني هاشم فقال نعم ومعتبر
جبل المرقع فيد ما بنا عقل لمواليهم ولا عقل لهم وقريب منهم غير واحد
فافضل احوالنا اويل بالوجه التي منها ما ذكره الشيخ من كون المراد
بهم خصوص المالك واستعمده بعضهم بعض من تاخر وهو في محله بعد حمله
بقية الخبر لافاقه بكونهم من بيت صدق بعضهم على بعض وقد علمت ان
المعولك لا يملك شيئا يتصدق به او يحمل على التقية او الكراهة كما
اختلفت جماعة منهم في اطلاقه ولا بأس به بعد التامع في اذنه
مثله وان كان في النفس منه شيء مما يبعد ملاحظة مثل قولهم انهم

معاشر في الدين
الاول

واحد

والناس سيرة واهل الشهاب ان يعطى من كونه لمواليه وخصوصا بعد
الاعتبار وكثير ما اثار المعامل من محرم وضوءه واطلاق معاقد اجماعا
فاصوله وقاعده ما له صريح او لا صريح من جهة النصوص وما قد
الاجماع من اختصاص المانع عن قد كان من ولد عبد المطلب ابن هاشم
ابن عبد مناف من طرف اذنه ومن كان من ذرية غيره المطلب او كان من
ولده من طرف ادم خاصه بل ربما يكون ذلك كله هو المعلوم من سيرة
المسلمين والناجى بالمعلوم من فضل ذوي الشرف وضرورة المذهب وان
شد المعية بعض ما للروايات كما يمنع من ينسب الى المطلب تناولا
القول حكمه في موت من روى لو كان عدل ما احتاج هاشم ولا غيره الى
صدقة الله عز وجل جعل لهم في كتابه ما كان لهم فيه سعتهم ونذر جمع
المقتضى يمنع من ينسب اليه ولو بالامانة خاصة استنادا الى صدق اسم الله
على ذلك كله لغة وعرفا وشراعا وانما نصيب ضرورة ان الموتى المبرور
مع صفته وما يتطرق فيه فلا يقول على ما ينصرف به وعدم مراعاة بل
وظهوره وموافقة المروي من طرف من الرتبة خلافه واحتماله التقية
وظهوره كما لم يرد عنهم فيها هو المسلم عند ائمة اللغة في كل مرتبة من كون
المستحق اليه من عبد المطلب من بني هاشم الذي قد اخرجت ذرية هاشم
في رواية ابن له عشرين اسما غير اسم الله وان اولاد المطلب كما في فقه الصافي
وهو محمول على من اولاده على وجه كان منهم ولا يمكن ان لا ينفوا
اليهم من الضيق وسعتهم بالحق الذي قد كان يفضل عليهم فتراوا بمنزلة

معاشر في الدين
الاول

في الاجزاء
الشمس

باعتبار هذا الدفع الذي ليس على جهة الاحتياط من الحسن وان منهم من
لحق لهم في الاعتناء بكان من الشذوذ كما اعترف به كثير من الساجدين
الذين منهم القاصد على وجه كالمركب في دعوى الاجماع على خلافه
فلا يصلح تخصيصا لهم في الكتاب وحسن المتواتر والاجماع المتعارف
وكثير من النصوص التي منها ما اقتصر على ذكر بني هاشم من مثل قول
البيهقي ان الصدقة لا تحل في ولاكم يا بني عبد المطلب وقولهم لا يحل
لولد عباس ولا ينظر لهم من بني هاشم ويحذر ذلك ما لا ريب بصراحته
ولو بالوسائل التي قد مر طرف منها وملاحظة السني وكثير من الوجه
التي منها كونه من مع من التظيم ويبان من يد الشرف والرفعة ويحذر
ذلك ما لو شاركم فيه بنوا المطلب لوجب ذكرهم والتقبة على شرفهم
الذي لو كان ثابتا لهم على وجه يستويرون به مع الهاشمي لما ثبت به كجواب
تري لعمري البلوى الذي يادونه يصل الحكم الى الحد الضرورة فضلا عن
الاجماع الذي قد لا يثبت احده تحقيقا خلافا بل قد يدعي انه من ضرورية
المذهب في الاصل السابق على ما يستقر في الامامية بعد انقراض
على ما مر به المصل الذي لا ريب انه يكتفى به على مراتب الصالحين ولو
بالطريق التي قد مر طرف منها من ان كانت ادم من بني هاشم وادعوا من
سائر قريش فان الصدقة تحل له وليس له من الحسن شيء قاطلا في ابيه
معه اولاد الذين جعل اسم لهم الحسن في رواية البيهقي الذين ذكرهم انه قد
قتل وانما غير ذلك لا يثبت بينهم وبين بنو عبد المطلب المذكورين والذين

ليس

ليس فيهم من اهل بيوتات قريش ولا من العرب احد وان صدق اسم الولد على
فلا يتصل بالاباء قد يمنع وان سلم فلا ضلعة غير اولاد المصطفى الذين
قد قوتوا من الاخبار والتف للملوك وانفردت ضرورة المذهب على كونهم
من نسل رسول الله وولد على وجه لا يمكن معاذ ان صدق اسم الولد على
سبيل الحقيقة التي لا يتصور من يد الشرف بالنسبة الى رسول الله صلى الله عليه
وان سلم غيرهم اية كما قد يستفاد من شقاشق آي الكتاب وكذا في المعنى
والاثر ويحذر ذلك ما قد حكم بكونهم من ولد نبي الله صلى الله عليه واله الى يوم القيمة
من ولدهم ومن ولد من من ذرية الانبياء وبجزة الكسح ويحذر ذلك
ما قد لا يتصور الا على تقدير وجوبه الاولاد على سبيل الحقيقة فادعوا
وحوله واسم الهاشمية والقبيلة والعشيرة ويحذر ذلك ما يدور المنع من الزيادة
وجوان اخذ الحسن معاه على انه لو سلم فلا ينصرف الى اطلاق الذي لا يتبين
من مقتضى ايجابه واجماعه شرعا يتصل بالادب ولو بالادب وادعوا
التي قد مر طرف منها ومنها الاعتداء بالنصوص التي منها المصلح الصريح
في مساهاته لغيره في جوان اخذ الزكوة وهو بمان من المقتضى سيما بعد استناد
بالنواخذ التي شهد العقل والنقل بصحة كثير منها وخصوصا بعد لزوم
خلافه جواز صرف الحسن الى جميع قبائل الذين منهم اعداء آل محمد وعدم
وجوبه من يتصدق الزكوة ضرورة انه قد غلب في وجوده لغير هاشم على انه
لو كان لما ثبت به الاشارة من لعمري البلوى الذي يادونه يصل الحكم
الى الحد الضرورة التي قد تدعى على خلافه فضلا عن الاجماع الذي قد لا يثبت

في الاجزاء
الشمس

توجهه في الدين

بمحققه ومسته بعد مدخله ما اشترنا اليه من مثل المقام الذي قيل
 به ما دل من نعت الجرح ونحوه على منع المطلب واولا والبنات من
 الجرح ما فيه من جرح صرف العقب على الصنفين المستدل به الجرح
 على الجرح من جرحها على منعه من الجرح وانه لا يتصور وجود من
 يستحقها ومن لا يستحقها معا فليس هو الذي يمنع من امتثال هذه
 المسائل التي لا ريب في كون امتثالها ممسا بالحق الذي قد نفا عقبه الاله
 على كونه عوضا عن الذكوة وان العوض له حكم ما عوض عنه الا ما خرج بالذ
 واسهره بالحقائق الخلق الثالث من المباحث المتأخر في وقوعها في
 الفصل الثالث من فضائل الذكوة في التتابع التي منها ما عليه الاجماع في
 على اكثر وتخصيصا لفضل ما يجب دفعها الى الامام المتأول للشيعة ولو
 بالقوى مع الطلب بنفسه وبناحية بل عليه جماع المصريح به على لسان
 الخا من غيره وكما تضمنه على لسانهم وغيره والمعلوم الذي قد لا يعد
 منكم مصفا الى كسيرة السالفة والثالث من المعلوم من فضل ذوى شري
 الذين قد تشبههم من جرح على الاسلام بجوارحه على منابهم فقاتل
 المطلب بالذنب لم يدفعوه اليه عند المطلب من ذنبه ان ينكر عليهم احد
 فالصحة على وجه يعلم من انهم متفقون على جواز النكاح المذموم
 كان صافيا من ذنبه لا يجب ان ينفذوا عن منعه واصلوا المذهب و
 قواعد وكل ما دل من كتاب وسنة متواتر وعقل ونقل على وجوب طاعة
 وانتثال اوامره والمنع من ذنبه المنزل بمنزلة الرقة على اعتقاده ونقله
 يكون

الخطوط

دفع الذنب الى الامام

ولا بد من ذلك في حق الاستاد العظيم في كونه بالحكم المنبوية ذلك كله وانه
 لا وجه لما فتى احدهم في ما اشترنا اليه من لدولة بعد اعتقادنا ونهينا
 ببعض مصفا الى الاعتقاد وكثير من الوجوه التي منها الاصل وهو قاعدة
 المقطوع بها في المخرج على تقدير تصادم الادلة من كل طرف وعدم
 وجود المخرج الذي لا يتصور وجوده الا في جانب ما دل من مخصوص
 ونحوها على مساواة نفع الغيبة مثل لزمان الحضور مع عدم الطلب
 جواز استئصال المالك ما لا يخرج الذي قد يمنع جواز من ذنبه وان
 الامام او نائبه الخا من العظام مع ما قد يمنع من ظهوره ونصير فضله
 عن عموما لا جاعلي الذي قد ينكر على من يدعيه سيما في المساواة التي قد
 ينكر على من يدعي جيبها ان الحكم بعدم مساواة الفقيه للامام وسأعيه
 هو المستحسن الذي قد يدعى بفضاده على مساواة الفقيه من قبل الامام
 به وجوب الدفع عند الطلب بسبب ما من كونه اولي من الساعي وانه بمنزلة
 الامام في جميع الاحكام ونحو ذلك ما قد لا ينكر على من يدعي لاجل وفاد
 عن المشهور وان كان المصريح قليلا لا للمصريح بعد ما فلا اقل من عدم
 وجود الاجابة وكثرة الجاهلين كلهم ادلة الطرفين فتبني الاصول و
 النفا على الحكمة لوجوب الدفع الى الفقيه في سائر الحقوق الراجعة الى
 الامام على تقدير تصادم المذمومة عن المصالح على انه لا خلاف في لزوم
 الاحتياط الذي قد نلت من مدبا عنها المفضل بجرمها بترك الدفع مع
 الطلب فاحتملها بنفسه وقد يحسن في دفعها الى اولي الفضل فيها لو كانت
 احد

بجاء

عند الطلب

وكونا ولي بالنفوس فضلا عن الاموال وكونه خلع اموالهم عند مقتضى
 المضيق مفاده ونحو ذلك ما يقتضيه بوجوب اخذ الطالب قد لا يتصور
 ذلك الا على تقدير العقب وجوب دفع الذي قد يتدلى عليه بالانصاف
 المستند بالمتأخر من ان تفرقت وكان لا بد من غيرها بطريق الاستشارة
 او بالوساطة التي قد يكون منها الا جاعلي المركب والخير في تنقيح المناقاة ونحو ذلك
 ما دل من عقل وفعل على كونه وليا لها من ومنعه من جرحه كذا ما قد يعلم
 من وقوع ما قيل وكذا الى الفقيه الجاهل لشرائط الغيبة والعدالة حال الغيبة
 من ان يتعين الدفع اليه عن الطلب بنفسه او وكيله سيما بعد عموما في دفع
 فضا وفوق وسيرة وقاعدة وعقل وكونه بمنزلة الفخار المنزل حصون
 بمنزلة حضرة وهم وطلب بمنزلة طلبهم اجمع ان لم يكن اولي وخصوصا بعد مدخله
 ما اشترنا اليه من كونه هذه الشك على غيرهها الا ما خرج بالادلة في
 على المالك وليس ما نحن فيه من كونه اقرب من الساعي واعرف باحكامها
 ومواساتها من كونه من السعاة ولزوم خلافة ذمة الولد على الصلابة الذين
 قد ينزل مثل هذا الرتبة عليهم بمنزلة الرتبة على اسرورة الممنوع منه عقل
 ونقله وقد يدخلون في عموم اولي الامر الذين قد وجب طاعتهم بالكتاب
 والسنة وكثير من الوجوه التي قد يجرى منها في امثال المقام الذي قد
 يتك كل ما دل على وجوب المحسن الى الامام او نائبه على ما فيه عند
 التأمل الذي قد يعلم من اعطاء حققة ذلك كذا في جميع الحقائق
 ترجع الى الامام من عقل الجرح وحقوق الفقهاء من ذنبه انتقادا وطريق

دفع الذنب الى الفقيه

تقرى عام

دفع من

احدا الغيبة والطالبين لها ذمة واحدة وقد يتعين دفعها الى استحقاقها
 والاعلان او مع عدم سبق طلب غيره فتدبر ودفعها اليهم اي الى الامام
 والساعي والفقيه انما من غير ان يطلبها احد منهم افضل من تقريرها
 لها بنفسه وكيفية ما تقتضيه من جوارح تقرير المالك بنفسه او وكيله
 مع عدم الطلب فلا ريب انه هو المشهور فتدبر وتخصيصا بل عليه الاجماع
 انه فضل كما تضمنه على لسان كثير منهم سيما الغيبة والفاضلة وكثرة المنكر
 المصريح فيها ما لا يرد في المالك النكحة الى وكيله وقوى حال الدفع الى
 اجراء اجراء او الشيخ في ط المصريح في بيان الاحوال جازان طاعة وباطنة
 والبا طاعة والراحم والذناير واموال الخارات والمالك بالخيار بين ان
 يدفعها الى الامام او نائبه وبين ان يقررها بنفسه بخلافه في ذلك
 ويخرج في حق المصريح فينبغي التمسك على عدم وجوب دفع الباطنة الى الامام
 ومساواة الظاهرة لها عندنا على وجه يعلم من ان جاعلي ما على ذلك الذي
 قد يعلم من ط الذي قد يعلم من ذنبه جملتها منها في انه الباطنة وفاتت
 وفريق من ذنبه كلام جماعة وتخصيصا كما دبر الى جاعلي المفضل على
 عن خلاف في تنقيح على افضلية الدفع الى من يستدل بكل ما دل عليه من عقل
 ونقل على اصل الجواز المذكور الذي قد يكون هو المستفاد من الحق والبرهان
 واصل المذهب قواعد وتخصيصا بل عليه في الحق المعصوم عنها وغيره من
 الصدقة التي منها يجهل باللفظة بعد التعريف ما طلاق الكتاب وسنة
 المتواترة ومعا قد لا جاعلا المختار ونحو ذلك ما لا يدل على وجوب

دفع الذنب الى الامام

تقرى عام

دفع من

الزكاة وقد تها الى من يستحقها على وجه لو وصلت اليه من وجبت عليه كما
 مثله غير مقصود تاديه ما امر ايضا له الى هذه وكذا ان المستحقين
 لغيره من قوله ان تب والصدقات فتعني وان تحفظها وتوزعها
 الفقراء فهو خير لكم من ورقه ان الاحتفاء بمقابلة الاعلان وقد لا يتأتى
 الا من يسرع فيها بنفسه سررا والنفوس التي منها ما حابة كيفية اخراجها
 وتقدر بها قريانا ثم احتسابها وجواز نقلها مع عدم وجود من يستحقها
 واحتسابها بالقيمة وجوب المباداة بها في اول ازمة الامكان وجواز
 شراء العبد منها ومقاصد الغزاة والدفع لاصلاح ذات البين وابتداء
 السبل والدقايب ولا طفال والتوكيل به فربما على وجه لادان
 منها حصصه لتفكر كذا فقرا لو كان منهم والمنع من إعطائها لغيره
 وغير الخبز وجوب اعادتها على فرد ضلالة ثم استمر
 صلتها على من قصده حفظها او تاجر عن تاجرته او نقلها مع وجود المستحق
 قلقت الى غير ذلك من النصوص المتفرقة التي قد لا يتأمل في تواترها
 وظهورها في المطلوب الذي قد يكون صريحا او كالمصرح من كثير قد يبلغ
 عدد النوازل منها سيما بعد ملاحظة اعتبار السباق والوجوه التي
 يطلب الكتاب فيها صليها وكونها غير الدين والشرعة العين
 وكونه المستحق لها ان كان موجودا في حال الخطاب ويحوز ذلك مما قد
 يقضي بتعيين الدفع من خصوص المالك او وكيله الى المستحق مطلقا
 فضلا عن الجواز وخصوصا بعد كونه من الماشي الى طرف منها واما
 افضلية

لنقل

بالفعل

قلت وقد يكون المراد بغيركم من عاينكم على عينا ذكره قوله في المخرج
 او افضلية الاحتفاء لمن يقتضي من الدنيا في العداية ويحوز ذلك وما لا
 يتأخره ما اشترى اليه وتعلم من ملاحظته سقوط ما قبله انه يجب فيها
 ابتداء الى الامام او نائبه الخاص كالمساعي والتشريف الذي لا ريب انه على
 مدرجة او افضلية المأمور المنصرف لخدمته من بين ما كان جازما للشرائط
 ولا يتوصل الى اخذ الحقيقة مع عناه عنها بالحل الشرعي في زمان
 الفقيه وان قال به جماعة منهم المفيد وفتي الذي الحق بغيره كل حق
 وجب انفا قد بذلت استنادا الى الاصول والقواعد التي منها اصالة
 الشغل وعدم الاتيان بالما مع من وقاعدة الاحتياط والتأني بالمعقود
 ثم فعله وولى الشرح وسيرة السلف من ورث ان النعم واهل المؤمنين
 والحسن كانوا يعشرون السعاة ليجازية مثل الزكاة التي كانت تجب كغيرها
 الى باقي الامة ولان الصغار والتابعين وتابعي التابعين واضرابهم من
 عضيتهم قد فعلوا ذلك مستبين على الطغام انه بمنزلة اول الامر
 الذين قد يدخلهم الفقيه في زمان الضيق وقد يستدل بحال ذلك
 عقله ونقل على كونه الماصب المصالح العامة لم على ذلك الذي جعل
 مستندا لقوله ثم قد فعلوا ذلك مستبين على الطغام انه بمنزلة اول الامر
 ان ايجابا لا يفتيهم انما يجب الدفع الذي لا يتصور وجوب كونه
 فيه ويتم بعدم القول بالفرق والكل ضعيف من ورثه ان الاصل في قوله
 مع كونها معارضة بالعدل في معنى مراتب من امثالها سيما على تقدير
 الوجوب

بلغ خبره
 القول بوجوب الدفع الى الامام

اقرى ما

افضلية الدفع اليهم على الخبز الموزع كما لا خلاف فيه بل عليه الاجماع الذي
 قد يكون صريحا كالمنقلبة عن قوله على لك اكثر مضافا الى الوجوه التي منها
 كونهم ابرصا فيها واخبر بها فيها واجتمع اليهم التهمة التي قد تلحق المالك
 من مثل منع الزكاة ودفعها المعبأ عليها وبخروج المبل وبها كل ما لا يتم
 كتاب وشتر وسيف وثابت على وجوب دفع اليهم المبل على الاستحباب
 الذي قد يكفي في توبة الاحتياط والاشهر المأمور بالاحتياط واخرجه عن
 الخلاف لكن بحجة قتيبة با اذ لم يناف وجوب الصلوات وان اهل هذه الاحكام
 المصريح ببعض ما ظنهم ما لا يذنبوا فيه ما دل على استحباب الاسرار من مثل
 الآية ضرورة ان الاحتفاء ولو لم يكن يكونا في اعطاء الغنيمة يكونان في
 الجواز الامام ومن قام بمقامه وان ابتداء الغزاة لا يتعين بنفسه يكون
 وكهذه الجمله الدفع تقوم ان الاحتفاء بالكل والدين ولا لقاء به الجرو
 عنه على ان لا رواية استحق من بعدهم او يذنبها غير الزكاة فان الزكاة
 علانية غير سرية رواية ابن جبير عنه وكل ما فر من سره وكل عليك
 فاعادته افضل من سره وما كان تقطعا فاسره افضل من اعادته
 ومنه من ابن جبير عن ابن جعفر في قوله ان تب والصدقات فتعني
 قال يعنى الزكاة المفروضة قال قلت وان تحفظها وتوزعها الفقراء
 قال يعنى النافله انهم كانوا يستحب اظها والفرارض وكتان النوافل
 ونه المروي عن فقهاء العياشي عن المعنى في الآية ليس تلك الزكاة ولكنها
 الرجل يصف نفسه الزكاة علانية ليس سرية وقرب منه غير ما ذكره

الوجوب المذكور مع وجود المستحق ولقد هم وخصوصا على تقدير حرمة
 النقل وجوب الصلوات مع التأخير عن اول ازمة الامكان وان التماس
 السير المعارضة في غلبها لا يدل على ان يذنب الجواز وان التقريظ المروي
 ليس من المصالح العامة وعلى تقدير كونه منها فلا دليل على العموم ولو لم
 فافقه مفادهم اهل ذلك لانهم يحجبون الوجوه اليهم في كل ما هناك
 وان الآية محصورة بالنعم الذي قد يكون ذلك من خواصه مع احتمال
 الضيق في تقديمه وقوله واخر من خطبوا على اصحابها ولا يلزم
 من وجوب اخذهم وجوب اخذهم غيرهم واختصاص الصدقة بالافاضة
 به فتعنه لتكفيره اذ نهى من التخلل فانه روى انهم قالوا يا رسول الله
 هذه امواتنا التي خلفتنا عندك فتصدق بها عنا وظهرنا واستغفر لنا
 فقال له ما امرت ان اخذتم امواتكم شيئا فانه لا أثر له الوجود وظهور كون
 الاموات لا يخبروا من بالامارة اعطاء وان وجب لاخذ عند حصول الوقف
 اتفاقا ومنع ذلك على الوجوب ضرورة انه نظرا لا داما لواقع بعد
 على ان اخذ ما تدل عليه الآية وما تقدمها وجوب الدفع عند الطلب في
 خصوص العتد الواجبة دون المستحبة التي قد يدعى عدم الفرق بينها وبين
 الواجبة عند الجميع وان كان الوجوب بالنظر الشرطي لا التام في زمانه وقت
 حضور الامام وبسط يده لسلطان الذي ينبغي الربيع وجوب الدفع اليه
 معه ضرورة ان الصدقات من جملة الامور الواجبة المزمعة كالجمعة عقلا
 ونقله وفي الحديث اربعة الى الولايات وعقدتها الصدقات التي قد يعيد

بوجوب الرجوع فيها الى الامام ما لم يكن مسلماً المذهب التي يعرفها المخالف
والخالف ومن نظر الى الحقيقة من لدن جرم الى حقيقة الكبرى وتبين
الاخبار وتصنع الاثر وكذا ان جبرس عبد الله بن جعفر بن محمد بن جعفر بن
وخلص جميع الكذاب في مجلس جعلت فداء وكان الاموال تجب
من كان سفيهاً بينه وبين شيعته من كل جانب وكان على نحو ما كان في
زمان سلطتهم الى ان لا بد لها من بروت كمال المعلوم ان معظمها من
التي لا ريب ان معظم ما يجرى الى الامام عند انقضاء السلطان منهم
وانه كان سبباً لا يخاف عباداً وارضاه من فعله ما فعلوه مع من
عليهم لم يزلوا في الامام الاطهار بوجوب تلك الاموال اليهم وقصته جميع
مع ذوى الاموال التي وصلت الى بغداد يوم وفاة مولانا الحسن العسكري
مشهورة كما شتهر بالمعاجز الظاهرة لمن جعلت فداء عند ذلك من
الحكم مع ظهور الامام بايع اليه وهو اعلم بما يجب علينا وعليه في حق العتبات
الغنية التي بما اذا كان في احوال هذا الزمان الذي قد يكون المراد من
معاذ الله ما يتصور من المتأخرة غيره وقد لا يتصور معاً وشبهه
ما يدعى ولا على وجوب الرجوع فيه الى الفقيه لبعض ما تقدم ذكره
لا ريب ان اكثر عدة اوادع ولا ريب ان اكثر عدداً قد مر طرف منه في مثل
المقام الذي قد يعلم من معظم حاشية انه لو خالف المالك فبما يجب عليه
من الدفع الى الامام او غيره ثم منعتا بنفسه لم يكن ذلك مجزئاً كما مر في
كثير منهم حتى وان جحدوا الفاضلة بعض من كتبها وانما راجع بالهجو
تقنية

جمع منهم
شريعة

قضية قول كل من وجب له دفع على اختلاف الاداءة بحله كما يلوح من
وصري به الفاضل فيكون وقافياً فقلنا على ان كثيره وتحصيله كما يدل
الى قد لا يبعد منكره سيما مع العلم الذي لا يتصور من ذرية النبوة
ولا الوثيان بالماضي على وجهه وحضوره مع عدم اجماع الجمهور في
ولم يكن وان شدة تردده وخالف جميع منهم الفاضلة في دفع وكذا في الاشياء
وغير الاسلام في شدة حيث نعو ان ذلك مجزئ وان فعل مجزئاً استناداً
الى انه قد دفع المال الى من يستحقه فخرج عن العهدة كالدين اذا دفعه
من يستحقه وفيه منع ظاهر بعد ما علمت من توجيهه وعدم تصور
النية التي لا ريب انها شرط كاللغة الى من يدفعه ودعوى ان الدفع الى
يجب الدفع اليه لا يطلب الا لاداءة الى اهله فلا يكون الدفع الى اهله ضد
الدفع لمن وجب له بل هو اتفاق الفرض مما لا يجدي نقصاً في حق المصروف
انه قد يمتنع الفرض في غير المستحقين وقد يكون المقصود من هذا المجزئ
للاداءة في الطاعة والاداءة وان وجب عليه الدفع الى من هو اعلم به منا
ففي حق من وجب له دفع المال الى من يدفعه عليه الدفع الى من هو اعلم به منا
سبيل له وكذا بوجوبه اخرى بل هو اول كدعوى ان الدفع الى الفقير
قد دفع الى من وجب له دفع اليه بذاتية كما انه يمكن الدفع اليه بعد الدفع
اليه وانما عرفت له الضدية لاستلزامها هذا التملك وان قلنا بانها
لا تستلزم التملك لان من منعه دفعه فانه لم يكن التملك في
الملك ان لم يكن له ان يملك ما لا يملكه من ماله من ماله بعد ما علمت بعد التملك

جمع منهم
شريعة

الذي قد يعلم انما عطفه انه لا اشكال فيها يتصور معه كنية ما لا يملك
كصوته للجهل بالمعروف والكم على وجه لا تردد فيه سيما في ان كونه
المنفعة التي قد يقال بوجوبها على كل من اوجبت له الامام بنفسه في الامام
المستحق له لا يتوقف صحته على الدفع وان طلبها الامام بنفسه في الامام
الى المستحقين والاحوال هذه لان المالك يستعانة العين مع البقاء والمثل
او الفقيه مع التلف اذ الان كما نرى في الاموال على الاحتراز من غير
قد رتب فيها لا يبيع المقام تقاضيه وتفاضله ما دل على جواز جبره
الحقوق مما لا متناهي ولو عرفت الظالم ونحوه ويبدل بعضها لتفصيل البعض
الامر مع اذن الفقيه الجامع للشرائط الذي قد يجيب عليه ذلك بالضرورة
فيما لا يملكه من التواضع المشايخ ما عليه لا جازي الفاضل على لسان
كثير وتحصيله كما يدل على انه لا يبعد منكره من ان يصدق المالك في
دعوى الاخراج بغير بنية ولا يمين مالم يعلم كذب مضافاً الى السير الفاضل
والاصول المقر بوجوهه والاعتبار من قوله ان ذلك حق له كما هو حق عليه
وانه لا يملك على البا الا في قبلة وقد لا يمكن الاشياء عليه كما شاعرا يعتبر فيه
النية التي لا يطلع عليها الا عدم العتق والمعتق سنداً ولا لا ولو كان
التي منها كل ما دل على عقل ونقل على تصديق المخالفين بيني وبين سائر
العبادات المالية والدينية والوكيل ونحوه عن الرعية من
في اولي كقول امير المؤمنين في جميع ما يدين من حق الله في كل ما عتق
اسد اسكن اليكم ولي الله لا خفاء منكم خراسية في اموالكم هذا هو الامام

جمع منهم
شريعة

حق فتزوجه الى دية فان قال لك قائل لا فلو تراجمه فان انتم كلفتم
منهم فانظروا معه قيل في رواية اخرى فانه ولي عتق فلا تراجمه كما
يقبل قوله في دعوى عدم النكاح وعدم بلوغ النصاب وتلف المال كله
او ما ينقصه عن النصاب مالم يعلم كذب لغيره ما قبله بكونه هنا او
من دعوى الاخراج الذي لا تقبل الشهادة على نفيها مع حصر المالك
لانه صورة يمكن الاشياء عليها كما ان يقول المالك دفعت الزكاة الى هذا
المستحق اليوم فقلت من غير محاسبة عليه بدين ونحوه او دفعت الزكاة
الى هذا يومه يوم كذا فانه لو قامت بنية على ان المستحق لم يكن في ذلك
في هذا البلد وان الشاة قد تلفت قبل المزجور فقلت لا تقبل في الحول
وعدم التلف ونحو ذلك ما لا ريب بكونه من الامور التي لا تشهد
عليها عقل ونقل وقدر ما يتفهم به فلا حظ وتأمل ومنها انه يجوز
التوكيد الاخراج حتى لغير العدل من العلم بالنادية وفي القبض وان كان
الوكيل فاسقاً ويقبل قوله في دعوى الاخراج من غير العدل لما عرفت
من ان دفعه في العلم بالنادية فلا بد من دفعه لتقدم العلم المزجور في القالب
قد استقر طر العدل الاضراء وكونه هو المتفهم من النصرة لانه على قبلي
هذا الفصل للبيان التي قد نفى فيها الخلاف بين علماء الاسلام ولا ريب
احوط شيئا بعد ما علمت ما دل على اختلاف العلماء في الشاة والفقيه ونحوه
ما لا ريب ان غير المالك في الدفع والفقيه في القبض وحضوره بعد ما علمت
السير والمواعظ وقواعد وكل ما دل على جواز الاخراج من مال

جمع منهم
شريعة

وتنفي الذكوة عند وجود ذلك ما قد يعلم من قوله في جميع الاحكام المذكورة التي
 قد بينا في ما لا يخالف في نفسه منها يعتد به ولان جواز تركه في كل التوكيد
 لغيره الا خارج بل في بعضه التوكيد من غير المالك والغتير
 على وجه يتناول ذلك فليس ومنها انه يستحب تنبيه على الاشارة الثانية
 ان كافيها وسعتهم والافضل الموجودين منهم اجماعا على ان لا ينقل
 لتاثير ولا لصريح على التاثير وتخصيصه كانه يصل الى حد الاجماع
 المنقول صريحا على ان الاشارة في كل حيث صرح بالاجماع على ذلك
 كلف قال بعدم المنع من التخصيص المنقول على جواز الاجماع مصفا الى
 الاعتبار مع ما فيه من عموم النفع وحرمان فضيلة التيقن والعمل بظاهر
 والادوية ونحوها ما قد يكون ظاهره وجوب الاشتراك والتخلص من شبهة
 التاثير كما صرح به في هذا صلا في جملتها فليكنها وقد لا يري ان الاختلاف لبعض
 ضروقة ان السطحة غير معتبر عندنا في كل ذلك والنص في الظاهر قلت
 وهو ان كان كفي مثله من مثل المقام الذي يستحب فيه اعطاء الجاهل
 كل صنف لخواصه واعتبارا بصيغة الجمع وان كان الفصل من البسط على
 كلام يوجد من ان ترجع لاحد من على الوجهين حيث لا يتحققا فمضافا
 الى ما قد بينا فيهم التمسك والتمسك من وجه عن شبهة خلاف نادر من الجاهل
 قد يتوهم من ظاهر الآية ان قد يقال بظهور الدلالة في مثلها للاستغفار
 المستند باعتبار كونها مستعانة للجنس المتساوي للجمع الواحد الذات
 الجمع اقرب افراد الجاهل الى الحقيقة فينكر مع انه لا جمع في سبيل اوله

استحب الباطل

فيما قد مر من حيث
 في من شروط العامل

مع ان الاصل في
 من الاضناف

ابن

ابن السبيل ان ان يعلم ان بعض الاحكام من مثل قول العالم في المروءة
 تنسب على ابن ابراهيم في سبيل ان يقرم فيكون ابن السبيل بناء الطريق
 وذلك كنهل بعد ملاحظة ما مر وما عليه الاجماع في نقله وتخصيصه في عدم
 وجوب التسوية بين الاوصاف والافراد الثانية بالنص في الغتير والفتاوى
 استحب تقنين بعضهم على بعض مع وجود المخرج من مثل الفقرة التي
 والعقل والفقر وعدم الشواك والقرابة ونحو ذلك من المباحات المبرجة
 بترجيح ذويها النص صريح على وجه قد يتوهم منها ما شذبه المعتمد من وجوب
 المقابلة بل هي ان ذلك داخل في اعتبارها مع وجودها في لولا قيام كقوة
 التي قد يدعى قيامها على خلاف ما زعم المعتمد على خلافه وانما يجوز الدفع
 الى الفرة الواحد منها فصلا عن التصفية وان وجد المخرج في غيره بل عليه
 الاجماع المنقول ظاهرا على السالكين ولا لصرح على التاثير والجمع والمعلوم
 الذي كانه يصل الى حد الاجماع المبرج به في كثير منها في كونه والمفاد في
 على الجواز المبرج الذي قد مر في جمع بنو الخلاف وعند استفاضت به
 الصالحين في فصله المعتبر التي قد يقطع بتواترها بعد انقضاء بعض
 لبعض مصانفا الى السيرة الفاطمية والناحية بالمعلوم من فضلها في
 والاعتبار واصل المذهب وتوابعه والوجه الموجبة لصرها على
 نحو الآية الكريمة ما قد يتوهم من الخلاف على الدور التي قد حدثت عليه
 وقيل ان اجودها ما في المتن من انها سبقت لهما المصروف خاصة قلت
 وقع لوجه لثمة دون حجة دولة للاختلاف في رعاية ما يتوهم ظاهر

حواله في دفع الظاهر والواحد

التي سبقت بعد ما عرفت من مقتضى البسط في جميع الاحكام المذكورة من حيث
 واستناد الحقيقة في اللام بل والميل على اقرب الجاهل ان عقله لغز ورفا
 وشقا وكونه من السبيل الا قد لا يهزم فكرها وتخصيصا بعد مضافا
 لكل ما قد عقل ونقل على وجوب المباداة وعدم جواز النقل
 الضمانا لتاثيره في عموم وجوده المستحق ولو واحد من صنف واحد
 ويحذف ذلك ما قد يعلم من انه لا وجه لاستحباب البسط واعطاء جماعة من كل
 صنف مع مضافا في كل فليس ومنها ما عليه الاجماع في نقله على السالكين منهم
 الفاضل في كونه والمنتهى وسيدان والفنية والجمع الثالث وتخصيصه
 كانه يصل الى حد لا يهزم فكره على وجه لا يجوز ان يهزم من الذكوة بان يعطى
 الفقير ما يكفي نفسه عيا له مشقة السنة وما يزيد على كفايته السنة ولو
 بلغ ما بلغ اذا كان المصلحة الاعطاء المفيدة واحدة مصفا الى
 الاعتبار وظاهر كسيرة والناحية بالمعلوم من فضلها في
 وقواعده وعموم الكتاب في سنة المتواترة والاجماع المتظاهرة ونحو
 صرح ان مستحق حال الدفع والغنا الخاصة متاخر عن الملك فلا يجوز
 منا فيما لا يقل عليه ذلك لا طلاق الذي لا ريب في كونه كالمخرج في العلم
 المبرج به المستحق المستحق ولو بالذات ان قد مر من منها
 كعقوبه ان من يحسب من العلم انه سلك في بعض الاحكام الذكوة فاقول
 ابو جعفر اذا اعطيت فاعنه وجميع سعيد بن عزي وان علمه انية
 والذكوة حجة في نفسه ومعتبر استحقاق من عاين في لا في المصروف اعطى

جواب الغتير والفتاوى

الشيخ

من الذكوة

التي سبقت بعد ما عرفت من مقتضى البسط في جميع الاحكام المذكورة من حيث
 واستناد الحقيقة في اللام بل والميل على اقرب الجاهل ان عقله لغز ورفا
 وشقا وكونه من السبيل الا قد لا يهزم فكرها وتخصيصا بعد مضافا
 لكل ما قد عقل ونقل على وجوب المباداة وعدم جواز النقل
 الضمانا لتاثيره في عموم وجوده المستحق ولو واحد من صنف واحد
 ويحذف ذلك ما قد يعلم من انه لا وجه لاستحباب البسط واعطاء جماعة من كل
 صنف مع مضافا في كل فليس ومنها ما عليه الاجماع في نقله على السالكين منهم
 الفاضل في كونه والمنتهى وسيدان والفنية والجمع الثالث وتخصيصه
 كانه يصل الى حد لا يهزم فكره على وجه لا يجوز ان يهزم من الذكوة بان يعطى
 الفقير ما يكفي نفسه عيا له مشقة السنة وما يزيد على كفايته السنة ولو
 بلغ ما بلغ اذا كان المصلحة الاعطاء المفيدة واحدة مصفا الى
 الاعتبار وظاهر كسيرة والناحية بالمعلوم من فضلها في
 وقواعده وعموم الكتاب في سنة المتواترة والاجماع المتظاهرة ونحو
 صرح ان مستحق حال الدفع والغنا الخاصة متاخر عن الملك فلا يجوز
 منا فيما لا يقل عليه ذلك لا طلاق الذي لا ريب في كونه كالمخرج في العلم
 المبرج به المستحق المستحق ولو بالذات ان قد مر من منها
 كعقوبه ان من يحسب من العلم انه سلك في بعض الاحكام الذكوة فاقول
 ابو جعفر اذا اعطيت فاعنه وجميع سعيد بن عزي وان علمه انية
 والذكوة حجة في نفسه ومعتبر استحقاق من عاين في لا في المصروف اعطى

اقول على السبيل

قد نزلت في الحماة زمانا منهم كما لم ينزل في الجبل والفاضل في ذلك وعدده
 وتبركوا المذكورين ما هذا الغلط مستلزم ولا حد لا عظمة الا انه يجب
 ان لا يعمل الفقير اقل ما يجب في النصاب الاول وهو خمسة دراهم او عشرة
 قد ربط قال الشيخان وابنا با بويه واكثر على ثلثه لتقول الله لا يعمل احد
 الذممة اقل من خمسة دراهم وقال لسترا اقل ما يجب في النصاب الثالث وهو
 درهم او قيراطان وبه قال ابن الجنيدي ولم يقدروا علم الهدى ولا الجمهور بقدر
 وما قلناه على الاستحباب لا الوجوب اجزاء انتم صرحوا اولها لم يخرج في
 وعمر في جامع الذي قد يظهر من جماعته على الحكم المنجز الذي قد يكون
 هو المقصود من معصية جامع الغيرة والانتصاف واطلاق فتاوى هو كثر
 ويدل عليه مضافا الى ذلك انه هو الجامع بين ما سمعته من قول النعمان
 المروي في صحيح ابيه لا دونه في معتبر معتبر بن عمار وعبد الله ابن بكير
 لا يجوز ان يدفع الزكاة اقل من خمسة دراهم فانها اقل الزكاة وبين ما ذكرنا
 جليلا على الاقل والكثر من النصوص التي لا ريب باستفاضة الصحاح فيها
 وصراحتا كثيرا بعد ملاحظة آي الكتاب والسنة المتواترة والاجازات
 المتطابقة وتكون ذلك ما جاء بجملته الاعطاء على ابي كواثق وخصوصا
 بعد ملاحظة السنة والمعلوم من فعله في الشرع واصلوا المذهب قواعد
 وكلاما دل على استحباب البسط واعطاه جماعة من كل صنف وانتم من اهل
 بيت نبوته تعالى صنعتوا بجماعة او صنعتوه وجميع ذلك لا نظر الامام ومن
 كان بمنزلة وتكون ذلك ما قد لا يتصور بعد ملاحظة المنع من دفع ما كان اقل

من ذلك

من ذلك المقدار الذي قد يتغير غالبا وقد يحكم العقل باستحبابه وان كان
 ما يجب في النصاب الاول الذي قيل ان القول بوجوب اخراجه ظاهرا كذا في
 منهم سيد الانتصار والفتن المديان للجامع على ان اقل ما يعمل الفقير ذلك
 وان قال الاول ويروى ان الاول درهم واحد وقال الشافعي ويروى ان الاول
 من ذلك ما يجب اقل نصيبا لزكاة وذلك من الدنياير عشر شقال وعين
 الدرهم درهم واحد على اعتبار ما يصحح احاطة ما اشترى اليه وكثير من
 العقل والنقل وخصوصا بعد ما سمعته من مثل الاجماع الفاضل وما عن
 المرفوعة والماثل المصري من دعوى الاجماع على ما قد جماعه منهم كاستحباب
 والى يروى ما قد يظهر من مساهمة زكاة غير الفقيرين لكونها اللان من ما
 لا يقول به احد في العلم من وجوب اخراجه القيمة ومساواة الزكاة المستحقة
 للوجبة اللان من ما يتقدم هذا الاطلاق الواجب عليه وان هذا الوجوب يترتب
 بناء على عدم اجزاء دفعه اقل من خمسة دراهم ذلك ما يعلم منه ان لا
 يرد من اطلاق الاحتباب نحو الاحتباب الذي قد لا يرد من مثل المرفوعة في
 والحال اضرامهم عن صرحوا بعدم تقدم المرفوع بقدر ما عدا لتأمل ذلك
 قد لا يربط من اعطاه حقيقة فتاوى تمولين المد بويرين على تقدير تحققها
 وبعدم اختصاص الحكم بزكاة الفقيرين ودعوى ان الواردة النصوص و
 الفتاوى خمسة دراهم ونصف دينار ونحوها وها حقيقة في الجنين ولا
 دليل على الجزاء الذي يحكم الحكم العشرها بل لا ينبغي ان يصح لها بعد
 مثل هذه الصفا لما يتقوم بهذا التقدم المرفوع باعتبار جماعته في ما

الدليل قد يرد

يتعلق الزكاة كما عن كثير من اهل طائفة الاحتباب الذين منهم الدليل الذي قال
 ما يخرج اخراجه من الزكاة ما يجب في نصاب من احتبابنا من قال اقله
 قيراطا او درهم قالوا لا يوجب نصابا في الزكاة والآخرين قالوا
 بالثقل والاشبه الاول ولكل ما ساء ما يجب فيه الزكاة وابن البراج الذي
 اقلنا بنحو دفعه من الزكاة المستحقا هو ما يجب في نصاب واحد والحل
 الذي قال اختلفنا في ان اقل ما يعمل الفقير من الزكاة في اقل دفعه فقال
 بعضهم اقل ما يجب في النصاب الاول من سائر اجناس الزكاة وقال بعضهم
 اخفها من نصاب الذهب وقضه غلبت اجزاء قال وابن حزم الذي قال
 لا يجوز ان يعمل المستحق من الذهب الفضة والمواشي اقل من نصاب ما يربط
 الذي قال وانما مقدار المعط منها فاقلة للفقير الواحد ما يجب في النصاب الاول
 فان كان من الدنياير نصف دينار وان كان من الدراهم خمسة دراهم وكذا
 الاصناف الباقية مدعيا على ذلك الاجماع الذي قد يكتفى في مثل هذا الحكم
 المتساع فيه ولا يلزم من القول به القول بوجوب اخراجه القيمة او احتبابها
 مع احتساب نفعه من تحقق الاجماع على بطلان اللان والمنع من التمسك
 باصناف التمسك المعاصرة بالاصول والقواعد التي منها اصالة عدم
 الايمان بالمناجزة وادعاء الوجبة لا كبر وقاعدتها الشغل والاحتياط بعد
 حاشا الذي قد يكتفى بعينه في ثبوت الحكم في غير الفقيرين الذين يتقدم
 المدفوع من نكوة غيرهما اقل ما يجب في اول نصابها مع ان لم يكن له
 الاضواء واحد كالعقارات ومنه ما ادعاه من الاجزاء التي قد قيل ان المتصير

يجب

يجب اول نصابها وهو قيراطا بعد كونه ظاهرا كما لصريح من كتابات
 وخصوصا بعد المنع من ظهوره في نصابها من هذا الجمل مع الامكان اما لو
 ولعلنا في التمسك ببعض من دفع ما في النصاب الاول الواحد وعدم بلوغه
 الواجب ذلك المقدار لان الحكم المنجز ساقط من اقله عقلا وفلا فلا
 وتامل فيما لا يصح المقام المستفاد من اطلاق النصوص والفتاوى في عدم
 الفرق بين الزكاة الواجبة والمستحقة ذلك كملها صيلر وان كان الاحتياط
 حجة في دفع الجميع لواحد فيما لو كان عنده نصيبان لم يبلغ النصاب مقدار الاول
 لا ينبغي ترك دفعها انما يتحقق بها الوفاء الذي عدا له ما يربط بين
 او ناسية لما لا يترك عند قبض الصدقة من قوله قد خذوا مما لهم صدقة تطهرهم وتزكوا
 بها وصل عليهم ان صلاتك شكر لهم وما يربط به اذا اتاه قوم بصدقة
 قال اللهم صل على آل فلان واتاه ابي بصدقة فقال اللهم صل على آل ابي في
 واتاه رجل بصدقة فقال اللهم صل عليه وتو ذلك ما ظاهره اختصاص
 الا ان حكم النصاب حكم المنور عنه بل هو اول مع اقله ثلثا لفرق وقد ثبت
 المعنى من الاعتبار والعقل الجازم وكثير من العجوة سيما في الاحتباب الذي
 ريبا انه هو الماد والاية والاعمال والاعمال والاعمال والاعمال والمعلم الذين
 قد يظهر الاجماع من جماعته منهم على ذلك والاعتبار والوجه التي يطول الكتاب
 بنشرها وخصوصا بعد ملاحظة اصول المذهب وقواعده وفلما الاجزاء
 من كونه الدعاء وعدم ذكره في الاذكار التي عليها امر المؤمنين لبعض السعاة
 ونحو ما لا يحل عدم وجوبه على الفقير والفقير وكيلها في الجزاء

دراهم
 واربعين

الصدقة وتحت ذلك ما يدل على سقوط القول بالوجوب وان قال به الشيخ في زكوة
 وانشاءه المعبر بالرضا والفقرة لا تنصرف الى ما لا يمكن اثنائه فيمثل
 هذه الآية وانما هي بالذوق قد يتبع من وجوب اتباعه وانما الحكم به
 لغير النبي كالمادة سيما بعد ما قيل باختصاص الوجوب فيه وما لم يعلم
 من عدم الشايع في غير السنن ومخصوصا فيما بينهم بعدم ظهور الوجوب الذي
 لو كان ثابتا لوجب ان ينظم به وجبات به الاخبار تنزيها لعموم الملبوس الذي
 بما ذكره يصلح الحكم الى جهة الفروقة فصلا في الاجماع الذي قد يظهر نقلا
 وتخصيلا على عدمه سيما في الفقيه الذي قد لا يتحمل اطلاق النكاح خصوصا
 به وكثير وعمل آيت تقدير فلا يختص بصيغة مخصوصة بل يجوز ان يكون
 دعاء وان ورد بصيغة الصلوة التي لا ريب انها اللغة الدخلة المتناهية
 كلما يدعى ولا حصر عدم التثنية وقيل يختص بصيغة الصلوة اقتضا
 على محل اليقين والرياء في الحوط وان كان الاول هو الذي ظهر بل ربما يكون
 هو المشهور بين اهل البيت قد جزموا بعدم الوجوب على المستحق بل قيل
 انما لا خلاف فيه ولان الاستحباب الذي قد يستفاد من اخرى صلا عليه
 في المعصوم وهو دعاء المؤمن بعضهم لبعض وشكر المنعم وما ورد في
 الاخبار من امر المتصدق بطلب الدعاء من الفقير الذي لا يتصور استحبابه له الا
 بعد استحباب الدعاء له الا غير ذلك مما يقتضيه وجه استحباب الدعاء من
 وكثير عند الفقهاء ايضا وثبت منها في المعية وظان حكماء من زعموا
 وعدم بسط اليد لاسيما في الاموال ومنه خلاف بل عليه الاجماع الذي

سقوط سهم السادة والائمه

فرد

فرد بعد منكم مضافا الى الشيخ المناطه واسم المذهب وقواعد والعقد
 للبانم بسقوط الحكم الذي قد نقلت في موضع لا وجود له في الخارج الا ان
 يحتاج اليه فيما لو تمكز الامام الذي قد منعت يده او المنسوب من قبله
 ولو على جهة التعميم من انزال الشك والى بعض البلدان والسواد وفيها لا
 المسكين عند مقتضى مقتضى من على يافته الاستقام ولا بد في الاجماع والائمه
 كان ذلك واجبا على كل من يتكبر مع الدفاع ولو بواسطة الثانيين المصري
 بعدم سقوطه وسقوط السقاة مثلا المقام كثير والعموم الذي لا ريب له
 على ما نحن فيه من ان المصارف بل ما يجب تصليها في كل ما يجب التاليف
 من غيره تامل قد يعلم من اطلالة حدان سائر الشيخ وبعض العامة في القول
 بسقوط سهم المؤلفة بعد اليهم على اطلاقه ساقط عن وجه الاعتبار سيما
 بعد ما حفظ ما يستند من اليد وما حقه حارضا له نفقة المقام الذي قيل
 بسقوط سهم بل لا ينفك به على اختصاصه بالجماعة وهو على اطلاقه
 بغير الغنى ومنها انه يعمل زكوة الذهب والفضة والنار والزرع اهل
 الفقر والمسكن ويحتمل زكوة اتم المتجملين من ذوي الاموال على المعروف من
 المذهب اعتبار ابن سنان عن كذا انه قال ان صدقة الفقير والظلم تدفع الى
 المتجملين من المسلمين لما صلا في الذهب والفضة وما كليل الفقير مما اخرجت
 الاموال في الفقراء المدقعين قال ابن سنان قلت فكيف صار هذا
 قال لان هؤلاء يستحقون من الناس ويدفع اليهم اهل الامر من عند الناس
 وكل صدقة ويحتمل فرد في الموقر عن المؤلفة عن عبد الكريم بن عبد الله

تعلق صدقة الاموال لذوي القربى والفقراء لانها ارفع من صدقة الاموال
 وان كان جميعها صدقة وزكوة ولكن اهل القيل يستحقون ان يأخذوا صدقات
 الاموال وحشتم بعد من قال بالوجوب القاضية بعدم كسوفه فصل
 عن الكتاب والنصوص المتواترة والاجاعات المتطابقة والسيرة والتأ
 بالمعروف من فضل ذوق الشرف والصور والقرآن وتحت ذلك فلا بد من اذرة
 الاستحباب الذي قد يقتضيه بر شيئا وبسقاطه من الاحتياط والوجه الذي يوجب
 القاب بها صليها ويستفاد من كثير منها ان ذلك غير هذه الاوقات التي لم
 حجب منها يتجزئ زكوة الاموال فلا وجه لبيان دفع زكوة غيرها الى
 المتجملين الذين قد يتبعين دفع الزكوة اليهم مظروفا وانما لما الى المستحقين من قبيلها
 منهم ومن غيرهم هدية واحسانا بها عليه نقد وصولها الى يده او بوسيلة
 مع بقائه عنهما سيما بعد ملاحظة اصاله عدم المنع وكل ما دل على عدم اذرة
 المؤثر ومعتبر به من قوله في جفره الرطب اصحابنا يستحقون بل اخذ من
 فاعليه منها ولا اختيار لها منها من الزكوة فقال اعطوه ولا تنتم له ولا تذل المؤمن
 ويحتمل ذلك ما قد دل على وجوب اذرة على هذا شأنه على الفقهاء المذكورين
 لو لم تكن الا اذرة والنصوص المتواترة ونحوها مما يستفاد منها عدم المنع
 على استحباب الذي قد كره كره اذرا لا يصلح فيه خلافا في حقنا من ان لا
 مصلح او مؤثر على نحو ما ورد ان تارك الزكوة قد وجبت له مثل ما فيها
 وقد وجبت عليه وقد مر هذا من جملة من افرغ من راحته وتبين ومنها
 كما هاهنا ان يملكها المالك بعد اخراجها وان كانت مندوبة اجمالا نقلا وتخصيلا

اختصاص من زكوة الاموال
 بالمتجملين

استحبابها على الفقراء
 في حقها على الفقراء

فرد

نما واما نقلنا وتخصيلنا قد لا يزدركه ومنها انه لو كانت الصدقة الى كبل
او غير ذلك فلو كانت لا تخرج على المالك على الاظهر لا سهر والموافق لاصول
الشرع قواعد ضرورة انه ما يتحقق عليه الواجب عليه ومنها انه لو
اجتمع في الشخص اشتباها كالفقير الغرم والمحتاج جاز ان يدفع اليه الجيب
سبب فيجب ان دفعه تامل وجها ما اشتباها من قبول قول من يدعي ما
يستحقه الزكاة او الخبز او النذر ونحو من مثل الفقر والغرم او كونه ابن
او شرفا او عدلا او هاشميا لا يقوم الحركية او عدم صرف الدين في المعينة
او نحو ذلك ما يكون مقتضيا لجرار الاخذ والخذ حال الضرورة او عدم وجوب
النفقة او كونه غير هاشمي غير ذي كسب وصنفه او نحو ذلك ما يمنع من اخذ
الزكاة التي لا فرق بينها وبين الكسب يقول قد في الفقر والادمان او الهبة
او عدم وجوب النفقة والكتب نحوه ما يقوم بمؤنة كثر من الاطعام والشراب
ولو لم يوافق له قد يكون منها الاجماع على عدم الفرق والفرق قد يفتقر
المناط القطعي وكما قد قل من عقل ونقل على اعطاء حكم للمؤمن عنه
لغيره بخلافه قد يشكل ما علمه في الموضوع عند اشكال من الموضوع من مثل
قبول دعوى الهبة في اشتباها الى كل ما قد قل من عقل ونقل على كل فعل
المستلزم لاقام على الصفة وعلى جواز العمل بالظن في الموضوعات وعلى
تعيين مشتركات الجبال وعلى قبول خبر غير الفاسق والدعوى بال
مطامن وقبول قول مدعي حق في حق مدعيه ما قد يكون له خصوصية عند العقل
والنقل مع احتمال كونه ما يخفى في اولي ولزوم خلافة المصنف في الموضع

ان في لا يرد على ما
ان كان عليه عليه السلام

واحدة العبرة ومنع بعضهم من دفعه من بعض الاشياء واستفاد من ذلك
لأنه منها ما نقل ان امره جاز ان يجل ما لم يأت بها على وجه نقلها
بالسنة فخرجت عنها فاما بعض هذا الكتاب بعد ذلك فتسرع بغير شبهة
لنظامها فاعلمنا ان نقل العالم قد لا يحسنه العالم الذي من داهم فيه
لأنهم قد قد فعلوا في ذلك في غير موضع فلو كان له ان من امتن في ذلك
عليه بنحو ما انكر على ابنه الى ان كثر من الكتاب بسبب كونه لها من ومن
لذلك والكل قد منع من ومنه ان مسألة الاقوال للافضل غير مستلزمة
سكت فاقطع مفادها الصحة الى ان نقلها بها صحة نقلها لانه لا من ليل
وليس على انما لا تفتقر بشروط الموضوع الذي به ويركز معاد سببا
بالنسبة الى الغير وخصوصا فيما يعود النفع الى غيره لا لرب يكون سببا
لا تمام فيه ومن هنا قد رقت شهادة ولم يثبت ما يدعيه لا من من مثل
الزكاة اذ كان قد انما الحرف نفسه وان العمل بالنظر غير جائز الا فيما قد عليه
الدليل وما نحن فيه لغيره وقيام الاجماع على عدم الموضوع ما سلم فيما
منع لانه لا لفظ لا فيما يستفاد من مثل دعوى كونه هذا الفرد من تلك
الفرد ولا يظهر ما يظن صدق اسم الماء عليه ولا يظهر ما لا يصدق عليه ذلك
وان نقل انما هو به انما العبرة من جهة الرجال وبغير المشتركات لدليل
من اجاز في دفعه وهو مقبولة مثل المقام وان دخلة آية النبأ من كونه
اخص من الدعوى في غير المنع كدخوله الدعوى الحالية من المعاد في الحق فيكون
مجرد الدلالة يجب عليها الا يصل الى المستحق في وجوده فنقل عن مثل

الذي

والزباب

الذي

فقد يجرى في المنة بالامام ومن قام مقامه بمنزلة ايديهم وان يقول قد في
وغيره فان كان واقيا كما لا يصل الى حد لا يغيره من كونه حتى لا يحسن لانه في
الوقت من جهة القياس المنسوق من عقلا ونقل مع ادعاء الغار من ضرورة
ان الفقر ونحوه مما قد يعلم الا في وجه وقد لا يكون مترطبا بل وجود الغنا
ونحوه مانعا ولا مأكلا كونه كما ان الاصل عدم وجود المال ونحوه ما يقتضي
بتصديقه والاصل عدم تحقق النسب ونحوه ما يقتضي بتكذيبه وقد لا يمكن
الاشهاد عليه ولا يظهر اغلب الناس شيئا المتعقبات وخصوصا في دعوى
اليتمات والكتب جهات ما فراه من كونه الاظهار لانه لا لهم وما فاه
من كسبه وان لا يولد له الموقوف لا يرضى على يدي الى كساد صنفه بجلا
مدعي النسب الذي يتنزه عنه في اشتباهه وعلى طول الامانة فاهما
وان لزوم الصرف اوجه واهل الذرية غير معلوم بل معلوم العدم
كأن البعض من الحق الذي لا يفر منه عن كونه مجهولا وان كان مذوب في الواقع
وان استفاد من بعض الاخبار والادوار من ضرورة الفاش سيما بعد ما هو
من ضرورة العقل والنقل من ان المشروط عند عدم الشرط الذي لا يشترط
دعوى المدعي كونه من الاشراف وعدم الاعتداد بمثل هذا الطيف الذي قد
يكون الخاد النعم على العالم المنور من هذا العلم بدفع اليها من الدوام
الحقيقة التي تتوكل لغاية الناس مع اننا قد انشبت اليها كما قد يعطيه اكرام
الكتاب وخصوصا بعد ملاحظة الوجه التي قد اعرضنا عن ذكرها لاختلافها
ما قد نشر عليه ما يوجب تفاصليها من ذلك معارضها بما قد يكون اقرب
من

مخالفة المذهب وقراءته وعموما في ظاهر كسبه والفتاوى التي قد
بين فيها انه لا تثبت الاصاب الا بالعلم او بما يقرب من مثل الاشياء
او اليتم العادلة على وجه قد يظهر الاجماع على عدم كسبه سيما فيما لو كانت
فيها هو اخص من الظاهر كسبه كالحسنة والموسوعة وخصوصا فيما لو كان
ابن فلان او غير ذلك من الوباء فلا ونحو ذلك ما لا يثبت الادرك ونحوه
الذي قبل ما مر به في ذلك ما تخلف فيه على ادعاءه كسبه في الاشياء
اغلب الناس في مثل الحق الذي انقص به بنو هاشم ولما ثبت به الاجماع
تتري لغير البولي الذي قد قيل لهم بما دونه الى وجه الضرورة التي قد
فيها على خلافة فضلاء الاجماع الذي قد تبارك في على صفات وجه
القوم فالقول بعدم قبول دعوى الاصاب وغيرها من الاسباب والصفات
التي يدعي الحكم مدارس نبوتها ان لم يكن هو المذهب فلا ريب انه هو الاصول
التي قام عليه الحكم لغيره مثل دعوى الفقر والغنا وصرح الدين في غير
التي ونفي ما كان وجوده ما فاه عن ذلك ما يقتضي تصديق مدعيه
الردة العقلية والعقلية التي قد رجم جماعة من فضلاء العصر بما منطوق
على عدم الفرق بين دعوى الفقر والنسب سبب ونحوه في القول الذي
من مواليه تبعا لاستداهم الاستدلال اعظم في بحثه وكشفه مع من رجم مقدم
انه فاه قد حجاب وهو غيب بعد ملاحظة ما مر وان نفيهم ما ذكره
من مثل تقليل بعضهم تصديقت مدعي الفقر بما قد ادعى من امكانه
يظهر خلافا فيصنفه كقول بعض الاخوان سلم ولا مأكلا كونه

الذي

واعزب منه ما زعمه الفاضل المجران من انه ما ينطبق عليه اوجه الوجوه
 وعنه ما قد اذعن على قول من يدعي شيئا ولا منافعة له من غير
 يثبت له بطلان كما قد عرفت على مخرج بقا له منهم يعرف المستبعد لا يثبت
 الفقه كاشهاده والادعاء والمجرب والوصية والوصية والوصية والوصية
 والادعاء والوصية والوصية والوصية والوصية والوصية والوصية والوصية
 الدوم لم يثبت كما لا بد له من اذعان له بالادعاء والوصية والوصية
 يحصل الاجماع على عدم القبول الا انه قد عرفت وما يتعلق به من الحكم من قبل ما لو
 ادعى انه ما شئ دفع زكوة الى ما شئ في ثبوتها شئها شئها دفعه عنه لا يخرج
 الدعوى المزمومة الى لا يثبت بقولها بالنسبة الى ذلك ضرورة انه ثبت له حصة
 اليد طاعة اقراره لا معارض له نظير ما لو قال انا مملوك بالزكوة او بغيره
 او ان قد عرفت ما وجب على من اذعن ذلك وجب فيكون مثله ما عرفت في هذا قد
 تعارض فيه كقولنا ان كان وقع عليه بالادعاء والوصية والوصية والوصية
 بالادعاء والوصية والوصية والوصية والوصية والوصية والوصية والوصية
 لا يثبت فيه قضية عبيد بان زكوة هو كذا يا عبيد بان زكوة الولد للفراسين
 واحتج به من يادعوه والوجه انه يطول الكتاب بتقاضيها وقد تكون هي
 المثانة اشتباهها بالادعاء المزمومة بل ربما يدعى عدم التعارض من قبله
 وجب فيخصم بقول ما لا يتنع فيه الدعوى بحجة ما اعلم او ما يقوم مقامه
 من مثل البينة ولو عرفت غير الحكم وحشا على الذي قد تقوم مقامه كقرائن
 التي منها الباس تحتها طاعين على ملأ من حنا من دون غير قول

ان

الناس ما بين كواهم او قد تدعى ما بين هاشم ولو يضر به عناق او ما ينبغي
 مفادة وهو الحق الذي في هذا لهم وهو قد عرفت ما يقتضيه عناية
 واعتبارا شيا على ان لم يثبت على سيرة شئت وشاهد عباد وكثير من
 العجم التي يستفاد من كثير منها جواز دفع الى مائة على اثاره وعندها
 يعزبان الزكوة الدفع عند المستحقين على وجه تناول الوكيل المذموم قد
 ثبت عند نفسه كونه منهم وقد يعرف لها من يدعي ثبوتها غير المقام الذي كان على
 الله ان يكره ويشير الى ما اشترى اليه ما قد وجب له تقصيرا عليه مخافة الالة
 واخراج عن ما فخر هذا المختار المستند بحمد مع اتصافه على ما لم يشتر
 عليه بل لا والله الا وادعاه ومنها ما يستفاد من هذا المذهب قواعد
 ونصوص ومما قد اجاز من عدم توقف اخراج زكوة البقيس على اخراج
 البعض الاخر كما يحسنه ما لا ينبغي على الشركة في الادعاء ان الله لو قسم شركاء
 مع غيره بعضها منها وترك الباقى مشاعا لم يكن بليس بل في مثل الزكوة اول
 ضرورة ان اخرج كل جزء من كل جزء كما لعل ان المستقلة التي لا ارتباطا
 لاحدها بالآخرى مع ان لو توقف حصة اخرجها من هذا البعض على سبق
 اخرجها من البعض الاخر كما ذكرنا وترجيحا بغيره وبقوله بل لا بد ليل
 خلافا للمذهب الذي قد تقرر فيها ما بين من بعض من دعوى توقف على
 قصور الاخراج الذي قد يبعد عنه بعد اذ اخرج من البعض ولا قد لا
 كما لم يثبت فلا يتوقف حصة الاخرى من البعض على انهم عليه من البعض الاخر
 فضلا عن الاخراج الفعلي الذي قد لا يتصور عند العقل توقف حصة

خارج بعض الزكوة

العباءة عليه كما قد لا يتصور وجه مطلق التوقف سيما بعد ملاحظة الوجه الذي يطول
 الكتاب بشرها وخصوصا بعد تناول ملاحظة النفاذ وتدبر ومنها
 جواز اخراج العين من بعض القيمة الاخرى كما يجوز اخراج صاع من البر
 في الفطرة لاس وادعاه قيمة راسل اخر وكان ذلك كله من المسائل التي لا يثبت
 منكرها كما لا يقول بعدم توقف مثل اخراج زكوة البقيس على اخراج من ادعوه
 قد عرفت حصة اخراج الصاع عن راسل في الفطرة على اخراج من راسل اخر
 الذي قد يعرض لعدم اخراج عنه ولو على القول بتعلق مثل الزكوة فالتة
 التي قد يدعى ان الحكم بذلك على تقديرها هو طاعة ومنها انه لو شئت
 بعد خروج الوقت الذي يجب فيه اخراج الزكوة والحق مثلا انه اخرجه الم
 بنى على الفصل سيما من عرفت فادعاه بالمسارعة وخصوصا في الفطرة
 التي قد يظهر كجاء على التوقيت فيها وان كان الاحتياط كاللزام سيما
 بالاسم الى غير الفطرة وذم طاعة الله لا ينبغي التقويل عليها حتى لو كان
 قبل خروج الوقت المزموم في لوريك وجوب كوتيان بالفصل المشكوك
 في فقهه قبل خروجه لغيره بما طاعة وكثيرا لك قد عرفت العلم الفصل الرابع
 في فقهه هذا الكتاب في زكوة الفطرة وهو فصل من الفقه والعلم والحق واستدل
 في الفادة التي عليها الخلاف او التمتع منه وفي هذا قد اشترى اطلاقا على الخلق
 وعلى الاسلام المتزل بمنزلة طاعة العزيز ومخاضها ما لا يفك عن الخلق
 او كونهم منه وعليه يكون الماد بانه زكوة الدين والاسلام الذي يجب ان يكون
 وبقيده الوجوه التي منها الاعتناء وجوبها على من اسلم قبل الهلول

ادعاه

الاعتناء

ادعاه

وفا

وما ورد من كونها عام الصلوة وان من صلوات ولم يثبت الزكوة فلا يصح اذ انكرها
 طاعة الله فلهذا قد اذعن من تركه وذكر اسم به فليس كما انما على الاول يكون
 الماد بها زكوة الادعاء التي بها تقوم وتظهر من اوضاع المعاش والخطايا
 وتبقيده الوجوه التي منها تقسيم زكوة الفاتية وبديته وانما واجبة على جميع
 وبقا من الله ان لا يطع اذهب فاعطى على لنا القطر وعذر الوقت فيهم
 ولا تخرج منهم احد فاعطى تركتهم منهم انما انما انفقوا عليه الوقت قال قلت وما التقى
 قال الموت ويحذر ذلك ما قد منعنا من تقصيرنا في طاعة الله طاعة الله مستغنى من
 تفصيل وجه تارك ذكره البينة التي هي اية في الفطرة من الاقطاع الى الزكوة
 الفاتية ليعلم القطر ورايع فاعطى كذا الاستاء قد سهر به كسفة من بها
 لما قد تكتب من هذه النشرة او لا شئ منها وبان ما زعم بعض هذا لفقه
 من ان الفطرة اتم مولد وان انقياس زكوة الفطر بعد ما قصت حروب الله و
 الشرح من كونه الماد منها المتعارف وهو التقدير الذي يجب اذ جاء على الباقي
 الطاق الحز المذهب المذكور قوت سنه فضلا او فقه من يثبت ان الله من كونه
 لشراطة التكليف وجاز توجه الخطاب اليه لا جاء المنقول الذي قد يقطع
 ببقائه كالنصوص التي قد تقرر على ما يبلغ المتعارف منها والمعلوم الذي يعمل
 المصدرا بعد منكره سيما عند شريعة الذين قد عرفت بعضهم ان الحكم الزكوة
 من حرم ما يندبهم وان لم يخالف فيه الا من شذ عن الجماعة وكبره والناحية
 بالمعلوم ما فعله في الشرع وقاها الكتاب الذي قد يستفاد منه انما اعلم
 من الصلوة التي لا ريب انما اعظم في الصوم الذي قد عرفت ببقائه بوقف حصة

فان كان

لفظ

ملازمة بين الالفاظ

أخراجهما المتفقاً وجوبه ^{في} وفي كل عام له على وجوب الأعمال التي قد مر بها في
أنه بالصلوة التي قد علمت أن ما نحن فيه أعظمها فلا يجب على الصلوة والمجئ
اجتماعاً على التمسك بصره فلا على سائر وتخصيصاً كما يصل الواجد له
المعروف به على مثل الفاسطية في جملة كتبها على ذلك وسيرة وقواعد أصول
ومضمونها معتبر ولو بالوسائل التي قد يكون منها الغرض وتنفع المناظر
والراجح على عدم الفصل بخلافه كما قد تبدل بواسطة كل ما دل على
سقوطها عنها الزكاة المالية وعاد على سقوط النكاح إلى أنها عمود
الأعمال عليها لا ريب في التكليف الحكيم على من نقل عن العقول النقل بفتح
العلم عنها أنه صحيح بحسب القاسم أن الفصل عما علم أنه كتاب الله والقرآن في
زكاة الفطرة على النيا والافان لم يحصل مال فكتب له زكاة على يده وهذا
صريح فيما قد دل عليه عموم النص الواردة في زكاة مال البيعة زكاة ماله
وهو الثاني ولو على خلاف ما افترى اليمه الوسائل وربما يشعر كل ما دل على
وجوب أخراجها شيئاً ما كان على نحو قوله تعالى في أموالهم صورة تظهرهم وما
على نحو المعارف بأغاليق التبدد والفتاب على من تركها وخصوصاً ما كان على
نحو قوله تعالى في ذلك وقال الله تعالى في الفطرة على من يجب عليه الزكاة
صروفه لا لا يبا ومن غير ذلك الخالق المحر قد يلوح باختصاص الحكم
المذكور بغير الفصل والمجئ والمال الذي قد يكون عدم الوجوب فيه
من المطلع المجزئ الذين قد تبدل على عدم الوجوب في كل ما دل عليه
فيها ولو بالوسائل التي قد يكون منها الإجماع والمكسب وكسبه المشار إليها

مضامین

في غير التقيد بهم حكمته لم تقل عليه ومن حكمت عليه لم تقل له وخصوصا بعد الذي
قد لا يتأبأ أحد بهكمه ما دخلت في سقوطها فتدبره كسكامة من القول بوجوبها
على من فضل عن ثبوت وثبوتها عليه وليست صالحة لعدم مقاديرها
الكتاب والنتيجة وما ورد بها على الفقهاء من صحيح من رده قلت التقيد الذي
يقتضيه عليه هل يجب عليه صدقة الفطرة قال نعم يعقل ما يتصدق عليه وفي
تفصيله لا شك بمن عدله ويجعل الموجب على وجوب منها الاستحباب الذي حكم
به أصحابنا وروى عليه بعض المفسرين والوجه ما ذكره من الوجه ولو ادعى صاحب
واحد على المالك في جواز التقيد بما يحمله من الفقه بما يتصدق عليه وتغيير
اليه الوفاق وعينه اعراض قبل الزكاة قال اما من قبل الزكاة عليه من الزكاة
الفطرة وليس على من قبل الفطرة فطرة ضرورة ان لا قل هذا التقيد
الا على تقدير جواز الوجوب على من قبل الزكاة وحصله بها الفقه وعده
على من قبل الفطرة ولم يحصل به الفقه الذي لا يصدق الا على من ملك
شئ من السنة له ولصاحبها او فقه على المشهور الذي كما يدل صاحبنا
الملك على انما جمع منهم من يملك الفاضلين ومن اخرها فخلافا لما قد ثبت
المقدار حيث عرفت ان الفقه بمن يملك احد انصبا لذكوتيه بل قيل ان ذكوت
منه بكنتم وكلادهم مشعر بكونه المصالحا لوجوب الفطرة معه نفيا وانما
ولنا جعلها على الخلاف في لغة لكنه في النسخة بعيدة الغاية بل في لغة
ما روى الا انه لا يجوز بملك النسخة وان لم يملك وثبة السنة لذكوت
عبارة بعضهم عليه كالنسخة في الاتصال حيث قال في جهلة كلام لان الفرض

المشاريع

والاعتماد معناه ما لا يمازى في الدين لا وجوب بعد حلا خطية لما ذكره مؤيد لما شاهدت
من اختلافه غير متبادر من إطلاق الدولة التي قد يستفاد من كثرة منها
ما عليه الإجماع على أن لا يخرج منها الغا ضلوع المعسر والمنفق من الزكاة لا يجب
على الفقير بل يرجع جميع منهم الغا ضل إليه فإني لا أحب أن أرى عديا كساة
وذلك هو مرادهم وهذا الإجماع الذي لا يرتاب فيه أحد بعد إقراض المخالفين
بل وقبلة بعد ملاحظة السيرة وتبين الآثار وأصل المذهب وقواعد و
تأثيره من ذلك الوجه وبمقتضى السنة المحقة سنة أولاد أولاد
والعناط الخ ملاحظة منها جميع العمل على الله قال في حقه شمس جلاله
الزكاة عليه صدقة الفطرة قال لا ومقتضى حق بن المبارك قال لا في الزكاة
على أهل المختار صدقة الفطرة قال لا ليس عليه فطرة وممن معتبر ملحق بين
أفرادهم أئمة ومعتبرين يدينونهم قد علم أنه سمع يقول من أخذ الزكاة
فليس عليه فطرة قال وقال ابن عمار الله قال لا فطرة على من أخذ الزكاة
ومعتبر الفضيلة الله قال لا لم ينقل الفطرة قال لا ولا يجد من حلت له
ومن حلت عليه لم ينقل له ومعتبر الحديث عن عروة بن رافع قال سمعت الله يقول يحتم
الزكاة على من عند وقت السنة وتجب فطرة على من عند وقت الزكاة
غيره كما لا بد تأييد بحد بحد جملة بلا إجماع ضرورة أنها قد قلت على أن
الفقير من أخذ الزكاة ومحتاج الفطرة لا فطرة عليه فإنا انقم الله المستحق
بوجوب الفطرة عن النفس والعيال فيبيع الفطر وهو محتجصين وجوب من لم
يكن فقيرا ما لا يفتقر السنة ولو بالقرينة بعد ملاحظة الشا ومثله

مصنفه الادب المنقول في ظاهره
 المسوق في الحكم الكافة اهل العلم عمدوا وحيداً في اجوبها والزم السيد
 في الكتب التي فيها المصالح الذي كاد يصل الى حد لا يغفر منه سيما في القول
 بانك يملك غنياً والسيما في طاعة واصول المذهب وقواعده وبفصوصه التي
 منها الاصل الحاكم بوجوب فطرة عا سيدة ومنها ما دل على سقوطها
 عن الفقهاء الذين لا ريب في كونهم المبدعين بل هو حال وان قيل عليه
 عند جملة الذين قد يعكس من اعطاه حجة فيها قد مر انه لا وجوب على من
 خفي على اهلها او اهلها او اهلها او اهلها او اهلها او اهلها او اهلها
 شيئا مما وجد قدامه ذلك مستوعباً لوقت الوجوب كالا وجوب على من كان
 في الزكاة الماتية وعينه اهل المنزل المير وغيره ولا بين المجهول المطلق ولا دوا
 الا اذا كان وقت الاقامة وقت الوجوب ولا بين المملوك القن والمديون
 الا انما تحريم المطلق فيجب عليه ولا كونه اجمع وقفاً نصاً وفوقه
 بيرة وقاعدة واسلاماً وتلاوة وتحصيله كما ان هذا المصلح الذي لا يغفر منه كما
 في البعض وان خالف احد في ذلك في الحجب حجبهم عنها واجبة عليه استثناء
 في الجميع الذي لا ريب في عدمه وضوحه وظهوره ومقامه لبعض ما ذكرنا
 في المرفوع في المذهب في المصنف في مائة اربعة اقسام الزكاة الفطرية على ما ذكر
 الفقيه في حاشيته من سقوط الزكاة عن المجهول من الاستثناء الى ان ليس
 بحر فلا يلزم حكم نفسه بل يملك ولا تجب على مولاه وقد يستند الى ذلك
 المعاصر بقاعدة الاحياء والعلم والمؤيد بغير منها كونه النظائر وشاهد

هذه النسخة محفوظة في مكتبة

بمعلق كان غنياً وقال حاله اذا اهلك مقدار ما تجزئ الزكاة قلت
 وقد يكون لا يتجدد وظهر كلامهم في ذلك بعد ان املوا حظه الوحيه
 التي منها ما عن النبي صلى الله عليه وسلم غير ذلك الزكوة لا يجب عليها اراج
 الفطرة عند جميع اصحابنا الذين منهم من يوجبها على من كان في
 جيل المانع من اخذها فيه ملك النصا الزكوة على من يوجبها على ذلك
 الاجا على المنقول على من يوجبها على من يملكها على من يملكها على من يملكها
 وقد ولاد الامم الذين لا دليل لهم على الاطلاق الذي لا يتبادر منه شيء ما ذكرنا
 ونحو قولهم في رواية المتعدين عبد الرحمن بن الحجاج حجب الفطرة على
 كل من يملك الزكاة المخصصة وقد ورد الاجماع المبررة التي قد يكره
 من يملكها ان لم يملك على المتبقين على الاصل الذي قد عرفتوا عليه وعلى
 من يملكها سبباً بعد ما حظه عدم حاجتها وكونها في مقام قد خلت فيه
 عن واحد من اهل طين القدماء وجمهور المتأخرين وخصوصاً بعد ما ثبت
 باسنادها والنصوص المعتبرة في الأصول التي شهدوا عقلها ونقلها عن
 منها على وجه لا يدعي وجها لمعارضتها في ذلك الاطلاق والعموم وانما
 قد عرفت صنفهم وجوه تسمى بلزوم مخالفة الاحتياط وظاهر الاجماع
 والنصوص وانما يقولوا باستصحاب ان يكون عنده مع قوته حصة مقدارها
 يتجرعها لعله صريح في المعنى وظاهر الفاظهم في بعض كتابها قريب من قوله
 انها قد شرعت لوقا الاغنياء للفقراء فلا تجب الا حيث لا تؤدي الى الفقر
 بعد دفعها فندب ولا تغفل كما لنا ما كان في غيرنا لا يجب ان يخرجها

المكلف

اجتهاد

المكلف وان لم يكن حاله ما ذكرناه من عندنا ومن عباد الله من سلم او كان عبداً ومعه
 ولو لم يكن له ثمناً كالصنف ونحوه او كان المالك لغيره ما لم يملكه او يملكه بال
 المنقول ظاهره ان لا يملكه على ان لا يملكه على ان لا يملكه على ان لا يملكه
 الشيخ وسيد الصنفين والمناصرون والمحدثان الكاش والبراق والمطهر
 الذي لا يقبل لاحتجافه التي يوجبها اذا ما فيها من مثل الاما في المنسوب منها
 ذلك الى اكمالها والمنتهى المقرب فيها الاجماع على من يملكها على من يملكها
 والتا على ما لم يملكه من قبله في الشريعة وقاعدة الاحتياط والمصلحة المستف
 من غيرها في المعتبرة سنداً ولائاً ولما لو ساطا في ذلك من منها العجز في وج
 الناطق القطعي والاجماع على عدم الفصل كصحيح صفوان في ان سنده
 في الفطرة فقال على الصغير والكبير والحر والعبد على كل انسا صا في من حظه
 او صا في من قراوصا في من يملكها على من يملكها على من يملكها على من يملكها
 تجب على كل كبير وصغير او عبد وحر وانما صا في من يملكها او صا في من يملكها
 او صا في من يملكها او صا في من يملكها على كل انسا صا في من حظه
 عدل الناس من ذلك الزكوة الصا في من حظه وصحيح عباس بن سنان
 عنه انه قال كل من غنم الى عيال لك من حر او مملوك فعليه ان يؤدب
 عنه الحديث وصحيح الجليل عنه انه قال صدقة الفطرة على كل من يملكها اهلك
 الصغير والكبير والحر والعبد والفقير على كل انسا صا في من حظه
 او صغير او صا في من قراوصا في من يملكها على كل انسا صا في من حظه
 عن الباقر انه سئل عما يجب على الرجل من اهل بيته من الفطرة فقال صدق

ابن م

عن جميع من يعمل من حر او عبد او صغير او كبير من ادرك منهم الفطرة الا غير
 ذلك من الفطرة التي قد مر بعضها وقد تشرع على طرف اخر منها قولنا
 في جميع المضادة لا يدعي ويكره من اعين الرجل ان يعمل على كل من يملكه
 يوم الفطر الحديث وقوله في المرفوع الذي قال في المعبران فضلاء الصحابة
 قد افوا بعضهم يروى عن الرجل زكاة الفطرة عن صاحبته من قبله وعنده
 النضال والنجس وما علق عليه بانه لما قد تقدم من الخلاف من مثل صحيح
 عبد الرحمن بن الحجاج سئل عن رجل ينفق على رجل ليس له عياله
 الا انه يتكفل له نفقة وكسوته يكون عليه فطرة قال لا انما يكون فطرة على
 عياله صدق قوله قال العيال الولد والمملوك والزوجعة وام ولد من
 ليس له المفاوذة بعشر ما تقدم عن قولهم في الخلاف ضرورة انه خارج عن
 العيال وفي بيان ما يرجع اليه عندنا في الفطرة العيال التي نؤمن التماس
 صدقها على كل من يتكفل لادنى نفقة وان لم ينفق على عياله فاحاب
 الا انما ما يرفع في ذلك العلم من ان المدا على عياله اسم العيال التي هي في مثل
 الولد والمملوك والزوجعة وام ولد لانه مشروطة الشوال المعلوم فوجه
 من العيال لغة معطاة مشروطة في تفصيل الصنف المبال سبعة اقوال الصنف
 طول الثبوت وانما ينفق اخير منه والعمر الاخير او ليس من اخره او ايلده
 او جرم من حيث يملك المداول وهو في ضيافته وان لم يملك او صدق العيال
 عرفت ولم يجد شيئا منها لا يثبت على الاجماع المنقول عن السيد والشيخ
 في القول وظاهر النص من الاجماع المتقدم على اخيرها وعلته هو المشهور

الصنف العيال

يندر

بذلك صحا الذين قد حكم عندها منهم بانه ما عليه الممل بربها فظهر الاجماع
 عليه في كثير وقد يكون محققا سيما بعد ما حقه الشريعة واصول المذهب
 وخلافه في النص من على وجه يعلم منه ان كان انما على كون المدا على
 العيال التي قد يملك المدا على عياله من ضرورة الصدق الاول بل والآخر
 وانما صدر من السيد والشيخ من دعوى الاجماع ما كان الا على ما عرفت
 انه هو المتعين في ضرورة العيال على نحو ما عرفت من كل هذا هذه الاقوال
 التي يكون التراخي في بيانها لفظياً ضرورة انه قد لا يتصور بعد ما حقه
 النص من التفات الى المرفوع جلة منها فيكون مدار الوجوب على صدق الصنف
 وعند على قولهم بوجوبها على من ينفق على عياله من العيال من الصنف الذي
 ينفق على الام وسقط عليها من صدق عليه من الصنف التي لا ريب ان الغالب
 فيها يوافق او يميز او تلتحق اشتها ان الصنف فحدها الى ثلث وما زاد
 عليها صدقة وانما بعدها اما يكره بمجته انه يعلم ما يقتضيه عياله عند المصنف
 او يوجب بمجته انه يملكه وعلى تقدير اختلاف فلا ريب ان الوجه في ان الصنف
 ضرورة انه لا مدار على سؤالا جاعلين الذين يكونون وهو مشاهدا وهو
 النقل من شدة الاختلاف والتشاجر فضلا عما مر من استفاد منه ما حرج
 جامة منهم في سبيل والفاخر كاشا وظهر كثير منهم المدة من كون المدا في
 الزوجة والمملوك على صدق اسم العيال ولا يكون المشهور في ذلك لا على الاخر
 وجهها عنهما وان لم يكن بانه عياله بل بربها يظهر الاجماع عليه في جميع ذلك
 الاقوال منهم الفا خلا والحق الذي يستقيم منه دعوى الاجماع مرجحة في الحق

ع

لا قد تسمى بغيره فبذلك الفاضل من العبد استنادا الى الاخبار التي قد مررت
 منها المتضمنة لوجوب الفطرة عنهما ومن شرط العيولة التي قد ذكر
 بعض اصحابنا انها صادقة عندهم على كل من وجبت نفقة للزوجة منه
 ما فاتنا للنص من المتضمنة لذكر العيولة واعتبارها بالزوجة وعدم الخلاف
 ضرورة انها يكونان في داخلية الحال قبل هذا وان كان ظاهر بعض
 الاخبار مثل صحيح عبد الرحمن بن بركم ظاهر لم يتردوا به وخلافه في كلام
 غيره بحيث يكون بمنزلة عقار والاعيان الصالحة التي لا تنفق المتضمنة
 لا من يقول الظاهر من اعتبار فعلية العيولة بل من صحيح ابان عن صحة
 فسر العيولة من نفقة على من له لا يجوز جعل من يقول من يوجب عيولة
 لما فاتت الاجماع بل الضرورة والاختيار الصالح والمصلحة الكثيرة التي ان
 يقال من يوجب عيولة دخله العيال شرعا وهو عام وان يوجب عيولة او
 بها فيكون من يقول ان يوجب عيولة او يتردد به ويكون فهم الفقهاء
 شاهدا عليه كقولهم من هذا الشهر والفترة به هذا ذلك او في نظر
 الاخبار والاحكام وسننهم كعدم تنفق والدها صليبا وابن او غيره ذلك
 بل ظاهره عنهم كذا ايضا بل ظاهره انما صليبا والاشهاد الاجماع على
 ذلك واتا الزنا ليس فادع الاجماع على النكاح الذي ذكره المتأخرين الكا
 الذي قد دل على جملته وجوبه سببا لوجوبها وان لم تجب نفقتها عليه
 كالناتجة والصغير وغير المتكتم مدينا عليه الوفاة والمحقق في مقام
 الزوجه ومنها في الطهر والمباينة فانه لا ما عرفنا احكام نفقاتها الا

وجوب الفطرة على الزوج
 والمهر للمهر

مضد

فقد لا غناء ما يوجب الفطرة على الزوجة من حيث هو بل ليس بغيره
 عن يوجب مؤنة او تخرج بها عليه فزوجه اذن عن تيمم النفقة والواجب
 قلت فترتيب سنة كلام غيره وذلك في غاية الظهور في تسليم وعمله بال
 الى ما جاز الفطرة قلت وهذا بل قريب من الصحيح كثيرا ضرورة ان لو كان
 هذا الذي ما يكره بعض الامامية او المسلمين كما مقتضا الطهر عليه في
 عند التام في كلامه وخصوصا بقوله ما ذكره في المهر الذي لا يوجب
 به معتبر الفطرة عند وان كان غائبا معلوم الحيوة او ابدا او متنا او
 ناسبا له لا ما عندنا من حيث حيث قال بعضنا من لا يوجب نفقة على ما كان
 كالتام في كلامه لانه ان الفطرة تجب على كل من يوجب ان يقولوا ان
 يلزم عيولة فوجب الفطرة وتحت من حيث لا تلام ان النفقة على المالك من
 الغيبة ومن يتردد ما ذكره في المنتهى المخرج منها جاعل اقل العلم كاذب على
 وجوبها في الفطرة عن العبد الحاضر من غير المالكين والمقصود من الزوجين
 وعبدا لاجل صفاتها كالفواكير لا لاق نفقة واجبة على المولى فيخرج تحت
 المهر ما يوجب الفطرة عن كل من يقول وكاشا ما كان فالحكم في غاية الاشكال
 ضرورة ان التمسك العجوب بتلك لا يوجب من شئ سيما بعد ملاحظة
 ما اشار اليه ما لا يقل من ضاير ما لا دل عليه من ذلك انه قد تكرر استد
 الانكاح ويمنع منها الاجماع المخرج به في المنتهى الذي قد ذكرنا ضلوه وعينه
 كما انقضى به الذي قد عدى الاجماع على وجوب الفطرة عن الزوج من غير
 تفصيل من جميع الى الاستدلال بالهور المعلوم منصوص على تقدير كونه على ما

الزوج يوجب الفطرة

وهم قد يكون متولوا عليه فبقول القواعد الحاشية ليرسله عن المهر
 وان كان القول بها حاسما به العبد الذي لا تكرر دعوى الاجماع عليه
 من جملتهم الفاضل وسيد وغيره من حيث يقول بوجوب الفطرة على مولاه
 من غير ان يقطع الاصح عندنا من الذي قد فهم من كلامه حقان الا قال
 مثلا لا بد والاشياء والادوات لا تجب فطرتهم الا مع العيولة وكانه فاق نقلا
 وتعميلا وسيرة وقواعد واصول ونصوصا الا ما ينقل عن الشيخ من دعوى
 وجوب الفطرة عن المهر من حيث هو كونه واجبا نفقة وما عند الولد
 الصغير المهر من حيث هو ان نفقته ماله وفطرته على ابيه وماله هو من بعض
 الاخبار من مثل قولهم في رواية اسحق بن عمار الواجب عليك ان تقبل
 عن نفسك وابيك وامك وولدتك وامزنتك وخادمك وكلاهما ضعيف
 ضرورة تخصيص المهر وهو وجه مخرج الغالب وكونه الفطرة تابعة للنفقة لا
 لوجوبها وما قلعة عن الصغير المهر ما يشترط البلوغ وغنى الاب ما يشترط
 العيولة التي لو ثبت اطلاقا شرعا على كل من وجبت نفقة لا شك في كثير
 من المباحين حتى في مثل الاشياء الصغيرة والمتضمن بها العبد لا يفرق بين
 والمعتق والغائب الذي لم تعلم حيوته وان علم غير من وجبت عليه
 النفقة ولكن قد علم عدم ضرورة ان العيولة لا موزة الا لم يشك لها
 ان يفرج على مفارقتها على الفطرة كغيره من المعنى الذي لا يصدق
 بمجرد وجوب النفقة وعلاقته الزوجية والمهرية والبنوة والبنوة ولا
 بمجرد الصبا فلو والكل ويخوض ما يكون على سبيل الغضب والنهر الذي

بعد ذلك

بعض

يصنع غالبا نظام الحكم وسواد الاعراب واضاربهم من حيث يكون اخرج الفطرة عن
 امثالهم فيجاء عند العقل والنقل وان فرض صدق اسم القسوة والعيال
 عليهم بالضرورة التي قد تدعى دلالتها على اعتبار العلم بالعيولة على وجه قد
 لان بحثنا فيها وسقوط الفطرة عن كل من وجبت فطرته على غيره وان كان بحيث
 لا ينفرد كانت واجبة عليه كالتمتع بالخير مثلا وعلى وجهها على المهر في
 المختارين في المهر كاستبراء بعضهم وبالنسبة الى المرأة لو كان العبد
 وان كان له بعضهم سقط عن نفسه وان لا يوجب عيولة من لا تجب عليه الفطرة
 لا يسقط عن غيره ولا يوجب على نفسه على سقوط العجوب من كل من وجبت
 عليها فتردد غيره بها عليه مع الاذن وشبهة على الحال مع العلم بانتماء
 عن التامية مصفا الى ما من المشتغل على النصوص التي قد لا يرتاد في
 صحتها ما يقتضيه وجهها على المصالح الموقرة وسقوطها عن المهر وان كان
 مؤثرا والمصالح الموقرة لا يثبتها على ما عدت الاشتراك في المهرية والحرة
 الزوجة والوجه التي قد مر طرف منها في غير المقام وقد تفرق على آخر ومنها
 مائة من نفق الخلف عن الاجزاء بما تخرج من وجبة المهر عن غيرها
 الزوج وقد لا يربط احدها استنفادة امثال ما استرنا اليه من مجموعها المنفرد
 على كثير من المراجع التي ينفق عليها قد تمتع وان وقع الفلانة كثير يطول
 الكتاب بشفا صلبه والاحتياط المندوب اليه عقلا ونقلا لا ينهران يترك
 والاعلم ويوجب نفقة الفطرة ونفقة المال وسائر الواجبات على المهر وان
 كان حرييا ولكن لو وقع منه الزكاة وسائر العبادات حال كونه احملا

فان كان الزوج المهر
 اخرج من الفطرة

الملك

بعض النفقة على الزوج
 من غير المهر

وتخصيلا ولا يصدق له ولا يصدق عليه مضافا الى ان من لم يصدق عليه من طرقت
 في مباحث غرر الصلاة وقد تقرر على آخره وان كان لو اسلم بعد هاتين
 سقطت عند الفطرة كما سقطت عند الملة لو اسلم بعد وجوبها وسائر العبادات
 التي اسلم بعد وفاتها اجازة فمقتضى اختصاصها بالاسلام بعد وجوبها وسائر العبادات
 ونحوها مما هو مخصص منها ما هو من الاسلام بحيث ما قبله صحيح معونه
 انما عارضا من غير ان يكون اسلم لثبوت الفطرة عليه فطرة قال لا قدس
 ما ينقطع به كما قد تقرر على كثير مضافا الى اعتبار الوجوه التي قد يصدق
 ملاحظتها ما هو من الفاضل في جملة من كتبه منها لا تسقط عن المرتبة
 كما لا تسقط عن المرتبة في الاسلام الصالحة باليمان وان شاركوا الكفار في كفر
 المعتزلة وعدم اختصاصها بغيرها من العبادات المعلوم اشتراطها بالان
 دفعا ونقوى قاعدة واصلا وبالنظر ونحوها في شرائط الله قد لا يتصور
 عند وهما من افعال هؤلاء وان تفسد الشارع بالاجتزاء بما فعله من العبادات
 على معتقده سواء انزله الملة اذ استبصر وجه الحق الى الحق على غير ما مر
 مفسدا ودعوى تناول ما تعلق به عليه نص في الفتوى من الاسلام
 يجزى قبل الملة ونحوها في جملة من كتبه ما عليه لا مية بناء على
 ما ذهب اليه المذاهب وقدم انه هو المشهور من كفرهم قد لا يصح اليها وان كانت
 ومشار في الاسكسب ملاحظه ما مر وما عليه قد تقرر وحصر ما بعد
 الالتفات الى اصول المذهب وقاعدة التي في المفرق عند الشك نعم قد شكك
 ذلك في المرتبة التي كان الوجه ما ذكره الفاضل الذي قد لا يتصور منها

نقد

شكوكه ولا يصدق له ولا يصدق عليه مضافا الى ان من لم يصدق عليه من طرقت
 انه لا يصدق منه ولا زال في غير اختصاصه للفتل المنة للوجوب عند الملة
 بمنزلة الملة نعم على ما احتجنا من قبول توبة جسامي الملة في عدم سقوطه
 بل هو اول ما جرت عليه الاحكام من وجوب القتل وقتل امواله وبينت
 دناؤه وظهور فائدة الوجوب الذي لا فائدة فيه بالنظر الى غير الملة من
 الكفاية ومن لم يكن مؤثما بالنسبة الى ما فعله من العبادات غير الزكاة
 معتقده الا على العقاب لومات على ذلك الحال ما العبادات ما كانه قدس
 والاعتبار بالشرع الملة والهيما عند الهلال على وجوبه قبل عروب
 ليلة الفطر فلو اسلم الكافر ما بلغ النية او افاق المجنون او ملك الفقير الملة
 المعتزلة ولده ولد او ملك عبدا او تزوج امرأة او نحو ذلك قبل هلال
 شوال ولو لم يخطه وجوب الزكاة ولو كان بعد ولو مثلها لم يجب بالاجازة
 الشك في ظاهرها على لسان كثير من مرجع عباد قد يكون منها المعتزلة كره
 وشك في الكتاب للفاضل الهندي والمطابق وغيرهما والمعلوم الذي قد لا
 يصدق عليه والسيرة القائمة والناس بما قد يكون هو المعلوم من فضل وفي
 الشرح والاشارة والقواعد التي قد تخرج في الاول اية ولو لم يفرق في قوله
 غير من مثالا لقيام مضافا الى النص الصحيح الصحيح الذي هو ما هو المحذور
 الثلاثة عن صحة ابن عار عن الملة عن مولود ولد ليلة الفطر عليه فطرة
 قال لا قدس في الشرح قال في شدة عن مولود اسلم ليلة الفطر عليه فطرة
 قال لا في قوله الشك ما خصه المحذور غير قاذرة بعبثت فادة العوم

كل اعتبار في الشرع
 من غير وقت وجوبه

باعتبار الفطرة في الملة
 الفطر في وقت وجوبه

الاطاع بها في الاول من قبله قد خرج الشهادة الشارعة له ليس الفطرة
 الا على ما مر في التمهيد من المهم قلت وهو كذا قطعاً ومما
 وكثير ولون طريق الاستحباب والتكليف او بمنزلة الساطع والاعتبار
 وما دل على ان لها دخلا في الصوم ونحو ذلك ما قد لا يرتاب احد بعد
 ما دحضت في كون ذلك هو المستفاد من الاخبار وكلام الصحابة
 الذين قد حكموا بانه في حيز الزكاة فيما لو تحدد السبب المجرب لها
 لو كان قبل الهلال بين اجزاء وقت التداوية الذي صدر من الهلال
 الذي قد علمت انه الفروب ليلة العيد الى ان يطلع من يومه نظير ما قيل
 قول من اخرج من العمل فقول بل ما يفرق في الطاع على النحو الذي مر من جهة
 الاحتجاب الذين قد استجابوا الى نص اكرامه وقيل انه لا خلاف في ظاهرها
 ولا يكتفى فيه عن عدم الامعان في كل وقت فانه ما في المنع كما في الخبرين
 الذين لا يرد منها سوا الاستحباب عندهم جميعا بينها وبين الخبرين السابقين
 التي يثبت في عدم الوجوب المختصين بما مر من خلافه جامع والاصل في
 ونحو ذلك ما قد يعلم من ملاحظة ان مراد الصدق تأكيد الاستحباب الذي
 صرح به في الفتية واستظهره في غير ما قد مر منه بل ما يمكن حمل الخبرين
 المشار اليهما على عدم الاحتجاب من الجهة التي لا تشارك بينها وبين ما عليه
 الاحتجاب الحاكم بها هو المتعارف في غير الشك من كون الملة من الهلال
 العروب المعلوم انه لا يعلم ان بينه وبين الملة في وقت وقوى وسيرة
 وتاميا بالمعلوم من فضل ذي الشرف وقاعدة واصلا وصريحاً

نقد

بما هو المشهور في وقت وجوبه والمعتزلة في وقت وجوبه
 ومصاحبه ومختصه وابطاحه فادرس والقاعدة والامة ومعلم المتأخرين
 ملة وقت الوجوب والاحتجاج ذلك الغروب الذي هو اول جزء من
 ليلة الفطر قال في ذهب جميع ما لا يثبت في وقتها من الفطر
 ملة وقت وجوبه وعلم الهدي في الليل وسلس وادى الصلح في غير الملة والبرج
 وزهرة ما في اول يوم العيد واختار تصديقهم جواز الاحتجاج في اول
 يوم من شهر رمضان الى ان يصلح العيد الذي قد علم ان ما يحججه بعد
 صلاه وان افضل وقاها آخر يوم من شهر رمضان والهلال على الاول نحو ما
 في الصحيح المصريح فيه بعدم القطع على من ولد ليلة الفطر ضرورة ان ذلك
 مرجح او كالتصريح في ثلث الوجوب الذي لا يتصور عدم جواز الاحتجاج
 مع حقه عند اول جزء من الليل سيما بعد ملاحظة الشيا ومثل التعليق
 قد خرج الشهر وكونها ذمت طهر الصائم والوجوه التي فيها الاجماع الملتزم
 وظاهر الفتوى والمنه ورعا قد يكون هو المعلوم من فعل ذي الشرف وعمر
 الكتاب والنسبة حقه ما خرج في غير ليلة الفطر مختصاً بعد ملاحظة
 الاعتبار وكونها من جهة الصوم وكونه هو المتبادر من كلامه في وقت
 ونحو على اعتبار شرط عند الهلال الاجزاء كذا ما يتضح بسقوط الوجوب
 ووجه اعتبار ليلة الفطر لولا ملاحظة النص من التي فيها صحيح الحديث
 القائم على عدم القطع في وقت قبل الصلاة يوم الفطر قلت فان
 في منها في بعد صلوة قال لا بأس من ان يخطيها لئلا تبقى فتفسد

من غير وقت وجوبه

الى ابراهيم بن يحيى بن زينة النخعي الى ابراهيم بن يحيى بن زينة النخعي
 عن ابيه ان قال اذا اعطيت الفطرة قبل ان يخرج الى الصلوة في فطرة
 وان كان بعد ما يخرج من صلاته وقرب منه كثير قد سمع طر فامتنع
 بها الى الوقت ومعه ان في معها ما حلة مثل ثوبه قد اخرج من ثوبه
 اسم تيم فطما الذي قد سئل به ابيه ومنها صحيح سليمان بن جعفر المروزي
 المتروك الى امر بها تلك الفطرة قبل الصلوة ومنها صحيح حماد بن زيد
 عن الرجل يكون عنده الضيق اخذ يفيض يوم الفطرة يؤدي عنه الفطرة
 في لقم وماء ورجل اليوم من ان كان ياربها فخرجها فخرجها الى الصلوة
 وضرب اعنوم هذا اليوم وما قد غش على طرف من ذلك ما قد يكون ظاهرا
 كما خرج في النخعي ولو لم يخطه الوجه التي قد يكون منها الدجاء المركب وظاهر
 النخعي والعلم فلا صفة الى الفطرة بناء على ما قيل من عدم تحققة في غير النخعي
 وفي غيرها بالصلوة على النخعي مع الصلوة ومحمد ذلك ما قد لا يتم الا على تقدير
 وقد لا يبع وجه القول لعدم الدلالة فضلا عما لا يعارض من القول لعدم
 في شريطة لا تكمل بوجه من وجهه حتى نرى بعضهم ان ما قبل الصلوة في
 مثل الاولين الذين هم المدة في التمدد لما يبع عند طلوع الفجر لا فصل
 كذا يبع قبل الصلوة من ذلك ولذا في المرقع مع ان المتبادر من النسخة
 ان المدة من قبل الصلوة انما هو ما قبل الصلوة بل ما بعد الصلوة في المتبادر الى ذلك
 منها حقيقة وهو قرب من الصلوة مع انه لا يلائم منا لا اتفاق على
 كون ما بعد الفجر بلا فصل وقتا مع انه غير متبادر منه جدا وقريب من عرف

في نهج
 صلوة العبد
 مذهب

نهاية وقت وجوبه في الخارج صلوة العبد بل قد يظهر الدجاء على علم جميع
 منهم المحترقة في الغنية الدجاء عليه وقرب منها كونه المنسوب فيها الزم
 في اخرها عن صلوة العبد المعلن لنا وبعضه في الجهور والمعتق
 المنسوب في ذلك المعلن لنا جميع ان انه قريب بعد ذلك باسط حوله في النخعي
 عن الصلوة وبعض الغريم على اخرها عن يوم النخعي في المصلحة والنخعي
 بما قد يكون هو المعلوم من فعله وعدم شريك في اصول المذهب في اخره
 وظاهر من ذلك قد لا يتم في ذلك والنقص في المسئلة التي منها ما حار في تفسير
 الآية وما من رواية في ابراهيم بن يحيى بن زينة النخعي وصحيح حماد بن زيد
 النخعي معتبر بانه يستأى واعطاء الفطرة قبل الصلوة افضل وبعد
 الصلوة صدقة ومثل الصلوة في جميع المفضلة على الرجل ان يعطى
 عن كل من يجهل من رجل فقير وصغير كبير يعطى يوم الفطر قبل الصلوة
 افضل وهو في سنة ان يعطى من اول يوم يدخل في شهر رمضان في قول
 النخعي في الموقوفة الا قال فيقول ان في في الفطرة قبل ان يخرج الناس الى
 الجبابة فاذا اداها بعد ما رجع فانها في صدقة وليست فطرة والمروزي عن
 تميم النخعي ان اعطى الفطرة قبل الصلوة وهو قول ابنه في غير الصلوة في
 الزكاة فان لم يعطها حتى يصعد من صلواته فلا تعد له فطرة وفي المروزي عن
 سليمان بن جعفر المروزي سمعته يقول ان لم يجد من يفيض الفطرة في فطر
 تلك الفطرة قبل الصلوة وقول النخعي المنسوب اليه في ركوة الى ان يفسد
 صلوة العبد فان اخرجها بعد الصلوة فهي صدقة وقول النخعي في المروزي

كلام كثير منهم الى الثالثة الذي قد علم انه لا اشارة فيها الى ابتداء وقت الصلوة
 فضلا عن كونها ابتداء الفجر النخعي والبناء على ما ظهر من كون قبل الصلوة وقت
 خاصة فاسد قطعاً مع ظهور عدم الظهور نظير ما ذكره غير واحدة ادلة
 المشهور على ان الفطرة ما تدل عليه وجوبها في الخارج على جميعها في الفطرة
 قبل الصلوة وسقطت عن علم كثير من ذلك كما سلم فيها بينهم ولكن لا دلالة
 فيه على جواز اخراجها بعد الفجر من كان جازماً للشرائط قبله بوجه وقوله
 غير واحد بانها وان لم تدل عليه صريحاً ولكنها باطلاً عما هو جازم في
 عماد ذلك الشرط مما للشرائط وهو كونه في المألوف قلت وهو ان كان
 يكون مثل الصحيح صريحاً او لا فذلك الذي في القطع به على تقدير ما
 قد يورث ويصنع من وجوبه عند التمسك في شق الوجوب بالزعم اذ لا
 لا تنافي التادية بعد وجه الخطاب في اشغال الذمة وضروة العقل والنقل
 تنافي في المسئلة في اليها فضلاً عن جوازها اول ان منه الدجاء واما عما
 المقتضى به كلام الاصح ان يكون الزمان في وقت الوجوب في اشغال الذمة
 وان عرفت في كلام جماعة بوقت الخارج الذي لا يربط جازم عند تحقق
 الوجوب على ذلك لا بد من ضرورة فالمرحوم في ان المشهور هو ان
 والموافق له في قوله هو الثاني وادري ان المتأخر هو الوجوب
 بل في الفصل لا مرجح به في مقتضى التمسك وقاعدة الجمع بين الاحتمال
 التي لا تلتزم الا على تقديره بل في العقل والاعتقاد في ذلك على ملاحظة
 وكذا الاصح في المرقع في كونه منها بما هو المشهور في قولنا تحصيله من كونه

نهاية وقت اخراج الفطرة

على برعاس في قبل الصلوة في ركوة معتبر في بعد الصلوة صدق من الصدقات
 قال في المعتبر ومثله روى الاصحاح في اليوم ويحتمل في كونه وظاهرها الاجماع
 على رواية وجوب العمل به في ذلك ما لا يضر في عدم صحتها وعدم صحة
 اسانيد كثيرة بعد اعتبار دلائلها وانما في المروزي في قولنا في وقتها
 وقد يكون منها الاجماع في المكب والفجر في التمسك ونحو ذلك ما لا يدعي
 للتأمل في الحكم ولا المناقشة في سند او دلالة سيما بعد ذكرها وانفا
 بعضها الى بعض وخصها بعد ما سمعته من ظنون وعوى الدجاء في من مثل
 الفاضل على رواية ما تضمنته رواية ابراهيم بن يحيى بن زينة النخعي في ان
 فطرنا والمشهور فيها وفيما سمعته من طريق ابي جعفر وغير واحد من اهلها
 بما في الضعيف في شرحه الى اننا في ذلك كله منصف في احتمال التمسك وذلك
 كما لم نر في اسانيد سيما بعد ما علم الذي قد يعلم من اعطاء حقه في
 قبل من ان نهاية الوقت نهاية يوم العيد وان قال به جميع منهم الفاضل
 لئلا اذا لا يطلق الذي قد سبق في بيان حكم اخر مع انه لا يشاء من غير
 ظاهر المتعارف من الاجماع قبل الصلوة على انه قد قامت الضرورة على تقييد
 بما قد يخل الى حال الذي لا يعلم له بيان سوى المشهور والصحاح في بعض
 والضعف في المتقدمين في ان الله في ذلك ليقين في قولنا فان تيمم
 في بعد الصلوة لا يضر من يفعلها لانما يبقى نفسه وقال الصادق
 في الثاني في يوم الفطر قبل الصلوة افضل وهو علمان من الضعيف في
 انها لا يصح في فيما عليه الاصحاح في بعض من لاحظ النخعي وصدرا الاول

وان اذ كان عالما بما يريه من هذا الذي قد يترجم صراحة في الجمل الذي قد
يعتبر ان لا تفرق مثل الخريف كثير من الوجوه منها السيات والفتير والجميع
الى الفطرة والعدم خلا عدم الفاش في الخريف باول التفرج في مثل الحال
سيما على تقدير شدة المقتضى عليه على السات الا فاضل وان كان الاصول بل
الوقوع ما الشرا اليه فلا تغفل وعليك بلا حظ ما من الذي قد يتبادر
نصحه وفتاوى لا تحتمل ان لا الوقت الى اخر فطرة واجبر وبعد فاته
صدقة عند وفاة بل في العلم عليه لا حجة في الفير قلت وقد يظهر من قوله
فيهم شرح والبر على ابن حجة والفاضل في جلة فكتبه بوجوب الفضا
وهو قريب بعد ملاحظة عمر في فاته فراضيه وما ورد من كونها بعد الملوقة
صدقا على تقدير كونها من علم الصبر والصلوة وخصوصا بعد ملاحظة
الاعتناء بكونها من غام الرأيا وصفا في الف وموافق النوع وهذا الحجة
الغزاة وحق قول الله في جميع نذر في بيان سلة من اجل اخرج فطرته
ففيها حجة في مثلها اهلا اذا اخرجها من ثمة فقد يري والادوية من اجلها
حجة في غيرها الى ما بها ضرورة ان ذلك كالتفرج في المطلوب الذي قد يعلم
مكثرا منها ما ورد في الصحيح من امر المؤمنين والائمة ما كانا يا كل يوم
الذي شيئا حجة في كلوا في صحتهم ولا يوم الفطرة في يطعمون ويؤدوا الفطرة
وما دل على اخر الفطرة عن لدا واسلم قبل الزوال وما ورد في اخرها
عمر ارجاء الصلوة وتكون ذلك ما قد لا يصور معه ختم الصلوة بما كان
قبل الوقت الفروب لموجبه التاخير عنه وخصموا الاثم لمن لم يسمع فيه

تحقق
وجوب الفضا
بعد وفاة الف
وجوبه

يخرجون

بها

مع الاما واسم المذهب قواعد التي منها قاعدة الاحتياط والاحتياط
واما لعدم السقوط الذي يقع على تقدير كون الاثر المجرى قضا
لما لا يمنع مع الفعل وقد يمنع كيف وقد نظرت النصوص بوجوبها
بعد احتمال اشتراط على وجه يعلم الا اذا والاحتياط لا لدية وما ورد في
الاداة قبل الصلوة ونحوه لا يقتضي التخصيص وان اوجب الاثم على من
نظر ما ورد في الزكاة المالية التي قد لا يتصور فرق بينها وبين البدنية
التي قد ينفذ من جلة من الاحراز انها غنى واحد بل ما يستلزم مثل
ما دل على وجوب الفطرة على المهرات ووجوبها من الصبر والكبر والكل
والحنون والصفى المتولدة ذلك الوقت ونحوه انها اول في عدم
عن حط بها سيما لو كان الترك عن الحمية التي توجب ان يؤخذ ذوها
ثبوت الاثر وقد توجب كفاية التي تزيد على الفطرة التي لا يتصور
للزوال المتصور بسقوط في ثمة الاحوال ويتم بعدم القول بالفصل الذي
قد تم بولسطة واسطة الفخر وتنتج المنا وما كثير من الوجوه التي تم
طعن منها الاستناد الى علم ما دل على عدم السقوط من مثل نقل
مثل الزكاة والخبر وان فعل محمدا ما تأخير كغيره من الغايات الفرية
لم يما يترك البتة فيجب كل ما دل على جواز تقديمها الى غير ذلك في الوجه
التي قد يعلم منها انها واجبة في ذمتها على وجوب الدين المجل فيكون
اطلاقا لفضاء عليها في كلام الاصححاجزا باعتبار الوقت الذي
من اخره عما حاد وكات النصوص المبرجة بان ما قبل الصلوة فطرة

قد الفضا

يقول مية اعطيتها قبل الصلوة او بعد ها والمسل كالصحيح اذ اعانها
وانت تطلب بها موصفا او تنقل بها جلة فلا بأس وقوله ان كان لم تجد
من قطع الفطرة فيه فاعزلها تلك السات قبل الصلوة وظاهره كغيره
صريح في بعض من القول بوجوب الفضا اذا لم يجد لها موصفا قبل
الصلوة وهو احوط وانسب لطحا المذهب في راسه واعلم وقدمها
عن لانت اصناف بالاجا في المنقول على الشا كثير منهم من شبه الى دين
الرافية الذي يجب بالاقاربه والمعلوم الذي قد لا يعذر منكره البيرة
والناتبة بالمعلوم من فخره في الشرح واصول المذهب وقواعد بل
عليها على المسلمين ومن ورتهم الى زوال الثالث الذي قد اوجب به
عندهم قتله والصالح المستقر وغيره من المعجزة ما لا يتصوره معان
بعضها النصوص الواردة بالاجزاء بنص صريح من الخط التي قد
عدل الى نصف الصافي فيها الثالث ومن جرى على سنته خلافا لكر
كالمرب في تلك النصوص التي قد ذكره بعضها ان الذي خفف حويز الذي
قد ذكره صحاح العامة ذلك من مبعده وان السنة كانت قبل زما
حاشية بالصافي في المعبر والمرد عن النثرات امير المؤمنين سئل
عن الفطرة فقال صافي من طعام فقبله وضمن صافي فقال بل ليس
الفطرة بعد الايمان ومن هنا حملها الصحاح على التقييد التي قد يحمل
عليها ما ورد في الاكتفاء به في الخطر سيما بعد كونه هو المرافعة
لطبا في هؤلاء الطعام الذين قد يكون منهم من قال لا يبر الميراث ما قاله

بعد ما صدقتم شائها الى ذلك الذي قد يبر اليه كلام الاصحاب وغير
تلك النصوص عند التامل ويترجم به كلام الحديث فيقول بوجوبها بعد
فوات الوقت اذ لا انتقضا بل لطف المشهور الذي قد ينصرف على تقدير
اذا لم المانع الذي يكون الاصل والفرا عدم ضرورة انه من جرح في
الرديل وليس له مثل علم من فاته والنصوص المبرجة بانها بعد
الصلوة صدقة فخره كماله لا يتم الاعيان تقديم تسليم المعروف كون
المرد والصد قد اخرج على وجه الحقيقة والكل قد يمنع الا اذا اضمح الى
ما اشترنا اليه ما يستلزم ملاحظة ما يستلزم اليه المانعة الذين قد
يلوح من غير واحد منهم وعلى الاجماع في صلحته الاحكام بما قد
وقد يتركها على ابن مذهب بل علم يكن الا الشك بعد تقاض الزدلة
ونصا دما كان القول بالوجوب هو الوجه ولا ريب انه هو الا حوط
اذا اقل من اخرج من شبه خلاف الحق والفقير واصول من اجها
بتقصد الاشكال العالي في عقد الاداة والقصاة الذين لا يجب
فصلها مع التقييد عندنا فليكن هذا كلاما اذا لم يبر لها الوقت
اما مع القول الذي لا ريب بوجوبه نصا وفقوى وسية وتاسيا
بالمعلوم من فخره في الشرح وان وجد المسحق فلا ريب في وجوب
اخراجها من كل على الاجماع المنقول والمعلوم الذي قد لا يعذر منكره
والسيرة القاطنة والمعتبرة المستقرة التي قد مرط منها ضرورة انها
تكون في امانه بيد المالك كما يشيلى الموقوف كالصحيح اذ اعانها فلا

على الفضا

بها

الكتاب الثاني في جنس الكسبي
الكسبي

فانك عليه ما يقفه كبر القوم وقد جعل على القوم القية او مطلق القية
ويجوز عن اي جنس من هذه الاجناس لفظ او اشعر او العز او
التيب والادب مطلقا او من نوع القشرة على او الاقط كلف
وربما سكن القات مع كسر القية وفتحها وهو اللين اذا جفت ولا يخفى
ولم يفرق هذا زيد او اللين على المعروف من هذا هيا لوصف اللين
قد ظهر الاجماع عليه من غير واحد منهم المعتبرين في والمنتهى دعوى
الاجماع صريحا على ذلك الذي قد خرج غير واحد بالاجزاء في اي جنس
اجناس وان لم يكن قوتا في الغالب وعدم الاجزاء بغيره وان لم يكن
قوتا فيه بل ربما يكون هذا كالمركب عن اجزاء الاكثر الذين قد نسب اليهم
المنه من المعرفه الاجناس من بيرة ومنهم الشخان وسائر وابنا حرة و
ادريس والمنه هنا والمقصود المستعمل المعنى ولو بالمراسلة التي قد
يكون منها الاجماع على عدم الفصل والفرق وتنوع المناط الفعلي وامر
المذهب قواعده وحسية وانما تنبأ قد يكون هو المعلوم من قبل ذوي
الشرع وثقهم واطلاق الكتاب والسنة وعمومها والاعتبار ونحو
ذلك ما قد لا يدع وجها لما ذهب اليه القضاة والصدوقا من ان القضاة على
النكاح الاربعة المذكورة قد عاينها الامالي انه من الزاوية الذي يحكي الوقاية
صروقة انه لم يستعمل في الاجماع الذي قد يكره ويحار من امثاله وما
يعارضه من قبله من الاموال والقواعد والنصوص التي فيها صحيح الاستعانة
شكلا الرضا عن القطة كما يدفع عن كسري من الحنطة وكثير من القضاة والذين

في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة

فقال

فقال الصانع بما اليه من جميع الخلق على ما تقتضيه على ذكر الاربعة معتبر
باسم القوم مولانا الرضا وما عارضه العيون انكبت لما عارضه من محض السلام
وكما فيه محض الحق من زكاة القطة فربما يحل كذا من اسناد كبير قرا
عند كذا وان من الحنطة والشعر والنور والذبيح صاع وهو ربعة امداد
ولا يجوز فيها الا الى كل الفداة والمعلوم انها عارضة من الدولة ما جده
الثقل كالصالح الواردة في الاقتصار على الثلث مع الاختلاف فيها
والصالح التي فيها صحيح عبد الرحمن المقتصر على ذكر الاربعة مبدلا للذرة عن
الحنطة وصحيح القضاة المقتصر على ذكرها اي مع ابدال الحنطة بالاقط
وما جاء مقتصر على ما دونه الثلث وعلى عدد يد يد على الاربعة التي قد
ما يحل المذهب في القول بحجة مفهوم القاب اياه من حيا من مفهوم العدد
او مقام يلزم من عدم القول بالاقصا على ذلك تاخير اليها عن وقت
الحاجة ولا هاهنا غير المنع الذي قد تقتضيه الضرورة فضلا عن التامل
في القضاة واختلاف الاخبار والوجه الذي قد يعلم من ملاحظتها ان ما كذا
القضاة والصدوقا من الاقتصار على الاربعة ومائة كدام علم الرب من
الاقتصار عليها وعلى الاقط واللين غير خالف لما عليه الاصحاب بل سبيل
سبيل النصوص التي قد جازت بها هو الغالب المتعارف من تلك الاجناس
التي قد عرفت نظاير الاجماع والنصوص على الاجزاء بها وان لم تكن قوتا
في الغالب وانما مائة كذا من جوه لا اختصاص بما عدل الذرة واللين
منها ليس بشيء وان ما عليه المشهور نقلا وتقصيلا قد يعيد الى هذا الاجماع

ذلك الوقت الى غير ذلك من النصوص التي لا تنافي فيها النصوص المختلطة
الاختلاف على وجه يعلم من ان ذلك ما لا يوافق الاختلاف العادات كالقضاة
سواء في ما في المصنف فيه يدعي الاجماع على الاجزاء باخراج صالح من
الاجناس سبعة الذرة مطلقا ذلك ما لا يوافق فيها وغيرها ما لا يوافق
وعلى تقديره فالمشهور او وضع مستندا واكثر عددا وشواهدا قد شهد
والثقل صحت منها سيرا والمعارض حار من امثاله واجماع في الذرة
يعارض باجماعه في رواية اباهم ابن محمد الهادي وغيره ما قد عرفت
عنده كاجماع الامالي وعصمنا بعد ملاحظة الاعتبار وحسن الغرض
الذي شرعت لاجل القطة التي لو كانت متعينة اجنا مخصوصة لوجب
والشروع فيه متى انزلها لعموم البلوى الذي به قد يصل الحكم الى هذه
التي قد تدعى على عدم لزوم الاقتصار على عدده من الاجناس التي قد تدعى
اقتضا القوت الغالب فيها وقد يفتقر دعوى التقادير من الاجزاء التي فيها
مثل قولهم في حديث من لم يجد الحنطة وكثير يجزي عنه القمح والثلث
والثلث وبعض ما قد تذكر على تقديره فيجوز النزاع في القضاة والذين
ما لا يقتضيه على هذه السبعة بل لا بد من حسن الاذعان المتعارفين
فيستلزم الاحتياط عند التامل فيما لم يعلم من ان القضاة على ما يثبت في
الطحاظ وانشاء دعوى غيرهم ان ما يوجب النصوص من اجزاء غير القضاة
وعالم يمكن غالبية الوقت يحمل على التفتير او على صحة تقديره او على
القيمة فتدبر وافضلها بل افضل ما يجوز من القطة وقد يعود اليه

والذي هو

في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة
في نسخة من نسخة

المعقوب في المنى وقد يظهر جمع منهم المعتبرين في علمائنا لا يفرق
عالمه والقاضا الهند في الشرع حيث ذهب الى فقر المصنف والاجناس
وسبيلنا في حيث ذهب الى العلم من الاجزاء بل كما يكون قوتا في
الغالب هو المذهب الذي قد لا تلتزم الاجناس كثيرة المختلطة
الاختلاف التي عليه سبيلنا حلة ما مرو ووقع الاختلاف في زمان
المراد عليه يثبت ما ورد عن اباهم ابن محمد الهادي قال اختلفت
في القطة فكتب الى العسكرة استلذه في كذا فكتب الى القطة صالح
من وقت ذلك على اهل مكة واليزع الطائف والطاق الشام واليمن
والبحرين والعراق وخراسان والاهواز وكربلاء واليمن واليمن
او الشام واليمن واليمن واليمن واليمن واليمن واليمن واليمن واليمن
وعلى اهل طبرستان واليمن وعلى اهل خراسان واليمن واليمن واليمن
فعلهم الزبيب وعلى اهل مصر واليمن واليمن واليمن واليمن واليمن
ومن سكن البوادي والاهراب فعلهم الاقط والقطة على ذلك وعلى الناس
كلهم ومن فعله من ذكر كان او انش صغيرا او كبيرا او عبدا فطما او
رضيقا قد دفعه ومن اشتد اطفال برطل المدينة والطلد مائة وخمسة
وتسعون وما يكون القطة الفاد مائة وتسعين مائة وخمسة
المشهور عن عذرة ابن سنان في قوله القطة على كل قوم ما يفتقر
حيث انهم لم يفتقر بيل وغيره وفي الصحيح انه كذا عن عذرة عن كذا
القيمة انه قال القطة على كل من افتات قوتا فعليه ان يؤدي القطة من
ذلك

الضم الذي يبعد عن الحق فيكون له ملاحظة من حيث
 التفرع فاما كثير منهم القصد في الشجاعة وبنو عقيل وادريس وحمزة و
 النعمان والشمس والنبوة ولو لم يكن الله قد نزل على طهرها كقوله
 الله عز وجل لا تخافوا ولا تحزنوا واعلموا ان الله هو الغني
 الغني عن العالمين لان الله اعطى ما يشاء من غير حساب
 الغلبة وصحح هشام ابن الحكم التفرع الغلبة افضل من غيره لانه
 اسرع من غيره وذلك انه اذا وقع في يد صاحب العلم في جملته ثم
 الصحيح والمحدث وعينه التراب الى المضاف الى الراجح في الظاهر
 الشرح التام بما قد يكون هو المعلوم من فضل ذي الشرح ولا يخفى
 انما هو نفسا واكثر كلفة مع اشتغال على الفتوى والادام والملافة ثم
 الذبيبة وفاقا لجماعة منهم شيخ الاسلام في رواية وفيما يروى عن
 الفاضل لغيره من التفرع او صفة حق فيلزم ان لا يكون في المرتبة ما يغلب
 على قوته من الراجح المذكورة وعينه ان كان داخل في هذا الفصل ولم
 يكن محتاجا للحق في الراجح الذي لا يفرق بين الراجح او منها خاصة
 وهو ظاهر عزيز ان ما يلي الترتيب مذهب جمع منهم الفاضلان في
 وكرة والارشاد وفيه من ان غالب قوت البلد وفي النتيجة ان غالب
 الفتى والظن ان المذهب من اجمع واحد هذا الحكم على التحويلات
 مرجح به كبره لم اجد فيه نصا بالخصوص من علم اخذوه من اجمع بين
 النصوص المستعملة في فضيلة التفرع بين ما من النصوص الحاكمة
 ما حاز ما يغلب على الفتى كما وجه قد يظهر من الوجوه لولا الاجماع
 المنقول

نقله في حصيلته

والدروس

المنقلبه على السنا من واحد والنصوص التي قد مر من منها ونحوه كمن ما ينفخ
 الجيوب ويعين المرأة الاحتجاب بالجل على تفاوت الفضيلة والاعمال
 بل جعلوا التفاضل من غير مستند وكثرة واعتقاده بالامور التي فيها
 الشرف لا لانه قد نزل على حاله لاحتساب الدليل فانه حصل الا فضل ما
 صلت قيمته من الاجتناب وحصل فضيلة التفرع رتبة وما قد يظهر من حيث
 المحتجب ما يكون غالباً على قوت البلد ولذا في قولنا ان احدهما الضابط
 قوة نفسه ثم قال دليلنا اجماع التفرع على الدعوى المرفوعة عن التفرع
 العسكرية في تصنيفه لولا انما وما يجره اهل كل مصر ببلده وقدرها
 في الكتاب كبير وذلك يدل على ان المذهب غالب قوت اهل البلد لا من اعتبار
 قوت الذات لا طوع الى تعيينه انفس فتيل ولعله لا ينافي افضلية التفرع
 فانه باراء لاحتساب الغالب على قوت نفسه استحقاقا لاجل قوت البلد
 من جهة كونه محذورا ينافي افضلية التفرع لخصيصه كونه محذورا لان من الغالب
 اوجهه كما لا يخفى وحله الفاضل وعينه على ما ينافي افضلية التفرع من حيث
 وجه فلا يكون من محذورا لولا انما كونه لانا ولا علينا لا الذي يوافق
 الصانع مع عدم معلومته خلافاً للدليل الذي لا دليل له على تقدير تحققه
 الا انه اعتبار الضابط نفسه ومما ومما كمنه في استدلاله على تعدد
 الخلاف من مقاومة ما روي من وجهه في قوله لعل هذا هو الغالب في
 جعل هذا من المراتب وادناها واجمالها الذي يربط بين المراتب لا
 والتمس باعتبار عدم استفاضة الوجهية بل وعدم ورود نص مرجح فيه

على ما ذهب

وكونه اولى من ناله لاستفادة من العلة في صحيح المذهب ومن ناله لضعف
 بل عدم ورود نص في فضيلة التفرع لولا انه من مذهبوه يظهر في
 الوجه الذي لا يقولون به ما يقتضيه رتبة على التفرع في التفرع
 وهو تصنيف لضعف اذ الذبيبة من الصحيح منها وظاهر وان اعلم
 الشواهد على ان القاطن في ب الا ان ما قد مناه لعله لا يكون لاشارة مرجحة
 قلت ومضوماً بعد ملاحظة الاعتبار والوجه التي تكفي بعضها
 لاثبات مثل المقام على ما هو الذي عليه اكثر وظاهر السيرة والاعتدال
 والصانع في هذا المذهب عراقيته بالاجماع المنقول مرجحاً على لسان جمع
 منهم من ان لا يتصل بالناصرة والغنية والشيخ في ظاهرها على السيرة
 كثير منهم الفاضل في التفرع والمعلوم الذي قد لا يميز منكر السيرة
 وانما بما قد يكون هو المعلوم من فضل ذي الشرح واصحاب المذهب
 قواعد والمستعملة المحترمة ولو بالوساطة التي قد مر طرف منها فاطفة به
 كما نطقت بانه اربعة اصناف اذ لا المذهبين وربما بالعراق كما
 هو المشهور الذي لا يصلح لاجتماع المنقول عليه على السان
 الشيخ وابن هبة كمن على ابن بلال قال كتب الى الرجل اسأل عن الغلبة
 ولم يدع قال كتب من استأمر على من بالمدن وذلك تسعة اصناف
 بالبغداد ومعتبرا براهم من محمد الممدان الذي قد سمعت الشيخ الاجماع
 على ما به هنا قال احتلت الدعوى الغلبة فكتب الى ابي الحسن
 العسكري يسأله عن ذلك فكتب ان الغلبة صانع من هدت بذلك

على ما ذهب

لا تفر

الام قال يدفعه وزيارته ارجحاً بطلان المدينة والظلمة وحمزة وشعير
 درهما كونه الغلبة الفاضل وما له وسبعين درهما ومعتبرا براهم من محمد
 الهادي قال كتب الى الحسن عيايدي اية اصحابنا اختلاف في الصانع
 بعضهم يقول الغلبة بصانع المدن وبعضهم يقول بصانع العراق قال قلت
 الى الصانع مستأمر بالمدن وسبعة بالعراق قال واجبة ان يكون
 بالمدن الفاضل وسبعين درهما وفي صحيح من روى عن ابي بصير
 لان رسول الله يتوفاه مائة ويتوفاه بصانع والمدن نصف ونصف
 ستة ارجحاً على الشيخ يعني ارجحاً المدن فيكون مستأمر بالمدن
 قلت وقد يبعد له اعتبار كثير من الوجوه والافار وفي رواية عن
 عن شيخنا في نسخة عن الذي يجرى من المذهب الغلبة لا اعتدال
 بصانع ونقصاً منه وكان الصانع على عمله خمسة امداد وكان المدن
 على عمله اوراق قال الشيخ في قوله هذا الخبر الصانع على عمله
 ونقص المدن بطلان ذلك اوراق مطابقاً للرجل الذي مناه من انه
 فنرا المدن بطلان نصف الصانع يكون ستة ارجحاً وكذا مطابقاً لغيره
 القدر وفيه خير ليما بيننا خالد الموهبي قال قال ابو الحسن الفضل
 طاه والوصف بمدن ما والفاضل خمسة امداد والمدن اثنان وثلاثون
 درهما والدرهم عشرة واثني والدين وسبعة وستين واثني وثمانون
 حتى شعير من وطالب الحب لا في صغره ولا في كبره وفيه قال الشيخ
 فاما تفسير ليما الموهبي المدن اثنان وثمانين درهما فخطا في الخبر

١٧٣

١١

التي

بعض خبره بنزاعه وثم لا يكون مقدرا مستلزما بالمتى ويكون قوله
 حشر اعداء وهما من الراوي لان المشهور من هذه الرواية اربعة اعداء
 قال ويجوز ان يكون ذلك كما يفعل النبي اذ اشارك في الاعتزال
 لبعضه واجه قلت ولكن يبقى الاختلاف بينها وبين روايت جعفر
 ابن ابياهيم الهمداني وابيه في مقدار المدة وفي رواية محمد بن الريان
 قال كُتِبَ الى الرجل اسئل عن الفطر وذكرتها كم يؤدى فقال اربعة
 ارطبا بالمدة فاحتمل الشيخ فيها وجهين احدهما انه اراد اربعة اعداء
 فتصنف على الراوي بالارطبا والثاني انه اراد اربعة ارطبال من اللبن
 والافطر وهو الصواب في معاني الاخبار والاختلاف في صانع الماد
 صانع الطعام مستندا بخبر الهمداني والمروزي وعن الزبير بن القدر
 بن جهمس ارطبال قال وبعض اصحابنا ينقلون عن ارطبال برطل الكوفة وقوله
 في الصالحين حتى على قوله المدة بالمدخل ومعنى القول يكون الصالح
 اربعة اعداء وتحقق في الحام ان لنا درهما وثمنا وصاعا اما الدرهم فقد
 سمعت فيه رواية للمروزي وقد عرفت في كتاب الطهارة ان المشهور انه
 ثمانون رطل من اربعة اعداء الشهير واما المد فالشهور انه رطلان
 وربع بالعراقي ويدل عليه ما ذكرنا من الاحكام ان الصالح اربعة اعداء
 مع ما ذكرنا من انه مستلزما لارطبال وقد عرفت ان الزبير بن القدر رطلان
 وما تقدم من روايت سامة نصيب انه رطلان وخمس وانظر ان الماد به المدف
 فيكون الصالح مستلزما بالمدف واما الصالح فقد عرفت المعلوم في عكم

اصاده

ارادة النبي في اربعة اعداء
 اخراج الصالح منه

خلافا لما عده

مثنان واربعين مثقالا صير فيها من الفضة عشرين مثقالا وثلاثة ارباع
 المثقال وبالحد يد الباقى وهو عبارة عن ثمانية مثقال صير في
 ثمانية مثقال من الفضة عشرين مثقالا وثلاثة ارباع مثقال
 على كل راس ولو كان شخصا على حق واحد فضا صاعين الى ان قال
 والارطبال المدينه فيكون صاعا ونصفا او مئة فيكون عبارة عن
 صاعين يعيد كل المدينه قلت بل هو بخلافه في الفصوص والفتاوى
 ومما قد اوجاهه السيرة القاطعة والثابت بما هو المعلوم من فضلة وك
 الفرع واصول المذهب وتواعده ونحو ذلك ما يعلم من كثيره سقوط
 ما قد يتوهم من الاجتزاء بصالح واحد وهو اجتوا الواحد نظر الاجزاء
 اسافله وعدم الاجتزاء بما دون الصالح ولو كان المخرج من اللبن على
 الاقوى بل على المشهور الذي قد يصل الى اجزاء الاجام الذي قد يكون
 حرجا من كثير منهم الشيخ في حجة من كتبه وابنا حجة وادعيى والفان صلا
 في حجة من كتبهم حيث كانوا اخرج اربعة ارطبال في اللبن مصرطا جاعة
 منهم ما بها عافية واخرى ما بها عافية لستنا الى قولهم في المرفوعة
 بصالح من اللبن في الجبل في البادية لا يمكن الفطر فيصدق باربعة ارطبال
 من لبن ولا ريب في صحة وان رواه في الاسلام اية عن علي ابن ابيهم
 عن ابيه رافعه ابو جندب عن ابيه رافعه عن ابيه رافعه عن ابيه رافعه
 ابن ابيهم الذي قد كان هو الذي في التفسير ما في المرفوعة بالمدف سيما
 باعتبار الدلالة اذ الظاهر من ان ذلك صدقة مندوبة وليس من الفطر

التي

اصاده وارطبال في المختار والصالح اربعة اعداء بافتاء العلماء الزاهية
 شاذة لنا يعني ما مر من رواية عطاء المرفوعين واما عدد ورايه
 في رواية المحدثين معا فافقه المشهور المتقدم في كتاب الطهارة من كون
 مائة وثلاثين درهما وتحتها رواية المحدثين وقدم ان الفاضل في
 تركه الاسواق من الترخير والمختار في كتابه ان الرطل مائة وثمانية عشر
 درهما واربعين مثقالا درهم مع انه وافق المشهور فيها في الفطر وحكا
 رواية قلت فيكون الصالح على المشهور الذي استقر عليه المذهب
 وقدم في جاح الطهارة والركعة المائة ما يشد به عضده سنا وخمين
 الفجيرة من حيا الشير ومائة وستين حبة وعلى ما اختاره العلامة في
 الكتابين يكون غشا وخمين الفجيرة من الشير ومائة وخمسين
 اربعين وعلى رواية المروزي يكون مائة الف حبة من الشير وثمانمائة
 ودرهم الاستاد العظيم قد عرفت في كشفه ان القدر المخرج صاعا
 عبارة عن خمسة ارطبال عراقية وقد تقدم بيانها والمقادير بحسب الوزن
 والفضة مختلفة فبنا على ان الاوقية بالقياس العطاري خمسة وسبعون
 مثقالا صير فيها يكون حقيق واربعة عشر مثقالا وربعا وبقيار الباقى
 في ثمانية مثقالا الاوقية مائة مثقال صير فيها يكون حركا واربعة عشر
 مثقالا وربعا فالصالح ثمانية مثقال صير فيها واربعة عشر مثقالا
 وبالقياس التبريزي القديم وهو عبارة عن ثمانية مثقال صير فيها من الفضة
 عشرين مثقالا وربعا وبالقياس التبريزي الجديد العطاري وهو عبارة عن ثمانية

وسما وستة ارباع
 الحبة

التي قد مر في العقل والقلوب عشر منها على مثل من وقع التفرقة في وقت
 يكون من لم يكن منها ونحوها باعتبار المقامات تلك النصوص التي قد
 لا يعتاب احدها حجة كثيرة منها من ما تقدم في مقابلة من يقول ومعتبر
 جعفر بن معمر قال كتب الى ابو بكر الرازي في تركه الفطر وسئلنا
 ان يكتب في ذلك الى مولانا يعني علي ابن محمد فكتب ان ذلك قد خرج
 ليعلي بن مهران انه خرج عن كل شيء الفطر والخبث والخبث والصالح في
 عندنا بعد جوابه بعبارة ذلك اختلاف ومما مر من الاجتزاء على صا
 من الاقفا الصحيح مصري بن عمار عن الله انه قال يعطى اصحاب الابل الفطر
 والغنم من الاقفا صاعا مرفوعة انه ما يدل على اعتناء الصالح في اللبن
 الاول كما مر في كثير من الفاضل على انه لو لم يكن الفطر بها وكنتها
 واعتناءها بالمشهور والاطلاق معا قد اجمعا وما قد يكون حرجا
 مثل ابن زهره الذي لم يذكر اللبن في عنيته وظاهره اتفاق المتأخرين الذين
 قد ذكروا في تفرعهم من غير خلاف يعرفون بينهم عدم الفاضل
 وقد رجح عنه في ذلك وهو ذلك ما قد يظهر منه وجه ما عراه بعض المتأخرين
 من نسبة الرواية الى الفاضل له في الشذوذ ومما انكاره من ان عليه وما
 في تأييدها بالاصح والاعتماد المعاصرة يا مثالا لها ما لا ريب ان اقول في
 مثل المقام وصحيح ابن ابي عمير الذي اتفقوا على ان لا يفتل ولا يخصيلا
 على عدم العمل بهما وقد مر في كتاب الشيخ انه من التخصيف الذي يفتل
 المؤيقة به اية كما يفتل الوجه الذي منها الاستحباب بناء على كون المذكور

الاعتناء بالقيمة

فقد أوجع من كان في الوقت الذي كان فيه المقادير الذي لو كان من شأنه
 القدر لمكانه في كل جنة من جنة لهم الميراث الذي قد قيل لهم بما دونه
 الحق المأخوذ التي قد تنحصر في هذه الأعصاة بل في زمان القدر من كل
 مظهر من مظهر الأخبار على خلاف ذلك لو لم يكن بعد من تصادم الأدلة
 ولسنا قطبا الذي يرجع إلى أصل المذهب وقواعد كفر ودعوى أن ذلك
 في من باب التردد بين الأقل والأكثر المعلوم فيه البقاء على الأقل جزاء
 من رتبة أن ذلك فيما يكون الأقل منه مجزيا على أي تقدير وإن كان بعد
 فرض المطلوب به الأكثر يكون الجزاء بالنسبة إلى نفسه ما عتد بخلاف ما نحن
 فيه المشروط ما ليس في الحكومات مقارنة لدفع الأقل وقد فرغنا من المطلوب
 الأكثر فلا يكون الأقل مجزيا على قدره وعليك بملاحظة ما مر المستفاد
 منه وجه ما مر به من عدم الاجتزاء بالصافي الواحد من جنس في صافي
 وإن جوزه الفاضل مضافا وغيره فيكون لو كان المخرج القيمة لوجوه لو سلم
 مقاديرها لما استند إلى الجاهل عدم مثل تبادر الاتحاد ومراعاة من المصنوع
 ومما قد لا يأتى ويحتمل ما يكون هو ما وقع في أصل المذهب وقواعد
 والسيره والالتزام بما قد يكون هو المعلوم من فضل ذي الميراث ومجوزات
 القول بالترتيب من باب الاحتياط ما لا يحصر فيه وجه ما عليه الإجماع
 المنقول على التاكيد منهم في حق ابن زهره والعلل والقائل من عندك
 والمعلوم الذي قد لا ينعقد من أنه يجوز إخراج القيمة من تلك الاجزاء
 بل على ما في الصدوق من ذلك لا سيما في الاجتزاء بدفع القيمة ذهبوا أو

حكم في غير الميراث

أخارج القيمة

أدوية

إذا اعتقد لا يقتضي على عدم الامتلاك ولو لم يكن قطعا ضروريه من وجه ذلك يخرج
 القائل من كل من تدبر في التصور ومما قد لا يأتى في الأسباب لمرحلة
 جلة منها بذلك كجمله من المصنوع التي منها ما لا على كثر القيمة يقع ومنها
 ما خرج بقدر البصر من القيمة في العطف ولو بالوفاة منها ومنها الاستعانة
 والمعيضة المقصود أنه لا يمتنع من القيمة مع وجود الفرق فيقال لا بد من
 وكثير من العبادات التي منها في المخرج فيه وفي غيره بجواز غيره حتى الثياب
 السلعة ولعله لذلك لم ينقل في المسئلة خلافا لما في الدنيا من تجزئ القيمة من
 الاجزاء المنبوتة ولو مع وجودها بما جاء عن الظاهر المخرج به في جلة من العبادات
 على وجه يعلم من ملاحظة عدم وجود الخصال في كل واحد من مقتضى ما يحتمل
 المتأخر إلى اقتضاها على التقدير الذي قد مر أنه هو المتبادر من ذلك فلا قد
 ليكن قطعا سيما بعد ملاحظة رقيها وخصوصا بعد التام في كل واحد من المأكولات
 منها هو المشهور الذي لا بد من إبطال الإجماع الذي قد يكون صحيحا في كثير
 المستند إلى إقامة المأخوذ من ماله لا تقديريه عوضا الواجب للمدار على ما
 كان في بعض الوقت من القيمة المستوفى فما ورد من تقديره بدفعه كما في
 أو رتبة دعوى كذا في أخرى مع ضعفه وعدم مقادير وجهه التي القائل
 وعدم امتلاك القول به من صوته ما لو كان انفق من القيمة المستوفى أفضل
 العمل على اختلاف الاستدلال في القديم شيئا لا اعتبار وحمله من الأخبار عند
 التام وتحيل لغيره في هذه النكاح المأهولة من المال الذي لو لم يتقدم مقادير
 عند الدفع وما يقدر مقامه مثل الاحتساب والعزل إجماعا فلا على ما

قد مر من

أما في غير الميراث

أما في غير الميراث

بعض الأدوية

أدوية ما صاف إلى السيرة القاطنة والصالح المستوفى وغيره من الميراث
 محمد بن اسمعيل بن بضع بعثت إلى أبي الحسن الرضا بن داود بن أبي حمزة وكتب
 إليه أخيه أنهما في فطرة العيال فكتب إلى أخيه فكتب وصحح أبو بضع
 كتب إلى أبي الحسن أنه قد استوفى من الفطرة ويشتكون أن يحملوا قيمتها
 اليك وقد بعثت إليك الخاتم من كل واحد من عيال بدفع على قيمة تسعة على
 بدفع فإليك جملته أنت فإليك ذلك فكتب الفطرة فذكر الشوال عنها وأنا
 أكون كما أدى إلى النهاية فاقطعوا ذلك ذلك واقبض من دفع وأمكن تمت
 لم يدفع وصحح محمد بن يزيد مثل محمد بن يعلى الرجل الفطرة وراى من التماس
 فيكون أنت فكتب بيت الميراث قال لا يجوز يا فتية في الفطرة قال الميراث أنت
 ولو ليس أنت فكتب قيمة ذلك فكتبه وموتته أو حرامه عنك قلت فما ترى في جمعها
 في جملتها قيمتها وراى ويظهر ما لا يمتنع عليك قال لا بأس به وسألت أخته
 بن عمار حيرة قلت لكم جعلت ذلك قال فقلت في الفطرة يجوز أن يجمعها
 فكتبه بقيمة هذه المأهولة التي سميتها قال نعم إن ذلك أنت لم تشر ما يريد
 الميراث ذلك من المصنوع التي لا يربطها بالفتاوى صحيحة أو لا صحيحة عند
 الفرق بين من يمكن من إخراجها من تلك الاجزاء من عدمه وبين ما لو كانت
 سلطة أوجب أو اعتدوا أن تؤم ما ورث من مثل لفظ الدرع والفضة الموصلة
 كثير منها الاقتصار على التقدير مثل قول الشيخ في دفعه عدم أحد
 الأصناف المذكورة وأراد أن يخرج منها بقيمة الوقت ذهبها أو فضة لم يكن
 بل وقول ابن محمد وأدام يحيا في قيمته وقوله الذي لم يمتد إخراج قيمته

غيره أحد ويخصه لا لا يصل إلى الحد لا يحد منكم فدية وإسبا كما قد يكون
 المعلوم من فضل ذي الميراث وقواعد أصوله وكتابا وضوحا ومما قد لا يأتى
 ما قد يفرق طرف منه بحسب ما لا يأتى إلى قد فكتبه من فضل وفضل
 على اعتبار ما فيه منها والمعلوم أن ما يخرج من الميراث أفرادها في جلة منها
 والحقبة المنقولة إجماعا عند الأصناف من غير واحد من الإجماع على اعتبار
 المقارنة القدر بعد تقديم النية إلى لا بد من الاجتزاء بما فيها لو صحت في المال
 أو كسبه عند الدفع إلى المستحق أو إقامه أو المال أو القبول أو كسبه الفقيه أو
 وكما لا يمتنع الذي قال بعض الأصناف أنه لا بد من الاجتزاء ببيت المال
 عند الدفع إليه أو إلى وكيله الخاص الذي يملك الولي فكذا ما كسبه من غيره أو
 كالمرجع بدفعه إلى الجاهل الذي قد يظهر من غيره على ذلك كله مضافا إلى
 والاعتبار والوجه التي قد يعلم من ملاحظة بعض مضافا إلى عدم الوفاة
 سقوط ما ذهب إليه جماعة منهم أهل القائل من القول بعدم الاجتزاء بالنسبة عند
 الدفع إلى وكيل المستحق من إجماعهم أن صرف قيام الوكيل مقام المالك في ذلك
 أو دليل لم يثبت وأنه لا يحد بنية المالك عند دفعه إلى وكيله فثبت أن اجتزاء
 جماعة منهم القائلون بغيره إذا أدى الوكيل عند الدفع إلى الفضل أو
 أو قصد المالك بدفعه إلى ذلك الوكيل العزل وقد لا يربط إجماعا المنبوتة
 دفع فلا خلافا أنه لو لم ينو المالك عند الدفع إلى إقامه أو نائبه أو القبول أو
 فتدعى القابل عند الدفع إلى القبول اجزء ولم ينو يجرى له العزل أو كسبه
 في النهاية عند الدفع إلى القبول وهو يرى ذلك بمنزلة العزل في غير المنع مع أنه

بعض الأدوية

لأنه لو لم يوجب الله الميتة لاربع اعتبارها في العزل والامام والفتنة
ومن نعم مقامها عند الله كذا من المال المتع ولان فري ما قيل من
الاجابة بها عند الدفع الى الغير بقاء على انه يكون بمنزلة المالك فلو لم يوجب
الدية والدية بوجوب السلف عند التام ولو صغر لانه ان اخذ من مال
كذلك اجزة لا تنافي في الميتة في حق وجوبها اذا اخذ الذي لا يتصور الا مع عدم
اعتبارها فانظر الصغير والمجنون وان اخذها طوعا لم يملكها لم يخرج منها
بين وبين الميتة غير انه ليس له امام مطلقا لانه دفعة ثانية قد دفعها فيها بعد
ما عرفت من اطلاقه واليه من مولى الخطر والمجنون وان لو تغير المدعى
كراهة من ميتة لساواه المدعى طوعا ضرورة اتحادها في كون المدعى هو
الراعي لم يملكها في اوله وان على تقدير عدم الاجرة تكون ان كونه في ذمة
المالك الذي لا مانع من اطلاق الامام ومنع من مقامها عند اقرار المالك
فصلها في ثابته وثالثه وهكذا بل قد يجب تلك اللطافة وان صدرت مثل
الدعوى في شئ الطائفة فانه يمكن تلاوة الميتة كالمقام قد خلت منه ميتة
العين واجبا في الشرائط لا يجوز اخسها ما في الدية وما كان مضيقا عليه وان
لم يتو العيز التي اشترط الاحتياط بقاءها في الصورة الاولى لعدم كونها مع السلف
غير مضيقا باعتباره قد سلم عليها في وجوبها بتعديتها ولعلهم هذا شرط
بعض علم انما يجرى بانها زكوة ولا ريب انه هو الذي لا ينسب اليها المذهب
المتعلق به فواحدة ونصها واجبا وسيرة اهلها على اعتبار التعيين في قصد
الذين قد يتفقوا اعتبارها من التاتيه وصحة القرآن والعقل الجازم في كل

عبارة

معتبرها على المتع في ذلك الذي لا ريب ان بقاءها في المالك مع ما فان كان
العزل لعين ما في حقها من اجماع تلفت بعد العزل بغير تقييد لم يمتنع
تلك الزكوة من وجه خلاف اجرة بل على ارجح النسخة لا تسامح وقد يكون
صحة البعض منها فالاعا هرة في مال اعتبارا ومقتضى المذهب فواحدة وكما
ولان عقل وفعل على في الضرر والضرر وكسيلة من الحسين ضرورية ان
يكون بعد العزل بمنزلة اكل الحسن المأثور لا يحفظ احواله فلا يكون لهم
الاطلاع بغيره فان المالك اوصى له بذلك كما انها تكون بعده بمنزلة المالك
لانه قد انقضى الضرر الفوق على عدم الضمان بها مثلا التأخر والاعتقاد
عدم وجود المستحق لها بل ما عن فيه اوله ومنه في ذلك المعبرة التي منها
صحيح ضرورة عن الله في جعله في فطرته ففطرته على عيبها اهلها ففطرته
اذا اخرجها من ضرتها ففطرته في الاضطرار ففطرته في الاضطرار الى اسبابها وحسن
او غير ذلك في حقها على ما في الاضطرار في الاضطرار في الاضطرار في الاضطرار
لنقوم فضا على ما قيل بها الله فضا فلا شيء عليه وحسن عيبها في الاضطرار
او صحيحه على الله انه قال اذا احبها فضا له فذهبت ولم يبقها لاحد فقد
برئ منها لغير ذلك ما مر طر من المالك المستقر في كونه احتمال الضمان
وعقد فيها ولم اجده فينا بغيره من حقها فتدبر وان عن لها لغيره ففطرته
بعد محنتها ففطرته في ضرتها وان لم يكن مطلقا لانه ما لا خلاف فيه
ضرورة ان السلف ليس له مال الفقراء على التدبير الجبر ومفطرته في الاضطرار
على الاول مصفا الى التوضيح التي قد يتفقوا الحكم المزمع من مخرج حمله فيها

فان كان المستحق مع الضمان
فان كان المستحق مع الضمان

كثير

7

عبادة الله تعالى اعتبارا بالوجوب والندب فلم يجد له دليلا يعتد به بل لا بد له
وعلى عدم اعتبار النفس الذي يجرى عند بل على الاجر لا يحسنه في النفس
غيره في التمسك عند عدم الفضا في الوجود في الحق وكان مقصود اذناه
مقصود اذ مطلقا مع الجسم اذا كانت اليد عند احتياجه يد المدعى اليه على
ذلك بل ولو كانت عند المدعى الذي لا ريب انه في المصلحة التي يجوز
التيه عندها وان فعل محرما فيها على الحكيم في نفسه فمقتضى مقتضاها
الذي على وجه لا يتغير الحلال من احكام من ورة انه بمنزلة احكام المال المحرم
فيه وقد يتلف قبل مخرج الجوف وما لو كان النافع والمضر في الميتة الحالك
المقتضى سيما في مال المدعى من عين الزكوة او النسخة مثلا ومقتضى مقتضاها
كانت له في حصة تدبر الى وقت احتياجه يد المستحق على المال الذي قد يمتنع
ان الاحتياط عليه في المكان المقتضى نفع من التمسك في مال الغير فلا يمكن
التصرف عنه فضلا عن المدعى الذي قد يمنع من كونه تصرفا في العرف الذي قد
يقطع دونه لعدم صحت على اطلاق الاستدلال فاليه ونحوها ما قد قضت الضرورة
بصحة عدم حرمة من مواضع عديده فتدبر عليك للاحتياط ما من ميتة
الوضعية والسلف في شرائط الصلوة ونحوها ما لم يرد في مقام الذي قد
تصرف الوجه فيها يد عليك من الفرع فيه فرائض ولا تترك الاحتياط فانه
كل مذهب في ولورث احدنا بان عين الزكوة المالية او اليدوية ميتة القرية في
مال بقدرها او انقل وان يد على وجه يستعمل العزل الذي قد لا يجوز
وان هذا الذم على المقتضى بعد الاحتياط او مقتضى القواعد والنصوص المستند

في كل ما يتعلق
بالحقوق

على ما كان عليه
في كل ما يتعلق

كقولنا في حصة اية صحبة ولكن ان عرف لها ففقطت او فسدت فهو لها ضامن
بغيرها وجوبه في كل ما وجد لها موقفا فلم يد فيها فهو لها ضامن
يد فيها ولو انشأ لها الا قد يكون منها الفجر والتفريق والادماج على عدم
وتحذرك كما قد يعلم من ملاحظة وجه الاستدلال الى كل ما دل على الضمان
المالية بمقتضى التامير والنقل ونحوه ما لا ريب في ثبوت الضمان بغير وجود
في العقلة التي لا ريب بمسألتها بغير العزل الى الميتة في مثل النافذ والضمان في
عليها بغير المتع من التمسك قد بر عليك للاحتياط ما من الميتة في كل
فانما في الفطرة التي قد تطلق الاجماع المنقول وعموم الكتاب كونه والتأني
بما قد يكون هو المعلوم من فطرته في الشئ وماله ان عقل وفعل على انها
تقل على في حلاله المالية وتتم على من يحرم عليه وانها من ذوات الزكوة
التي قد جازت مقتضى مع الصلوة ويحذر ذلك على ان مصرها مصرف الزكوة
المالية وهذا صحت الثانية على وجه وجوب جميع مائة المعتبر والمقتضى
مصرها في حصة ذلك وقد بينا على عدمهم المأخذ والمأخذ في القية
كالمنقول لجملة منها الاقتصار المصريح في بيان المستحق لها المستحق للزكوة
المالية من المؤمنين النقول او اطلاقه ومن كان يحكم المخرج والمال بين
والمقتضى المصريح فيها ما في المستحق لها ان كان على مقتضى مستحق الزكوة من الفقراء
اولا المعرفة والاداء واللام المصريح فيها بالمستحق لها كان على مقتضى المستحق
المأخذ لها تحريم على عقده قوت ستة وان حج الوصية وقد يكون ذلك ليا
القائم والمتعارف لا فيصور ان في مقتضى المستحق للمعسر من حصة حلاله قال

احد

من العزل

العدول

على انما صانع من خلقه او من خلقه من غير ان يكون له المصلحة او لا في الفعل
انما هو المصلحة فيها بانها لا يكون له مصلحة في ذلك المصلحة فيها ما بها على من قبل
الزكاة الملائية وليست على من قبلها وتكون ذلك ما قد يوجب ما على من قبلها
وقد يتفان في ذلك من غير ان يكون له المصلحة او لا في الفعل
احول او دون نظائر كثيرة وانما المذهب المستقر على عدم جواز دفعها الى
الذي لا يعرف ولا ينصف له مع عدم المصلحة وان يجوز مع القليل من جوارحه
في المعبر ما يدل عليه وقد مر على الحقيقة المشعر على كونها المصلحة منها او على ما
يرجع الى ما على المصلحة والنصوص التي قد يوجب قائلها ما لمع مع اختلافها فيها
في الدلالة كما في جميع الزكاة هل تخرج من المصلحة او لا في الزكاة النقطه وقد
لا يثبت ذلك ان تخرج من كونها الامانة المصلحة عن الفضل عن مولانا الفاضل
ولا يجوز ذلك فيها الا في اصل الزكاة في غيرها ذلك ما مر من غير على جواز ذلك
المالك ارجاها بنفائها او لا في ذلك ولا خلاف في بين المصلحة كما في المنهى ويظهر
عنه مصداق المصلحة الملائية المستفاد من قول الامام او انما فيه المصلحة الملائية
افضل وان لم يوجبها كان الواجب فيها اليهم على الاشكال في العتية الذي قد مر
في الزكاة ومعظم الفاضل وعدم وجوب دفعها اليه وانما عليها كغيرها من حقوق العامة
فارجع اليه ويصح عنده من المصلحة في بيت وكذا صلة المصلحة المنهى من التبرع
ان لا يقرر المصلحة في احد من اصحاب او فقهاء المصلحة والنصوص والفاوس غير ذلك
لم يوجب بها الاكثرها جلا لما دل على ان الوجوب على ذلك لضعفه ومعارضته
بالاكثر من غيره وانما ذلك الكتاب في سنة المتواترة وخصه بالنصوص التي منها رتبة

معدن اقل ما يقع

الحق

الزكاة
انما هو المصلحة الملائية لانها لا يكون له المصلحة او لا في الفعل
انما هو المصلحة فيها بانها لا يكون له مصلحة في ذلك المصلحة فيها ما بها على من قبل
الزكاة الملائية وليست على من قبلها وتكون ذلك ما قد يوجب ما على من قبلها
وقد يتفان في ذلك من غير ان يكون له المصلحة او لا في الفعل
احول او دون نظائر كثيرة وانما المذهب المستقر على عدم جواز دفعها الى
الذي لا يعرف ولا ينصف له مع عدم المصلحة وان يجوز مع القليل من جوارحه
في المعبر ما يدل عليه وقد مر على الحقيقة المشعر على كونها المصلحة منها او على ما
يرجع الى ما على المصلحة والنصوص التي قد يوجب قائلها ما لمع مع اختلافها فيها
في الدلالة كما في جميع الزكاة هل تخرج من المصلحة او لا في الزكاة النقطه وقد
لا يثبت ذلك ان تخرج من كونها الامانة المصلحة عن الفضل عن مولانا الفاضل
ولا يجوز ذلك فيها الا في اصل الزكاة في غيرها ذلك ما مر من غير على جواز ذلك
المالك ارجاها بنفائها او لا في ذلك ولا خلاف في بين المصلحة كما في المنهى ويظهر
عنه مصداق المصلحة الملائية المستفاد من قول الامام او انما فيه المصلحة الملائية
افضل وان لم يوجبها كان الواجب فيها اليهم على الاشكال في العتية الذي قد مر
في الزكاة ومعظم الفاضل وعدم وجوب دفعها اليه وانما عليها كغيرها من حقوق العامة
فارجع اليه ويصح عنده من المصلحة في بيت وكذا صلة المصلحة المنهى من التبرع
ان لا يقرر المصلحة في احد من اصحاب او فقهاء المصلحة والنصوص والفاوس غير ذلك
لم يوجب بها الاكثرها جلا لما دل على ان الوجوب على ذلك لضعفه ومعارضته
بالاكثر من غيره وانما ذلك الكتاب في سنة المتواترة وخصه بالنصوص التي منها رتبة

وعنه وفي كثير من النسخ ان لا يكون منها العتية وتنتفع بها المصلحة
على عدم الفضل وعنه ذلك ما لا يخفى عند التأمل الذي قد مر من اهلها
ان لا يجمع من ذلك ما لا يخفى عند التأمل الذي قد مر من اهلها
الهاشمي عن ضرورة انه لا يفرق بينه وبين غيره اذا وقع عليه العتية في الزكاة
في التبرع في ذلك ان الاخبار ظاهرة في كونها اعتبارا للمصلحة قد يقع ذلك
الاعتبار وادفاعة الفطرة اليه ووجه وجوبه عليه وقد لا يجب على المصلحة
الذي قد يقع العقل والنصوص التي قد يستفاد منها ما هو المعلوم من فتاوى
الاصحاب وغيرهم من المداير على من نقلت به وجوب الزكاة مما جزم به بعض
مقارن العصر من القول بان العتية بالمعاد من المصلحة استثناء الى عمومها
منع عتية ويستحب ان يظهر من المستفاد من قول الفاضل في الجار بعدة وخصيص
اهلها لفضل العلم وغيرهما وترجيحهم في مسائل المذاهب من دون تامل
ذلك كله ضرورة انه هو المستفاد من قول الفاضل في كتابه في رتبة المصلحة
صلة الاجام والمجاد ووجه الفضل بل قد يكون ذلك كما لزم من قول
في الاجام الذين قالوا في حقه من لادته ووجه محتاج وقال افضل الصلة
على ذلك المصالح الكاشح والدار في الجار الذي قال في جلال الصلة احتج بها في
يوجب حتى تخيل في سيرة وقد يكون مطلقا في سيرة وفتاوى والاصحاب
والناس في جميع الاقطار با فضاله واخواله ومن العقل الجاهل ولا ما من الملائية
المعلوم منه ما لا خلاف فيه من جوارحه على الواحدة ما يغنيه وفتاوى وفتاوى
لم تستفاد الا خيرة ما يكفيه لثبته ونسبه وانما الاخذ بالزكاة غير مستحق لها

حكمه وان كان الغالب مستحق

وخصه بعدم دفعه الى المصلحة المتقولة في الانتصاف على ان كل من قال بان الصانع
اصلا قال بذلك وان التفرقة بين المصلتين جزء للاجام ضرورة انه قد
يستدل بسلطه امتناعه بما دل من نصوص الجاهل على كون الصانع مستفاد
وهو كثير قد لا يصح معارضته ما قبله ما مر من ذلك الذي قد سبق بينا
حكم آخره بالنصوص التي قد لا تامة المصل كالادلة الدالة على عدم التوضيف
فيكون المالك لا يثبت في الصلة كما عندنا في المصل الذي قد منع من قولنا ان اجاب
في مثل هذا الواحد المصلحة من بين الاموال والآخر وقد مر من ذلك
من يملكه وحده عن المذهب من لا يعرف ان كل من جازم به في القول بان
احتياطا الامع الاجماع في حقه في صفة المصل في المصل الفاضل
صاحبه لكل فلا يخفى ان ذلك لو قلنا ان المصالح في المصل تلف من غير ثبوت
القول بلا تفرقة او تعددت الملاك للبعد مثلا بل قد يقع ذلك الى شخص
واحد او يسلط على من وجب وفاء كما قد يظهر من بعض عليه فيقول
النصوص المعارضة لذلك المصل المنقول عن شيخ الطائفة انه جمع بينه وبين
عائش بخلاف ذلك ما قد يوجب من وجوب النسوة التي قد تطابق النصوص
والقول بامتناع المذهب وقوله على عدم وجوبها وان كان الحكم بانها مستحقة
للملكة ذلك وعمم النسخ ودفع الى ان المصالح التي لم يملك اليه حصصه
ما لا يوجب التسع وجوب المصالح من فتاوى وعقل ودمع او جهة او قرابة او غيرها
فيستحق الفضل كما في الملائية التي لا تشاركها البدنية في عدم جوازها فيها
غير الهاشمي المصلحة اولها شمس مضطربة وجوانه وفيها من الهاشمي المصلحة

بلغ مقابلة

مجهول

وهو

منه يعني ان كانت باقية والا فبذلها مع الامانة لان المانع لها الامانة
او انما هو المالك او وكيله كما نص عليه المفسرون في الشارح وغيره والحكم بذلك لا يترتب
فيه ضرورة انه غاصب فيقطع به وجوب الدفع مع بقائه العين والمظنة والقيمة
التلف ولا بد ان يقع فيه احد مع علم المالك بكونه ما اخذ زكوة او اصابه
ظلمة من ان كان كذلك وقريبه الغاصب كونه لنفسه الذي صاحبه اجبرته
مع ظهور كونه لا يدفعه الا واجباً وقطع به المحترق لعدم اشتداد الظلم
كما انها صفة فيملكها بمجرد القبض ويكتفي بحال المالك بالنسبة اليه بعد القبض
بمنزلة غيره واستوجبه بعضهم تأخر الاسترجاع مع وجوب العين وانقضاء الفرض
الدالة على انها صفة وفصلية طبع الامام والمالك فقال اذا دفع الصدقة
الواجبة الى من ظاهر الفقر ثم بان انه غني فان كانت الصدقة باقية استرجعت
للموكل الامام شرط حال الدفع انها صفة واجبة اذ لم يشترط وان كانت تالفة
رجع عليه بقيتها فان كان مرسلاً اخذها ودفعها الى سكين آخر وان لم يكن مرسلاً
او كان قد مات فقد تملك المالك من المسكين ولا يحل على الامام اذ اتوا الى
اخراج صفة بنفسه فذهبها الى المظنة الفقير ثم بان انه غني فلا يحل عليه ان
لا يدفعه عليه فان كان شرط حال الدفع انها صفة واجبة استرجعها
كانت باقية اذ قلنا فان لم يغير على استرجاعها فقد تملك من مال المسكين
وقيل انه تلف من ماله لا بد ان يكون اسقاط الفرض عن نفسه بها بدفعها الى
الامام والا فاولى واما ان دفعها مطلقاً ولم يشترط انها صفة واجبة فليس له
الاسترجاع واذا دفعها الى المظنة كماله بان ان كان كاهراً او الى من ظاهر

المنع

لا بد من

الموت

اخره ثم ان كان عدواً الى من ظاهره كماله ثم بان ان كان قاسماً او ان كان موقوفاً
لان الحكم فيه مثل ما قلناه في المسئلة الاولى قبله ووافقه الغاصب في الاسترجاع
والمنع واستدل على عدم الفرض في الامام بنظره وانه لا يملكه لان الظاهر حال
الامام انما يفرق الزكوة غالباً ولنا فسخه في حاله وعلى عدم استرجاعه
المالك مع عدم الاشتراط بان دفعه محتمل للوجوب ويشتط على وجوبه مع
العين ويتبادر باطلاً لعدم وجوبه البذل على الاخذ مع اننا لم نذكره في
واقعه بقاها فيقولون لا شفعه حلاً ولا سباً اذ اسئلوا اعطاه على وجه
او بعد استحقاقه الزكوة او اخذ المانع منه مع تفتيش المالك عنه بل لا يبعد
عليها الاشتقاق مع التسليم في ذلك بل لا يبعد فيه ضرورة ان هذا واشبهه
القارئ المتأمل عندهم بمنزلة العلم بانها كونه لا لا يغير الحسنة عدم الاسترجاع
مع القرائن الحاكمة بانها صفة ويشترط لخالها ان لم يظهر ما يدل على انها زكوة
او صفة وان كان الوجهها جواز الرجوع مع وجود العين وعدمه مع التلف الذي
يترك الانتقال الى الغير والوقف ونحوه غير ذلك وان عادت العين اليه بعد ذلك
ومع التمسك بالصدق ان كان الدافع ان كان الامام او نائبه لظاهر العلم بالرجوع
ذلك من المالك اجماعاً على ان لا ينفذ على الشايع واحد وتحقق ذلك لا يصح
حله لا يغيره بغيره بل يتلوا به ما لم يعلم فيه خلافاً من غير ان ما خلافاً فيه بين
الحكمة لانه المالك خرج عن العهدة بالدفع الى الامام او نائبه والدافع خرج
عن العهدة بالدفع الى من يظهره الفقر واجاب بهجة الادعاء تخفيفاً في
منعني بالاصل قلت بل وبطل ما دل على نفي الفقر والطرار ونحو السبل عن

كل ما لا ينفذ على الشايع
لا يصح

اخره بعد دفعه وقبضه الى الفقراء وعدم قبضه الى الامانة الذي لا يربى بكونه المالك
منهم وقد دفع الى من هو اولى بالنفس من مقامه فضلاً عن امواله
وقيل المستوفى من جميع الاموال التي منها ما صدق عليه بن العباس من مير
الموتى من اخذ لاهل البقرة وتمتعه عليه على الميراث الذي قد صدر من
بعضهم على قريب فذلك الذي لا يربى بصدقه من بعض علماء رسول الله
والدفع لم يمنع الى بيعها هذا انما هو في الامانة او اتابعهم قد صدر من بعضهم
الحقوق على غير وجه شياها بالموضوع او صفة المالك الذي قد دفعه
مع فقره الدافع على نقله متواتراً وكذلك لو كان الدافع المالك او وكيله
عند جماعة منهم شيوخ الطائفة مستوفى الادعاء على انقضاء العهدة ما لم يكن
عليه دليل ولولا دليل عليه هنا قلت بل قد يستدل على عدم قبضه من الوجوه التي
منها قاعدة الاجزاء ونفي الفقر والطرار وسبيل الرجوع الذي قد يكونه الدافع
والاجتماع مثل سرعة المباداة الى الفقير الذي قد يمنع العقار والتفليس
بين هتوك وعواء وحسن الصفا وعدم الاجزاء عند ظهور عدم الصدق فيها
على انه قد يجيب الدفع من المالك الى من شئت فقره ونحوه تلك الدعوى
وقد يكون المالك فيقضيها والمعلوم ضرورة العقل والنقل انه لا وجه للصفا
ولا لعدم الاجزاء ولا في ثلث الفقرة الذي قد لا يتصور بيننا شل الامام والمالك
ودعوى الفرض في كل المالك من الدافع الذي لا يتصوره كماله وبما لا يملك
وانما مع انما لا يقبض شيئاً وقد لا يمكن الدفع الى الامام او نائبه قد يمنع ما
في مثل الختام الذي قد حصل فيه الطلب والامانة او نائبه وقد يتكلم في مكان

او العلم

يكون

فيه

فيه وحقق بعد ملاحظة الاعتناء والاعتناء بالنظر من قرفة على ثبوت مطلقه
والمنع ومنه ان عين المحتاج في حقه وقد يكون وجوه لا يبيع الختام تقابلاً
ويعملون ان اجتهاد الدافع الذي قد صدره المير والمير من الغاصب
في المعبر والمنتهى وكذا بالاجزاء معه وعدمه مع عدم استناد الى التمسك
في منها حبيب ابن منزه او يحمي عن الله قلت رجل عارف ادى الله
الى غير اهله ان ما ناهل عليه ان يؤذيها فانية الى اهله اذ اعلم قال نعم قال
قلت فان لم يبرهن لها انك قد علمت يؤذيها اولم يعلم انها عليه ففعل بعد ذلك
قال يؤذيها الى اهله لما حقه قال قلت فان لم يعلم اهلهما وقد كان طلب
واجتهاد ثم علم بعد ذلك ما صنع قال ليس عليه ان يؤذيها مرة اخرى في رايته
منه عندهم ان اجتهاد قد برهن وان قصرت الاجتهاد والطلب فلا فائدة
الحسين بن علفان عن زكريا عن رجل يعطي زكوة فانه رجل واحد وهو
ان معسر فوجهه مؤثراً لا يجوز عنده بناء على كونه المستاجر من فقيرة الا
ولو بعد ملاحظة الخبرين وما مرنا الذي قد سبقنا من ملاحظة كون المير
بالاجتهاد والكتابة عن الدافع المأذون فيه شرعاً وح فيضعف التمسك
الذي لا يربى بغيره ضعف القول بعدم الوجز اذ حجة مع الاجتهاد
وان لا يحل التصريح به من جميعهم المفسد والشيخ في حقه من ورائه ان
الاطلاق على الباطن قد يفسده او يقتصر الاذنية النسخ اذ ان
لوانه التي منها عدم الصفا واخره عن العهدة ان كان يكون المدفع الى
عنه اي عهدة المير لا يجوز عنده المير فيقول بمقتضى ولوم الاجتهاد

بقدر ان المال قد لم يخرج عن ملك المالك فكان بمنزلة الخبز من دونه
 احرازه وبنيان ذلك لا يتم فيما لو تلف المال الذي لا يضر مع الخبز
 الا بانقرض كذا ما هو بمنزلة ودعوى ان اختلاف القيد له بمنزلة مقتضى
 من المالك ضرورة ان الشك كدعوى ان تقرض العبد بمنزلة تقرض المالك
 مع انه قد تلف باقته ساءا وبغير تقرض من العبد الذي قد يكره ما قبل منه
 وفاة يد المولى ويكون الاقله مستثنا اليه ولا يمنة للارتجاع من
 العبد فيتعين بعد ملاحظة ما هو المستفاد منه ان مثل هذا لا يحجب
 نفاذ تمام المطلوب وان سلم على ان العلة في نقل الامم مشتركة من جهة ان
 انقاصه مع عدم احتفاظه لا يملك ماله عبدا لان او غير وان يرى
 الدافع ويحق المال مضمونا على المدفع اليه وتقدر الارجاع على مشتركة
 والنصر مطلق والولاية المثار اليها شاملة والعقل غير فارغ
 والاعتبار بولدهم الصريح المحرم في الترتيب الموصوفه بالساحة وعدم
 التكليف فيها الا بما هو العاقد ونحو ذلك شاهد صدق على الاجراء
 على سبيل ما لم يعرف العبد ما اخذ به شئ من مصالح المولى ولا حصل
 له من مقابلة هو من خدمه او غيرها وان كان الاحتياط لا ينبغي
 ان يترك في امثال المقام الذي قد مر له من نفع فيه وما يعرف
 من الغرض والمسالل التي ترد عليه ما دامت حاجته تستدبر
 فيها قدما فقامت على العبد الحاجة حق ان المرحوم خلال الخدم
 الصغار في نقصان من كل وجه عا دة سبحانه مع عباده سيما في فقر اليه

ثم صلاهم

لجبر

فانية زمانه ولا نهاية مكانه فلما تفرق الجاهل عن هذا العالم الموم اليه تلك الليلة
 مضجعه راعى في عالم الطيف انه قد استقر اكرامه في المجرى في الخير فاذا
 مكتوب على راس كل صفحة منها بخط يده اسم الله مع ما فيه لدى المقتدر
 الخ لا تخفى ما بعد كل سطر بخاتم عيز ما كان يعرفه الفقير بنق متصفها
 الاوراق يك يعرف نقش الخاتم الذي قطع عن اسمه ان لصاحب الرضا
 وقد عنت قبل ان يظلم من يوم الاحد عنة شهر رمضان المبارك من ثلث
 من شهر العشر الرابع من ثالثة ثالثة الالفين من الهجرة النبوية على منها
 الف الف صلوة وتحميد وهو اليوم الذي وقع فيه جبراته الابدائية
 بالجزء السابع المشتمل على كتاب الصور والحق والهدى اوله وآخره
 منعت من بيان صفى يوم الغدير التاسع عشر من
 الشهر الشريف الذي انتهى في يوم الثامن
 والهدى رب العالمين

باجلطة له محروا والد الذي منهم ابراهيم الذي قد اعرض عليه بعض
 اخوانه في الصلاة في العالم الذي هم قائم فكانا وادم جلد من هذا الشرح المستطاف
 فاعطاه بعد ان نظر اليه بعض النفا اشياء نفيسة منها قلم لم ير الاثر
 مثله ومنهم الحسين الذي نقل بعض المشتغلين ان في ذلك العالم وقد
 عليه وهو جالس مع جماعة عند سرجيل بن مظهر على كرايس من
 في دقيمه بعثله فقام جميعا مظهر من لي من يد الاكام فاعطاه هذا
 مع من نسخ صلوة الشرح الذي هو في حله على راسه وقتره على يده فقبل ما
 اكتاب فقال كتاب عربي ومنهم من جعلت قناه ومن انصاره صاحب الامم
 الذي قد اوتيت ذلك العالم بعض العلويين المشااليه بالتقوى ومنهم
 الذي انما قد اعرض عليه جلد من هذا الشرح فنظر اليه بعض الرضا
 تلقاه من يد البشرى فقال ربي انها في الالة الشريفة عبارة عن الاطيان
 المتطوعة في هذا الشرح الموسوم بالتحفة الغررة التي قد كتبت منها
 بقلم مولانا ابراهيم معظم الطهارة وتمام الصلوة ومقدار خمس كرايس
 من الزكاة فاعطيت الكرام من اخي وقتره بينه ذى العلم والورع وتتقوى
 التي لان فينا هذه في اخراجها الى البياض فاقتران اجتمع مع الفقير ليلته
 اللينة دانه وحري فينا بينا ذكر كرايس في الزكاة فقال في انهم خاليات
 عن التفتيات التي ملكت العلماء والصلوة فاعترفت له ما بها صدرت
 زمان اشتغل للذهن فيه بما يقضي بالاختلال واضطراب الاحوال الخواص
 المعرفة بين العلم والحق وهدى قواعده وسبائنه والعزم على سطر لم تعرف

هذا في سنة ١٢٤٥
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في شهر الحار

في شهر ربيع الثاني
 في شهر الحار
 في شهر ربيع الثاني
 في شهر الحار

كتاب الفتن

لبسامة الفتن الجهم

كتاب الفتن الذي لا ريب انه الاصل اسم لخص من العدد المعروف
ثم نقله لسان الشرع الحق معلوم قد اختلفوا في معرفة على اعماء
قد لا يسلم في منها في طره او عكسه ونحو ذلك ما الحاجة بنا الى تفصيله
وتفصيل الجوبة عنه بعد وصف الم المطلوب وبداية من العقل والفعل
وان كان الاقرب من قضاية انه حق على فريضة المالك الاصل في مال
مخصص له وليس هناك شئ عوضا كرامة تعالى الله عن المنع الصدقة والاشباع
عنهم واظهار السلطنة ومزيد فضلهم على طاعة المكلفين ومظهر القوة
الواجبة وقدرها لعلها من رذائل الاخلاق التي منها الخلل وتترك الشكر
والادعان لمن قد استولى عليهم في الجورة ولا يمتثلوا عماق الالهيم لغير المات
ومن قد لما علة لوجود هذا العالم الذي يستقيم الوجود بعض
رؤسائهم بحيث لو ضل من قلب عقله ونقله بحر علم لا يترك وشكل
لولا جعفر بن محمد ما كان لعرب ولا كان له قاعة يرجع اليها ولا
صايلة يقول عليها ولا تصدى المعرفت احدم البشر ولا جهرت
مسألة من مثل هذا المخصص ولا كانت المناسب تقدر برها بمقدرة
تستدل على افتناء حيلة في المسائل التي منها بيان وجوبه الثابت
باجالى المسلمين وضرورة الدين فقل وتخصيص السبع القاطعة
والناس في المعلوم من فعل ذوي الشريعة والاصول والقواعد ولو على
بعض الوجوه ومن الشك وعورضت بانها لها ما لا ريب انها لا
مقاومة لها من وجوه لا تخص عند التام على ما في الكتاب كقول له لعل

واعلم

كتاب الفتن
بيان فضل الله العفا
على غيره

واعلم انما غنم فاقته حبه والرسول والنصوص التي قد تفرغ على ما يري على
عدد المتواتر منها ومنها بيان فضل وشدة العقاب على تاركه الثابتين
بعض من العقل والفعل على نحو ما مر في الزكاة التي قد حصل الفتن بدلا عنها
على وجه قد يعلم منه ان الفضل فيها شدة والعقاب على تركها عظم وكذا انه
ما شرع في الاظهار للناس تركهم بها وقول الله في معتبرين يكونوا في ذلك
فلا حدم الدرم والى من كثر اهل المدينة ما لا ما يريد بذلك ان يظهر
وكما استعمل من الفتن على من اكل شيئا منه في النصوص التي قد تفرغ على
كثير منها ومنها ما يدل على دخول الناس بينهم من وان الناس قد هلكوا
بسبب كقول ابو جعفر في معتبرين في صير بعد قال لعل ما يدخل به
العبد الناصر من اكل من مال اليتيم درهمها ونحو اليتيم وقول امير المؤمنين في
صحيح جامعهم من زلة هذه الناس في بطونهم وفيهم لا يؤد ولا يبا
حقنا الا وان شيقنا في يوم ذلك فابناهم في حل وان من شرط الالمان
وقد جعله تعالى ولو ليا نرا شاة الى ائمة في الحقوق السلطانية وبها لفتة
في لعل احتمال الصدقة والوصية التي تفرغ عنها تلك الذات الجامعة لجميع صفات
الكالات وتعلقها واحبلا لاهم باظهار الشكر المبرورة لعل لا يقصد منها
الا امتثال ذلك كقول الحق الذي قد كان لعل ليس الا لولة كما هو المعلوم من
العقل والفعل الذي من قوله الله في خبرها فان الله لم يسئل خلقه ما
في ايديهم قرصا من حاجة به الى ذلك معا كانت لتدبر حق الحق لوليه ايج اكرا
منه ولا قولية ايضا لا يحتاج الى ما ايدى الناس بل قال الله ايم في

مرفقة الحسين بن محمد زعم ان الامام يحتاج الى ما في ايدي الناس فهو
كافرا لما الناس يحسبون انه يقتل منهم الامام قال الله عزاسمه حفظ اصولهم
صدقة نظريهم وتزكيتهم به بل قد تظافرت الاخبار بما يشهد له المدبر ^{عليه السلام} والارباب
مكون الدنيا والاخرة لهم وانهم يصنعون بها ما شاءوا يدين شعوبها الى من
شاءوا وعن ثناء امره هذا كان على فسيم الحجة والثار وسيم حجة الله
لهم من الانفال فينا اذهروهم مجيء الرجوع فلما نزل كان في ايدي الكفار غنصبا
ثم رجع اليهم وفي خبر ابن الريان كتب الى العسكري جعلت فداك روي لنا
ان ليس لرسول الله من الدنيا الا الحسن في اخاء الجوار ان الدنيا وما عليها ^{الله} الله
وهو من محمد بن عبد الله المصلح الدنيا وما فيها لله ولرسوله ولنا من غلب
على شئ منها فليكن الله وليؤتي حوائجه وليست اخواته فان لم يفعل ذلك
فانتهى رسله ونحن مداهنه وفي اخره المياقير قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
تقدم واقطعه الدنيا قطيعة فما كان لادم فليسوا به وما كان لرسول ^{الله} الله
فليسوا به ان محمدا وفي خبر اخر يصير العسكري فقلت اما على الامام
زكوة فقال الجليل يا ابا محمد ما علمت ان الدنيا والاخرة للامام فوضعها
حيث يشاء وقد فيها الميراث جازله ذلك من ان الامام يا ابا محمد
لا بيت ليله ولله عتق حق يسئل منه الى غير ذلك خصوصا الارواح
الله قد استغاضت بها الاخبار ائنه ولاها المحبة بل والثانية التي هو بها
جبرئيل بابها بامر الله سبحانه وحيث انهم جبرئيل الخشوع في الشاش
بلده وراة الله وهران من الهند ونيل مصر وحلة وفلوات فقد قال الله

فخبر الحبيب بن خنيس أنه ما سقت هذه واستقت فنزلنا وما كان لنا فخر شيئا
وليس لحدود فامتنعنا إلا ما غضب عليه وان ولينا إلى أوسع فيها بين ذه
الذهو يعنى بين الرحمن والماء ثم نزل هذه الآية قل للذين آمنوا أن
الحقوة الدنيا المصوبين عليها خالصه لهم يوم القيمة بلا غضب بل من
السند بن الربيع عن ابن أبي عمير قال هذه الأخبار على ظاهرها لا
باطها قالوا أن ابن أبي عمير قال إن يعدل هشام بن الحكم شيئا ثم يقطع
عنه وخالفه وكان السبب ذلك أن أبا الحسن الحضرى كان أحد رجاله
وقع بينه وبين ابن أبي عمير خلاعات فتمنع من الإمامة قال ابن أبي عمير الدنيا
كلها للإمام على جهة الملك فاتهم أول بها عن هؤلاء الأئمة وقال أبو الحسن
كل ما ملك الناس لم الإمامة حكم أسبه للإمام من الفقه والحسن والمغنم فذلك
له جمع أنه قد بين للإمام كيف يصعبه فتراضوا به هشام بن الحكم فحكم
أبو مالك فغضب ابن أبي عمير فخرجت ما بعد ذلك وقد لا يرصد
ابن أبي عمير ما قد ينساق إلى الذهن من عبارة ما قد نقلا لغة الفروغ من
الذين قد نوا عن المذهبين ساعد ظواهر النص والمقطوع بعد
المراد منها كونه مقل قولهم نحن صانع الله والناس صانع لنا ومثله تعالى
إله أول المؤمنين من أنفسهم إلا لأرب أنها أولهم الأول الله قد يقول
بوجه ما لها من قد كان بمنزلة من هو أولى من النفوس عند طلبها وإن كان
الملك لها ذهابا لا قد نقول بقرين ما ذكره ابن أبي عمير ولكن في شرحه و
أظهر باطن الأخبار وأبطل ظواهرها خروجها بتخصيص المقام ومنها

انما اوجبت الاموال ابتداء سواء وسوى الزكاة على المشهور الذي كما
يصل الى هذا الجامع الفقه على السان كثير وان خالف فيه من قدم ردة في
المقدمة التي قد صدرت على ما بناه الزكاة فراجع وقامل ومنها انه لا
غصانة في طلب الفقهاء بنى هاشم بل قد سبق ذلك كما قد يجز عتلا
وفتلا كيف لا وهو بمنزلة البحر المحيطة وقد يضطرون اليه ومع ذلك انه
من السلطان الاعظم والرياسة العظمى وعظم المصلح الذي يدرخله
الناس بغير جبر منهم ولا يحجبهم لانه سبغة اشياء لا هو المستفاد
من حكم الاستفتاء وتبين كمنصوص والقناوى وعلا حقه كثير من اصول
المنهج وقواعد وحج ذلك ما قد نشر عليه الله ومن هنا قد مر غير
واحد ان هذا الفصل استفاد من تتبع الادلة الشرعية على وجه
قد يظهر من بعضهم دعوى الاجماع في جميع هذه المسائل بانها راجع
الى السبعة المذكورة تحت الغنمية التي قد بينت الشارحة ورواها وشرها
من كلوطها وحيلها في كل كتاب اول السبع وتعاليلها في النصوص
القناوى والمعادن ونحوها والاجماع الظاهر على السان كثير من تأويلها
غير ما يحرم المسلمون باذن الفقيه او الامام من اموال اهل الحرب بغير ردة
ولا عليه من منقول وغيره ومن مال البغاة اذا حاربوا العسكر عند العظم
وصهم الله في حق المرددين والتاريخ في الروضة ناسبا الى الاكثر كثير
واحد وان ظاهرا لاجماع غير واحد على ذلك المعجم الذي لا راحة في
النصوص المضرة للغنمية الا به لكل فائده فينبى ولا يظن عندنا تامل
ومع ذلك

عبد المولى بن عبد الله

عليه

وطاعة ما قد تفر عليه من مثل المقام الذي قد قال فيه بعض الاعلام خلا
الاصحاب وجملة من ادبوا في عدم الاندراج في المنزلة حيث كان فيها وفي
كلامهم المبادئ وتحتها بالغبية بحيث تظهر الخبايا بحسب حقيقة الوضعية
ما هو ظاهر جماعة من أهل اللغة بل عامتهم بطرد الفرق التي لا مخرج في بعض
الدخيل وفي اكثرها منها هذا اصحابنا والشافعية في فقههم الاصحاب بالغبية
للجميع كما فيه قلت وفي غير علمه من جهة التصور المستعرة للغبية في الاستدلال
بمخالفات قلت اقول في ذلك كل غيبة في العلم او من باب التباس الفرق
والخبايا المشهورة على ان تقدير وجودها في الغيبة بالمخالفات
منها لا خلاف فيه لانه الغيبة بل عليه الاجماع بالعلوم والتشوق على ان
غير واحد وفي المدارس انه اجماع المسلمين قلت بل هو من المسائل التي لا
يتم منكرها معانها فالاستدلال القاطع والفاء بالعلوم في فعل ذلك
القول والقواعد التي منها ما عدنا الاحتياط والشك في لقائنا عند
حجوب الدواعي المتوقف عليه القطع صحة البيانات والتسوط بنا بآية
الرسول وتحتها وآي الكتاب بل قوله تعالى وعلى انما نعتمد من عند الله
للرسول ولذي القربى ولعل في تقدير كونه الغيبة حقيقة في خصوص المرفوض
القاطع في كثير من يظهر من جماعة منهم ودعى الاجماع عليها في الامم ومنه
انما الناس كاهن في جمع منهم الفاضل والحق في وجهه كونه وسبب غير
احد الا واصحابه وشهدا به جماعة من النصوص التي فيها المنصوص على ان
صحة ان هذا بالاطول ومنعهم من تحريك من يحجب عن مثل العلم

مذلت وحواس

عن قريش وجبل واعلم اننا عنهم فقال برفيقه على ركبته ثم انما يريد
ثم قال في رواية الافادة يومنا يوم الآلة الى جبل شيعته في حل بيدهم
بل قد يكون الاستدلال على هذا التقدير اكد وينفتح منه وجه الاستدلال
بكل ادلة على وجوب الخس في غير الخس من السبع وغيرها ولو من
طريق الفخري او الاشهاد والتلوين لاما قد تقدم من ضعف الاستدلال
في استلزامه ما دة التحصيل في الية والنصوص الكثيرة المخرج في الرأى
ببواترها وهو كقطعة اشتراكها على جملة كالمخرج فينا مرجع به
الافتقار كان من جهة مطابقة الاجماع على عدم كبره من عدم
العرف بين طاحواه العكر وما لم يجر من امره فيرها بل قد يكون ذلك
مرجعا في محض اعتبار او بصريح الياقوت حيث قال كل شيء قول عليه شهادة ان
لا اله الا الله ولذا عهد رسول الله فان لنا خمسة ولا عمل احدنا في شري من
المحسين في جعل الينا حقنا ومعتبر عن زيد قال ما ريت سمعا بالمد
وقد كان حمل المصطفى تلك السنة مكالفة عليه فتعال ان قلت حيث
اليه المال ان وليت البحر القصور فاصبت اربع مائة الف درهم وقد
جئتكم بحسبها ثمانية الف درهم وكنت ان احببها عنك واخر من لها وهي
حقك الذي جعله الله لك في اموالنا او امالنا في الارض وما اخرج اربابها
الا لخس في البسائر قد طعننا ذلك ما حلتنا منه فضع اليك ما لك ولا
ما في ايدي شيعتنا من الارض منهم في حلقهم يحل ذلك لهم حتى يقوم قائمنا
فيجيبهم طس ما كان في ايديهم ويزيلنا الارض في ايديهم واما ما كان

علم الفقيه في الارض

كل من يدعيها سيما في مثل المفتوحة عنوة من الارض التي قد لا يرد من
المستقيمة التي قد يدعي قراتها بتحليل بخود ذلك لنا معللا بطيب
مولدنا ونحن غيرنا لان لهم من امثالها ضرورة انه هذا المحتاج
اليه بل تمام الشيعة الذين قد استمرت طريقتهم من لدن غضب الخلافة
اليومنا هذا على عدم اخراج الخس من هذه الارض التي ياخذونها من
حكام الجور عا لينا وعمل ما نفتح بغير انهم ما قد حكم الله فيهم حتى
ويأمرنا الاقلال وغنائم دار الحرب وان وجب الخس فينا في الخس من مثل
الارض على خصوص هذه الخلاف وامثالهم وعند ظهور دولة الحق
مظروا اجماع ما كان لهم خاصة ومن مثل المفتوح بغير انهم على خلافنا
على امثال ذلك ما قد مرجع جماعة منهم الاستاد الاعظم في كشف باهتة
لجميع شيعته على وجه يظهر في غير واحد منهم دعوى الاجماع عليه وهو كقول
في كل ما قامت عليه السيرة من مثل الارض والمساكن والمناجى الى قد مرجع
الفاضل بدعوى الاجماع فيها وسائر الاقلال وغنائم دار الحرب والمفتوح
بغير انهم ويحذر ذلك مما يقطع بعدم المعارضة بين ما دل على اباخته
لشيعتهم وبين ما دل على وجوب الخس فيه او كونه للامام خاصة بعد
ملاحظة ما مر وعدم كون الياخة المزبورة من جملة الاحكام المناقضة
للو جوب اذ اقصاه اذن في القرون فيما قد مر من استلزامه لوجهها المردك
غير منان للوجوب الذي قد يكون من اقله هنا لان مشكوك على مثل ذلك
او على سيرة الياخة المزبورة وبدايتها اذ كان المقصود منه في الجملة وج

دقيقة لم يثبت بها احد

في ايديهم فان كسبهم من الارض حرام عليهم حتى يقوم قائمنا فينا
الارض من ايديهم ولكن كما ترى ان مرجع في المطلوب صريح كغيره في
ما لحقه كالمخرج من جملة اخرى وفتاوى الاحباب في ابحاثهم ذلك انهم
ويضعونه بين القاطنة فتلا وتخصيصا على عدم اخراج الخس من هذه
الارض من غير فرق بين الاسم حصة واستبعاد تطلعه على الامم
الشركة وتطلعا المتقدم على حق المتأخر منهم في خصوص ما في حلقه فانه
مع انه لا يصلح مستندة لنفسه قد يمنع سببا مع كون ذوا بيان عيالهم و
انباهم حتى ورد ان تقسم عليهم وزيادة حقهم لهم ما منهم في غير لغة
الخص في اقله وخصوصا بعد ما حطوا صانعهم كونهن اولى بالمؤمنين من
انفسهم وكوتهم صناعهم اسر والناس صناع لهم وكون ما في ايدي سائر الخلق
في الدنيا والاخر من املاكهم ويحت تصرفهم وملا حظ كثير من الوجوه التي
تتمع لها منها في المكاسب وتحملها منها في الاموال على قيام المقتضية
المصلحة في الاحكام والقضاء والولايات ونحو ذلك مما قد كان المستند بحكمه
بصحة ما يجوز قول الله في معتبر حكم المتقدم الآلة الى جبل شيعته في حل
وحكم بذلك على سبيل العموم في الارضان ونحو ذلك ما قد يقطع بعد
ملاحظة بعضا عدة دعوى الاستبعاد المزبورة ومقارطة طلاق
النصوص والفتاوى بوجوب الخس في غنائم دار الحرب لما قرأنا تأييد
ببعض النصوص والقواعد المعاصرة بما مثاله منها على ارباب الدعاوى
دعوى انه المشهور والجمع عليه قد منع على وجه قد تكون مقبولة على

ما لا يباح

فلا شك ويستتبع ما قد انكره في الحديث على الاحكام في القول بعدم
على ما اطلقه سوى ظاهر الآية التي قد مرجع ما كان تخصيصها بظاهر
ما ورد من الاخبار في معناها بغير الخس على ما يجوز وينقل من الغنائم دون
غيره من الارض والمساكن كصريح روي وغيره ما اشتمل على القصة اخرا
واسداس عليهم وعلى الغنائم اذ لا يتصور ذلك بالنسبة الى الارض
مروية كحر الارض للحسين كقصة الى يوم القيمة واهل بيته الامام صلوات
الاحباب والوارثة في بيان احكام الارض المفتوحة عنوة خصوصا ارض
خمس وبيان حكم اخراج ما يشهد لذلك في حلقها جميعا من العرض
فيها الخس مع نفي بعضها للذات في غير ذلك ما قد زعم انه سند لولا
الذي قد تضمنه السبب الجي من سببا بعد ما حطوا صانعهم الامم والمستقيمة
او المتوارثة بتليل ما حلقوا لشيعتهم في الدلالة على وجوب الخس في غير المقبول
الى المتبرع الظاهرة او العريضة في ذلك وخصوصا على تقدير كون المراد منها
خصوص ذلك الذي قد يدعي حرايتها فيزولوا بالوساطة التي قد مرجع
منها وظهور نفي المنع على ما ادعاه من ظهور الاخبار في قدر الحكم بذلك
هذه فتى العريضة بعض الافاضل مدعي اننا لم ننف على خبرها كقول نعم
ظاهر بعضها الواردة في كيفية القصة في الارض لكن لا على جملة المحصر في
التخصيص كان تلك الاخبار الواردة في المفتوحة عنوة وانها ملك في
للسلمين وكيفية حرايتها لا تنافي بها من كون ذلك بعد الخس كما مرجع به
الشيخ في بطلانها لاصحاب بل كانه من المسالك عندهم قلت وعند

١٩٠
التأويل

غيرهم ومن المعلومات في زمن صدر الاخبار الموهبة لخلاف المقصود
 الذي قد يكون الباعث على ذكره فيها بدهية وانما لا على معلوميته
 من غير هذا الادلة التي لا يقام بعضها ما يدعى من الغلبة وان سلم
 الظهور وفرضت العارضة في البعض بل في الكل من وجوب لا يمتنع فيها
 المقام الذي قد يقتضي على غيره على ما يزيد الخدائن وهنا على وجه
 وينبغي القول بوجوب الحسن في سائر العتائم واما حجتنا واما حجتنا
 وسائر ما يختص بهم في شيعتهم قوة التي تفرق قسم لا بد من استثناء
 صواب ملوك الحرب وقضاة منهم حيث انها للامام خاصة فضا وفتوى
 وسير وتاسيا بالمعلوم من فضل ذوي الشرع والا اعتبار قد يسا عد
 على ذلك الذي يجب له ان يزيد تحقيق عند تفرقه لفضل الامام
 الذي قد قال الله في جميع داود بن فرقد فطابع الملوك كلها له وقرب
 منه جملة منها صحيح روي الذي قد صرح الله في صدره بان رسول الله
 اذا اتاه المغنم اخذ صغوم وكان ذلك له ثم يقسم ما بقى في اخره وكان
 الامام ياخذ كما اخذ رسول الله كما يقض عدم وجوب الحسن في سائر العتائم
 الا بعد اخراج المؤمن التي قد انقضت عليها بعد تحصيلها للحق في رأي
 وحمل ونحو على ما حرج به كثير قد يظهر من بعضهم دعوى الاجماع عليه
 ولعل ذلك وهو العلم من سيرة السلف وفضل ذوي الشرع والموافق
 لاصول العدالة وقوا عدمهم وعموم اضرارهم وفني السبيل عن
 المحسنين الذين من عن غير من اعظمهم سيما لو كان ذلك باذن الامام
 الذي

استثناء في الملوك

المقت

الذي قد علمت ان اولي المؤمنين من انفسهم وان يدعي زمام الدنيا والاد
 وخصوصا لكان باذن واذن العامين ويتم بعدم القول بالفصل الذي
 قد يتم بواسطته واسطة القوي ونحوها الاستناد الى كثير من النصوص
 التي منها عمومها دل على تاخر الحسن عن المؤمنين الشامل لما نحن فيه وما
 دل على كونه السلب لخصوص القاتل والسالب والى كل ادل من عقله
 نقل على اخراج المؤمن في مثل رباح التجارات والمعادن ومن كونه القاتل
 المجرم فكيف في الوجه التي قد فصل في كثير منها مستندا لما صرح به جميع منهم
 الشايع من اخراج الجاني التي جعلها الامام على فعله صلى الله عليه وسلم
 السلب وقيل بل لا بعد عدم وجوبه على المحصول لامت هذه الحجة
 وان تعلق به من حيث لا كتاب مع اجتماع شرائطه بل في الشرايع اخرج
 السلب في بل هو غير صحيح اذ هو من قبيل المعاني بل بناء على عدم
 استحقاق القاتل لاراء بدون شرط الامام وان فارها فانه لا حجة
 تحت اسم الغنية بالمعنى الاخص بالنسبة للسالب ومنها ان القول في
 الحسن عليه وان قدم بالنسبة الى اهل البيت الغنية بمعنى اخراج الحسن عليه
 بدون ملاحظة لانه محمول من حصة العامين خاصة لكن ظاهر الشارح
 عدم الحسن على السالبة كما لا بد من بعض علمائنا ومعلمه بانه قد
 نال السلب للقاتل ولم يتحمل السلب وهذا لا يوجب بل في جهاد الشرع
 قلت وفي غيرهما حرج به في شيعتهم تقديم الرضا في النساء والعبيد
 القدم من الحق لهم في الغنية ايضا بل في الاسلاف ذلك في الفضل ايضا

عن مولانا الله فيمكن ان من اجماع بناء لوانهم فيصيب غنمة قتال يؤذي
 حننا ويطلب له وفيه ما قد تمتعته عمدا كما قد تمتع ماء ما ذهب اليه في
 الخائف من القتل بالقتل في ما يغنيهم الخائفون على وجه الجهاد والتكليف
 بالاسلام نحو ما يقع من خلفاء والمجرم ظلام وما اخذوه من ارضها لا يند
 الضمان فليس لهم ان يمد قائل بالاطلاق الذي لا دليل عليه عند سوري
 من اجل حرق الذي لا ريب في حصر حصره بل ما بالنسبة الى النساء فواضح
 ان حسيما بالنسبة الى بعض الافراد كما ستره فانه وتقرى ما قد يستد اليه
 من فضل قول الله في صحيح البخاري حذ ما ان المناصب حثما وجدة ما دفع
 اليها اعلم الحق على لاداة المحرم من المناصب او على الاولوية او المساواة
 والكل قد يمنع كمن الاجماع المنتول على لاداة المستاد الحاشية على عصمة
 امول مظهر الشهادتين وان نصب العداة لاهل البيت بل قد يكون الاجماع
 مقولوا على كل يد فيه كماله الخائفون الاجماع على كمال المناصب وجوار
 اخذ امول وقتله قد يبرهن لو كان المراد من قوله فيصع اخرجهم منها اي
 اخرج ما في المقام من الغنية بالمعنى الاخص خاصة كما لعله هو الاظهر لكان
 الامنة ذلك كسكولة الامنة العتائم التي منها فداء المشركين وما
 صلوا عليه بل واخرج به على رأي بعد ما عرفت من عدم الجدي في التفرق
 لفرقها هذه الاعصار مع ان المتكفل بطول البحث فيها الجهاد
 وغير من الباحث التي لها في تعلق بالغنية التي قد سئمت من قال
 بعدم كونها حواد العسكر من اموال البغاة منها حتى اخرج في الخائفون

كتاب

وهو الصلابة لبعض الغنائم قيل وهو لا يخفى بل لا يجيبه على من
 رجع لهم لعدم اندراجهم في اية الغنمة بالمعنى الاخص قلت بل لا بد من
 هذا المعنى ودعوى ارادة الامم من الاية والرواية كما قد سمعتم من جماعته
 يظهر من غير واحد دعوى الاجماع عليه وكذا يكون هو المعلوم من الاخبار
 فيصير الحسن فيها وفي جميع ما تقدم يد فيها ما هو الاجماع الظاهر بقاءه
 على لسان كثير وتخصيصه على عدم ارادة غير السبعة منها على تقدير ذلك
 فتأمل فيما لا يجمع قضاة صلب المقام الذي قد اشير اليه من عدم مساواة ما
 اخذ بغيرة ان الامام وما كان باذنه ولكن من دونه فهو عليه كما لما خذ به
 وغيره لو عاوى باطله او ما يتوقع اذا الاول للامام والثاني لغيره والله
 فضا وفتوى وتاسيا بما قد يكون هو المعلوم من فضل ذوي الشرع بل قد
 يكون المعلوم من سيرة السلف واصل النهي وقواعد وبعض الاجماع في
 وان خلفنا ما كان مستعمرا ولكن في صفة هنا انها لا يدخلان في اسم الغنية
 بالمعنى المشهور وبسيما ان غنمة يقول مطلق فيصع اخرجهم منها وهو
 فاسد اما بالنسبة الى الاول فواضح بعد ما اعترف به كونه من جملة اموال
 الامام الذي لا يتعلق بامواله من عتلا وفتلا من معترا في جبر وان
 لم تكن في الاصل التي لا ريب في كونها من غير منها كونه مطلقا من
 خوارق الامام وعن الخلق الاجماع عليه كما قد يظهر من جماعته منهم الشارح
 وان قرى الفاضل وجماعة منهم سيد المذاهب مساواة ما يغنيهم لغير اذن
 الامام لما يغنيهم باذنه وجوبه على استناد الى الاطلاق الاية وحسن التحمل

الفتوة

عن مولانا

ووجه في المادتين
وجوب في المادتين

منهم يعلم وجود دليل عليه وان الادلة كتابا وسنة بخلافه وشك
قال باشرط الوجوب فيها بل هو عشرين في كتابا وثاني السبعة في
الوجوب فيها الحسن المعدن بالايجام المنقول صريحا على لسان كثير منهم
والطبي والفاضل وجامعة من العلويين وغيرهم وظاهرا على لسان اكثر
والمعلوم الذي قد يصل الى حد لا يهزم منكره بين المسلمين الذين قد
يظهر من كثير منها الغيبة لانهما لا يخلو في بينهم مصنا فال السيم واصل
الذهب وقواعد ولو على بعض الوجوه التي قد اشارنا اليها غير صريح و
الكتاب وان لم نقل تناول الغيبة لعل طريق الحقيقة التي لا تتغير
الا بما هو اعم منها والاشارة في الجواز لذهاب الحكم والنصوص المستترة
المعتبر متنا ولسنا ولو بالوساطة التي قد يكون منها الاجماع المكب وتفتح
المنادى المحرم بل لا ريب بتواترها المعنى وما يدعى قوا الصالح
منها ذلك سيما على تقدير كونه كل ما ورد في الغيبة التي قد يستدل
هنا بكل ما فيها من اجام ونحو منها ومنها صحيح الحديث من الصريح عن
المعادن كمن فيها قال الحسن وسئل عبيد الله الجبلي صحبه منها كم فيها
قال الحسن وعنه الرضا والصفي والحديد وما كان من المعادن كم فيها
قال يؤخذ منها كما من معادن الذهب والفضة وسئل ابن مسلم صحبه
ابا جعفر عن الملاحقة فقال وما الملاحقة فقال اصل سجنه ما لم يجز منها
المادة فيصير على فقال هذا المعدن فيها الحسن فقلت فاكبريت واللفظ
يجز من الملاحقة فقال وهذا واسباها فيه ليس كذا في بيت قلت الغيبة

ابن

ايضا ان المعهود فيه بعد قوله فيصير على هذا مثل المعدن فيه الحسن
منه مثل ابا جعفر عن المعادن ما فيها فقال كلما كان ركانا فقيهه
الحسن قال ما عالجته بالكل فقيهه ما خرج له سبحانه من حجة الحسن
بناء على ارادة المعادن من الاركان كما هو المناسب للسؤال والجراب بل عن الغرب
وابن الاثر انه كان عند اهل العراق الذين لا يسيب كون السائل منهم
اوداهم منها ومن غيرها من المال المدفون ولهذه كان في العرف العام وان
نقله الكفر المدفون عند اهل الحجاز الذين لا يسيب كونه المدفون
منهم ويجيب كما نل على عرفه ولو بالوسطه السياق وقضاء الحكمة التي
قد قضت بمثلثة مثل المقام ولو على تقدير الاختلاف الذي لم
يثبت هنا عند التامل الى غير ذلك من النصوص المستفاد من متونها
ومن معانيها لاجابات ولعلم ان اللغة الذين لا يسيب من صريح منها
ما به اسم الميت الجوهري من ذهب ونحو الوعاء صريح به الاخر منهم ولهذه
منه اسم لما يخرج من الارض ويخلق فيها من غيرها ما لونه قطعا وكون
ومنهم تميم الحلق المعلق عليه الحكم الذي هو كل ما يخرج من الارض مما
يخلق فيها من غيرها ما له فيه سواء كان منطبقا بافراد كالأصناف
الصغيرة والخاسر والحديد اوع غيره كما لا يريون اولم يكن منطبقا كاليد
والغير وزج والعقيق واللؤلؤ والشمع الكحل والذبيح والذبيح
المفرق والملح او كان فانها كالقير واللفظ والكبريت بل في كونه الاجام
على هذا كله في المنهى ويجيب الحسن كما يطلق عليه اسم المعدن سواء كان

تفسير الحقائق

الحديث في المعادن
ما حاشا في سائر المعادن

منطبقا بافراده كالصاوص والخاسر والحديد اوع غيره كما لا يريون
منطبقا كليا في وقت والغير وزج والبلخش والعقيق او ما بها كالاعتاد
واللفظ والكبريت ذهب اليه علمنا اجمع ونحوه اقرب منه في معاشد
الاجام واكثر العيارات كالبلد وقت ونية والوسيلة والغنية والرائد
وكثير من كتب الفاضلين والشهيدين ومحققه المتأخرين واضرابهم
من قد صرح بدخول الحصر النور وطير الفصل والهدج وحجارة
الرجا ونحوها مما يخرج من الارض وكان له دفع يعتد به بل في اجمع صحيح
بعد المقطع يكون ما يوجد مقصودا على بعض الافراد منها قد كان يخرج
مخرج الفاضل وعلى طريق المثال والاشارة الى دوران الحكم مدار التسمية
وصدق اسم المعدن الشامل لذلك كله لغته عرفا بل وشرعا كالنصوص
وان توهم الخلاف من شدة رواية الغيبة المقصود منها مثله الملح في المعدن
في الحكم الاشارة الى كونه ما شاكلت في حكمه باعتبار ما عرفت من الشك
في صدق اسم المعدن عليه بالظن وجهه ما حسن عبارة كما يقتضيه سياق
ومتقاهم اهل اللسان وكثير من الوجوه التي منها فهم الاصحاب الذين قد
صرحوا بوجوب الحسن في كل ما صدق عليه الاسم على وجه قد يعلم منه كفا
يخرج الصدق ولو لغة فقط او عرفيا فقط او شرعا فقط قال الحلي
انما وجوبه كل ما وثقنا واسم المعدن على اختلاف من وجهه سمينا وذكروا
اولم ندرك على وجهه كما صرح في دعوى الاجام منه على ذلك الامر الشيخ
في جملته قد جاء فيها بما قد توهم منه الحصر في خمسة وعشرين حجتا

فان

فانكر على شدة الانكار الذي لا يمتنع الا على تقدير اعادة الحصر والمعلوم
كما قد اشارنا اليه في فلا وجه لتوقد جماعة في الفرق والحصر والنور وطير
العسل وحجارة الرجا ونحو ذلك ما قد جزم كثير منهم الحق والناصح واصل
من ميزان جزمهم بمنزلة الاجام ما به ما به المعدن مفذولما قد استجرو
سيد الرضا من القول بعدم الادراج فيها ولا لما قاله بعض فضلاء العصر
من ان ذلك خصوصيات مثل الحسن او ما عرفت في ظهور اتفاق الاصحاب
على التقييم فقلنا عن حكمية سيما بالنسبة الى الفرق المصريح به في معتقد
اجام كونه قلت وغيره من معاني الاجامات ومقود النصوص عبارات
الاصحاب ولعلم ان اللغة ولو بالوساطة التي يعلم بواسطتها دخول ما
لم يدرك صريحا في بعض ولا فتوى من مثل حشوة والجواهر التي يتخذ منها
حصى الخفاف وغيره وحجارة المعادن الذي يدعى به القهوق ونحوها بل قد
يدخل كثير منها بالاجام المعلوم والطريق الاول ونحو ذلك مما لا يدع
وهي لما قد يستند اليه سيد الرضا في كلامه حاشا في وقت في شئ
من ذلك باصالة البراءة المعاصرة بقا عرق الاحتياط واصالة المنقلب
الاثنان لما مور به على وجهه ولو في مثله لم يصح له اوجه ثوب كانت
فيتم منه شك في تناول اسم المعدن وظهوره في غير ما في صحيح من ارجح
المخالفات لعدم التسمية فيه على غير المذهب وعدم التوسعة فيما لا يشارك
المقام ونحو ذلك مما لا يصلح مستندة في نفسه وعوارضه وقد ينكر على
من يدعي سيما بعد ملاحظة ما مر وخصوصا عند التامل الذي يقتضيه

192

فيه

الحجب من بالغ في التقييم حتى حكم بما يتجلى من الصفات فضلا عن الاجماع و
 الاصول والقواعد ونحوها من القول بوجوب الحجب عن ائمة الاثر
 المشكوك في صدق اسم المحدث عليها الا ان يريد خصوص الاثر
 التي قد توقفت فيها الجماعة المذنبون ومن مثل سيد الرابض الحاكم ما به
 ينبغي القطع بوجوب الحجب في مثل هذه بناء على عدم الغنية لكل فانه
 اذا اكل منها بلا شبهة ووجوبه من هذه الحجة غير وجوبه من جهة المحدث
 وتظهر الثمرة في اعتبار مؤنة التمسك فتعتبر على جهة الفائدة لا على المحدث
 سيما بعد ملاحظة عدم الملازمة بين البناء على عدم الغنية والقول بوجوب
 الحجب بناء على عدم كتمان المحدث لظهور خصوص الاتفاق في ذلك
 على لسان جماعة وكيفية عدم وجوبه في غير جميع التمسك في عدمه وقال
 بان ذلك من بعضها وليس المحدث وعدم الملازمة بين القول بالوجوب فيها
 لان جهة المحدثين وبين كونها خارجة عن مؤنة التمسك حتى يكون ذلك في الثبات
 لظهور كون المحدثين من ائمة المؤنة غيرهما فيبقى اطلاق الكتاب وحسنة
 سليمان المحدث الذي قد يدعى في نفسه عليه السلام مع احتمال انه لم يكن
 بالمحدثين وليس منها كما قد يورى اليه عبارة جمع منهم المتقدمة والاستاد
 كشفه ومعتبر المصنف سيما الصحيح السابق وخصوصا على رواية الفقهاء
 بل على قولهم في المحدث هنا حتى ادركوا فيها ادراجا دون غيره من المقامات
 فذلك منشأ ذلك وربما يدعى ان اخذ الغير في مثل تقريرها انها غير وكذا
 قاض بخروج جملته ما سمعت من المحدث بل قيل انه حجاج لخرمان الروضة

الاجماع

فان ما يخرج من الارض ما كانت اقله من اشتغال على خصوصية يعظم
 الاشتغال بها كالحطب والحجر وطير الغنم وحجارة الرعي وبحار البحر من
 الزبد والنفث والنفث والنفث وغيرها الا ان ياد بالغير في حق تقرير
 كونه ما كان اصله صفا الا انه صار غيرا بالاستحالة لانه غيرها اصله
 ولكن خلق فيها على ما عساه يوجبها من البقاء كما ان ياد بها في حق
 انه يخرج من الارض ما كان اصله منها لكنه خرج عنها وصار غيرا في حق
 التخصيص والتفصيل من هذه الجهة وان كان قد دخل في حق الروضة بعين
 اعتبار كون اصله من الارض في المحدث بل على التمسك بوجوب من المعلوم انه
 ليس كذلك ويخرج مثل الحماة ونحوه قلت في غير ذلك ما قد يقضى بالتسوية
 في المحدثان وكذا المشكوك في كونه منها مع القطع بوجوب الحجب فيه قد كان
 ملحقا بها في خصوص الحكم ويطلق عليها على الاسم مجازا اذ قد صار
 حقيقة شرعية او غير شرعية او خاصة او مشتركة وان اقله ما كان
 المحدث هنا اوسع منها في مثل السجود والتميم اذ قد يقال بوجوب
 الحجب في ماصدق عليه السلام المحدث في بعض الاصطلاحات المذنبين ومن
 مثل السجود والتميم اثنا عشر جواز بالنسبة والنفث في كل اصدقه عليه
 اسم الارض ما حدها بل مع كونه في حوزة عنها وان صدق عليه اسم
 المحدث بانها قد يكون هذا هو الذي لا يستقيم في المحدث في خصوص
 المقام المعلوم ما مر فيه ومن غيره عدم صدق اسم المحدث على الحماة والافضل
 ويخرج ما لا يريانه من اراضي النبات لغة وعرفا ولذا قد استمرت السيرة

الحجب عن ائمة الاثر

المحدثين والمحدثين على عدم وجوب الحجب فيه وان قدم انهم المحدثون
 الاصل من المشكوك في كونه منها فيتمسك بالاصول والقواعد التي
 حاصلة في مثلها كما قد يتسكك بخبر ذلك على عدم وجوبه في طين الغسل
 الذي يترتب به من ارض النجس الشريف والعرض الذي ينتقل من حوزة
 وحده كذا في ذلك في صدق اسم المحدث على مثله وخصوصا ما يقطع
 منه بصدق اسم الارض التي قد لا تصدق على مثل الخبز والابرة وطير
 وتبر الا انه في حق كونه من المحدثان كما قد يتوهم بكونه طين قبر الحسين
 منها وليس كذلك في حق طين قبر الحسين والعرف والشرع الذي قد يعلم ضرورة
 فضلا عن الاجماع والاصول والقواعد عدم وجوب الحجب على كذا في ذلك
 كونه منها فضلا عن القطع في حق ما يشك في ذلك الذي قد كان من الارض
 لكن لا في حق الارض صفة وهيئة تقع في طين من الارض ولها قبل
 الغز والصفحة فيه لا تحصى وكما لم تكن خارجة عنها ولم تكن قيمتها الفاء
 الا باعتبار ارض الارض الاخرية والمعلوم ان القيمة هنا ما كانت القفا
 باعتبار الامور الدنيوية التي قد لا يكون منها في الآدمي تلك التربة التي
 في جعلها انتم شفاء لكل داء كما قد كان السجود عليها افضل منه على
 غيرها من ارضه وقله واعتبار كفاية بعد المؤنة التي يعرفها على
 تحصيله او كفاية التمسك في ذلك ذهب الى اولها الشيخ في مناهية ومسبوطه
 وابن حزم في مسيلته واكثر من تاجر والى اخرها الشيخ في ذلك والى ذلك
 واكثر من تقدم بل انها الاجماع الذي قد يظهر من غيرها على ذلك كما في المحدث

الضيق

مؤنة المحدث

الاجماع

الاجماع الذي قد يظهر من كثير من تأخر على الاول الذي قد يكون هو الاول
 كما ستره اليه عند ذكر الخلاف المزبور وثالث السبعة المزبورة كلها
 يخرج من الجوز مثل اللؤلؤ والمجان والذهب والفضة التي ليس عليها
 سكة الاسلام بواسطة الغوص فيه الا بالاجماع المتفق مرجا على لسان جماعة
 منهم سيدنا في الانتصار والفتية والفاضل في التمسك وظاهرا لا صريحا
 على ان كثير منهم الفاضل في كونه جماعة قد نفى الخلاف عن المعلوم الذي
 قد قيل المحدث لا يغيره منكرو مصفا الى السيرة القاطنة واصول الدين
 وقواعد الكتاب على القول الذي هو المستند المعتمد هنا من ادلوا بال
 التي قد مر طرف منها بل المتعارفة بناء على ان اخبار الغنية والنصوص الواردة
 في تفسيرها الفاضلة التي لا يرب انما نحن من اجل افادها منها ومنها صحيح
 الطبري مثل المصنف من الغنى ونحو اللؤلؤ فقال عليه الحجب ومعتبر محمد بن
 علي ابن ابي عبد الله سئل بالحق عن عا بن حزم في الجوز اللؤلؤ والياقوت
 والزمرد وعن عا بن الذهب والفضة ما فيه قال اذا لم يمتدح وينا
 فنية الحجب ومن سئل عن العبد الصالح الحجب من حشنة اشياء من القمام
 والغوص من الكون ومن المحدثين والملاحاة وصحح الفضل عن ابن
 عمر بن حزم عن ابي عبد الله الحجب على حشنة اشياء على الكون والمحدثان و
 الغوص والغنية وبنو ابن عمر بن حزم في حق في المصنف ومن سئل
 اهل بن محمد الموفق في الحجب من حشنة اشياء من الكون والمحدثان والغوص
 والمصنف الذي يتأمل عليه لم يحفظه الخامس الى غير ذلك مما لا يدع

والغنية
النفث

وحيث لا تقتصر المدارك على ذلك صحيح الخلق والمناقشة بعدم كونه
مفيدا لعموم الدعوى المستفاد عنها من نفس النصوص ومن بعضهما
الوجهين بدية فضادع الوساظ التي منها الاجماع على عدم القول
بالفصل ونحوه مما لا فرق بين اذاع الغرض ولا بين ما يخرج به عن الغرض
وبين ما يخرج منه ومن الماء او من السائل بل عليه الاجماع المعلوم
والمنقول على ان اجاعته وقيل انه لا خلاف فيه وقد مر القصر في
النظر الصحيح نعم مشهور الاصحاب نقله وتحصيله كما يعين الى هذا الاجماع
الذي قد يظهر من غير واحد عدم الوجوب فيما يخرج بغير الغرض من غير
استناد الى اصول المذهب وقواعد والمعلوم من السيرة وعلى المسيل
والنصوص ولوم من لم يوافق الاشعار والتكليف وكما دل على عدم الوجوب في
السبقة التي ليس لها نحن فيها من عقل وفعل خلافا لبيان المصنف استظهر
الحا قبح الغرض استنادا الى خبر الدنيا والضعيف في نفسه وعوارضه من
دونه جارية في المقام بل ولا دلالة فيه اذ لو لم نقل بانضواء المتعارفين
من الاجزاء التي لا يكون غالبا الا بالغرض الذي لا يصدق لفظة ولا عرفا
ولا شفا على ما جزم في اجزاء من سلكه بالما قد جزم مثل المخرج بالآلة
مع عدم حصول المخرج في الماء الذي قد جزم في الوسيلة بتعلق المخرج بها في وقت
على راسه في البحر ولا يربى منصف وعدم ما يصلح لمستند كما نقه في
مثل ما لو غاص في جبل الجوزة التي لا يخرجها من اجزائها بعد حروجه اشكال
يقوى معقول بوجوب المخرج الذي قد شغل على ما يصدق عليه اسم
الغرض

يعلم منه انه

ما يخرج من الغرض

الغرض الذي لا يربى به ان ذلك من بعض افراد سبها فيا لو كان ذلك بغير
وتخرج وخصوصا فيا لو كان احاد بعد حروجه بزمان جبر لا قد يقوى
القول بما قد مر به جماعة ويخرج من كثير من الغرض الجوزة في كل استند
به الجماعة المذهب لكن لا من حيث الغرض بل من حيث انه جزء اجزاء المخرج
التي قد يتركز في ذلك منها فيخرج الاشكال الذي لا يربى بعد حروجه تقديرا
المصدق وكذا في حروجه الا افراد قطعا ولا يربى وان ذلك محال لما اطلقوا
من القول بعدم الوجوب لاحتمال ارادتهم في الوجوب الناشئ من جهة الغرض
وذلك لا يربى به وجوبه من جهة اخرى من وجه ان في الخاص غير قاض في
العام نعم تظهر من جهة في الشرائط ونحوها ما يختص بالمكاسب او بالغرض
الذي قد لا يتمكن من اجزائه الكثير ولا من المعدن ونحوه ما قد كان في الغرض
التي في بعض الجهات الموهبة لاحادها الذي لا يجب فيما يخرج من الاصول
الطائفة في البحر وان احسب بالغرض استنادا الى اصول المذهب وقواعد
مظهر انصاف الفتاوى في غير وان استشكل بعض من تأخر وهو
في غير محله نعم هو لا خلاف بعد اعراف صاحبه وانقطاع مع جازما على
نقله وتحصيله استنادا الى معتبر الشريعة والسكون عن الماء في سفينته
انكرت في البحر فخرج من الغرض واخرج البحر بعض ما عرق فقا لما
ما اخرج البحر فهو كاهله انه اخرجها واقاما حرج بالغرض فهو لهم وحيث
وقد يؤيد اطلاق اذلة الغرض وغيرها عند التامل ومع ذلك كله
فقد لا ينطبق هذا التفصيل على القواعد الشرعية ضرورة احتياها

الاصول

مع الاعراض وعدمها مع عدمه ان يقال بعدم اعتبار الاعراض في مثل المخرج بالغرض
بل يكفي في ملكه اذ انقطاعه عن رعاها صاحبه عن حصوله وتركه التفرغ لاجزائه
كما هو المتعارف في غرض البحر في جميع الاعراض مع احتمال انه قد افاد ان الغرض
قريب على الاعراض والافضل للمالك وان حكمه بالخروج بالغير في ذلك الغرض
لا خارجا في ذلك في التملك من اجزائه يمثل الغرض والمقتبش الذي اخرج
عند المالك يتكون ما لو اخرج البحر الذي لا يربى ببقائه على ملك صاحبه
اقتضا فيما خالف الاصول والقواعد التي منها استصحاب الملك وعدمه
دخوله في ملكه كغيره على الحقين وكذا لا يجزى في الخيرون ونحوه ما هو من
غير المعادن المعتاد حروجه بالغرض وان اخرج بالغرض الذي قد نقل
الماء في بعض من عامه وان ما يخرج به من ذلك حكمه ما يخرج به من المعادن
ولا يربى به ضعيف ونحوه لا يصح المذهب وقواعد وكثير من النصوص وان
كان بواسطة الاشياء والتلويح والاجزاء التي قد نقله وتحصيله كما المنسوب
الى الشيخ من القول بوجه تواضعه نعم ما يدخل منه ذلك في المكاسب واجبا
عليه من خصوص تلك الجهة كالموجود على التواضع من المعادن وغيرها
ما قد قطع في المدارك وبغيرها بعدم وجوب الخس في استنادا الى الاصول
الاستناد الى الغرض الذي لم يوجب بالنسبة الى الغرض الجوزة عند حروجه
لا مطلقا بل اطلاقه في الغرض على خصوص تلك الجهة التي لو غاص في غرضها
حيوانا ونحوه بغيره فظهر في بطلان ما قد كان في اجزائها وحيث
وفقا لظن كثير من حرج جميع منهم استنادا الى اطلاق ما مر من

بيان عدم

كان الخس

ما يخرج من الغرض

نفس وفقرى الخوي بقاعدة الامتصاص بل والشكل والحد الذي يخرج واجبا
ويخرج على وجهه في الغواصة التي لا يربى بها ما يخرج منها ولو لم يخرج من
ومعنى انه لا يربى في الاطلاق ولهم تقاضه وبغيره وعدم كونه مقتضا
ومملوكا لا بعد حروجه واجزائه ومقتضى قد تكرر استندالها مع انه قد يكون
كثيرا ومقتضى ان لا يخرج الذي يكون في التملك الذي قد نقله بعدم اشتراط
النسبة بخصم الذي لا يتوقف على الاستناد عليه وقد حصل بدعيته
لتاخره من الاطلاق الذي لا يربى فيه فيما عداه باعتباره ما يخرج من ذلك
الوجود على ان لا يخرج في البعض الذي قد نقله بغيره في الوجود وما كان
مخرج معتاد الحول ولو بالوسائل التي قد حقتا ومنها ما لا يخرج من
مثل الكعرات والعلبة والنيل لا يخرج من البحر الذي قد ذكره بعض النصوص
لعلية مع احتمال تناوله لذلك كالاطلاق الذي لا يربى بعدم انصرافه الى
خصوص البحر بعد ذلك سيما بعد ملاحظة كون المشا بما قد شذبه الاستناد
الاغظم في القول باختصاص الحكم بالبحر فذلك من بذرة الغرض وغيره والمعلوم
انهما من باب بذرة الوجود وقد تنوع ان لم يكن مقطوعا بعينه بل في البعض الذي
قد يخرج من غير مخرج وما اشترى اليه في المقتضى عند ان يخرج على خصوص
الغواصة ان كان اصيلا وعلى المستاجر ان كان اجيرا ولا يشترط على المتناول
في الغواصة ان اذا تناوله وهو غرضه مع عدم تملكه تملكه اوله في الجاهل على
اشكال في التملك في اذله في اطلاق الادلة كالتملك في اندام ما لو غاص
من غير قصد فمقتضى شذبه ذلك وان جزم بها الاستناد الا اعظم قد جزم

ما لا يخرج من الغرض

نعم

وان لا يشترك جماعة في الفصول اذ لا يجزى ان الحسب من بلوغ فضيلة النصاب
مع احتمال التوزيع على نسبة السهام فيها لولم يفرحوا استنادا الى ما طرأ
التصور والتفتاوى وبعض الرجوع الى قد تفرع على طرقات منها في غير
المقام المعلوم من ادلة وغيرها انه لا يحسن غير الصبر من احوال القلب
اذ لم يدخل في قسم الارباب بل في كونه والمنتهى انه في المسك وفي اهل العلم
الآلة رواية عن احمد وعمران بن عبد العزيز وميم بالوساطة التي منها الاصول
والاجماع على عدم الفصل فمن لو خرج بعضها بالافسوس جاء احتمال التوجه
وكونها كالصبر الذي قد اختلفت في حقيقته لعدم ائمة اللغة وغيرهم في
القائمين انه دوت ودية جرم او بنع عين فيه ونقل في السائر في الجاهل
في كتاب الحيوان انه قال الصبر في هذه الجوارح من فلو ياكل منه شيء الا كما
ولا يتفرع طارئة عندنا في الفصل فيك منقاره واذا وضع رجله عليه نصت
انظاره وحكم المنة في ان اهل الطب انهم قالوا انه يجرى من عيون
في الجوارح ما في هذه الفصول وعن الشيخ انه ياتي في الجوارح من انه
من عيون فيه وعن جماعة من الحيوان انه قال الصبر في شحم مثل ان يخرج
من فخر الجوارح بالكل بعض رواية لم يسمه فيقذفه رجبا فيطوى على الماء
فيعلقه الريح الى السائل الى الجرح ذلك مما لا موفيق له فيما نحن فيه من يعلق
الخص فيه بعد ما من قطا من النفس والاجماع ونحن على وجوب النفس فيه
بما في تفسيره ويأتي في حواشيه وان افاد انه ما قد لا يتصور الكتاب بالافسوس
الذي قد قيل انه يحكمه في النصاب على ما قد قيل فيه اقوال اخر منها ما
حكم

غير الصبر

غير الصبر

اعتبار النصاب في الصبر

حكم به جمع ويظهر من النهاية والتمثيل والرافع من القول به جرم فيه على ما
يظهر من الاخير وعنى الاجماع على ان لم يكن صريحه ومنها انه يحكم المماثل
ومنها انه ان خرج بالافسوس في غير في مقدار الدين والاولى بحكم حكمها
ونسب جماعة منهم سيد الممارك الى ان كثر قلت بل هو الموافق لادلة
الطريق الى اذ لم يقد في عليه اسم الحكم فيعين في حكم الفسوس على ما قد
يقتضيه جمع الجليل لهما في السؤال او حكم المناسب على ما قد يقتضيه قصد في
وكثير من رجوع او ما يقوله شيخ واجماعه على مقتضيه بل هو الصحيح المأمور
ببعض الاصول والقواعد وكثير من خصوص في هذا الاعتبار ولا فخر
سما على تقدير الاجماع الذي سمع من اهل الفسوس على تقدير ثبوت
الظاهر وقد جعل فيه رجوع واقول لا يفسر تقاصيلها المقام الذي
قد ياتي لكثير من غيره ومما لا بد من تحقيق في غيره وعند ذكره
لنصاب الفسوس من غيره وقدره حكم الفسوس والظاهر في امثال ذلك فاما
وعليك بالخطا فاما قد نزل العقل والنقل في غيره اخذك بل وبالجملة
منه وارجح حسنة المذوبة التي يجب فيها الحسب ارجح المناسب من تحاشا
من راحة وغرس ونحو بل خلاف يعتد به بل عليه الاجماع المنقول صريحا
على انسان كثير منهم في شيخ في فواين في غيره في الغنى والمال على كونه والمنتهى
والفقه وثابع في كماله الذي قد خرج ان من ضرورات المذهب في كماله
على انشا جماعة منهم حسنة الاقضية والخطى في سرائر ان لم تقطع بعمل غيره
منها وظاهر على انشا عدد من يعطى بصلحهم من كثير منهم والمعلوم الذي

ارجح الحكم

قد يدعى وصوله في هذه الاعصار الى حد لا يبعد عن كونه بل في جميع الاعصار
عند التامل معناه الى البرقة القاطعة المتصلة به في شرعي والناظر
بالمعلوم من فصولهم والاصول والقواعد والكتاب ولولا الفقه الذي قد
بل قد يدعى من جهة كاية مثل المقام ولولا الوساطة التي منها استنباط
كونه في اعظم الغنائم والنصوص المنقولة لها بالفوائد الى الارباب ان ما
يختص فيه من اعطائها والنصوص التي قد يدعى من جهة النصوص الصادرة
منها وتواترها فضلا عن اجماع الذي لا ريب في تواتر المقطوع به على
لسان القاضية وغيره واحدا من كتبها فان ظاهرها قد بين من الحق القيد
او العفو عنه في هذا القسم استنادا الى الوصل الذي علمت انه معاصر من
بمثله ومقتطع بغير واحد من الادلة القاطعة وما في نحو صحيح ابن سينا
عن الفقه عن حصر الحسب في الغنائم المتبديا قد يوافق ان لم يقتل بالاصل
صريح الاجبار الى قدر طرقت منها منقول لفظ الغنائم لذلك وما في النصوص
التي قد تفرع بعضها ان من خصها بغير الامام القاطعة ما يحتمل كلاهما
من نفي الحكم المشترك خاصة وتضمن كثير منها كاجتماعهم لانه هذا القسم
او من الحسب على ما يستعمل به في بيان من يضعف وفي البيان الاجماعي
على حله من الزمنة السابقة على زمانها قلت بل في الزمنة اللاحقة
ايضا من المنقول عنها كما انه غير مرجح في الخلاف غير ظاهريها بل مرجح
اظهارها لوجه بعد الاجابات التي لا يبعد تواترها كما لنصوص وتسمية
وتحذير من حقوق والنزود في اصل الحكم اذ في كونه مشترك بين ذوي
السهم

بلغ قبالة

غيره

السهم او مختصا بهم او مباحا لساكني الماشركين والخصوس في الشيعة في جميع احوال
او في خصوص عزمهم جميع السهام اذ في خصوصهم اهم او نحو ذلك ما قد يفرق
من النصوص التي لا ريب انما هي المشتقة في ذلك وفيها فخرهم جماعة منهم سيد
المبارك من الميل الى اجماعهم هذا القسم لشيعة في حال الغيبة مع ما عرفت
في انه هو المستفاد من تلك الاطباء المتأخرين حكم مؤذن في عيون عن الفقه
قال قلت له واعلم انما علمتم الى ازالة قال في الافادة يوما بيوم الا ان
الاجماع غيبنا لا حل من ذلك ليركض صحيح الحوت في الحقيقة النظر عن ابيهم
قلت لان لنا امورا كثيرة عقلت وتبادلت ونحو ذلك وقد علمنا ان ذلك
فيما احصا قال فلم احلنا اذن لشيعةنا ان لا يطيعوا ولا يقاتلوا وكل من
اباى منهم لا حل ما به ايديهم من حقتنا فليس في الشاهد القاطع وبنو سوس
ابن يعقوب قال كنت عندما روي عن النبي فدخل عليه رجل من المهاجرين فقال
حلفت فذاك يقع في ايدينا الاحوال والربا في الحقائق وان علم ان حلفك
فيها ثابت وانما عن ذلك مقصود فقال ما اصدقكم ان كلفتم ان ذلك
اليوم واجد حجة عن ابي قال رجل وانا حاضر جلال القروج ففرق في
فتاوى لرجل ليس كذلك ان يتر من الطريق انما يسلل خادما فيترها
او امره بترجها او امره انما يصيبه لولا في او شيئا اعطيه فقال هذا
لشيعةنا حلال في اهدمهم والغائب والميت منهم ما يجي بها قولهم
الى يوم القيمة فهو لهم حلال اما والله لا يحل الا لمن احلنا له ولا فواتها
احل اذمة وما لا حد عندنا في الجرم ولا حد عندنا في عبادته

انما هو المستفاد من تلك الاطباء المتأخرين حكم مؤذن في عيون عن الفقه

قال قال ابو عبد الله عليه السلام انما اصاب من اصاب لسانه على ما
 ولما يلحق بهما من ربهما على الناس فذلك لهم خاصة
 يصنعون حيث شاؤوا وحرر عليهم الصدقة حتى انما ما يخطوا شيئا بحسبة
 وواثق فلما صدقوا الامر اهلنا من شيعتنا لطيف به اهل الدولة
 انه ليس بشي عندنا من القيمة اعظم من الزمان انما يقوم صاحب الحق يقول
 ريت سدا هؤلاء ما كانوا ومنها النصوص الواردة في المباحة مطلق النفس
 لشيعتهم وزادوا في ان الامر بينه وبينه والثالث وهو من
 امن به راوا وصحبه حيث قال قال ابو جعفر بن محمد قلت له امرت
 بالقيام بامر الله واخذت قلت فاعلمت من ذلك قتال في بعضهم واتي
 شيعته فلم ادر ما اوجب قتال يجب عليهم الحق فقلت في اي شيء قتال في
 انتصرتهم ومنعهم من التاجر عليه والتمس به ذلك اذا امكنهم بعد موتهم
 وصحبه الاخر من علي بن محمد بن شجاع النشاوري حيث انه سئل ابا الحسن
 عن رجل اصاب من شيعتهم الخطيئة ما لا يكره انك فاخذ منه العشرة اكرار
 وذهب منه تسبب عارة الضيعة ثلثون ذرا وبقى في يده ستون ما الذي يجب
 له من ذلك لان قال فرغ لي الحق من ما يفضل من مؤننه وصحبه من ذرا
 ومحمد بن مسلم ما يصير من ابي جعفر حيث قال قال ابو الحسن هلكت
 الناس في بطنهم ومن وجعهم لانهم لا يؤمنون بنا حقنا الا وان شيعتنا من
 ذلك وابناهم من كل وامثال ذلك عريضة او لا لم يرد في كنه حشره القسم
 من الحق لم خاضت على حق ما هو من جميع كنهه المتضمنه لا باحتسار
 زعيم

زاعمين لا لا معنى لا باحتسار ما ليس لهم فكيف من عندنا خدعتهم فيها ولا من النصوص
 التي قد تقرر على طعن منها ان الله على المباحة حقهم واولهم لشيعتهم الى
 غير ذلك ما قد عرفت ان لا يفرق من مثل قوله اسأله عن ذلك ولا تها وروى
 في المقاتلة على اننا افاضنا واطرا به ومن مثل الحارث الذي قد تقرر
 نقله وروى الى حد لا يميز منكم حتى نطرحه للمدارك جميع اوله الا صحاحه
 قائموا الا لا يكون من المتبادر من الضميمة الواقعة فيها غيبة حارب كما يدل
 على سوق الايات كسابقه والا حد فلا يكون التفرق بها في غير ذلك مع قيام
 الدلالة عليه واما الروايات فلا يخرج منها من ضعف سند او قصور في دلالة
 الى اخر ما تقرر الى ان قال وبالحال فلا اخبار الواردة بثبوت الحق في هذا النوع
 مستفيضة جدا بل الخطر انها متواترة كما ادعاه في المنتهى وانما الاختلاف في مستحقة
 وفيه المعقولة من الغيبة وعدمه فان في بعض الروايات دلالة على ان مستحقة
 مستحقة من الغيبة وانما بعض الروايات باختصاص الامام به في كل رواية
 على بن محمد بن ابي اسحق التي قد تقرر عليها مفسلة وفي جميع ما عرفت ومقتضى
 الحق من الجرح المفقود وصحبه المعقولة وعلمنا مناهما المعقولة هذا النوع
 كما اختاره من الجرح والمصلحة فيه الاشكال وفرق منه كلام جماعة من هذا
 قوله على كذا في هذا من اثارنا الجرح باختصاصهم واما في اثارنا حقهم
 راجع الى من ذهب كقدماء ولا اخبار بين وبين بعد تزلزل لخدم القديسين واما
 القدماء على الذين قد حكموا بتحليل الحق حال الغيبة مع على ذلك حيث ثبت
 اجماع على صلافة ذلك الاخبار عليه من غير معارضة فلا وجه لرد بغير اعتبار

ثم قال

حلا فبين المتأخرين والاختلاف الدالة على اهم ابا الحسن مطلقا وهذا النوع
 من كثرة ذكرها في الذخيرة التي قد قيل ان ما فيها من نظائرها من
 غرائب الكلام قلت ويؤكد صحتها عدم الاشكال في ان معرفت حسن
 النوع من صفات الاحسان وان صدر من المنتقى ما شذبه الفاضل المروي
 في حقيقته وكذا في القول بالاختصاص بهم راعا انه مذهبنا في ذكرهم
 وليس له من صفة انه لو كان كما تقرر لما فخرنا الخلفا ومطاطا هو القديسين
 الذين لم يفرق على موقف لما قلنا زمانها الى ان ما شذبه هذا من قد علمت حقوقا
 حلالة من جهة الاعتبار السالط من جهة ما تقرر من تلك النصوص التي
 لا ريب انها ظاهرة او برهانية فيما عليه الاحباب وحاجت به كنفوس المتأخرين
 التي قد تقرر على كثير منها في بيان العترة وتجزع كما تقرر من منها ومنها المستقيم
 المحرقة تكون المراء من الغيبة في الآية الشريفة ما هو من منعتنا واما احب
 كصحيح على من يهاير قال كتب اليه ابو جعفر وانا قرأت كتابه اليه في طرقت مكة
 قال الذي اوجبته في سنة هذه وحيث من عشرين وما بين فقط لم يفر من المصالح
 انه تفسير الحق لا حق فافترس الا تشاور وسألتك بعضه انتم انتم فوايت
 اسئل الله صلاحهم او بعضهم فصرنا فيها بحسبهم ضللت ذلك فاحسبان
 اطهرهم وانكم بهم فافترس في عامي هذا من امر الحق قال انتم خذ من اموالهم
 ظهرهم وتزكهم بها وصل عليهم ان صلواتك سكر لهم وانه سميع علم لم يعلم
 ان الله هو يقبل التوبة عن عباده ويؤخذ الصدقات وان الله هو الثواب للذين
 وقل اعلموا اني ارى الله يحكمهم ويحكم المؤمنين والمؤمنين وسرورهم الى عالم الغيب

الهم

الشهادة فينبغيكم بانتم تعلمون علم اوجب عليهم ذلك ولا اوجب عليهم
 الا الزكوة الاخر منها علمهم وانا اوجب عليهم الحق سنة هذه من الذهب
 والفضة التي قد حال عليها الحق لم اوجب ذلك عليهم في متابعي ولا ايت ولا وروا
 ولا خدم ولا ربح ربح ولا حجارة ولا ضيقة الا ضيقة سأل من كان امرها تخفيفا
 من غير موافق ومنا تطلب عليهم لا يبتال السلطان اموالهم ولا يفرق من
 ذاتهم فاما القول بالاختصاص والافاضة في حجية عليهم ولا عام قال الله تعالى
 واعلموا انما غفتم من شيخي الى ان قال والافاضة والافاضة من اجل انه هو
 العترة بعينها المراء والافاضة بقيدها والافاضة من الانسان للذات ان الله
 لها خصل والميراث الذي لا يجنس غير اب ولا ابن وشغل عدل فيضلم في
 ماله وشغل ماله يوجد لا يعرف له صاحب ومن حزب ما ماله الى موالي من
 اموالكم من حق العترة فقد عرفت ان اموالها عظاما صارت الى قوم من موالي
 من كان عند شيعته من ذلك فليوصل الى وكيس ومن كان ناسيا هيب الشفعة
 لا يصح له ولو بعد حين فان نية المراء خير من علم فاما الذي اوجبته من الضيعة
 والثلثات فهو نصف حصص من كان ضيعته تقوم بمؤننه ومن كان ضيعته
 لا تقوم بمؤننه فليس عليه نصف حصصه ولا من كان ضيعته لا تقوم بمؤننه
 حيث فيه من كماله وكما افادته الناس غيبة لا فرت من الكفر والمعاد
 والفرص الى ان قال في جميع النجاة وغلظة الضيق وسائر الصعاب والمخاسب
 الصعاب والمخاسب وغيرها من اجمع غيبته وفان ذلك وموقوف بما عثر
 ابا الحسن على الحق في ان كمال افادته الناس من قليل او كثير وفريق منه

الافاضة

في اقله معتبركم مؤذن بنوعين بعان سئل الله عن اية هي والله الا
بعنا بعوم الزان ارجل مشبعة على ليزكوا حيث انه اذا ثبت ذلك فلو
من ثبوت الحق فيه جميع الاصناف المذكورة في الاية الله قد علم وجه الاستناد اليها
والا لكان لا على ثبوت الحق معونه جميع الاصناف عموما وخصوصا ثم انما
اضنة او اجماعا ارسية او نحوها ساجدا ملاحظة الوسايل الى منها اجماعا
على عدم تفصل الخط على لسان كثير ونحوه ونتيج المناط القطع
وكثير في الوجه التي التماس استمرار نظرية على عدم الفرق المزبور وكونه هو
المتبادر في الاطلاق الذي لا يتبادر منه الفرق العرفي او اما ضرورة الكتاب
الفرعي في كون الحق على طريقة واحدة في جميع الاصناف التي لا ريب من
اعطائها فضا من غير المنقول عن ظاهرها في الاصحاب او من غير اشتراك
افضا في الاية في كمال جملة الاعتراف بذلك في غير واحد من كتبهم
انهما نظرا على التصور والتداعي قلت وهو كذا ساجدا عرفت
من عدم تحقق المقتضى مثل العقد بين وكونه داخل في الاية وجميع مقوت
التصور ومعاودة الاجابات المتواترة والفرقة ونحوها ما قد مر وقد ثبت
على طرف منه وخصوصا بظاهر الراجح في اصراره عليه في خصوص المقام
من كبري ما قد يظهر كما اعترف به على صفحات وجوه الذين قد اظهروا الاشكال
الذي قد كان سببا لفرق مثل الفاضل المزبور على مخالفة الاصحاب و
التصور المتواترة والواجب في تفسيره اذ هو المتصل به في الشرع الذي
ما كانت الاموال التي تجب عليهم من جميع الاطراف واصلهم بمكانة ارجا

علاء

غالباً الاخر حصل الحاسنة بقوله عز هاندا موقع في مثل عصرهم وأما
الذين ما جلس لها لعابله وجعفر مقام فيجب عليها وعلى كافة الخلفين
الاقرباء بانماهم الاطاعة ذلك وأما فتنة الابه بعد التسليم بما قد
على فساد هاندا وعوى اختصامها الاشتغالها على خطاب المشافهة
بالحاضرين الذين لا يلحق غيرهم الا بالاجماع الممنوع من حصوله الا مع
اجتماع شرائط منها انها اتحد الزمانين الذين لا ريب في اختلافها
باعتبار حضور المعصوم وعده وعلى التسليم فلا بد من تخصيصها او جعلها على
المعصوم لا الملكية او الاختصاص محجاً بينهما وبين ما دل على الابه
من الاخذل غير ذلك من الدعوى التي تقرب من هذه المناقشة
التي قد ثبتت على منع احكام الاستدلال بقاعدة الاشتراك الثابتة
بالضرورة فتعذر عن الاجماع المعلوم والمنفرد والسيره وتجوزها في
امثال المقام الذي لا يمكن فيه ولاية غيره احرز التوافق من كل وجه
لا يمكن سد باب الاستدلال بتلك القاعدة التي قد بني عليها الدين
مثل تلك الاحتمالات العارضة عن الشواهد والامارات عقلاً وقولاً
والا لا يقع التكليف بمطابقة الواجبات التي لا منشأ لها سوى قواعد
التي لا تخضع لمثل تلك الاحتمالات ولو بسبب قيام احتمال شرعية
شيء من المقارنات لشروط ذلك الخطاب والمعلوم من الضرورة خلافه
وخلاف ما تقتضيه المناقشة المزبورة من دعوى الاختصاص بهم عليهم
بالعرض ومن الاصالة ليعان قضيتهم السخنة غير وقت وتاخير البيان

عن وقت الحاجة وكلاماً باطلاً عقلاً وفكلاً كقولنا ما في آخرها من
دعوى لا بدية بتخصيصها وأصلها عما سمعت المتفكرين على وجود
ما يصلح للعارض وليس إلا النصوص التي قد استرنا إلى كثير منها باعتبار
اشتغال جملة منها على تحليل هذا النوع القاطع بينهم باختصاصه
بهم والتمساع لم يكن ذلك ضرورة عدم جواز التصرف في مال الغير
بدونه أو دفعه ونقص كثير منها إلاضافه إليهم بمثل قول الرازي حقيقة
ذلك وقوله في الحنف وقوله في جملة منها بأنه لهم خاصة وبحر ذلك من
الاضافات التي نفي أنها مصرية أو لا لمصر بحكم ذلك والمعلوم خلاف ضرورة
أنه لو سلم التحليل المزبور لا يدل على انزويهم تحليل حصصه الأقسام والأد
في قبضها لغير مصر منها وجعل البراءة على خصوص آثاره أو في قبضه
لهم أو يحد أو في خصوص ذلك الدعا أو في بعض سببه أو لبعض الناس
أو لأحد، قد يعلم كثير منها من كثير منها صحيح ابن مهران الطويل وخصم
الذي قد تضمن بحكاية صالح التي استصفا على أن لو لم لوجب القول بمط
لضرورة كثير خصوصاً بالنصوص بإباحة على وجه يتناول هذا النوع ويمنع
بأن جملة منها المقر في الناف الذي قد قامت كضرورة فصار من
الاطاع حتى من الخلف على عدم القول بالاختصاص فيه فالحجج الجواب هنا
يكون بغيره جاباً عما نحن فيه إذا دعوى كحقيقة بينهما ضرورة في العام كدعوى
القول بعدم جواز تصرفهم في مال الغير دون أن يستلزم بعد قيام كضرورة
المتنول بل والمعلوم على تسليمهم على أحوال سائر الناس الذين قد

4

عليك من التفتايم صانعيهم ومن الكتاب والسنة والعقل انهم اوليها بهم
انفسهم فضلا عن عيالهم وعيالهم ومساكينهم ومن اد اعوزهم عن حشمتهم
كان عليهم انما من امرها لهم واذا زاد عند شئ كان مختصا بهم ومن ورد في
النصوص القوية باجابه لسانهم كالصحيح كنت عندا وجعته اذ دخل عليه
صالح بن محمد بن سبل وكان يقول له الوقت يتم فقال يا سيدي اجعلني
من عشرة آلاف درهم فحل فقال له انت دخل فلما اخرج صالح قال عليه
احدكم يبعث على احوال آلهم ويتابعهم ومساكينهم وابناء سبيهم
فيأخذها فيخشي ويقول له حل اياه فلما ان يقولوا افضل وانته
ليشلهم انهم فيهم سوا حشبا وخصوصا بعد ما حطه ما امر قريبا
وع غنائم ولا حرب وما شقق عليه انت وكثير من الوجوه التي قد يعجز
منها فضلا عن جماعها مع عدم دلالة تلك الغنايات والاوصاف
في النصوص المطبوعة اسانيد اكثرها على انهم من الاختصاص بولاية
والضمير سيما فيما يدع مشترك وخصوصا بعد كونهم من الحقيقة من عيالهم
واطفالهم وامهات من جميع عيالهم والاهل ومحبتهم اذ كان له عليهم على ابناء
غيره ساقه لبيان الملكة والاختصاص الذي لمسلم ظهور تلك الاضافات
فيه فلا بد من حل النصوص المشتملة عليها على نحو ذلك وان سلمت انما لها
على جملتها الجزئية وموافقتها لبعض اصول المذهب وقواعد الممارس
بما هو اقرب من افعالها واضربا بعض الجوار نفيها عن رتبة الارباب بتواتره
مالا يكره طرعه ولا تخصصا على ادراغ بعد القطع بتواتر الصحاح

رد الشافعية
في الصلاة

كتابي اني اجد من ما الذي يجب ان يكون في هذه القطعة في ردي
 سلك و ردي وقصبي ابيد من جهة هذه القطعة فكتب يجب ان يكون فيه
 الخ في غير الحسين بن عيسى من سراج الرضا من صلبة الى ابي وكتب اليه
 ابي هل علي فيما سرجت الخ فكتب اليه لا من سراج به صاحب الخ
 قد مر حديثي من ذلك في جهلته وليس كل من ذكره كونه من تلك القطعة
 ومما قد اجماعا على ان رعايات الاحكام على ان يكون من تلك القطعة
 والزماعات والغرس والصناعات ونحو ذلك حتى حياة المباحات واثبت
 او تضمنت على بعض الافراد في بعض النصوص والفتاوى ما كان الا على
 المثال والاشارة الى تلك الفتاوى باغلب الاحوال كونه هو المسمى عند
 معني تلك الفتاوى التي قد يكون منها الفحوى وتبين المسائل
 التعليل والادعاء على عدم الفصل ونحو ذلك ما بين واسطة واسطة
 جاز في الادعاء والنصوص الاستناد الى جميع ما مر على الذي قد يكون
 من المسائل التي لا يغير من كونه اسيا بعد ملاحظة الفهم وعدم التمسك
 بعد ما مر وكثير من المجموع التي يتبع بعضها قربة وشاهد على كون المراد من
 النصوص التفاضل ما اشترى اليه الفتاوى كونه الفتاوى الخاص من مثل اليه
 والمواثيق والصدقات ونحوها ما لا يخفى من ذلك ولعله لما قد نص عليه
 في البيان وغيره وكذا قد يشكل فيها لو كان البناء من طريق التولد ونحو ما قد
 لا يدخل تحت مسمى الكتاب لغة ولا عرفا الا ان يدعى كون المراد من النصوص
 والفتاوى على استيفاد الانسان ولو بغير الاسباب الاختيارية كما قد

مرجا

مرجا في جاز من مما قد اجماعا ومقتضى النصوص عبارات الوصايا منها
 عبارة الغنية والسر والنهاية او في عدم الفرق وكونه من المال الخ
 الذي من يد بعد تحييده زيادة متصلة او منفصلة ونحو ذلك كما قد حكم
 الاصحاب بوجوب الخ من كمال التتابع وغيره على وجوب الخ في تلك الايام
 سواء اخرج الخ من العين او الغنية وسواء اخرج الخ من حسنا ابي بقدر تلك
 الزيادة او لا وهي زيادة في ملك المستحق فلا تحسب الخ من تلك الزيادة
 المالك فان سرج جديد في تحييده فلا هو الا على ما مر في التتابع بل قد قيل
 ان المصلحة بوجوب حسن تلك الزيادة وان لم يكن قد اخرج الخ من مثل انتظام
 لغام الخ كالمخرج مثلا مقدرا من فلم يخرج حسنة من الخريد ذلك الخ غير
 عام بل قد انقضى من وقتها اليه فان كان من ليس له ذلك فخرج فانه يجب
 اخرج الخ من الاول ويشبهه فانه في الخ الثاني لكونه ثمة فان الغنى من
 اشتراك ذوي الخ من كان له تاخر اذ ان تمام الخ لم يجب عليه اخرج
 من الخ الثاني مع ذلك كله فبما رأت الاصحاب ومقتضى النصوص غير خالصة
 من سراج اجماعا بالنسبة الى ما لا يثبت على اسم الكتاب من مثل الغاء الخاصل
 من الملك المشتق بارت وخروج بل ربما قيل ان ظاهر كثير من عبارات الوصايا
 خلا لا قلت ولعل ذلك من كثير من النصوص التي قد اجماعا على ملاحظة غيرها
 كثير من جهلته من الواضع الذي لا يصدق عليها اسم الكتب بل وما يشك في صدق
 عليه من المشتق وغيره ان يكون من غير ما قد اجماعا على ان لا يوجب
 عليه من الزيادة اما العزادات بتمتة كسوف من غير زيادة في غير ولم يبعه

قال

لم يجبه عليه ونحوه في القبر ونحوه في ذلك حيث قال ولو زاد ما لا يحسن فيه
 من زيادة متصلة او منفصلة وجب الخ من الزائد في الزيادة في رفع القدر
 ولكن قد يراد انما فعله في خصوص القبر الذي يراه الكتاب بغيره
 اصوله في الخ منها في عند غير واحد منهم الاستناد الاعظم فيكون غيرات
 المعروف من هذا نصيب الاصحاب والاستناد من مجموع النصوص ومما قد اجماعا
 وعبارات الاصحاب بقرينة وتوحيها ما لم يوافق نقلا وتحصيله من عدم
 الفرق بين انواع الكتاب والفتاوى ولو بناه ولو قلنا ان مقتضى قيمة او نحوها
 ولذا لم ينسب الخلاف في سنة وغيرها الى الخ بغير حيث نقاه في الارتفاع الى
 قد يدعى قيام السيرة على عدم وجوبه في التمسك الخاصل من بل والادعاء بتعيينه
 عند التامل وربما يدعى ان تلك من النصوص ايضا وان يؤم الخلاف في باده
 به وحق فيقول ما قرع عليه كفاصل وغيره وان كان الاحتياط بالوجوب
 كاللزم نفسه ما عدا ما عدا الخ في المت والعمل الذي يؤخذ من الجبال
 في الفتاوى الضعيفة كالأصل الذي يستند اليه بعد ما عرفت من الاول
 التي يكفي بعضها في دفع ورفعي الاصول التي قد يتوهم منها عدم الوجوب في
 مثل الصنع والخشيش والمطبخ والسلك ونحوها من المباحات التي يجوزها
 في مثل الاستجماع على الخ والصنعة ونحوها في اخرج الحساب اعترضه
 بعضها بما في حق اعتبار من يترك كتابه بل دفع اليه مال يبيع فيه ذلك
 المال حين يصير عليه او على ما فضل به فكتب ليس عليه الخ الذي لا يرب في
 الطلوع اوجه على اراهه في النسبة الى القسم الاول من المسائل من وجوب

اخراج

اخراج ما يحتاجه من الخ وان لم يرد ايقاعه في تمام الاجابة اذ هو في كتاب
 الملك ومقتضى السنة اوله في جيب الخ من البناء او على غير ذلك اذ لم يرد
 احدا من الاصحاب كما قيل في وقت ذلك بل ولا في النصوص عدا اشارته
 اليه ونحوها ما اطلعت فيها فاصيان بخلافه بل قد يستفاد من مقتضى اجاز
 الغنية وبعض العبارات ونحو الاشياء ومقتضى ما عدا ذلك من مريد
 خبر السائر والمصنوع وصحح ابن من يار ومعلوم خبره بغيره وان
 كماله على ما لا يظاهرون من المتفصيل نقله بنحو الهبات والهدايا واجماعات
 والمواثيق وغيرها الا ان ظاهرا لا يوجب عدمه وان نقل عن الوصايا
 ما قد استحسنه المصنف من الخ لا لوجوبه في مثل هذه كل مستحقة في غير الخ
 الذي شتم في غيره ايضا انه لا يتعلق في هذا النوع الا بعد اخرج الخ
 له ولها في القدر وعلى التامل والاحتياط واستخراج الخ من الخ
 يمنع من ذكرها ومن تفصيل ما ذكر منها بخلاف الاطباء وانما هو في الخ
 الحكمه وخرج حكمه التي يجب فيها الخ الخ لا لوجوبه بالتمام وان كان
 يفتقر ولا يعلم صاحبها صلا ولا قدرا على الشهور ومقتضى الخ غير واحد
 تحصيله بل على الاجماع المتفق مرجا على لسان جماعة منهم ابن زهره في
 بيان وصاحب الخ في ظاهر الخ لا كثير والمعلم اذ في قد يدعى
 وصوله في كثير من الطبقات الموحدة لا ينفرد بمفكره مضاعفا الى النصوص
 المعزومة منها وسند اولها لو انما في قد يكون منها الاجماع والمكسب وتفتيح
 المناط والفهم والاصول والقواعد ولو بالحق الذي قد مر وعلم ما لا

في كتاب الخ
 في كتاب الخ
 في كتاب الخ

وجوبه في الغنية من فقر واجامع ونحوه ولو بواسطة الاجامع المنقول في
 البيان وشهادة غير واحد من النصوص على كونه منها كقولهم في صحيح
 ابن مزيار المتقدم ومثل ما يؤخذ لا يعرف لصاحب ومن ضرب فاصلا
 الى معالي الاموال المحمية الفسقة وقول امير المؤمنين ع معتبر بن زياد
 عن الصادق ع فيمن اصاب مالا لا يعرف حلاله من حرامه اخرج الحسن ذلك
 المال اشترى وجعل قدره من المال بالخمر ورواه كصفه وفيه ما قد
 صحته كمالا يرويه فيه من سدا قال حجة يصل الى امير المؤمنين ع فقال يا امير
 المؤمنين اصبت مالا اعطيت فيه فلو توبه قال انت في خمسة فاته خمسة
 فقال هو لك ان العجل اذا تاب تاب ماله معه والمردى في الخصال
 قوى العماران مروان قال سمعت الحسن يقول فيما يخرج من المعادن
 والجر والخنزير والحلال المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه واكثر الحسن
 ومعتبر الكوفي عن الصادق ع ما يات به عن علي ع انه اتاه رجل فقال اني كسبت
 مالا اعطيت مالا لعلك اذ قد اردت توبه ورواه عن الحسن
 واحكام فداخلها على فقال تصدق بجزء لك فان انت منى من الاشياء
 بالخمر وسائر المال لك حلال قيل ورواه البرقي في الحسن والمفيد
 المتقدم والموفق عن الصادق ع ان سئل عن رجل اصاب من الخمر قال لا
 الا ان يتوب على شئ ما لا يولد شره ولا يقد على حيلة فان فعل فاصلا
 في يده شئ فليبعه بخمس اهل البيت ع وصحيح الحديث عن الصادق ع في الرجل
 فاصلا بان يكون له لواتهم ويكون معهم فيصيب غنيمة فقال يؤدى في شئ

قد

وقد يوجد قريب من ذلك في النصوص في فلو وجد ما فاشترى به مسددا
 ولا تامل من تامل فاضلا ذهب اليه جماعة مقدمه سيد المالك من القول
 بعد ما الذي قد يؤتم من جماعة من قضاة الاصحاب حيث تركوا ذلك ورواه
 كان التاملا على دخله في الغنائم التي قد خرجت اليه في ما به يدعو لاجل
 كونه منها بعض النصوص او على ظهوره مع عدم علمه بالسوى به او نحو ذلك على
 تقدير الحول الذي قد كان هو من شئ يجري الجماعة المزبورة على خلاف الاحتكاك
 والنصوص التي قد يوجد في نظرها ما يتوهم منه القول الذي قد سئلوا به
 من انه يتعين عزل ما يصلح انتقاؤه عن التخصيص مما كذا ان يحصل اليها
 فيصدق به على الفقهاء استنادا في ذلك الى الاصول والقواعد المتأخضة
 باشتغالها ما هو اقرب منها ولا لحاد لا يعرف واجامع ونحوه على وجوب
 التصديق بجهول المالك المعلوم عند الخصم كونه ما عن فيه عند وليس كان
 ضروريه قيام الفرق بينهما كما يستفاد على انه في محله ومن هنا قد مر بعض
 الاصحاب بان ما سئل به الجماعة اجتهاد مقابل النصوص والى النصوص
 الواردة في التصديق بجهول المالك ظاهر في غير ما نحن فيه وما يوجد نحو
 في كثير من كتب الاصحاب منهم القاضي الجرجاني الذي قد روى الجماعة المزبورة
 حاشا كما قد اجاد فيه حيث قال طبع هذه النصوص المتكثرة المتكررة في
 الاصول المتفق عليها بين الاصحاب ما لا يجري عليه في مسددة قلت ولا على
 المناقضة في شئ من ابيات نصوص الحتام ودلائلها بعد الاعتناء بما
 من الحول عند التي قد شهد العقل والنقل بعد في كثير منها على وجه وجوب

على ما كان عليه

تقديم بعضها على كل استناد ليس شديدا وان سلم ظهوره وايضا مع
 اعتقادها ببعض الوجوه وسقوط المناقضة التي قد صدرت من
 جماعة في معنى هذا القسم من الحسن عما منهم انه لا يلة في النصوص المشارة
 اليها على سائر ما لا يبرح في ذلك بل قد هو ظهور الامر بالتصديق في
 نحو خبر الكوفي واعطاه اياه في مرسلي الفقيه ونحوه وظهور ما ورد في
 حكم مجهول المالك بخلاف المعلوم سقوطه عن درجة الاعتبار بعد حجة
 كثير من الوجوه التي منها موافقة الاختصاص لاصول المذهب وقواعد
 التي منها قاعدة الاحتياط المصريح به هنا على الانسان غير واحد سيما بعد
 صراحة خبر الخصال وصحيح ابن مزيار ومعتبر الكوفي والموفق في ذلك
 ولو بالوساطة التي منها التقليل المزبورة في غير واحد وكذا ما اقتضاه مع
 غيره والنقري بل لفظ الحسن الذي قد يدل على انه حقيقة شرعية في ذلك المقطوع
 بكونه هو المراد من جميع النصوص ومعنا قد اجماعا وعبارات الاصحاب
 الذين قد نسبوا اليهم ان الظاهر هو في غير محله بعد ما عرفت من انه
 هو المنطوق به في معصا قد اجماعا عليهم وعنون نصوصهم وعباراتهم في معصا
 بعد القطع بعدم دلالة الامر بالصدق بعد وقوع التعيين في شئ من الحسن
 مستدلا عليه بآية التطهير والتركية على ان يدين قصد التوبة وكونه قد شئ
 لتركية الناس من عملهم ما دهم وعدم دلالة اعطاه اياه على تقديم جرح
 الظاهر في الحسن ع ان يدين باجتهاد الخصم حصصا مع حصصه في الاصل
 المعلوم لتسلطه على ما اتم بل وعلى غيرهم على نحو ما اشارنا اليه عقلا ونقلا

عدم

وعدم دلالة النصوص الواردة في التصديق بجهول المالك على التبريد في
 الذي يقاوم من غير ما نحن فيه على انه لو سلم كونه فلا يقاوم بعض ما
 تقدم الحق في تخرج المطلق عن اطلاقه والهمزة عن غيره من غير اعتناء
 بما قد خطا من العقل والنقل على صدق كثير من ثم لو علم قدر المال وضاه
 كان الدفع اليه متيسرا على تحريمه من الاموال المشتركة بالضرورة المعلوم
 والمنقول فاضلا عن الاجامع بتفسير النصوص التي منها صحيح ابن مزيار
 وقوى الحاصل وغيره والكتاب واصل المذهب وقواعد والعقل القاطن
 ونحوه مما قد حكم بغير الفشا الا انهم على تقدير الاحتياط باعطاء الحسن الذي
 قد تروهم القول به من تملك الاستقلال وبعض الاصول ونحو ذلك ما قد
 علم من الضرورة وما مر من ذلك ما مر به جمع منهم النافع وتبين
 المبالغة ان لو سلم في عدد محصور كان الواجب انقلص من اجمع ما في العقل
 ونحوه ولو اجابوا ولا يمتنع اعدم بالظن الذي لا يفهم في سائر الاشياء المحسوسة
 وغير المحسوسة جزئيا وان تقدم من بعض الحواشي المنسوبة الى الملة ادعاء غير
 العلم في وجوب تقبيل الخلف به هنا في قيل انه ظاهر في ذلك عبارة اذ
 ليس دليل مقتضى سوى ما سئل من ذلك مقطوعا من سائر الملة مقتضى
 بظنه وبعض الاصول والقواعد ولا اعتبار بالضعف في ذلك ومما
 لبعض ما لا يخط وجوب الحسن وايضا الى المالك الى اهل ولو لم يمتثل التصديق
 به عنهم ونحوه مما لا ريب بشبهة عقلا ونقلا ولا وجه فلو علم مقدار وجهه
 ما كان التصديق به مع الياس من المالك متيسرا وان ظهر من زيد سواء

على ما كان عليه

على ما كان عليه

كان بقدر الخسران يداوان نقص وفاقا لكثير منهم المنة والشارح وسطر
 متساويا بطلان التصور والفتاوى القاضية بحجب التصديق بما قبل
 ما كده ما لا ريب ان ما نحن منه وان اقرب كطرف المصلحة الى صاحب
 ذلك وان نقلت جماعة منهم القاضية بكونه وجوب اخراج الخسران كصفت
 بما زاد ولازم كبر الاقتصار على اخراج مقدار الخسران الذي قد صرح بهتهم
 بحجوب اخراجه في صورة ما لو كان المال ناقصا عنه ولا يخرج من وجهه بعد ذلك
 الاطلاق وكونه مطعنا وخصوصا بعد ملاحظة الاطوار والقواعد التي منها فانه
 الاحتياط واخذ بالمتيقن ونحو ذلك مما قد يقضى به وجوب صرفه في مثل
 المنفعة الى الاوصاف الثلاثة التي هي سببا على تقدير ثبوتها في القلم
 من جميع منهم سيد المذاكر على ان هذه الصدقة لا تحتم عليهم وخصوصا
 بعد كونه المستفاد من النصوص والسير ونحوها وان حكم المنة وعيوان
 مصرها مناصرا من كونه فليكن ولو علم صاحب العمل المقدار فخرج
 اقربا ما صرح به جماعة من القول بوجوب تصليح ولو اجابنا لكن لا مطلقا
 بل بما يحصل معه عدم الجرم ببقاء الشغل اذا فرضنا ذلك او من المصالح
 بما زاد عليه ولو على القدر الذي قد علم من اذنه على ما استفتت به الذمة
 التي قد صرح في الدار بوجوب المصالحة بما يرضى به ما لم يعلم بزيادة على ما
 اشتغلت به بقبولها وهو غير جيد كالقول المنسوب الى كبره انه لو ادى دفع اليه
 الخصال الذي قد حصل له مطعنا له ولا نه استنادا الى الاطلاق في التعليل
 الواردة في الاخبار ونحوها لو لم يتعين الاجترار به مطعنا ذلك خلاف الاجماع

علم بالبرهان

تقديم

العلم

العلم على كثير والمعلوم الذي قد يتدعى ولو اريد الاحتياط بكونه وسيرة
 والاعتبار وظواهر كثير من النصوص وان كان الاحتياط بغير ما يحسد
 القطع براءة الذمة كاللزام سيما فيما كان الاحتياط قد كان دفعة واحدة
 مع عدم جبر الحاكم على الاخذ الذي يرفع مع العلم ببقاء الشغل ويدل
 اليه اول عدد من المسلمين عند فقده اذا انتفع اولان عايبا ونحوه فيما كونه
 احكاما في كثير من النسخ والنقص عند فاقته يدفع اليه ما يرفع مع العلم
 ببقاء شئ من ماله وان كان الاحتياط باخراجه ما يعلم معه براءة كاللزام في
 المقام الذي قد تقر به الاطوار بتقديم اصل البراءة من ان الشئ عند الشك
 المتنازل للصورة الظاهر على ما يتوهم من اعادة الشغل الذي لم يعلم الا
 بالمقدار المقطوع به ضرورة انه يصير كونه بعد دفع المقطوع باختلافه
 بمنزلة من شك فيه ابتداء سيما فيما لو كانت الغرض اهتبه وخصوصا على تقدير
 كونه المنة هنا بمنزلة دفع ما في الذمة المشكوك بمقداره ونحو الاصل في الامانة
 اليد الملك الآمن العلم بالحكم وعدم وجوب المقدرة في مثله وبعد ملاحظة
 الخلل في العقل ونقل عدم المنع من الحكم في حال وحرم حتى تعرف المرام
 بعينه وعلى عدم الضرر والقرار اللزوم على تقدير دفع الحكم يشك في كونه
 احكاما وعلى السبيل في الحسنة اللزوم بثبوت على ذلك التقدير كثير من
 الصور ونحو ذلك مما يقضى به اجازة استعمال المشتبه المحظوظ وعنه تدبرها وان
 تقيد بامان وغسل المباشرة للنجاسة واقضاء بعض الصور وعدم الفرق
 في المقام بين ما كان محتاطا بكونه سوء احتياط وبين ما لم يكن كذلك

علم بالبرهان

من مثل المنة عليه والميراث ونحوه كالحلة مذهب الاصحاب المخرج على
 منهم بذلك على وجه قد يظهر من بعضهم دعوى الاجماع الذي قد يظهر من
 كثير ابيه عليه وعلى عدم الفرق بين ما كان الاحتياط لا يظهر على وجه
 في مثل كونه من المال وبين ما كان متبرعا نفسه ولكنه قد صار مشتبهما
 في تلك الامور وان توهم من جهة النصوص والفتاوى الاقتصار على
 الاول من كل منهما فانه لو تقرر اليك بعد اخراج الخسران او الصدقة ففي
 الضمان وعدمه وجهان بل قولان من اطلاق مثل قوله على اليد ما اخذت
 حتى تؤدى ومنه انه يقر بان اذن المالك الاصلي واصحان على ذمير فلو
 يستعمل كغيره الذي لا ريب ان اعظم السبل المنفعة عن المحسنين الذين من
 نحن ومن اعظمهم وانما هذا هو الظاهر سيما بعد ما اخطأ ما مر من كون الاما
 اول في النصوص فضائل الاحوال التي قد تشرع في ذلك لتطهيرها وقد ظهرت
 وكونه بمنزلة الاصل الى ما كلف المنزل بمنزلة الفقيه الذي قد قبض الخسران او
 صالح عنه وخصوصا بعد كونه من وكلاء الغائب وكان ذلك العقل بمصالحه
 ونحو ذلك مما قد يقضى به سقوط القول بالتمان عن وجه الاعتبار وان صرح
 به جماعة منهم المنة والشارح وكذا استاد اعظم بعض كتبهم وقالوا انه هو
 بين القاعدتين اللتين قد تفرقا عن التاخر منها باعتبار كونه الاذن
 قاضية بعدم الية وقاعدة على اليد قاضية بالزمان بالمعلوم تنازع في كون
 في امثال الحكماء المقام الذي لو كان الخليل الذي هو فيه ما فيه الخسران لم يكن
 بغيره احد لهما كالحرم بغير واحد لا قد يتفاد منه اصول المذهب فتراعه

علم بالبرهان

اذن المالك

بل

بل ويضرمه فتاوى الاصحاب الحاكمين باصالة نقد والامانة القاضية
 اخراج خسران بعد اخراج من يتطهر كما يجب بعد اخراج الصدقة المبرومة
 قطعا فاعين بعض الاصحاب الاجزاء في واحدة الغاية من الضمان لا اطلاق
 الذي قد يتسلك به سيما بعد كونه ما كان بيان ذلك ولو علم بزيادة
 احكام على الخسران بعد اخراجه الخسران بعد اخراجه فوجه اقربا ما عليه المعظم
 شرعا وتوهم ان العقل بوجوب التصديق بذلك الزيادة التي قد اختلف في
 اليها وجوب اشتراط الخسران اليها ثم التصديق بالجميع اذا لم يمكن فيتمتع
 بها وحدها لا قد احتل الاستاد الا على الاجزاء بما اخرجها مما قد جعل المالك
 الاصل مطعنا ونزله العقل والنقل بمنزلة الواصل الى اهله كالحق لا يبرح
 كل منهما الى صاحبه ولا ريب ان وجهه قد يظهر من كثير من النصوص والفتاوى
 التي قد يبعد فيها ما يرد هذا الاحتمال بكونه مستلزما للحلية معلوم احكامه
 وهو غريب بعد ما اشرنا اليه المعلوم قوته عند التامل الذي قد يعلم ذميره
 ان عشتا احتمال البيا ن حرمه امتثال هذه الصدقة على بزهائش وقد مرها
 يقضى بسقوطه ولو على تقديره وعدم سقوط الخسران فيها لو تقرر في ذلك على
 قد صار مع احكامه في الذم وعدمه وجوب كبر فيما لو تقرر في الجرم مثل اختلاف
 ثم اشبه عليه مقدار ما تحت ذمته وان وجب عليه التصديق بما يرفع مع العلم
 بالشك او بما يحصل مع العلم بالقطع ببقائه الميراث احتياطاً وانه كذا الاستاد
 انه صالح بالصلح ثم الصدقة ولا ريب ان الاحوط الاول وان كان هو احوط
 الاخير ولو كان الاحتياط من احسانا من كونه فهو كعلم المصاحبة وجهه في

علم بالبرهان

ولو حصل الاختيار بين الثلاثة واحدا من غيرهما او بينها بعضهما
مع بعض فالأقوى فيه الدعوى بالحكم السابق وهو ارجح الحق الذي
في الاختلاف والاقاوت فان علاجها الصلح ثم قال ولو كان ما فيه الواجب
مختلا فاستمر احد الثلاثة من القسمة اذ في غير المتفق سمي وحل المتفرق
مقتضى اربعة اقسام خمسة ولو امكن جبر على القسمة جبر قلت وقرب منه
في غيره المذكور فيرد لو علم ان شيئا مما يلزمه ذلك الخلو لو امكن الرجوع
في الحق الى الباقي والمفتول اليه لكن يقتضيه ذلك في المال المختلط ووجه
اخذة مقابلته اذا اقبل صاحبه بل قد يجهل فانه يجبل حراج خمسة
عن صاحبه صدقة كالحق المعلومية قدرة الباقى على ملكه انتهى وفيه ما لا يخفى
ما يمنع المتعام من تقاضيه وتفاضل الفرق الى لا بد من مراعاة الاختصاص
المندوب اليه على خلاف ذلك في كثير من اقسامه مثل اختلاف الذوق ونحوها
ما قد لا يندرج فيما نحن فيه عند التعلل وسائر مسئلة التي يجب فيها التحس
الكون جميع اكثر المفسرة وعرفا في لسان الفقيه على ما لم يصحح تحت
الذين وليس في بعض التصديقات وجوب العاين منها كونه المسمى بالرقعة
من المذكور بحكم الفقه بل قد لا يكون عاينا وجملة وفي المتن انه لا خلاف فيه
بين اهل العلم الذي نقلوا على اهل هذه المدارس على ذلك المنقول عليه
الاجماع اذ في لسان كثير منهم السيلان في الاستقار والغنية والشيخ في
قولنا ضابط كونه بل لا يندرج في ذلك المسمى الذي لا يندرج عندها مضيفا
الى السيرة القاطعة والاصول والقواعد والادب ولو بالحق الذي قد مر

الكتاب ٢٠٥

التمهات

٣١٥
التمهات التصور المعبر عنه لا في الغنية بجميع الحق الذي لا يمتنع به يكون محققا
فيه اعطى له بل في بعض التصورات التي قد تكون في المولد وان كان مستويا
قبل بدء الاسلام كما في حق الغنية والخصال في وصية النبي ما يعلل ان عديد
سنة في الباقى على حسن اجرائها سنة الاسلام الى ان قال ووجد كثير من اهل
العلم قد صدقوا في قوله الله تعالى واعطى الغنيمة الاية والمصلحة المعنى سندا
ولا لا ولو امكن الوصل الى ذلك فيكون منها الاجماع المركب والفرض وتوقع المناط
المعلوم من اجتناب عدم التصور فيه وتكون ما قد يقع بواسطة الاستناد الى
ذلك على وجوب الحق في غير الختام الذي قد يندرج في حال ما لا عليه راى
على عدد المتواتر كالاجماعات فصولا في النظر التي قد جرت عاداتهم في الاقتضا
على ذكرها كالمعتبر العامة ومنها معتبر سادة سبل الاحكام من الحق فيقال
كلما افاد الناس من قليل وكثير وما سمعوا قول النبي في حرمه الذي قد يصعب
ما يفرض في عدم صحيح المصلحة عن الله عن اكثرهم في قوله الحق وصحح المتقدم
في المتأخرين بما ذكره الرادة الكثر والاعم منه وفي المتأخرين من الكثر في صحيح
احد من لا يخفى في الحق الضام سلة عما يجب في الحق الكثر فيقال لما يجب
الزكوة في مثله فليس في قوله الضام في المنهج الذي افاد الناس في غنمة
لا في غير الزكوة والمال في الفرض بل في بعضها ما لا يدل على كونه من بيتات
الصمد الاول كالمال وعرف الغنمة مثل الرضا عن مقدار الكثر الذي يجب فيه
فقال لما يجب في الزكوة من ذلك يعني فهو الحق وما لم يبلغ حد ما يجب فيه
الزكوة فلا يخفى فيه حشدة كثر في قوله في المقدار وفي اصل الوجوب الذي

علم الفقيه من اعمامنا
في التفسير في التفسير في التفسير

٣١٤
تايدت باستصحاب عدم الملكية المتوقفة على انكسار طاعن الشارع الذي
قد علمت انه صريح بذلك على وجه لا يليق بالاستناد الى استصحاب
الموقف على ثبوت الموضوع ولم يثبت كوقف حجته على عدم ثبوت
المصدر الذي قد علمت ثبوتها من اشارة فضلاء الامة التي يعقدها
بمستطوراتهم وعما اذ ما وجد في دار الاسلام مما قد وجد على اثره
لذلك كما صرح به كثير منهم شيخ الطائفة في وقت جليلة ومحققها في كتاب
اللقطة وسيد الملوك والاسماء الاعظم ويظهر من جملة منهم المحرم
المفيد والمرفق وابن زهر على وجه قد يكون مشمول الاجماع الاخير في
الاستقار والغنية بل قد يظهر الاجماع عليهم جماعة منهم كل من قد كان
معتبرا في جملة من يكون كمنصوص المستند ذلك من طائفة ومن كان
ول على ثبوت الحق في امثال هذا النوع بعد ما علمت انه لا يتصور الا في
على تقدير الملك المزبور ومنه مثل ما استعمله صحيح الحق في الواجب
في الموجود في جملة الدابة ونحوها وكثير من الادلة التي قد مر منها
في المختلط الجرام وغيره من الحق وعلى طرف اخر الغنية كمن في الرجوع
والاعتبارات وظاهر السيرة ما قد لا يصحح معارضتها بامثلة
احترام اموال المسلمين واستصحاب بقاء ما كان على ما كان وعدم دخوله
في ملك الاخر ومنافاة لادلة اللقطة وقول الباقر في صحيح محمد بن قيس
قضى عليه في رجل وجد رقعة خفية ان يعرفها فان وجد من يعرفها
والتمس بها او الكل ضعيف في ذاته ضرورة توقف الاستناد الى تلك

قد تفتت

قد كان عندنا لما اصاب في هذه امثال الكثر التي لو وجدت في امر صاحب
مثل بعض الاموال والخرابات التي قد اباها لها ولم يكن عليها اثر الاستدلال
او وجدت في امر صاحب ماله كانت لواحد لها وعلى الحق الذي قد مر ما يدل
عليه من الادلة قد يستند في كثير منها الحكم الاول المطروح في كل الامور
الذين قد يظهر من كثير منهم دعوى الاجماع المصريح به على لسان غير واحد
منهم على ذلك الذي قد يستند من دعوى اصول المذهب في قواعد التي
منها ان لا يابح بعدم المتع من التصرف ولو علم انه مال الغير الذي كثر
يثبت الحق من المتصرف في ماله الا مع العلم باخترام المعلوم عدم ثبوت دعوى
ان ذلك لا يقضي بان يدين اباحة المتصرف لكل من يتأتى منه ذلك فيخصر دليل
الملك بالاجماع ما قلنا من درجة الاعتبار من ملاحظة ما يكون الاصل فيها
على نحو الامثل الذي قد سئلنا على تحلل جميع المباحات سيما على تقدير كون
الملك المزبور هو المستأمن لحداد من يرضى اجاع ويخضع على ثبوت الحق الذي
لا يتصور وجوبه في مال لا يملك الانسان ما بقى منه بعد اخراجه من غزاة له للملك
ولو بغير الاستناد والتمسح والتمسح التي قد يقطع بها مثل اذلة الاحرام
المختلط بالحل والعدم تقدم في ابحاث الاموال الفريضة في العر خصوص ما بعد
الاجماع المركب واستصحاب جواز التملك الذي قد كان مشروعا في زمن عبده
المقلب وصحح ابن مسلم احمد ما سئل عن العرق فوجد في دار فقتل
ان كان الدار موصوفا فيها اهلها فمن اهلها وان كانت خربة فانت احق بما
وصححوا في حق الله ويحرم ذلك ما يقضي فصاعدا ثلاث الدعوى وان كان

تايدت

الاصول على كونه ما لا يسلم والمعلوم خلافه بعد انهم باعته اثر الاستلزام
الذي يمكن صدوره من غير السلم كما اعترف به اصحابه في الموجود في
الحرب والارض منه على انه اقصر ما يتقادم منها الفلز الذي لا يسلك
على حقيقته بل على حقيقته العلم بعد الاذن من المالك الاصل فامل
وبهاذه عدم تناول اطلاق القطة لثقله وان عرفها بما قد يقضى
بالدخل في المسمى انها المال الصانع الذي عليه اثر ملك الانسان
ووجوبه واراد السلام بعد كونه المستأق الى الاذهان ما كان غير مقصود
الذخر المقصود لذوي الكثرة التي قد تدخل في صميم القطة لغرض لا عرفنا
مقتضى ان كونه المستأق لغيرها وان دخلت في على انه قاض بعدم الفرق
بين ما عليه اثر السلام ونحوه والاجماع مستفاد من النقص على خلافه
وظهور ضعف الرواية دلالة وصفا ومرة لبعض ما مر الذي منه صحى
ان السلم المشار اليها وان تأيد بنحو ما مر من المصارف باثباتها هو اقوى
من وجوبه ومقتضى ان جميع القاضيه بوجوب طريق رواية ابن خلدون وحمل
الفرق فيها على غير المكنون كما قد يشعر به التعريف الذي قد يشعر عدمه
صحى ان السلم يكون من المكنون الذي قد يتوهم ظهور عدمه منها وليس
قطعا سيما بعد ملاحظه الشيا ومهم الاصحاب وكثير من الوجوه التي منها
ما مر او اخبر على ما علم المالك لها اذ الاحتجاب او نحو ذلك فاق المسطور
هو حمله على كونه الفاضل في شهود من القول بان القطة قد علمت ما فيه
وان اسند في التفتيح الى الفتوى على وجه قد يشعر بدعوى ان جاعل ذلك

قد

قد علمت كونه مقبولا بما عاين من عديمه كالمثل الذي قد ظهر عوايه
غير واحد على ذلك الذي لا تدل به روايته اذ قد قيل على انها اشتبهت عليه من
الذخيرة وعلى ما يقتضيه في الحقائق ما قد استظهر من البيان في الفرق
بين الموجود في الارض المباحة والموجود في المملوك ولم يعترف المالك
حيث وافق في في الارض المحكومة اذ لم يعترف به المالك وانفق في
الارض المباحة فلم يحسم ولو بواسطة القرائن والعادة كونه من المكنون المكنون
فاستلزام قد يتجه معه الحكم بعدم ادعاءه فيما يخصه لغيره لكونه محترما
مغلويا لا لتناقضه فلا يقتضيه على عدم ادعاءه من الكثرة هنا غير المعلوم
كونه لمسلم كما قد يروى اليه في التفتيح ما مر اثر الاسلام وعدمه ونحو ذلك ما قد يقتضيه
سقوط التمسك بالاطلاق الذي قد يتبادر منه الاما لان ملكه كانه كونه
محترما لغيره الى ان لا يرد به وجوب التعريف بها عتلا ونفلا عند انهم باعته
ذوها واحتمال التعريف عليهم والمعلوم ان ما نحن فيه منها وحيث قد علمت كونه
الحاكم او يلحق بحكم القطة او يجوز المالك عند ايار من استقلاله لعل الموقوف
لاصول المذهب وقوا عدمه ونقصه الى منها موقوف استحقاق الاثر لغيره
سيما مع تعديلها صدق اسم القطة على ما كان مذخورا واحتمال وجوب
التعريف الواجب فيها فلهذا على حظه التمسك والالتزام بالقرينة ونحو
ذلك ما يقتضيه نفسه وخصوصا على تقدير عدم حرج من نظر الحاكم عما قد كان
موظفا في الشرع لاحال ذلك الذي منه ما يوجد الاثر من الكثرة العاصية
والاممية ونحوها من الدول الاسلامية ونحوه فيقطع ما احتجنا بالاولوية

التفتيح

٢١٥

الحكم المذكور في المكنون: ان السلم المكتون في القطة التي قد علم عدم استعمالها
لها بعد التمسك في كونه من الارض التي لا يسلم ولا تفر عليها او الارض التي قد
كانت مملوكة ولو لمسلم معلوم ولكنها حُرِبَتْ بغيرها عن اهلها واخذها ثم اعلم
عنها حتى صار من مملوكة فيكون الموجود فيها على نحو الموجود في الارض المباحة
كما هو مقتضى النقص من حيثها صحى ان السلم المشار اليها بل وكذا ما وجد
في الارض المملوكة بالاصح كما مر في غير واحد وحله في الحقائق في جملة ذلك
ويجوز ان السلم على اثر الاسلام والاعتراف فيه ما تقدم من الخلاف المعلوم
في حقه قوة السأوة في الحكم المذكور الذي لا يرب فيه مع القطع كونه المكنون
لغير محترم المالك وان كان في الارض الاسلام ووجوبه على اثر بل وان كان في
بعض الاراض المملوكة لغير الواحد سيما على تقدير توقف الملكية على قصد
وخصوصا مع عدم علم ذلك الغير اصله وعدم كونه الارض منتقلة اليه
عشلا بيع والديارات كما لا يرب بعد من فيما لو كان اكثر معلوما لمسلم لم يرب
عليه فاما الاعراض عنوانه كان في دار الحرب وان توفهم الخلاف في الفرق بين
الارض المملوكة لغير واحد والنقص في الفتاوى والمعلوم تنبها على ما كان غير مقصود
بكونه لغير محترم المالك ولا يلحقه من المعلوم فيه من ضرورة العقل والنقل ما
اشترى اليه من وجوب ايضا له اليه او الى امرته مع امكان استقلاله والوجوب
الى نظر الحاكم او الى حكم القطة او محمول المالك مع عدمه ولعله لذا مر
جميع منهم المنة والشارع في بعض كتبها بان لو كان في ارض الغير او في ارضه قد انتقلت
اليه باي شيء او هبة ونحوها ما يحصل سببه ملك للمكتون عتلا المالك الذي

قد

قد علمت كونه مقبولا بما عاين من عديمه كالمثل الذي قد ظهر عوايه غير واحد على ذلك الذي لا تدل به روايته اذ قد قيل على انها اشتبهت عليه من الذخيرة وعلى ما يقتضيه في الحقائق ما قد استظهر من البيان في الفرق بين الموجود في الارض المباحة والموجود في المملوك ولم يعترف المالك حيث وافق في في الارض المحكومة اذ لم يعترف به المالك وانفق في الارض المباحة فلم يحسم ولو بواسطة القرائن والعادة كونه من المكنون المكنون فاستلزام قد يتجه معه الحكم بعدم ادعاءه فيما يخصه لغيره لكونه محترما مغلويا لا لتناقضه فلا يقتضيه على عدم ادعاءه من الكثرة هنا غير المعلوم كونه لمسلم كما قد يروى اليه في التفتيح ما مر اثر الاسلام وعدمه ونحو ذلك ما قد يقتضيه سقوط التمسك بالاطلاق الذي قد يتبادر منه الاما لان ملكه كانه كونه محترما لغيره الى ان لا يرد به وجوب التعريف بها عتلا ونفلا عند انهم باعته ذوها واحتمال التعريف عليهم والمعلوم ان ما نحن فيه منها وحيث قد علمت كونه الحاكم او يلحق بحكم القطة او يجوز المالك عند ايار من استقلاله لعل الموقوف لاصول المذهب وقوا عدمه ونقصه الى منها موقوف استحقاق الاثر لغيره سيما مع تعديلها صدق اسم القطة على ما كان مذخورا واحتمال وجوب التعريف الواجب فيها فلهذا على حظه التمسك والالتزام بالقرينة ونحو ذلك ما يقتضيه نفسه وخصوصا على تقدير عدم حرج من نظر الحاكم عما قد كان موظفا في الشرع لاحال ذلك الذي منه ما يوجد الاثر من الكثرة العاصية والاممية ونحوها من الدول الاسلامية ونحوه فيقطع ما احتجنا بالاولوية

قبله فان عرفه والارض المملوكة الذي قبله وهكذا بل على الاجماع القدر
نفسا على ان جميع من من مرق عدمه بعد ان لا تدل فيها بيننا
تخصيصه لا دليل على الاحتجاج المعلوم والمنقول على ان ابن خلدون
والفاضل على وجوب الحكم له بذلك اذ ادعاه فقهاء طاهر كونه المكنون
التي قد يدعى انها سبب الحكم بما ينفع نفسه كما قد يروى اليه جملته من
الاصحاب والنصارى التي صحى ان السلم المذكورين فيكون في ارض
بالقرينة من القطة التي يستدل في يعزى كذا في منصرف جاعل
ونحوه على وجوب التعريف فيها على ذلك ان لم يكن من حمله ارضاها فحين
يظهر من غير واحد منهم سيد الملاك من انه لا يجب فيه التعريف لدواعي
السأوة التي يحتل عدم جريانها عليها استنادا الى الصلة البراءة من وجوب
الكثيف بذلك التعريف مضافا الى اتصاله عدم التقدم في الغاية من الضعف
بل قيل انه لا يصغر اليه وان نزع في الحد او ان لا يخرج من قرب ومن انما
يمثل جميع ابن خلدون المتضمن لحكم الموجود في جوف الدابة الذي قد علم انه
در على طريق الماش والتبعية على وجوب التعريف في كل احتمال وليس منه
غير البايع الذي يحتل قديا انه قد علم اتقاه او نفيها عتلا وعدي الا في
بهم فقهاء العادة بذلك بخلاف القوم الدار التي قد يلزم فيها احتمال كونه
من كل من انتقلت ماله ما في قل كان وان سقط وجوب التعريف بالنسبة
كل ما يرب بعد اعتراض الاخرى على نحو ما مر من سقوطه عن قطع بنوعه
ودعوى تناول الجميع في عدم اليد وقت التعريف وقبله في حيز المنع كدعوى

٢١٥

نشأوا في الدنيا بالتمتع اليهم بعد كونهم في الدنيا المتأخرة اقرب من سببها عند
 ولذا حكم بدلتها من غير ان لا يصارح بها في الاحتكام الى الله في جنته
 الضرورة فضلا عن الاجماع والسير الفاعلة وملاحظة النصوص وكثير من
 التي منها قد تضمنت بالمتعلق فضلا عن الظهور من مثل قريب يد من يد المرفوع
 وكثير الاصل نادر المأثور وتسلط المتأخر على كل ما كان في الدار التي قامت
 البينة العناد له على كونهما قد كانت بيد من صار بيد من صار بيد من صار
 بيد من صار وهكذا فادعى كل منهم انها ملكه كان على الحاكم ان يحكم بحكمها
 للمتأخر قصداً لغير المتأخر فكذلك ما نحن فيه ما قد يظهر الاجماع عليه من كونه
 ربي يد من مثل منتهى الفاضل والمكان المحرم من منتهى واحد ومنه حكم
 الادلة الفاعلة وان فهم من مثل كبريان الذي اطلق في جواب التعريف من
 كل كانت يد على الجميع من غير كراية ترتيب الذي قد لا يتجلى الاطلاق
 الذي لا يتبادر منه ولا من مثل عبارة الغنية التي قد يتوهم منها الاجماع على
 عدم التعريف من غير المال لكن الاول سواء سيما بعد ملاحظة النصوص وكثير
 من وجوه العقل والنقل قد يستفاد منها انه لا وجه لتأخر من تأخر
 فضلا عن القول بالخلو الذي لا ريب في سقوطه عن درجة الاعتبار وان
 صدر من مثل هو لا في الاعاظم وان لا وجه لما قد يظهر من عبارة التعريف
 فيما على اثر الاسلام دعوى ما لم يكن عليه ذلك المخرج في الغنية بالاجماع
 الظاهر على ان كثير على وجوب التعريف فيه وان اذ لم يعرفه احد كان
 لواجبه بعد اذ اخرج عنه سيما بعد ملاحظة اشتراك الجميع في المفتحة لوجوب

اليد

مرد عري

بتعريف الاول لكن في الاولين ان لم يعرف فهو الاول مال كان فرد من تعريف
 للتعريف لا شرط الاعتراض والاحكامه هذه اذ المرفوع به بناء على اشتراط
 وفي الثالث انه لم يعرف به فهو لواجبه في غير تعريف التعريف المالك
 السابق على من يد وفي وقت الوجود بل استقر في المدايق حكمه بان لا واجبه
 وعلى الحق من غير تفصيل بين اثر الاسلام وعدمه مع تفصيله بذلك في المرفوع
 في الارض المباحة وهذه على يد المرفوع في الحكم كونه نقطة من السابق في
 اسماء ابن عباس مثل ابا ابراهيم عن رجل نزل في بعض بيوت مكة فوجد نحو
 من سبعة من رعاها مدققة فلم يزل معه ولم يذكرها حتى قدم الكوفة كيف
 يصنع قال يسئل عنها اهل المنزل لعلمهم بغيرها قلت فان لم يعرفها قال
 يتعدى رعاها فحيث ظهر بذلك كما اعترف به في المدايق المرفوع فيها بوجوه
 للمرفوع في رقة البيان وقد يمنع كالتحريم المرفوع بل ربما يدعى انه مرفوع في
 كونه رابح محمول المالك لكن لما كان خاليا عن التفصيل بين ما كان عليه اثر
 الاسلام وبين ما كان خاليا منه مع ما مر من الاجماع ونحوه على ملكية الواحد للثا
 اذ لم يعرف به المالك منصف لكونه المالك قبل ايدى ما عرفت سابقا
 ملاذ له التي قد توجب طرحة اقتصر على ما كان معلوماً للمسلم كان لا يحتمل
 من مال ما قد من ان اذ واجبه كرامة ملك مسلم اذ عرفت في دار الاسلام
 لا يتصور من اجاء على ما كان معلوماً لديه او من يمكن استعماله او على
 خصوص من المرفوع في الدار والتصرف بالحق ونحوه او على حرة التعريف
 فان كان الحكم فيه جوده ما عرفت ونحو ذلك ما قد يزيل عليه ما هو يتوهم

في مثله

نقل ما لو كان
 من المرفوع في الدار
 على ما هو في النسخ

مرفوع

التعريف المنسوب المرفوع كونه والمنتهى اختصاصه بما عليه الاثر المرفوع
 بما لا اثر عليه فانه لواجبه على احد قول الشيخ ونقطة على الثاني وظن
 انه وهم كما قد يوصى اليه سياق عبارة ما عندنا التامل الذي لا بد وان يحكم ذو
 بعده اختلاف لما عليه الاحتياط الذين قد حكموا بان اذ لم يعرفه الجميع كان
 كالموجود في الارض المباحة على وجه قد يظهر من كثير دعوى الاجماع عليه
 بل ربما يكون مرجحاً من جهة حيث قال ولكن يجب فيه ان لا يكون البينة
 لمن قصده اذ اوجهه في ادعاءه على كل حال وكذا ان وجد في دار الاسلام
 في المباحة من الارض وفيها لا يعرفه مالك من الدار الدارستان وحديث
 ملك مسلم اذ في وجوب تعريفه فان عرفه اخيه وان لم يعرفه وكان عليه
 سكة الاسلام فهو بمنزلة المظلة وان لم يكن كان بعد اذ اخرج من البيت
 وحده بل لا جاعل الذي قد يكون كما لفرج من جماعة ولا يبعد بيقينه ايضا
 في تجري فيه مخرج التفصيل في كونه للواحد بعد اذ اخرج من البيت عند الجميع اذ الم
 على الاثر الذي قد يظهر من الغنية لاجماع على كونه الموجود في منزلة اللفظ بعد
 التعريف على كونه بمنزلة الموجود في دار الحرب اذ اوجه في الارض المباحة
 والدار الدارسة كما قد يظهر من جميع منهم الفاضل في يعرفونها كونه الموجود
 بعد التعريف للواحد على وان فصلوا في ما لو كان موجوداً في مثل الارض المباحة
 ويظهر من جميع اية الفرق بين وجوده ملك المرفوع في الارض المباحة وما قد
 انقل اليه سبع ونحو حتى قيل انه في المنتهى كونه والبيان وغيرها الفرق

في تعريف
 في تعريف

من مثل التعريف المرفوع ملكية صاحب الدار ما فيها وان لم يعرف به ومنه على
 كثير من رعاها قد يتوهم من بعض خصوص في الفتاوى من الاحتكام بتعريف
 الاجماع الاول الذي قد ذكر على طريق المثال والتبعية على وجوب التعريف
 من كل من قد كانت يد عليه ولو كانت يد ارباب ونحوه وكانوا من كثر في ذلك
 الذي لا يتصور ما يوجد فيه عنهم الا باعتبارهم جميعاً بنفسه لا لا يحكمه لمصنوع
 واحد منهم فيما لو كانت رعاها جميع مرفوعة رجوعه الى الحكم المتأخر فيهم لو كانت رعاها
 وادعاه الاخر اختص به في غير صورة الارث على اشتراك قد يتوهم مصر ذلك
 فيما ائتم سبباً فيما لو اطلق دعوى الملكية وخصوصاً فيما لو مرجع بانها قد
 تم غير جهة الارث ضرورة ثبوت اليد بتمام عدم وجود ما يعارض الدعوى
 التي لا ريب بالمال صدق فيها الذي لا وجه لكونه غير الا جنته الموقوف صدق
 على البينة بالنسبة الى ما زاد عن حقه ولا يكون هو كونه اختصاص التعريف
 بالباقي ونحوه في علم الاصحاب بعد ملاحظة ما مر من خصوصاً بعد على حظه
 الضرورة الفاعلة فضلاً عن الاجماع والتصور ونحو ذلك ما قد يفضي لنبط
 حكم التعريف عن لا يمكن تعريفه ولو من تبعية ونحوها على وجه لو عرف المالك
 منهم على الترتيب المرفوع كان قاصياً بما ملكه على الحق الذي قد لا يظن
 بعد حصول المالك للمالك بعد التصرف او على على الاشكال وباحتمال ما يوجد
 دليل اشكال من متاع ونحوه فيهم وان اذ اذ اجد الم اختصاص ببعض ما
 في يد من ذلك كان مصداقاً وان كذا في بعض فاضل عن سكونهم وقدرتهم في
 الفاضل باستقلال يد مرفوعة معارض اصله لم لا يستدل ما لا يمكن

في

منه

تقدم فيه باذنه حصته كان يقول ان سبب ملكه ان كان لا يقتضاها
ما لا يحتمل ولا قد يظهر الاجماع عليه من غير واحد وحده حصل قد لا يفسد
مكونه نعم قد ملكه باعتبار انه قد وجد ولم يوجد له مالك فيكون بمنزلة المال
الذي قد وجد به دار غيره ولم يترتب به ودعي المالك من بين الحكم ظاهرا
بجمته من ذلك المدعى بين ثبوت كونه الباطن لمسلم تحت المال ظاهره
بعد ما علم ما مر واحتمال الكذب ويحتمل مع احتمال جريان الاحكام القطعية
او محتمل المالك او يترتب فيه ينظر الحاكم او يدعي الى من يترتب منه المالك
سابقا فيشترط فيه حطقتان او الطبقات او الى الحكم يدعيه مع ظهور
اثبات الصدق ولا ممانعة في اللان المستاجر والمستثمر ويحتملها بالمالك
في سائر ما مر فيه معرر باختياره في كشف الاستدلال اعظم مع الحق بتقديم
المالك عند التنازع وعدم تناهدها كما مر في جمع منهم في شئ واحد
فقد ثبت في المعبر وهو جيد ان لا يرد بالمالك الموجه لغيره عنه عن يده والى
فقد ثبت سابقا عليه بعد عن اصول المذهب وقواعده ولذا قد مر في جماعتهم
الفاضل والمتمم في تقديم المستاجر المتأثر به عليه حقيقة ومن المالك
الذي قد ثبت عليه بعد حكمه فيلزم ان لا يرد في مقدمه ملاحظته معرفة ذلك
فيما اشترنا البصر الفروع زيادة على ما قد مر في الاستدلال من استنباط كثر منه
الفرع في الحق قد مر منها منها صفا وطريقا ومنها كذا في الاطباء والفرع
في المعبر ومعرفة الموجه فيها وفيما ذكره الاصحاح في ان لو انقلبت اليد وانه
يبين ويحتمل فوجد به حوضا ماله فغيره المالك على الفرضين والتمسك

ما لا يحتمل في المالك

المذكور

المذكور فاذنه اخذ والى فهو لا يترتب عليه الحق مضافا الى صحيحه
حقيقا لا كتب الى الرجل اسلمه رجل اشترى جزءا او بقره للاصاحبي
فلما اجمعا وجد فغيرها اخرج منها صار له او ما يرا وجواهل يكون ذلك
فوقه عرفا البائع فان لم يكن له فالتفت له بقره فالتفت له بقره فالتفت له بقره
تقرير البائع خاضع والعلوم من العقل والفضل صلافة فليعلم على اربعة
المساواة قد علم فغيره غيره لان ظاهره او صريحه عدم الفرق بين ماله
ان لا اسلام وغيره كما هو المختار في الموجهة في مثل الاشياء المباحة والمملوكة
لغير الواحد ما لا يرب بما لا يملكه من غير يملكه بل يظهر منها عدم الحق كما هو
الاصول والقواعد في غير ما قد قطع به الاصحاب على وجه قد يكون الاجماع
مركبا من غيرهم على ذلك الذي قد نسب بعضهم الى ظاهرهم ان لا يملكه في مفهوم
الكنز الذين قد مر في غير واحد بعدم ان لا يملكه بل يظهر لانا فلهذا ما يملكه
لم يجد مصرا على ذلك قلت وهو كذا في مفهومهم الحاشية وهو موقوف
على ما يدل على من يضر او اجاع ويحتمل والى فالتفت له بقره فالتفت له بقره
لعدم وصول شئ فيه اليها واحتمال كونه من الحساب يترتب كونه غير
عنها وليس هو ما قد اعدوا واحد بذلك المقصد الذي لو قلنا بعدم
في الحساب كان الحق في حقه كما قد يظهر من كثر وان ذكره في مثل الحساب
سبب شراكم في جملة الاحكام وربما قيل انه منهم مستقل مستفاد من غير
الاية المشرقة بجميع اقواله الذي لا يرب ان ما نحن فيه من اعطاه ولا يرب
لولا الاجماع الظاهر في ذلك على كثره في تحصيله لا يرب في مثل ذلك

٢١٩

الاخصار الى حد لا يغيره مكره على الخصم ان يفسد تلك السبعة التي قد لا يربا
احد وقد مر من وجوه احد ما قد يترتب اليه كلام كثير منهم في الحق في سائر
حيث قال ذلك ان البائع يعزل او يبق او يثا في ذبح شيئا من ذلك فوجد
في جوف شيئا مقدرا لغيره او كثر من ذلك في سائر ذلك الحيوان من فدان
عرف اعطاه اياه وان لم يعرفه اخرجه منه الحق فيكون مؤثرا في طول السنة لانه من
جملة الغنائم والفوائد وكان له البائة وكان حكم من يتابع سكره فوجد به جوفها
دقة او سكره او اشبه ذلك لان البائع باع هذه الاشياء ولم يبيع ما وجد
المشترى في ذلك وجب عليه تعريف البائع في شئنا او يجمعها للموسر لم يعرف
بائع السمكة الذي لم يملكها المشتري من ذوقه تعريف البائع ولم يرد هذا خبر
عنا بان اولاه عن الاثر من احد منهم والفقيه سكره رسالة يذهب الى
ما اختاره وهو الذي تقتضيه مذهبنا غير ان لا يترتب كثره من ذلك
في عدم انداجه معهم الكثر في عدم الفرق في التعريف بين السمكة والذاتية
وبين ما على ذلك اسلم وعينه في عدم وجوب تعريف البائع الاول في
وجوب التعريف فبداية من يقطع بعدم كونها في مثل السمكة والحيوان
التي تملك بالحياتة في اعتبارها في مؤثرة السنة وان لم يثبت كونه في الارباب
ان قد يقال ان ما دل على اعتبارها في المؤثرات احدها وغيرها الا ما
خرجه من مثل الكثر والمعادن في قطعها قد يرد من ان كيف يعتبر فيه اخر
المؤثر ولا يقطع بكونه من القسم الذي يعتبر فيه ذلك كما قد يقال ان ذلك على
سبيل المثال لخصه من يملكه كونه ماله ولو بقرية التعريف الذي لا يصلح من

المذكور

ان يتقنه من قطع ما قد مر في ذلك بين جميع وعينه ولا فائدة في تعريف
يعلم انها ليست له وان ما ذكره من عدم الفرق بين ما على الاثر وفيه هل يملك
هنا فلو ان كان من الحاشية فالتفت له بقره فالتفت له بقره فالتفت له بقره
على غير ما مر وقد ذكره الفارق بين البائع والاعتبار وان ما ذكره من عدم الفرق في
التعريف مقصود على ما دللنا في السمكة مملوكة للحريث وان غير معلوم دخوله
في الكثر ولا يرب من السبع وان كان لا يرب في الواقع من احدها ولذا قد كان
المستند في دخوله في جملة الغنائم والفوائد من وجه شخصه في واحد
الاقسام في سائر الاخرى في احد ما يرب في جوف السمكة ويحتملها
يستدل على وجوب تعريف البائع من مضافا الى كل ما دل من نفس واجاز
ويحتمل على وجوبه فيما يملكه من ماله على سبيل الاجمال على غير الاستدلال بذلك
ايضا على وجوبه فيما يوجد في جوف الفاه التي لا فرق بين ما يوجد في جوفها وما
يوجد في جوف السمكة عند الاحكام في وجوب التعريف السابق اعتبارا
بالنسبة الى ما يوجد في مثل الاخرى من الاول والفرق بينه وبين الاخرى مملوكة
للغير بالاصالة في الاخرى الذي لا يرب ان يملكه في جوف السمكة المباحات التي
يحكم بكونها ما يوجد فيها لاجلها بالاجماع المعلوم والمنقول ويحتملها
من نفس واجماع ويحتمل على ذلك في مثل المملوك ولو بواسطة الاجماع فيتميمه
على عدم الفصل وتنفيع المناط المنقطع في الحق التي لا يرب فيها كما لا يرب في ذلك
كل ما دل على وجوبه في امثال ذلك في ذلك على ذلك الذي قد علمت انه
ليس من حال البائع ويحتمل فلا فائدة في التعريف على غير ما مر في المعلوم

٢٢٠

كلام في تعريف البائع

عند بل ربا يكون الفارق الاعتباري كونه بمنزلة القوس الذي لا ريب في
دخول بعض الافراد في مفهومه ويتم بعدم الفصل ونحوه والنصوص التي
منها معتبر او حجة عن وجوبه ان رجلا عابدا من بني اسرائيل كان محاربا
اليان قال قاض خذ لا فاشترى به سمكة فوجد في بطنها لؤلؤة فباعها
بعضين الف درهم فباعها مثل يدين الباب فقال له الرجل ادخل
فقال له خذ احد الكيسين فاخذ احدهما وانطلق فلم يكن اسرع من ان
دقق على الباب فقال له الرجل ادخل فدخل فوضع الكيس مكانه ثم قال
كل هنيئاً ثم بئاً انما انا ملك من ملوكك اريد ان اريك ان يلوك فوجد
عملاً شاكراً ثم ذهب معتبراً فحضر ابن عبيات عن ابيهم المروزي عن الربيعي
في قصص الانبياء قال كان في بني اسرائيل رجل وفان محتاجاً فالتفت
عليه امرئته في طلب خبز فالتفت اليه في الزقاق ورأى في النجوم امياً
احب اليك درهمان من رجل او الفان من حرام فقال درهمان من رجل فقال
محتاً رأسك فانتبه من الدرهمين تحت رأسه فاخذهما واشترى بهن
سمكة وابتاع لؤلؤة فلما اتم امرته اقبلت عليه كاللغة واقسمت
ان لا تمنها فقام الرجل اليها فاشق بطنها واذا بهن ثنتين فباعهما
باربعين الف درهم والمروزي عن ابي الحسن الصدوق عن علي بن الحسين
في ان رجلاً شق اليه الحاجة فذبح اليه فرستين فقال له خذهما فليس
عندنا غيرهما فان انت تكشف ما عنك ويبرك خيراً واسما منهما
فاشترى سمكة باحدى الفريستين وبالاخرى صلياً فاشق بطنه فوجد

وهو

معدومها لؤلؤتين فاخرتني فباعي اللؤلؤتين بمائة عظيم ففطن
منه قتيلاً ونحو خبره في تفسير العسكري المخرجه لك ما قد يقضي بعدم
وجوب التفرقة في مثله وان كانت سمكة ملوكة بالكلية مثلاً ما لو
كانت في ماء ملوكة للبايع وان كان محصوراً بحيث يكون منشأها فيه
كما يقتضيه طلاقهم والاشقوة الشرعية والعقلية وقد روي في ما ورد في
تملك الاموال التي قد اخرجت بالقوس من السفن المنكسرة البحر الذي قد
يصل الى جوف سمكة الاموال التي قد خرجت في سبيلها على تقدير عدم
مقد اسم القطعة ومجمل المال كونه عليه وخصوصاً مع ثبوت الاذن من ثبوت
اشاؤك بالناس من انفسهم ففصل في الاموال التي قد خرجت من جوف سمكة
عن الاطراف والنصوص ونحوها على ما تعلق عليها من ما يستدل به على
من ينقض واجام ونحوه على وجوب الحظر في مثل الحلال المختلط بالحرام
ونحوه غير ان الوجه ما اشترى اليه من عدم وجوب التفرقة فيما يوجد السمكة
والفراق ونحوها من مسائل الحيلونات المباعدة ووجوبه في السمكة والفراق
المملوكين وما اشترى من المملوكين بالاصالة بل المقطوع به وروى في بيان
النصوص والفتاوى التي لا بد من حمل طلاقها على ذلك الذي لا يشق
الى الاذهان غير عند التامل فتدبر فيها لادب المقام ففاصل بين
ما لا يدخل في مفهوم الكثر الذي لا فرق فيه ولا في المقادير ولا في الفوق
بين الجوهري والكبير والصغير والمعاقل والمخبر وضاً وقوى وقاعدة
واساد ولعل على بعض الوجوه في بعض الافراد ويتم بعدم القول بال

الاشكال المعارض بما تعلق والاطلاق النصوص ومما قد حمله من الاجاعات
المخرج بعضها في الانصاف والغية الذي قد سبق لبيان حكم غيره وتقد
بعضها من وما يستحقه من مثل قصد وقت الفراق با اعتبار قيمة الديار
فان نسب الى دين الاما فيه وفيه من بعض الاصول والنصوص ونحوها ما
قد تفرقت على عدم جواز الاستناد اليه في مثل المقام المعلوم قد سبق ادلة
العشرية في حكم فيه وان سلم التقادم وعدم اعتبار الشرع وان قبح
منه في الذي قد يجرى راحة كالمسل بالمقدار الذي قد اقرت الاجماع
بذلك وتخصيصه على فيه منه وعلى عدم الفرق بين انواع الكثر من مثل
الذهب والفضة والبرصا والصفر والفاخر والاداء في وجوب الخس
وبعدم اعتبار رطاب الزكوة النقا وان يرقم من الخبز بين الذين قد يدي
صراحتها خضرة المسائل في ما تعلقها في سبب تعلق الوجوب بخاصة
ولوا لولا انظر اليها الاعتبار وحكم المتبادر وفيه الاصحاب الذين قد
تعلق اجامهم على ذلك كما لا ريب في تحصيله ووصوله الى احد قد لا ينفرد
منه على الدلائل التي لا شك الذي سبق معاطاة النصوص ومما قد
الاجاعات المستقرة بحكمها في دفع معارض سوى الاصل الذي قد يمارس
ما هو اقر من من مثاله كذا عطف الشغل والاحتياط وحي فلا وجه
لما قد استشكل في الدلائل التي لا يقتضي صحة اعتبار النصاب في الاول
معترفا بعدم عتبه على مصرح به في يتبعه كما لا وجه لاعتبار احوال بعد
تطابق النصوص ومما قد اجاعات والاصول والقواعد على عدمه

الطلاق

ومخرج ما قد تفرق اليه عند تمام الاحتكام المخرج انتم ولا يجب فيه الخس
الا ابلغ عينه او يقتضي ما يجب مثله الزكوة من ثلث درهم او عشرين
ديناراً ما جاعنا الف المفقول في الرضا عن جماعة مستفيضاً لا قد
يكون لك في عدم اعتبار غيره بعد بلوغه فيجب في ما لغد والزاد عليه
وان قل لا هو ظاهر الاحتباب الذين قد تعلق الاجام على كثير منهم على
ذلك كله بل قد يكون الاطراف صريحاً في جماعة على ما قد تعلق بها على ما
لحق الزكوة في سبب تعلق الوجوب لا المسألة في النصب حتى يكون ما بين
النصابين عقراً مضافاً الى اصول المذهب وقواعده ولو على بعض الوجوه
وكل ما دل على اعتبار في مثل المقادير ولو بواسطة اقادها في النفس
في اسم الفنا في كفوائه والفرق على عدم الفرق في بعض النصوص ومما قد
الاجاعات ونحوها ما قد تفرقت على طر من ذلك والادل على اعتبار في الزكوة
الى الاقل من اداة ما تفرق فيها ان لم يفتلح يكون اول من وجوب لا يخفى
على المتأمل كثير من ما سيجاء به من حفظ ما مر من النصوص الواردة با حاشته
وكونه قد شرع عوضاً وديناً لها وخصوصاً بعد كونه من حقوق السلطان
الذي قد يوجب عليه من اعادة ما هو اولي بهم من انفسهم واشفق عليهم من
انهم لم قد شهدته من قد جعلت فداءه وما مر في صحيح ابن ابي نصر
وقرر المختصر الذي لا ريب في صراحتة واعتبار بما قد شهد بصديق جملة
منه القدر والنقل القاضيان سقوطاً ما قد تعلق بها جماعة منهم حديدان
في الانصاف والغية العقل لعدم اعتبار النصاب وان استندوا الى

الامر

وان توم من مثل الصحيح الذي قد يدعى انه مرجح بعد المرح به
على الشئ واحد على وجه قد يكون دعوى الاجماع مرجحة منهم ولا وجه
لاقتضاه جماعة منهم للمنه والحق على القسط العشر من انرا ارا ارا
المثال للقصود الذي نرا للمنه النص والقاضي والاداعي الذي
قد يكون مرجحاً مثل في المنهج وعزها بل ربما يظهر من مثل قطع الشارح
به في حقه الى قد حصل قبل قطع هذا منها الاكفاء بما في درهم وجهاً مثله
في من قطع بالاكفاء به في الحديث وهو من يقطع نحو ما استغفر من المنة
ولا وجه لا اعتبار بل هو في النصاب فيه بضمير مال اخر زكوة وعزوه وان
توم من مثل في ذلك وقال به الشافعي وامان استفاضة من الاعتبار بعض
الاستقراء من امثال ذلك على اعتبار النصاب الذي لا يتبادر منه
سوى الحاصل منه نفسه في اجزاء الخلفى بضم بعض الكثرة الى بعض وجدة
او قوله له نظيره في المعادن والقصص والعنبر والعنبر بناء على اعتبار
النصاب منها مع ان المرح به هنا على الشا جماعة منهم الحجة في سرائع و
الفاصلة منها مناهة متكررة عدمه الذي لا يتفق من دفعه انه ليس من
بديل الاجماع دفعة بعد دفعة من كثر واحد او كثر منقودة قد مر عليها
محل واحد ويجوز ذلك ما يقطع بوجوب الفهم في كاهولك لو حصل بغير
في المعنوية والقصص والعنبر والغنمية بناء على اعتبار النصاب الذي قد
يظهر من الحجة حيث قال في الحديث ذلك يشط بل هو عن اوقيته
ما يجيء مثله الزكوة من ثلث درهم او عشرة من دينار اعلى الحق المبرور

على اعتبار النصاب
والاجماع في بعض
الامور

على اعتبار النصاب
في الامور

نار

ما خرج به جماعة منهم القديمان والمفيد والشيخ في والاقتصاد والحق
في من نسبة جماعة منهم المنة من الى الاكثر ومنه الى مشهوره قد ما
واكثر من من لا يعتبر في الاول تمسكاً بطلان الكتاب والسنة معاً قد
الاجماع وبعض الاصول والقواعد والاجماع المنقول في وقت وفي ذلك
حظاً فذلك القليل الذي قد قاله كثير منهم الشيخ في نهاية ومبطل وان
في وسيلته واكثر المتأخرين الذين قد اسندوا الممارك الى انهم وعنه
الشيء ثم وكشتم وقد يظهر الاجماع عليه من غير واحد منهم استناد الى
ما سمعته من الاجماع وبعض الاصول والقواعد الى منها اصله البراءة
وكل ما دل عليه في مثل الكفر والركوة ولولا لولا الشارح الى طرف
منها وصحح ابن ابي نصر مثل ما لم يخرج مما اخذ من الحديث قليل او كثير
هل في شيء فقال ليس في شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكوة عشرين
ديناراً وما قد ما هو صدوق في الحق ومن لا يحضر الفقيه واعتبر ابو
الصلاح النقي الجلي من ان فيه ديناراً واحداً كما لغو استناد الى
بعض الاصول والقواعد والاطلاق المتناول لوجوب الفهم في بين الدينار
والعشرين الى قد تضمنت الدنيا ما الذي قد يتدلح على اعتبارها بكمال
ول على اعتبارها عند تمامها واستحضار الامالي ومرواية ابن ابي نصر
عن محمد بن علي ابن ابي عبد الله في الحديث من سئل ما يخرج من الزكوة في
الباخرة والذبيحة وعن معاذ الذهب والفضة هل فيه زكوة فقال اذا بلغ
قيمة دينار فنية اخرى قبل ومراة ابن ابي جعفر من لا يخرج من الزكوة في

لا تكثر في الامور
اعتباراً في الغلو

الاعتبار وعلى ذلك على اعتبار مثله في القوس الذي قد اشترك معرف
رواية التي لاربع في دلالتها ودلالة كل ما اشترنا اليه من عقل او عقل
على صحة معتبرتها على سقوط القول بعدم مطلق النصاب وان
مراعيان القدماء الذين لم يتفق شئهم على ذلك فتدلح الاجماع
الذي قد علمنا انه مقبول على من يدعيه كما يتلاد الشهرة على كل من
ينسبها الى قدماء الاصحاب الذين قد يكون اطلاق معظمهم على وجوب
الحج على سائر اطلاق معظم النصوص التي لاربع بتقيدها بكمال على
اعتبار النصاب الذي قد سبق اطلاق النصوص والقضايا في بيان حكمه
فلا يمكن الاستناد اليه كما لا يمكن الاستناد الى بعض الاصول والقواعد
المطابق ما من له ما قد ختم طرفاً منه ولا الى ما سمعته من دعوى الاجماع
الذي قد تكرر مراراً من خلاف الشيخ وسائر اهل ابيد على نفس الدليل
او يجوز ذلك سيما بعد ملاحظة فتاوى الاعيان الذين يستبعد من مثل
الشيخ والحق حكايته الاجماع على خلافه كيف وحش نفسه من مخالفة
في نهاية ومبطل المعلوم من تأخير الفتوى فيها عن دعوى الاجماع من سقوط
الاحتجاج به من قبل ومن الحق عند كتابه والصدوق قد تله عن يدعي
ان ذلك ليس من الامامية حيث قال في اما ليس من الامامية ان الحق
واجب على كل شئ بلغ قيمته ديناراً من الكون والمعادن والقصص و
الغنية ومضماً بعد ملاحظة ما مر وكثير الرجوع الى لوجه للتمسك معها
بالاجماع المنقول الذي لا يندفع صحيح اجاب المعلوم عدم جواز التمسك

فذلك

ن

بمقام الزينة وظن الاشتباه ولا للتمسك بها بتمسك الاطلاق الى لا اقل من
لخصائص تلك المانع من ظن المعنى المعلوم كونهما طال الاستدلال ولذا
قد مضى من العلم بالعلم مثل الحق الموصل الى الظن بعدم الخصص الذي
قد كان الشك في وجوده سبباً لاجماله وعدم ظهور معناه والمعلوم ان
الاطلاق احسن سيما في مثل المقام الذي لا اقل فيه من حصول الظن في وجود
المقيد المقطوع من ترجيح هنا على المطلق المبرور في ذاته وعوارضه وان
سلم اعتضاده باجماعي وفي المعارضين بانها لا كاصل المعارضين مثل
اصالها لمرارة وعدم الوجوب وانتقال الاموال عن اهلها ودرجتها في
استدعيتهم ما لو فرض من قدام الادلة كان الواجب الرجوع اليه كما هو
من العقل والفعل في مثل المقام الذي لا يحصى فيه عن اعتبار النصاب الذي
لا يحصى فيه عن العقل الذي عليه عامة المتأخرين وحيلة من كتب المتقدمين
الذين لو لم ما اشترنا اليه في اطلاقهم كان حرجاً بان ينسب الى مشهورهم
مثل الاجماع الغنية ولا تنص الى مضاف الى ما مر من مثل الصحيح كمرجح الاجماع
المنقول والاولى التي قد لا تقوم في معارضتها بعضها كما يستند اليه المتأخر
المشهور قد ما من قضاة عاميتند اليه ابو الصلاح الذي لا تصلح روايته
لنا سيما في هذا الحكم بعد صفات احدها بما لاربع الراوي وسقوط
الراوي بالبراءة فان كان الراوي عن الحديث عن اجتمعت العصاة به على نصيب
ما يصح عنه وان كان الراوي عن الحديث وكان المصلح من لا يعقده الا ما صح
عنده وكان في كتب مشهورة بل وان سلم اعتضاده بما قد تمسك التماسك به

من هذا الاجتماع المزمع الذي قد يكون المقصود ما فيها من من الامانية
 لا يخرج عن غيرهم وذلك لا يدل على كون الذي لم يكن فيها ليس من دينهم
 وبعض اصول العقائد والاطلاق ودخوله في ضمن العشرين ويحت
 دليل الغرض ويخبر ذلك ما لا ريب بما رتبته ما من الما يقض بسقوط الاما
 به فصار عسقا ومتهما لمثل مرجح الصحيح كقول في ذاته وعوارضه من
 وجوه قد مر كثير منها سيما مع احتمال سقوط كلمة عشرين من قلم ناسخ الزمان
 اللتين لا يبعدا عما هما كما قد يشعر به اتحاد الراوي والحكاية ومن قلم ناسخ
 الامالي وخصوصا مع ندرة المنقح بمضمونها على انه لا اقل من اهتمام
 الموجب لعل في الادلة والرجوع الى ما استرنا اليه من اصول المذهب فورا
 الحام بما عليه كما قد مر من اواخر الذين قد حكموا بطرح رواية الدنيا والذين قد احتل
 بعضهم سقوط لفظ القرن من قلم الناسخ فله او جعلها على وجوه منها الاحتمال
 وان قبلوها كما لا يخفى من نسبة الى نصاب الغرض الذي قد يفيد تشبيه
 المذهب به ما لا خلاف في اعتباره بالدنيا وقيمتها فيه عند المنقح كما قد يظهر
 الاجماع عليه من كثير منهم الفاضل الذي قد شبهه بكوكب والمنقح المرحوم فيه
 بدعي الاجماع على عدم اعتباره بالنصاب فيما نراه الى اصحاب المرحوم في
 التوقيع باجماعهم على ذلك الذي قد سبقنا و مناهنا الى الصدوق انه من
 مسئلة المذهب المستقر على ذلك الذي لا ريب بشيئ من الاصول والقواعد
 والمتفق المستفادة من مذهبها والاجماع المتفق على الشا غير واحد عدم
 وجوب الخرج الما قبر ومن اطلق الادلة ومنطوقها والاجماع يقتضيه

نصاب الغرض

مقرر

وجوب الخرج في قيمة الدينار فضلا عما مضى الى الامام فلا يفضل ما مضى من
 المعتمد القول باعتبار العشرين لا نفوت له ما خذ اسوي الاعتبار وبعض
 الاصول ما دل على اعتبارها في الكون والمعادن ولو بسطوا كونهما في
 القناع والغوا في القانع يكون الوجوب منها على وجه واحد كساق
 ذلك اخبار المرحوم في بعضها لعدم الفرق كقول النصاب في المستقاة
 وكما اذا الناس في موضع لا فرق بين الكون والمعادن والغرض
 ذلك ما قد يكون سند الحفيد بل في القدوق وغيره من قد بنوا على ثبوت
 النصاب في الجملة اذا ثبت في واحد وانكروا في بعضه فلهذا وعقار وعقار
 وجوه قد لا يخفى عليك كثير منها كما لا نفوت وجهها لما قد يظهر من كثير منهم
 السيدان في الانتصار والعقيد في القول بعدم النصاب على سوى اطلاق
 النصوص ومما قد لا يوافق على جميع منهم السيدان وبعض الاصول والكل في
 الغاية من الضعفاء سيما بعد وجوب اخراج عن تلك الاطلاقات المشقة
 كيان حكم غير وخصوصا بعد معارضة الاحكام المذكورة باقتاله ما لو فرض
 الشك وضاد الادلة لكانت في المخرج عند العقل والعقل المتساوية
 على الاجماع في الظن لا على السالكين في تحصيله من اعتبار النصاب في هذه
 الثالثة بعد المؤنة التي يظهرها على تحصيله من مثل الخبر السابق في المعادن
 والآثار والشا واجرة الغرض في الغرض واجرة الحزم والآلة ونحوها في الكون
 بل في كونه من حيث ذلك المخرج الاصحاب الذين لا يوجب الخرج عنهم في جميع
 الاقسام الا بغير اخرج المؤنة التي قد تقع الاجماع في تحصيله على عدم

سنة

الوجوب قبل اخرجها في جميع الاقسام لا بدقلم انه هو المتفق ومن النصوص
 المتقدمة من ادلة لا دلوا لو ساط الى قد يكون منها الاجماع على الفصل
 وتوقيع المناط والقرن الاولى واصول المذهب وقواعد معناه الى العقل
 القاطع حيث انه هو الموافق للمعتمد والمناط للظن الذي يقرب من القاطع
 ويبرهن عن المعتمد وكل ما دل على في الضرر والضرر ونفي السيل عن الحسين
 ونحن ذلك ما قد تقرر عليه من غير المتقام الذي قد سبقنا من ادلة انه لا يخرج
 في النصاب الا في اخرج دفعة بل في اخرج في دفعات ضم بعضها الى بعض واشهر
 التفاضل المخرج وان طال الزمان وتخلل الاعراض اذا وصل الى الحد يكون
 في العرف بمنزلة الاخراج الذي قد وقع ابتداء وكانه وفان يقتل وتحصيله
 وان اطلق جماعة عدم اعتبار الاتحاد واعتبر انما عدم نية الاعراض في فصل
 آخر ما لا طائل تحت الاطلاق فيما فصله في اخرج تبعا للمعتمد من اعتبار
 اتحاد النوع في الكون والمعادن ومن الغرض الذي قد اعترض كثير لعدم الفرق
 بينه وبين سابقه ذلك على وجه قد يظهر على اجماع جماعة منهم وكانه
 كان حتى على عدم الفرق بين المحدث نوعا والمختلف عن هذه الاقسام الثلاثة
 وان ذكرنا اخرج اعتبار الاتحاد وجمعا كغيره وتماكب بعض الجمهور ملقا
 انه خصوص المذهب كقصة في اخرج الزكاة وما الى به بعض فضلاء العصر
 نراهم انه هو الموافق لاصل المعادن مثله والمنشاق الى اذهان من الادلة
 التي لا ريب في دلالتها على اتحاد المخرج في الاحكام التي منها اعتبار النصاب
 وان اختلفت نوعا لثمة وعرفا وشرا سيما مثل الصحيح الذي قد تقرر به

سنة

جميع

لا يخرج

كالمرج في نية زهم ما قلنا تشهد على صحة بتمر في الزمان والمتر بعدم الخس
 فيها لا وجوب كما في دونه النصاب ثم وجوب كما في اخر دونه النصاب واجتماعها
 نصا با والمعلم انه لا شاهد فيه بوجه بل قد يكون شاعرا على اخذ من غير
 الذي قد يدعي في خلاف الفرض فصار عن الاجماع وظهور من كل ما دل
 على وجوب الخس واعتبار النصاب خصوصا مع ما حظه الزمان ونفي الانصاف
 مع عتبة العشرين على مثل المعادن والكون المختلف في النوع المذكور هنا
 الا اذا والاصناف صرحت وجوب الخس على وجه كذا في غير الاقسام المختلفة
 ما يبلغ النصاب الذي لا يبلغ كل واحد منها فمما لا يشك انما انما فضلا عما
 في كونه ونحوه ولم يبلغ نصيب كل واحد منهم النصاب فلا اشكال في سقوطه عن
 الجميع كما لا اشكال في وجوب عليهم فيما لو بلغ نصيب كل منهم ذلك كما لا
 في سقوطه عن كل واحد منهم نصيب ذلك وجوبه على من بلغ نصيبه منهم بل ربما
 يظهر الاجماع على ذلك كله من جماعة فان قرعهم في مثل صحيح اخرج في غير
 في الاجزاء فضلا عن الذي قد اعترض في البيان بظهوره في كونه وقد سبقنا في قول
 بعض فضلاء العصر انه لو طان لم يكن أولى بل قد يدعي ظهور الصحيح المذكور
 في عدم اعتباره في كونه المتعدين غير ذلك كما انهم وان كان بعيدا ان لم يكن
 متساويا فلا حظ وتامل فيما لا يجمع المقام تقاضيه وسماح كسبة الزكاة التي
 يجب فيها الخس اخرج الذي المتعدين المرحوم اجماعا على ان لا يقتل على الشا
 كثير منهم الفاضل في كونه والمنقح المنسوب فيها ذلك الى الجملة والاشاع في
 المرحوم في نية بتمر الى الشيخ وكافة المتأخرين وجماعة منهم سيد المدرات

وجوب الخس في الزمان والمتر بعدم الخس

"أمثالهم"

بعضی

عَلَمُ الْغَفِيِّ بَيْنَ رُضْوَانِهِ
وَالْمَكِيِّ وَوَجْهِهَا

۱۰

12

مطبعة غفر السبع

حل النص ومما قد اجمعتا وعبارات الاصحاب عليها في سبيلها بعد ملاحظة
 الفرائض التي منها كونها الغنائم ومنها كمالها ولا عقل ونقل في الجاهل
 ونحوه على كون الوجوب في الاقسام جميع على وتيرة واحدة الى غير
 ذلك ما قد مر من وقد تقرر على احوالها جلة منها المدرك من
 احتكاك المالك من الحديث تصنيف العشر الذي هو الزكاة في الارض العشر
 كادها لير ما لك الذاهب الى منع الذي هو شراء الارض العشر وان
 اذا اشتراها فوضع على العشر لاخذ العشر في حقها ثم في العتابة في السقوط
 والغاية التي قد زادها ما احتل كونه اجر المزرعة قد صدرت في حقها
 على الذين الظاهر له الخلاف وقت صدورها حكم ومعلوم ان ارضها
 كان هو الظاهر من زمانها فبه ينقدح في الشك بلايات هذا الحكم
 وليست غلبة بل في الاجماع ليغني عن طلب الدليل فان حجتهم لم يذكروا
 كما في الترتيب في سبيلها بعد ملاحظة ما في خصوصها على تقدير وصول
 الحكم اليه لا يغير من كونه قسما في الغاية الترتيب في متعلق العشر
 هناك بظهور النص والفتوى في كون الارض لا ما فيها من شجر ونبات
 ونحوها قلت بل في كونها كونه ارض كما قد يعرف بالتأمل نعم في غير الميزان
 العشر في ارضه ارضه وبين ارتفاعها من اجارة وحصة مزارعة
 ونحوها كما مر به غير واحد من الاصحاب الذين قد يورث من بعضهم في حق
 الاجماع على ذلك فان تم فهو لا قد يورث ما مر به في بعض الافاضل
 من كون التخيير المزرعة مقصورا على صورة ما لو كانت خالية من غرس ونحوه

في حقها

في حقها

دون ما كانت مشغولة بخلاف ذلك المتعين فيها الاخذ من الارض وقطعه
 ما مر به به غير واحد من اهل تقويم الارض من سبيلها بالاجرة وقدر في الارض
 على ما للمالك وعلى من الارض في اخذها كمالا ما في الحق ما يخص الحق من
 الاجرة وما قيل ان له اخذ على ارضه هنا فيه وان كان لير له قلع العرس
 والبناء الذي يحصه الحق على سبيلها بالاجرة كان له اخذ القيمة
 لو لم يكن له فتقوم الارض في مشغولة بالقرن والبناء بالاجرة ثم ياخذ
 من تلك القيمة وهو غير بعيد بل ربما يكون كما في العرس من اطلاق الاصحاح
 الذين منهم المقتضى في حيث قال ويجوز ان اخذ من المزرعة من الارض وقطع
 الشجرة في ذلك حيث قال ويجوز ان اخذ من المزرعة من الارض وقطع
 الارض وقطع حيف قال بعد تقرر في حقها في حكم الارض الحاشية
 والمزارع وطريق معرفة الحق ان تقوم مشغولة بما فيها باجرة المالك ثم
 قال ويجوز ان اخذ من المزرعة من الارض وقطع الاستاد في كسبه حيث
 قال بعد اختياره ذلك وطريق الاخذ في هذا القسم ان يقوم مشغولة بما فيها
 باجرة المالك وقال المقتضى في المشغولة حاشية القواعد ويجوز ان اخذ
 من المزرعة من الارض وقطع حيف قال بعد تقرر في حقها في حكم الارض الحاشية
 المراد من المزرعة كالحرج به غير واحد في حقها من احوال الحق من حقها
 او ارتفاعها الى غير ذلك من ملاحظات الاصحاب كظاهر من كلامهم في ذلك
 عند التأمل ومقتضى عدم تقويم مشغولة في مراعاة ذلك في التقويم
 احتراز عن قول النقص في حقها في حقها في ذلك وفي ملاحظة الحرج بل الملاءمة

لا حاطا بالقيمة اعترف به في ذلك وعن قوله بل عليه لولم يلاحظ في حقها
 فليكن فيما قد يخرج وجهه وقوته من الاوصاف في ادلة المقام المعلوم فيه
 عدم اعتبار النصاب واحول واليلا على الذي لا يتصور منه ولو
 على غير مظهر للاصل واطلاق النص وفتاوى الاصحاب وان ظهر في الفتاوى
 التي لا تتقيا للحرج من حيث قال في مسالكه ويتولى ان الحكم والامام
 الشيرازي لا يلاحظ في ذلك وجوبها عنها لا عنصرا احتمال سقوطها عنها وبه
 قطع في الاول فخرج من انهم غير عاها هو الوجه بالنسبة للاخذ بعد
 كون القيمة في الاخذ الذي يورث بالنسبة الى الدفع اية كما يعرف بالتأمل
 الذي لا يرد في دونه انه يطبق المسلم والذي في ذلك كله ما هو في حكم
 احدها فيصير لهم ومجانينهم وغيرهم كما في غيره مع الاحكام بل في كسبه
 فتركه في دخول المنقول للاسلام المار في عنه في حقيقة وجهه ان لكن قد
 يورث في القول باشتراط التكليف في وجوب الحق الذي لا يورث في كونها
 خطابا في وضع سبيلها مثل المقام وخصوصا بعد ملاحظة ما في حقها
 ومما قد اجمعتا في استفادتها الحصار في وجوب في السبيل المار في
 كما في المذهب وقواعد السيرة والا اعتبار وان اوجبوا بالصلاح
 في الميراث والصدقة والهدية مذهبها عند غير خادجة عنها كما يشهد
 اليها استناد الكوفة في حقها في كسبه في الفرائض في حقها في حقها
 الالية والرواية وفتاوى الاصحاب ومن هنا ان من انكره وهم معكم الاصحاح
 الذين منهم ابن ابي عمير لم يستندوا الا الاصل وعدم دخوله في شئ من التسع

لا يورث في حقها

لا يورث في حقها

الذي يورث فاشل حليتم ان هذا لم يكن غير ان اصله ولو كان صحيحا
 لنقل امثاله متواترا والاصل بانه الله وقريب منه في كلام الفاضل و
 اعزاه عن لا يستند في الاصل والشك في السبيل في حقها في حقها
 من ان لا يورث في الحكم الذي ثبت على تقدير الدخول في التسع وينتقل على
 تقدير عدمه اجماعا من كل من الفريقين وفي فتاوى المراجع في الموضوع
 ويكون الاول ملائما بانه احد باندرج في حقها في حقها في حقها
 وغيره وربما يكون كما في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 طرف منها في حيث الحساب التي قد يظهر الاجماع في جماعة في كون ذلك
 منها بل ربما يكون من حاشية مثل جالي الغنية وكثير من النصوص التي قد
 طرف منها في اشارة ذلك كقوله في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 وصغير الرأى في جميع ابن مهران ومفهوم معتبر به بل في بعضها
 المصريح بخصوص الهدية وفي آخر التمر في الميراث الداخلية الحساب
 بناء على ما هو كذا في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 اعتبار القصد والاختيار فيها ولذا قد حكوا بوجوبه في مثل التاة واثبات
 ما قد يكون الميراث اولى بالصدقة منه فيستدل في كل ما قد لا من حقها
 فتوى ولو بالوسائل التي قد يكون منها الميراث وتنقيح المناط والاجماع
 على عدم القصد وتحرر ذلك ما يكون من واسطة الاستناد الى ذلك في
 اشارة الصدقات والهبات الملتحقه على القبول الذي لا يورث من
 الاضال الاختيارية ونوع من الاضال اولى ومن ثم انه يجب حيث يجب

في حقها

في حقها

كالكتاب وينبغي حيث ينبغي كالاكتاب الحج ونحوه كثيرا لا يترك الاصل
ان يقول الحق ونحوها الكتاب ويجوز في ذلك الاصول والقواعد ولو بالحق الذي
قد مر تقريره وخدم القدر بغيره في النصوص والفتاوى التي قد يكون
ذلك من جهة العلم على دخوله في القالب الذي لا يرب بتواتر النصوص في
الاجاعات وفيما هي كسيرة وانما كسيرة من المذهب على وجوب
الحج فيها جميع اصنافها وما نحن فيه منها لغة وعرفا وشريعا سيما ما كان
مقصودا به التكليف الاستفاده منها كما نراه في كثير من الناس التي قد
الها بالصدق فاصنفه فائدة بل فانه يحيدون في الطلب ويكرهون لها
من مثل قطع القفار وحسن التجار ان يكون التجار وذوي الصناعات في
الزراعات بمراتب عدله وقع قد وجه للاستناد الى الامور المصارف
باعتباره ولا الى عدم فقر الحج الاصحاب به ولا الى عدم نقل متواتر اجتهاد
والاستفاد منه لقطع بوجود السبب فضلا عن ثبوتها باعتبار شرعية على
انه لو لم يكن ذلك لانقضاء عليهم الحكم في كثير من احوال المكاسب التي قد ثبت
انها ما هي في اولها بالصدق من غير غيرها فالقول به سيما في غير الموارث
وحسنها فيما قصد به الاكتاب ما لا يحجب عنه الا ان يثبت الاجماع
الذي قد يظهر على صحاح وجوبه على عدمه ولكنه لم يثبت ضرورة
تحتفل بالكون قديما وحديثا بين الاصحاب الذين قد يظهر من كثير
منهم دعوى الاجماع المطلوب على لاهم بدعيه على عدم الوجوب الذي
لارباب بشبهة ايضا في مثل هذا وان واجه المتعدي سيما ما كان بقصد
الكتاب

بل
انهم

الحكم

عاجب فيه نحن فيكون اجواب من المعقولة ونحوه فكل بل في بعض النصوص القدر
بعد الفرق الذي قد يكون دعوى الاجماع من مثل المنفرد والصدق الذي
قد مر في اما ليه من بين الامامية ان الحق واجب في كل شيء بل في قيمة دينار
من الكوزن والمعادن والقوس والغنية حيث انه لا دليل له سوى ما ذكره
في الدينار من مثل كوزن وذلك لا يتم الا على تقدير الاجماع على عدم الفرق
كالادليل المنفرد سوى ما ذكره بالشرية في الكوزن والمعادن والمعلوم انه
لا يتم الا على ذلك التقدير والكل عزمهم مع ان الاصل مضافا بامثاله
لا الاجماع على تقدير تحققه التي قد لا يستفاد منها سوى عدم الفرق
في اصل الوجوب وكونها من جملة الغنائم والقوانين فمن هنا لان المشهور
الذي قد يصل الى حد الاجماع الظاهر على ان كثير من الاصحاب للغنية
ولا لما فضل من الاموال ولا للحرام المختلط ولا لاهل الذم ولا للقوس
والعبر بالحق من بعد بل على الاجماع المنقول على ان غير واحد وان
بعض معاذق او كلها ما قد يثبت احكامهم غير ما لو ساط الى منها القوي
وتفريق المناط والاجماع على عدم الفصل والمعلوم الذي قد يصل الى
لا يبعد عنكم مضافا الى اصول المذهب وقواعده واطلاق الكتاب في
السنن المتواترة ومما قد اجماعا في السيرة القاطعة والتاثيرات
من فضل ووجه كثر في فقه القناعات التي لو ثبت فيها وجه غير ما قد مر
تخصيص الشائت بالحق الذي قد معنى اعتبار النصاب لجائت به الاجماع
تزي لحيي كبلوى الى غير ذلك ما يقتضي بسقوط ما شذبه المنفرد الذي

عليه

والاول

قد

الكتب القوائد ودعوى ان الصادق هو من الموضع كمن الموضع فلو كان
من قبل العينة عادية عن المهران ثم لو دفع اليها ما ليح او ربه
او دين وجع به او بخود ذلك ما هو على هذا المضمار فلا ريب في عدم كونه من
المكاسب ضرورة انه وان ملكه ملكه ملكه على وجه لا يتجاوز ولا ينفك
نقله وتخصيصه كاد يصل الى حد لا يبعد من كونه والسيرة شاهد صدق
على ذلك كمن بعض الاخبار التي منها معتبرين من يراى كمن اليه باسب
رجل دفع اليه مال ليح به هل عليه ذلك المال حين يصير اليه الحق او على
ما فضل في يده بعد الحج فكيف ليس عليه كمن بخود ذلك لهما يؤخذ من
مثل الاوقاف التي اوقفها على جهة من اجابات التي لا يتجاوزها على
اشكال فيما فضل وان كان صريح الرواية العمدة في مثل الحج فلا يظن
وتأمل فيما اجدت سبقي الى تحقيقه الذي قد يدق ولا يدق في
العلم بحجها في الحكم واعتبر الشيخ المفيد في الغنية والقوس والعنبر
الذي ذكره بعد القوس تخصيصا بعد التخصيص او كونه من من من وجبه
لا ان كان تخصيصه من اصل من وجه الماء فلو يكون من افراده كاسلف
عشر من وينا او فقيه وله استناد الى بعض الاطوار والقواعد وكما
دلت على اعتبار العنبر في الكوزن والمعادن من نفس واجماع ونحوه ولو
بالوساطة قد يكون منها القوي وتفتيح المناط وما اشرنا اليه من
ولادة النصوص على اتحاد الجميع في كمال ثبوت على وجه مستعمل حكم الجميع
وشروطها بحكم احدا حتى انه لو مثل من احدها كان بمنزلة الشوايل

ما ذهب اليه الفضل
نص القناعات
والعنبر

قد مر عن واحد بان قد جاء بالادليل عليه في مراجع ماله من بدعيه
مثل الكمام وما قد مر به الاصحاب من انه يعتبر في وجوب الحج في الارباح
والمكاسب والزراعات ونحوها مؤثر ومؤثر في سنة كاملة مقتضيا
فيها غير ما يصح طريفة امثاله واللائق بماله بل على الاجماع المنقول
من جملة على الشايع واحد منهم المنفرد في سائر غيرهم وكما مر في جملة
منها المنفرد وكمن والمشارك واخرها ما قد نسب فيها الحكم الذي يور الى
على اننا ومنهم من نفى الخلاف عنه وقطاعا على ان كثير منهم المرتبة
وتشريح وابن زهره واخرهم من قد يقطع منهم بدعي الاجماع مرجحا
ايضا والمعلوم الذي قد يصل الى حد لا يبعد من كونه استنادا الى ما مرنا
بل ولا يصح ان كان مضافا الى السيرة القاطعة واصل المذهب وقواعده
وعموه وتلط الناس على الاموال وما ينتقل اليهم من خزانة ونحوها
وصحة المعايضة والقرض ونحوه في كل ما في ايديهم من دون حرمة ولا ضا
الا ما خرج بالادليل وليس الا فاضل المنة وساحة هذا الدين المنفق
غنايتها العشر اخرج اللزوم على تقدير الخلاف عقله ومنزله والاعتبار
سيما بعد ملاحظة كونه من هو اولى بالمؤمن من انفسهم واشفق عليهم
ابائهم وامهاتهم وان شاركه عيال الذين قد تفرقت افئدتهم عن امثاله
ذلك وقد قرئتهم عليه وزادتهم له وكل ما دل على نفس واجماع ونحوه
عما وجوب في الزكاة وما في الاقسام ولو بالوساطة التي تستمر على طر
منها الى عين ذلك من الوجوه والا اعتبارات التي لا تفرق حصول الشك

اعتبار الخراج
في الكمام

بعد ملاحظتها تناول الاطلاق الذي لا يشاء شرسى ما فضل عند
 التامل يكون المرجع الى اصول المذهب وقواعده والمعلوم انها جميعا
 حاكمة بعين ومرة ذلك كله تنص على المستقيم المعقود سندا ولا
 ولو بالاصل الذي قد يكون منها الاجماع على عدم الفصل وتنقيح المناط
 القاطع والفرق بل المتعارف بناء على كون النصوص الواردة بابا جدها
 المقصود في كثير منها بالتحليل بطريق الولادة ونحوها قد كان سببا لتزويل
 الجمهور لتلك الاخبار على خصوص المناط والمساكن والمتاجر ما وجد
 قسرها الاصحاب بما قد تضمنه بالمؤيد منها ومنها معتبر الاشمري وابن
 المكارم واليهما سابقا ومعتبر على من محمد بن شعاع وصحيح ابن ابي نصر كفت
 الى وجعفر بن محمد بن ابي خزيمة قبل المؤيد او بعد المؤيد فكتب بعد المؤيد
 ومعتبر ابراهيم بن محمد بن ابي الخياط من قضاة القضاء اليماني ان الحسن
 المؤيد هو وان اطلق لفظ المؤيد فيها لكن معبودة ما عرفت وصرح
 جملة منها معتبر السائر وذيل صحيح ابن مزيار كطويل بل والاخر ونحو ذلك
 يتعين كون الملاحظ للمؤيد ما قرأ المعلوم كونه هو المتبادر عنه وعرفا
 سيما بعد ان كان من واحد يكون هو المتبادر والمعهود من امثال هذا
 الاطلاق المنزلة بمنزلة المرحى كونه المراد مؤيدته ومؤيدته عينا لمضاهاة
 الاستفادته مريحا او كما صرح في جملة منها معتبر السائر وابن مزيار
 عما استفادته من معتبر ابراهيم بن محمد بن ابي الخياط المروي عن ابن مزيار
 في باب اية قال كفت الى ابي الحسن اقرئ علي بن مزيار كتاب ابيك

مؤيدته

فيما

فيما اوجه على صحة الحديث في نصف الحديث وان لم يكن على من لم
 تم ضيعته بمؤيدته نصف الحديث ولا غير ذلك واحتلف من قبلنا
 في ذلك فقلنا لا يجب على الصانع ان يثبت المؤيد مؤيد الضيعه ونحوها
 لا مؤيد الرجل وبما له فكتب بعد مؤيدته ومؤيدته عينا له وبعد خارج السطحة
 الى غير ذلك ما قد تقدم بعد ملاحظته من قد خفي خلف الاخبار في الاصل
 الى معرفة المراد بالمؤيد وتحديد ما بالثقة التي قد تم ابحاث جعلت
 عن الخلق والافاضل الاجماع على اعتبارها عدم معرفة خبر بل على صحتها
 وكثير من المتأصيل المذكورة في كلام الاصحاب الذين قد يظهر الاجماع في كثير
 منهم على كون المراد بمؤيدته السند وليس له الواجب الثقة وغيرهم واحتقروا
 اللزوم كما للمعتمد والسند والنفار وان وثاقه الظالم غصبا او عصا
 والهدية والصدقة اللاتقيين بجاهه ومؤيدته اجماع الواجب عام الاكتساب
 وعز وزيارات اسفار الطاعات سيما زيادة الحبيب التي قد وردت في
 عليها حتى قيل بوجوبها ولو في السنة او في العزم وهو غير بعيد لو لا ما
 يترافى من الاجماع على عدمه وتزويجه وتزويج ولوه والمعلق به من
 الارحام وغيرهم وغنى العادة والظاهر وكسح والامتنع وحيل النساء
 والمساكين ودار السكن والضيقات وكتب العلم والعبادات والقران الشريف
 والحج بجاهه تلك كسنة وان امكن استعارته واستجارته بل لم يكن
 ذلك كله كالصريح من مؤيدته الاخبار ومما قد اجماعا وعبارات الاصحاب
 ولو بواسطة الاصول المشاهدة على طرف منها وان اختلفت عباراتهم

بعض اصحابه

فيما

ومما قد اجماعهم في معارف الاجامات المصريح بها في الانتصاف وفي الغيرة
 والشكر والمنتهى ونحو غيرها ما هله لفظه او ما يقرب منه الحسن
 يفضل عن مؤيدته السنة لم تقتض له ولها من الايجاب والصناعة
 والزيارات واجب الاجماع ونحوه في عبارات كثير منهم في وجه البيان
 مؤيدته السنة له ولها ومنها قضاء ديونه ونحوه وعزوه وما يوجب من
 علم او معافاة ونحوه في كثير من ذلك وغيرها ان المراد بالمؤيد ما ينفقه
 على نفسه عينا له كالحاج نفقه وغيره كالتفريق المهدية والصلوات كخواتمه
 وما يخدم الظالم منه فكل او عينا نفقه باختياره والحق في اللزوم له
 بنفقه وكفارة وما يشترط لنفسه ذابة وامته وقريبه ونحوها ويعتبر
 في ذلك ما يلقى من جهة ونحوه في جملة منها سنة والمذكر والرباط المصريح
 فيها بزيادة ما يخدمه في كل طاعة الطاعات كالزيارات واجبة المندوبة
 وفي الطاعات بعد مؤيدته السنة له في كل طاعة واجبة نفقه وسند بها والندوة
 والكفارات وما خذ الظالم غصبا او عصا نفقه والهدية وعمل اللاتقيين
 بجاهه ومؤيدته اجماع الواجب عام الاكتساب وزيارات اسفار الطاعات
 والتزويج ونحوه كذا قاله وظاهر امره في دعوى الاجماع على ذلك
 الذي قد وجد منه في كثير من عباراتهم بل ما هو ازيد من ذلك كعبارة
 جاعته منهم الاستاد في كسنة بل في كثير من بعض بدوخل ما يواعد فيه بذلك
 وان بلغ الاثون كما قيل لاهل العصر في مثل هذا البيع الميسوم الذي
 قد منع من تقاطع القرض فانهم يتناولون على مقدار الربح اذا جاء

في التبيين

البيع

البيع فتتفاوت ما يؤول الى التبع عليه بنصفه وهو ما قد زيد
 على النصف اية بل لم يكن دخول في النصوص ومما قد اجماعا
 وعبارات الاصحاب اذ قد روي ان الخلف عند نقص بل بخلاف المؤيد
 بل يحرم ولنا بغير اهل العصر في اموال الايتام الذين لا يجوز التصرف في اموالهم
 الا مع القطع والمعلوم انهم ما ذكرنا امثال ذلك الا على طرفي المثال والادلة
 التي عرفت تلك هي اذ قد باع على فزادها فانهم مختلفين في المعنى الذي لا
 يمكن محذره ولا حصر فزاده ولعلنا قد ترك القرض لا كثر نقاصه في
 النصوص واكثر الفتاوى التي قد استفاضت قواعد اهلها ان ما يشك
 في كون مؤيدته يكون في الحكم منها مع احتمال عدمه اخذنا ما يطلق
 الادلة المحكمات بوجوب ايجازها بالخارج بالدليل والمنكوك ليس منه وكذا
 الاول هو الاخذ باصول المذهب وقواعده حيث انه بعد العلم بتقيد
 الاطلاق بانه المؤيد التي يحتمل ان يكون ما نحن فيه منها بصير كما يجوز
 ان الحكم ثابت الا ما فرغ بالادلة ليس باولى من عدم كونه ثابتا الا
 ما فرغ بالادلة فيكون من كونه الرجوع الى ما استبان اليه هو المتعين في
 امثال على المثال قد لا يخرج عن بعض ما مر ولذا صرح صحيح منهم المسمى في
 الدرر والشارح في ذلك وحقه بعدم جبريل حسن خبره ان الخبر بان
 وان كان عامه بل يكون ما هو لا حرج من عدم جبريل في تلك حالها
 بوجوه اخرى خصوصا اذا فرض تعقل البيع للخاصة ضرورة مراعاة مؤيد
 المولى من جبريل خصوص فلا يخرج من محضارة الساب قبل ولا الجاهل الواجب

فيما

تحقيق

في الوقتين اذ هي لا تخاف من سبها اهل لولان الربح في الوقت الثاني بل لا يربح
في وقت واحد اذ من السلف بسرقته ويحرمها لا بفقر السهم ويحرم عما
يحصل فيه لئلا يربح في التجارة ثم قد يقول الجرحيل ان هذا يقضي مال التجارة في
الاخرى كما لو لم يربح في بيع بعض اعيان التجارة الواحدة لا يقصر من ماله
ثم يقبل السهم فباعه باضعافه لعدم صدق الربح والفقر عرفا به وسب
ملاحظ من وجهه لكن في هذه وجه جريان التجارة في وجهها في تحول وحكمه
تقطع المنة من الاله تقديره ما اشرفنا اليه والاله لان الحكم باطلا فلا
يجب الاستحالة الذي لا يخفى منه ما نكشف الاستاد قدس حيث قال فيه
ولا يجبر من غير مال التجارة بالربح منها والاحوط ان لا يجبر من غير تجارة
بربح اخرى بل يقتصر على التجارة الواحدة انتهى وجه ما يوجد في كلامه
الاحصان من عدها ما خضع الظالم ثم اذ مصانعة من الموعود فكل الاله ان
يشتباها ووجهه بثبوت خط القصد او ينزل على ما هو المتعارف من الظالم
القصد لا يخرج والمعتصم الذي يأخذ والى قضاء في مثل قضاء في كسره
وعلة معناه لانه يحصل بحد الانفاق المنزل بمنزلة التلف بل ربما ايضا
من مثل قوله في صحيح ابن عمر بن الخطاب بل هو بغير تحفيظا عنه وقتا ثم عليه
ان يخرج كلما اقتاد كسلطان في احواله منها حتى يلزم الخسوف والاسبا
وكذا الاستحالة في احسن الموضع بانه وقته متلفاته العزيمة ومن الخطا
وان كان قد دفع ما به ذلك من الدين الى التراب باحتسابها منها
بل هو مما يحتاجه الناس عسرا لثبوت اعظم المؤن لكن يعجزه ذلك وفي

الدينين والذنوب والكفارات ونحوها سبقها أو عقابها تحول الزمان
مع الحاجة بل قد تعتبر الحاجة مثلاً الدينين السابقة لبعثه الوفاة بما
اشتغلت به الذمة من الحاجة بل من اعظم افرادها وان يكن من أصله كذلك
وهو المتجدد منها بعد تحول ضرورته عدم من جهة الحق بل من جهة ذلك الحسام
المات كما هو كذلك من آثار الخلق اجتماعاً على الظاهر بقوله على لسان علي بن أحمد
منهم من نسب إلى ظاهره جميع الأصحاب وبتحقيقه كما وصل إلى حد لا يعدر
منه كما قد يوجب إليه أنه هو المستفاد من البيعة وأصل المذهب وقواعده
ومقصوده ونحوه لكن يحكى أنه لو زعم المحدث المتجدد الحق في ذلك الحسام المات
لأنه تأخر الحق من الحق المتجدد من غير أن يرضى به من تلك المخبر وذلك
باطل بالقرينة المعلوم منها أنه لو يزعم الحق تأخر من هذا قبل تمام تحول
الحق القول باعتبار الخلق خائفاً عن الهلاك والعلوم منها أنه خلافه ومن
هنا قد حكم الأصحاب بأن مثل استطاعة الحق من الحق بالنسبة إلى الزمان لا تستطاع
وإنه لا استطاع من خطي فضلات أحوال المتقدمة وجب الحق فيما سبق على ما
ولان الحق في ذلك تمام من جهة الزمان إذا صادف الزمان لطفه حول ذلك الغفلة
وإذا قلنا لفظة المتقدّم كقولنا حول فضلة سنة الوجوب غير رمضان
فيمتد شعبان المحل لحواله قبل سريان الفدية للبحر وقد قبل ما سبق الحق فإنه
يوجب الحق في تلك الفدية وإن كانت استطاعة قد حصلت في تلك السنة حيث
الذات لم يوافق من سائر الفدية في تلك السنة هي ما كانا الحق ما يتأصل
سقوطه وهو لا يقتضي المخرج باعتبار ما حصل بسببه كثير منها البان

ما يحصل بالتفتيش

وقد وثق والملائك والكفاية بل قيل انه ما لا يعرف من عندنا ولا يصح لنا ان
معتقدا جامع الغيبة والشك والمهمته وكذا قلت وعرفنا بل ان يكون مرجحا او
لا لم ينع من جملة منها ومن حقوق النصوص وعبارات الاحوال لصدور
كونه من جملة الخوف الى ان يتحقق الخوف انما نراه عليها وان لم يصرق بل لفصل
الذي ليس به ان لم يشرط في الصلح الذي يدور عدم الوجوب هذا
عليه ان لم يكن الا الشك في ان اذ احب تحت اوله وجوب الخوف كذا ما بعد
اشترائه من قوة القول بان الخاشك في كونه من المؤمنين كان له حكمه ومعه
حاشا من استغنى عليه من عدم اشتراط اكله في اصل الوجوب ولو لم يجر
القول بعدم استثناء الخوف من راحة الاذن في التصرف بذلك
من المالك الا على غير منافع لوجوب الحق فيه بل وجوب تأخير الحق في الحق
في غير منافع الحق لان مقتضى انما ان ما لم يقد لا يتصور اشتراط
السلطان بل الفصل الذي لا يعلم عدمه الا بعد فوات حول الوجوب ووجوه
لزمه من وجوه فضل ما قل قد مال اليه بعض فضلاء العصر تعالما لظهور
قلم الاستدراك اعظم في كشفه من انه لو اقتصر في قوت اولياس واذا لم يكن
او اوضاع ولم يضل ما ياتسليم محال الشكوت من المؤمنين على الاقرى مستدلة
ذلك القاضل بانها رافقت الخوف الى ما يتلفه في حوله وعنده امرها فانه
الشك في المالك خصوصا بالنسبة الى بعض الاشياء التي لا يقدتها انقصا
حقه من شره كتب وما اوجب طاعة وصنعت ولا بد من حقها وهو غير من غير
كذلك انه لو لم يكن لكانت من المؤمنين التي قد عطلت انهارت او لا كغيرها في

تحقيق الربيع
الملك

اشهد اليه العلوم كونه الارهاق من الشارح عليه حبه ولقد لا يتصور حجة
العلوم عدم تبادره عند كافة اهل اللسان نعم واما يتاخر بعض الاشياء
التي تفقد الخلق ووضوح لا ينفذ تكلم انفسا ما يتاخر فيها وخصوا
ما يتكرر على من يحبها ولكن الاصحاب لم ينفذوا كما اعتقدوا في ما يترافى من
قيامه عليه عدم احسن كثير في ذلك مع انه قد عني وعلى تقديره لا يفيد
ازيد شوية وذلك انهم قد وجدوا الجواب الذي قد يكره على غيرهم
في فاضل المؤدب سبب تقتير او غير من المعارض لا قد يكره على من قد
عدمه فينا قد نراه بسبب كثر في الذي قد قيل لعدم معرفة الخطا في وجوب
الحق فينا قد بسبب على المؤدب الخ قد يكونه الاجماع المحرم في معارفها
بالاقتصاد فيها محرم في ذلك الذي لا ريب في قيام الاجماع الذي قد لا يجد
شكوكه عليه ففصل في الاجماع المتقوله والكتاب والسنه المتواترة في وجوب
الحق المتنازل لاشكال ذلك لغة وعرفا وشراعا في فعله وجه ما مر به في جميع مقام
المقام في ما مر به لو هو على ما في الشفاء الحول او شري بين المال حيلة كثر
يفضل الذي قد يعلم عدم سقوطها وعن كل ما يقع بدون الفترة الشفاء
الحول ما لم يكن معاد او علمتها به ولو بعد ونحوه ما يكون سببا لخلو في
المؤمن من كل امر استخافه فقه القول يتعلق بالوجوب بمجرد ظهور الرجح الذي
لا ريب انه احوط انه لا يمكن اقرى ما مستحق في كسب عند وقوع القول المحرم
به على الشاكر عزمه انه لو كان عنده مال لخلو لا غير فيه او احوط في نفسه كانت
المؤنة مقصودة على الرجح وان كان القول باخرها من ذلك المال في هو احوط

فصل في الأصول
وأن كان مقتضى
ما لا يخفى

والقول بالقرينة على حاشية هو الراجح بل قيل أن مقتضى الأصل وظاهر
النصوص ومقتضى الإجماعات خصوصاً ما راجع إلى المحقق المرحوم فان كلامهم
كالمرجح في عدم احتسابه بشئ منه من المؤنة قلت وهو كذا وان أطلق
منهم المقتضى قال والمؤنة من المؤنة في وجه من وجوهها وجه وجهها
بالنسبة في وجه وجهه وقديراً من وجه وجهه فلا يخفى لا لزوم الاحتساب الذي قد يلوغ
الميل إليه من جهة ضرورة أنه لو دلل لرسوى الاعتبار وقومهم أنهم لا يخافون
لا يقطع ما لا يجمع بينهما من القول باختباراً استناداً إلى الاحتياط الذي
لا يجب مراعاته عند تأويله فإدلة المحقق المحكوم عليها بما دل على اعتبار المؤنة
الذي لا يقع فيه عدم صحة فتد وإدلة لا على تقدير التسليم بعد الاعتقاد
بما قد شهد العقل ونقله بعدد كثير من عدم اختصاص الدليل فيه كما أنه لا
شاهد لتزويده على غيره كذا قال في آخره من الدعوى بتأويله من
في ذلك المؤنة على وجه من وجهها ولزم عدم الاحتساب في أموالي السلطنة
والأمانة من إيمانهم مما ينافي أصل حكم وجوب الخبز الذي لا بأس بالزاد منها
كما لا بأس بعدم احتسابها عند من لا يروى عنه ما هو من المؤنة ولو لم
يكن هذه من الخبز بل من ظهور المؤنة في الاحتياج وإزالة الإرفاق ونحوه كما لا
يخفى مع فرض استنفاد ما في ذلك ولو سبيل انتقال بارت ونحوه ما لا يخفى
وعدم احتساب المؤنة من مرجح مقام غيره بمؤنة لوجوب شرعي كالزوجه
أو تبرع قد رجع من تبرع له وعدم احتساب ما يقع من مؤنة التبرع
من مثل الدعوى والعبد والخيل ونحوها مما قد يفتن على الدوام من إرباب

النية

الذين يريدون بل كما قد اختلفت فيه هنا كما لا يخفى هو الاستناد من مقتضى المذهب
ومقتضى السيرة المستمرة والاعتبار ولزم خلافه سقوطاً عن غايتها
فان قد تم الخلاف من كثير من سائر ما أطلق القول بعدم وجوب الاحتساب في تأويله
المال المعلوم تنبؤ على ما لم يكن من المؤنة السابقة بل والمنقول إليه بارت
ونحوه ظنية نعم لو قلنا أو انقلبت بيع ونحوه كان احتسابه بما لا يحصى عنه
لوجوه أخرى مع ادخال من المبيع فيما يريد أن يستحقه فان نقض كل واحد
اتفق المرحوم به وحل في الإرباب التي يجب إخراجها عنها وكذا في كل
أخذة للقيمة إذا أراد بيعه القاض بدخوله في الحاشية التي تنفذ بما هو مقتضى
غيره من الإقسام في سائر المؤنة والقرائن التي يتوقف عليها الحفظ والنقل
ونقطة إليها إخراج مثل الكنز والمعدن والغوص كالآلات والحفر والملك
والرشا ونحوه من ما لا يحصى من شئ من الإقسام المذكورة الآتية إخراجها
بإطلاقات أصح بل عليه الإجماع الظاهر فتد على أن كثير من سائر المالكين
ما كاشا والمهرج به في الخلاف وقد يوجد في غير وهو مقتضى الأصول
التي قد يطرأ منها ومنها قوله في مكانة يوجب حرمت بعد الغرام ومعتبر
مجرد شجاعة الإنسان التي لا تشمل على الشئ من الأصول ولا يقتضي ما حصل منها
من الإكثار التي رجع منها ثلثين كما على إجماع الصيغة ولو بالوسائل التي منها
القاء المخصوصية وعدم العقول بالفتن ونحوه كذا ما يقع في أسئلة الاستناد
إلى الإجماع المذكور وان لم يكن مقتضى مقتضها الإجماع والاستناد إلى ما
من الإجماعات والنصوص المصريح في معادها ومقتضاها إخراج المؤنة التي

النية
النية
النية

فصل في الأصول
وأن كان مقتضى
ما لا يخفى

قد يراد بها الأعم من مؤنة الفهم سبباً بعد ملاحظة ما مر من لاد الكفاية والنية
والاعتبار على اتحاد الجميع وتكونها على نسخ واحد بحيث لو جاز شرطه ونحوه
في واحد كان ثابتاً للجميع وإن يدل دليل على اختصاصه به وخصوصاً
بعدم كونه هو الماخوذ من السنة والنسابة بالمعلوم من فضل ذوي الشريعة
في أمثال فتية الغنائم التي قد يشترط أن على إخراج المصفاة ونحوها فيها
بذلك والعدل واللفظ بهذه الألفاظ عن أهلها العسرة والحرمان الذي
على تقدير عدم القول بذلك الأثر على خلافه ثبتت حشيتاً على ما مر
وعاء ما لو سألنا أن نختار على جزأ فضله عن ثبوت الضرر والقول بل رغبنا
يستند إليه إلى كفاية على إخراج المؤنة في مثل الزكوة التي قد ترقى إلى شخص
بذلها ولو بالوسائل التي قد يستفاد منها الاستناد إلى غيره كذا ما
طرف منه من إقسام الماشي يعتبر التصاب فيما يعتبر فيه من الإقسام المشارة
إليها في إخراج المؤنة من بركة فيها إجماعاً على القول على أن جميع
منهم هي فضلة كونه والمنشئ الذي لم يفسد الخلاف فيها في ذلك إلى الشافعي
والمرجوح والشافعي كذا المنسوب فيها ذلك إلى مرجح الأصحاب الذين منهم
المقرون في ذلك أنهم لم يترسوا فيه خلاف كما ذكره في مؤنة زكوة
الفتل مضافاً إلى أصول المذهب وتوابعه ونحوه كذا ما هو المقتضى
الشك في القول بانفسادها كما قد يلوغ من جمع ضعيف جداً أو ان قد هم من
إطلاقات أدلة الفقه الذي قد حملت أنه لا حكم الجمل بعد ثبوت التقيد الذي
لا أقل منه إفاضة الشك الذي لا يمكن مع الاستناد إلى ما من الاستفاد من

ملاحظة

ملاحظة وملاحظة فروع أنه لا وجه لرد مقتضى فضل عن زعم الخلاف
المقتصر على أهل الخلاف الذين في كثير من مسائل أهل الفقه لا يعتبر
الحل في وجوب شئ من إقسامه على المشهور بقوله على أن غير واحد
وتخصيصه بل عليه فيما عدا الإجماع المنقول صريحاً على أن جميع من المفاضل
في المنقول المنسوب فيه ذلك إلى كافة العلماء الأمر من جهة العادة وظاهراً
كالمرجح على أن كثير من المعلوم الذي كاد يصل إلى حد لا يهتد منكم وهو
أكثر بعد إطلاق الأدلة السابقة كتاباً وسنة المقتضيه وبإطلاقات الفتاوى
ومقتضى الإجماعات والأصل المقر بوجوب الحجر والاعتبار القاض بعدم
اعتباره في الإرباب أي بما هو المشهور نقله على أن غير واحد وتخصيصه
كاد يصل إلى حد الإجماع الظاهر على أن كثير من المهرج به على أن
وهو مقتضى مضافاً إلى إطلاق الكتاب وقسمه المقتضيه بذلك وبذلك الفتاوى
ومقتضى الإجماعات المتواترة والأصل المقر بوجوب الحجر والاعتبار القاض بعدم
وكل ما مر في غيرها المنقول على بعضه كذا إجماع أهل العلم كذا غير
في الخلاف في الإرباب التي من الحاشية المنقول عن سائر القول باعتبار
أهل فيها وعبارة ليست بتلك العزيمة ولا ذلك الظهور كما اعترف به غير
واحد بل ربما يقال بغيرها أو ظهورها في أعلى أصح بالتقدير من فضله
في المنشئ نحو عبارة التي يتوهم منها عدم الوجوب التبعي والاعتبار
أن الماد منها ومن أمثالها اعتبار في التصديق ومن أصل الوجوب وقد يفتن
إليه التمسك وظهوره على إجماع التي قد لا تقتضي إلا إجماع الإجماع ولكن

النية
النية
النية

معرفة انه هو المظهر وعلى قدر الخلاف في حاله حال من شغل اهل الحق
المجرب بما هو المعلوم من بعض القطع ما نطق به اقل البراهين ومن ملاحظته
العلم بهم دلائل استنباط المؤن على تأخير الوجوب الذي قد يتوهم من
تأخره عن المؤن سقوطه عند عدم تحقق المتأخر به بالفضل من المحو
المعلوم كونه المراد بالمؤنة فيه قدرها ولو مثل الصادق بما مثل الحصول
المؤن التي لا يتخطا ارجاءها بالفعل نفسا وقوى وسيرة وقاعة ولا يشلا
بل قد لا يتصور عقلا ولازم لجواز التأخير مدة العزم وذلك خلافا للنص
والاجماع بل الضرورة كما اشترنا الياسبقا ولكن حيث كان الوجوب متروكا
ما احتال عليه وما يز يد على التحسين من المؤن او تلف ما اعتد لها قبل
حول المحول او سقوطه لك ما قد يتكسف به سقوط الوجوب او عدم وجوب
المقدار الذي قد يجره بعد ذلك التحسين جاز التأخير في قرار باج
التجارات الى زمان القطع باستقرار الوجوب الخاص من اجزائه مقدار
المؤنة التي قد يتفرق فيتم بها ما يستخرج من مثل الكثر والقصور ^{المعنى}
ويجوز ولو بلغ الزمان ما بلغ جزم بل اعتد هو المتفاد من اصول المذهب
وتقاعده ونصوصه ومعاقد الاجماع وان لم يتفرع له
الاصحاب الذين قد يقال انهم تركوه لندرة اوليهاهتدواستنباطه
من الحكم بالجزائز الارباح الى تمام المحول على وجه يظهر من كثير منهم دعوى
الاجماع الذي قد يكون كما لصرح من جماعته منهم عليه وقيل انه لم يجد
فيه خلافا وقد يشمر به صحيح ابن مهران الطويل قلت صغيره بل هو

المصنف
التحسين

ما يجوز تأخير

احكامهم

المتنا

المتفاد من اصول المذهب وقاعده واطلاق النصوص ومعاقد
والقبح والاعتبار ونق العزم والقرار ونق السبل عن ذوي الاحسان
والاحتياط للكتب والارفاق من هو ارجح الراعي سيما بعد ملاحظته
كثيرا من هو اولى بالمؤمنين من انفسهم وارجح بهم من ايمانهم وامانهم
وان شاذ الحكم كمن قد يفرق انهم على انفسهم عليه ويزيدتهم له وبعد
وزود النصوص التي قد يفرق منهم منهم قد اياها حقهم او يطلق الحق لغيرهم
وبعض الاجزاء انكم تفصل ذلك ما انفسكم خصوصاً بعد كون احتياط
في حق المكتسب المستحق الذي قد يظهر باعتباره المؤن او تلفه في اثناء
المحول الفاعل ما حتم اقرى انما كان له شيء فساداً عن كونه قد تصرف
ما يزيد على حقه من اموال الغير في كسبه الموجه الفاضل في التأخير
بل وجوبه زيادة على المحول لولا ما استنباط من اصول المذهب ومعاقد الاجماع
ويجوزها من عدم جواز التأخير عن تمام المحول المتزل ما جود عند الاجماع الحكم
بزيادة اول ملاحظة ان مدة الاكلان في غير الارباح من الارباح التي قد يظهر
الاجماع من غير واحد على ضرورة الوجوب فيها في كونه يحصل اليقن والاعتبار
شياهم في كاشف وتصويره في كثير القاعده والناظر بالمحلول من فضل
ذوي كثر في كونه مثل التنازع المعلوم كونهما مع ما عدى كذا ما على
ويشترط واحد مضاف الى ذلك ثابت والمطابق لفضل حاكم على انه يكتفي
بعدم جزمه بقائه عدم الاذن من المستحق بغيره انهم قيل الامانة بغيره
عند المالكن الذي لا يرب انه غير اية الشريك الذي قد طاب لبشركه بالانفسه

ان

ان

وملاحظته كثيرة والاعتبار ان زياده بالغير سوى هذا المقارن في مثل
وقا الدارين وقصته المحفوظ القوي به الذي لا ينفك تأخير يوم ما
سيما فيما لو كان له حاقه وحقق فيما لو كانت من ماله الدين او الدنيا
وان اطلقوا اصحاب ما يقتضي وجوبه الفورية الحكم كما قد اطلقوا
يقضي بعدم جواز التفرقة في شيء من اجزائه فان عند المالكن المثل المطلق
من نصيبه لا يروى غير هذه الا ان ثبت الاجماع الذي قد يترتب على
جواز التنازع في حاله لو لم يكن من المستحق وان لم يستاذن من الحاكم وبشهره
على والمسلمين سيما بعد ملاحظة نص العزم والقرار ومما لا قد يقتضي
يجوز الاخبار لهم في مع عدم التنازع وخصوصاً بعد ملاحظة النظار
والزكوة التي لا يرب ان احسن يدك عنها ضا وقوى وامان النظر في
الموصوفة بالساهة والادلة المتفاد منها ما صرح به غير واحد من كون
المالكون له انما لا يشرع في شراجه قيل ان ذلك هو المراد به في معناه
الاجماع وغيره كما صرح به بعضهم لامتانة الحقيقة قلت وعلم التنازع
وعرفا وشرا وان منتهى عبارة اعلى ما طعن في الزكوة التي لا وجه لها التحسين
عليها في وما صرح به كثير منهم كشارع في ملة ذلك من اهل المحول المذنب
ظهور ارجح المصريح في كلام جماعة منهم كشارع في الكتابين بانه لو حصل
تدريجاً كان المحول باغراضه وكان في يده المحول معتبر منها ولا تأخير
اخرى من البيع الشاة الى تمام حوله ويختص بمؤنة حوله عند اقتضاء
حول الاول الذي قد اخص بالمؤنة السابعة على خصوص ان في وهكذا

ما يجوز تأخير

ولم يرض له يجوز التأخير الذي لا يرب ان مضاف لما قد شرع له وملاحظته
للغير على التفرقة العارضة التي قد استحدثت على اليأس الذين يجل التنا
فكل درهم من اموالهم والتأخير يقع من الكل وكثيرا ما يستلزم ولكن
ذلك كله على المحل بشكل بل فاسد فمؤنة انه قد يكون الوجوب متروكا
وغير الارباح اية الزمان يزد على سنة كما قد لا يعلم المقدار الذي يجب
اخرجه فيه وقد يعلم اية مقدار المؤنة في الارباح عند اول الزمينة
الامكان على وجه لا يمتنع منه احتمال نقصانها او نقصان التملك ^{المعنى}
او نقصان الاثنية المحول الذي قد جعلت انما شرع في الانتظار وفي الزمينة
الاستظهار بالمعلوم على المقام الذي قد يدعي فيه التأخير في الارباح
الى تمام المحول قد كان رخصته من الشارع وان علم ان لا استظهار فيه
بروجه وان الفورية عزيزها تعديدي وان توقفت معرفة المؤن ومقدارها
على زمان طويل فيترك كما قد يترك التنازع بالاطلاق الذي لو ضل في نفسه
لا دلالة فيه على الفورية بوجه سيما بعد ملاحظة تسليم الاحتياط ومحا
الفرق على المستحق ما تأخيره غير هو ارجح وفيها بعد تمام المحول وعلى
المالكن بالقدوم قبل تمامه فمؤنة كمن ما قد يعلم عند ان مرادهم بالجزائز
اليه وان اطلقوا بالنصوص التي لا يرب منها غير ذلك عند التنازع وان تمام
احتمال الرخصة بل في تأخير الارباح الى تمام المحول مما سيما بعد ملاحظة
ندرة حصول العلم الذي قد لا يوجد الا ما حبا ومن لا يجوز الكذب عليه
ويختص بمدة امتناع النظر في الامانة التي قد يستفاد من ملاحظته

حيث ان المراد بالنسبة هنا ما يتجدد بعد الرجوع لا بحسب اختيار المكلف وذلك
لا ينطبق الا على هذا التقريب الذي يتجه عليه سقوط الحق عن كان لمرجع
قام ببعض مؤنة سنة فصفيتها مثلا ثم حل الرجوع اخر عند الافتقار او مؤنة اول
قام بالنسبة اليه من سنة وزاد لكل لا يحلها الرجوع ان اول حصوله وهكذا
وان كان قد حصل لمؤنة سنة من الرجوع وزاد بل يرجع لرجوع كل يوم مرجع
كاكثر من الرجوع في كل سنة واما الرجوع والبراءة والبراءة من كل واحد
فان باهر مؤنة الى اول حصوله ولو حصل حظه فوجب عليها ما لمصلحة عليه ما
سواء كان بالرجوع مؤنة مشتركة منها التوزيع على كل سنة او غيره وربما
جاء ان هذا هو الواقع لظاهر الفتاوى التي قد يلوح على صحتها ووجوب
جاء في نوها على الاطلاع الذي ينافيه الاعتناء واصلها المذهب في قوله
وسا من المصلحة ويحذر من ما قد يصيقه من المقام غير ان القول به على
اطلاقه يشكل مخالفا لغيره ولا يصح ما يطلق الاخبار التي قد استظهرت
الافضل انها خلاف ذلك الذي قد قيل ان معتبر ابن سنان المشتمل على
قوله حتى النيات يحيط فيها بمقتضى ما ينفق فلنا منه اثنان كالمركب في قوله
قلت وهو كذا وقد يوجد مثله في جملة من الاخبار ومما قد اجماعا بل وما
هو ارجح منه سيما في مثل الصانع المنة رجعا على التجدد يوما فيوما و
ساعة بساعة وما يمكن ذلك ما قد حكمه الفروع باعتبار احوالها فورا بمنزلة
الرجوع الواحد الحاصل في اول سنة ولذا حكوا بان ذمها في جملة الاعتناء
ومعنى ما بعد ملاحظة الاعتبار وانزوعه عن شرط الحق في اكثر المالكين

في كل المالكين

ان هذا لا يوجب له ان يكون هو المقتضى والا فالقول لما قرره غير واحد منهم من
عدم الاكتفاء بظهور الرجوع في امتعة القارة بل لا بد عندهم من حصول
الانقضاء بالبيع ونحوه ما لا يابس برسما بعد ملاحظة الدقيق واصول
المذاهب فراهمة وشاهد الاعتبار وخصوصا على تقدير عدم صدق
اسم القارة على مثل التناقص بكونه هو المراد منصوص والنصوص ومما قد
الافعال وعبارات الاصحاب وجميع ما مر المستقار ومنه ان لا فرق في
وجوب الحق بالنسبة الى جميع مواضع دين الحق والعباد والكبير والصغير والعا
والخفيف والذكور والانثى والمسلم والكافر سيما بالنسبة الى الكفر والحق
والغرض المبرح بعدم اعتبار الحرية والتكليف بهما في اكثر من الفاضل
على وجه قد يفهمه عوى الاجماع واعتبار التكليف واحدية في غيرها من
الافعال وهو شكلها بالنسبة الى كذا الذي يتعلق بالتكليف باجزاء
الحزب قد غنيت واستفادة مولاها الذي قد نظاير العقل وتحتل على ان
كلما يدرك لمؤنة الآلة المواضيع التي قد تشرع على تفاصيلها ان لا يبعد حجة
مسافة اوله غير ان التوبة في افادة نقل الحق بالمبالغة في باب
خطا الوضع واولا الواسطة منها ما مر من لالة النصير على عدم الفرق
بجيت ان كمالا شتبا لاجل انواع من شرط او محرم او مباح ونحوه كان ثانيا
في اكل بل في بعض الاخبار ومما قد اجماعا وعبارات الاصحاب ما لعله
كما نرى في ذلك كذا خصوصا بالنسبة الى الاسلام الذي لا يرب ان الكافر اول
من فيه الرجوع المشروع لتطهير الاموال والنفس الى غير ذلك من الرجوع

باب ٣

الرجوع

في الرجوع

قد علمت اتفاق الفقهاء ومما قد اجماعا ونحوها على وجوب الرجوع فيها على عمومها
على وجه لا يمكن اجتماعه الا على ما مر من جميع منهم المنة من والفاضل
الرجوع من القول بعدم اعتبار الرجوع في كل تكسب بل مبدأ الرجوع من حيث
فيه بانواعه فاقام الرجوع تحسنا فضل عنه فالقول به ان لم يكن هو الحق
فلا اقل من عدم الاحتياط والاقتصاد على ما يتبين من وجه من اوله الرجوع
سيما في مثل الصانع التي لا يتصور فيها الحق على هذا التقدير الذي قد بين
القطع فيه فيما بل يظهر من غير واحد دعوى الاجماع عليه وقد يكون محصلا
على وجه لا يبعد من كونه امثالا لغيره بل وجهه لا عناصر التي قد ينزل
قول من سلف فيها بمقتضى الشارح واخراجه عما لا ينافي في المقام من المنة
كما قد يعرف بالتأمل الذي قد ساهل ذوقه في باعتبار المنة السابقة
على الرجوع مع فرض تأخر حصوله عن اول زمان التكسب من حيث ان يمتنع
الزمان كما يقع عليه المعلوم عدم تحقق الخطا به اصلا الا ان ينزل مثل ذلك
بمنزلة الرجوع المتبادر من النصوص ومما قد اجماعا وقتا ومما بان
الاحتياط عند حصوله ولو علمت هنا قال سيدنا انك بعد ان فطر في
استقادة ما سمعت من حجة من الاخبار ولو قيل باعتبار الرجوع من غير طريق
شئ من الرجوع في احتياط الدواعي الحاصلة بعد ذلك في تمام الرجوع واخراجه
الحق من الفاضل عن مؤنة ذلك الرجوع كما نعت الشرح حجة لا يرد عليه
ما مره المقام الذي لم يقد يتوهم من خصوصه ومما قد اجماعا وعبارات
الاصحاب المبرح بطلون منها من الاكتفاء بمجر ظهور الرجوع الذي لا يرب

التي لا ينافيها وجه الخطا في التكليف في بعض الاحر ضرورة ظهور
كونه من باب المودة والاشارة الى القارة الكليلا على ان لا يربها لغير
باب التفصيل وذو التكليف الذي قد اجماعا الممارك اعتبارا في جميع
الذي قد مر في بعض الافعال بان اطلاق الفتاوى ومما قد اجماعا
فان يخلو فيه وبالنسبة ما اشرنا اليه من عدم الفرق في اكل قلت وهو كذا
بل على حدة النصوص المتواترة والوجه الذي قد وصل الى حد لا ينفك
منه سيما في الشك المبرح بمالة كلام الاصحاب الذين لا يجمعون على
باطل وقدم ان لم يقع الاجماع الذي قد يلوح من بعض ويتزاد في تحققه على
اعتبار التكليف في غير الشك المنبوت فلو حط وتامل جيدا وعليك
باستخراج الفروع التي قد يعلم وجهها علم الذي لا يرب لغيره من ينفق
في المقام وفيها هو المشهور نقل على الشك في المنقول عليه الاجماع مرجح
على الشك في صحة سادات الانتصار والغنية والياض وظاهرها المبرح
على الشك في صحة صاحب كشف الرموز وشيخ الطبرسي وشيخ الطائفة فاضل
في شهادتها واخراجه من صفات المالموم الذي قد لا يبعد من كونه والحق القارة
والناس بالمصالح من نقل ذوى الشرح والكتاب وكذا التي لا يبعد وتواترها
منه ويظهر الرجوع التي قد يصير في مقام مائة يتم الحق المبرح
في جميع المواضيع المتبادر اليها سادة اقسام ثلثتها وهو هم اسبق وهم البقية
فهم ذوى القرية للاطام القائم مقام رسول الله الذي كان له سبحانه
ذو القرية بهم فانه يقع من كونه الشك في صحة على ضرب من التماثل

في الرجوع

الفرق حقه ومن الباقى في المتأخر والمساكين وانباء المسلمين كافة
 من غير ان المذهب والمعلوم من فعل النبي بل ضرورة في غير المستور
 الى حينته من القول فيقول الحق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في القرب بعد موته
 والمحكم على ذلك من القول فيقول الحق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في القرب بعد موته
 انه كيف يمتحن الامام ما كان للنبي وفاطمة في الوجود مع ان لا اقل من
 مشاركتها ومشاركتها الا في واج وعنده ذلك في غير وجه وروى الدليل
 وضوح كونه من الحقوق السلطانية والمناصب لربانية المتفكر اليه نعم
 قبضه جنته والامامة في حيوته ينتقل الى كل من كان وارثا لضرورة
 انه في منزلة الاموال التي قد فرض الله تقسيمها على الخلفاء واحتمال
 اختصار الامام به ايضا باعتبار انه قد قبضه السابقين بذلك المنصب الذي
 قد انتقل الى الاخير له وجه لولا يراى من قيام ضرورة فاضل عن
 الاجماع على خلافه وخلاف ما يقوم من نحو خبر زكريا المتقدم المذكور
 ان خبر الرسول لا قابلية المحل على خصصه الائمة بعد موته فيما كان مستحقا
 له من المقبول الذي يمتثل ارادة بالخصوص لاجماع ارادة مطلق الوارث
 من الاقارب ومن هنا قال بعض الافاضل ان مطلق او مؤول بنحو ما شرنا
 اليه والوجه على ظاهره غير مطابق لما هو المعلوم من المذهب وقال الشيخ
 الحدائق ان اريد حال الحيوة فلا قائل به ولا دليل عليه بل لاجماع
 الاخبار قلت فالضرورة على خلافه وان اريد بعد موته فلا قائل به
 هنا مع دلالة الاخبار على خلافه قلت بل بالضرورة فاضل عن الاجماع

المعلوم

المعلوم والمنقول ونحن ما قدم المعلوم من قول القاطع وضوح ذلك
 فتد وتحميلا والكتاب وحسن التواتر والبرهان القاطع واضحا
 وتوابعك انه لا يجوز ان يكون في الحقيقة الامام من مثل هذا النصف
 الانفال الابانة كثير من اهل الملة وانه لو فرض متصرف في ذلك
 كان عاصيا وظالما لا لآل محمد ولوحصل له فائدة تابعة للملك شرعا
 كانت له من غيره في ذلك كله بين الحضور والغيبة وبسط اليد
 انقباضها وتخليطهم مثل الانفال في بعض الازمنة او غير هذا
 بل في ضرورة انه فيكون من دون الحقيقة في حقيقة المنع من الاذن
 من الاقطار الذي يعرف اليه وجوبه باجمع أهل الثابت باحد الاستصحاب
 السابقة ان كان حاكما كما مر في كثير منهم الفاضلان في جملة من كتبها واصله
 هو المشهور في نقل على لسان غيره واحد منهم سيما بالنسبة الى حصة المنقول على
 وجوب اصابها الى الاجماع الظاهر في نقل على لسان كثير والمعلوم الذي كاد
 يصل الى حد لا يقدح في كونه حتى بالنسبة الى حصة قبيلة المستفاد من السير
 الاخبار المتعارضة قوله وفصل بل في مثل صحيح ابن ميثاق الامام بصيا له الى
 وكيفية اصول المذهب وقواعد اهل عياله والاولاد فيهم في التصرف في شئ
 فرضه بغيرهم بل المتصرف مفسر عليهم ولا اعتبارا به صدق كسبغ الامام
 وارسل الوفاة الى جميع الفروع والامصار في تفرغ الفروع حتى في الغيبة
 الصغرى وتجد ذلك ما قد علم من ان الحكم في الصدر الاول كان من سلك
 المصلحة فاضل عن الفرقة الثانية سيما في مثل الغنائم وخصوصا بعد كونه هو

والوجه على ظاهره غير مطابق لما هو المعلوم من المذهب وقال الشيخ
 الحدائق ان اريد حال الحيوة فلا قائل به ولا دليل عليه بل لاجماع

المدافق لظاهر الكتاب من مثل قوله تعالى وات ذا القربى ومن هنا قال بعض
 الافاضل ولولا حصة الاقارب غلبت الاقارب لكان دعوى ظهورها
 في الحق حجة الامام وان كان يجب عليه الاتفاق منه على الاصناف الثلاثة
 التي هم عياله ولذا لو زاد كان له ولو نقص كان الاتمام عليه من نصيبه
 وحذاوا من ارادوا وقد وجد من غير وجه من كلامه وكان مرجح
 الاضمار بالمعلوم منها مع كثرتها وقدرتها الحكم المنجز ولو بواسطة الشيا
 وملازمة كثره والواجب والروايات التي منها الاصل والقواعد التي هي
 المخرج عند ذلك ونصا في الادلة ضرورة ان الفروع من الشغل موقوف
 على القطع الذي لم يحصل الا بالمطوب الذي لو ثبت خلافه لوجب القطع
 ولجأت به الاخبار في تزييع الملبى الذي قد فصل الحكم ما دون المجد
 الضرورة فاضل عن الاجماع الذي قد يدل على حصول الضرورة والصد
 الاقارب ذلك فكيف لم ينتقل لنا خبر لم نذكر على ان يزيد على وجود
 من قد كان يصارع عمل الائمة بعض الهاشميين في شئ من حق محرم من طلب
 كثير من اهل البيت حتى جلس عبد الله مجلس ولدا الكاظم وحل جعفر بن زلزلة
 من جعلت فداء لصلواته فانه المنزه والخير وذكره في القول بالاجترار بالها
 ما على حصة اهل البيت في غير الغنائم على انكشافه في الاول من ضعف
 كسبه ما فيه من الغنى بعد التزدد من القول به حتى في مثل الغنائم ان ليس
 لهم الا التمسك باطلاق الكتاب والنص ومعا قد اجماعا المعلوم
 كونهما اما لبيان غير الغنائم ضرورة انه قد مر في بيان مجرد ثبوته في الحال

ماجد

باجد الاستصحاب ما به حكم الوضع في التكليف المعلوم ان ما ورد فيه قد كان
 على طريق المثال والاشارة الى العمى التفسير باجلب الافراد فلو يصح
 الاستناد الى ذلك الاشارة الذي لو امكن الاستناد اليه في نفسه لوجب القول
 بتفسيره بما قرر المستفاد منه فيما استأنف الفاضل على الغنائم التي قد
 يظهر من جملة دعوى الاجماع على وجوب من حجبها اليه وسحقها بال
 المخرج به في الممارك المخرج فيها يكون الامر فيها هو كونه ضرورة اننا
 نرى في الخبر لو كانا فيهم للمصنف فالحكم هو كونه اليه لكن قد يترتب عليه
 قوة القول بما في حصة قبيلة الحصة وجوب صرفها والاعتماد بها
 الى ارباب الغنيمة العسل الذي لهم ما لم يجمع الروايات والمناصب فيها
 اذ لم يتمكن من الرجوع اليه مثل ما لو كان غنائما وجعلها قد غلب به جماعة
 منهم الدليل في الفاضل انكشافا ونسبنا نقل البراءة الى حصة من معا مريه
 مدعيها مع ذلك انه هو المشهور فيها بينهم من القول بما قد اتفقنا عليه
 في جميع اقسام جميع الشيعة عند غصب السلطان وغيبة جليل فداء
 الى المصنفين التي فيها صحيح ائمة بن الميخنة النقلي وصحيح فضاء
 من رتبة صحيح على ابن ميثاق وصحيح فروع وحسن الفصول وروايات
 ورواية داود ابن كثير ورواية ائمة بن الميخنة النظرى ورواية معاذ ابن
 كثير ورواية اسحق بن يعقوب ورواية عبد الله بن ميثاق ورواية حكم مؤيد
 بن جعفر بن محمد ذلك من النص الذي قد مر من منها في مباحث الامام فيها
 وقد نقل على كثير منها بل يراى في زيادتها على عقد المتواتر مع على ثبوت

والوجه على ظاهره غير مطابق لما هو المعلوم من المذهب وقال الشيخ
 الحدائق ان اريد حال الحيوة فلا قائل به ولا دليل عليه بل لاجماع

المردق عن الخراج والخراج في حديث عن صاحب الزمان انه رأى تحت بخلته
شبهاً وهو منهم بهما خزانة يرى منه سواد عيني ووجهه حفات
حرايان فقال ما حيين كما ترون على الناجية ولم تمنع اهلها من خشي كذا ثم
اذا مضيت الى الوضع الذي تريد ان تدخله عفواً وكسيت ما كسيت محال
خسرة المحقق قال قلت للشيخ والطاهر ثم ذكر في اخوان المري اناه
خطب له بعد ما خيره ما كان ومعتز في الحول الاسدي عن ابيه المردق عن
الاكل الفقيه قال ورد علي توقيع من محمد بن عثمان المري ابتدأ لم يتقدمه
سؤال اسم المار عن الرجم لغته اسم والملكة والناس اجمعين على من
استحل من ما لدها الى ان قال فقلت في نفسي ان ذلك في كل سنة استحل
فاني فضيلة في ذلك الخجة فوات لقد نظرت بعد ذلك في التوقيع فوجدته
قد انقلب في ما وقع في نفسي به اسم الرجم لغته اسم والملكة والناس
اجمعين على كل من استحل من ما لدها حراماً قال الخراج ما خرج الى اجد
على الاشياء هذا التوقيع حتى نظرت فيه وقرأناه الى غير ذلك من المنصوص
المخرج يتوانها على لسان غير واحد في كل بلد لاربع يتنازعون فيها
أني قد مررت منها كصحاح ابن منباز عن ابيه على ابن راشد ويخرج عن
النواقض فذلك هو مقتضى وغيره من المعصية التي قد مررت منها فراق على
المباحث الساكنة للصالح المتأريها لاربع يتوانها وصراحة كثير من
بنا قد تضمنت المعصية المذمومة التي لا ريب في جرحها وتوانها واعتقادها
باطلاق متواتر النصوص ومما قد اذاجاعات واي الكتاب الذي من قوله

وانت

وانت القدي حقه وانه الضمير الذي قد مر سقوط ما قيل من كونها مختصة
بالفناء ثم زعم المنصور ومن كونها من خطاب المضاف المتوقف مساوات
غيره في لزم في الحكم على الاجماع الذي لاربع يتوانها والسيره القاطعة
والثانية بالمعلوم من فعل ذي الشرى ومنه قوله المذهب نقلوا وتخصيلاً
فصلنا عن الاجماع بقضية خصم من المقام واصوله وقواعده التي منها الاستصحاب
وقاعدة الاحتياط ما عدا ما لا يعلم من النقل والانتقال ووجه التفرع
في مال الظاهر المعلوم كونه العام اولى منه حقلاً وفلسلاً وكثير من الوجوه
الاعتبارية المتفاد طرف منها من قبل الاخبار المشتملة على بيان محله الجنس
ومشروعية الذرية وانما عجز المذمومة التي لا تستقط بالضرورة زعم المنصور
والخية التي قد فارتق لصاحب الامر منها ثواب تجزي الاموال اليهم كما تواتر
ذلك في زعم المنصور الذي قد وقع فيه جماعة على سوا جعفر طمعاً
بما قد كان في ايديهم من اموالهم والمعلوم ان معظمها الخرج المستفاد عدم
سقوطه من غير ان يكلد من فرض واجماع ونحوه على تفسيره وعدم جواز
التصرف في مالي الضمير الا بالاذن الخ لا يسلم ثبوتها لا تقيماً بل من جواز
التصرف بمثل المال والشرع ومن النقل والانتقال وحق الاموال ونحوه مما
يتوقف على التوكيد والعقد والاذن ليست منها على انه لو سلم ظهور الاخبار
بكون التحليل كوار فيها على ما يوجد في الاحكام فلا يتصل في مقابلة
بعض ما تقدم الذي لا يصلح ان يراوده خصوصاً في ظاهره ولا خصوصاً
زعم المنصور ويأيد منها خصوصاً زعم الضمير او خصوصاً زمان ذهاب

بالحق

السلطان مذكورة انه فرغ المقاومة ووجه الشاهد المعلوم بالضرورة عدمها
كان المعلوم ان ذلك من تلك الاخبار على طريق تقييد وان رجوع
عما يقتضيه كدليل المعلوم عدم امانة اداة ذلك من كونها مذكورة
كثير من اخبار القليل بما يقع في خصوص كرامة المتواتر بعدم ما لم الغيبة
ومما ضاهاها كان لا نقاش في الحقيقة من ان بعد ان نسب حقا الحقن الى قوم
انه لا يجوز اهل عليه ولا يثبت اليه ولا يبرح عليه لانه صناديد ليل وتقييد
الاحتياط واصول المذهب ونقرون في مال الغير بغير اذن قاطع فلا يجوز
العمل به على حاله كونه يجر من اهل طين الاصحاب الذي قد ظهر من غير واحد
منهم دعوى من جهة المذهب على سقوط هذا القول الذي قد مر في بعض
الاقايل بعدم ظهور مراد قائله هل هو سقوط الخس على وجه لو اخرج
فكان في ذلك تعين ان لا يخرج فتاواه احد كان غير ان من اهل الاموال بالمال
او عدم وجوب عليه وان كان تناوله او وجوبه على غيره والاباحة من له
يكن في ذلك من جميع شيعته ثم قطع بعدم اداته الاخر بعد ان استظهر ان
مراده الوسط وليس في محله بل الامر به مراده كماله النصور التي لاربع يتوانها لها
الجميع والاذن في ايضاً الحقن الى اهلها او الى حاكم الشرع الذي قد لا
يتصور بالاحتمال الى اربعة قبضة الموقوف على شخص واحد فيما اخذ من
ايدي الخا لفر من الاموال المصروفة عنه اذ هو الموقوف بعد الصلابة
واحتسابه في الامة ونحو ذلك مثلاً في خصوص بعض الازمنة او خصوص
نصف الامام من خصوص ذلك الامام او معظم جميع الشيعة او خصوص بعض

الناس

الناس او بعض المصارف او معظم ونحو ذلك مما لا ياتي ما عليه الاحكام
ولاربع يتوانها من الاخبار وكثير من الوجوه والاعتبار المتفق ومنه
من النصوص التي منها المروي عن العسكري عن ابيه عن ميرزا محمد بن علي
انه قال لوصول الله قد علمت يا رسول الله انه يكون ملك مخصوص
جبري فيقول على حصى من الجنة والنعائم ويبعثهم ولا يحل لغيره ان
يصيب منهم وقد وهب بعضهم لغيره ملك من ذلك عيشاً وشيئاً من الجنة
لهم منا منهم من اكل وشرب لتعذيب مؤلميهم ولا يكون اولادهم اولادهم
فقال رسول الله ما تقدر احد افضل من صدقتك وقد تعبد رسول الله
به فملك احل للشيعة كل كان فيه من عتية او بيع في نصيبه على واحد من شيعته
ولا احلها انا وانت لغيرهم ان المراءاة اخباراً والاباحة الاذن في سائر الشقوق
من مثل الماكل والمشرك واللباس ونحوه بما في ايدي الخا الذين ومن جذا خدمهم
ما لم يخرجوا منه الخرج لا غيره من حقوقهم كما قد اشتهر فيهم وفقرهم
وان كان محرم على اولئك من لوازمه من الشيعة بمثل البيع والهبة لا با
الحق المتعلق اموال الشيعة بسبب كتاب او غيره على كثر ونحو ذلك بل كان
صريح اكل المخرج من اخبار الاباحة وما قد مر عليه من النصوص والوجوه
العقلية والنقلية وخصوصاً بعد كونه اقرب الوجوه الخاصة بينها وبين المتواتر
بتشديد التأكيد على ذلك لم يخرجوا من اللعن في زعم الضمير والظاهر الذي
قد يكون صدق القليل في غير تلبية ونحوها من الاقران التي قد مر وجه كثير
منها في مباحث المحاسبية التي يعلم من كلامها في غير ما استقطت الاباحة

لواخرج من هذه

ما لا يخفى على العاقل

في نقله
استنباطا للمعاني

منه وسقط ما مال اليه جماعة منهم سيد الماركة والمحدثان الكاشي والبراق
من القول بها في خصوص ارباب الحاسب وفي خصوص حقيقة من وطوعه ذلك
في القول والوجه المعلوم من قولها في حجة الاعتناء ولو على تقدير
فرض تصادم الاول ونساقطها الفاضل بوجوب الرجوع الى اصله المذهب
وقوله بعد ذلك ما دل على عقله من وجه على عدم جواز الشك في ثبوت الغير
الا ما دل على انه لم يثبت بالضرورة في شيء من الجمل في حقه ولو وجوبه في نفسه
على النحو الذي قد مر من ان كان القول بثبوتها في المناج والمساكن والمناج
منها هو المشهور فنقل على الشايع من غير انواع وتخصيص لا يحصل
الجدال في المصريح على الشايع من الاول ولسان الله في الجميع
الذي قد ظهر في عري الاجماع عليه اي من مثله في المصريح فيها حيث
الخالق لا يخرج من وجه الكثرة المعينة بالادارة المعلقة بطول ولادة ونحوها مما
لهذا كالمصريح في اباة الثلاثة التي قد تكون من جهة التقليل بطول ولادة
المعلوم كون المراد منها هنا عدم المقارنة لثباتها وقتما انقضت
كانها من جهة من مثل المروي عن الله عز وجل انه سئل بعض اصحابه فقال
يا ابن رسول الله ما حالكم فيكم فينا حكمكم الله اذا عاب غاشكم واستر
قاعكم فقال ما انصفنا من ان واحد نام ولا اجبننا من ان عابنا هم
بل ينسج لهم المسكن لتقرب عنا طاعتهم وينسج لهم المناج لتطيب ولادتهم
وينسج لهم المناج لتزكو امالهم فيما بعد لا حظ لما يتوهم من اباة
المصريح من المعاني المستقرة وغيرها من المصير المنزلة عند جهل الصحا

على خصوص

على خصوص اباة هذه الثلاثة التي قد يرجح احدكم فيها كثير من الوجوه وعدم
منافاتها لاطلاق الدعوى والتقدير عليها بل يضاف اليها ونحو ذلك ما توهمه القائل
انها لا تليح على خلاف ما عليه اصحاب المصريح بعضهم بدلالة الاضمار
الذوية على اباة الاثمة الخ لعل الشبهة وان خرج ما عدا الثلاثة المذكورة
بالاجماع عن عند الدليل وبعض من تأخر وخصصا بعد ملاحظة الاعتناء
وكثير من الوجوه التي منها موافقة لسادة الطريقة التي لا يخلف فيها الا باء
الطاقة عقلا ونقلا فسادا لا يطاق الا بالذم على تقدير الخلاف قطعا
في كثير من الافراد فضلا عن العشر اخرج الى غير ذلك من الوجوه التي لم تفرق بين
زمنها وبينها والفتية المصريح بعدم الفرق بينها في معقد اجماع المنهني المصريح
في غيره بان ذلك لا يتم التخلع من المآثم بدونها فوجب في نظرهم فعلها
والاذن في استباحة ذلك من دون اخرج حقتهم من الاصل ان الواجب بطلان
الحصة بالادارة وقد ثبت ان يخرج اخرج بالقيمة فكان الثابت قبل الادارة
في الذمة اخرج عن العزم من الجارية او قيمته وبعد الادارة ملكها المراملكا
ثامنا فاستباح وطبها بالملك التام وقد يكون كالمصريح من معقد اجماع المنهني
ومشهور الشارح وغيره وقتاوى الاضمار والتخصص التي لا ريب في جرحه
في زمن المحضرة لا الفتاوى وان وجد في كثير منها التباين في وقت وعقد ومن
ما قد يوجب الخلاف حيث فرضوا المسئلة في زواجهم المعلوم كونها كناية
عن عاب المسكن الذي لا فرق بين زمانه وبين زمان القيمة بالنظر الى اباة
المقام كما يعرف بالثبات الذي يقطع عنه وسقط ما قد يتوهم من القول

مصلحة

ما يختص صراحتهم بالقيمة وقوة ما نسبته كذا في الجماعة ومصرح به قوم وقد
يظهر من كثير من المصنفات عدم استنباطه من ذلك الذي قد يعطى
بعض قواسمه انه من المأثور وبعض اخر انه من الافعال وفي بعض اخر انه
في خصوص ما كان من احوالها او في خصوص من خواصها وكذا من احوال
العامه ونحو ذلك ما احتمل في خصوص وعبارات الاضمار المصريح بعض
افاضلهم باجملها وانها كانت عند كثير منهم وان تجوز بعض من تقدمهم في
التصريح بها بتلك الالفاظ التي قد قرئوا بها في كلامهم بتفسيرين الاول
اسقاط الحق عن المقنونة حال غيبها لكونها في خصوص الغيب والثاني
اسقاطها من الوجبات معللة بعد ذلك انه من جملة المأثور وفرضنا فيها بتفسير
اولها ممكن فيهم من الفكار فيكون ممكن ولا يجب اخرج انفسه وثانيها
ممكن لان المختصة بالامام من كونه الهياك وثالثها مطلق المنزلة وان كانت
من غير ذلك كما لو حصل بكسب من غير تامة او من امة او صناعة فانه يخرج منه
الحق بعد المأثور الحق من جملة ادا السكت وفرضنا فيها بتفسير اولها ما يتوهم
من الضمان الهيبه مع او في خصوص الغيب فيها باسرها او بعضها للامام وهي
مما هي لنا في كتبها من احوالها وثانيها ما يكتب من الامور في الاشياء المختصة
في ثلث الحق بالحاسب المطلقة لان اقوى عند الله وثالثها ما يشترك
في اخرج الحق في استحقاقه او اعتقاده في غير ما يبايع التفرقة في ذلك
كان بعضه اكل للامام وذريته قال الله بعد ان ذكر هذه القاسم في حاشية
القواعد والكل حسن وقد تعجب اكثر من ذلك اكله كثير منهم الشايع في حاشية

المصرح

المصريح فيها وغيرها يكون الادارة في الثلاثة المذكورة قد عللت في التصريح
الولادة وصحة الصلوة وحل المال الذي لا يجوز التصرف به عند لادته
كتبا وسنن واجامعها ونزوح الامم الاذن التي لم تقم الاضمار حينئذ
الماثية المعلوم بعدم وجوب الحق فيها من المنصوص والاجماع ونحو
ما قرأ الى الان في الفقه التي يستعمل في قولها او في القول بما في ايدي الخبير
ونقلنا هم ما قد اباها الناس في التصرفات فيه من مثل الماكل والمشرع والمك
والمسكن والمقبر والاشياء والعطايا والهدايا ونحوها وان علما بثبوت حق
الاسماء او حقه حق وقيل في ذلك الذي قد صرح بعض الافاضل بان
قد كان ناشئا في الحكمة التي اشاروا اليها في الفتاوى من اخبارهم وهي تركية
شيعتهم وطبقاتهم حيث علموا انهم لا بد لهم من حاشية الحق في البيع
والاشياء ونحوها مما لا يمكنهم الاعتناء عند بيعهم من الوجوه ثم ذكر ان خبر سالم بن
مكرم ظاهرة في ذلك ان لم يكن حاشية على التامل الذي قد لا يرب تأني اعط
حصة في صراحة كثير من النصوص التي قد مر طرف منها وقد تفرع على طرف اخر
منه معبر الخ لاني ومعتبر عبد العزيز بن نافع وغيره بذلك الذي لا ريب في
ثبوت اباة في خصوص ما جاء في سنة ومروية وعقلا جائزا حيث
ان القول بخلافه قول يجوز التكليف بالاطاعة فسادا في غير العشر اخرج
الضيق كما لا ريب في عدم خروج الثلاثة المذكورة مما يعود اليه اولى المؤثر
ونحو ذلك مما يقضي بكونها ما ذكرت في النصوص والفتاوى التي من باب الثبات
والاشياء التي القاعد المسئلة باغلب مرادها وانها هي نقل ان اربع الذي

قد يذكر بعض الافراد الداخلة في القواعد المسئلة بل بدأ اهتمام به قديم
 خاطب قد ان له احكاما مغايرة لتلك القاعدة كما صدر عنه مثله ذلك في
 المقام الذي قد تقرر فيه الاحكام الذين قد تقرر ان ارادتهم بما هو المراد منها
 به فظهر الامر والمعلوم انه لا يبعد عما اشترط اليه وان شهد من غيره احد من
 شأخريهم ما صدر فاشكره والحق والحق والحق والمناقشة بما
 لا يعود الى الخطا بل حتى نزع بعضهم شذوذا على الاسكان والمجاعة التي
 قد صرحوا بها في تفصيل اصول المذهب وقواعد وفروعه اهلنا وسائرهم
 وصفا قد اجابهم والكتاب والكتب التي لا يربى فيها عليها عند المتواتر
 كالايجاعات من القول بعدم اشتراك شيء في حق جميع الشيعة عند ما اشترى
 اليهم مثل ما حوز من ايدى الخلفاء والارباب المفتوحة عنقه وما خفي اليه
 بالنسبة الى خصوص حق الامام في حق بعض الشيعة من اهل البيت الذي قد
 يظهر من غير واحد منهم الفاضل في عقد والمقنع هنا ان الحلف باجر اجرة
 بين اهل البيت في نوابه الفناء العدد وبين ان يحفظ ولو بطريق التمسك
 ويحوز ثم يرجع به من يثبت عليه وهكذا حتى يوصل الى صاحب الامر جعلت
 وهو غير بعيد بالحق الى الاول سيما بالنسبة الى حقه المعلوم من ضرورة
 العقل والنقل وجوب ايصالها اليه وقد عذر ولا طريق الى ذلك وحيث
 ان ما له على كونه الفقيه تاما مقامه لا يربط على اكثر من جواز الدفع اليه
 دون الامام الذي لم يتحقق في نظام المقام الذي قد لا يبعد فيه الصواب
 اذا تلفت من ذلك الفقيه ولو لم يرد فيه فربط وان جاز له الدفع فليس كما هو
 الودي

في حق الشيعة بالحق

الودي وعينه الوكيل فاتفقوا لم يهمل المال الا صاحب الاصل الى غيره ذلك
 الوجه الذي قد مر منها وقد تقرر على كثير من وجوهها انما تعلق المنع من ذلك
 الدفع بقتل من جاز له ذلك على اطلاقه من غير ان لا يجرى الفاعل في ذلك
 السيرة المستمرة واصول المذهب وقواعده والكتابات المتواترة في ضرورة
 المذهب ويحوز ذلك ما قد دل على كونه النصف الاخر من الخيرة وهو شذوذا
 اقسام من الستة المبرورة للشيعة وهم الاطفال الذين لا ابراهيم والمساكين
 الذين يراد بهم ما يعم الفقراء كانه كل موضع يذكر فيه فقره من واسماء
 التبديل على الوجه المذكور في كتاب الزكاة فيمكن ايضا ان يحق لهم
 اليهم ولا يجوز منعهم ولا دفعه عنهم في ضرورة العقل والنقل الحائكة يكون
 النصف من بور ملحق بالمال كما هو حقهم وقد تقرر في حقهم انهم قد تقرر به
 اكراما لا كرامة خلقه محمد بن بعض الزكاة التي حرمها عليهم وظهر من حيث
 الاول ان ما له ان اراد من شيء على قدر كفايتهم كان للامام عليهم كما
 انه لو تقرر عن قدر كفايتهم كان عليهم ان يعرفوا عليهم من نصف الزكاة
 يحضه يسقط التخيير المذموم ويستعمل ما يناسب الى المنفعة وليس كذلك من
 القول بوجوب عنده باقسامه والوجه به من ثبوت الحق في حقهم حتى يظهر
 صاحب الامر جعلت فداء فيصرف اليه وما نقله كثير منهم في حقهم بعض
 من القول بوجوب كونه ودفنه في الارض بجميع اقسامه من جهة الاعتبار
 وان تقرر ذلك من بعض ما اشترى اليه كثير من الاخبار والاصول المعاصرة
 ما يشاهد بالكتاب ومتواتر الاخبار والسيرة القاطنة والراجح في التسمية

تأليف
 ادوات
 الاصل
 الاصل

منها

ومن دعى المذهب اشكال هذه الاعصار ويحوز ذلك ما لا حاجة بنا الى
 تحريجه سيما بعد ما علم من كونه المراد مما يتوهم من ان الحق باجماع الامام
 الاختصاص بصير في الاصل فانه وقت حضوره ومن عدم دلالة
 ما ورد ان الارض تظهر كونهما عند ظهور من جعلت فداء على ان يرد من
 فقه من الحق ان الكوفة وان كان كونهما محرمات الشريعة المعلوم من قوله
 حرم من ما له فضل عن سواه اقراره وخصوصا مع ما حقه في قبول الوصية
 القاطنة بعدم جواز التمسك بتلك الامور التي منها استصحاب وجوب الدفع
 اليه ويقضي ايضا بقوة ما عليه الاحكام والسيرة القاطنة وظاهر الكتاب
 السيرة المتواترة ومما قد اجابنا المنقول من القول بوجوب دفع ما يحقه
 غير الامام في الفقه الى اهل البيت ولا يتوقف على ان الفقيه الذي لا يمتنع
 من جواز الدفع لغيره عدم الاذن له لا يتوقف عليها جهة الدفع الا على
 تقدير كونه الفقيه قد صار بمنزلة الامام في المعلوم من ضرورة العقل
 النقل خلافه وسقوط ما قد يظهر من جماعته وصرح به بعض الاعلام في القدر
 يتوقف على اذن الفقيه كونه الذي لا يربى ان يصرح به اهلنا واهلنا باسناد
 من الرضا ويحوز ذلك ما قد يوجب الاحتياط بدفعه اليه مع ملاحظة قصد
 الوكيل في دفعه من حيث ان ما يستحق الامام الذي قد يختلف فيه الاحكام
 على اقول منقولة واردة مختلفة قد تقرر على عشر عشرين المشهورين نقلها على
 الشايعين واحد منهم الشافعي والعلاء المجلد وتحصيله كما قيل الى حد
 الاجماع في الفقه على الشايع منهم سيد المدارك والرايين ما لم يملك من المتن
 وقرن

في حق الشيعة بالحق

الاول في حق الشيعة

ويحوز ما قد يورث خلاف مقتضى جواز صرفه الى الاصل الذي قد ثبت بالنقل
 التقوى والاعتبار ويحوز وجوب اتمام ما يحتاج اليه من حصة من حقوقه
 فكلما كان كيفية صرفه عدم تصور سقوط الحق منها بل لا يربى انهما اولي
 وقد يؤيد بما ذكره جميع كثير من الفاضل ان لا يرد من على المالك بوجوب
 فينقل المبلغ من ربه ما يعلم فيه من المصلحة سيما لو كان المدفوع اليه من
 اهل الاضطراب والتقوى وحضوره في لو كان المال في معرض التلف
 التأخير من ربه كونه الدفع المذموم في احسانا محضا وما على الحسين من سبيل
 عقلا ونقلا كتابا وسنة واجماعا وان اشكل بالنسبة الى المصلحة فيه باعتبار
 قد تقرر صحتها على التمكن الذي قد دفعه الصلح بالرضا الذي قد نزل اذا
 تقبل العقد من ربه الا انما في دفع الاصل في مزايله عند التامل ويجوز
 دل من عقل ونقل على وجوب النفقة على العيال المعلوم كونه الاصل في تمام
 وعلى وجوب كونه عقد عقلا مجهول المالك وجواز تلك القطع بعد تقرر فيها
 والكون والحال المخلط بالحرام بعد اقراره في حقها في حوز ذلك ما يعلم ان
 المتشاكك عدم التمكن ايضا الى دفعه والمعلوم ان المولى صاحب الامر جعلت
 فداء كان يلزم ما يستفاد من خبري ما دل على اباحة الانفال والمناج والمساكين
 والمناج والمناج فاحتمال كونه له في عصره ويحوز ذلك من اعتبار التحليل التي
 قد لا يكون المراد من الشيعة فيها غير ابراهيم بل ما يكون ذلك هو المقطوع
 منها كما قد يكون صريحا في كثير من طرق منه وقد تقرر في اقره المروي عن
 طرأه ابن طادوس ولولا واسطة الفقيه والسيات ومعه حظ كثير من الوجوه

في حق الشيعة بالحق

التي منها قبضه كذا في الدخاس عند غيبته باذنه ومنها انهم عياله لغيره وعرفنا
 وشرفا وقد سمعت ما من قول الرضا فان الحسن عونا على ديننا وعلى عياله
 كما يحق وجوب الاضام في علم عند الاعوان ونحو ذلك ما يقتضي كون المراد خصوص
 الاصناف الذين لا يتصور من الكلاء منهم غير حقوقهم ولا عرق الا انهم عياله
 المعلوم حاجتهم اليه ضرورة انهم لو منعهم ودفعه لتواتر النقل بذلك المنا
 لما قد شرع في تحمل الاجل وطول عادلة من عقل وفشل على احترام الاموال والمنع من
 اتقانها المعلوم كونه الدين واكتفاء بطريق لا ينافي احكامه على انه لا خلاف في
 الحق انه باحتساب الشيعه خرج من عدى الاصناف بالايمان والمقارنة
 بعد ما فتى الاصناف المربوطة داخلية في العوض الذي قد انقضى الاجل
 على جهة العينة الباقية بعد التخصيص واحتمال انه بمنزلة الاموال التي قد عرضت
 الشريك لشركائه غير بعيد كما حال انه قد اعرض عن حصة ماله وان وجب
 اخراجها وصر فيها فيخرج عياله كانه الناس مودتهم والاعراض على سيوتهم من
 مثل التمرين على كانه لا ياتهم وجه يستحق وجه للملك بكل ما دل من عقل
 نقل على اصالة الاباحة وجواز التمرين على كل شيء الا ما خرج بالليل
 ليس الا كما كان معلوم او مجهول يمكن ايضا لكل المال اليه اولى ورثة بالحق
 الموقوف واختصاصه بخصوص الاصناف في حق الاستفاد من كثير من طرق
 ما ذهب اليه طائفة منهم ابو مسلم من جواز صرفه الى كاذب فقراء الامامية وما
 الصلوة وخصوصا ذوق الصلوة وانما هو بل قد لا تنطبق اخبار التحليل
 والمنع من الاعطى قد يدور وبها كان كالمخرج من كثير من مقتضاها الى محمد بن

موقفه الى نقل الامانة

ثم

عثمان العمري ونحو ذلك ما قد مر وتسمع طرفا منه انهم ومقطوعه عند اقبال
 في التصريح بانها المروي عن طائفة ابن طاقوس باسناده عن عيسى
 بن المسعود عن الحسن بن موسى بن جعفر بن عثمان بن رسول الله قال لا فرق
 في طائفة والمقادير والاشهاد والاعيان في انفسكم بشهادته ان الله المان قال
 وان علي بن ابي طالب وصي محمد وامي المؤمنين وان طاعة طاعة الله وطاعة
 رسوله والائمة من بعده فان حوزة اهل بيته معززة واجبة على كل مسلم
 ومؤمنة مع اقام الصلوة لوقتها واخراج الزكاة من حوزتها ووجوبها في اهلها
 واخراج الحسن بن علي بن بكير الناس حتى يرفعوا اليه في امير المؤمنين واميهم
 ومنعهم من الاذنه من ذلك من عجز ولم يقدر على ذلك فليستهم عن لا يلائم
 الناس ولا يريدون الا ان الله ان قال في هذه شروط الاسلام الحديث سيما بعد
 ملاحظة الاعتبار وكثير من الوجوه وتبع كسب والآثار وتحليلهم ذلك كثير
 من عصورهم وعدم تقصير الاستناد الى معقول ما اشترى على تقديره وخصوصا
 مع المنع من طائفة على اختصاص الاصناف بذلك وانهم بعد ذلك لا يفتي
 على وجوب الامانة من الزينة لظهور كونه قد دبر في بيان كيفية التمسك في تمام
 ما شرع الله حال انساب ايد الامام وعلوه لعلنا نرى في القريب البعيد
 اليه ونحو ذلك مما يقتضي بوصول تمام التحليل اليه في نفسه على المذهب الذي
 قد لا يتصور وجوبه على الاكثر الذين قد وقعت ضرورة العقل والنقل انهم في
 من نفوس الناس الذين قد علمت انهم صانعيهم ففضلوا الاموال التي قد نفقوا في
 ان يدخل في قلبه شك او اخضر في الله احدا بجهتها سيما في مثل من الغيبة

أخبرهم

ما قد كان لا يصلح الامام من الخلق فيه الا التز الذي لا يفر بعض الاصناف
 الذين لو جرح على الامام اتاهم لوجب دفع جميع ما كان يحصل من الخلق اليهم
 وذلك خلاف ضرورة والنصوص المتواترة المصريح في كثير منها بالتحليل
 المنا لوجب الامانة الذي لو سلم زمان الحضور فلا يتصور في امثال هذا
 الزمان الذي قد قد فندع حجت فناء سائر ائمتنا امامته ودعوى ان
 ذلك يمكن بواسطة تركيبة العقلية لما هو في ذلك الامكن عتبه ممنوعة اشتر
 المنع كدعوى القيام به حيث وان لم يوفق سيما بعد ملاحظة الاعتبار وكثير من
 وجوه العقل والنقل المعلوم منها انه لا يثبت الامانة في من حق لاحد ونحو
 ذلك ما يقتضي بسقوط التمسك بالاستصحاب ومنع من جهة الاعتقاد
 فالقول به قديم فليس ان كان الاحاطة ما عليه المشهور الذين قد يظهر من كثير
 منهم اكثر من ان ذلك على وجه التخيير بينه وبين الاحتفاظ بالامانة حتى يظهر
 صلاحيته حجت فناء بل ربما يكون كالمخرج من مثل معتد شهرة الروضة
 ومعضد جامع الرياض وغيره والمعلوم من جميع كونه المثار منها الزود الذي
 قد مر به كثير من الفاضلة في حق التخيير وفي الجاهل ظاهر المعنى والدليل
 وصرح جميع من المتأخرين الذين قد يظهر من غير واحد منهم انه هو المشهور
 يظهر من نقل سيد المذاهب انه هو الذي جزم به الحق ومن اخبر عنه حيث جعل
 المستدل ما اشترى اليه من وجوب اتمام ما يحتاج اليه من مصلحته وقت
 القضاء المستلزم لوجوب الغيبة التي لا يسقط معها الحق الواجب عندهم
 بل ربما يكون مثل معتد شهرة من المصلح فيها الجواز المنبهر بذلك ضرورة

سواء التز الذي لا يفر بعض الاصناف

ان

انه لا ينطبق الا على القول بالزود الذي قد يستفاد من الاعتبار في حق واجبه
 اهل العصر على الاحتساب الذين قد يقال ان طائفة جبرتهم بالجواز لا يثبت
 الا ما اشترى اليه ضرورة انهم قد علموا بما لا ينطبق الا على الوجوب القاصي
 يكون الجواز هنا اذنا به معناه الا في مقابلته من غير المنع من ذلك قد لا يثبت
 ذلك في مثل المتن ونحوه ونحوه امر قد مر في التخيير بينه وبين الوصية
 ونحوها وما جرح على التزديد في اصل المذهب لا في ذمها اليه ومن هنا
 يعلم انه لا وجه لافكار وجوه الشبهة الجارية لما دل على لزوم الفرق الى الاصناف
 كما لا وجه لترك العلم وان فرض عدم احتياج الاصناف الى حصة ضرورة انه
 اسقط وان كان الا في النظر ما اشترى اليه من القول بهما وانهم كما قد مر
 الامامية وان اعوزهم سبهم قد بدى عليهم بما هو حجة ما المعلوم منه
 القول بوجوب الاحتفاظ بالوصاية بعد نفقة الله او الدين وان قال به جماعة
 منهم فيشكك في مقتضى العلم والاهلية والقول بوجوب الاحتفاظ على حفظه
 الحان يوصل الى يد وان قال به جماعة منهم العلم والاهلية والتمسك بابن
 البراء ما هو الصلح والحق شديد في المنع لعدم الفرق بين علي بن ابي
 المنصور ما متاخرهم في سائر انفة الذي واصل المذهب اذ لا يمكن
 والنفقة والاحتياط وانه هو الذي عول عليه جميع عقلي اصحابنا المستفيدين
 ونفاذ الآثار ونحو ذلك ما قد علمت انه مقبول عليه باجماع اهل البيت
 ان كثر من منهم فيشكك في جلاله كالمصنف المتواتر والاصول والقواعد
 والنقل الجازم والمعلوم من ضرورة المذهب فضلا عن الاجماع والتسيرة

في بيان ان التز الذي لا يفر بعض الاصناف

م

والأشياء

الفاصلة ونحو ذلك ما لا حاجة بنا الى تقرير بعد اجتهاد لو كان الامر كذلك
اجتمعت وتوالت به الاخبار التي لم يعمد اليها من قبل الحكماء الى حد
الضرورة التي لا يبعد اشتقاقها من امثال عمرنا على عدم وضوح ما بعد
جزم العقلة فاطمة لعدم الفرق بينه وبين المقتضى في كونه معرضا للتلف
الذي قد يتصور عدمه بالنسبة الى الفرق وهو المحفوظ المبرور عند التوصل
فيما ذكره ان الارض يخرج كونها عند ظهور من جعلت فناء الذي لا يظهر
الاجتماع متمسك الارض للكل وجعلها على وجه لا تتم فيه تنقيس وضلا عن
الامور التي لا تكاد تلم من كثرة المظالم والاعراض والفرق بين سماء
امثال هذه الاعصار التي قد تزداد فيها سواد الاماكن على انهم حتى انه لم
حصله في ايديهم شئ من وجه البراءة من عوم منهم قبل واجتماع ذلك في
دورا قتلوا جماعة منهم في تلك الضلالة عن حقيقة احوال اسرارهم في الابل
نبت البرج ويقول قائلهم قد تلتهم الصفاء والعين لانا ونحسب في مثل
مالنا كصاحب الذي قد تواترت الاخبار بما راجع ولم يغفل خبر ولا اثر يحفظه
مع كثرة وكثرة الخاضعة والعارفة والعلم بكون كثير منهم سيما في الكلاء
الادبع الذين قد علمت انهم قد وصلوا كثير من ماله مع القطع بانهم قد ضلوا
في علمهم في وجه المبرور باذنه وسقط ببقية الاقوال التي قد اضرنا عنها
لشدة زها وحز وجب بعضها عن المذهب الذي قد تفتقر اصوله وقواعده وكل
ما دل من عقل وفكر على عوم ولاية الفقيه العادل انهم ما قد يظهره كثير
ولعلهم في حقه من وجوب تسليمه على جميع الاقوال التي هي في العادل الذي

في حق الامام
في حق الامام

في

فيما يقتضيه مذهبنا ولكن ذلك على اطلاعنا في غاية الاشكال من روع انه
على تقدير وجوب الاحتياط واختياره من الامارات التي لا يجب فيها الاختيار
بل يحرم مصافا الى كونه مخالفا لما في الاحتياط ومصرح كثير منهم المقام وكل من
قال بعدم وجوب كسوف الذي قد لا يتصور وجوب الدفع الى الحاكم الموقر
على تقدير وجوب او عدم امكان تشخيص المحرم ومن قبيل الحاكم الموقر
عليه ملك الامام لتلك الاعيان او على انه غير الامام من كل وجه ولكن
لكذلك غير معلوم وان صرح اكثر الاصحاب بمقتضى وجوب دفعه الى
الامام كشرائط الفقيه كي يصر في ذلك فقراء الامامية وخصوصا في
منهم من ياتون من جعلت فناء ومن جهة اصنافه واتباعه ومقربيه سلطانا كما
يقول او اما على الجانب بل ربما يظهر من كثير منهم الشارح في ذلك وسيدا
المذاهب والمباحين ان على الجماعة من تأخر خلقنا في بعض مصرح اخر
لما عليه كالمصرح من المنقول عن المعتمد وغيره من القول بعدم اهلته من كل
جهة من الوجه الى منها اصالة البراءة والاخبار الفاء على وجوب صرفه من
دون تقريره لغيره سيما ما كان وجه الاستناد اليها بطريق الفقيه او تنقيح
المناط او نحوه ذلك وخصوصا على تقدير كونه مع الامام من جهة املاك
الاصناف وان قد كان ثابتا من مثل الفقيه والعلية بالرضا ونحو ذلك مما
لا يتوقف التفرقة بمقتضاها على اذن الفقيه الذي قد فصله من حقيقة الموقر
عليه الامام او لم يثبت على عدم توقف ملكه لتلك الحقيقة التي قد قصده
المكلف كونه من املاكه بضرورة النقل والذين لم يجد فيها ما يدل

والفقيه في حق الامام
في حق الامام

وعليه كتمان المنقول عن الخارج ان على جماعة القائلين بوجوب صرفه على
الاصناف قلت بل واجه القائلين بجواز مع اختياره وربما يظهر الاجماع
على ذلك من كثير منهم سيما المذاهب والارباب بل كان من حيلة الملاحات فيها
بينهم وان ذكرا لاستادة كشفه ان له الاشارة وان الاحوط الاعادة في حقه
ايضا انه لو فعل الى من فقهه بمقتضى فقه الخلاف فان بقيت الغير استحسن
منه وان تلفت وكان عالما بما يحق الاصحاب حقه وان قد اضرنا عنها
ولان الواقع معدوم فلا ضمان عليه في ذلك من الاحكام والفروع في المبنية
على الصانع لانه قد فقد عند عدم ملكه كغيره من ملكات حيث وجدت بعض
مشايخ العصر في بيان حقه مقدار محتمل فيقتضيه ضرورة في ذمته
المصالح بربا ولا يكلفها لدفع حتى يعلم البراءة او يرفع يقين الشك او
من حزم بجوابه عند الاحتياط في القضية بخلاف الفقيه محرم من الامام
في جميع الاحكام التي منها عدم جواز التفرقة من دون اذنه بضرورة العقل
والنقل الذين قد يستفاد منها ومن فقهى كماله على وجوب الدفع الى
الوكيل الخاص من المصنوع ولما لو اخطأ الى قد سمعت طرقا منها وقد نشر
على اخر وجه ما تقرر عليه بطريق وجوب الدفع الى الفقيه المتعين
وجوب الدفع اليه وعدم التفرقة من دون اذنه على تقدير تحقق الاجماع
الذي على تقدير عدم تحققه يكون القول بعدم الوجوب والمنع من تفرقة
المكلف بل وغيره من يوصلون الى اهلته بعد قبض الحاكم له بل ومثله
بناء على تشخيص حقه بالقرينة كالتوبة قويا احتياجا سيما على تقدير كونه

بالنسبة

على وجوب صرف الاموال ونحوها اليه صلا بل اقص ما ثبت بالنص
الا جماع ولاية مثل المرافعات والاحتكام وفتاواه وبعض المنا
والولايات وقبائل النواب في دفع الخصوم من انزع الفاروق
وليس من المذهب لا دليل على كالا دليل على ولايته عن المناشين على
وجوب قبول الامام مع انه لو كان كذلك لوجب دفع تمام الحق والركوة ونحوها
ما قلنا يتولاها من المصنوع وقيام سلطانه الى غيره لكن ما يقتضيه عدم
وجوب الدليل على عورته ولاية الحاكم لثبات المقام على انه لا اقل من الشك
ولو بعد تصادم الامارة مع اقص ما ينعده عورته ولايته ان كان لوفت
اليه لو كان صحيحا ولا ضمان عليه مع اعتباره على تقدير تلفه منه قبل ان يضا
الاهل بضرورة انه قد لا يزيد على من صدقته بغيره لو كان له عن زيد
فعلت بمقتضاها وسلطه بعض ما عندك لزيد فتلف بل ربما يقطع
المكلف لعدم رضا الامام بدفعه الى بعض الفقهاء كما قد يقطع برضاه اذا
دفع من غيره اذ ربما كان الدفع المبرور بعد قبضه الموقر عليه تشخيص
حقه عقلا وفقلا او غير ذلك ما قد يقتضيه عدم جواز الدفع الموقر على
وجود ما يدل على عوم ولاية الحاكم الموقر عليها وعلى غيرها الوجوب
ولم يثبت لكن ظاهر الاحتياط على وضوح في سائر الابواب فقلنا وتخصيصا
عومها الذي قد يستفاد من ضرورة المذهب فقلنا وتخصيصا فضلا عن
الاجماع الذي قد يترادف في نقله على السيرة الافاضل الذين قد صرح
خاصتهم هنا بولايته في ضرورة اذن الحاكم قد ضل الى اهله لم تفرق ذمته

الذين يتصرفون

وعليه

الحكم المذهب قد كان مستقفا من مثل القوي والضعف بالرضا وخضوعا على
تقديمه كونه مع الاعوان بمنزلة النصف الذي كان لهم مع عدوه وان كان
الاختياط به فضلا عن الحكم او وكيله وعدم جواز تقرب احد من دون
اذا لم لا يهبط عند سبيل بعد ملاحظة ما اشترط اليه من جهة تقرب شخص
لغيره على التقديرين من جواز الذي لا بأس بوجوبه وان قلنا بجواز التقرب
للملأخذ من دون اذن الحاكم مع العلم برضا المصطفى كما ينبغي الاحتياط به
الى عدول المصلحة عند تقدير ذلك والخوف على المال من التلف بدو كلف
ينبغي للحلف ملاحظة التوكيل او قصد التفرغ به وعودته الى اهله في ذلك
من وجه انه بدو وبه القصد من غير كونه لا يترفع في الدفع على القول الآخر
مع ان الحالة المزبورة لم يعلم انها من باب الحسنة التي لا وجه لتقديرها في حق
ولاية المحتسب من باب ائتمانه ولا بد ان نصبه من ائتمانه على ائتمانه
او بعنوان النيابة عند علمه وجوبه لغيره وكيل المجتهد الآخر ولا ينبغي
التوكيل بغيره او جوبه او غيرهما لا ينبغي ان يكون كلفه او كلفه وجوبه
لما لا التوكيل على الامام به او عند غرضه الذي لا ينصرف الاطلاق الى اليه
بل قد يمنع من قصد الاول استنتاجه وان مرجع الجواز جمع في نظير المقام
ادع جواز عزل وكيله خلاصة دون وكيل غيره الذي يجوز لغيره وكل من
المجتهد ان يأخذ ما عنده من حق الامام فيصرفه في محله ولو كان ذلك على
سبيل التقرب الى ما هو المشهور القاطع بغير الحلف على ذلك اذا اتفق
الاذا كان مسئلا من لا يرى ضرورة قلنا بعدم وجوب الرجوع في حلفه

ان

الحاكم الذي لا بأس بجواز تقرب الحاكم الاخر باذنه من مال المصاحب
من دون اذنه على اشكال قد يفتقر مصدر الحلف في صورة الاخذ وكيل
الاخر حجة لا يرد بها انه احوط واوضح بالبرهان والاعتبار وان كان الجواز
هو الاقوى بالنظر الى الأدلة والوثائق فمنه او من وكيله فلا اشكال في
استرجاع العين مادامت باقية في عدم ضمان الدافع المخذ ومراعاة
اذا كان الاسترجاع ممتنع كالا اشكال في منع ما يستعمله كثير من طوائف
السادة وعينهم من يدعونه العلم ولم يفتقر الى احوط من سواهم ولا
يشترط قطع من زلال بانه من مثل ان يشتري ما يبيع القرض الواجب مثلا
بشئ فضا عدا من يتحسب على ذلك من اخص من مثل ان يبيع من عنده
من حق الامام بمقدار ثلثه او ربعه وان يأخذ من التاجر مبلغا يتحسب على
نفسه عياله او غيرهم ثم يبيع ذلك المبلغ فيجوز هكذا ان يصل الى
الاولى ويكون المصطفى من ذلك محض الصدقة او مقدار جدير بذكره في يد
غيره مما يقتضيه على تقدير صحة دفع الحلف المذكور وهو هو فاضله
وتبوان الاجابة في نفسه وعودته الى الحد المزبور الى تحقيق ما دون ما
يخفى فيه ما تفرغ عليه الداعي فكيف والمعلوم من ملاحظة البرهان والكتاب
والنقد المتواترة سيما ان كان معللا بدفع الفقر والمحاكمة وان لو كان على
لوس كل ذي حق حقه ومثل ما دل على الاصناف عياله من يادهم له
ونقصانهم عليه واصل المذهب قواعد والاقتدار خلافة سيما فيما
يتباحث وخصوصا فيما يصل الى الكوك كالمواضع اهل بعداد

ان
ان
ان

ان

او جمع من عليهم التحمل والذمة وحده بسدا وفتيرة واحد وباعوه ما ينبغي
قرضا فاد ومن يتقدم ما عليهم من الخلف والذمة مشاورة احسنه على
الخلف من غير ان ياتى به كونه الذمة لشخصين بل لشخص واحد
ذلك خلافا للزور نعم لو كان ذلك ما يتاح به عرفا من مثل قضا
القرض فيما يدينه كونه ان من مثل ذلك لا بد لك العنوان فاستفت
انه قد وهبته وقضاهه قدما من ذلك ضرورة انه في غير ذلك غيره ومثل
اخذ القليل وصاحبه على من باب استنفاذ من لا يحصل من الخلف الا بذلك
ثم يجب ان يكتب له كتابا او يرسل اليه موكلا يعلم انه من قرضه ما عليه من الخلف
وان الامر الذي قد صدر من قد كان حيلة واستنفاذ من غشيه لا بد
عليه بمعية حقوقه فلا حظ وتدر به في احد لا كونه حراما في كلام الاحكام
الذين قد استدلوا بالاصناف الثلاثة المزبورة ان يكونوا من اهل البيت
المنسبين الى عبد المطلب بن هاشم ولو لا اب وحده بل عليه الاجماع المنقول
منها على ان غير واحد منهم الذين في استنفاذهم مظاهره كما لا يخفى على
لنا كونه من سيد الغيرة والرياض والمعلوم الذي كاد يصل الى حد لا يصدق
مضافا الى الخبرين طهره والناحية بالمعلوم من فضل ذوقه وشرفه والنصوص
المتقدمة المعتبرة منها وسدا ولو لا الواسطة لكان منها الاجماع على عدم
وجوب ما يستفاد منه وجه الاستناد الى كلامه ول من يفسر واجماع ونحوه على
حرمة الذمة التي قد تهاين العقل والمنطق على كونها من غير عوض عنها
على بن هاشم الذين يقع عند العقل منهم من اخرج من الذمة معا كما يتبع شاذة

ان
ان
ان

ان
ان
ان

غير

غيرهم لظنهم من اخضاعه الى الذمة ونحوها وان كلالا من فخره واجماع ونحوه
على وجوب صرفه كمنصف الى الامان من ان يكون من غير سبيل الى امر المؤمنين
وحفظه عقيل والقبول المبرج به في عقد اجماع الغنية ووجهه القطع بتواتر
الاخبار التي قد مر من منها وقد تفرغ على اخر وسقط ما شذبه الاستكشاف
القول بجواز صرفه الى سائر المسلمين مع استنفاذ القرض عنه ومن هنا قال في
الرياض ان من دونه وصغيره من غيره فاضح عند الاطلاق المقيد بالقبول
المتمة المنجزة قصورها وانها من باب الشهرة العظيمة بل الاجماع حقيقه لا خلاف
قلت بل انما النصوص المتواترة والاجماع التي قد يدعي قضاها وان كان المبرج
به منها متفوضا وسقط ما شذبه الاستكشاف الغنية والمعينه في بعض رسائله
من القول بجواز صرفه الى سائر المسلمين مع استنفاذ القرض عنه ومن هنا قال في
عن الام ان قال لو كان عدل ما احتاج هذا حتى ولا مطلق الى صدق ان اتت
حبل لم يكتابه ما في ستمه ضرورة انه مع ضعف سند وعرضه الى صاحب
وموافقة الموقنين طرقت من الرضا في ذلك فم وخلاف روايتهم واحتماله كتمه
وظهروا كالمدي عنهم فينا هو المسموعنا هل اللغة كالمركب كونه المتسوية اليه
الجزء الاخر من عبد المطلب بن هاشم الذي قد تفرغ في ذمة هاشم في وقت ان له
عشرة اسماء غير اسم المشهور بقرعة القرب وعلون العجم وعلون الحيرة وعلون
القباسه منها عامر وشيبة احمد وبديل الجلي وآلته ابيج وسادة الغيث
غيث الحوري في العام الجديد وما منته من زم وبه سادة الغيث عبد الله ابي
طالب والقباس وحمزة والزيبر وابي لهب وضار والقيادق وربيما سمي مجمل

ان
ان
ان

وعقدت الحارث فربما قيل انه احد شيوخه حمل عن العبداء بل اني عثر
باضافة قسم مع ذلك الا ان التسل تخفى الخية الاول بل لا اشتهر منهم
معرفة ان عبد الله لم يختلف سوى اليه الخمر منه فاطمة المخمر من
في عياله لا يتاوم بهم ما تقدم الذي منه صحيح عاصم بن عيسى عن بعض
اصحابه عن العبد كماله قال وقد كانت امه بنو هاشم وابوه من سائر قريش
فان الصدقة تحمل له وليس لهم الخمر منه وقال ابي وهؤلاء الذين جعل الله
لهم الخمر هم قباة الخبيث وهو بنو عبد المطلب أنفسهم الذكر والانثى منهم
ليس منهم بيوتات قريش ولا من العرب بالحيث انهم الاعتقاد بالعواصم
التي قد عرفت منها ومنها الاجامات المتقابلة والمعلوم والسر القاطن
والناس بالمعلوم من فعله في الشرع واسم المذهب وقواعده وتخبر ذلك
ما لو فرض مقدار الاموال وناقضها لانها في سقوط ما ذهب اليه
الاحكام في الموضوعين سيما بعد ملاحظ قراء الزكوة ونحوها ما لم يكن يدفع
في المقام الذي قد يستفاد من كثيره ما قد مر في لافق بين الاولاد المذكور
والانثى من هنا قال جماعة منهم المرتضى رضي الله وبن حزم والفضل بن
سنان والقرطبي والشيخان والقاضي والخليفة وعمر الدين المصري
الراوندی على ما نقل عنهم ما يستحق المنسب اليه هاشم ولولاهم خاصة
وتبهم جماعة من صانعي المناهج من المحدثين والارسل والمدققين
ما قرأ الامام والمحقق محمد صالح المازندراني في شرح الاموال والسيد
الشيخ الحرثي والفاضل البحراني في حاشية وغيره عن اصلنا قول

الوفاء بالعهود بالام

18

بعضهم لم ينقل استناده الى مجمع مرآة له امتهنا صدق الولد عليه لغة
عرفا وشرقا ومنهم من انهم ما حكموا بحجة المنهاج وجواز حفظوا الحقيقة والوارث
وبعد ذلك من الخطام للاحقه اولاد البنات التي تدخلهم في كل ما دل من كتاب
ونسب واجامع ونحوها على ثبوتها المطلق الولد الذي جاء به الكتاب وكنته على
ذلك لا كثير منها كقولهم وفيه دواء كاليان وايوب ويوسف وموسى
هرون وكنته بنجره الحسين ومن كبريل ويحيى وعيسى مريم ان عليا بن ابي ريم
عليه السلام له السلم يكن من ذرية ابي ابياء الذي من ذرية ادم الذي قد دخل فيها
في كل ما يدين آدم من كتاب ائمة متواتره واثار ونحوه وقوله قل يقالوا
ندع ابائنا وابنائكم مريم ادم يكن يوم المباحة في ابناء ابي الحسن والحسين
الذين ما كان بينهما ابراهيم في ولا الصحابة والتابعين الى رسول الله الذي
قد تواتر عنه قال ابي ابي هذان قال قال اوصفا وقال علي بن الحسين
ابن هذا الامام ابن امام اخو امام ودعي الحسن ابايهم بال في حقه فمحمدا
منه وبخود ذلك ما قاله في حقه ما من مثل قوله ما سقط احد ما قاتل الله
الشيطان ان الولد لئمة هذان والدي هذا سقط وتواترت الاجابا ونحوها
القصص والافار بنسبتها ونسب اولادها الى رسول الله ونسبتها اولاد الله
حتى صار في كلهم من ذرية ابي اسام والمسلمين يعرفون الموالي والمخالفين و
الناصبين لهم الصداق بل كثير منهم من يقول لبعضهم ما ياتي الله وامر ما بينكم
وبعد صراحة لك مكر من مثل اشدع مع موسى بن جعفر والمخالف مع الرضا
ومن مثل ابي جعفر وافراهم مع ما كانوا في عهدهم من ائمة الذين لا تادع نقدر

ابن
وقال لا تزوروا على
لا تقطعوا عليه بوله

وما هو يا امير قال لم تعلم يا امير انه لا يكون الاستنابة الى الابد فابا انك
تقول في ابتداء علمه انهم اباء رسول الله وعلهم اتصال برسول الله
الابا هم فاطمة والنسب لا يكون بالاباء وانما يكون بالابناء فاطرق في
سأله حتى بالغ الحاجج في الانكار عليه وتبينه وقرع ذلك مسامع القاصدين
والشعبي ساكت فزعم انه قد انقصر عليه وزاد في تبيينه رفع الشبهة عند ذلك
ما رسد قال يا امير ما اراك الا متهمك بكلام من يجعل كتاب الله وسنة نبينا
او امر من عهدنا فان وادع الحاجج خصامه وقال المصلحة تقول هذا يا وليك
قال لشعبه ثم هؤلاء قراء المصريين حلة الكتاب العربي فكل منهم يعلم
ما تقول اليس قد اشرت من حين خاطب عباده يا بني نعم وقال يا بني
اسرائيل وقال عن ابراهيم ومن ذرية الى ان قال وعليه اوتيت يا محمدا
اتصال عليه لادم واسرائيل بنينا و ابراهيم خليل اسدي يا له كان
اوبيا عباده ما ايد هل كان الا باصبرهم وقصص الفتى عن رسول الله ابي
مناشد فلما سمع الحاجج ذلك من اطراف مجلوته غاد وبطلان بالشعب
ظفيرا وقصم الرديع مولاه فانما هم في الموضع المنيعة كتابا لا يختص
به حديث طويل فينا اريد ان اسلك عن مسئلة فان اجبتني اعلم انك
تصدقني فقال له ما كان علمي عندي اجبتك فيه فقال لما لا تنهون
شيعتكم عن قولهم يا من رسول الله ولد علي وفاطمة واما هو وعاء والولد
بنك الاب لا الى الام فقال له ان رأيت امير المؤمنين ان يعصني عن هذه
فعل فقال له لست فعل او يجيب فقال له فانما امانك ان لا يعصني من

على يد من ينالهم ولا على مدح من مدحهم ولا على محض من محضه ولا على كرمهم
بقرينة وعدها خاليا عن نسبتهم الى رسول الله وسنتهم بالاولاد وعلى ما
قد يعلم منه الاكثر على ما لم يقتضه انهم من صلبه وولد على سبيل الحقيقة
ضرورة ان الله لا ياتك الدعاء لم بذلك الا على تقديره ومن هنا انما وسع
لذلك بعد اذ رآه واما في الكتاب والنصوص وكثرة الاستعمال ونحوه الا انما
صريحه ان لو يمكن الحرب يكون قد صدر على سبيل التجان لما تركه مع تقديرهم
وعلمهم على فتح هذه الفضل كغيرها من الفضائل التي تقدر على اعتبارهم على
اختلافها حسب وقايق اولياهم على عدم التمرن لذكرها فيه وكانت
الخاصة منها من حيث لا يشعر كل حال فالوكانت الجارعة اذ الاستحباب
اقتدا ما جميع من خلقه الله فتكنا بالعدد تلك الجارعة قبل ان يفقد ذلك
فضل الله يؤيدهم فيها وهو كغيره من الحكم الذي قد مر من اناف الحياة الدينية
فقد رآه وان يطفئوا نورها في الان يتم نوره باحسان فضائلهم التي قد صفا
سما على فلتنا من حسنة المتعدين ما يعلل الفان في كرمهم تنبع احوال الله
والثانية وان الله والذاب وما يعاينهم وسلبه الحجاج مع شيعته مدونة وذلك
انه قد كان من محيل الى الرسول كان لا يكرههم الا ويقول انما رسول الله خير
من علماء الاسلام فادس اليه الحجاج له وقد اجتمع لديه اعيان المسلمين الكوفة
وهمجة وعلمها وقراؤها فلا دخل الشيع على لم يستل ولا وفاقه حقه
ضرورة انه قد كان شديد كمدوا له هذا البيت وكل من يكرههم يحجر بشر
قال ما مضى ان الذي يبلغه عنك اكثر هذا على حبلك قال الشيعي

1919

أفد السلطان شئ فقال للمعين لكن لا تان فقال أعوذ بالله من الشيطان
الرجيم وهبنا لاسحق ونعقوب كلا هدينا ووحنا هدينا من قبل
وغير ذرية داود ووليان داود وبوسه وموسى وهرون وكان بنو الحسين
وزكريا ويحيى وعيسى فخر ابراهيم فقال ليس له اب انما خلق من لادم الله عز
وجل وروح القدس فقال انما الحق عيسى بن مريم ابنا مريم من قبل مريم
والحقنا بنو ابراهيم بنو من قبل فاطمة من قبل عيسى فقال للمعين
احسن اخبرني يا موسى من من من مثل فقال اجتمع الامم تترها وقادها
ان حديث النجاشي حين دعا كعبه الى الميادين لم يكن في الكفاية
اليه وعلمه وفاطمة والحسن والحسين فقال استبارك وتعالى من جاهدك
فيوم صرحا بانك من العلم فقل قاتلوا شيع ابيانا واسنانكم وناسنا
ونسائكم وانفسنا وانفسكم فكان قاتلوا بنينا احسن والحسين وانفسنا
على بن ابي طالب فقال احسن ونجمن في الموضع عن كعبه في العين
والطبر في قيس بن كعبه كعبه ان الرشد قد قال لولا اننا الكاظم عم
لما جئتم للعامة والخاصة ان ينسبكم الى النبي رسول الله ويقولون يا ابن
رسوله وانتم من علمه وانما ينسبكم الى ابيه وفاطمة اعلم وعلمه والنبي
جدكم من قبلكم فقال يا امير المؤمنين لعل الله اليه نشر فخطب اليك
كثيرا هل كنت تجيبه فقال سمعنا انك علم ابيه بل افخر على العرب
ومعشركم بل كنت فقال لعل الله ينسبكم الى ولا يجيبه فقال ولم قال لانه ولد
ولم يلدك قال احسن يا موسى من قال كيف قلتم اتنا ذرية اليه واليه

ونسائنا فاطمة

المعقب

لم يعقب انما المعقب للذكر لا للنهي الى ان قال أعوذ بالله من الشيطان
الرجيم استأمر من الرجيم من قبل الايتام الشاهدين معا من اجنبها ما من رجوع
بنا جرى بن مولانا الصفاء والمصنف من الفرق بين العترة والوقت و
الحديث طويل فيه ما لا يحصى من النقاش وكثير من امثال ذلك في كلام
وكلام علماء الخاصة والعامة من مثل المروي عن شقة الاسودم في روضة
الثامن والنفقة للجيل على ابن ابراهيم في تفسيره حين دعا الى ابي الجارود
قال قال ابراهيم بن ابي الجارود ما يقولون لكم في الحسن والحسين قلت
ينكروني عليا ابنا رسول الله قال فاني شئ احبهم عليهم قلت
احبهم عليهم يقول الله عز وجل في عيسى ابن مريم ومن ذريته ان قال فاني
شئ قالوا لكم قلت قالوا قد يكون ولذا لا ذرية الولد ولا يكون من الصلب
قال فاني شئ احبهم عليهم قلت يقول الله لرسوله قل قاتلوا نذري
ابنائنا وابنائكم الى ان قال فاني شئ قالوا لكم قلت قالوا قد يكون في
كلامه هرب ابنا رجل ويقول اخرا بنانا قال فقال ابراهيم بن ابي الجارود
لا عطينكم كتاب الله عز وجل انما هو صلب رسول الله لا يريدها الا كافر
قلت فاني ذلك جعلت فداك قال فاني شئ قال فاني شئ احبهم عليهم
ابنائكم الى ان انتهي الى ذريةه وجعلنا بنائكم الذين من اصلكم فسلم
يا ابا الجارود هذا كان يحكي لرسوله انه لم يخالج حليلتها فان قالوا نعم
كذبوا وجروا وان قالوا لا فهذا لصلبه وزاد رواية علي ابن ابراهيم ومعا
حرمنا عليا لصلبه الحديث يقول احداهم في صحيح ابن مسلم لو لم يرحم النبي

ابراهيم اليه لم لقوله عز وجل وما كان لكم ان تؤذوا رسوله ولا ان تهتكوا
ان واحد منكم ابراهيم بن ابي الحسن والحسين لم لقوله تبارك وتعالى ولا
تتكلموا بك يا بنائكم من النساء الا في حبه عن بعض اصحابنا
قال حضرت ابا الحسن الاول وهرون الفقيه وعيسى بن جعفر وجعفر بن محمد
بلدنيه وقعا في ابي بن رسول الله فقال هرون لا في الحسن بن تقدم
ود فاني فتقدم جعفر فسلم ووقف مع هرون فتقدم ابو الحسن وقال
السلام عليكم يا ابا الحسن الذي اصطفاك واجتباك وهذا الذي
ان يصلي عليك فقال هرون ليس لي سمعت ما قال فقال نعم قال هرون
اشهد انه ابو حقا والموت في المشايخ الثلاثة بطرق عديدة وموت
مقتار بعز عايد الاحمسي قال دخلت على ابي عبد الله وانا اريد ان
عن صلوة الليل فقلت لم علي بن ابي رسول الله فقال وعليك السلام
اي واسنانا وله وما عن بنو قريظة مع زيادة ثلثة مرات بعد قوله استأ
واسنانا وله وما عن بنو قريظة مع زيادة ثلثة مرات بعد قوله استأ
اولا له في جوار النسب فيقال في كل من ولده فاطمة محمد بن طي قال
عليه وقايل وقد اشتهر جميع الاعصار والامصاراة من كانت امه
بنيت الحسن واهو ابن الحسين او بالعكس ان يقال فيه حجة من غير كبر
الى حجة ذلك ما قد لا يربى ابنة كونه ذلك لا يستحال على سبيل الحقيقة
التي لا يتصور ولا تقار ولا تقطع على الغير المقصود به لك الا على تقدير
المعلوم من جهة جوار سلب بوجه الانبياء من الحسن والحسين وعيسى بن مريم

المعقب

بر

بل والادوية من الاخير وذلك خلاف الغرض وما لا يجوز عليه احد من المسلمين
بل في جميع الملل سيما بعد ما حظروا على الاحتجاج الصادق من الائمة
والعلماء في جميع الاعصار والامصاراة خصوصا بعد الاعتقاد وكثير من
الوجه الذي يطول الكتاب في بيانها ومنها ما لم يزل في يد الجليلين
الذين قد صاروا في الحارهم وعشهم بمنزلة الساعي الى حقه بظلمة
وفهم كنهه المشتمل على التاكيد بتكليفه وفهم الرشد وقوله احسن
وتحذركم ما لا يتصور الا على تقدير الحقيقة وهو ان باب الجارود واما
ومع ذلك لم يستند اليه احد منهم بل اخذوا على سبيل التسليم والادعاء
حتى قالوا ما قالوا فيهم من لا ينكر فضلهم في العلم بل في بعض الاخبار ما
لعله كالحديث في كبره لم يقل بكونه قد كان على سبيل الحقيقة حتى ان قد
لا تتصور في حق الحسن والحسين وباء الامم نظر الى كونهم من خير واحد
وطينة واحدة طابت وظهرت بعضنا من بعض دون من ينسب بامته من
سائر الناس الذين قد علمت انفاقهم فضلهم واجلهم الائمة الذي قد
يكون مرجع الصادق في الحكم ومولانا الصفاء وكثير من اتباعهم على
عدم الفرق بين ولد الولد وولد الميت من صدام الولد الذي قد يصح
حقيقة على من لم يكن من الام ولا من الاب كالأب والابن الذين قد
كان معتادا في جميع الاعصار بتبنيهم سائر الجاهليين وخصوصا في الامم
السابقة كغيره في قوله وقال امرت فروع عيني لي ولك لا
تقتلوه عيسى ان ينفعنا او نخذله ولذا وهم لا يشعرون وقد وجدت بعض

من تباهم الوالد المرحوم لا ينسب إليه اليد على وجه لو قيل بنو فلان كان المشا
الاولا ذهبا كونه من جملة الذم مع القرينة الصانعة بل وجدت ذلك متصفا
بجميع الاعصار والاصناف حتى انهم يعاملونها معاملة الاولاد الصليبين
في العواصف والكلاب وجرار تنقل الى الحجاز على نحو ما كان يفعل له
ذو النجا عليه الذين قد اغاها على النبي صلى الله عليه وسلم بنو بني زيد
ابن جابر ثم ثبت ان كان قد اكرم من بني زيد بن محمد بسبب الازمة في قنات
اليد المشتمل على التقليل لها المثل الاقرب اسبيل التقريب برأيتهم
لانها الخيفة بنو ابن البنت التي قد لا يتصور عند العقل اي الفرقة بين
اولادها واولاد الولد سيما بعد ملاحظة ما هو المعلوم من اشتراك الاولاد
والزوجة في النطفة التي يتكون منها الانسان وحسوا بعد ملاحظة الاعتراف
والإقرار وما سمعت من شقاق ابي الكتاب والنصوم مع ذلك انما
يتلك الاقسام وتخفها ولا جماع التي قد تنسج طرفا منها وكثير من الزعم
التي قد تفسر على حيلة منها مثل المقام الذي لو كان بين المسئلة فيه على
محمد بن عبد الله اسم كونه حقيقة وعدمه لكان القول بمرفق المرفق ما هو المعلوم
ولكن المقطوع به عند التأمل خلافه ضرورة ان كثيرا من يقول بان حقيقة
بذول البنت انما قائل ما هو المشهور فتلا على لسان كثير وتحصيا
قد يظهر الاجماع على من جماعته القول بعدم مشا ركة اولاد ذوات الاولاد
الاباء في شئ من الحق حتى لا يكون من محلات المذهب والفرق بين التي
لا يعدم منكرها في جميع الاعصار والاصناف حتى في عصر النسخة الذي قد

حَافِيهَا خَم

توق ما عليه

25

كل واحد منهم ودعوى ان الاول مخصوص بمن لم يكن امه هاشمية ليس اولى
تخصيص الثاني بمن ليس ابوه من غير تخصيصه بل هو اولى ضرورة انه كان
يقال لمن كانت امه من بني هاشم وابوه من غير النسل ان هاشم والاولاد
الهاشمية على ما في القائل المعلوم انه قلنا في احد منهم من كونه اجدادنا
حقيقة ^{من بني هاشم} ودعوى ضد الحديث على الاول انه قد مضى كدعوى
صدوق الحسينية على من كانت امه من اولاده وابوه من الحسين بن علي والحسينية
على من كانت امه من اولاده وابوه من الحسن بن علي وقولهم حجة حسينية في من كانت
امه من اولادها وابوه من الاخر مع اقتسامهم على النسب الى من كان ابوه منه
دونه من كانت امه من اكرشاهد على المطلوب الذي يدور مدار قوله
في قبيلة بني هاشم الذي قاله في حقه لو كان عدل ما احتاج هاشم ولا
مطلب الى صدق انه جعل لهم في كتابه ما كان فيه صحتها ضرورة ان على من كانت
امه من بني هاشم وابوه من غير النسل ان يدل به قبيلة بني هاشم لغة وعرفا بل
وشرعا بل بما يكون من بني هاشم ونظا من من القبائل الذين قد تصبوا اليهم
العدوة وان صدق عليه اسم الولد الذي لا ملازمة بين صدقه والادخل في
القبيلة التي يدور الحكم مدار دخول فيها لا على صدق كونه من الزرية او الابنية
وان فهم من قبيلة النصوص وكلمات في صحاح الذين صرح كثير منهم بصدق
صدق اسم جده على اولاد البنات استنادا الى الوجوه التي منها صحة حمل بنات
الحينة وعرفا وشرعا قوله تدعوهم لادبائهم وقول جماعة من بني نابتنا لنا
وبناتنا بنوهن ابنا الرجال لا باعد وكونه الولد مخلوقا من ماء الارب والام
طرف

خرج غير واحد بنده من انقضاء الاجتماع من عباده على ذلك الذي يكفي في
 شدة الوجوه والقواعد بعد ذلك في تناول اطلاق الولد والفرع والاولاد
 ومن هاشم والاقاب وتخذ ذلك ما ورد في التصور لا ولاد البنات ^{مقتضى}
 عاصم في كثير من دعوى المحرم لعدم انصرافه الى ذلك الذي لو وقع انصرافه
 اليه وتناول القول له كان مقيد او مخصوصا بما تستعمله ما لا روقا ومقتضى
 انما البعض بوجه ففضل ما قد يعلم من حكم من مثل حريم القاطعة ^{عليها} والآل
 ولزوم القول بصرف البعض الى جميع القبائل والعنابر واعدا والحمد
 من مثل الاموية ومكرى كسب بل وهو واجب المنع من صرف الزكوة الى احد
 من المسلمين من وجه انه قد لا يجزى احد من كون احد من قبائل من امه او ابيه وان علت
 هاشمية وذلك خلاف الكتاب وكنت المتجاوز من وجه الدين الذي لو
 ثبت فيه من قبيل المقتضى ثابت به لاجتماعه في عموم القول الذي بما روي
 يصل الحكم الى حد لا يبعد عنكم كيف والمعلوم من المذهب وسيرة الامامية
 خلاف المعلوم منهم فترى احد الامامية ولا من غيرهم لحظ النسب من طرف
 الامية وشبهه من كل احد على حفظه اذ كان من طرف الاباء حتى انك لا تتكاد
 تفرق على عروق الا وتعتمد طاموسه الى ابائه فلا ابن فلا ابن فلا الى ان يصل
 الى احد اجداده المعصومين ^{عليه} على ان يحكم من مثل النسب الذي لو كانت
 لا ولاد البنات فيه نصيب لهما لكانوا على حفظهم زيادة على غيرهم ومن كمال اولاد
 من غير الاجماع ونحن على جواز صرف الزكوة على سائر المؤمنين الذين منهم
 رافض من بنو هاشم الذين قد ثبت بالنسب والاجماع حرمة الزكوة على اخطى

طرفي دعاء كما في خبر عبد الله بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن
 فقال لا بأس بما يكون من مخالفة الفلاد وما الولد للصلب وإنما المرأة وبما روي
 وروان الولد للفراس والظاهر عليها البحر وقوله أنت وما لك لا ولد وما
 دل على ولادة الولد وتحد كلف ما لا أقل من كونه مؤثما لما قد استرنا اليه من
 عدم تبادره من الإطلاق ودخله في معنى التبليغ لأنه يمكن مشيئة لعدم صدق
 اسم تولد حقيقة على أولاد البنات أو هو لا لا لا في ذلك سيما بالنسبة إلى
 عز وشمه وعيسى بن مريم ويكون كلما مر في كونهم أولاد أو أمهات في مقابلته
 العتاة المبكرين لصحة هذا الاستعمال ولو على سبيل الختان الذي لا يخرج منه
 الإفتقار والاستظهار على الأمهات الذين لا يرضع من لبنهم إلى مولد أمهم ولا
 بوجه مخصوص مما ذكره الاستعمال ووجوده في الكتاب والسنة المتقارن
 واشتهار بين العامة والخاصة على وجه لا يصح إنكاره في أصل المسألة ولا
 في خبرهم بل بما يؤول إلى ذلك لقائض الشريعة والعرفية في خصوص عيسى بن
 مريم والله الذي ينشر الذين قد ورد عنهم ما هو مرجح في رتبة المرحوم
 ما لا أقل من كونه مؤثما ومخصصا للولادة فيستند إلى إطلاق دعوى مؤثر
 أن لما يتصور مستند الزواج إلى أحدهما الذي يكفي عدم الاستناد إليه
 بالنسبة إلى بعض الأولاد المشكوك في تناوله له ولو في ذلك لعارض في لغة العبد
 الصالح في المثل كطويل الذي قد اتفق على روايته كتب الحجازية الثنية
 الذين يكثر اتفاقهم على ذلك في جبرار له فضلا عن شهادة النظر في
 شته وسياسته واشتغالهم على الإطعام الخا لغير من الرشد وحده من عقلا

بوفی

وتمتد وفتى الدين قد مر في باطن طاعة المصلحة على اعتبار
 كثير منهم وعلى الطائفة الذين منهم من لا يميل الى التقطعات واصحاب المذهب
 وقواعد المصلحة فاعتد الاختصاص وحضرت فيها استقلت الذمة فيه
 بيقين وملاحظة انصاف اسم الدول الى غير وان كان حقيقة فيسبب المصالح
 منه وتظهر كونه المصالح ودخله اسم القبيلة وصغيرة ونحوها ما لا ريب في
 تحريم الصلوة عليه معوضا عنها بالحق وعدم دخول ابن البنت فيه وان دخل
 في اسم قوله وفرض انصاف عند المطلق منه بل وان دخل في ذلك فزوجه
 اولوية دخوله في جهة الابن فيمن لا تحرم عليه الصدقة المقتضية عند العقل
 والفكر ما ذكره في هذا من صحتها والحق مع زيادة قهره من زوال ادم
 الذي قد فهم انصار ابن البنت من لفظ ذرية والد وعترته وذو قرابة
 واهل بيته ونحو ذلك ما قد وجد في اخبار الحسن والحسين خلافا وان فسر
 الآية رواية بالذمة في اخرى بل يحرم نكاحه على غيره بعد ما حلف
 الميثاق في الاكثر من العوض المقتضى عند العقل والفكر ما اعتضد
 بهما من الاخبار التي منها المراسل المروي الذي قد قاله فيه بعد ان ذكر ان
 نصف الخلل لا يلام بعد زوال ادم والنصف الاخر بين اهل بيته وهو لا
 الذين جعل الله لهم اهلهم قرابة اليهم الذين ذكرهم الله في كتابه وان
 عشر تلك القرابين وهم بنو عبد المطلب المذكور منهم والافق ليس منهم من
 اهل بيتوات قرين ولا من العرب احد ولا منهم في هذا من غيرهم
 وقد جعل صدقات الناس لمواليهم وهم والناس سواهم وان كانت امة
 من

من بني هاشم وابوه من بني ابراهيم فان الصدقات تحل له وليس له من الصدقة
 لانه الله يقول ادعواكم لاني انا ابراهيم فالحول بما خلفه لا يحجب سائر قطع
 الاعتبار وان سلطنا ما قاله المصلحة من كون الولد حقيقة في امة البنت
 انه ما لا خلاف فيه بين امة الذين قد يظهر اجماعهم على ذلك من الصادق
 والحاظ من ذلك وكثير من اصحاب الذين منهم شيخ الاسلام والحلي وغيرهم
 من قد اقم منهم موافقة المصلحة في استحقاق اهل بيته من ذلك في غير المصالح
 الذي قد علمت ان الامام لم يوجب الخلاف فيه الا في سبب المصلحة الذي
 قد يكون استحقاقه كالحرج في موافقة الاصحاب مع دعوى الاجماع منه على
 ذلك وانه لا ملازمة بين القول بكون الولد حقيقة في ابن البنت وبين احكام
 في استحقاق اهل بيته من جملة ما عارضه من اخبار المشايخ في استحقاق الزوجة
 من زوج صدق الله وان الفقه في هذه غير حجة فقلوا على النزاع الى الصدقة
 وعقد من غير اهل البيت والحلي في نظائره ما قد عارضوا به بعضهم في
 اختيار قوله بما لا يعود الى طائفة ولا يرجع الى حاصل غير انه قد تضمن ما
 لا يليق بحاله وبين من يماثله ما قد ينزع به على الاصحاب الذين قد يقول له
 ما فتر منهم استحقاقه كغيره كما اقول انه وان تجاوز الادب وجاء بخلاف
 ما عليه سنة الكتاب فبذلك ان يفرض له وللمائة المكونين وكانا اما كان
 فالمشهور في ذلك وتخصيص والمروى من المذهب في غير المصالح الثلث
 الذين هم شركاء الامام بل عليه باطن المعام والمثول الذي قد لا يبعد
 منكره فيما عدا القسامي الذين قد مر جملة منهم في شرحه في اهل البيت

من

استدلال الفقهاء

بعد اعتبار الفقه في حيث حكموا بجملة دفع المصالح وان لم يوافق الفقه
 ما لم يوافق اعتبارا لا اصول والقواعد والاطلاق الكتاب وحسن سيما
 مع المناظرة فيها للفقير القاضي بالمصالح التي قد لا تنصص الا بذلك
 وخصوصا مع كون من حقوق الرياسة والامارة ولذا يابن الامام برهنا
 لنا قد وثقت جماعة منهم المصلحة في وجه غير محله بعد المنع من جريان
 الاصول بعد فعل وانصاف الاطلاق الى غير الاختصاص وعدم احتضان
 المصالح بل لا يبعد في التاكيد والاهتمام بنائهم ودفع ما يتوهم من عدم
 دخولهم في الفقير الذي قد يقال باختصاصه بالباقي وعدم الملازمة
 بين كونه من حقوق الرياسة وما يابن ذلك الامام مع عنائه وبنو عبيد
 اعتبار الفقير الذي قد اتفق اصحاب على اعتبار في نظير المقام الثاني
 له في جميع ذلك الذي قد تيسر على الامام الذي لا يقاس به غيره
 عقلا ونقلا سيما بعد ما حلفه المذهب وقواعد التي منها قاعدة
 الشغل والاحتياط فاما لا يعدم الاتيان بالامور وحسية والتاسي
 بالمعلوم من قوله في شرحه وكذا ما قد مر في اجماع ونحوه على اعتبار
 تشييع المقام فيهم على قدر الكفاية مقتضا من غير الشرف وانه اذا افضل
 من شئ كان ملكا له وان اهل بيته من نصيبه وكما قد علم من عقل ومثل
 على عود من غير الزكوة التي لا ريب انهم من الفقراء فكذلك ان عودنا
 عنها قضاء الحق البدلية وخصوصا بعد ملاحظة الاعتبار والنصوص
 التي قد استفاد ذلك منها ولو لم يرد من التلويح ولا خلاف ومعونة

الفران الحالية والمقالية الى غير ذلك ما قد علم من عدم الفرق بين القول
 الثلث ولكن يكفي في ابن السبيل الفقه في التلويح ومن مله الذي لم
 احد خلافا في عدم اعتبار الفقير في عليه اجماع المصالح حرجا على
 الفاضل وظاهر على المشايخ واحد مضيفا الى اطلاق الاول في كتابه وسنة
 ومقابلة في الفقير فيها ونحو ذلك ما يقتضي بعدم اعتبار الفقير في طلب التلويح
 ايضا ولا يبعد من الاول الى قد تضمنه باعتبار الفقير بله ايضا ومن هنا
 قال في عقار ان ظاهرا هم عدم الخلاف في اشتراط الفقير في طلب التلويح والا كما
 دليل التلويح الثاني وقرب منه في غير ما وتام الكلام فيه في موضوعه
 وموضعي الفقير وكثير من الاحكام والشرائط التي منها يخرج عن الاستدانة
 وبمعنائه في مله ونحو ذلك في مباحث الزكوة التي لا فرق بينها وبين ما
 يخرج منه عند اصحاب الذين قد جرت عادتهم في تحريم هذه المطالب فيها
 في خط وتامل وحليل بل حجة ما دفعه في المقام الذي لا يعتبر في حقيقة
 العدل على المعروف من المذهب بل لا حجة خلافا كما اعترض به جماعة منهم
 سيد المدارك والارباب وقد يظهر اجماعهم على كثير من ان يكون حرجا
 لاطلاق الكتاب وحسن الحقايق وحسية المستمرة فتد وتخصيصا والتأني
 بالمعوم من فضل ذي الشرف والاصول والقواعد التي يعتك بها فقيد
 قد لا مثقال ولو على الصحيح من كونه العبادات اما لمعوم الصحيح منها
 والاعتبار الذي قد يتبادر من ملاحظة وعدم الفقير على ما مر من غير
 او اشرع في قول الله اعني الى فقير لان الفقير المذكور لان من سبب الصدقة الاول

الزكاة والصدقة

كما هو مكتوب في أمثال هذه الأصناف وإن قيل بوجود المخالف واحتل ذلك
 ولعله استنادا إلى أن الكتاب مكتوب عن معاوية الضائق ولا ما دل
 على اعتبارها الزكوة به التي فعلت أن الخس عوض عنها بل قيل أنه
 زكوة في المعنى والمعلوم أن ذلك كله ضعيف في نفسه وموافقا
 لعدم عمومته الأولى واختصاصه بمن يقتصد لا بما به يدفع إلى الفسق
 على المحرم وخصوصا مع المنع من اعتبار هذه الزكوة كالحكمة هو المذهب
 أمثال عمر بن الخطاب وجميع الأصناف وإن خالف كثير منهم من يدعي الإجماع
 الذي قد يكون مقلوبا عليه وبالجملة فالقول باعتبار هذه الحالة هنا غير محقق
 ومطل قد يرد بغيره من غير صحة على بل على خلافه في الجاهل الذي قد يصل
 إلى حد لا يفكر في غيره وكل ما مر الذي منه إطلاق الكتاب ومسنه المتواتر
 الصحيح قد يستفاد منه أنه لا يعتبر الإيمان أيضا فلا يصحح الأصناف الذين
 منهم المير باعتبارهم حتى يخرج واحد بعد تحقق المخالفين ويظهر من
 كثير دعوى الإجماع المخرج به في الضمير عليه وكونه قد شرع كرامة مودة
 ولا جمل نظير الناس ويؤخذ ذلك مما لا يتصور في حق غير المؤمن من إعداء آل
 محرم ولا يجوز عن الزكوة المعترف بها ذلك نال الإجماع بل بما يكون بأولى
 منها وكيفية المستحق ويؤخذ ذلك مما لا يقل من إفادته فملك في تناول الإجماع
 والعقود مثل المقام في جميع الأصناف المذهب وقواعد التي منها قاعدتا
 الشغل والاحتياط وأما لا عدم الأتيان بالمأمور به على وجهه فالقول
 باعتبار متعين سيما بعد ملاحظة كون الإطلاق مساقا للمؤمنين كالأصل

اعتبار الأصناف
 في الزكوة

نفسه

ونفسه ما يحوز المؤمن هو المتبادر إلى الذهن أن المراد ذلك ما يستحقه
 الأصناف الزكوة لإطلاق الذي قد كان منشأ النزاع وجمع منهم الخ في دفع
 دفع وهو غير محتمل فيكون ملاحظ عام الذي قد يتقدم بعضه ما هو
 المعروف من مذهب الأصحاب لا اعترف به غير واحد منهم سيد المدارك من
 أنه لا يجب له تطيب استخفاف كل طائفة من الطوائف الثلث بل لو اقتصر
 كل طائفة على واحد كان كل واحد يحوز البسط عليهم متساوينا بل قيل إنه ما لا
 خلاف فيه من أن يظهر الإجماع عليهم بخاصة منهم فاضل في الشتر استنادا
 إلى أصل المقر بوجهه والسيرة المشهورة وظهور زيادة العوض في الجمع المعروف
 في الكتاب ومسنه وفتاوى أصحاب كابين السبل بل هو رواية الزكوة في
 كثير من وجوه العقل والنقل قرينة عليه في ذلك ولرب لعدم القول بالنقل
 المخرج في ذلك بعض الأفاضل وكثير الخ من الزكوة في المعنى والمعلوم بل الصحيح
 في أن الرضا سئل عن قوله الله وأعطوا ما غنمتم من شيء فأن لله حصة
 للرسول الآية فقيل فما كان لله فله هو فقال رسول الله وما كان للرسول
 فهو للأنبياء فقيل له أفأنت ابن كان صنف من الأصناف أكثر وصف أقل
 ما يصح من قال ذلك إلى الإمام أبي أيوب السرياني أنه كيف يصنع إنما يعطى على
 ما يرى ذلك الإمام الذي قد قضت ضرورة العقل والنقل بعدم وجوب
 البسط عليه حتى يرد النهي عن دخول الثلث لو قصر أحد أبيات المال ويتم
 بعدم القول بالنقل ويؤخذ ذلك ما يستدل بوساطته بل هو ظاهر العرف
 أو يوجب العظم للأنبياء في كثير من المواضع بل بما يجوز مقتضاها في الأصل وقا

علم الأصناف
 في الزكوة

بل في جميعها عند انتشار الفقه الطاهرة التي لا قابلية لتقسيم شخص
 الواحد على طرف منها فضلا عن الجميع الذين قد نقول بوجوب البسط
 من غير عالم عليهم دون خمس كل شخص أو في عصر الإمام وبسط يد دون
 ما إذا وفات التي لو كان البسط لأن ما فيها لم يأت به الأصناف تفرق
 لجميع الملوك الذي ما دونه يصل للحكم إلى حد الفروغ التي قد يدعى
 تخصيصا على عدمه وعلى ما هو المشهور فعلا على لسان غير واحد من
 جيران تخصيص أحد الطوائف المذنبون بنصفهم بل بما يظهر الإجماع عليه
 من جارة منهم من منسب إلى الفضلين ومن تفرع عنها مضافا إلى الأصل و
 الصحيح للمؤثر وأما عدم قابلية الشخص لغلانا والسيرة المألوفة والمنقولة
 وظاهر الكتاب ومسنه بناء على ما مر من الماديات المحرف لكافة الزكوة فلو
 أن أحسن بدلتها بل هو في المعنى وكثير من الوجوه التي قد مر طرف منها خلا
 لبعض من تأخر تباعا لم يظهر من جمع منهم الشيخ في ما وكل في حيث حكم
 بوجوب الاستغراق وعدم جواز تخصيص بعض الطوائف به استنادا إلى
 أصناف الشغل وظاهر العلم والعطف في الآية وما نالها من التفسيرات التي
 لمارب منها وفي بيان المحرف كان الأئمة منه جواز تخصيص أحد الأصناف
 التي تجميع خمس والأهم بأصل ضرورة العقل والنقل فالعقود مثل الملة
 ظاهرة والتامة لعمل الآية وخرج ما دل على تقسيم الأصول وأما دل
 على أن زادتهم له ونقصهم عليه وكل ما دل على أن ما شرع الله لغيره من
 هاتم وقرعهم عن الناس وكشف غيرة الفقر عنهم أكراما أكرم خلقه ثم

في
 هذا
 القصة

تكون ذلك

ويؤخذ ذلك ما قد لا يصلح مستند سيما بعد ما مر من المنع من بقية الشغل وظهور
 اللام في العطف بذلك واعتية فعل الفقه الذي قد تبين من قصر فعله على
 ذلك وعدم ظهور التدين في الوجوب لاحتال الاستجاب الذي قد أتى
 إليه الخ في سائر حيث قال بعد ما يؤم الخ وفقر الثلثة الأصناف
 ينبغي أن لا يخص بهم وهم دون قوم بل لا فضل بقرينة في جميعهم كما قد يكون
 منطوق وغيره وإن فهم منها الخلاف أو إرادة فتية قام الخ لأكثر شيء يحصل
 وإن قل لا قيل في الآية ونحوها فإن سلم للمتابعة الملك والشرع لكن
 بالنسبة إلى حق حمله الغنائم التي قد علم مغايرة نصف الأصناف فيها لنصف
 من وجوه منها الضيقة التي قد يعلم منها ومن كثير من الوجوه عدم المغايرة بين
 أصناف النصف الآخر الذي هو من جهة الزكوة وحصل في مقابلة حصص الأصناف
 في التصور والفتاوى التي قد فعلت اتحاد شرط الأصناف التي قد ذكرت فيه
 اعتبارا بأنها ضرورة أن المجمع فيه كان من ذوي الحاجات من بعض الغنائم التي
 لا تميز عليهم إلا خارج فخصهم الذي لا يخرج منه هذه الأوقات إلا التفرق
 القليل الذي له يمكن فيه البسط الذي يعرف فيه زيادة حصة بعضهم من باقي
 التي لا تصير بعد ما طالبان المعلوم عدم مقصور ووجوب البسط على
 ذرية فذلك بالنسبة إلى غيره ولو بالوسائل التي منها الفجر وتفتيح المناظر
 ولا يجمع لعدم الفصل وخصوصا بعد ملاحظة ما مر من الأدلة التي طاعة
 الآية كونه قرينة على إرادة العرف فالقول بجواز الإقتصار على
 واحدة الأصناف فملك كل طائفة لا يحجب قولا فضلا عما لا يحجب عنه سيما

تحقق

نقل

الانفال

بما قد رعد الخلاف من مثل الشيخ والحق وخصوصا على تقدير كونه هو المقتضى
من النصوص عند التأمل الذي يعلم ذلك وهو ان حكم النسخ بالنسبة الى جوار
النقل وعدمه مع وجود المستحق وعدمه والى ضمان وعدمه حكم الزكوة
لاختلاف طريق المسئلة والتحقق بل والحق والاجماع على عدم الفصل
مخوذة ذلك ما يعلم من ان كل من منع من نقل الزكوة الى غير المبلد للاجماع
المستعمل ومنافاة الغزيرة والتقرير ويحذر ذلك منع من نقل الخبز الى غير
بلده مع وجود المستحق له وان كل من قال بالجواز هناك للاصل والمعتبر
ومنع الغزيرة المناقضة لوقاية النقل شرعي في الاخراج فلم يكن منافيا
كالتمسك مع التمكن من ايصالها الى شخص واحد وانما دفعه التقرير بالانفا
المستعمل عليه للاجماع على ان هذا من صفات الهماء ورد في المستبره ويحذر ذلك
قال به هنا ايضا فلا حظ وتاقل وعليك بما جحدته ما لم يرد نفع في المقام
الذي قد ذل به في البحث عن الانفال فجمع نقل ما كنا وجرى ما معنى الغنيمه
كأثر المصباح والتفاهير وان عطف عليها الهبة وعن الزهري ما قال
رائدا على الاصل سميت الغنائم بذلك لان المسلمين فقتلوا بها على
سائر الكرام وسميت صلوة المظفرى فاختلادتها زيادة على الغزير قال
استقام ووجهه لا سحر ويحظر نأخذ ان يادة على مسئلة وكاشا ما
كان فالعلوم عند الشارح والمشرعة ان نقل الاطام ما مبيحة من
الاموال على جهة الخصوص لا كان للينة مسمى بل ذلك لانه هبة من الله عز وجل
على جليله وهو عند الله وكثير شدة او حجة منها الرض فملك من غير قتال

ولم

ولم يصح عليها تجبيل ولا ركا ب سوادا على غيرها اهلها وتكونها او سلمت
للمسلمين طوعا وهم فيها من دون خلاف بين الاصحاب بل لقد نظير الاجماع
من كثر منهم على ذلك بل ليس باليكن كالمخرج من جماعة مضافا الى المستفتين
المستبره ولو بالوساطة التي قد سمعت لها منها اقول الله في المواقف الانفال
ما كان من ارض لم يكن منها ارض قد اقدم او قدم صولحو او اعطوا بايديهم
وما كان من ارض من حرة او بطون او دية هذا الموضع في الله والانفال الله
والرسول فما كان لله فهو للرسول فيضم حيث يجب وقوله في صحيح جنس
اجمعة الانفال ما لم يوجب عليه تجبيل ولا ركا ب او قدم اعطوا بايديهم
وكما من حرة او بطون او دية فهو لرسول الله وهو الامام يضم حيث
يشتا وقول الى الحسن الاول في رجل حاد بين عيسى وله بعد الحسن الانفال في
الانفال كل ارض حرة قد باء اهلها وكما من لم يوجب عليها تجبيل ولا ركا ب
ولكن صولحو عليها واعطوا بايديهم على غير قتال ولم يرض الجبال ويطون
الاودية والاطام وكل ارض حرة لا ركا ب ولا حرة صوا في الملوك ما كان في
ايديهم من غير وجه الفصل لانه الفصل كماله ووجهه وانه من اوارث له
التيه ذلك من النصوص التي قد استفاد من جهة ان كل ما لم يوجب عليه
تجبيل ولا ركا ب من الانفال لا خصوص من ارض من كماله هو القدر العظيم
ومعهم الله والغنائم وارضائهم والارض الموقوفة التي لا يتقاع بها لعلها
بالنظام في الماء عنها واستسلا على ارباب الارض او الرطل او ظهور السبع
فيها او غير ذلك من موافق الاستماع ومقتضيات التفتيل سواء لم يجبر

الذين

بالقرب

عليها ملكا كالمقا ومن اوجرى عليها الملك ولكن باء اهلها على كفا اثم
كما في الاطلاق المعبر المستحق التي قد مر طر منها مضافا الى الاجماع
الظاهر يتك على لسان غير واحد وتخصيصا كاد يصل الى الحد المقطوع
به واصول المذهب وقواعده ولو على بعض الوجوه ويحذر ذلك ما لا اقل من
كونه من غير قصد ذلك الاطلاق الذي قد يتبدل بغيره من عقل ونقل
عطان الدنيا والاخرة في ذلك من هو اولي بالنفس فمصلحة الاموال في
بكثر من الوجوه التي لا يبيع المقام تقاصيلها خلافا لما قد يظهر من جهة من
النصوص التي منها المرسل المتقدم وغيره وكثير من الفتاوى التي منها الملق
من انهم فان لها ما لك معروف ليست من الانفال وبهرج في الماركة على وجه
قد ظهر منه دعوى الاجماع عليه حيث قد جعل الصا بط ارض الموات التي ليس لها
ما لك معروف وقد تكرر دعوى ظهوره من النصوص كمنه صحيح الفاهيل
يعود ان كان الارض كلها لهم في ارضها في المسلمين فليعها وليؤدوا بها
الى الامام من اهل بيته وله ما اكل منها فان تركها واخرها واخذها رجل من
المسلمين بعد ما خضعها واحياها فهو ارضها من الذي تركها يؤدو ويخرجها
الى الامام من اهل بيته وله ما اكل منها بل في المواقف حذرة الى تفرج جملة من
الاصحاب ورجح في استفادة من وجهه ان من ملك موات الارض المفتوحة
عنوة بالا حية المأذونة فيه من زول ملكه عنها من رجوعها مواتا كما هو عند
التوازي في المسئلة مع لادله فيه ولا يرد غير عليا والملك اذا كان غير
الاجابة برجوعها مواتا اذا اشتب الاجماع على عدم الفصل ما الفتا

المقصود

271

المقصود والا فاما ما مر به بعض من يقا على الملك اخذها على الا
وتجوزها الزا ابا اهلها فخرج للامام وتكون من جهة الانفال لانه عوارث
ولا وارث له نصا وقسوق قد تضمنت النصوص التي منها المرسل المتقدم
عقل هذا الذي قد يعلم منه ومن غير انما لا المفتوحة عنوة لومات بعد
الفتح ليس من الانفال في شئ من جهة ان ما عدا الحق منها كالفه المسلمين الذين
قد بيع لخصم الامانية منهم الحق ايضا ورجح فاطلاق بعض النصوص التي
ان الموات له منزل على غير ذلك قطعا فلم لا يعتبر فيما له بقا على حصة
الموت لا حتى المذهب وقواعده وظاهر صحيح الكاهل بل قد يستفاد من
جملة فتاوى ائمة حيا كان له ارض من غير ارض بين المسلمين والكفار
اذنه واطلاق الاصحاب بملكيتهم عام لا من المفتوحة عنوة للمسلمين براء
ما احياء الكفار من الموات بعد ان حصل له من الموات لنبية والآذ ان قوله
ايضا وان كان محمدا وقت الفتح فمعهها وتدل ان الماركة على الموات من حيث
زول اية الانفال لا قبلها وكان معوقا احيائها واحتمال اختصاص من الانفال
بالموات الذي يتسلط عليه يد المسلمين ويدخل تحت سلطانهم من اهل الحق
الادله لا محال انه وان كان له كنهان احياء الكفار ثم فتح المسلمون عنوة
دخلت في ملكهم لاطلاق ما دل على ملكيتهم عام لا من المفتوحة عنوة اذ
يدفع حق محمدا ولا المقام من جهة عدم سوق ذلك الاطلاق لبيان
مشك على انه من المعلوم ارادة العام من المفتوحة عنوة غير المقتضى كاشا
اموال القمام فكذلك للمسلمين موقوف على كونه احياء صحيحا امينيا ملكية

والنصوص
الانفال

للكفار إذا انتقل منهم للمؤمن فلا يتبدل به عليه السلام لو ثبت
عموم اذن الامام به تلك الحيل والأتان كان كافراً امكن في القول
بانقاله للمؤمن كباية العالم على انقضاء شرايته في حريان سائر
احكامه فليكن جيداً وانه نعم اعلم ومنها الاجام بالكسر والفتح مع المد
جمع اجتهاد التجرىك وهو شجر الكثير المتكاثرة القاموس ونحوه عن المصباح
لكن في ان اجمع جمع مثل قصبة وقصب والاجام جمع اجمع ونحو هذا قد
الواضح تجا للوضوح ان الاجتهاد الارض الملوحة من القصب ونحوه ليس بحل
الآن ياد ما ذكره وروس الجبال ونطون الاودية والمرجع فيها الى العرب
وما يكون بها من شجر ومعدن وغيرها والمستندة ذلك بعد الاجام الظاهر
فقد على ان غير واحد وتخصيصاً كما يدل الواحدة الاجام المنقول
المعلوم على ذلك في الجدة وعموم الجاهل عان الدنيا والاخرة في ملكه
خرج ما خرج بالادلة فبقى ما نحن فيه واستباه تحت العموم وتخصيص
المستف المقصود ولولا لولا انظر الى ذلك يكون منها الجمع وتنقيح المناط
عدم القول بالمفصل كقول الحميد في الجمع في مثل جابر بن عيسى وروس
الجبال ونطون الاودية والاجام وقول في الحسن الاول في معتبر الحسن بن
ابن وهب في معتبر اوود من عزة المروية عن تفسير العياشي بعد ان قيل
وما الاشارة لنطون الاودية وروس الجبال والاجام والباقي في معتبر ابن
المروية في المقتضب بعد ان سئل عن الاشارة الى لعل من حربه او شئ يكون
للملوك ونطون الاودية وروس الجبال في معتبر ابن عيسى المروية في تفسير

الصين

الحيات بعد ان قيل داية وما الا ان قال فقال فيها المعادة والالام تبتل
 به صحيح ابن مسلم وموقفة وصحيح حفص عت بطون الاودية منها وهج
 كاتبة في اثبات المطلوب بعد تمهينها بعدم القول بالفضل ان قطعا
 في الاخبار السابقة لبعضها والآفة النظر اليها لا تجب وذلك الضعف
 باطلاق اكثر وصرح بعضهم كانت المشقة الواضحات قلت وهو كذا
 بعد ما عظم ما استمرنا اليه الفاضل بقوله الاطلاق في عدم الفرق بين
 ما كان منها في الارض الامام او عين حلقا للفرقة في الاحكام والحج
 في التلذذ حيث قد خصناه في الاول استنادا الى الاصل المقطوع بانقطاع
 ومعارضة بمثل ولو على بعض الوجوه بدرجة في البيان بعد ان حكم خلافها
 في الاخر من التلذذ بان يفيض الى التداخل وعدم الفاضل في ذكر اختصاص
 بذلك لكن في المعاد بعد ذكر ما في البيان انه جيد لو كانت الاخبار
 المتضمنة لاختصاصه بذلك على الاطلاق صالحة لاثبات هذا الحكم الزاهي
 ضعيفة السند فمخبر الميراث ما ذكره الحنفية في الماخلف الاصل مما هو
 الموافقة لبقيد يقال بما مال اليه بعض من ملكية الامام في الورث الجبال وان
 فسر لها فيها ليست في الموات وكذا طعن الاودية للأطلاق السابق
 بل وان كانت من المقتضية حقوق تحكيما للأطلاق المزبور على ما دل على كونه
 المسبق لتمامها ولو ترجح عليه بناء على تعارض العموم في وجه بينهما بل
 قيل بغيره في تدقيق على الخلاف المزبور بالتمسك الى الاخر لا غلبة
 اقرب والموات وبها فيه ظن في التمسك بما يعلل للاحكام واحتمال

تحتفظ به الملك للارض التي يكونان فيها وان كانا معا وانما تفضل التمتع
 به فينبغي له ان يدل عليه نعم لو اتفق ميرور الارض المملوكة حبلا
 او بطر واحد بعد ان كانت معمورة مملوكة امكن القول ببقاء ملكيته
 مع انه قد عرفت فيما مضى ان الحق التفصيل بين ما كان ملكا بالاداة
 وعينه الى ان قال بل قد يقال بعدم الخلاف منها ان احل لغيره ان
 ليست بذلك الصلة حيث قال فيها وروس الجبال ويطور الاودية
 والاجام التي ليست املك المالكين بل التي كانت مستأجرة قبل فتح الارض
 والمعاد التي لا يطور الاودية التي هي ملكه ولكن رؤس الجبال فاما ما كان
 من ذلك في ارض الخليج ويد مسلم عليه فلا يتحقق كل ذلك في ارض المغفرة
 عنق والمعاد التي لا يطور الاودية مما هي لانه انتهى نعم كما لم يحضر بانه
 للاجم ولعل منه ان تبعد نبات الارض لئلا الملك لانه فانها بل هو في
 التحصين منها ان في اصله فالاجام التي في ارض الخليج هي لهم كما دلت في عامر
 المغفرة عنق لومات فاستوجب مشا والى انه اضره والى ان الملك
 وغيره لكن قد عرفت ان اطلاق اودية وعباراة المغفرة وكثير من الوجوه
 التي قد مر طرف منها ما يقتضي ان من ذلك فلا مانع من كون الارض ملكا
 لغير الامام والاحكام ملكا له الا انه لا يخفى على المتأمل ان مقتضى التسمية
 التي تورد كون جميع نبات الارض الامام ملكا له وان لم يكن من الاجام لانه
 من المحاباة الاصلية لان جميع نبات ارض غير الامام الذي ليس باجم
 ملكا له لا يربها الا قد عرفت ان النص صريح في احكام من الاقال

دون غيرها فليتم فانه المشقة غير محترمة في كلام الاصحاب وقد صدقنا
عن مريد تحقيقها العوارض اليه فمثل الله سبحانه عن محمد بن عبد الله
مولانا امير المؤمنين ان يرفقها عن عبيد الضعيف عن طلب الدنيا والله
واسع كريم وعن طلب الاخرة وهو الغنى الرحيم ولكن كاترى سيرة المخلصين
في جميع الاعصار والامصار لنقلوا وتحصيلها على معاملتنا النيات من
اجام وعندها اعرض المخلص للمفتوحة عنق والاوام خاصة كواثباتها مع
النيات الاصلية كالا والبارى فيها وتحت تلك النيات من غير فرق بين
الشيعة واليهود بل يكون ذلك من الضرورات التي قد ينكر على من ينكرها اشد
الانكار وقد وجد في كثير من النصوص ما يدل على ذلك كالحصل القاطع
وزعم خلافه العرفي والحق العظيم ومخالفة الطريقة الموصوفين بالسفاهة
على انه لو ثبت الخلاف في ثباته بركاضا لثبتي لعموم السوى الذي يادؤ
قد يصل الحكم الى حد الضرورة المعلوم انقضاءها على تلك الاباحة على
القول المنزور فلا يحظر وتدبر وتكون براجعة ما لا يقع في المقام الذي قد
نقش على ما روي في نفعه وفيه وانه تعلم ومنها صواب ملوك احوب و
قطا شهم ولما اصطفاه ذلك الكفار لنفسه واختص به من الاموال
المستقلة وغيرها حيث انه بعد الفتح يكون ذلك كله من الاموال التي كانت
للمسلمين من بعد الامام محمد بن حنفية بين الاصحاب الذين قد نظروا
كثير منهم في دعوى الاجماع على ذلك الذي قد يستفاد من عموم ما دل على
لكثيرهم في الدنيا والادنى للثقة المعتبرة ولو بالوسائل التي قد سمعت

۲۰۰

طرافها كما قد سمعت طراف المعترة التي منها صحيح داود بن مرقس عن الله
 فقال في الملوك كلها الامام وليس للناس فيها شيء وموقف سماعه ابن
 مهدي سئل عن الافعال فقال كل امرئ حرمة او شئ يكون للملوك فهو
 خالص للامام ليس للناس فيه سهم ومن سئل عما هو في حق الملوك فقال
 ولد صواب الملوك ما كان في ايديهم من غير وجه الفصل في الضبط كله
 مروج ومعتبر في اعين ابا قهر المروفي في تعاليمها في ما كان للملوك فهو
 للامام في غير ذلك ما قد يكون كما لم يرد في عدم الفرق بين الصنائع
 والافعال في غيرها ما يختص بهم من الملوك كما ذكره عند صاحب الفوائد
 قد صرح كثير منهم الفاضل والتاريخ وسبط ما في الضابط ان كل ما
 يختص به ملوك الارض ليق قد تحت من الاموال يكون في خصائص الامام
 وفعله وقد يكون ذلك هو الماد من جميع النصوص والفتاوى وان توهم
 الفرق كما قد يترجم تناول ذلك لما لو كان مقصودا من مسيلها ومعا هذا
 ويخبر ذلك ما قد كان محتمل لما ليس كذلك قطعا من وجه ان ذلك مروج
 على اصله عقلا ونقلا وقا عطف واصل مع ما قد سمعت من النص القرع
 فليت وكذا الامام ان يصطلي من الغنيمة ما شاء من غير جواز او غير ما يقع
 او جارية حسنة او بيت ما من او غير ذلك اجماعا على ان الفاعل على كذا
 غير واحد وتخصيصا كاد يصل الى حد المصريح به في المشقة التي على ذلك
 المستفاد من مجموع ما دل على ملكيتهم للديار والاخرة الا ما خرج بالدليل
 مضافا الى المتفق التي منها قول الله في صحيحه ان كان حول الله انا
 المنع

الامام في الضبط

المعظم اخذ سكوت وكان ذلك لئلا ان قال وكان الامام يأخذ كما اخذ رسول الله
 وفي خبر صغير بعد ذلك صغول المال الامام يأخذ الجارية الرقبة
 والمركب الفارس والسيف القاطع والدرع قبل ان يقسم الغنيمة فهذا
 صغول المال وفي موقف او الصبايح يخرجهم من بيتها عتلتنا الاضال
 ولنا صغول المال وكان من باب محظف الذي على الامام تنبيه على ما يرد اختصاصا
 به في الحق العامة الفاتنين بسقوط ذلك بعد الامام وقول الصديق صاحب الحق
 في مزل جهاد والامام صغول المال ان يأخذ من هذه الاموال صفوها لاجل
 الفارس والذابة الفارس والنوب والمناجى ما يجب وشئ قد كان له قبل
 العترة وقبل خراج الحق الى غيره كذا ما يقتضيه جمل ان اخذ وان اخذ
 خذ فاجلها عتمة الفاضلة في حق والمنتهى حيث تريد واذك بالما يحجب
 لصلها استناد الى اجماع المنتهى المشروط في معقود ذلك مضافا الى
 الاصل والاخذ بالمتيقن وعموما في ذلك المحقق الفاتنين ما عتقوه
 ويخبر ذلك ما لا ريب بسقوطه من جهة الاعتبار بعد ما عظم ما من وظهور
 كونه الاجماع في المخرج على خصم المتيقن وانقطاع الاصل والمنع من كونه
 هو المتيقن والمنساق الى الماده من النص الذي قد استنادا من جهة منها
 ان ذلك ما يداخل في ملكه فترجميع ما يشتهيه الامام من الاموال وان لم يكن
 صفوا ولكن لو ترك اخذ جري على حكم الغنيمة التي يؤخذ منها الحق
 يقسم ثلثها بين الفاتنين فليت فيما لم يجد له غير ذلك ولا هم ومن الاضال
 ميراث فاذا عترة من مثل القرية ومثل العتق وضمانه جارية اجماعا

المنع الامام

منه لا يقتضيه كاد يصل الى حد لا يغيره من مضاف الى عموم ملكيتهم عليهم
 للديار والاخرة والنصوص المعبر منها دلالة ولولا الوسائط التي قد سمعت
 طرافها كما للنصوص التي منها قول ابو جعفر في صحيح ابن مسلم في ما
 ليس وارث من قبل قرابة ولا مولى عتاة ولا ضامن جريه فالملوك الاضال
 وقول الله في معتبر ابا ابن تغلب من مات ولا مولى له ولا ورثه فهو من اهل
 هذه الاية يسئلونك عن الافعال قل الافعال لله وللرسول وحدهم صلا في
 في مرسى حادين عيسى وهو وارث من لا وارث له ليعول ولا جليله له في غير
 ذلك ما لا حاجتنا الى تقريره بعد وصفي المطلب ومنها الغنيمة بعين
 اذ عتاشا كان ام حاضرا على المشهور في خلاص لسان غيرها احد وتخصيصا
 كاد يصل الى حد اجماع المتفق من جراح الجبل وظاهر هذا كما لم يرد على لسان
 كثير منهم صاحب الشريعة الذي قد ذهب ذلك الى عمل الاصحاب والنازع الذي
 قد توهم في ظهور الخلاف وكل من نسب الى الشيعين والرافضين وانما هم وكل
 بذلك محبة مضافا الى عموم كلهما دل على ملكيتهم للديار والاخرة وقول الله
 في المرسى المعبر بنصه بالعاضد التي قد شهد العقل والنقل بصدق جملة
 منها اذ اخرى حق بعين ان الامام ينفقها كانت الغنيمة كلها للامام فاذا
 غزا باهر الامام فنقلها كان للامام الحق وقوله ان الله في حسن مطوية نرجع
 بابا لهم في هاشم وصحبه الجليل وعن باب الجهاد من كتاب الوافي بعد ان
 سئل عن الميرة بعين الامام فيصير بيننا لم كيف تقسم ان قالوا عليها
 مع اير لوه الامام اخرى منها الحق لله وللرسول وقسم بينهم ثلثة اخماس

الغنيمة بعينها

وان لم يكونوا قائلين عليها المشركين كان كل ما عتزل للامام يجعل حيث احب
 وقد يشهد بكثير من وجوه العقل ونقل التي منها الاعتبار وصلا في
 المعظم بعينها قد كان باذن ان لم يكن مستحدا كاختصاص الفاتنين بعين
 اذ من عتق وجع فلو وجه ليرتد من قرة فضلا عما قد قيل اليه فاضلا
 في جلة ولا يجوز في المداير من القول بالمشاورة للامام في هذا استنادا
 الى اطلاق الآية فالرواية التي لا يتبادر من سمع رسول الله منها مع انهم
 باب خطاب للثا فتر الذي لا يلحق غير ذيه بالحكامه الا بالاجماع المتفق
 في المقام بدية بل قد عتلت انقطاعه على عدم المعلوم من المعبر وغيرها
 ما لا يقوم بمقاومة بعض حسن الخلق عن الله في الرجل من صحابا يكون
 في لوائهم فيكون معهم فيصير بعينه فقال في ذي حمتا وطيلة وان تاتي
 بالاطلاق وبعض الاموال المصارعة بامثالها وصحبه ابن مهران عن ابي
 جعفر المشتمل على عدد ما يجب فيه التحسين الى ان قال في مثل عدد ويصطلم
 فيؤخذ ما لا سيما بعد ملاحظة ما هو ظهور ارادة الخلاف في الكا
 من الاخير والتحليل منه ان ذلك الشخص وخصوص تلك الفزوة او المطلق
 يفر معهم في الشبهة والصدور لادن منه في ذلك من الحزبان الذي قد
 يحل على التيقن من وجه ان ذلك قد كان مذهب بعض الجاهل او يخبر ذلك ما
 قد يحل عليه ما قد يقيم من الجبان التحليل انهم قد اباحوا فيصير من الاضال
 والعنائم لشيعتهم مضافا الى ان المعلوم من مواردها زمان استيلاء الجيوش
 وظهر الفضايل بها يكون ذلك صريحا او كما لم يرد في كثير من المروقي عن

المنع

حكم المعادن النافذة
بالأمانة

العسكري على ما اشتهر من الميراث ان قال له لست اريد ان يكون
بعد ذلك مضمون فيستدعي على جميع من الجيوش والصفاء وببعضه ولا
يحل لشئ بل لا في نصيبه وقد هبت نصيبه ليل من ملكه من شئنا
ان يلقى واما المعادن الظاهرة والباطنة فالناس فيها شريخ سواء على
الارض عند المهر وجامع منهم الميراث في وادى النصارى الذي قد اسند ذلك الى
جامع من ذلك تفصيل بين الموجود في ارضهم وغيره من بلادهم من
الاشهر فيها ذلك استنادا الى الاصل والسير المستمرة واشعارا بخبر
الحرفين في زمانه لا يصفى لوجوب ان يحل على غير من ملك النبا في الاصل
والاعتبار وصرح كثير منهم الطين والشمع والادوية والنفوس
تفريقهم عن ذلك وصل اليها تفريق بعضهم بطريق التفتل استنادا الى
جملة من المضمون التي منها الموقوف المروي عن تفسير علي ابن ابي حمزة عن النبي
بعد ان سئل عن الاصل فذكر منها المعادن وخبر ان جبريل المروي عن تفسير
العباسي عن النبي فذكر منها بقل له وما الاصل قال فيها المعادن الحديثة
وخبر او من مروي في المروي في المروي في حديث بعد ان قيل له وما
الاصل فذكر منها المعادن وفصل بين ما عندهم من الحلال والفاضل بين ما كان
منها في ارضهم فخص من مزرعة انه تابع لبلدها وما لم يكن في ارضه
فالناس في شريخ سواء ووجهه معلوم ما قد قرأ لم يكن راجعا الى
الذي قد يحل لبلده في مزرعة وفيه على التفصيل المروي
بعد ملاحظة الاعتبار وما مر من تفريقه فيكون على كونه في الجبال والحق

الارضية

في الميراث

الارضية من اهلها من مزرعة ان غالب المعادن فيها وحصولها بعد كونه قريب
الصريح من مقتضى شريخ الميراث حيث قال فيها واما المعادن المطلقة
فالاشهر ان الناس فيها شريخ في القول به ما لا يحصى عنه لا يحصى
بالشدة الموقلة على لسان المهر وقد تظلم عن غير وكثير من الوجوه التي منها
مروا ولا على ملكيتهم في الدنيا والاخرة اما مروي بالليل والمعادن
ليست من مزرعة ان كسبه لا تدل على ان يزيد من جوار الميراث المضمون
بعدها خارج الحق الذي قد لا يكون الا باحدهم منهم فيصير هذا القسم
الاصل خارجا فيستند الاستناد الى اشعار اخبار وجوبه لما قد يستند الى
الى الاصل الذي قد يها من مائة له ولو لم يكن بعض الوجوه بعد ملاحظة
ما مر الذي قد يتفاد من بعضه ما عن جامع منهم المعيد والى بل يكون
الجوار من جملة الاصل خصوصا بعد ملاحظة ما مر من ان الدنيا والارض
والاملاك وحملها الله اولى بالمؤمنين من انفسهم فكل واحد من اهلها الذي
قد مر انهم صانعيهم وهم صانعي استروا من جبريل قد مر من جملة
الاملاك الحديثة والاشهر ان ملك ملكة وملك ملكة للامام منهم وما قد مر
الحق من كونه سيف الجار لبا حله كاعلى الاخرى منها وان قلنا بدخوله
في مثل الارض والمعادن الموقلة يكونها في الاصل فلو حكم وما قد مر
الاستناد الا عظم في كسبه من عدم ما يستند الى الملك في احضرت الميراث مثل
القناديل والجواهر والسيوف والقرص والدرع والذهب والفضة وما
يجعل من الميراث خصوصا الامام في وجهه لا يتصرف به احد غير من جملة الاصل

بالملك المقتصر

التي قد يزيد بها حله ما لم يعلق المال الذي يرجع اليه ومن ما يختص به
ما لم يملكه بحيث لا يملك احد غير ذلك على انه لا يتم الا في ما اعتد على جعله
فداه ومن ما يوضع في مثل مخرج امير المؤمنين والميراث والخالين في اوطاع
بقيامهم او يزين به اعتبارهم الميراث بلتم افراد المؤمنين الذين ليس لهم نصيب
بل لا يتم في ذلك على تقدير كونه قد ملك ذلك بغير وضع الواضع و
قد مر بذلك صاحب الميراث فانه اوان قبض حقيقة الميراث في ذلك فانه
بغيره في قبضه ويكون الاذن من قبضه الميراث في الاذن من صاحب الميراث
الذي قد لا يقصد فينا بغيره في مخرج اباؤه من الجواهر والاشعة ونحوها مما
قد اعتد له في الاذن من قبضه عند ظهوره بل قد يقصد في الاذن من ملكه
من قبضه الميراث في الاذن من قبضه الميراث في الاذن من قبضه الميراث في الاذن من قبضه الميراث
ولكن على ان لا يتقدم في هذا ما اذا قد قبضت الميراث في عدم جوار الميراث
في على غير الوجه الذي قد مر على الاذن من قبضه الميراث في عدم جوار الميراث
او عدول المسلمين في قبضه الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث
حفظ جميع من الاملاك ويوصى من عند الميراث وهكذا مروي ان ذلك ليس من
جملة الاملاك التي قد تعلق بها في قبضه الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث
مروي في كثير من الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث
قال الفقهاء بل لا بد من ان هو الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث
كما قد يستفاد من الحق القاطع والمروى خلافة الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث
لا يملكه ولا يقطع برضا الميراث الذي قد قبضت الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث

في الميراث

الارضية

والا بية ومن النفوس التي هو اولى بها من غيرها عليها ومن كل ما قد يحل على حيوان
من قبضه الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث
والحد في الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث
ما يترك مع الاصل في عدم التمكن من ايصاله الى اهلها والنفوس الواجبة
بجلبيل بعض من عمرهم في جميع الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث
وما في الاكابر المسكورة في الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث
ونحوه على ملك ما يوجد من الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث
وما يستر من الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث
بالوصاية التي قد يكون منها الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث
والاجماع على عدم الفصل في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث
من قبضه الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث
بعض المتنازعين بالاجماع في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث
الاجماع في كثير من الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث
تحقق ملاحظة كلامه في باب اعيان الميراث والنفوس التي لا يبعد ترابطها
في خصوص الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث
قد كان محل الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث
ابو علي المال الذي حمله الله فقال ان قلت ليس من الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث
وليت الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث في عدم جوار الميراث
وكرهت ان احبها منك واعترضها ووجه حقك الذي جعله الله لك

ص

في امرنا فقال وما لنا نزاله من وما اخرجه الله منها الا نحن يا ابا سينا
ان الارض كلها لنا فما اخرجه الله من تحتنا فهو لنا فقلت له وانا الملك
المالك كله فقال يا ابا سينا قد طبنا لك واحللناك منه فقام الملك
مالك وكل ما في ايدي شيعتنا من الارض فقام فيه يحملون يحمل ذلك
لم حتى يقوم قاضنا فيجيبهم طسوما كان في ايديهم وبترك الارض في
ايديهم واتاهما كان في ايديهم فقام كسبهم من الارض حمل عليهم حتى
قامت في اخذ الارض من ايديهم وبجرحهم عنها حقرة فقال لي ابو سينا
ما ارجو حذرا من اصحاب كسبنا ولا من يمل الاعمال يمل حلا لا يجرى الارض
طوبوا له وجبريوس ابن طليان او المصلح ابن خنيس قلت لا وعبد الله
ماكم من هذه الارض فنبهتم في قال ان ارضه نصف جبريل وامر ان يجرى
بابها من ثمانية ايام في الارض منها سحان الى ان قال فاستفتوا
فهو لنا وما كان لنا فهو لشيعتنا وليس له وما شئنا الا ما غصب علينا
وان ولينا في اوسع فيما بين هذه وبين سماء والارض ثم تلهف
الاية في الذين امنوا في احيوه الدنيا المفصولة عليها احل الله لهم يومئذ
بل غصب صحيح غير من يد قال سمعت رجلا من اهل الجبال يسأل ابا عبد الله
عن رجل اخذ ارضا من اهلها فامرها واكرها بها فامرها وبني فيها بيتا
وعرس فيها بنتا واشترى ارضا فقال ابو عبد الله فان امر المؤمن يقول
من ارجو ان ياتي من المؤمنين فامر له وعليه حقها يؤديه للامام في حال
الحق فاذا ظهر القاتم فليوطن نفسه على ان تخرج منه وفي صحيح الكاهل

منه

عن ابي جعفر وحدثنا في كتابه على ان الذين لله يدبرهم انشاء من
الى ان قال والارض كلها لنا في ارجوا من المسلمين فليقرها وليقر
حزبا الى الامام الى ان قال حتى يظهر القاتم ثم اهل بيتي بالسيف فيجرحها
وبينها وبجرحهم منها كما جاءه رسول الله ومعهما اوما كان في ايدي
شيعتنا فانه يتاح لهم على ما في ايديهم وبترك الارض في ايديهم وبجرحهم
ذلك من الاخذ والواردة في خصوص الارض التي ليس هذا محل احصائها
فصل في التعليل الوارد في تحليل اخبار الحسن وعنه من حقوقهم في شيعتهم
بالامور التي فيها طيب كماله الفاضل يحمل جميع الاستقالات التي تكون
عندها نظفة المالك سيما المأكول والمشرب ونحوها ما لا يترك المالك ولا
تطيق لادته الا يحلها الموقوف على المصلحة فحقهم من الارض حتى
انهم لا يترك بينهم وبين غيرهم في الارض المفصولة عنهم على ما عرفت من
واما ما قبلنا لها في ايدي العامة واحزابهم ومقامتها اياهم وعظماها
واحقها عليهم في الارض المختصين المسلمين التي يعود امرها اليه عيسى
منه من شدة الاحتياج الى ذلك فلا يمكن التفتيش بدونه القاض بل هو
التعريف بالاموال في فصله عن العروا والحق في الشريعة
بالساعة وعدم جواز التعريف فيها الا بالادب والظاهر عتلا فضلا
فضلا عن المصروف التي لا يبعد نوازلها في ابا حاتم في حقوقهم كما في
على وجه يتناول الارض وجميع الاموال كالصالح التي منها صحيح
وصحيح المصنف في صحيح ابن منبر والموافق التي منها موقوف انكرت

ومعتبرهم في حكم معتبر او محرم ومعتبر او دود الموقر ومعتبر الفضيل
والمرجع من العكرية عن ابا عبد الله المومنين ونحو ذلك من النصوص
التي لا يقدح في الاستدلال بها في هذا التعليل ويحتمل والتعليق
حقوقهم اشتغال بعضها على ما لا نقول به من تحليل مطلق المحرم
عنه ما يكون لهم ولو باعتبار الولاية على انك قد عرفت المناصحة
بانه لا يجرى في المودة ابا حاتم لنا جميع التصرفات من مثل الاكل الشراب
واللبس والبسق والشراء ونحو ما يكون في الاموال التي تؤخذ من ايدي
المخالفين الذين قد اصرروا على غصب حقوق ال عمو من طلبة الاول
في غير محله فيما يكون في الاموال التي تحصل عنها الشيعة من كسب
او عمو على كذا ونحو ما في ذلك من الاسباب المتقدمة من لو
على حظه قوة المعارض الذي منه النصوص المتواترة في عدم سقوط
الحق الذي قد شذوذ والمكر على من ترك اخراجه بل في بعض الاخبار
لعمد في بعضها ما يقتضي بكفره ونجاسته ونحو ذلك ما قد مر الذي
قد علمت فيه وجوه الجمع بين اخبار رابحة الحسن واخبار رابحة علي
اخراجه واجمالا الى اهلها وهذا منها وان اشكل ذلك على كثير من غيره
بعضهم عن حذرها لما فيه من حيث لا يشعروا واضطراب كلوا لجا عتبه
منهم حتى كانوا لا يظنون ما يقولون وبالمجلة هذه الاخبار
الموافقة المختلفة على مثل هذه التعليلات العجيبة والاول
التي يربط مع ما اشترط اليه من جملة العواضد وكثرة الشواهد التي قد

تفسير
في كتابه في العبد

منه

شهد بعدد قحالة منها العقل والنقل ما قد لا يرتاب في المغيرة بعد
ملاحظتها با با حاتم في شيعتهم من الغيبة وما ضاعها ما من رتبة
الحضور التي قد غصب فيها سلطان ال عمو ما شرح حقهم من
الاقتال وغيرها ما كان في ايديهم وامر راجع اليهم ما هو مشترك
بينهم وبين غيرهم ثم صارت في ايدي المخالفين ونظائرهم كما في
الاستاد اعظم في كشفه حيث قال بعد تعداد الاقتال وكل شئ
يكون بين الامام ما اختص واشترك بين المسلمين يجوز اخذه من
يد حاكم الجور بشرط اذعيه من الهبات والمعاوضات والاحبار
لهم اكلوا ذلك للامامة وشيعتهم في من عرفت بين الفقهاء
التي منهم نعم في خصوص ميراث من لا وارث له الخلف الذي ليس في
حلل تحريم وقاضيه الشيعة فهو محرم عليهم اشتد تحريمه وبالغ ولا يخل
في املاكهم شئ منها كما هو قضيته اصول المذهب بل ضرورة كذا في
الحواشي المنسوبة الى الشهيد على القاعدة عند قول المصنف ولا يجوز
التصرف في حقه بغير اذنه والفاصل في ذلك قال ولو استولى غيرنا
من المخالفين عليها فالوجه انهم لا يملك الشيعة الاعتقاد كالمتقاسمة وتلك
الذي انكرت في اخبارنا في لا يجوز ان نزع ما يات في المخالف من ذلك كله
وكنا ما يؤخذ من الاجام وروايات الجبال ويطبق الولاية لا يجوز ان نزع
من اخذه وان كانت كافرا وهو ملحق بالمخالفات الملوكة بالنية لئلا يملك
واخذه غاصب بتجمل صلوة في اول وقتها حتى يردده انتهى فيل وفيه

حيث قلت بل عليه منع لوجع منها ظهور منع شقوله ما دل على وجوب
 محاباتهم على اعتقادهم ودينهم لمثل استباحة تلك الاموال وكذا
 خصوصاً بالنسبة الى اهل الخلاف وان ورد انهم بما اذن مواجبه
 انفسهم على ان ذلك لا يقضي بصيرورته كالمباح الذي يملك بالحيان
 والتميز لكل احد حتى لم يرد امر باجرائهم ومعاملاتهم على حصة واحدة
 عندهم من الدين وكيف والمعلوم من الاخبار الكثيرة تصريحاً وتلويحاً
 انه غير ايدى الشيعة من الاموال المخصوصة ثم قد نفعل به من
 حيث التيقن وقد لا يريد غيره وان فسرت عبارة عن افادة كما قد لا
 يريد وغيره من اباحة التصرف للشيعة مجرد الاذن على نحو اباحة الطعام
 للصبيان بل المراسع ما فية ملكهم من قايلاً لاسباب المقتضى
 للملك في نفسه وحد ذاته كالحياة والشراء والانتهاج والاحياء ونحو
 ذلك فلا يردح لزوم تبعية التحليل في نحو اجرائى المقتضى من دار
 بغير اذن الامام ان قلنا بما وانه لا اذن فيه او جواز النكاح بغير عقد
 التحليل ان قلنا بانها جميعاً للامام لا غير ذلك ما لا يرتب شرعاً على
 الاباحات محضه لما قد عرفت من ان التحليل منهم المسمى المذكور المقتضى
 للملك يكون الوطى في ملك العين كالتعلق والوقف ونحوهما من
 التصرفات الاخر او يقال بتميز بل باجتهاد لشيعة من اباحة
 الاصلية التي يملك فيها المباح بالحيان فيكون في شرائها من
 يد الخالقين التعلق من يد يدهم لانه شراء حقيقة مفيد للملك بل

معنى الاباحة المباح

المملوك

الملك الاستيلاء المتعقب لذلك الشراء الصحيح او يقال بانها جماعية
 وخرج به من بعد ان حكم محل المناجحة في زمن الغيبة مثله بالامة
 المستبينة ان ليس باب التحليل بل بملك الحصة او اجمع عن الامام
 شيئاً بل يرد يد القليلين الى الباقين وقد يشهد له خبر العسكري وغيره
 او يقال ان هذه العقود التي تقع من الشيعة مع مخالفيهم ما اذن فيها
 للمالك الذي هو الامام وان كان من يد مبدع معتقداً انها له ولم يوقف
 العقد عن تلك الاذن بل بنية انه المالك لكن ذلك لا يؤثر في اداء
 في العقد الجامع لشرائط القربة وانما التي منها الاذن فينقل عن ملك
 الامام الى القربة المدفوعة عن المعين يطالب به العاقل او القاهر
 لو كانت من يده كانه ينقل اليها لو كان العقد مما انا كالميتة وغيرها
 لان تصرفنا في اعتقاد انه ملكه مما لا يفتقر الاذن في الحقيقة للميت
 مثلاً ومن الواجب والاباح في ترتيب الملك وحصوله على عقد يحرم على
 الموجب دون القابل فتتم الاذن الانصاف خروج ذلك كل عن مقتضى
 القواعد الفقهية كما هو واضح لا يحتاج الى بيان فلا حاجة في الى شيء
 من هذه الكلفات بل يقال انها اباحة محضه اجري الشارع عليها حكم
 سائر الاملاك والافاض ملك الامام لا يخرج عنه فم ما ذكرناه اخيراً
 لو لم نقل بصيرورته تمام القيمة في العقود والمحابية مثلاً في ذمة العاقل
 كالذات منها على من عوقد والمعاوضة وانما عاقل ظالم في خصوص
 تصرفه في بيع او هبة وان كان شيئاً امسك انظبا قد رجع على القواعد

وجه الاستدلال في
 واقعا

والتزامه في غاية الاشكال بل قيل انه في الغالب المعلوم من المذهب وان
 امكن في نفسه وكيف كان قيل يترتب الملك ويحصل الاستتال
 الشيعة على ما استولت عليه يد الخالف بغير الاسباب الشرعية المملكة
 كالبيع ونحوه بل كان خبره ونحوها ظاهراً ما سمعته من كلام المتأخرين
 في حاشية العدم بل هو الذي قد مر في غير غير لكن اطلاق ادلة
 الاباحة ينال فيه ولعله لما ذكر من شبهة الاعتقاد والتقية بمعنى
 استدلال الزمان في نفسه للتقية الموجبة حفظ المعصوم فلا يجب
 في صفة نفعاً من عدم الضرر من كل جهة اتماماً لم يكن يد الخالفين
 من الاذغال كبران من لا وارث له او غيره فيحمل فيها الرجوع ايضاً الى
 سلطان ايجل لقيامه من التقية مقام سلطان العدل والاقرب
 كما مر في بعض عريه لا طلاق الادلة وعدم عمومها يقتضي اقامة
 مقامه فيها يشمل ذلك والغنائم من اهل الحرب والفتوحات التي
 تحصل لبعض سلاطين الشيعة كسلطان الفرس في زمانها هذا الذي
 لا يد سلطان الخالف عليه بوجه بل لعل لما ايد عليه جنسها للامام
 وقبيلها لم يغتال الاذن واعتبرتها ما وقلنا بقيام اذن حاكم الشرع
 مقامها وكان قد حصلت والذات اجمع للامام لكن هو مباح للشيعة
 منهم مما يكون جبارتهم ولا يتبدلهم عليه اذ هو من الاذغال التي قد
 عرفت الحكم فيها اما على تقدير ان ائمتهم منها له ولقبيلته هل هو مباح
 كان او حصته منها خاصة ولا يباي في شيء منه او يباي في خصوص المناجحة

والمالك

والمساكن والمتاجر وان كان الحكم فيه كالحكم في غير من اجل المباح
 ونحوه ويحرم بل اقول قد عرفت الوجه منها كما قد عرفت وجه الاستدلال
 الاصل المذهب وقواعده في اباحة الاذغال على الوجه الذي ذكرنا
 على تقدير كونها ما اعرض عنها الامام ولو في حق الشيعة وتقطع
 برضا المعصوم واما ان جريان اصاله الاباحة وعدم المنع ونحوه
 في مال الغير في ظهوره بطريق التفسير الذي اريد به محض من قد جعلت
 فذاه وخصوصاً على تقدير كون الاذغال ملكاً لهم مع حضورهم
 ونقصانهم لتعلقهم لتلكها ومن ما يحق فيه من الزمان وان حرمت
 على الجمهور فيه عقوبة لما قد فعلوه من غضب سلطان ونحوه وقد
 عرفت ايضاً وجه الفرق بين الاذغال وحصة الامام من الخراج الذي قد
 عرفت انه مورد المنصوص المصلحة بالمنع من القرب في شيء منه وان
 تقتضي نصف الامام فيقتضي الخاتم له فالقول باختصاص الاباحة
 بالمناجحة خاصة كما يظهر من جميع اوجهها ومنه المساكن والمتاجر كما قد
 يكون كالمعركة من جميع منهم الشيخ والحمل والفاضل ليس كما ينبغي
 ان نسبة الحقائق الى ظاهر المشهور واصف من ذلك كله القول بالمنع
 مع وان فهم ان كل من قال به في المحرقات بل به هنا حتى نزع جماعة
 ان الخلاف الذي قد مر في حصة الامام باجمعه حايث في المقام الذي
 قد قامت ضرورة الدين فسد عن المذهب على جواز التصرف في
 كثير ما قد ذكر فيه من مثل المياه والحلا والمردى وبعض المعادن

والارض وبذلك ما يحصل تملكه تجرد الحياة معه او مع نيته
 الملك من دون فرق بين المسلم والكافر والعبد والحر والصغير
 والكبير فليتامل فيما قد سادس قد اسبق الى عبده الجان خضر بن المرحوم
 شاذل ال حندام العفكاوي ما قد وقع الفراع من قبيل الصبح
 من ليلة المحجة التاسعة عشر من شهر ذي الحجة احرام من ثمان سنة
 من العشر الرابع من ثمانية مائة الفين من الهجرة النبوية على صاحبها
 الف الف صلوة وسنة واحمدته ثمان اولاداً وحراً وصلى الله على محمد وآله
 وكان الفراع من اضرابه الى البياض

يوم الثلثا من تصفح محرم الحرام

التالي الى انتهى في يوم الثلاثاء

الذي فيه قضاة الشريعة

والاشهاد

وحيات





